الوسيط في القضايا الدولية المعاصرة

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University



منشورات جامعة دمشق
كلية الحقوق

الوسيط
في
القضايا الدولية المعاصرة

الدكتور
جاسم محمد زكريا
أستاذ في قسم القانون الدولي

1442-1441هـ
جامعة دمشق ----------
2021-2020م

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

فهرس

التقسيم	العنوان	رقم الصفحة
العنوان	عنوان الكتاب	1
المحتويات	الفهرس	5
تقديم الكتاب	المقدمة	17
الباب الأول	قضايا عربية معاصرة	240-25
الفصل الأول	هوية القدس والشرعية الدولية	124-29
المبحث الأول	القدس المكانة والهوية والتاريخ	31
المطلب الأول	مكانة القدس في الحضارة العربية	33
المطلب الثاني	هل تحتاج الحقوق العربية في فلسطين للبرهان؟	48
المبحث الثاني	الموقف الدولي من القدس والتحالف الغربي الصهيوني	51
المطلب الأول	العقد الصامت بين الحضارة الغربية و الحركة الصهيونية: مضمونه وآلياته	52
المطلب الثاني	الدور البريطاني في بناء الحلم اليهودي	59
المطلب الثالث	المشروع الاستيطاني الصهيوني	64
المبحث الثالث	القدس والتنظيم الدولي	70
المطلب الأول	القدس من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة	71
أولاً	القدس وعصبة الأمم	71
ثانياً	القدس والأمم المتحدة	74
ثالثاً	عدم شرعية تغيير الوضع القانوني في القدس	78

المبحث الرابع	القدس والموقف العربي والإسلامي	83
أولاً	منظمة التعاون الإسلامي:	83
ثانياً	جامعة الدول العربية والقدس	87
المبحث الخامس	اتفاق أوسلو وآثاره على المركز القانوني للقدس	91
المطلب الأول	مدينة القدس وقانون الاحتلال الحربي	92
المطلب الثاني	القدس في اتفاقيات أوسلو	96
المبحث السادس	الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل وآثاره	104
المطلب الأول	القدس في الرؤية الأمريكية لمجمل الصراع	106
المطلب الثاني	قرار ترمب وإعادة ضبط مرتكزات الصراع في ضوء القانون الدولي	115
الفصل الثاني	**استمرار السيادة السورية على الجولان والحق في الاستعادة**	178-125
المبحث الأول	الجولان استمرارية السيادة العربية السورية وحتمية الاستعادة	127
المطلب الأول	السيادة العربية السورية على الجولان	128
أولاً	جغرافية الجولان	128
ثانياً	احتلال الجولان	131
المطلب الثاني	مبدأ عدم شرعية التوسع واكتساب الأقاليم بالقوة في القانون الدولي	132
المبحث الثاني	التزامات إسرائيل الدولية و بطلان إجراءاتها في الجولان	135
المطلب الأول	انتهاك إسرائيل لالتزاماتها الدولية	137
أولاً	تغافل الأمم المتحدة عن بطلان انضمام	137

	إسرائيل وإغفال الشرط الملغي	
ثانياً	التنصّل من الالتزامات الدولية	140
المطلب الثاني	البطلان الدولي لإجراءات إسرائيل في الجولان	142
المبحث الثالث	انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني والمسؤولية الدولية عنها	149
المطلب الأول	انتهاكات إسرائيل للشرعة الدولية لحقوق الإنسان	150
أولاً	الممارسات الصهيونية في انتهاك حقوق الإنسان	151
ثانياً	الإدانة الدولية لانتهاك حقوق الإنسان في الجولان العربي السوري المحتل	152
المطلب الثاني	انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني والمسؤولية الدولية عنها	157
أولاً	تنامي الاستيطان	157
ثانياً	طمر النفايات النووية والمشعة والسامة في الجولان السوري المحتل	159
المبحث الرابع	الحق في استعادة الجولان والشرعية الدولية	162
المطلب الأول	الآليات المشروعة في استعادة الجولان	163
أولاً	الكفاح المسلح و"المقاومة"	164
ثانياً	القلق الصهيوني من الاستعادة المفاجئة للجولان	167
ثالثاً	المقاومة الوطنية السورية في الجولان واقع وآفاق	168
المطلب الثاني	بطلان قرار ترمب الاعتراف بالإجراءات	169

	الإسرائيلية في الجولان	
أولاً	البيئة المحلية والدولية لقرار ترمب	169
ثانياً	الموقف السوري من قرار ترمب	171
ثالثاً	قرار ترمب في ميزان المشروعية الدولية	172
المطلب الثالث	الحقوق السورية الواجبة والمستكرة في الجولان	175
الفصل الثالث	**أزمة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية**	240-179
المبحث الأول	البيئة المحلية والإقليمية والدولية لأزمة دارفور	183
المطلب الأول	إقليم دارفور وأهميته الإستراتيجية	185
أولاً	تاريخ دارفور	185
ثانياً	أهمية دارفور	187
المطلب الثاني	أبعاد النزاع في دارفور	190
أولاً	تداعيات الصراع الإقليمي	190
ثانياً	البيئة القبلية وتحكم ذهنيتها: أزمة دارفور قصة بدأت بجمل..؟!...	195
ثالثاً	البنى السياسية في دارفور	198
رابعاً	من المعارضة السياسية إلى الحرب الأهلية	200
المبحث الثاني	الأمم المتحدة و أزمة دارفور	204
أولاً	موقف الأمين العام للأمم المتحدة	204
ثانياً	موقف مجلس الأمن الدولي من أزمة دارفور	206
المبحث الثالث	أزمة دارفور وموقف القوى والمنظمات الدولية الأخرى	219

أولاً	الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي	219
ثانياً	الاتحاد الأفريقي والدول الإفريقية الأعضاء	221
ثالثاً	قضية دارفور ومحكمة الجنايات الدولية	221
رابعاً	تدخل دول الجوار في أزمة دارفور "تشاد نموذجاً"	224
المبحث الرابع	نهاية الأزمة ...واقع وآفاق	227
المطلب الأول	إعلان السودان نهاية الأزمة	229
أولاً	الأساس القانوني لنهاية الأزمة "وثيقة الدوحة"	229
ثانياً	الإعلان السياسي الرسمي لنهاية الأزمة حكومياً " خطاب الرئيس البشير"	231
المطلب الثاني	حاضر دارفور ..وآفاق المستقبل	233
أولاً	مواقف فصائل المتمردين الرافضة للسلام	233
ثانياً	مستجدات موقف الدولة السودانية	235
الباب الثاني	**قضايا عالمية معاصرة**	449-243
الفصل الأول	**مفهوم الهيمنة في التنظيم الدولي المعاصر**	299-245
المبحث الأول	الإطار المفاهيمي لركائز الهيمنة	249
المطلب الأول	مفهوم الهيمنة The Concept Of Hegemony	250
المطلب الثاني	مقومات الهيمنة	257
أولاً	السياسة الميكافيلية	257
ثانياً	المصلحة الوطنية	259
ثالثاً	استمرار سيطرة قانون القوة	261
رابعاً	النزعة العالمية	261

المطلب الثالث	نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة (Hegemonic Stability Theory)	263
المبحث الثاني	مرتكزات الهيمنة التنظيمية والمؤسسية	266
المطلب الأول	المرتكزات الإيديولوجية للهيمنة الغربية	268
أولاً	الموروث اليهودس: عقدة التفوق أو عقيدة ((الشعب المختار))	269
ثانياً	الأوربـة والأمركة هواجس وأوهام	273
المطلب الثاني	المرتكزات القانونية للهيمنة الغربية في المنظومة الدولية	280
أولاً	احتكار مفهوم الدول الكبرى وتقنين مسؤولياتها	280
ثانياً	احتكار سلطة الأمن في العالم	280
ثالثاً	سلطة النقض " Veto": تكريس الهيمنة دستورياً"	283
رابعاً	احتكار منح العضوية في الأمم المتحدة ((الاعتراف الحقيقي بالدولة))	289
خامساً	شرعنة الاستعمار المباشر: الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	291
سادساً	نظام الوصاية	294
سابعاً	انعكاس المركزية الغربية في المنظمات الدولية؛ وأهم مظاهرها	295
المطلب الثالث	ما بعد الهيمنة The Post Hegemony	298
الفصل الثاني	**ظاهرة العولمة والقوى الدولية الكبرى**	390-301
المبحث الأول	العولمة: المفهوم والركائز والتداعيات	303
المطلب الأول	العولمة كمشروعٍ غربي	305

المطلب الثاني	ركائز العولمة وتداعياتها	316
أولاً	انكماش مبدأ السيادة	316
ثانياً	تنامي نزعة التفكك	318
ثالثاً	منظمة التجارة العالمية WTO	322
رابعاً	الاحتكارات الغربية عابرة القارات	326
خامساً	العولمة الثقافية	331
سادساً	عولمة الجوع	339
سابعاً	عبودية عصر العولمة	342
ثامناً	تنامي السياسة النيوليبرالية	344
تاسعاً	الرسملة	345
المطلب الثالث	الرؤى العربية للعولمة ومآلات القبول والرفض	346
الفرع الأول	الرؤى العربية للعولمة	346
الفرع الثاني	العولمة في ديار العرب ومآلات القبول والرفض!	352
أولاً	تيار أنصار العولمة	353
ثانياً	التيار المناهض للعولمة	356
المبحث الثاني	العولمة والقوى العالمية الكبرى	361
المطلب الأول	الولايات المتحدة والعولمة	361
المطلب الثاني	العولمة والقوى الآسيوية الكبرى	363
الفرع الأول	العولمـــة و الصـــين	365
أولاً	الإطـار التاريخي	365
ثانياً	مكانة الصين في التنظيم الدولي	366
ثالثاً	اختلاف المرجعية الحضارية للصين عنها في الغرب	368
رابعاً	تفعيل الدور الصيني في التنظيم الدولي	370
الفرع الثاني	العولمة واليابان	380

أولاً	خلفيـة تاريخيـة	380
ثانياً	المعجزة اليابانية	383
ثالثاً	موقف اليابان من العولمة	385
الفصل الثالث	**الخصخصة وآثارها على مكانة الدولة**	448-391
المبحث الأول	ركائز الخصخصة وإشكالياتها	395
المطلب الأول	مفهوم الخصخصة	397
أولاً	الخصخصة (لغة)	397
ثانياً	الخصخصة اصطلاحاً	399
ثالثاً	فلسفة الخصخصة	401
رابعاً	مقومات الخصخصة	403
المطلب الثاني	أهداف الخصخصة ومسؤولية الدولة	404
أولاً	أهداف الخصخصة	405
ثانياً	حدود مسؤولية الدولة	406
ثالثاً	الخصخصة في ظل العولمة	408
المطلب الثالث	تباين الآراء في فكرة الخصخصة: الاتجاهات المؤيدة والمعارضة	410
أولاً	الاتجاهات المؤيدة لفكرة الخصخصة	411
ثانياً	الاتجاهات المعارضة لفكرة الخصخصة	416
المطلب الرابع	أساليب الخصخصة وتطبيقاتها	421
أولاً	الشروط اللازمة للقيام ببرنامج الخصخصة	422
ثانياً	أساليب الخصخصة	424
المبحث الثاني	الشفافية وآليات الخصخصة: صراع الفساد والحكم الرشيد	429
المطلب الأول	ظاهرة الفساد وآثارها في نهوض الخصخصة وانحرافها	430
المطلب الثاني	أثر الحكم الرشيد على خصخصة	441

	المؤسسات	
أولاً	مفهوم الحكم الرشيد	441
ثانياً	محاولات ترسيخ الحكم الرشيد على المستوى الكلي والجزئي	443
ثالثاً	إجراءات التكفل بالحكم الرشيد في عملية الخصخصة	444
الخاتمة		449
	مراجع الكتاب	
أولاً	القرآن الكريم	453
ثانياً	كتب التراث	453
ثالثاً	الكتب الحديثة والمعاصرة	453
رابعاً	الأطروحات والرسائل	467
خامساً	الأبحاث والدراسات	468
سادساً	المحاضرات والندوات واللقاءات	
سابعاً	تقارير وبيانات ومعلومات ومقابلات صحفية	481
ثامناً	المعاجم	483
تاسعاً	الكتب المترجمة في اللغة العربية	483
عاشراً	الأبحاث والدراسات والمقابلات المترجمة في اللغة العربية	483
حادي عشر	المراجع باللغة الإنجليزية	492
ثاني عشر	المراجع باللغة الفرنسية والمعاجم	501
	المراجع باللغة الفرنسية	501
	التقارير والقواميس الأجنبية	501

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

ABBREVIATIONS **الاختصارات**

- **AJIL**: American Journal of International Law.
- **BIRD**: International Bank of Reconstruction and Development.
- ***CIA*** Central Intelligence Agency.
- ***CIS*** Commonwealth of Independent States.
- **EJIL**: European Journal of International Law.
- **GATT**: The General Agreement on Tariffs and Trade.
- **HILJ**: Harvard International Law Journal**.**
- **IAEA**: International Atomic Energy Agency.
- **ICJ:** International Court of Justice.
- **ICRC**: International Committee of the Red Cross.
- **ILO**: International Labor Organization.
- **IMF**: International Monetary Fund.
- **NATO**: North Atlantic Treaty Organization
- **NGOs**: Non-Governmental Organizations.
- **OAS**: Organization of American States.
- **OECD**: Organization for Economic Cooperation and Development.
- **OPEC**: Organization for Petroleum-Exporting Countries.
- **OSCE**: Organization for Security and Cooperation in Europe.
- **PCIJ**: Permanent Court of International Justice.
- **UNESCO**: United Nations Education, Scientific and Cultural Organization.
- **UNHCR**: United Nations High Commissioner Refugees
- **UNRWA**: United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees .
- **WTO**: World Trade Organization**.**

الإهداء

إلى والديَّ حفظهما الله حباً وتقديراً وإكراماً...

إلى أولادي محمد الهمام والشيماء ولجين وسلام

إلى شباب سوريا وأطفالها... أملنا بالغد الآتي..

و

إلى شهداء سوريا الأبرار

اعتزازاً واعتذاراً وعرفاناً

مُقدّمة

مضى عقدٌ من قرننا هذا، وكان بأحواله دهوراً؛ وأوشك الآخر أن ينقضي؛ ويكأنه لأهواله كان قروناً؛ إذ مرت السنون الأول من القرن الحادي والعشرين سراعاً؛ فكانت واحدةً كلمحٍ بالبصر؛ وواحدةٌ كقرنٍ من قهر، وواحدةٌ كقصف البشر بالحجر، فغال أولهما – في غياهب الردى - دولاً وحكاماً وأحكاماً، وتغول ثانيهما على أحلام أمم وشعوب وأقوام؛ فأحالها إلى ركام أوجاعٍ، وأوجار ضباعٍ، وأوشك تاريخ العالم الحاضر؛ أن يغدو طريق الالآم الذي تزاحمت في جنباته؛ كبائر القضايا الدولية المعاصرة وكبارها....

والحق أقول؛ بادئ ذي بدءٍ؛ إن القضايا الدولية المعاصرة؛ سواء العالمية منها أو العربية؛ ما كانت يوماً خارج دائرة اهتمامي الشخصية أو الأكاديمية؛ إذ لطالما أمضيت، و لا أزال أمضي أياماً وليالي في متابعة تلك القضايا التي – لطالما - صنعت مواجعنا، وأقضت مضاجعنا؛ وبحكم رؤيتنا أنَّ رسالة العلم لا تؤدى من أبراجٍ عاجيةٍ؛ تراعي الحياد أو تدعيه، فكان أن وجهنا طلابنا في الرواق العام للدراسات العليا إلى اختيار رسائل وأطروحات مما نواجه أو نعيشه؛ وكذلك كان لطلابنا في الرواق الآخر للدراسات العليا (التأهيل والتخصص)؛ نصيبٌ مفروضٌ من دراسة القضايا الدولية المعاصرة في مقرري مهارات التواصل والأزمات الدولية؛ وخاصةً في المحاضرات التي قدمناها - على مدار سنوات وأجزاء – تحت عنوان أزمات الدولة العربية المعاصرة؛ وبحكم تلك الرؤية - أيضاً - كانت المقاربة لتلك القضايا مقاربةً تأصيلية تحليلية ناقدة...

ولا مراء في أنَّ العالم – اليوم - يسلك سبيله بحذرٍ إلى مستقبلٍ مجهولٍ، وكل شعبٍ يريد أن يكتب تاريخاً جديداً لنفسه؛ يُسمع عبره صوت كل فرد من أفراد

مجتمعه؛ ولكن من الصعب الجزم بأن الماضي قد أصبح نسياً منسياً، بيد أنَّ فتح صفحة جديدة في علاقات الشعوب؛ يمكن أن يجعل التغلب على إرث الماضي المرير أمراً ممكناً، ومن الضروري والحالة هذه أن تُمعن الشعوب بالتفكير جدياً؛ في التغلب على التحديات التي تعوق تقدمها؛ بل ربما تهدد وجودها..

من أجل ذلك؛ انصرفت فور تكليفي بشرف تأليف مقرر القضايا الدولية المعاصرة؛ لطلابنا الأعزاء في السنة الرابعة في المرحلة الجامعية الأولى؛ إلى شحذ الهمة، وشحن العزيمة، لشد الرحال إلى عوالم قصية على قربها؛ وغريبة على تماسها بنا؛ إلى العالمين التي تدار فيها رحى الأهوال؛ إلى أعماق القضايا الدولية المعاصرة؛ وهناك في تلك الأماكن البعيدة؛ كان الغزاة يمكرون ويخططون ويتآمرون؛ حتى إذا ما أينعت المؤامرات وجدناهم في ديارنا يعيثون فساداً ودماراً وإرهاباً...

وكانت البداية من قضايا العرب؛ أول بابٍ في هذا الكتاب؛ ليس بحسبانها قضايانا التي رسمت محددات حياتنا، ووسمت مفاصلها، وتسللت إلى تفاصيلها فحسب؛ بل لأننا الأمة المحور في هذا العالم؛ بإقرار من أقرَّ ورغم أنف من أنكر، وليس في الأمر فخرٌ؛ وهو كائنٌ حقاً؛ لما نحمله من رسالةٍ إنسانيةٍ غايتها سمو حياة الإنسان وقداسة كرامته؛ وأكثر من ذلك أننا أمةٌ تستعصي على القهر ولو ساد، وتأبى الضيم ولو حكم، وتأنف من الذل مهما كان مصدره...

وأول قضايانا فلسطين ـ أول فصول كتابنا هذا ـ وحديث فلسطين لا يمكن حصره ولا قصره ولا إيجازه؛ ولذلك سنكتفي منه بوضع القدس ومستجداته؛ فالقدس قلب القضية؛ و"حاجتنا ـ نحن العرب ـ ماسة هذه الأيام لقراءة صحيحة لتاريخ القدس، كي نحسن التعامل مع ملف قضية القدس، بحسبانه مفتاح الحل أو التسوية أو استمرار الصراع؛ لأنَّ قضية فلسطين؛ وإن كانت تنطلق من مفردات

السياسة ونصوص القانون؛ بحسبانها تقر واقعاً مفروضاً؛ بيد أنها تتجاوزه لتفرض معطياتها الإستراتيجية ـ ولو بعد حينٍ ـ عبر الزمان وعبر الأجيال...

وفي الفصل الثاني من كتابنا هذا نتوقف – واجباً – أمام جزئنا الأثير جولاننا الأسير؛ فالجولان أرض عربية سورية ذات أهمية كبيرة جعلت منه منطقة عبور القوافل والجيوش والشعوب منذ القدم، ومسرحاً لصراع دائم على مر العصور؛ وقد احتلت إسرائيل الجولان خلال عدوانها على الدول العربية في الخامس من حزيران عام 1967م؛ وعملت منذ اليوم الأول لاحتلاله على تغيير معالمه الجغرافية والديمغرافية، من خلال تدمير قراه ومزارعه، وإقامة المستوطنات وتشجيع الاستيطان، وتهجير سكانه، والتلاعب بآثاره من خلال عمليات التنقيب والحفريات؛ ولكنه ظل واجباً ماثلاً أمام الدولة السورية بحسبانه استحقاقاً سيادياً لازماً؛ وظل في وجدان الشعب عنواناً لاسترداد الحق الأقرب بحسبانه الطريق إلى فلسطين...

ولا مناص من الإقرار بأنَّ انشغالنا بالقضايا العربية المعاصرة في مشرق الوطن العربي؛ كان همنا الأكبر بحسبانه الأخطر؛ بيد أنه لم يصرفنا عن القضايا الخطيرة والمؤامرات التي تستهدف أقاليم وادي النيل، والمغرب العربي وهويتها وأقاليمها؛ ولا قضايا القرن الأفريقي وانفراط حبات بلاده وانحلال سيادة دولها، ومصاب مصر الغالية ليس عنا ببعيد؛ بيد أننا اكتفينا بقضية دارفور – موضوع الفصل الثالث في باب القضايا العربية- بحسبانها جمعت في ثناياها كل المخاطر التي مرت أو تمر بالجميع.. فالحقيقة؛ أن أزمة دارفور – في مبتداها ـ مشكلة إقليم صغير في بلدٍ فقيرٍ، ولكن تضافرت فيها عدة عوامل تنامت في العقود الأخيرة، منها فترات القحط المديدة، والتنافس على الموارد المتضائلة، وانعدام الحكم الرشيد والديمقراطية، وسهولة الحصول على الأسلحة

وكثرة مصادرها! كما لا يمكن إغفال الأصول العميقة للأزمة؛ فبذور الفرقة قد بذرت ليس بين أهل دارفور فحسب؛ بل بين معظم مكونات السودان حتى قبل أن تعلن الدولة السودانية؛ ولا يمكن التغافل عن الدور التدخلي الذي مارسته، ولا تزال تمارسه قوى دولية وإقليمية وبعض دول الجوار السوداني..

أما على الصعيد العالمي؛ فلا مراء في أنَّ العقد الأخير من القرن العشرين قد بدا حافلاً بأحداثٍ مروعة، كانت الأيام الخواليبها حبلى، وكانت السرعة والتنوع بحيث تخونك القدرة على الرصد والتحليل؛ إذ انهار الاتحاد السوفياتي.. واستتبع ذلك انفراط العقد الشرقي الذي انتظم في وارسو يوماً، مما ولد فراغاً في القوى وخللاً في التوازنات؛ ونادت أمريكا بنظامٍ عالمي جديد، غربي الملامح أمريكي الطباع؛ وبايعها العالم خوفاً وطمعاً؛ إلا ثلة قليلة من الدول أبت الدخول في ((حريم)) النظام العالمي الجديد..

من أجل ذلك؛ أضحى رصد القضايا الدولية المعاصرة أمرٌ تنوء بحمله العصبة أولي العزم؛ من الباحثين الجادين الذين أعدت لهم بيئة الإبداع، وتهيأت لهم سبل البحث، ومستلزماته؛ وذاك أمرٌ دونه خرط القتاد؟! بيد أن شرف المحاولة ضرورة تمليها علينا قداسة الرسالة، و مسؤولية الأمانة، وواجبنا تجاه الأجيال كلها، وطلابنا في الجامعة الأم جامعة دمشق ((أم الجامعات)) خاصةً؛ ولذلك سنتناول في الباب الثاني –من كتابنا هذا - أهم القضايا العالمية المعاصرة؛ من خلال ثلاثة فصول..

أولها الهيمنة؛ ذاك الكيان الذي يقر به الجميع؛ ويكاد ألاَ يراه أحد؛ وهو يتجلى كأداةٍ وهدفٍ وغاية ترتكز على امتلاك مجموعة متعددة الوجوه من مصادر السلطة؛ تدعمها في العديد من الحالات المرتبة الأولى في القوة المادية، بالتوازي مع ثقافة مهيمنة وعابرة للحدود القومية تشذ عن القواعد والأصول

الخاصة بنظام تراتبي هرمي بين الدول. والأهم أن كل الدول المهيمنة تشترك في سمة واحدة، هي أنها تمتلك «سلطة بنيوية » تمكّن الدولة المهيمنة من احتلال موقع مركزي داخل نظامها الخاص، ومن أداء دور قائد فيه إذا اختارت أن تفعل ذلك؛ لأن ممارسة السلطة البنيوية – كما سنرى - لن تجبر بالضرورة الدولة المهيمنة على تعبئة مواردها بطريقة مباشرة وضاغطة؛ وهذا هو السبب الذي يجعل بعض الدول قادرة؛ على أن تصبح دولاً مهيمنةً – فقط - مع ما تتمتع به من موارد طبيعية وإنسانية...

وفي الفصل الثاني نتوقف لدراسة ظاهرة العولمة؛ فمسألة التأريخ لظهور العولمة تشكل – كما سنرى - إحدى المقاربات التي لا تخلو من صعوبة؛ حيث تشير بعض الأقلام إلى كون العديد من الشعوب عاشتها في فترات تاريخية مختلفة، مثل: العولمة اليونانية، والعولمة الرومانية، والعولمة العربية الإسلامية على غير قياس... خاصةً؛ وأنَّ ثقافة العولمة تمثل بدورها توجهاً جديداً مزوداً بمنطلقاتٍ فكرية، وإمكاناتٍ عملية مكنت له – حتى الآن - أن يطغى على مختلف أوجه الخطاب في التنظيم الدولي المعاصر، وباعتبار أن عولمة الثقافة تغدو أمراً ممكناً في ظل ذاك التوجه، الذي ترعاه دول عظمى تسخر له إمكاناتها المضافة إلى إمكانات احتكاراتها عابرة القارات...بيد أنَّ فوبيا العولمة ما عادت شأن دول الجنوب فحسب؛ بل إن الدول الكبرى باتت تعلن استياءها من التنميط الغربي للعالم؛ بل حتى في الغرب ذاته؛ صار التذمر معلناً؛ فحيثما اتجهت أنظارنا ومسامعنا نجد تحذيراً من "غزو" ثقافي واقتصادي، وتوجساً من "أمركة" مظاهر الحياة...

ولا مراء في أنَّ الخصخصة – موضوع فصلنا الثالث – كانت إحدى صويحبات العولمة، حيث انطلقت من عقالها عواصف المال ورأس المال؛ عبر التصفيق لظاهرة الخصخصة التي عصفت بحياة مئات الملايين من البشر؛ وزلزلت دولاً

وأشعلت حروباً وأسقطت أنظمةً بذرائع شتى؛ حينما دهمت الخصخصة أركان العالم؛ فارتجّت جنباته؛ وعلى الرغم من ذلك؛ لما تتفق – كما سنرى - الكتابات الكثيرة حولها على مفهوم موحَّد لها..

وأخيراً؛ وليس آخراً...نسأل المولى ﷻ أن نكون قد اهتدينا - في مؤلفنا هذا - إلى تأصيل الحقائق في القضايا التي عرضناها؛ ووفقنا في بيان مرتكزاتها وانعكاساتها؛ على الرغم مما في ذلك من مخاطرةٍ؛ تقترب من المجازفة أحياناً؛ بحسبانها لما تنجل – كلها – بعد؛ ولا يفوتني هنا أن أشير - ولو مروراً – بجهودنا الكبيرة، الجادة، والحثيثة التي استمرت سبع سنين؛ كانت قاسية... وكان من همومنا فيها؛ إخراج هذا الكتاب؛ بالصورة التي نطمح إليها، بيد أنه لا مناص من الإقرار - أيضاً - أن هذا العمل، وعلى الرغم مما بذل فيه من جهدٍ وهمٍ وعناءٍ، وبحسبانه جهداً بشرياً يروم الكمال ولا يدركه؛ لذلك فإننا سنكون في غاية السرور؛ كلما تلقينا ملاحظةً أو نصيحةً أو تصحيحاً؛ من أساتذتنا وزملائنا وطلابنا وسائر قراء هذا الكتاب، حتى إذا ما اختلفنا في رأيٍّ قلنا ما قاله الشافعي ((رحمه الله))؛ رأينا صواب يحتمل الخطأ..

وما توفيقي إلا بالله

أ.د. جاسم محمد زكريا

قلب العروبة دمشق الشام

غرة صفر الخير 1441هـ 30 أيلول 2019م

الباب الأول

قضايا عربية معاصرة

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الباب الأول

قضايا عربية معاصرة

تمهيد:

إذا كانت القضية الفلسطينية قد تجلت بنكبة عام 1948م؛ فإنها قد بدأت قبل ذلك بقرون، بيد أن الهزيمة الأخيرة كانت قاصمةً حاسمةً؛ حتى لتنوء بدراسة آثارها العصبة أولي العزم من الباحثين المخلصين، ولو جئناهم بعشرة عصائب مدداً... فأي بحثٍ وأي باحثٍ ـ مهما أوتي من الحصافة ودقة التعبير ـ يستطيع أن ينقل لنا أحوال أكثر من ستة ملايين ونصف المليون ((لاجئ)) ينتشرون في شتى أنحاء المعمورة... ناهيك عن خمسة ملايين ونصف يعيشون ليل الاحتلال الطويل داخل فلسطين... [1]

ولعله غني عن البيان أن الصهيونية لم تنهض في فراغٍ، بل جاءت ضمن سياقٍ تاريخيٍّ غربي؛ أمسك فيه الغرب بتلابيب العالم، وآلت إليه زعامته بعد أن رجحت كفته على سائر الأمم، وما كان ذاك ثمرةً لرسالةٍ، أو نشراً لحضارةٍ، بل كان هيمنةً وعلواً واستكباراً. إذ أعاد الغرب مآثر أسلافه الوثنية ((الإغريق و

[1] ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((القضية الفلسطينية: صراعٌ لا تحسمه قواعد القانون الدولي؟!))، مجموعة محاضرات ألقيت على طلاب الدراسات العليا ـ في مقرر القضية الفلسطينية بدبلوم القانون الدولي ـ في كلية الحقوق – جامعة دمشق؛ العام الدراسي 2003 / 2004م، ص 4-6. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((الوجيز في أصول القضية الفلسطينية))، في المدخل إلى دراسة القضية الفلسطينية؛ د. هواش شاهين ود. جاسم محمد زكريا ود. إبراهيم الدراجي، مقرر جامعي في التعليم المفتوح بجامعة دمشق، منشور في العام الدراسي 2003/ 2004م، ص 11-14.

الرومـان))، وأعطـى لعقائـده اليهوديـة القـدح المعلـى؛ حينمـا أعمـل القتـل والإبـادة، ونـادى بتفوق عرقه على سائر بني البشر.[2]

ومما يجدر التذكير بـه فـي هذا المقـام؛ أنَ الدراسـات الغربيـة الحديثـة فـي القانون الدولي المعاصر؛ تسعى لإنكـار هذه الحقـائق حينـاً، أو تـرى تبريرهـا حينـاً آخر، أو تمضي إلى تجاوزها غالباً؛ وكذلك تفعل الدراسـات العربيـة؛ استثني منهـا كتابات الأساتذة الرواد؛ وأخص منها الكتابات المميزة لأساتذتنا المغفور لهم بـإذن الله الأستاذ الدكتور علي إبراهيم، والأستاذ الدكتور عبد العزيز سرحان، والأستاذ الـدكتور صـلاح عـامر...وآخرون؛ ممـن نجـل ونقـدر مـن أعـلام الرعيـل الأول مـن الأساتذة الرواد..[3]

وبناءً على ما تقدم؛ فإننا نؤكد أن معظم القضايا العربية المعاصرة؛ بل أكاد أن أقول كلهـا؛ إنمـا خرجـت مـن عبـاءة القضـية الفلسـطينية؛ فـي الجـولان؛ كمـا فـي

---

[2] - لا يماري الفكر الغربي في إعلان الجذر المشترك لأوربا المسيحية، ولا يداهن في إعلان مرتكزات بنيانه العقدي والفكري التي تستمد أصولها من: "اليهـودية والإغـريقية الـرومانية" ومن ذلك قول أوبنهايم:
"The respective rules and usage's of the Jews. Greek's, and Romans". See: OPPENHEIM.L, International law A treatise, edited by Lauterpacht .H, vol., 8Th edition, Longmans 1958, pp 44- 55. BRIERLY. "J.L", The law of nations, Oxford, 6th edition, p33- 41. JENKS "C. W", law, freedom and welfare, Stevens &sons London, 1963, pp361- 372.

[3] - أنظر: أ . د. علي إبراهيم، القانون الدولي العام، الجزء الأول، النظريات الفقهية- المصادر- المسؤولية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م، ص 55-60. د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م، ص 22-31. د. محمد سامي عبد الحميد، قانون الحرب، الطبعة الثانية، المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007م، ص 44-49. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. حامد سلطان، القانون الدولي العام، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968م، ص 14-20. د. حامد سلطان ود. عائشة راتب ود. صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1978م، ص38-39. د. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، الجزء الأول ـ الأمم المتحدة، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1997م، ص33.

دارفور، وفي سبتة ومليلية كما في إقليم أوغادين وحزر الخالدات...وسواء تعلق الأمر بمشرق الوطن العربي، أو بمغربه، وسواء كان الأمر يخص مصر أو السودان، إريتريا أو الصومال، جيبوتي أو حزر القمر...ففي كل نائبةٍ تصيب ديار العرب؛ فتش عن اليهود...

من أجل ذلك؛ فإنَّ الدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ـ بتقديرنا ـ تتسامى فوق ما يسمى بالتجرد والموضوعية الأكاديمية؛ بحسبانها تنطلق من قواعد المنهاجية العلمية ولكنها تتعداها، وتتضمن المبادئ الأكاديمية ولكنها تتخطاها، لأنها باختصارٍ شديدٍ؛ أودعت ملاحم الماضي وكونت ملامح الحاضر ورسمت آفاق المستقبل، لذلك صدق من قال يوماً: **إن هذا الصراع صراع وجود**؛ ولا شك في أن من ظنَّه، أو يظنَّه خلافاً على حدود؛ قد أخطأ الهدف، وضل الدرب؛ بل حاد عن سواء السبيل[4].

وبناءً على هذه الرؤية؛ فإننا نستعرض تفاصيل ما تقدم؛ بإيجازٍ في الفصول الثلاثة الآتية:

الفصل الأول: هوية القدس والشرعية الدولية

الفصل الثاني: استمرار السيادة السورية على الجولان والحق في الاستعادة

الفصل الثالث: أزمة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية

---

[4] ـ أنظر: السفير د. حسين شريف، المفهوم السياسي لليهود عبر التاريخ من العهد القديم إلى مفاوضات السلام الشرق أوسطية 190 ق .م/1995م، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م، ص 25 وما بعدها. ـ د. حسن عوض؛ بداية ونهاية دولة إسرائيل قراءة تاريخية ودينية، دار هاجر للطباعة ـ بنها ـ مصر، الطبعة الثانية، 2002م، ص 19 وما بعدها. ود. جاسم محمد زكريا، ((القضية الفلسطينية: صراعٌ لا تحسمه قواعد القانون الدولي؟!))، مرجع سابق، ص 5-8.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول
هوية القدس والشرعية الدولية

تمهيد:

غني عن البيان؛ أن "حاجتنا - نحن العرب- ماسة هذه الأيام لقراءة صحيحة لتاريخ القدس، كي نحسن التعامل مع ملف قضية القدس، بحسبانه مفتاح الحل أو التسوية أو استمرار الصراع لقضية فلسطين؛ وذلك في وقت نشهد فيه قيام الحركة الصهيونية بهجمة قوية لتعميم قراءة خاطئة لتاريخ القدس على العالم أجمع.[5] وقد رأينا من أمثلة هذه الهجمة الاحتفال الذي أقامته الحكومة الإسرائيلية "بمناسبة مضي ثلاثة آلاف سنة على دخول الملك داود القدس".[6]

ولا غرو أن الهدف الصهيوني – آخر الأمر - هو استكمال تهويد القدس بعد تكريس احتلالها، وتعميم الزعم "الإسرائيلي "بأن القدس عاصمة أبدية لدولة "إسرائيل" التي لها السيادة على المدينة"، وحصر قضية القدس في "كونها خلافاً مع مسلمين ومسيحيين حول أماكنهم المقدسة فيها.. كيف تتم إدارتها"؛ فقد دأبت

---

[5] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مدينة القدس والنظام الدولي ((إشكالية المكانة ومشكلة الإمكانيات))، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ((دورية محكمة))، العدد الخاص بالقدس عاصمة الثقافة العربية لعام 2009م. د. محمد عبد الحميد سيف، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، 2002، ص 35 – 41. ود. سلمان أبو ستة، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص 95 – 98.

[6] - أنظر: د. أحمد صدقي الدجاني، ((مطلوب قراءة صحيحة لتاريخ القدس والاستعمار الاستيطاني الصهيوني فيها))، تقرير القدس الصادر عن مركز الإعلام العربي /القاهرة- العدد التجريبي 0- كانون الأول (ديسمبر) 1998م. ماري ولسن، عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، ترجمة: فضل الجراح، الطبعة الأولى، قدمس للنشر والتوزيع، 2000م، ص 173-176.

الحركة الصهيونية على العمل لتحقيق هذا الهدف منذ انعقاد مؤتمر بال 1897م مروراً بنظام الانتداب؛ وقرار التقسيم؛ وصولاً إلى مؤتمر مدريد في 1991/10/30م؛ ثم أوسلو وما تلاها؛ بعد أن نجحت في إقناع "مصمم عملية التسوية" الأمريكي؛ بتأجيل البحث في قضية القدس، ودعمها في "عملية التهويد وفرض الأمر الواقع في المدينة".[7]

وهذا حديث ذو شجون...لأنه يمس القضية كلها، وفي القلب منها ((القدس)) قلب القضية...بحسبانها المدينة الرمز والذات والقيمة؛ في استقلالها مجد الأمة وعزها ، والذلة عنوان احتلالها ...هكذا يقول لنا التاريخ؛ فهل نعود نقرأ ونتعلم؛ أم نبقى عند حسن ظن الغزاة بنا؟![8] وكيلا يقال بأننا نترك الأمور على عواهنها؛ سنعرض لما تقدم من أفكار بإيجازٍ وافٍ؛ من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مكانة القدس في الحضارة العربية

المبحث الثاني: الموقف الدولي من القدس والتحالف الغربي الصهيوني

المبحث الثالث: القدس والتنظيم الدولي

المبحث الرابع: القدس والموقف العربي والإسلامي

المبحث الخامس: اتفاق أوسلو وآثاره على المركز القانوني للقدس

المبحث السادس: الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل وآثاره

---

[7] - أنظر: أحمد يوسف القرعي، القدس من بن جوريون إلى نيتانياهو، مركز الدراسات العربي الأوربي - باريس، الطبعة الأولى 1997م، ص 15 وما بعدها.

[8] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((القضية الفلسطينية: صراعٌ لا تحسمه قواعد القانون الدولي؟!))، مرجع سابق، ص 11-13.

المبحث الأول

القدس المكانة والهوية والتاريخ

لا مراء – بتقديرنا - في أن نهوض الحركة الصهيونية؛ كمؤشرٍ على نضوج الحلم اليهودي عبر إظهاره - جزئياً - إلى العلن، قد شكل اللحظة المناسبة تاريخياً؛ كيما يتم التزاوج بين فكرة الاسترداد الغربية، وأسطورة العودة اليهودية، وذلك في غمار الحرب الغربية الأولى حيث أعدت العدة لتحقيق الحلم المزدوج، فجاء وعد بلفور، واخترعت عصبة الأمم - لتكون مطية الوصول بالحلم إلى الحقيقة.

وآية ذلك أن ابتدع نظام الانتداب، وجيء باليهود من كل حدبٍ وصوبٍ، وحينما اكتمل لوجودهم العدد والعدة، أنهي نظام الانتداب، وقبله قضت عصبة الأمم، وجاءت الأمم المتحدة ومن خلفها الولايات المتحدة، وعن يمينها الغرب كله، وعن يسارها الأتباع والأعوان، وتداولوا في أمر فلسطين، ثم دبروا الأمر في سابقةٍ لا عهد للعالمين بها؛ عندما قسموا فلسطين بين أهلها وغزاتها.[9]

يقول ول ديورانت: ((لقد كانت فلسطين في يوم من الأيام " أرضاً تفيض لبناً وعسلاً " كما تصفها كثير من الفقرات في أسفار موسى الخمسة؛ وكان يوسفوس في القرن الأول بعد المسيح لا يزال يقول عن فلسطين وأهلها أن بها

---

[9] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، التحالف الأمريكي - الصهيوني ثلاثية العقدة والعقيدة والمنفعة؛ دراسة مطولة منشورة في مجلة الفكر السياسي، الصادرة عن الاتحاد العام للكتاب العرب؛ العدد العشرون، خريف 2004م. ص 131ومابعدها. ود. جاسم محمد زكريا، ((الوجيز في أصول القضية الفلسطينية))، مرجع سابق، ص 19-22 أنظر: د. محي الدين محمد محمود قاسم، التقسيم الإسلامي للمعمورة: دراسة في نشأة وتطور الجماعة الدولية في التنظيم الدولي الحديث، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، 1995م، ص386. و د. غضبان مبروك، المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص، القسم الأول، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، 1994، ص49-50.

من "الأمطار ما يكفي حاجة الزراعة، وأنها جميلة، وأن بها كثيراً من الأشجار، وأنها مملوءة بفاكهة الخريف البري منها والمنزرع...، وأن هذه الأشجار لا ترويها الأنهار رياً طبيعياً، ولكنها تنال معظم ما تحتاج إليه من الرطوبة من ماء المطر الذي لا ينقطع عنها قط". وكانت أمطار الربيع التي تسقي الأرض تخزن في الأيام الخالية في صهاريج أو ترفع إلى سطح الأرض مرة أخرى من آبار كثيرة العدد، وتوزع في أنحاء البلاد في شبكة من القنوات...)).

من أجل ذلك؛ خلص ديورانت إلى القول؛ إنه: ((في وسع كاتب مثل بُكَل Buckle أو مونتسكيو يريد أن يفسر تاريخ الأمة بالرجوع إلى موقع بلادها أن يجد ما يؤيد أقواله في فلسطين. إن بلاداً يبلغ طولها من دَانْ في الشمال إلى بير سبع في الجنوب نحو مائة وخمسين ميلاً، ويتراوح عرضها من مساكن الفلسطينيين في الغرب ومساكن السوريين والآراميين والعمونيين، والموآبيين والإدوميين في الشرق خمسة وعشرين وثمانين ميلاً- إن بلاداً ضيقة الرقعة إلى هذا الحد لا يتوقع الإنسان أن يكون لها شأن في التاريخ أو أن تخلف وراءها أثراً أعظم مما خلفته بلاد بابل أو أشور أو فارس، بل لعله أعظم مما خلفته مصر أو بلاد اليونان)).[10]

[10] - أنظر: ول وايرل ديورانت، قصة الحضارة – نشأة الحضارة، الجزء الثاني من المجلد الأول، ترجمة: محمد بدران، الطبعة الأولى، دار الجيل بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1408هـ 1988م، ص 322.

المطلب الأول
مكانة القدس في الحضارة العربية

انتشر الكنعانيون في الجزء الغربي من بلاد الشام، ولاسيما على طول الساحل، واشتهروا طوال التاريخ القديم بشجاعتهم في ارتياد عالم البحار، وتأسيس ركائز إستراتيجيةٍ مكَّنتهم من فرض سيادتهم على البحر المتوسط، ثم قادتهم في فترةٍ لاحقةٍ إلى الصراع مع الإغريق والرومان، واعترف ((هيردوت)) بهذا الدور عندما زار أرض كنعان عام 400 قبل الميلاد؛ ووجد أن بعض مدنها قد بنيت قبل هذا التاريخ بأكثر من 2300سنة وأطلق اسم سورية الفلسطينية على الجزء الجنوبي منها.[11]

وفي نهاية الألف الثانية قبل الميلاد قدم إلى الجزء الجنوبي من أرض كنعان شعب مختلف فيه ومختلف عليه، وإن كان من المتفق عليه بشأنه؛ أنه أعطى لهذا الإقليم اسمه الذي سيعرف به على امتداد التاريخ ((فلسطين)).[12]

أولاً ـ فلسطين نظرة على التاريخ:

بات معلوماً أن فلسطين ـ بحسبانها جزءاً من إقليم الشام ـ كانت من المواطن الأول التي أقام عليها قدامى العرب مدنهم الأولى؛ بل إن أقدم استيطانٍ حضري

---

[11] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، المدخل إلى دراسة التاريخ وتاريخ العلاقات الدولية، محاضرات منشورة في مقرر التاريخ لطلاب السنة الأولى بكلية العلاقات الدولية والدبلوماسية في جامعة الشام الخاصة الفصل الأول العام الجامعي 1435- 1436ه 2014-2015م. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: ج . كونتنو، الحضارة الفينيقية، ترجمة: د. محمد عبدا لهادي أبو شعيرة، مراجعة: د. طه حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م، ص436 –440.

[12] - الفلستيون ((***Philistnes***)): هم هذا الشعب، وأوجه الخلاف كثيرة تتعلق بأصله وتأريخ قدومه، وأسبابه، وكيفية وقوعه، وأثره على السكان الأصليين..على اختلافٍ في الآراء ليس هذا مكان بيانه؛ أنظر على سبيل المثال: كيث وايتلام، اختلاق ((إسرائيل القديمة)): إسكات التاريخ الفلسطيني، ترجمة: د. سحر الهنيدي، مراجعة: د. فؤاد زكريا، عالم المعرفة، العدد 249 لعام 1999م، ص 14. أنظر: السفير د. حسين شريف، مرجع سابق، ص 12-15. د. حسن عوض، مرجع سابق، ص 23-26. - أنظر: د. سليمان محي الدين فتوح، مرجع سابق، ص 54-49.

معروف للبشرية ـ في العام 9000 قبل ميلاد سيدنا المسيح " عليه السلام " ـ كان في مدينة ((أريحا)) الفلسطينية، وفي سنة 2500قبل الميلاد وصلتها ـ قادمةً من الجزيرة العربية ـ القبائل اليبوسية التي حطت رحالها في موقع القدس الحالية، وأسست مدينة ((يبوس)) لتكون عاصمةً لهم، ومع مجيء الكنعانيين عام 2000 قبل الميلاد أخذت المدينة اسمها الجديد ((أورسالم)) أي مدينة السلام نسبةً إلى ملكٍ يبوسي متيمٍ بالسلام[13].....

مع مطلع الألفية الأولى قبل الميلاد عاش الفلسطينيون على إقليم فلسطين إلى جانب الكنعانيين واليبوسيين أصحاب الأرض الحقيقيين، وشكلوا معاً شعباً واحداً منتمياً إلى الأرومة العربية الأم. وهذا الشعب هو الذي قاوم الغزوة اليهودية الأول؛ على مدى مائة عامٍ من الغارات والحروب شنها اليهود انطلاقاً من مستوطناتٍ مشتتةٍ عاشوا فيها، و التي اتحدت وأصبحت مملكة ولمرةٍ واحدةٍ في التاريخ القديم، ولمدةٍ لا تزيد على سبعين عاماً إبان عهد النبي داود وولده سليمان ((عليهما السلام))[14]، ثم تجزأت تلك المملكة إلى دويلتين صغيرتين قضى على الأولى المسماة ((إسرائيل))؛ الملك الآشوري ((سرغون الثاني))، أما الثانية المسماة ((يهوذا)) فقد تولى تحطيمها الملك الكلداني ((نبوخذ نصر)) في عام 586

6- أنظر: د. جاسم محمد زكريا؛ ((الوجيز في أصول القضية الفلسطينية))، مرجع سابق، ص 13-14. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: أ .د عبد العزيز محمد سرحان، النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، 1987م، ص154- 156.

7- الحقيقة أن نهوض هذه المملكة زماناً و مكاناً؛ أمر مختلف فيه؛ إذ تحيطه الشكوك والريب؛ لأن المرجعية التاريخية بشأنها مستقاة من مصادر توراتية، أو غربية ذات منشأ توراتي، وهذا الأمر بدأ يفرض نفسه حتى عند المتابعين للدراسات التوراتية؛ أنظر: كيث وايتلام، مرجع سابق، ص 19 وما بعدها. - أنظر: د. سليمان محي الدين فتوح، مرجع سابق، ص 4-51-55.

قبل الميلاد الذي أخذ معه بقايا اليهود إلى بابل، وهو ما يسميه اليهود ((السبي البابلي)).[15]

وعلى الرغم من أن اليهود يسمون إقامتهم في بابل بالشتات *Diaspara* أو الأسر البابلي؛ فإن قلة منهم هي التي عادت إلى فلسطين، وتلك القلة ما كانت موضع ترحيبٍ حتى من بقايا اليهود في فلسطين ناهيك عن أصحابها الأصليين[16].

ومع اضمحلال الاحتلال الفارسي الذي تلاشى تماماً في العام 333 ق.م دخلت فلسطين ومعها سائر الأقاليم العربية في عباءة الاحتلال الإغريقي الذي بدأ بالإسكندر المقدوني ثم ورثه السلوقيون والبطالمة الذين أسسوا[17] دولتين كبيرتين، نهض بالأولى القائد «سلوقس» وشملت الجناح الآسيوي من إمبراطورية الإسكندر، وقام بالثانية القائد «بطليموس» مستأثراً بالجزء الأفريقي الذي اقتصر على مصر وشرق أفريقيا.. لأن باقي الجزء الأفريقي من الوطن العربي كان واقعاً تحت سيادة دولة قرطاجة التي بسطت نفوذها على معظم سواحل المتوسط،[18] قبل النهوض

---

[15] - أنظر روايات لآثار السبي البابلي وما أقحم عليه من أساطير اليهود في قراءةٍ موسعة ومتأثرة بها لدى: ول وايرل ديورانت، قصة الحضارة – نشأة الحضارة، الجزء الثاني من المجلد الأول، مرجع سابق، ص 366 -370.

[9]- أنظر: د. جاسم محمد زكريا؛ الوجيز في أصول القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 14-15. ولمزيد من التفصيل؛ أنظر الدراسة الرائعة للمفكر العربي الكبير د. جمال حمدان، اليهود إنثروبولوجيا، تقديم: د. عبد الوهاب المسيري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1998م، ص 69 – 70. رائد فوزي داود، فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003م، ص 13-15. - أنظر: د. سليمان محي الدين فتوح، اليهود والقدس: دراسة تاريخية للإدعاءات الصهيونية وممارساتها في المدينة، تقديم: أ.د. شوقي عطا الله الجمل، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1997م، ص 34-37.

[10]- أنظر في التسلسل التاريخي للأحداث، محمد غريب جودة، موجز تاريخ العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000م، ص76 – 77، وللتعمق أنظر: هـ.ج ويلز، موجز تاريخ العالم، ترجمة: د. عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م، ص 140.

[18] - جاء اسم قرطاجة من carthago وبدقة أكثر من karthago وهو لفظ لاتيني للكلمة اليونانية karchedon التي هي بدورها؛ لفظ مشوه للتسمية الفينيقية المركبة (قرت حدشت) التي تعني

الروماني الذي اصطدم بها في الحروب الفينيقية الثلاث؛ أطول حروب التاريخ قاطبةً – والتي انتهت عام 202 ق.م؛ بانتصار الرومان على القائد التاريخي «حنيبعل»؛ أول أجداد العرب الذي عبر المتوسط فاتحاً وسط أوروبا ومحاصراً روما نفسها..[19]

ولعلّ العودة إلى قرطاجة تعدّ رجعاً بعيداً ونحن نتحدث عن فلسطين؛ ولكنها مازالت حاضرةً في ذاكرة ((بعض)) الغرب على الأقل؛ خاصةً أولئك المؤمنين بحروب الاسترداد؛ ولذلك بدت سابقة الاحتلال الروماني لقرطاجة، محطة مبكرة جداً في نشأة القضية الفلسطينية..ويؤيد هذا الرأي منصفون كثر في الغرب ذاته؛ إذ يقول جورج هربرت ويلز: ((إن تلك النهاية (نهاية قرطاجة) تركت آثاراً ما زالت تحرك العالم حتى اليوم....[20]

وبعد أن فرغ الرومان من الامتداد الكنعاني ((الفينيقي)) في المغرب العربي بدمار قرطاجة، توجهوا لبسط نفوذهم على باقي الأقاليم العربية، وكانت

المدينة الجديدة، وفي وقت ما وبسبب المفاهيم السياسية للفينيقيين – الذي كان يسود في بلادهم نظام دول المدن كما مر معنا – فرضت قرطاجه نفسها بقوة على رأس العالم البوني؛ ونحن لا نقبل بالترجمة التي تعطي كلمة Qart مدلول عاصمة؛ فلقد كان الكنَّاب القدامى يدركون بدقة دلالة التعبير الفينيقي؛ إذ فسر (كاتون) أصل هذه الكلمة ومعناها وأشار (تيت- ليف) إلى معنى كلمة قرطاجة في اللغة البونية تعني (المدينة الجديدة)؛ إن هذا يدفعنا لأن نستنتج أن هذا الاسم قد اختير ليدل على مدينة ورثت مركزاً أكثر قدماً منها في ذلك الموقع أو أنها ألحقت به.. لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: فرانسوا ديكريه، قرطاجة أو إمبراطورية البحر، ترجمة: عز الدين أحمد عزو، مراجعة وتحقيق: د. عبد الله الحلو، الطبعة الأولى، الأهالي للنشر والتوزيع، دمشق، 1996م. ص 53.

[19] - يقول فرانسوا ديكريه محقاً: ((لقد كان ذنب قرطاجة أنها كانت عظيمة في وقتٍ بدأ شأن روما فيه يرتفع))؛ أنظر: فرانسوا ديكريه، مرجع سابق، ص 10.

7- أعمل الرومان غداة دخولهم قرطاجة السيف في رقاب أهلها المدنيين مرتكبين بذلك؛ أول جريمة إبادة جماعية وثقها التاريخ؛ أما القلة الباقية من السكان وهم أطفال ونساء؛ فقد تم بيعهم في أسواق الرقيق، ثم دمرت المدينة، وسيِّر المحراث في أرضها، وبذرت البذور... كيما يكون ذلك شاهداً على محو قرطاجة الدولة والمدينة رسمياً...لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر : هـ. ج. ويلز، مرجع سابق، ص140. وفرانسوا ديكريه، مرجع سابق، ص 12.

المحطة التالية نوميديا « الجزائر الحالية» عام 145 ق.م، وفي هذه الأثناء خبت جذوة السلوقيين والبطالمة؛ فاغتنم الأنباط الفرصة وأعلن الحارث الأول قيام دولة الأنباط في عام 169 ق.م وضرب العملة النبطية وتوسعت الدولة لتشمل جنوب سوريا، « الأردن وفلسطين» ثم لتمتد في عهد الحارث الثالث عام 85 ق.م حتى دمشق التي استنجد به أهلها للخلاص من البطالمة؛ غير أن الرومان وقد استتب لهم الأمر على معظم شواطئ المتوسط، فرغوا للشام ومصر.. وما كان عام 64 ق.م ينقضي إلا وقد استولى الرومان على ما تبقى من سوريا – بما فيها – القدس عام 63 ق.م – مؤسسين ما أسموه ولاية « سوريا الرومانية»[21].

أما الأقلية اليهودية التي عاشت في أجزاء صغيرة من فلسطين إبان العهد الهيليني[22]؛ فقد حاولت غير مرة أن تظفر بوجودٍ مستقلٍ، وأشهر محاولاتها؛ ذلك التمرد الذي قادته طائفة متطرفة تسمى « المكابية» واستطاعت أن تستغله في إنشاء كيان خاص بها. ويبدو أنهم آثروا التمرد في سعيهم الحثيث للاستئثار بمزيد من الأرض والامتيازات. بيد أن الرومان الذي أرادوا الانفراد التام بشؤون مستعمراتهم؛ لم يرق لهم كثرة التمرد الذي درجت عليه الأقلية اليهودية؛ ثم تصدى لهم الإمبراطور الروماني «هادريان» بمذبحة نهائية ختمت على مصير اليهود ـ ككيانٍ سياسي أوبنيةٍ سكانيةٍ ـ في فلسطين إلى الأبد.. وحرم الرومان عليهم دخول

8- أنظر: محمد غريب جودة، مرجع سابق، ص 78 – 79.
9- تعدُّ الهيلينية أو «الهلنستية» - في مبتداها - اسماً جامعاً يراد به؛ الحضارة التي نهضت في إمبراطورية الإسكندر والدول التي توارثتها، بحسبانها حضارةً هجينةً مزجت بين الغرب والشرق؛ ولكنها في تحليلٍ أعمق من ذلك - خاصةً في الرؤية التاريخية الغربية – تقدم تاريخاً موازياً لما هو معروف في التاريخ العربي القديم. لمزيدٍ من التفصيل في تلك الرؤية؛ أنظر: ول وايرل= ديورانت، قصة الحضارة – حياة اليونان، الجزء الثالث من المجلد الثاني، الكتاب الثامن، ترجمة: محمد بدران، الطبعة الأولى، دار الجيل بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1419هـ 1998م، ص 60.

القدس، وطردوا من بقي منهم إلى كل أجزاء الإمبراطورية.. لقد كان الخروج الأخير لليهود من فلسطين[23]..

من أجل ذلك؛ تظهر الضرورة الملحة لقراءةٍ نقديةٍ للكثير من مسلمات التاريخ المدون؛ عن التأصيل لهذه الحقبة بحسبانها مثار جدلٍ لم ينجل...ولذلك نجد أنفسنا منحازين لأيما رؤيةٍ ناقدةٍ تشكك في تلك المسلمات الخاصة بالكيان اليهودي القديم، ومن ذلك قول ««Davies: «لا يعدو تصور تاريخ «إسرائيل» القديم كما ورد في القسم الأكبر التوراة العبرية أن يكون قصة خيالية، وهو بمنزلة اختلاقٍ للتاريخ»[24]. ونجد أن هناك من يمضي – إلى أكثر من ذلك – نحو التأكيد على «أن مجموع التاريخ الغربي «لإسرائيل والإسرائيليين» يستند إلى قصص من العهد القديم؛ من صنع الخيال».[25]

ثانياً ـ مكانة القدس في الحضارة العربية بعد الإسلام:

حينما جاء الإسلام وقدم العرب محررين بلاد الشام في معركة اليرموك عام 11 هـ - 632م بقيادة **خالد بن الوليد** ﷺ، ولم يبق من الشام إلا القدس التي فتحت صلحاً في حضور أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ الذي قدم من المدينة المنور لاستلام مفاتيحها تلبية لطلب كبير الأساقفة « صفرونيوس». **وبذلك**

10- المراد بالخروج هنا عن دائرة الفعل أو التأثير أو القدرة على ذلك؛ أما بقاء عدد قليلٍ من اليهود لا يحسب حتى في عداد الأقليات؛ فلا قيمة له في تقويم انتماء الإقليم أو طبيعة الحكم والسلطة فيه؛ ناهيك أن فلسطين وغيرها من أقاليم الشام ظلت في عداد الولايات العربية طوال عهد الاحتلال الروماني؛ الذي استمر حتى وصول طلائع الفتح والتحرير الإسلامي. لمزيد من التفصيل، أنظر: د. جمال حمدان، المرجع السابق، ص 75 – 77.

11- أنظر: كيث واتيلام، مرجع سابق، ص 59.

12- صاحب الرأي البرفيسور *Thomas L. Thompson* وكلفه هذا الرأي؛ الطرد من منصبه – عام 1992 – في جامعة «ماركويت» في ميلووكي، ولكن الرجل – كما يبدو – مضى قدماً في التزامه برأيه، وهذا ما أكده – لاحقاً – في كتابه: *The Bible in History- How Writes Creat a Past* « التوراة في التاريخ، كيف يختلق الباحثون ماضياً». د. سحر الهنيدي في مقدمتها لترجمة كتاب: كيث واتيلام، المرجع السابق، ص 11.

استعادت ((القدس)) بل فلسطين كلها، ومعها سائر الأقاليم؛ هويتها العربية الأصيلة حتى يرث الله الأرض ومن عليها. ومنذ ذلك التاريخ تبوأت القدس مكاناً علياً في الحضارة العربية الإسلامية، ما كان لإقليمٍ سواها، وقد تجلت أهميتها فلسطين حوادث ثلاث نعرض لها بإيجاز فيما يأتي:

1- حادثة الإسراء والمعراج:

غنيّ عن التذكير؛ أن لهذه الحادثة مكانتها ومغزاها في الرسالة الإسلامية فضلاً عن المكانة المقدسة لها في أفئدة المسلمين حتى يومنا هذا، وفيها – كما هو معلوم – أن الرسول محمد «ﷺ» انتقل بمعجزة الإسراء الإلهية - على «البراق الشريف» - من مكة المكرمة إلى المسجد الأقصى كما أخبرنا الحق جل وعلا في القرآن الكريم قائلاً: *«سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله»* 1. الإسراء.

وعند وصول الرسول «ﷺ» إلى بيت المقدس ربط البراق الشريف إلى حلقة بجانب المسجد الأقصى، وهو المكان الذي عرف منذ ذلك الوقت بحائط البراق[26]، **وعلى ذلك فإن القدس هي المدينة العربية الوحيدة - خارج الجزيرة**

13- **حائط البراق:** هو المكان الذي تسعى إسرائيل - اليوم - إلى تزوير اسمه بأثرٍ رجعي، مطلقين عليه اسماً «توراتياً» - لا حظ له في التصديق – هو حائط المبكى، ومن أسفٍ، أن هناك من يجاريهم في هذه التسمية الضالة.. **جاهلاً أو متجاهلاً أو متعمداً**؛ ومن أسفٍ - أيضاً - ألاَّ يهتم لهذا الأمر الجليل مفكرٌ بقامة الدكتور عبد الوهاب المسيري رحمه الله، وهو من هو؛ إذ أورد في موسوعته الشهيرة؛ الآتي: ((«حائط المبكى» ترجمة لتعبير « ويلنج وول Wailing Wall» الإنجليزي ويقابله في العبرية «كوتيل معْرافي»، أي «الحائط الغربي»، والذي يسميه المسلمون العرب «حائط البراق»، ويُقال إنه جزء من السور الخارجي الذي بناه هيرود ليحيط بالهيكل والمباني الملحقة به. ويُعتبَر هذا الحائط من أقدس الأماكن الدينية عند اليهود في الوقت الحاضر، ويبلغ طوله مائة وستين قدماً. أما ارتفاعه فهو ستون قدماً. وقد سُمِّي هذا الحائط باسم «حائط المبكى» لأن الصلوات حوله تأخذ شكل عويل ونواح. ولقد جاء في الأساطير اليهودية أن الحائط نفسه يذرف الدموع في التاسع من آب، وهو التاريخ الذي قام فيه تيتوس بهدم الهيكل. أنظر: د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد الرابع، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1999م، ص 203-204.

العربية ـ التي شرفها الله عز وجل بزيارة خاتم الأنبياء والمرسلين – النبي العربي الأمي محمد ﷺ ـ زيارة أرادها الله عز وجل؛ أن تكون تكريساً نهائياً لـهوية تلك الأرض المباركة وانتمائها..

من أجل ذلك؛ جاء الإسراء والمعراج بالعروة الوثقى ـ التي لا انفصام لها ـ بين المسجد الأقصى والمسجد الحرام؛ لما يحمله الربط بينهما من حكمٍ ودلالاتٍ وفوائد؛ ولعلّ أهمها:

- بيان أهمية المسجد الأقصى بالنسبة للمسلمين، إذ أصبح مسرى رسولهم ﷺ، ومعراجه إلى السماوات العلا، وكان لا يزال قبلتهم الأولى طيلة الفترة المكية، وهذا توجيه وإرشاد للمسلمين بأن يحبوا المسجد الأقصى وفلسطين؛ لأنها مباركة ومقدسة.

- الربط يشعر المسلمين بمسؤوليتهم نحو المسجد الأقصى بمسئولية تحرير المسجد الأقصى من أوضار الشرك والأسر الروماني، كما هي أيضاً مسئوليتهم تحرير المسجد الحرام من أوضار الشرك وعبادة الأصنام.

- الربط يشعر المسلمين بأنَّ تهديد المسجد الأقصى، هو تهديد للمسجد الحرام وأهله، وأن النيل من المسجد الأقصى توطئة للنيل من المسجد الحرام، فالمسجد الأقصى بوابة الطريق إلى المسجد الحرام، وزوال المسجد الأقصى من أيدي المسلمين، ووقوعه في أيدي اليهود يعني أن المسجد الحرام، والحجاز قد تهدد الأمن فيهما واتجهت أنظار الأعداء إليهما لاحتلالهما.[27]

والتاريخ قديماً وحديثاً يؤكد هذا، فإن تاريخ الحروب الصليبية يخبرنا أن (أرناط) الصليبي صاحب مملكة الكرك؛ أرسل بعثة للحجاز للاعتداء على قبر

---

[27] ـ أنظر: السفير د. حسين شريف، مرجع سابق، ص 122-125. د. حسن عوض؛ مرجع سابق، ص 45-50.

الرسول ﷺ وعلى جثمانه في المسجد النبوي، وحاول البرتغاليون في بداية العصور الحديثة الوصول إلى الحرمين الشريفين لتنفيذ ما عجز عنه أسلافهم، ولكن المقاومة الشديدة التي أبداها المماليك، وكذا العثمانيون حالت دون إتمام مشروعهم الجهنمي.[28]

وبعد حرب 1967م التي احتل اليهود فيها بيت المقدس صرخ زعماؤهم بأن الهدف بعد ذلك احتلال الحجاز وفي مقدمة ذلك مدينة رسول الله ﷺ وخيبر؛ حيث وقف دافيد بن غوريون زعيم اليهود بعد دخول الجيش اليهودي القدس يستعرض جنوداً وشبانًا من اليهود بالقرب من المسجد الأقصى؛ ويلقي فيهم خطاباً ناريًا يختتمه بقوله: (لقد استولينا على القدس ونحن في طريقنا إلى يثرب؛ كما وقفت غولدا مائير، رئيسة وزراء اليهود، بعد احتلال بيت المقدس، وعلى خليج إيلات العقبة، تقول: «إنني أشم رائحة أجدادي في المدينة والحجاز، وهي بلادنا التي سوف نسترجعها».[29]

ومن أجل ذلك؛ يقول الأستاذ أبو الحسن الندوي: « لم يكن الإسراء مجرد حادث فردي بسيط رأى فيه رسول الله ﷺ الآيات الكبرى، وتجلى له ملكوت السماوات والأرض مشاهدة وعيانًا، بل زيادة إلى ذلك، اشتملت هذه الرحلة النبوية الغيبية على معانٍ دقيقة كثيرة، وشارات حكيمة بعيدة المدى: فقد ضمت قصة الإسراء، وأعلنت السورتان الكريمتان اللتان نزلتا في شأنه تسميان (الإسراء)، (النجم) أن محمدا ﷺ هو نبي القبلتين، وإمام المشرقين والمغربين، ووارث الأنبياء

---

[28] - أنظر: لؤي علي، تفاصيل 5 محاولات فاشلة لسرقة قبر الرسول ﷺ، دراسة منشورة يوم الأحد 2014/10/5م بصحيفة اليوم السابع المصرية، ومتاحة بتاريخ الزيارة 1440/9/3هـ الأربعاء 2019/5/8م في موقعها: https://www.youm7.com/story/

[29] - أنظر: د. علي الصلابي، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، الجزء الأول، كتاب منشور في موقع موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة www.55a.net . ص 206-207.

قبله، وإمام الأجيال بعده، فقد التقت في شخصه وفي إسرائه مكة بالقدس، والبيت الحرام بالمسجد الأقصى، وصلى بالأنبياء خلفه، فكان هذا إيذانًا بعموم رسالته وخلود إمامته وإنسانية تعاليمه، وصلاحيتها لاختلاف المكان والزمان، وأفادت هذه السورة الكريمة تعيين شخصية النبي ﷺ ووصف إمامته وقيادته وتحديد مكانة الأمة التي بعث فيها وآمنت به، وبيان رسالته ودورها الذي ستمثله في العالم، ومن بين الشعوب والأمم.[30]

2- الأقصى القبلة الأولى و «فلسطين الأرض المباركة»

القدس «أولى القبلتين» وهذه المكرمة ناجمة عن تلك أيضاً، فمعلوم أن الصلاة قد فرضت على المسلمين في ليلة الإسراء والمعراج على تفصيل له مظانه، وصلى الرسول «ﷺ» على القبلة الأولى «**المسجد الأقصى**» في القدس الشريف؛ الذي نال في صدر الرسول «ﷺ» مكانة تجلت؛ ليس باتخاذه قبلة – وهو أمر إلهي – فحسب، ولكن بالأحاديث التي رويت عنه «ﷺ» حول المسجد الأقصى، ولعلّ أعظمها دلالة وأوسعها انتشاراً ما روي عن أبي ذر الغفاري «رضي الله عنه»؛ قوله «ﷺ»: **«لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي والمسجد الحرام والمسجد الأقصى»**.[31]

ومن الأحاديث التي وردت عن الرسول «ﷺ» في فضل المسجد الأقصى؛ ما ورد عن ميمونة بنت سعد – مولاة الرسول «ﷺ» - أنها قالت: يا رسول الله افتنا في بيت المقدس؛ قال: **«أرض المنشر والمحشر إيتوه فصلوا فيه فإن صلاة فيه**

[30] - نقلاً عن: د. علي الصلابي، المرجع السابق، ص 200.
[31] - أنظر في سند الحديث وإخراجه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الجزء الثاني، ص 975.

كألف صلاة». وقوله «ﷺ»: «**من أهل بحجةٍ أو عمرةٍ من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر**»[32].

هذا فضلاً عن الحفاوة الكبيرة للصخرة الشريفة – وما ورد فيها من أحاديث كثر – وارتباطها بالمعراج بحسبانها آخر موطأ للرسول «ﷺ» قبل أن يعرج به إلى السماء. وتنسب إلى فضائل بيت المقدس قوله تعالى: « **ونجيناه ولوطاً إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين**» (21- الأنبياء)؛ وإن معقد البركة يكمن ما تحت الصخرة الشريفة بحسبانه مصدراً لجميع المياه العذبة في المعمورة بأسرها؛ **وفيه كلم سيدنا المسيح «عليه السلام» الناس في المهد صبياً، وفيه ظهرت معجزاته، وفيه مشى ((درب الآلام)) ومنه رفع إلى السماء وإليه معاده حينما يشاء الله.** وإلى ذلك ما ورد عن الصحابي الجليل عبد الله بن عباس – المسمى حبر الأمة – قوله: « **بيت المقدس بنته الأنبياء وسكنته الأنبياء ما فيه موضع شبرٍ إلا وقد صلى فيه نبي**».[33]

3- تحرير فلسطين و((العهدة العمرية)):

بعد معركة اليرموك؛ تقدمت جيوش الفتح الإسلامي نحو مقاصدها، واستطاع فيلق عمرو بن العاص أن يتقدم في فلسطين؛ بيد أن القدس واللد والرملة استعصت عليه، فبادر إلى حصارهما.. وبعد مدةٍ من الحصار، أرسلوا يفاوضون، وقرروا أنهم لن يستسلموا إلا لرئيس الدولة شخصياً، إلى عمر بن الخطاب ﷺ خليفة رسول الله «ﷺ».

---

[32] - أنظر: المقدسي «محمد بن عبد الواحد»، فضائل بيت المقدس، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، الطبعة الأولى، دار الفكر، 1405 هـ، ص 51.

[33] - أنظر: د. غازي إسماعيل الربايعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الفرقان - عمان، الطبعة الثانية، 1413هـ/1993م، ص 19-25. ولمزيد من التفصيل؛ أنظر: ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، الجزء الخامس، دار الفكر، بيروت، ص 166 وما بعدها.

وحاول أمير جند الشام – يومذاك – أبو عبيدة بن الجراح «ﷺ» وقبله عمرو بن العاص. ولما لمس الإصرار منهم؛ بادر أبو عبيدة إلى مكاتبة عمر «ﷺ» بالأمر؛ وما كان منه إلا أن استجاب ملبياً؛ فاستخلف علياً ﷺ و«كرم الله وجهه» وتوجه إلى الشام؛ ليتم الله على يديه فتح بقية فلسطين – ومنها القدس وما حولها – صلحاً وعلى عهدٍ شهيرٍ أعطاه لأهلها؛ وشهد عليه عدد من أركان الدولة العربية الإسلامية يومئذٍ « خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وعبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن أبي سفيان»؛ وجاء فيه:

« بسم الله الرحمن الرحيم: هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء «القدس».. أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وصلبانهم وسقيمها وسائر ملتها؛ أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيءٍ من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم؛ ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من ((اليهود)) وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن وعليهم أن يخرجوا منها الروم، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم، فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم.. وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين».[34]

[34] - أنظر: محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407 هـ، ص 448. د. حسن عوض؛ بداية ونهاية دولة لإسرائيل قراءة تاريخية ودينية، دار هاجر للطباعة - بنها - مصر، الطبعة الثانية، 2002م، ص 19 وما بعدها.

وكتب الخليفة عمر ﷺ عهداً مثل هذا إلى أهل اللد أيضاً ومعها سائر أنحاء فلسطين الباقية، ومما جاء فيه: « **هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل لد ومن دخل معهم من أهل فلسطين...**».[35]

ولذلك ظلت القدس وسائر فلسطين في قلب الدولة العربية الإسلامية على اختلاف العهود والحكام؛ حتى إذا ما دب الضعف فيها وخارت عزائمها.. جاء الخطر عاماً، ودق ((الفرنجة)) أبواب القدس عام 1096م.

وظلت القدس تحت الاحتلال الذي أسس فيها كياناً سياسياً سمي «مملكة أورشليم»، وكان قد أسس من قبل عدة كيانات عُدت «دولاً » ليس عند معاصريها من الغربيين فحسب؛ بل عند المعاصرين لنا منهم أيضاً؛ إذ يمضي «داغن» مؤرخ أمريكي معروف إلى التأكيد على أن إمارات الفرنجة كانت «دولاً» حملت إلى الشرق التقدم والمدنية،[36] والكلام ذاته يقال اليوم عن الكيان القائم في فلسطين الآن.[37]

بيد أن بقاء القدس محتلةً منذ 1099م، وعلى الرغم من قيام مملكةً معترف بها من قبل المجتمع الدولي القائم حينئذٍ، وعلى الرغم من حال الهوان الذي كانت عليه الأمة؛ فإن أحداً من عرب ذاك الزمان لم يسلم بأن هذا قدر لا مفر منه، بل ظلت عروبة كامل فلسطين هدفاً وأمنيةً، ما لبثت أن تحولت إلى حقيقةٍ راسخةٍ على يدي السلطان الناصر صلاح الدين عام 1187م، الذي دون صحائف خالدة من في

---

[35] - أنظر: تاريخ الطبري، مرجع سابق، ص 451.

[36] - أنظر: ميخائيل زابوروف، الصليبيون في الشرق، ترجمة: إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1986، ص33. وكذلك: ستيفن رينسمان، تاريخ الحروب الصليبية: الحرب الأولى وقيام مملكة بيت المقدس، نقله إلى العربية: د. السيد الباز العريني، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، 1967م، ص 61-68.

[37] - لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. نوري منصور «بين التحالف الصهيوني – الأمريكي والمشروع الشرق أوسطي»، في: الشرق الأوسطية مخطط أمريكي – صهيوني، تحرير: حلمي شعراوي، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1998م، ص 37 – 38.

التسامح وسماحة الإسلام؛ ليس في تاريخ الأمة فحسب، بل في تأريخ العالم بأسره؛[38] وذلك في مواجهة روحٍ عدوانيةٍ متأصلةٍ انسلخت بالصليبية عن المسيحية الحقة..[39]

وهكذا عادت «القدس» وسائر فلسطين منذ التحرير «الأيوبي» لها إلى وطنها الأم، لتعيش معه حكم الأيوبيين تحت السيادة الاسمية للخلافة العربية الإسلامية بقية العهد العباسي، ويشاء الله أن تنتهي على أرض فلسطين الغزوة المغولية التي أجهزت على الخلافة العباسية ودمرت بغداد وسائر الحواضر العربية؛ قبل أن تسحق جحافل مصر والشام بقيادة المظفر «قطز» وركن الدين بيبرس جيوش المغول بقيادة «كتبغا» بموقعة عين جالوت بمرج ابن عامر يوم الجمعة 25 رمضان 658 هـ عام 1260م.[40]

ومما لا شك فيه أن تلك الموقعة حددت مستقبل المنطقة العربية لأكثر من مائتي عام قادمة؛ إذا قامت دولة سلاطين المماليك تحت سيادة رمزية للخلافة

---

[38] - من الأهمية بمكانٍ؛ أن نذكر هنا أن هناك دراساتٍ إسرائيليةٍ، استهدفت البحث الحثيث في العوامل التي مكنت ((صلاح الدين)) من الانتصار في معركة حطين؛ وأن تلك الدراسات أنفق عليها الكثير وتمت متابعتها بجديةٍ متناهيةٍ، ثم تم الاحتفاظ بنتائجها بسريةٍ تامةٍ، من قبل السلطات الإسرائيلية...؟! أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((القضية الفلسطينية: صراعٌ لا تحسمه قواعد القانون الدولي؟!))، مرجع سابق، ص 15-17.

[39] - يضيق المقام عن هذا الحديث الذي يكشف الحقائق المؤسف والدوافع الحقيقية للحروب الصليبية، وكيلا يقال إننا نتحدث بلسان حالنا فحسب نستشهد بآراء غربيةٍ منصفةٍ؛ والفضل ما شهد به العلماء؟! ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: كافين رايلي، الغرب والعالم – القسم الأول، ترجمة: د. عبد الوهاب المسيري ود. هدى عبد السميع حجازي، مراجعة: د. فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 90، تموز/يوليو، 1985م، ص 200-202.

[40] - لا مراء في أنَّ معركة عين جالوت يومٌ فاصلٌ من أيام العرب؛ ليس لأنه حفظ مصر والمغرب العربي من همجية المغول فحسب؛ بل لأنه استرد لبلاد الإسلام العزة والمنعة التي استبيحت في العراق والشام؛ وفضلاً عن ذلك؛ فإنَّ عين جالوت ما اكتفت بوقف الغزوة المغولية؛ بل كانت سبباً رئيساً في قهرها وارتدادها. لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: الذهبي « أبو عبد الله» محمد بن أحمد، أعلام النبلاء- الجزء 23، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413 هـ، ص 201 – 207.

العباسية الثانية في القاهرة، وقد حافظ أولئك السلاطين على وحدة الأرض العربية بما فيها فلسطين حتى سقوط دولتهم عام 1516م، ومع إعدام «طومان باي» آخر سلاطينهم عام 1517 أصبح الوطن العربي جزءاً من الدولة العثمانية حتى زوال هذه الدولة من الخارطة السياسية للعالم؛ بعد الحرب الغربية الأولى، ومع دخول القوات الغربية المتحالفة أرض فلسطين بقيادة الجنرال الإنجليزي ((إدموند اللنبي Edmund. Allenby))؛ بدأ عهد جديد ولكن بمضمونٍ قديمٍ...حددته عبارة اللنبي الشهيرة: ((اليوم انتهت الحروب الصليبية..))..؟[41]

[41] - أنظر: د. جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1403ه 1983م، ص 130. و أنظر: د. جاسم محمد زكريا؛ ((الوجيز في أصول القضية الفلسطينية))، مرجع سابق، ص 57.

المطلب الثاني

هل تحتاج الحقوق العربية في فلسطين للبرهان؟

سأبدأ في خوض جواب هذا السؤال، والرد على تلك الشبهة بتساؤلات لا أريد جوابها في الحال، ولكنني أريده أن يكون بعد قراءةٍ وتأملٍ؛ وطول بحث وتفكير، حتى لا نهزم في مواطن النقاش، وإثارة الشبهات والأباطيل:

1- من الأسبق على أرض فلسطين العرب أم اليهود ؟
2- من استقر فيها أكثر العرب أم اليهود ؟
3- هل تمكن فيها الإسلام أكثر أم اليهودية ؟
4- هل سادت على هذه الأرض اللغة العربية أم العبرية ؟
5- هل قرأ عليها القرآن أكثر أم التوراة ؟
6- من بني أولاً المسجد الأقصى أم الهيكل المزعوم ؟
7- وهل قدست قبل بني إسرائيل أم بعد دخولهم تلك الأرض ؟
8- هل دافع عن هذه الأرض المباركة العرب أم اليهود ؟
9- هل انتزع العرب فلسطين من اليهود ؟
10- هل هدم العرب لليهود فيها دولة قائمة ؟
11- هل اللغة العبرية هي لغة إبراهيم عليه السلام ؟
12- من هم الذين بذلوا أرواحهم للدفاع عنها وطرد الروم والصليبيين منها ؟[42]
13- من الذي دفع عن فلسطين والقدس تسع حملات صليبية عنها ؟
14- وما علاقة اليهودي البولندي والروسي والفلاشا..بأرض فلسطين ؟

---

[42] - أنظر: السفير د. حسين شريف، مرجع سابق، ص 88-85. - د. حسن عوض؛ مرجع سابق، ص 19 وما بعدها.

15-هل رأي هؤلاء وأجدادهم أرض فلسطين في حياتهم ؟

16- لماذا لا يطالب اليهود بالأوطان التي هاجروا إليها في أوروبا و غيرها ؟

17- هل المسجد الأقصى بني على أنقاض الهيكل المزعوم ؟

18- هل يهود اليوم هم من سلالة يهود الأمس ؟ وأي سلالة يهودية كانت وما زالت في فلسطين ؟

19- هل وعد بلفور يعطيهم الحق في أرض المسلمين ؟

20- هل قرار تقسيم فلسطين يعطي هذا الحق المزعوم ؟[43]

21-وهل أنبياء بني إسرائيل كانت دعوتهم للإسلام أم لليهودية ؟!

22-وما هي ملة أنبياء الله جميعاً (سواء أرسل إلى بني إسرائيل أو إلى غيرهم من الأمم)؟

23- هل يوشع بن نون عليه السلام دخل الأرض المقدسة مع اليهود؟!!

24- من أحق بأرض فلسطين اليهود أم المسلمون في قوله تعالى " ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون" الأنبياء/105. وهل يهود اليوم هم عباد الله الصالحون؟!

25- هل يهود اليوم هم المتقون الذين يستحقون الأرض المقدسة ؟! " "إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين " سورة الأعراف /128.

26- من أحق الناس بهذه الأرض بعد بعث خاتم الرسل والنبيين ﷺ ؟!

27- هل تواجد اليهود بضع سنوات يلغي حق من عاش عليها آلاف السنين ؟! ولماذا يلغي قليلهم كثير غيرهم ؟!

---

[43] - أنظر: ماري ولسن، عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، ترجمة: فضل الجراح، قدمس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2000م، ص 54-58. د. أحمد يوسف القرعي، مرجع سابق، ص 22-25.

28- ماذا قررت لجنة التحكيم في أحداث البراق في عام 1929م، لمن تعود ملكية ذلك الحائط؟![44]

29- هل كان بناء سليمان عليه السلام للمسجد الأقصى أول البناء ؟! أم تجديد لما بناه وتعاقب عليه من قبله الأنبياء والرسل ؟

30-وهل كان إبراهيم عليه السلام الذين يدعون وراثته يهودياً ؟[45]

وحينما هممت بالإجابة عن هذه الأسئلة؛ وهي إجابة لطالما كتبناها في مواطن كثيرة من هذا الكتاب وسواه؛[46] كما أني " تذكرت العبارة الجميلة التي كتبها العالم والمؤرخ البريطاني " أرنولدج. توينبي" في مقدمة كتابه " تهويد فلسطين " ص 9 بأن: " من أشد المعالم غرابة في النزاع حول فلسطين هو أن تنشأ الضرورة للتدليل على حجة العرب ودعواهم ".[47]

---

[44] - أنظر: د. حسام أحمد هنداوي، ((حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في ضوء النظام العالمي الجديد))، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد السابع والأربعون، السنة السابعة والأربعون 1991م، ص 91-96.

[45] - أنظر: د. عيسى القدومي، ((ليس لليهود حق في القدس وأرض فلسطين؟!))، بحثٌ منشور في موقع مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية: http://www.aqsaonline.org/News.aspx? ومتاح فيه بتاريخ الزيارة 1438/1/12هـ الخميس 2013/10/13م. د. حسن عوض؛ بداية ونهاية دولة لإسرائيل قراءة تاريخية ودينية، دار هاجر للطباعة - بنها - مصر، الطبعة الثانية، 2002م، ص 25-28.

[46] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا؛ ((الوجيز في أصول القضية الفلسطينية))، مرجع سابق، ص 13-16.

[47] - أنظر: د. عيسى القدومي، ((ليس لليهود حق في القدس وأرض فلسطين؟!))، مرجع سابق. والاكتفاء بشهادة توينبي مردها موضوعيته في كثيرٍ من طروحاته؛ على الرغم من يقينه الذي أعلنه غير مرةٍ؛ بأنّ اليهودية مصدرٌ رئيسٌ للحضارة الغربية. أنظر: أرنولد توينبي، تاريخ البشرية – الجزء الأول، نقله إلى العربية: د. نقولا زيادة، الطبعة الثالثة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1988م، ص 10.

المبحث الثاني

الموقف الدولي من القدس والتحالف الغربي الصهيوني

لعله غني عن البيان أن التحالف الاستعماري الصهيوني كان وراء الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، ومنذ أوائل القرن التاسع عشر برزت بريطانيا قطباً رئيساً في هذا التحالف يسعى لاستعمار فلسطين، وبرزت أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية التي ركزت أنظارها على القدس، وبكّرت في إقامة قنصلية فيها كُتب الكثير عن تحركاتها؛ وهناك إلى اليوم في القدس مبنى يحمل اسم "أمريكان كولوني"، وكانت قوى يهودية أخرى بروتستانتية في بريطانيا وأمريكا قد أثارت الأطماع في فلسطين، ومما يجدر التذكير به هنا ماكتبه (دزرائيلي) عن القدس وأهميتها لبريطانيا قبل أن يصبح رئيساً لوزرائها.[48]

[48] - أنظر: محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – الجزء الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1996م، ص 61. وأنظر: د. أحمد صدقي الدجاني، ((مطلوب قراءة صحيحة لتاريخ القدس والاستعمار الاستيطاني الصهيوني فيها))، التقرير القدس الصادر عن مركز الإعلام العربي /القاهرة- العدد التجريبي 0- كانون الأول (ديسمبر) 1998م. وأنظر: د. غازي إسماعيل الربايعة، مرجع سابق، ص 30 وما بعدها. أنظر: د. حسام أحمد هنداوي، مرجع سابق، ص 84-88.

المطلب الأول

العقد الصامت بين الحضارة الغربية

و

الحركة الصهيونية: مضمونه وآلياته

أولاً – المشترك والموروث ما بين اليهودية والغرب:

تنبع الرؤية الصهيونية للتاريخ من عنصرين أساسيين، أحدهما عقائدي والآخر تاريخي، أولهما الحلولية اليهودية بكل ما تحوي من مزج بين العناصر المطلقة والنسبية، وبكل ما تخلعه على اليهود من مطلقية. وثانيهما التجربة التاريخية ليهود شرقي أوربا كجماعة وظيفية. فقد ساهمت هذه التجربة في إعطاء ما يشبه الأساس الواقعي أو التاريخي للرؤية الصهيونية للتاريخ اليهودي، أي باعتباره كياناً مستقلاً.

هذا كله أوهم المفكرين الصهاينة بأن لليهود تاريخهم اليهودي المستقل عن التاريخ العام الذي يحيط بهم، وأنساهم أن استقلالية اليهود نفسها إحدى سمات المجتمع الإقطاعي في كلٍّ من روسيا وبولندا، وأن الجيتو اليهودي المستقل هو في نهاية الأمر نتاج للبناء التاريخي الأساسي الروسي أو البولندي، إذ إن الذي يحكم ظهور الجيتو وسقوطه أو الأشكال الإدارية اليهودية المستقلة الأخرى؛ ليس الإرادة اليهودية المستقلة، وإنما حركة التاريخ الروسي أو البولندي ومجموعة من العناصر المركبة يشكل أعضاء الجماعة اليهودية جزءاً منها وحسب..وهكذا

تلاقت أحلام اليهود أو أوهامهم مع رؤية الإرجاع (الاسترجاع) المعروفة في الغرب؛ أي إعادة (إرجاع) اليهود إلى الأرض المقدسة، أو استرجاعهم لها؛ وهي رؤية ترتكز على أسسٍ عقديةٍ في المسيحية الأوربية.. قوامها ضرورة سفك الدم اليهودي تحقيقاً لنبوءات الكتاب المقدَّس.[49]

والواقع أن الرؤية الاسترجاعية رؤية معادية تماماً لليهود؛ إذ ترى أن هلاكهم طريق الخلاص والبوابة الحتمية لانتشار المسيحية! وغني عن القول أن الرؤية الاسترجاعية رؤية حرفية علمانية لا علاقة لها بالرؤية المسيحية كما عرَّفها آباء الكنيسة ومفسروها الدينيون، وهي تعبير عن تهويد المسيحية أي علمنتها من الداخل. وقد عُقد المؤتمر الصهيوني المسيحي الأول في أغسطس 1985 في الصالة نفسها التي عُقد فيها المؤتمر الصهيوني الأول في بازل (1897)، وحضره 589 مندوباً أتوا من 27 دولة.[50]

ويبدو لنا أن تلك الرؤية ليست بعيدةً عن فكرة " حروب الاسترداد" بحسبانها بعداً آخر يغذي التآلف مع أحلام اليهود في الذاكرة الجمعية للغرب؛ وهكذا تلاقت تلك الأساطير كلها بحقيقةٍ ثابتةٍ؛ مؤداها الموقع الجغرافي البؤري الحاسم للوطن العربي؛ الذي أصبح مركز ثقل العالم القديم بلا منازع؛ خاصةً بعد شق قناة السويس في أواسط القرن التاسع عشر، فقد أصبح الوطن العربي هو عنق الزجاج في طريق الاستعمار إلى الشرق الأقصى جميعاً وبوابة الإمبراطورية

---

[49] - أنظر: د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد الرابع، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1999م، ص 10.

[50] - أنظر: د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد السادس، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1999م، ص 163-164. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. يوسف الحسن، جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002م، ص22 وما بعدها.

– أي إمبراطورية – وخط الحياة للإمبريالية..[51]وبناءً على ذلك كله؛ قال هرتزل كلمته الشهيرة: ((إنَّ الدولة اليهودية ضرورية للعالم ولذلك سوف تقوم))[52]...

ثانياً – الصهيونية النشأة والأهداف العلاقة بالغرب:

إن الحقيقة التي لامراء فيها؛ أن الصهيونية فكرة غربية في مبناها ومحتواها، ولما كان الغرب قد قونن الغزو وشرّع الاحتلال وكرس الاستيطان، عبر عدة قرون فيما أسموه بالعالم الجديد ((أمريكا و أستراليا)). ولما كان الغربيون أقروا إبادة الأجناس، وأقاموا دولاً فوق جماجم الشعوب، ولما قرّ في نفوسهم أنهم ((العرق المختار)) للهيمنة على العالم؛ لذلك؛ ما وجد اليهود غضاضةً أن يفكروا بتمثل خطوات الغرب، الذي تمثل قبلهم البعد اليهودي في عقيدته؛ إبان تعامله مع شعوب العالم التي احتل دياره وخرّب أمصارها.[53]

وبحسبان أن اليهود أساتذة الزيف والضلال بلا منازع، ابتدعوا من فورهم الأسانيد اللازمة لغزو فلسطين، وعَدَّت الصهيونية نفسها وريثةً لليهودية، ومالكةً لتاريخها وممثلةً لكافة يهود العالم، ثم أمن الغرب ـ وهو الأصل ـ على

---

[51] ـ أنظر: د. جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1403ه 1983م، ص 116-117.

[52] ـ أنظر: ثيودور هرتزل، الدولة اليهودية، ص 6.

[53] ـ كان المهاجرون الأوائل إلى أمريكا طوال القرن السابع عشر من البروتستانت، ولا سيما من البيوريتانيين، الذين حملوا معهم التقاليد والاقتناعات التوراتية، وتحولت لديهم هذه العقيدة اللاهوتية إلى أيديولوجية سياسية. وكانوا يتحدثون العبرية بسهولة، وأعطوا أبناءهم أسماء من القصص التوراتية مثل سارة، العازار، ابراهام، ديفيد، وأسماء لمدنهم مثل حبرون، بيت لحم، جيروسالم، صهيون، سالم، كنعان. وكان الخطاب الصهيوني متغلغلاً تماماً في وجدانهم؛ وكان أول كتاب ينتشر في العالم الجديد يهودي الاسم وهو ترجمة مباشرة للكتاب التوراتي سفر المزامير؛ ودخلت في التوراة ومعها الدراسات اليهودية إلى برامج المدارس والجامعات. ومما يذكر أن جامعة هارفارد التي أسست عام 1636، كانت اللغة العبرية فيها إجبارية، بل إن عنوان أول أطروحة أكاديمية فيها كانت تحت اسم العبرية هي اللسان الأم. أنظر: د. يوسف الحسن، جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002م، ص 30-31.

مزاعم الصهيونية - فرعه الأثير - وأنشأ نظام الانتداب؛ كيما يكون الراعي الرسمي لتحقيق الحلم اليهودي؛ ضمن الإطار العام للمشروع الغربي، وكجزءٍ لا يتجزأ منه. [54]

والفكر الصهيوني لا يختلف، إلا في التفاصيل، عن الفكر الغربي، فالدولة اليهودية هي الإطار الذي سيعبِّر الشعب العضوي المنبوذ)؛ أي المادة البشرية التي سيتم نقلها) عن هويته من خلاله؛ وتكتسب الدولة في الفكر الصهيوني دلالة أخرى هي فكرة الدولة الراعية الغربية؛ فقد أدرك الصهاينة من اليهود في مرحلة هرتزل أنهم لن يتأتى لهم تحقيق مشروعهم القومي إلا من داخل مشروع استعماري غربي.[55]

ومن هنا كان البحث عن دولة غربية عظمى تقوم بعملية نقل اليهود وتوطينهم وتأمين موطئ قدم لهم والدفاع عنهم ضد السكان الأصليين؛ وبالتدريج، اكتسبت الدولة اليهودية أبعاداً دينية مطلقة وأصبحت هي آلية تَحقُّق الحلم المشيحاني بل مركز الحلول. وبعد إعلان الدولة الصهيونية بدأ كثير من اليهود ينظرون إليها باعتبارها الكنيس المركزي وإلى رئيس وزرائها باعتباره الحاخام الأعظم. ومع انتشار لاهوت موت الإله بين اليهود، أصبحت الدولة حرفياً هي تَجسُّد المطلق في العالم، الآن وهنا، فهي على حد قول أحد المفكرين اليهود «العجل الذهبي» (وقد تراجع هذا التيار نحو تقديس الدولة مع الانتفاضة وظهور لاهوت التحرير بين اليهود. [56]

---

[54] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا؛ الوجيز في أصول القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 21-23.

[55] - للإطلاع على وجهات نظرٍ أخر؛ أنظر: ماري ولسن، مرجع سابق، ص 153-155. د. أحمد يوسف القرعي، مرجع سابقٍ، ص 45 وما بعدها.

[56] - أنظر: د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد السادس، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1999م، ص 20-21.

جاءت الصهيونية تحاول عبثاً؛ أن تجعل من اليهودية شعباً وقومية وأمةً، بل جنساً مستقلاً، وليس مجرد طائفةٍ دينيةٍ تقطع عبر البحار، وتجمع بين عشرات الشعوب والقوميات والأمم والأجناس، وهي بذلك ـ كما سنرى ـ لا تزيف حقائق التاريخ الواقع فقط، ولكنها تقاوم وتحارب حتمية حركة التاريخ.

بيد أنها تمادت في مطلها؛ ونهضت بفريّاتها الثلاث؛ القومية اليهودية ، و الحقوق التاريخية، وأرض الميعاد، ونقول بادئ ذي بدءٍ؛ إن الوعد الإلهي الذي ركنت إليه في كتب اليهودية؛ كان دائماً موجهاً لإبراهيم ﷺ وأبنائه من حيث هم من دمه ودم بنيه، وإن يكون ذلك بغير علوٍ في الأرض ولا فسادٍ غير أن الحقيقة الساطعة تؤكد أن يهود العالم اليوم مختلطون في جملتهم اختلاطاً بعد بهم عن أيِّ أصول إسرائيليةٍ فلسطينيةٍ قديمةٍ، حتى لم تعد هذه تمثل في تكوينهم إلا قطرةً في محيطٍ..[57]

ومع هذا، لجأت الحركة الصهيونية إلى أسلوب التدرج لتعلن عن حدها الأدنى الصهيوني بسبب الموازنات الدولية، وبسبب العلاقة المتوترة بين الاستيطانيين والتوطينيين، وبسبب الخوف من السكان المحليين. ويمكننا متابعة هذا التدرج بتأمل قرارات المؤتمرات الصهيونية المختلفة. فإذا ما نظرنا إلى قرارات المؤتمر الصهيوني الأول (1897 ثم إلى قرارات مؤتمر بلتيمور (1942)، ثم إلى قرارات المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين الذي عُقد في القدس (1968 للاحظنا التباين الشاسع ولرأينا كيف أن الحركة صاعدة من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى. فقد صيغت قرارات المؤتمر الأول بشكل لا يزعج الأغيار (المطلوب عونهم في ذلك الوقت) ولا يزعج حكومة سويسرا (التي عُقد على أرضها المؤتمر) ولا يزعج

[57] ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا؛ الوجيز في أصول القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 21-23.

يهود الغرب المندمجين (المطلوب دعمهم) ولا ينبه السكان الأصليين (المطلوب تصفيتهم). ولذلك طلب المؤتمر إقامة «وطن قومي» (وليس دولة) في فلسطين يضمنه «القانون العام» (وليس الاستعمار الغربي ولا العنف أو الإرهاب). كما دعا المؤتمر إلى تقوية الوعي والعواطف اليهودية وحسب دون أن يؤدي هذا إلى أي ازدواج في الولاء.[58]

إن مزاعم الصهيونية بالقومية اليهودية وأرض الميعاد.. وغيرها تخرج بها من مرحلة الانحراف إلى مرحلة الشذوذ الفكري؛ لأن تلك المزاعم تحطمت في مواجهة حقائق التاريخ وركائز العقيدة وقوانين العلم. وبالتالي ـ كما سنرى ـ لاعلاقة ليهود اليوم؛ بفلسطين عرقياً أو أنثروبولوجياً وهم أجانب غرباء عنها دخلاء عليها، واستعمارهم لها.. لا يمكن اعتباره بحالٍ.. عودة الابن القديم بعد رحلةٍ طالت عبر الزمان المكان، وإنما غزو الأجنبي الغريب بالإثم والعدوان..[59]

ثالثاً ـ مضمون العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية

ولكن التأصيل البعيد يعود إلى ما يسميه المرحوم د. عبد الوهاب المسيري – بحق ـ العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية بشأن يهود العالم: *Silent Contract between Western Civilization and the Zionist Movement regarding Western Jewry* ويمكن القول – بحسب د. المسيري - بأن كل مجتمع إنساني يستند إلى عقد صامت بين أعضائه ينطلق من بعض المقولات الأولية القَبْلية التي يؤمن بها أعضاء هذا المجتمع، وتستمد السلطة

---

[58] ـ أنظر: السفير د. حسين شريف، مرجع سابق، ص 88 وما بعدها. د. حسن عوض، مرجع سابق، ص 33-35. ولنزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد السادس، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1999م، ص 24.

[59] ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا؛ الوجيز في أصول القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 21-23.

الحاكمة شرعية وجودها واستمرارها من هذا العقد؛ والحديث عن «العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية»؛ هو محاولة – والكلام للأستاذ المسيري - من جانبنا لتسمية شيء كامن مهم مُتضمَّن لم يُسمِّه أحد من قبل، رغم المقدرة التفسيرية للمصطلح؛ فقد ظل تاريخ الصهيونية متعثراً قبل ظهور هرتزل؛ وظلت الصهيونية فكرة غير قادرة على التحقق لأسباب عديدة من أهمها أن دعاة الفكر الصهيوني كانوا من الصهاينة غير اليهود أو من أعداء اليهود، الأمر الذي جعل أعضاء المادة البشرية المستهدفة (أي اليهود) يرفضون الدعوة إلى استيطان فلسطين؛ كما أنه لم تكن هناك أية أطر تنظيمية تضم كل الجماعات اليهودية؛ وعلاوة على هذا كان هناك يهود الغرب المندمجين الذين كانوا يرون أن المشروع الصهيوني يهدد وجودهم ومكانتهم وكل ما حققوه من مكاسب[60] .

وقد حل هرتزل كل هذه الإشكاليات، فقام بوضع العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية؛ استناداً للصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة التي نبعت من صميم هذه الحضارة ومن تاريخها الفكري والاقتصادي والسياسي؛ وبموجبه تتعهد الحركة الصهيونية بمقتضى هذا العقد بإخلاء أوربا من يهودها (أو على الأقل الفائض البشري اليهودي) وتوطينهم في منطقة خارج هذا العالم الغربي (داخل دولة وظيفية) [61]، ويتحقق نتيجة ذلك ما يلي:

---

[60] - أنظر: د. سليمان محي الدين فتوح، اليهود والقدس: دراسة تاريخية للإدعاءات الصهيونية وممارساتها في المدينة، تقديم: أ.د. شوقي عطا الله الجمل، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1997م، ص 111-114.

[61] - أنظر: ثيودور هرتزل، الدولة اليهودية، ص 6.

الهدف الأكبر: يُؤسِّس المستوطنون، في موقعهم الجديد، قاعدة للاستعمار الغربي، وتتعهد الصهيونية بتحقيق مطالب الغرب ذات الطابع الإستراتيجي ومنها الحفاظ على تَفتُّت المنطقة العربية. [62]

المطلب الثاني

الدور البريطاني في بناء الحلم اليهودي

بعد اندلاع الحرب الغربية الأولى عام 1914م، دُفعت الدولة العثمانية لإعلان وقوفها إلى جانب ألمانيا، وأخذت دول الحلفاء تتفق فيما بينها لتقاسم ممتلكات الدولة العثمانية، فبدأت بريطانيا وفرنسا تفكران بالسيطرة على بلاد الشام والعراق، وإحكام السيطرة على شبه الجزيرة العربية؛ وأعادت روسيا التفكير بالتوسع جنوباً على حساب الأقاليم الإسلامية في القفقاس والتركستان الغربية، وهذه المشروعات ما كانت وليدة الإعلان العثماني بالحرب؛ بل لإتمام الإجهاز على هذه الدولة التي استطاعت قهر الجميع قروناً طويلةً..[63]

---

[62] - أنظر: د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد السادس، مرجع سابق، ص 41-44.

[63] - إذا استعرضنا المشروعات الكبرى لتطور التنظيم الدولي الأوربي لوجدناها – كلها تقريباً – تقوم على فكرةٍ واحدةٍ هي تطويق الدولة العثمانية، والسعي للإجهاز عليها؛ ففي عام 1806 أنشأ نابليون إمبراطور فرنسا، والاسكندر الأول قيصر روسيا - في تيلست (Tilist) قرب ساحل البلطيق – الحلف المقدس؛ لتقسيم تركة الدولة العثمانية التي أطلقوا عليها تسمية ((الرجل المريض)) لأول مرة. أنظر: د. جمال محمود حجر، القوى الكبرى والشرق الأوسط، في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الأولى، 1409 هـ /1989م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 9- 13. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية دراسة وثائقية

وقد تمكَّن الجيش البريطاني – عبر بعض القبائل العربية - بقيادة الجنرال إدموند اللنبي من احتلال الأراضي الفلسطينية كافةً؛ خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول 1917 حتى أيلول 1918، فقد احتل بئر السبع في 31 تشرين الأول 1917 وغزة في 9 تشرين الثاني 1917، ويافا في 16 تشرين الثاني 1917، والقدس في 9 كانون الأول 1917، أما القسم الشمالي من فلسطين فقد بقي تحت السيادة العثمانية حتى احتلت القوات العسكرية البريطانية نابلس في 20 تشرين الأول 1918، وحيفا وعكا في 23 تشرين الأول 1918 وهكذا انتهى الحكم العثماني لفلسطين بعد حكمٍ امتد أربعمائة سنة...

وبنهاية عام 1918 وبانتهاء الحكم العثماني لفلسطين أصبحت البلاد تدار بإدارة عسكرية بريطانية أطلق عليها اسم "الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة" واتخذت من مدينة القدس مقراً لها وعملت تحت سلطة حاكم إداري عام كان يتلقى أوامره من القائد العام الجنرال اللنبي، باعتباره المرجع الأعلى في المسائل الرئيسة، إذ إنه كان يعمل تحت إشراف وزارة الخارجية البريطانية التي كانت تنفذ التعليمات وأوامر ووزارة الخارجية.[64]

وكانت الحكومة البريطانية قد تنكرت للوعود التي قطعتها للشريف حسين خلال مراسلات الحسين - مكماهون (1915-1916) بشأن الاستقلال إذ قامت بإجراء مفاوضات سرية مع الحكومة الفرنسية حول مصير البلدان العربية التي كانت تحت الحكم العثماني، وتمخضت هذه المفاوضات عن التوقيع على اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 بين الحكومتين وبموجبها كانت العراق وشرق الأردن

عن الخلافة العثمانية 1299- 1923م، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة القاهرة، 1409 هـ 1989م، ص 134 -136.

[64] - لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. محمد عمارة، ((الاستعمار الاستيطاني بين فقه الواقع وفقه النص))، دراسة منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م في موقع إسلام أون لاين على الشابكة.

وسواحل الجزيرة العربية الشرقية الجنوبية من نصيب بريطانيا. بينما اختصت فرنسا بسورية ولبنان، أما فلسطين فقد نصت الاتفاقية على وضعها تحت إدارة خاصة وفقاً لاتفاقية تعقد بين روسيا وفرنسا وبريطانيا كما منحت الاتفاقية بريطانيا مينائي حيفا وعكا على أن يكون ميناء حيفا حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها.[65]

أخذت الإدارة العسكرية تعمل على تهيئة فلسطين بشكل تدريجي حتى تصبح وطناً قومياً لليهود، فاتبعت سياسة علنية موالية للحركة الصهيونية إذ قامت بتضييق الخناق الاقتصادي على عرب فلسطين وخاصة الفلاحين منهم وتهويد الوظائف الحكومية، وفتح الأبواب أمام تدفق المهاجرين اليهود، وغير ذلك من الأساليب لإرساء الدعائم الأولى للوطن القومي اليهودي وتنفيذ وعد بلفور الصادر في 1917/11/2م.

ومما لاشك فيه أن الفلسطينيين أدركوا مدى تحيز ومحاباة الحكومة البريطانية لليهود، ومساندتها لمطالبهم في الاستيطان والهجرة ونزع الأراضي من أصحابها العرب، فكان لا بد من أن يكون ردة فعل من عرب فلسطين إزاء هذه السياسة، وقد تجلى ذلك في الاضطرابات التي وقعت في مدينة القدس خلال الفترة ما بين 4 – 8 نيسان 1920؛ حيث قامت الحكومة البريطانية على أثرها بتشكيل لجنة تحقيق عسكرية لدراسة الأسباب التي أدت إليها، وكانت هذه اللجنة برئاسة الجنرال بالين palin وقد أصبحت تعرف باسمه، و جاء في التقرير النهائي للجنة أن أسباب الاضطرابات تعود إلى الأمور الآتية:[66]

---

[65] - أنظر: محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – الجزء الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1996م، ص 47.

[66] - أنظر: د. ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م، ص 33 وما بعدها. ولمزيدٍ من التفصيل في الدور البريطاني في الشؤون والشجون العربية، أنظر: نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة العرب في ضوء الوثائق

ـ خيبة أمل العرب لعدم تنفيذ وعود الاستقلال وتحقيقها التي منحت لهم خلال الحرب الغربية الأولى.

ـ اعتقاد العرب أن وعد بلفور يتضمن إنكاراً لحقهم في تقرير مصيرهم، وخوفهم من أن إنشاء الوطن القومي يعني الزيادة الهائلة في الهجرة اليهودية التي ستؤدي إلى إخضاعهم للسيطرة اليهودية من الناحية الاقتصادية والسياسية.

ـ ازدياد حدة الشعور بالقومية العربية نظراً لوجود الدولة العربية في دمشق والتي كانت موئلاً للآمال العربية.

في مؤتمر سان ريمو 1920 قرر المجلس الأعلى للحلفاء منح بريطانيا حق الانتداب على فلسطين، وبناء على ذلك عينت الحكومة البريطانية الصهيوني البريطاني هربرت صموئيل Herbert Samuel مندوباً سامياً على فلسطين، وحولت الإدارة العسكرية إلى إدارة مدنية، وكانت في بداية الأمر تحت رقابة وزارة الخارجية البريطانية، ثم أصبحت تتبع مباشرة إلى وزارة المستعمرات وأطلق عليها اسم "حكومة فلسطين" واتخذت من مدينة القدس مقراً لها.[67]

البريطانية، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، لندن – قبرص، 1992م، ص 31 وما بعدها.

[67] ـ انعقد مؤتمر سان ريمو الذي نظم مصالح الحلفاء المنتصرين؛ وتم - في 25 نيسان/ أبريل 1920م - توقيع معاهدة سان ريمو التي حددت مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية في المشرق العربي؛ وسلّم المؤتمر صك الانتداب إلى فرنسا لتحكم سورية ولبنان، وإلى بريطانيا لتحكم= فلسطين وشرق الأردن والعراق. وبموجب الاتفاقية احتفظت بريطانيا بولاية الموصل، لكنها تعهدت بتسليم 25% من نفط الموصل المرتقب إلى فرنسا. فيما تعهدت فرنسا بتأمين توصيل نفط بريطانيا عبر سورية إلى البحر المتوسط. وأكد المؤتمر على وعد بلفور بتأسيس دولة يهودية في فلسطين. وقد حضر مؤتمر سان ريمو وفداً يهودياً مكوناً من حاييم وايزمان وناحوم سوكولوڤ وهربرت صمويل، الذي قدم مذكرة إلى الوفد البريطاني عن التسوية النهائية في منطقة شرق البحر المتوسط. وقد تم استدعاء وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور للتشاور. وبالرغم من اعتراض فرنسا على إدماج وعد بلفور في قرارات المؤتمر، إلى أن الضغوط البريطانية جعلت فرنسا توافق. لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة

وفي 22 حزيران عام 1922 أصدر وزير المستعمرات "ونستون تشرشل" Winston Churchill بياناً؛ بشأن السياسة البريطانية تجاه فلسطين عرف باسم "الكتاب الأبيض" حيث أكد بأن وعد بلفور لا يعني "تحويل فلسطين بجملتها وجعلها وطناً قومياً لليهود؛ بل يعني بأن وطناً كهذا يؤسس في فلسطين"، غير أنه أكد أن هذا التصريح الذي حظي بتأييد دول الحلفاء في مؤتمر سان ريمو ومعاهدة سيفر، غير قابل للتغيير، وأشار إلى أن ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين لا يعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين، بل زيادة رقي الطائفة اليهودية بمساعدة من جمع اليهود في مختلف أنحاء العالم. إلا أنه بين أن وجود الشعب اليهودي في فلسطين هو حق، وليس منة مما جعل ضمان إنشاء الوطن القومي اليهودي ضماناً دولياً، كما أنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة، كما تضمن الكتاب استمرار الهجرة اليهودية مع مراعاة القدرة الاقتصادية للبلاد على استيعاب المهاجرين[68]. وأخيراً بين الكتاب استثناء فلسطين من الوعود التي قطعتها الحكومة البريطانية للشريف حسين بشأن الاستقلال.[69]

الاستعمار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م، ص 65 وما بعدها. و جورج أنطونيوس، يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة: د. ناصر الدين الأسد ود. إحسان عباس، قدم له: د. نبيه أمين فارس، الطبعة الثامنة، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ص 419-423.

[68] - أنظر: د. محمد ماجد الجزماوي، ((القدس في ضوء قرارات اللجان البريطانية والدولية)) 1917- 1947م جامعة الخليل – فلسطين، دراسة منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة في 2009/5/22م على موقع المركز الفلسطيني للإعلام على الشابكة.: http://www.palestine-info.info/arabic/fatawa/alfatawa/hukm_khaliq.htm

[69] - أنظر: د. منير الحمش، السلام المدان الشرق الأوسط الجديد من إسرائيل الكبرى إلى إسرائيل العظمى، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997م، ص 88 وما بعدها.

المطلب الثالث

المشروع الاستيطاني الصهيوني

أولاً – مرتكزات المشروع الاستيطاني الصهيوني:

مرّ الغزو الاستعماري الصهيوني في فلسطين بأربع مراحل بعد أن تبلورت الحركة الصهيونية بتشجيع من القوى الاستعمارية الأوروبية، ونجحت في إرسال أول دفعة من المهجَّرين إلى فلسطين من يهود شرق أوربا عام 1882 في العام الذي احتلت فيه بريطانيا مصر، فمن مرحلة التسلسل التي استمرت حتى عام 1917 إلى مرحلة التغلغل إبان الاستعمار البريطاني لفلسطين حتى عام 1948 إلى مرحلة الغزو بعد إقامة "دولة إسرائيل" وحتى مرحلة التوسع بعد حرب حزيران/يونيو عام 1967.

ولاغرو أنَّ الغزو الاستعماري الاستيطاني الصهيوني قد نجح في احتلال جزء كبير من القدس إبان حرب عام 1948، وأكمل احتلال الجزء الشرقي منها في حرب عام 1967، **ومما يجدر التذكير به هنا ما قاله اسحق رابين ـ رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ـ رداً على إشارة عربية فلسطينية لأملاك عرب فلسطينيين في القدس الغربية "لقد أخذنا القدس في حربين".**

وكما هو الشأن في كل استعمار استيطاني عمد الكيان الصهيوني بعد أن نجح في احتلال القدس إلى ضمها فوراً، ثم شرع في اغتصاب أراضيها تدريجياً بسبل مختلفة ليصل إلى تهويدها، وإننا مدعوون إلى أن نتأمل طويلاً في خطوات هذه العملية التي تبدأ بالتسلل فالتغلغل فالاحتلال فالضم فالاغتصاب

فالتهويد، ونستحضرها في أذهاننا دوماً لأن أراضي عربية مجاورة لفلسطين مستهدفة اليوم صهيونياً بمخططات التسلل -أولى خطوات هذه العملية.[70]

ثانياً ـ الاستيطان في مرحلة التوسع منذ عام 1967م

شهدت مرحلة التوسع في الغزو الصهيوني لفلسطين منذ عام 1967 تركيزاً خاصاً على القدس؛ فصلت شرح مخططاته وما تم تنفيذه منها كتب كثيرة، فبعد إعلان ضمها جرت إقامة خمس عشرة مستعمرة وبناء ثلاثين ألف وحدة سكنية، وتم الاستيلاء على ثلاثة وثلاثين بالمائة من أراضي القدس بالمصادرة والاستملاك، وتفننت الحكومة الإسرائيلية في اتخاذ الإجراءات التي تسلب أهل القدس العرب من حقوقهم.[71]

وبرزت في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ((رمضان)) عام 1973م حركة "غوش أمونيم" (كتلة المؤمنين المخلصين) لتجاهر بضم كل فلسطين بزعم قدسيتها، فأعطاها (مناحيم بيجن) دعماً غير محدود هو وزميله في الإرهاب (أرئيل شارون) الذي تولى فترة وزارة الزراعة، وهكذا أصبحت القدس واحدة من نقطتين مركزيتين للاستيطان والأخرى تل أبيب، وقد أوضحت دراسة عن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بعد عام 1967 أعدّها

---

[70] ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((استثمار القوى الكبرى في الأزمات الدولية: ثلاثية المؤامرة والاستغلال والمقامرة))، محاضرات في مقرر إدارة الأزمات الدولية لطلاب السنة الثانية في ماجستير التأهيل والتخصص في العلاقات الدولية والدبلوماسية؛ كلية الحقوق – جامعة دمشق، العام الجامعي 1439-1440 هـ/2018- 2019م.

[71] ـ لا تعدُّ ظاهرة استيطان الغزاة غريبةً في تاريخ أمتنا؛ ولكنها مهما امتدت ظلت عابرةً؛ ولعلَّ مثالها الأبرز قبل إسرائيل مستوطنة بيت المقدس الصليبية؛ أنظر: يوشع براور، الاستيطان الصليبي في فلسطين: مملكة بيت المقدس اللاتينية، ترجمة: د. عبد الحافظ عبد الخالق البنا، الطبعة الأولى، 2001م، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية، القاهرة، ص 53. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. محمد عمارة، ((الاستعمار الاستيطاني بين فقه الواقع وفقه النص))، مرجع سابق.

(إليشع إيفرات) "؛ أن عناقيد المستوطنات المجاورة للتجمع السكاني في تل أبيب والقدس هي وحدها التي سيكون أمامها فرصة البقاء" حسب أمانيه.[72]

ومما لاشك فيه أن هذه الأماني يواجهها عزم شعب فلسطين العربي؛ على استرداد حقه بالتلاحم مع أمته في نضال طويل وطن نفسه عليه، ولقد لاحظت هذه الدراسة التي نشرتها مجلة ((شؤون إسرائيل)) في عددها الأول عام 1994 الفرق بين الاستعمار الاستيطاني من قبل مستوطنين غرباء وإعمار الأرض من قبل أهلها، فبينما ارتفع عدد قرى الضفة الغربية بين عامي 1948 و 1967 بنسبة 50 في المائة وزاد عدد سكانها بنسبة 111 في المئة نجد أن الاستعمار الاستيطاني فيها لم ينجح في إقامة الثكنات المسلحة.[73]

وبينما نشأت القرى طبيعياً في إعمار منسجم مع الطبيعة المادية للإقليم وفق نمط سليم في مواقع القرى وتوزيعها وزراعتها وعدم تعديها على الأرض

---

[72] - أنظر: أمين حامد هويدي، الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1412هـ 1992م، ص 331 وما بعدها. محمد حسنين هيكل، عند مفترق طرق حرب أكتوبر ماذا حدث فيها؟ وماذا حدث بعدها؟، الطبعة الثالثة، شركات المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1403هـ 1983م، ص 147-150.

[73] - يمكننا التأكيد أن كل اليهود على أرض فلسطين "لصوص.. ومغتصبون.. ومحاربون"، حتى ولو لم يلبسوا ملابس العسكريين، أو يدخلوا الجيش، أو يحملوا السلاح. فالتمييز هنا، والقسمة في هذا المقام هي بين محارب ومسالم، وليست بين عسكري ومدني. فالمستوطنون المغتصبون للأراضي، والمنازل، والديار، والأمن، والماء، والهواء هم محاربون، رجالاً كانوا أم نساء، وبصرف النظر عن الزي الذي يرتديه هؤلاء المغتصبون، وعلى تنوع السلاح الذي يحاربون به طائرات، أم دبابات، أم مدافع أيًّا كان هذا السلاح، أم جرافات ومحاريث وأفكارًا، فجميعها أسلحة فتَّاكة، يدعم بعضها البعض الآخر، وتتكامل جميعها في الاغتصاب، والاستعمار الاستيطاني لأرض فلسطين. كما أن قِدم تاريخ السرقة والاغتصاب في الاستعمار الاستيطاني، لا يرتب شرعية ولا مشروعية ولا حقوقًا للصوص المغتصبين، وإلا لجاز "الإفتاء" بأن لأسبانيا حقوقًا مشروعة في أرض سبتة ومليلة العربيتين المسلمتين المغربيتين على الساحل الأطلسي للمغرب، وهما محتلتان ومستعمرتان استعمارًا استيطانيًّا منذ سنة 1415م وسنة 1497م، أي قبل أربعة قرون ونصف القرن من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لأرض فلسطين. أنظر: د. محمد عمارة، ((الاستعمار الاستيطاني بين فقه الواقع وفقه النص))، مرجع سابق.

الزراعية وإدراكها للطقس وكمية المياه المتوافرة، نجد المستوطنات الصهيونية مصطنعة لا يحكمها إلا فكرة الأمن المطلق تتعدى على البيئة وتجور على الأرض والماء، وشتان بين الاستعمار والإعمار[74].

ثالثاً ـ النظام القانوني الصهيوني للاستيطان:

يتعامل الكيان الصهيوني مع موضوع القدس وكأنها لا تسابق الزمن فحسب؛ بل وتسابق المستقبل كذلك في عمل محموم تسخر له كل إمكانياتها واستثماراتها لتخلق متغيرات على أرض الواقع تقلب رأساً على عقب كل الحقائق التي سادت آلاف السنين وبشكلٍ لا يدل على أنها تثق فيما تدعيه من حقوق دينية وتاريخية في القدس، فسياستها تقوم على فرض الأمر الواقع، ورغم أن الكيان الصهيوني يمارس السيطرة الفعلية على القدس، إلا أنه يفتقر لسيادة الشرعية التي لن ينالها ولن يجد من يقبل بها على القدس شعباً وأرضاً[75] .

ومنذ عام 1967م حاول الكيان الصهيوني تطبيق موقفه تجاه القدس عبر جملة من السياسات والإجراءات (والقوانين) التي هدفت إلى خلق وقائع مادية لتغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة بما يخدم المخطط الإسرائيلي الرامي إلى تهويدها، بكلمات أخرى، إدخال تغييرات جوهرية على التركيب السكاني والوضع

---

[74] - أنظر: د. أحمد صدقي الدجاني، ((مطلوب قراءة صحيحة لتاريخ القدس والاستعمار الاستيطاني الصهيوني فيها))، التقرير القدس الصادر عن مركز الإعلام العربي /القاهرة- العدد التجريبي 0- كانون الأول (ديسمبر) 1998.

[75]- أنظر: د. إبراهيم أبو جابر، مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد، نقلاً عن موقع المركز الفلسطيني للإعلام على الشابكة تاريخ 2008/6/7م. تاريخ زيارة الموقع 2009/5/24م.

الجغرافي والإداري والاقتصادي لتحويل الفلسطينيين في القدس إلى أقلية هامشية تخبو تدريجياً، فيما يتعزز الوجود اليهودي في المدينة، وفي الحقيقة شملت السياسات والإجراءات كافة أوجه الحياة واتخذت طابعاً عنصرياً، كما سيتجلى من استعراض أهم القوانين التي سنتها حكومة الكيان الصهيوني للإطباق على القدس:

1- قانون ضم القدس:

أصدر (الكنيست) الإسرائيلي قراراً على شكل إضافة فقرة إلى قانون إسرائيلي اسمه (قانون الإدارة والنظام لسنة 1948م) وقد خولت تلك الفقرة حكومة الكيان الصهيوني ضم القدس إليها؛ وتمادت في إجراءاتها غير القانونية بشأن القدس لتبلغ ذروتها في شهر آب 1980م عندما أقر الكنيست بأغلبية 67 عضواً قانوناً أساسياً يعلن أن القدس هي العاصمة الموحدة لدولتهم. مما دفع مجلس الأمن مرة أخرى إلى إصدار القرار 478 (20 آب 1980م)، وأهم ما جاء في القرار تأكيده أن "مصادقة إسرائيل" على القانون الأساسي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا تؤثر على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة ـ المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة ـ على جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس؛ وأكد القرار عدم اعتراف مجلس الأمن الدولي بما قامت به ‘‘إسرائيل’’ بموجب هذا "القانون" وغيره من أعمال لتغيير معالم القدس.[76]

2- قانون أساس ((القدس عاصمة إسرائيل)):

تأتي أهمية هذا القانون من تسميته قانون أساس، وهو يشكل مع ثلاثة عشر قانوناً أساسياً آخر مشروعاً لدستور مكتوب للدولة العبرية التي كما هو معروف لم

[76] ـ أنظر: د. أحمد يوسف القرعي، مرجع سابق، ص 88 ومابعدها.

تسن دستوراً مكتوباً متكاملاً، وذلك لاعتبارات سياسية ودينية واجتماعية وجغرافية؛ وللحفاظ على العلاقات بين المتدينين والعلمانيين، فضلاً عن وجود عربي يشكل خمس سكان الدولة العبرية؛ ومن أهم ما تضمنه القانون المذكور ((القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة "إسرائيل")). والقدس هي مكان إقامة رئيس الدولة، الكنيست، الحكومة، والمحكمة العليا .[77]

4- قانون المحافظة على الأماكن المقدسة:

أصدرت حكومة الكيان الصهيوني القانون رقم 67/10 ((قانون المحافظة على الأماكن المقدسة)) وهو يقضي؛ بأن من حق كل شخص من أبناء الطوائف أن يصل إلى الأماكن المقدسة بالنسبة إليه دون المساس بأحاسيسه ومشاعره بالنسبة لتلك الأماكن؛ إن إصدار القوانين والأنظمة المشار إليها أتاحت المجال لبعض الإسرائيليين بإقامة الدعاوى لدى محكمة العدل العليا الإسرائيلية؛ طالبين منها إصدار قرار يقضي أن الإشراف على "جبل البيت" – أي على جميع الأراضي التي يقوم عليها الحرم القدسي الشريف – يجب أن يكون في أيد تهتم بحراسته كمكان مقدس لأبناء الطائفة اليهودية، والدعاوى المشار إليها تقوم على الزعم بأن المكان الذي يسمى "جبل البيت" هو مكان مقدس يهودياً وليس إسلامياً [78].

---

[77] ـ أنظر: د. منير الحمش، السلام المدان الشرق الأوسط الجديد من إسرائيل الكبرى إلى إسرائيل العظمى، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997م، ص 89 وما بعدها. د. أحمد يوسف القرعي، القدس من بن جوريون إلى نيتانياهو، مركز الدراسات العربي الأوربي ـ باريس، الطبعة الأولى 1997م، ص 66وما بعدها.

[78] ـ أنظر: د. إبراهيم أبو جابر، المرجع السابق.

المبحث الثالث

القدس والتنظيم الدولي

وُجد ـ دائماً ـ في مسيرة الصراع الطويلة؛ من يتطلع رهبةً أو رغبةً إلى المنظمات الدولية منتظراً على يديها الفرج؛ بعودة القدس وإقامة دولة فلسطين؛ وقد مضى أكثر من خمسةٍ وسبعين عاماً على وجود القضية في أروقة الأمم المتحدة؛ وحال الذين أدركوا الحقيقة تقول لقد ناديت لو أسمعت حياً...!

ووجد دائماً من يتتبع الكتابات الغربية؛ بل يتقمصها ليس جهلاً – غالباً – خاصةً تلك التي تتحدث عن حيادية البحث العلمي؛ حتى باتت قضايا إشكالية خطيرة من المسلمات عند كثيرين؛ فقبلت دون نقاشٍ غالباً معظم أفكار العالمية وعالمية التنظيم الدولي؛ دون التمحيص في الأصول والدوافع والأهداف؛ حتى تلك الظاهرة عياناً كدور كلٍ من عصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة في صناعة القضية الفلسطينية ابتداءً؛ ولذلك نمر بإيجازٍ على أهم المحطات التي توقف فيها ((قطار القدس)) في المنظمات الدولية[79]:

---

[79] ـ إنَّا نرفض؛ بادئ ذي بدءٍ؛ ما شاع تداوله بين العامة والخاصة؛ من وسم الحربيين الغربيتين الأولى / 1914 - 1919م والثانية 1939 - 1945م؛ بميسم العالمية لما في ذلك؛ فيه افتئات على حقوق معظم أمم وشعوب العالم وأمتنا فيها ـ التي لم تشترك في تلك الحروب الطاحنة ـ أو أرغم أبناؤها قسراً أو أقحمت أقاليمها قهراً؛ في ذينك الحربين الغربيتين؛ ونعتهما بالغربية ليس رغبةً ولا شماتةً، ولكن لتسمية الأشياء بأسمائها؛ فكلاهما بحسب ظروف النشأة وعوامل الاستمرار وما تمخض عنهما من نتائج غربي حتى النخاع ... لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر: دراسة في العلاقات الجدلية لمبدأ المساواة في السيادة وفلسفة الحكومة العالمية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس، 1422هـ/2001م، منشورة الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 1426هـ 2006م، ص 236-238. وأنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((القضية الفلسطينية: صراعٌ لا تحسمه

المطلب الأول

القدس من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة

أولاً ـ القدس وعصبة الأمم:

أعطت عصبة الأمم من خلال نظام الانتداب المشروعية الدولية لوعد بلفور في سنة 1922م؛ وفتحت إنجلترا أبواب فلسطين للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وللهجرات اليهودية ولبناء المستعمرات "الكيبوتزات"؛ فقفز تعداد اليهود في فلسطين من 55.000 نسمة سنة 1918م إلى 646.000 نسمة في سنة 1948م: أي من 8% من إجمالي سكان فلسطين إلى 31% من السكان. وبعد أن كانت ملكية اليهود للأرض في فلسطين لا تتجاوز 2% أي نصف مليون دونم، بلغت في سنة 1948م 6.7% أي 1.800.000 دونم من أرض فلسطين. ومع كل هذا الذي صنعه الاستعمار الإنجليزي لليهود سكانًا وتملكًا للأرض، طوال ثلاثين عامًا من الحكم الاستعماري لفلسطين (1918-1948م) ظلَّ الوجود اليهودي في فلسطين هامشيًّا، وظلَّ حتى سنة 1948م 69% من سكان فلسطين عربًا و93.3% من أرض فلسطين مملوكة لسكانها العرب.

أفرد صك الانتداب على فلسطين قواعد وأحكام خاصة بالقدس؛ حيث تمثل الالتزام الدولي تجاه مدينة القدس ـ خلال فترة الانتداب ـ بالنص الآتي: «تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تأمين عدم التنازل عن أي أرضي فلسطينية «وكانت تضم مدينة القدس» أو تأجيرها أو بأي وجه آخر وضعها تحت سيطرة أي حكومة

قواعد القانون الدولي؟!))، مرجع سابق، ص 19-22. وأنظر: د. منير الحمش، مرجع سابق، ص 55 وما بعدها. د. أحمد يوسف القرعي، مرجع سابق، ص 33.

دولـة أجنبيـة».[80] كمـا ألزمـت المـادة الرابعـة عشـرة الحكومـة البريطانيـة بصـفتها السلطة المنتدبة، تـأليف "لجنـة خاصـة لـدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعـاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين"، وذلك بإشراف وتشكيل وموافقة مجلس العصبة وهذا ما تم فعلاً وسميت ((لجنـة البراق الدولية)). وبرزت أهمية لجنـة التحقيـق هـذه فـي عـام 1929 عنـدما نشـبت الانتفاضـة فلسـطينية المعروفـة بـ((ثورة البراق))؛ التي شكلت بشهدائها ((112 شهيداً)) إنذاراً مبكراً يكشف حقيقة الصراع وأهدافه.[81]

وكانت الحكومة البريطانية قد شكلت لجنة للتحقيق في ما جرى ((لجنة شو))؛ وبالفعل قدمت هذه اللجنة تقريرها - في 31 آذار 1930- إلى وزير المستعمرات البريطاني اللورد باسفيلد، ((وقد بينت في معرض تحليلها للاضطرابات التي وقعت في 23 آب 1929 أنها كانت نتيجة لخيبة الأماني القومية والسياسية للعرب وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي، وأشارت إلى أن العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى كانت جيدة فقد عاشوا جنباً إلى جنب بألفة ومحبة وتسامح وتساهل وهذا ما لم يعد متوفراً وموجوداً في عام 1929 وترى اللجنة أن هذا التغير في العلاقات بين الشعبين جاء نتيجة للسياسة المتناقضة للحكومة البريطانية فيما يتعلق بوعد بلفور والوعود التي قطعت للشريف حسين خلال الحرب الغربية الأولى، فكان "إنشاء وطن قومي لليهود حسب المعنى

---

[80] - لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: الحسن بن طلال، «القدس: دراسة قانونية» ورقة في مؤتمر «القدس نقطة قطيعة أم مكان التقاء؟» الذي عقدته في الرباط الأكاديمية الملكية المغربية بالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي. منشورة في صحيفة الشرق الأوسط.

[81] - لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر: دراسة في العلاقات الجدلية لمبدأ المساواة في السيادة وفلسفة الحكومة العالمية، مرجع سابق، ص 238 وما بعدها.

الواسع الذي فهم به يخالف مطالب العرب بينما لو سلم بالمطالب القومية العربية لأصبح من المستحيل تحقيق العهد المقطوع لليهود.[82]

أما اللجنة الأممية ((لجنة البراق الدولية)). فقد وصلت إلى مدينة القدس في 19 حزيران 1930 وأقامت فيها شهراً عقدت خلاله 23 جلسة؛ واستمعت إلى شهادات أدلى بها العديد من اليهود والعرب، وقد مثل الجانب العربي كل من عوني عبد الهادي وأحمد زكي باشا ومحمد علي باشا بينما مثل الجانب اليهودي كل من الدكتور ((مردخاي الياش)) والمستر ((دافيد يلين)) والحاخام ((موشي بلاد)). كما أدلى بالشهادة أمام اللجنة العديد من الشخصيات الفلسطينية ممن كان لهم إطلاع واسع ومعرفة شاملة بالأماكن المقدسة من الناحية التاريخية الفلسطينية، إضافة إلى العديد من الشخصيات العربية والإسلامية البارزة من مختلف الدول العربية والإسلامية كمراكش والجزائر وليبيا ومصر والأردن والعراق وسوريا ولبنان وبلاد فارس والهند وإندونيسيا.

وبيّن الجانب الإسلامي للجنة بأن البراق جزء لا يتجزأ من الحرم الشريف ولا يوجد فيه (حجر واحد يعود إلى عهد الملك سليمان)، كما أن الممر الكائن عند الحائط ليس طريقاً عاماً لأنه أنشى لمرور سكان حارة المغاربة وغيرهم من المسلمين للذهاب إلى مسجد البراق والحرم الشريف، كما بيّن أيضاً أن السماح

---

[82] - للأسف أن لا أحد من أصحاب التحليل والإيديولوجيات السياسية في الصراع العربي - الصهيوني؛ اقترب من مسألة الخلفية الدينية المؤمنة بقصص التوراة لدى بلفور الذي كان يعلن صراحة أنه صهيوني؛ وتقول ابنة أخته ومؤرخة حياته بلانش دوجاديل: (لقد تأثر بلفور منذ نعومة أظفاره بدراسة التوراة في الكنيسة، وكان كلما اشتد عوده زاد إعجابه بالفلسفة اليهودية، وكانت أطروحات "شعب الله المختار" و "حقه في أرض الميعاد"، من أبرز معتقدات بلفور التي ورثها في طفولته وتربى عليها ونشأ في إحدى الكنائس الإنجيلية السكوتلاندية". أنظر: د. يوسف الحسن، جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002م، ص 5-6.

لليهود بزيارة الحائط خلال أيام معينة لا يعني "سوى أنه من قبيل التسامح الذي أبداه نحوهم المسلمون" وقد استند الجانب الإسلامي في ذلك إلى ما أورده السياح والمؤرخون والجغرافيون من أنه ((لما كان يسمح لليهود بالاقتراب من الحائط وما كان ليسمح بذلك دائماً، ولم يكن ما يبدونه عند الحائط يتجاوز حد النواح ولم يحاولوا قط إقامة شعائر دينية بالفعل، وفضلاً عن ذلك كان اليهود في بعض الأحيان لا ينوحون عند الحائط بل يذهبون خارج المدينة)) [83].

وقد أصدرت اللجنة قرارها بشأن الموضوع، مؤكدةً "أن المسلمين هم الملاك الوحيدون لحائط ((البراق))، الذين لديهم حقوق مطلقة فيه، لأن الحائط يشكل جزءاً من منطقة الحرم الشريف" وأنه "يرجع أيضاً للمسلمين الطريق المعبد الذي يقع أمام حارة المغاربة المواجهة للحائط"؛ وبهذا، فإن إطار الحقوق والالتزامات الذي وضعته اللجنة الدولية بإشراف عصبة الأمم، يحدد طبيعة الحقوق في المدينة المقدسة وحدودها، حيث أكد "الحقوق المطلقة" للفلسطينيين، باعتبارهم "الملاك الوحيدين "، فإنه حدد حقوق اليهود في إطار وحدود "حرية إقامة الشعائر الدينية" فقط؛ وقرر مجلس العصبة ـ آنذاك ـ إلزام سلطات الانتداب البريطاني، بتشريع هذا القرار الدولي في القوانين الانتدابية؛ اعتباراً من 4 حزيران عام 1938، وظل ساري المفعول إلى حين عَدِّه لاغياً و"باطلاً" من قبل السلطات الإسرائيلية[84].

ثانياً ـ القدس والأمم المتحدة:

---

[83]- أنظر: د. محمد ماجد الجزماوي، مرجع سابق.

[84]- أنظر: د. كمال قبعة، ((القدس والقانون الدولي العام))؛ الورقة الثالثة في ندوة (القدس مفتاح السلام والحرية) ندوة فكرية بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد الرئيس ياسر عرفات من 12-2005/11/14 قاعة سليم أفندي- البيرة. نقلاً عن الموقع:
www.fateh.net/public/nadwtqudos/mehwar5.htm

نهضت الأمم المتحدة كمنظمةٍ دوليةٍ عامةٍ[85]، على أنقاض حربٍ رهيبةٍ وصفت بالعالمية تحكماً وبهتاناً[86]، لأن الغرب أدار رحاها في معظم أنحاء العالم؛ من أجل بناء تراتبيةٍ جديدةٍ لميزان القوى[87]، و إعادة اقتسام مزايا الهيمنة على العالم، سيما وأن الشكل القديم للاستعمار – المسمى انتداباً – بات قاصراً ـ حينذاك ـ عن تلبية الطموحات الغربية في الابتزاز والاستغلال والتخريب[88].

ومما لاشك فيه؛ أن مشروع تقسيم فلسطين كان قد بدأ في عهد عصبة الأمم؛ حينما تم إنشاء التجزئة وحمايتها عبر نظام الانتداب، ثم صار الأمر للأمم المتحدة فنهضت بتكريسها في قرار التقسيم عبر قسمة المقسم أو تجزئة المجزأ[89]، وكانت قسمةً **"ضيزى"**[90]؛ لأنها ارتكزت على **"بدعةٍ"** ما للعالمين سابق عهدٍ بها؛ فهي تجاوزت عهد العصبة ووعد بلفور الذي تحدث عن "وطنٍ قومي" لليهود؛

---

85 ـ أنظر: د. مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، الطبعة العاشرة، دار النهضة العربية، 1990م، ص43 وما بعدها.

86 ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر: دراسة في العلاقات الجدلية لمبدأ المساواة في السيادة وفلسفة الحكومة العالمية، مرجع سابق، ص 238 وما بعدها.

87 ـ لمزيد من التفصيل في هذا الشأن؛ أنظر: د. أديب نصور، ميزان الدول، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1991م، ص20 وما بعدها.

88 ـ في دراسةٍ عميقةٍ ومتميزةٍ للنهب المروع الذي يمارسه الغرب لخيرات دول العالم الثالث؛ أنظر لأستاذنا المرحوم الدكتور علي إبراهيم؛ منظمة التجارة العالمية: جولة أوروجواي وتقنين نهب العالم الثالث، دار النهضة العربية، 1997م، ص 36 وما بعدها.

89 ـ لا ننسى أن تجزئة الوطن العربي كمقدمةٍ لاقتسامه بدأت قبل أن النكبة، وقبل سايكس بيكو، بل حتى قبل محاولة نابليون الفاشلة لاحتلال مصر والشام في 1789 – 1801م...بدأت منذ أعلن الغرب حرب الاسترداد على الإسلام وهي حرب لما تتوقف حتى يوم الناس هذا...

90 ـ **قسمة ضيزى**؛ أي جائرة، وفعلها ضازه يضيزه إذا ظلمه وجار عليه، كما فعل قرار التقسيم. وقد وردت هذه الكلمة في قوله تعالى: "***تلك إذاً قسمة ضيزى***" 22: النجم. وتقول العرب قسمة ضُؤْزَى، بالضم والهمز، وضُوزَى، بالضم بلا همز، وضِئْزَى، بالكسر والهمز، وضِيزَى، بالكسر وترك الهمز، قال: ومعناها كلها الجَوْر. الأَزهري في ترجمة ضوز قال: والضُّوزَة من الرجال الحقير الصغير الشأن؛ أنظر: محمد بن مكرم بن علي ((ابن منظور))، لسان العرب، الجزء12، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1990م، حرف الضاد، ص 72.

إلى إنشاء **"دولةٍ"**[91] لليهود تحظى باعتراف القانون الدولي، ومن خلال منبر المنظمة الدولية الأولى في العالم الأمم المتحدة.

أفرد قرار التقسيم - رقم (2/181) لعام 1947- وضعاً دولياً خاصاً لمدينة القدس، بتأكيده: "أن يكون لمدينة القدس كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابةً عن الأمم المتحدة"؛ ولهذا، فإن إسرائيل بعدوانيتها الملازمة لها بنيوياً، وتوسعيتها الضاربة الجذور في بنيانها العقائدي، قد نسفت تماماً، ومنذ اللحظات الأولى للانسحاب البريطاني، الأساس "الحق" لانتهاكها الجسيم الإجراءات والخطوات الإلزامية – الآمرة (JUS Cogens) في آليات قرار التقسيم، وخاصةً منع وإعاقة قيام الدولة الفلسطينية، واحتلالها للجزء الغربي من مدينة القدس الذي أفرد لها نظاماً دولياً خاصاً بها[92].

واعترفت الأمم المتحدة بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ناشئة من إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف، وبأن للفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم بحرية. وحق الشعب في تقرير مصيره يشمل، بلا شك، حقه في العودة إلى وطنه. وكان مجلس الأمن، في العام 1988، قد منح الفلسطينيين الذين طردهم الكيان الصهيوني خلال الانتفاضة المباركة الأولى حق العودة إلى بلده.[93]

---

[91] - الأصل في الكيان السياسي أن يكون دولة، ولكن عوز المكونات الشرعية تجعله مولوداً مبتسراً يمكن أن يعيش، ولكنه يحيا عليلاً تلاحقه اللعنات حتى يزول كما هو حال الكيان الصهيوني؛ لأن الدولة الحقيقية لا تنهض على أسس "خاطئة" فالخطأ لا يولد الحق ex injuria lex non ortiur واستمراره لا يجيز مشروعيته. أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 62-63.

[92] - أنظر: د. كمال قبعه، مرجع سابق.

[93] - أنظر: د. كمال قبعه، مرجع سابق؛ ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. محمد عبد السلام سلامة، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقضايا المرحلة النهائية بين قواعد القانون الدولي واختلال القوى والموازين، الطبعة الأولى، شبكة المعلومات الجامعية، جامعة عين شمس، 2001م، ص 94.

في 1948/11/29، تقدمت إسرائيل بطلب إلى الأمم المتحدة لقبولها في عضويتها. فناقش مجلس الأمن الطلب ورفض إصدار توصيته للجمعية العامة بقبولها . وبعد هذا الإخفاق تجنّدت واشنطن واستعملت، كعادتها، مختلف أساليب الترغيب والترهيب، وطلبت من إسرائيل تقديم طلب جديد في 1949/3/4. وفي جلسة واحدة تغيّر الوضع وأوصى مجلس الأمن بقبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة، باعتبارها دولة مستقلة ومحبة للسلام . وفي 1949/5/11، وافقت الجمعية (وكانت تعقد دورة استثنائية) على التوصية بأغلبية 37، مقابل 12، وامتناع 9، واشترطت على إسرائيل تنفيذ قرار التقسيم وقرار إعادة اللاجئين، فكانت إسرائيل بذلك الدولة الوحيدة التي قبلت في العضوية بشرط، وارتبط قبولها بتنفيذ قرارين صادرين عن الجمعية العامة.[94]

غير إن هذا القبول تم بمناورة خادعة تتلخص في إيهام الدول الأعضاء بأن الوفد الإسرائيلي الذي كان يتفاوض مع الوفد العربي في لوزان قد وقّع على بروتوكول يتضمن موافقة إسرائيل على التخلي عن الأراضي التي احتلتها خلافا لقرار التقسيم، وموافقتها على إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم .

واكتشفت الخدعة بسرعة عندما أعلن (بن غوريون) بعد التصويت على قبول إسرائيل في الأمم المتحدة ((أن إسرائيل تعتبر قرار التقسيم قرارا غير مشروع وغير موجود))، وعندها أعلنت وزارة خارجية إسرائيل: ((أن عودة أي لاجئ إلى مكان إقامته الأصلية شيء مستحيل))، فكان برهاناً جلياً على استخفاف الدولة الجديدة ـ المدينة بوجودها للمنظمة العالمية ـ بأحكام الميثاق الأممي وعدم امتثالها لسلطة تلك المنظمة، وعدم الوفاء بالتعهدات التي التزمتها .

---

[94] ـ انظر: حسن تحسين، مرجع سابق، 1969م، ص 13-17.

ومع أن إصرار إسرائيل على عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة يشكّل إخلالاً بالالتزامات التي تعهدت بها، ويجعل المنظمة في حل من التزاماتها تجاهها، ويخولها حق طردها من العضوية بعد تحقق الشرط الفاسخ أو الملغي، فإن الجمعية العامة لم تجرؤ مرة على إدراج هذه المسألة في جدول أعمالها، ولم تفكر الدول العربية الأعضاء (وعددها 21) في إثارة هذا الموضوع للمطالبة بتنفيذ الشرط الفاسخ، أو على الأقل لإرباك العدو في أرفع محفل دولي [95].

ثالثاً ـ عدم شرعية تغيير الوضع القانوني في القدس:

عكست مواقف دول العالم من احتلال القدس الشرقية في عام 1967 الوضع الخاص للمدينة، وفي هذا الصدد، أعلنت الولايات المتحدة في 14 يوليو / تموز 1967 على لسان ممثلها في الجمعية العامة "أرثر جولدبرج": ((أنها تعتبر القدس واحدة من أقدس مدن العالم، والولايات المتحدة ترى أن القدس الشرقية التي احتلتها "إسرائيل" عام 1967 هي منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي، ولا يجوز لإسرائيل أن تدخل عليها أية تغييرات، ولذلك فإن التغييرات التي أدخلتها "إسرائيل" على المدينة تعتبر باطلة ولا تمثل حكماً مسبقاً على الوضع النهائي والدائم للمدينة)).[96]

وفي الأول من تموز/يوليو 1969 أكدت الولايات المتحدة أمام مجلس الأمن ـ مرة أخرى- على لسان السفير شالز يوست مندوبها الدائم لدى الأمم

---

[95] ـ أنظر: د. محمد المجذوب، إسرائيل والمواثيق الدولية، من مداخلة قدمت في ندوة ((الممارسات الإسرائيلية والموقف الدولي))، التي عقدت في لبنان ـ زغرتا في 2002/6/21 بدعوة من الهيئات الوطنية الشمالية. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: أ . د. عبد العزيز محمد سرحان، مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية، دار النهضة العربية، 1989م، ص 71.

[96] ـ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. محمد السعيد الدقاق، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، دار المطبوعات الجامعية ـ الإسكندرية 1991م، ص 21-23.

المتحدة: ((أن القدس التي وقعت تحت سيطرة "إسرائيل" في حرب 1967 مثلها مثل مناطق أخرى احتلتها "إسرائيل" - تعتبر منطقة محتلة تخضع لنصوص القانون الدولي الذي ينظم حقوق والتزامات دول الاحتلال التي تقضي بأن دولة الاحتلال لا يحق لها أن تحدث تغييرات في القوانين والإدارة» وفي إطار الخطابات المتبادلة الملحقة بوثائق "كامب ديفيد" حول القدس، ورد برسالة الرئيس "جيمي كارتر" إلى الرئيس أنور السادات، بتاريخ 22 سبتمبر 1978 «أن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير "جولد برج" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 تموز/يوليو 1967 وهو ما أكده من بعده السفير "يوست" أمام مجلس الأمن في أول يوليو 1991)).[97]

وكذلك جاء في رسالة التطمينات الأمريكية إلى الفلسطينيين بتاريخ 18 أكتوبر / تشرين الأول 1991، أن الولايات المتحدة تفهم الأهمية التي يعلقها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية، ولهذا نريد أن نطمئنكم إلى أن لا شيء مما سيقوم به الفلسطينيون لاختيار أعضاء وفدهم في هذه المرحلة من العملية - سيؤثر على مطالبتهم بالقدس الشرقية أو يشكل حكماً مسبقاً أو سابقة لما سينتج عن المفاوضات، ويبقى الموقف الثابت للولايات المتحدة متمثلاً في أنه يجب ألا تعود مدينة القدس مقسمة مرة أخرى وأن وضعها النهائي يجب أن يتم تحديده بالمفاوضات، ولهذا لا نعترف بضم "إسرائيل" للقدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية، ونشجع كل الأطراف على تجنب الإجراءات من جانب واحد، والتي قد تزيد

---

[97] - أنظر: محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – الجزء الثاني، الطبعة الثامنة، دار الشروق، القاهرة، 2001م، ص 335. والسفير طاهر الشاش، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة أريحا، الطبعة الأولى، 1415هـ 1995م، دار الشروق، القاهرة، ص 105-108.

مـن حـدة التـوتر المحلـي أو تصـعب مـن المفاوضـات أو تسـتبق تقريـر نتائجهـا النهائية[98]..

وبالإضافة لذلك فإن موقف الولايات المتحدة يتمثل أيضاً في أنه بإمكان فلسطينيي القدس الشرقية المشاركة بالتصويت في انتخابات سلطة حكم ذاتي انتقالية.. وتساند الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في طرح أية مسألة بما في ذلك مسألة القدس الشرقية، على مائدة المفاوضات، وفي وضوح شديد أكد إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي الموقع في واشنطن في 13 سبتمبر / أيلول 1993 في المادة 3/5 الخاصة الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم» إنه من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس واللاجئون، والمستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك»، كما نصت الفقرة الرابعة من نفس المادة على اتفاق الطرفين على أن «لا تجحف أو تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم[99].

ولعله غني عن البيان؛ أن قرار الكيان الصهيوني باتخاذ القدس عاصمة أبدية يمثل تحدياً صارخاً للشرعية الدولية؛ ويتعارض مع أحكام القانون الدولي وجميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة[100]، و مجلس الأمن

---

[98] - لمزيدٍ من التفصيل في رسالة التطمينات هذه؛ أنظر: د. إبراهيم دراجي، المدخل إلى دراسة القضية الفلسطينية؛ مرجع سابق، ص 158-159.

[99] - أنظر: د. كمال قبعه، مرجع سابق. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: أ. د. عبد العزيز محمد سرحان، المرجع السابق، ص 110، و لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. غازي إسماعيل الربابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي؛ دار الفرقان، عمان 1413 هـ/1993م، ص 57 وكذلك ص 78 وما بعدها.

[100] - من أشهر قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن القرار 2253 الصادر في الجلسة الاستثنائية الخامسة بتاريخ 1967/7/4م؛ وجاء فيه: ((إن الجمعية العامة ،إذ يساورها شديد القلق للحالة السائدة في القدس نتيجة للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز المدينة،

الدولي، وفي مقدمتها القرار رقم 250تاريخ 4/27/ 1968، وجاء فيه: ((إن مجلس الأمن ، وقد استمع إلى البيانات التي أدلى بها كل من مندوبي الأردن وإسرائيل، وقد نظر في مذكرة الأمين العام (S/8561)، خصوصاً مذكرته إلى مندوب إسرائيل الدائم في الأمم المتحدة . وإذ يعتبر إن إقامة عرض عسكري في القدس ستزيد في خطورة التوتر في المنطقة، وسيكون لها انعكاس سلبي على التسوية السلمية لمشكلات المنطقة،

يدعو إسرائيل إلى الامتناع من إقامة العرض العسكري في القدس في 2 أيار (مايو) 1968 .

يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار))

والقرار رقم 252تاريخ 5/21/ 1968؛ الذي جاء فيه: ((إن مجلس الأمن، إذ يذكر قراري الجمعية العامة، رقم 2253 (الدورة الاستثنائية الطارئة-5) الصادر في 4 تموز(يوليو) 1967، والقرار رقم 2254 (الدورة الاستثنائية الطارئة-5) الصادر في 14 تموز (يوليو) 1967م.[101]

وهو الأمر الذي ذهب إليه جملة من القرارات الدولية الأخرى؛ مثالها القرار 465 لعام 1980 الذي دعا إلى إزالة المستوطنات الإسرائيلية القائمة في

---

1. تعتبر أن تلك التدابير غير صحيحة .2. وتطلب إلى إسرائيل إلغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها والامتناع فوراً عن إتيان أي عمل من شانه تغيير مركز القدس. 3.تطلب من الأمين العام إعلام الجمعية العامة ومجلس الأمن عن الحالة وعن تنفيذ هذا القرار ، وذلك في غضون أسبوع على الأكثر على تنفيذه))، وكذلك القرار التالي له رقم 2254وتاريخ 2009/7/14م؛ إذ جاء فيه: ((إن الجمعية العامة ، إذ تشير إلى قرارها 2253 (دإط-5) المتخذ في 4 تموز (وقد تلقت التقرير المقدم من الأمين العام وإذ تحيط علما مع أشد الأسف وأبلغ القلق بعدم التزام إسرائيل بالقرار 2253 (دأط-5) . تأسف جداً لتخلف إسرائيل عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 2253(دأط-5) .2. وتكرر الطلب الذي وجهته إلى إسرائيل في ذلك القرار بإلغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها والامتناع فوراً من إتيان أي عمل من شانه تغيير مركز القدس)).

[101] - أنظر: السفير طاهر الشاش، مرجع سابق، ص 99 وما بعدها.

الأراضي المحتلة ومن بينها القدس الشرقية، وأيضاً القرار 478 لعام 1980 الذي دعا جميع الدول إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس، ومع اعتبار جميع التدابير والإجراءات التشريعية والاستيطانية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة لاغية ومخالفة للقانون الدولي، والقرارات 672 لعام 1990، 673 لعام 1990، 904 لعام 1994 التي أدانت "إسرائيل" لارتكابها أعمال عنف ضد الفلسطينيين في المذبحة التي شهدتها ساحة المسجد الأقصى في تشرين أول/أكتوبر عام 1990، وجميعها وصفت القدس بأنها أرض محتلة...ولكن هيهات أن تعيد الحق ـ الذي أخذ بالقوة ـ قرارات ...[102]

[102] ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، القضية الفلسطينية: صراعٌ لا تحسمه قواعد القانون الدولي؟! مرجع سابق، ص 21-22.

المبحث الرابع

القدس والموقف العربي والإسلامي

أولاً ـ **منظمة التعاون الإسلامي**:

كان إحراق اليهود للمسجد الأقصى سبباً مباشراً لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي (التعاون الإسلامي حالياً)؛ [103]وتضم منظمة التعاون الإسلامي سبعاً وخمسين دولة، وهي تعمل وفقاً لمبادئها من أجل حماية وضمان تقدم مواطنيها وجميع مسلمي العالم. و هي منظمة دولية ذات عضوية دائمة في الأمم المتحدة. والدول السبع والخمسون هي دول ذات غالبية مسلمة وتشمل الوطن العربي وغرب

---

[103] ـ أقدم مستوطن يهودي استرالي - بتنسيقٍ ومتابعةٍ من أعلى سلطات إسرائيل - على إحراق المسجد الأقصى؛ لتحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية لليهود، ورعاتهم من أعداء الأمة؛ كان – أهمها - اختبار مدى الاستجابة الشعبية والشرعية على هذا الأمر الجلل؛ ولذلك علينا أن نتذكر – دائماً - إحراق الأقصى؛ بحسبانه الحادثة – الحدث في مسار قضية فلسطين؛ إذ يروى أنَّ (جولدا مائير) رئيسة وزراء إسرائيل – حينذاك – لم تنم يومها متخوفةً؛ من الزحف باتجاه القدس نصرةً للأقصى؛ بحسبانه أول القبلتين وثالث الحرمين الشريفين؛ ولما انبلج الصبح، وتلاه الشروق؛ فالبكور، فالغدوة، فالضحى، فالهاجرة، حتى استقرت شمس الظهيرة في كبد السماء...ولما؛ لم يحرك حكام العرب والمسلمين، ولا الشعوب القابعة في غياهب القهر وقواقع الصمت ساكناً؛ أجهشت (جولدا مائير) بالبكاء؛ فسألوها؛ لما البكاء ...قالت لو كنا نعلم؛ أنَّ رد الفعل سيكون على هذا النحو لهدمنا الأقصى؛ وبنينا الهيكل...إجابة صادمة، ولكنها الحقيقة التي جعلت، وتجعل فلسطين جرحنا النازف ...المستنزف..أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((استثمار القوى الكبرى في الأزمات الدولية: ثلاثية المؤامرة والاستغلال والمقامرة))، محاضرات في مقرر إدارة الأزمات الدولية لطلاب السنة الثانية في ماجستير التأهيل والتخصص في العلاقات الدولية والدبلوماسية؛ كلية الحقوق – جامعة دمشق، العام الجامعي 1439-1440 هـ/2018-2019م.

وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية ، إضافةً إلى غويانا وسورينام.[104]

تبنى المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء خارجية المنظمة الذي عقد في جدة إنشاء أمانة عامة للمنظمة؛ لضمان الاتصال بين الدول الأعضاء وتنسيق العمل. واختيرت جدة مقراً مؤقتا للمنظمة، بانتظار تحرير القدس، حيث سيكون المقر الدائم. عقد المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية جلسته الثالثة، في شباط/فبراير 1972، و تم وقتها تبني دستور المنظمة الذي يفترض به تقوية التضامن والتعاون بين الدول الإسلامية في الحقول الاجتماعية والعلمية والثقافية والاقتصادية والسياسية[105].

ومما يجدر التذكير به أن المؤتمر الإسلامي ناقش قضية القدس في عدة دورات له، نذكر منها القرارات التي اتخذت من قبل المؤتمر الإسلامي العاشر الذي عقد في أيار/مايو 1979 بمدينة فاس والمؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية المعقود في بغداد في حزيران/يونيو 1981، والذي اتخذ قراره رقم 12/2 بشأن

---

[104] ـ أنظر: تأسست **منظمة المؤتمر الإسلامي** – التعاون الإسلامي لاحقاً - بعد حريق الأقصى 1969/8/21م؛ إذ عقد أول اجتماع بين زعماء العالم الإسلامي، حيث طرحت في وقتها مبادئ الدفاع عن شرف المسلمين وكرامتهم المتمثلة في القدس و قبة الصخرة، وذلك كمحاولة لإيجاد قاسم مشترك بين جميع فئات المسلمين في العالم البالغ عددهم حوالي 1,5 مليار نسمة في إحصائياتٍ أعلنت في العام 2009م. لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية دراسة فقهية تأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية – القاهرة، 1990م، ص 35 وما بعدها.

[105] ـ لمزيدٍ من التفصيل؛ يمكن العودة إلى أمهات المراجع العربية في المنظمات الدولية، أ. د. عبد العزيز محمد سرحان، نظرية الدولة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، 1996م، ص12. و د. مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، الطبعة العاشرة، دار النهضة العربية، 1990م، ص255 وما بعدها. و د. علي صادق أبوهيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية عشر، 1993م، ص 109.

مدينة القدس . وكذلك القرارات التي صدرت عن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، والتي خصصها لفلسطين والقدس، وقد أوضحت توصيات هذه المسألة بجلاء حيث ورد بها: تمسك المؤتمر الكامل بعروبة مدينة القدس وتحريرها وعودتها للسيادة لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية[106].

وإذا كانت الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي لم تشر إلى القدس العربية أو القدس التي احتلت في عدوان 1967، مما يفهم منه أن المؤتمر لا يفصل بين القدس الشرقية والقدس الغربية، ويعتبرهما مدينة واحدة عربية إسلامية، وهنا يبدو أكثر تشدداً من الموقف العربي الذي تم التعبير عنه في مؤتمر فاس عام 1982.

والواقع أن موقف المؤتمر يظهر تشدداً أكثر في العديد من المسائل الأخرى، فهو لا يشير إلى ضمانات دولية للوصول إلى الأماكن المقدسة لكل الأديان في المدينة كما يفعل مؤتمر القمة العربي، فضلاً عن ذلك يرى ضرورة إتباع أساليب مشتركة بين كافة القوى الإسلامية لتحرير القدس حتى لو اقتضى الأمر اللجوء إلى القوة العسكرية، وإن كان من الواضح أن هذا الحل لم يتم بلورته حتى الآن، لذا فإن المؤتمر أوصى لجنة القدس التابعة للمؤتمر الإسلامي باتخاذ تدابير لتأكيد الطابع الإسلامي للمدينة كإعلان التآخي بينها وبين مختلف العواصم الإسلامية ، والقيام بالمقاطعة الاقتصادية والسياسية والثقافية للكيان الإسرائيلي، واتخاذ إجراءات سريعة لتسجيل مدينة القدس لدى منظمة اليونسكو كمدينة تاريخية لا يجوز المساس بها .

---

[106] - في رؤية مميزة لخصوصية الموقف الإسلامي؛ أنظر: د. محمد عمارة، إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين، دار نهضة مصر، الطبعة الأولى، ص 36 وما بعدها.

و طالب البيان الختامي ـ لأعمال الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية المنظمة الصادر في دمشق يوم الإثنين 2009/5/24م – الدول الأعضاء؛ بإصدار التشريعات الداخلية التي تنظم عمل المقاطعة الإسلامية ضد "إسرائيل" ؛ داعيا الدول الأعضاء التي لم تنشئ مكاتب إسلامية للمقاطعة في بلدانها، أن تقوم بذلك مؤكداً ضرورة تطبيق قوانين ومبادئ المقاطعة باعتبارها حقاً قانونياً، لمواصلة الضغط على"إسرائيل" وضماناً عملياً لإلزامها بالانصياع لقرارات الشرعية الدولية.. وطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عنه إلى الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية [107].

ومن الجدير ذكره؛ أن أداء منظمة المؤتمر الإسلامي نحو القضية الفلسطينية عامةً، والقدس بشكلٍ خاصٍ ـ بحسبانها أنشئت من أجلها ـ ظلت موضع انتقادٍ؛ وآخر ما حرر في هذا الشأن؛ ما نقل عن الشيخ "تيسير التميمي" قاضي القضاة في فلسطين المحتلة؛ الذي انتقد منظمة المؤتمر الإسلامي، وقال: ((**إنها لم تصل إلى درجة التحديات التي تواجهها مدينة القدس المحتلة، مؤكداً أن ما بذل من جهد لا يليق بحجم المعاناة الضخمة المتزايدة للفلسطينيين من مسيحيين ومسلمين في المدينة**))[108]. **وحمل الشيخ تيسير التميمي على ضعف رد الفعل**

---

[107] ـ تتعدد القراءات السياسية للبيانات التي تصدر في أعقاب اجتماعات المنظمات الدولية المؤثرة؛ ولكن ثمة منظمات لا وقع لقراراتها – فعلياً – في مسار، ومصير القضايا الدولية بما في تلك التي تجتمع بشأنها؛ ومرد ذلك الأصول التي ترتكز عليها تلك المنظمات؛ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((خيارات الشعوب & مستقبل المنظمات الإقليمية! الاتحاد الأوربي بعد الBrexit – دراسة حالة))؛ دراسة منشورة في مجلة العلوم السياسية والقانون الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي – برلين، ألمانيا، العدد التاسع الصادر في حزيران/ يونيو 2018م، ص 269-296.

[108] ـ ومما جاء في تصريحات الشيخ التميمي قوله: ((إن مليونيراً يهودياً واحداً أنفق على الاستيطان؛ أكثر مما قدمته منظمة المؤتمر الإسلامي للقدس من دعم مالي منذ إنشائها قبل نحو أربعين عاماً. ولفت التميمي إلى أن إسرائيل تسعى إلى توسيع مساحة القدس المحتلة لتجعلها أكثر

الإسلامي والعربي والفلسطيني على الممارسات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى، حاثا منظمة المؤتمر الإسلامي، التي نشأت بعد حريق المسجد الأقصى عام ،1969 على التحرك، مناشدا العرب توحيد صفوفهم، واستخدام الأدوات التي في أيديهم لنصرة القدس والقضية الفلسطينية. وختم قاضي قضاة فلسطين برفض "فكرة التدويل، أو أي حل لا تكون القدس فيه عاصمة لفلسطين"، معتبرا أن ذلك "يرسخ الاحتلال"[109].

ثانياً ـ جامعة الدول العربية والقدس:

شهدت جامعة الدول العربية التي أعلن عن قيامها في 22 مارس/آذار 1945، العديد من الأحداث والتطورات، والتي كان لها فيها أدوار لا تنكر إيجاباً أو سلباً. والواقع أنه إذا كانت هذه الأدوار تبدو جلية على صعيد دعم الجامعة لقضايا النضال الوطني للشعوب العربية من أجل الحرية والاستقلال، فإنها تبرز أيضاً على مستوى القضية الفلسطينية التي ظلت بحق إحدى القضايا المركزية الكبرى في سياسات الجامعة، كل هذا بالطبع فضلاً عن قضايا التنمية

من 20 في المائة من مساحة الضفة الغربية، في محاولة لتقطيع أوصال المدن الفلسطينية ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة متواصلة الأطراف، وأضاف قائلاً: ما يجري في القدس هو عملية تطهير عرقي خطيرة تنفذها إسرائيل؛ وحذر التميمي من المخططات الإسرائيلية في القدس، وقال إن "إسرائيل لديها مخطط لتغيير الوضع الديموغرافي في القدس لعام ، يهدف إلى زيادة عدد اليهود في المدينة إلى نحو مليون شخص، ليشكلوا 88 % من السكان، وجعل الفلسطينيين أقل من 10 %")). وأوضح أن إسرائيل توسع من المساحات التي تسيطر عليها بلدية القدس التابعة للاحتلال، حيث كانت تبلغ مساحة مدينة القدس عام 1967 سبعة كيلومترات، أما حاليا فإن إسرائيل تخطط لزيادة المساحات التي تسيطر عليها بلدية القدس إلى 100 كيلومتر على حساب أراضي الضفة الغربية. وأشار التميمي إلى تراجع الوجود المسيحي في المدينة جراء الممارسات الإسرائيلية، حيث بلغت نسبتهم أقل من 1.5%. أنظر تصريح الشيخ تيسير التميمي يوم 2009/7/4م في موقع ((مؤسسة القدس الدولية)) مدينة القدس، وكذلك موقع صحيفة ((العرب اليوم)) عدد السبت 1430/7/25هـ/2009/7/18م على الشابكة.

[109] ـ أنظر: الشيخ تيسير التميمي، مرجع سابق.

وما يتصل بها من ضرورات تطوير العمل العربي المشترك وتعزيزه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[110]

لعله غني عن البيان أنه منذ قيام الجامعة عام 1945 وحتى يومنا هذا ما تزال القضية الفلسطينية تمثل الشغل الشاغل لهذه المنظمة العربية القومية على اختلاف أجهزتها ومؤسساتها. فعلى إثر قيام دولة إسرائيل في 15 مايو/أيار 1948 بادرت جامعة الدول العربية إلى التدخل لمواجهة هذا الوضع الجديد. على أنه إزاء إخفاق العرب في التصدي للدولة اليهودية الصهيونية لم تتردد الجامعة في اتخاذ مجموعة من القرارات لمقاطعة إسرائيل اقتصاديا ومقاطعة كل الدول التي تتعاون معها في أي مجال من المجالات الاقتصادية أو الثقافية أو غير ذلك. **وكما هو معلوم، فقد جاءت قرارات هذا المؤتمر صريحة في التوكيد على اعتبار أن إسرائيل تمثل الخطر الأساسي الذي يهدد الدول العربية في مجملها وليس فقط الشعب العربي الفلسطيني، الأمر الذي يستوجب عملا عربيا جماعياً لمواجهتها. كما أشارت هذه القرارات من جهة أخرى إلى أن تحويل مياه نهر الأردن يمثل عنصر تهديد خطير للأمن القومي العربي.**

---

[110] - تعود الأصول الرسمية للجامعة العربية إلى الفترة ما بين الحربين الغربيتين، خاصةً إلى المعاهدة، التي عقدت في 6 نيسان عام 1936 بين المملكة العربية السعودية والعراق، وهي معاهدة "'إخاء وتحالف عربي". وفي المادة السابعة منها نقرأ ((يتعاون الفريقان المتعاقدان الساميان على توحيد الثقافة العربية الإسلامية والأساليب العسكرية في بلادهما بتبادل بعثات عسكرية وعلمية للإطلاع على الأساليب المتبعة في المملكتين وتوحيد ما يمكن منها، والاستفادة من المعاهد السلمية والعسكرية والتدريب فيها)). وكانت هذه المعاهدة مفتوحة للدول العربية الأخرى. وقد اشتركت فيها اليمن في 29 نيسان عام 1937. وهناك اتفاق آخر وهو معاهدة الصداقة المؤرخة في 7 أيار 1936 الموقعة في القاهرة بين مصر والعربية السعودية. وقد أقامت هذه المعاهدة لأول مرة العلاقات الدبلوماسية بين البلدان، كما ألفت أيضا خطوة نحو تقارب البلاد العربية. أنظر: أنظر: نجدة فتحي صفوة، مرجع سابق، ص 41 وما بعدها. و أنظر: ج. ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، تعريب: د. نور الدين حاطوم، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، 1398 هـ 1978م، ص 150-152.

ولا ينبغي في هذا السياق؛ أن نغفل حقيقة أن جامعة الدول العربية قد أولت اهتماماً خاصاً لقضية القدس؛ بالنظر إلى أهميتها الدينية والتاريخية للعرب جميعاً. فعلى سبيل المثال كان من بين القرارات المهمة التي صدرت عن مؤتمر القمة العربي بالجزائر عام 1973 ذلك القرار الذي نص فيه على وجوب العمل العربي قدما من أجل تحرير مدينة القدس العربية، وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بالسيادة العربية الكاملة على هذه المدينة المقدسة.

والواقع أن موضوع القدس قد ظل - تقريباً- أحد البنود الأساسية والدائمة في كل اجتماعات جامعة الدول العربية؛ سواء على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري أو حتى على مستوى المندوبين الدائمين المعتمدين، حيث كان يتم دائماً الإصرار على وجوب دعم النضال الفلسطيني لتمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وكانت القمة العربية الاستثنائية التي عقدت بمقر الجامعة بالقاهرة في أكتوبر/تشرين الأول 2000 بهدف دعم الانتفاضة الفلسطينية وحماية المقدسات الإسلامية[111].

وأخيراً؛ يمكننا القول إن مواقف الجامعة من القدس تقزمت حتى أوشكت تشبه أنشطة مؤسسة شبابية فعالة أو دون ذلك؛ ولنا أن نتذكر هنا أحد ***أعمالها الجليلة...*** بشأن القدس؛ ألا وهو تنظيم فعالية ضخمة في مقر الأمانة العامة للجامعة احتفاء بالقدس عاصمة للثقافة العربية لعام 2009 يوم الأحد 2009/6/7م؛ حضرها عدد من كبار الشخصيات السياسية والدينية وسفراء الدول العربية والأجنبية لدى

---

[111] - أنظر: د. أحمد الرشيدي، ((الجامعة العربية: 55 عاما على طريق العمل العربي المشترك))، دراسة منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م في موقع الجزيرة على الشابكة. وأنظر: د. جعفر عبد السلام، تأثير المقدسات الدينية على المركز القانوني لمدينة القدس، دراسة منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م في موقع المركز الفلسطيني للإعلام على الشابكة: http://www.palestine-info.info/arabic/fatawa/alfatawa/

مصر؛ **وتحدث في الاحتفالية عمرو موسى الأمين العام للجامعة – حينذاك - قائلاً "إننا نلتقي اليوم للتعبير عن الموقف الصامد والثابت وراء عروبة القدس، حتى تقوم دولة فلسطين ونعلن القدس عاصمة لها في إطار ما أكدته مبادرة السلام العربية))، داعياً الفلسطينيين إلى توحيد كلمتهم ورص صفوفهم وتحمل المسؤولية نحو استرداد الأرض وإقامة الدولة الفلسطينية.**[112]

[112] - متابعات إخبارية – خاصة - للمحطات المرئية ((الفضائيات)) وكذلك المسموعة؛ عكف على تدوينها المؤلف في أيام صياغة الأحداث مباشرةً.

المبحث الخامس

اتفاق أوسلو وآثاره على المركز القانوني للقدس

جاءت اتفاقات أوسلو ـ بحسب إعلان المبادئ العامة لهذا الاتفاقات ـ لإنهاء عقودٍ من المواجهة والنزاع ؛ والاعتراف المتبادل بالحقوق الشرعية السياسية، والسعي للعيش في تعايش سلمي، وبكرامة وأمن ولتحقيق تسوية عادلة، ودائمة وشاملة، وبالتالي فإن تلك المبادئ المفترض فيها أن تنسجم مع أهداف الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين؛ وتحقيق مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الشعوب وحق الشعوب في تقرير مصيرها.[113]

وهذا ما لم يحققه الجانب الإسرائيلي من خلال مراوغته ومماطلته في تنفيذ بنود الاتفاق الموقع مع الجانب الفلسطيني، وترك أهم الأمور كقضية القدس، ووضع اللاجئين، والمستوطنات إلى ما سمته بالمرحلة الانتقالية أو مفاوضات الوضع الدائم؛ وهذه المرحلة التي لم تأت حتى الآن؛ بل إنها لن تأتيَ – بتقديرنا – أبداً...

إن مطل اليهود لا أول له ولا آخر؛ وقد حسم الأمر نتنياهو أواخر تسعينيات القرن الماضي؛ حينما قال للأمريكان إنه على استعداد لأن يفاوض

---

[113] ـ أنظر: د. حسام أحمد هنداوي، ((حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في ضوء النظام العالمي الجديد))، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد السابع والأربعون، السنة السابعة والأربعون 1991م، ص 101-105. د. منير الحمش، السلام المدان الشرق الأوسط الجديد من إسرائيل الكبرى إلى إسرائيل العظمى، مرجع سابق، ص 333-337.

العرب عشرات السنين؛ دون أن ينالوا متراً واحداً؛ بل عليهم المزيد من التنازل ولا يزالوا يفعلون...[114]

المطلب الأول

مدينة القدس وقانون الاحتلال الحربي

تضمنت المعاهدات الدولية وقوانين الحرب منذ القرن التاسع عشر، رفضاً قاطعاً لاحتلال الأراضي بالقوة، ومنحت الشعب الخاضع للاحتلال حق المقاومة والثورة على قوات الاحتلال؛ ويعدّ الاحتلال الحربي مرحلة تعقب لجوء إحدى الدول إلى استخدام القوة المسلحة. ومن دلائل الاحتلال وقوع كل إقليم الدولة المغلوبة، أو جزء منه، تحت سلطة الدولة الغازية، ومن المسائل المهمة التي يثيرها الاحتلال الحربي: مسألة السيادة ومسألة إدارة الإقليم المحتل.[115]

وفي العام 1949، صدرت اتفاقيات جنيف الأربع ووافقت عليها دول العالم، بما فيها الكيان الصهيوني. وحددت الاتفاقية الرابعة المبادئ والقواعد الأساسية لنظام الاحتلال الحربي. ومن هذه النقاط: **إن الاحتلال وضع مؤقت ليس له صفة الدوام، ولا يؤدي، من الناحية القانونية، إلى نقل السيادة من دولة إلى**

---

[114] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((القضية الفلسطينية: صراعٌ لا تحسمه قواعد القانون الدولي؟!))، مرجع سابق، ص 14-16.

[115] - See: DANIEL THURER, International Humanitarian Law: Theory, Practice, Context, Zurich, Switzerland, 2010, pp 22031.

أخرى، فهو ليس سوى حالة من الضرورة، أو نوع من القوة القاهرة التي لا تسفر أبدا عن نقل السيادة .[116]

ولكن التزام إسرائيل توقف عند قول بن جوريون - بعد صدور قرار التقسيم: «إن المسألة الأساسية الآن بالنسبة إلى وجودنا ومستقبلنا هي قوتنا العسكرية، فعليها يتوقف مصير القدس كله، بالنسبة إلى مسألة إن كانت القدس داخل الدولة أو لم تكن» المهم أن القدس بقيت مقسمة من عام 1948 إلى عام 1967، ولم يعترف المجتمع الدولي - على حد قول الأمير الحسن بن طلال - «بوصاية إسرائيل على القدس الغربية ولا بوصاية الأردن على القدس الشرقية»، وكانت الدولتان تحتل كل منهما منطقة تخصها من القدس احتلالاً عسكرياً وتمارس فيها إشرافاً فعلياً قوياً، أما المرحلة الثانية فهي تخص إقدام "إسرائيل" على احتلال القدس بأكملها بعد ظهر 7 يونيو /حزيران 1967 حيث وقف موشى دايان عند حائط المبكى وقال «لقد أعدنا توحيد المدينة الممزقة»،عاصمة "إسرائيل"، لقد عدنا إلى هذا الهيكل الأقدس ولن نبارحه أبداً مرة أخرى».

والمرحلة الثالثة تشمل الظروف التي تمر بها القدس حالياً حيث تهدف الممارسات الإسرائيلية إلى تحقيق الآتي:

- ضم المدينة القديمة.
- التوحيد البلدي للمدينة تحت راية بلدية القدس.
- هدم العقارات والمباني الخاصة التي تعود بملكيتها إلى فلسطينيين.
- تدمير أملاك الأوقاف أو تجريدها من طابعها الديني.
- إقامة المستوطنات الإسرائيلية في المدينة القديمة وحولها.[117]

---

[116] - See: T. Meron, "The Geneva Conventions as Customary Law", American Journal of International Law, Vol. 81, 1987, pp. 362-371.

[117] - أنظر: الحسن بن طلال، مرجع سابق.

وظهرت إرادة الكيان الصهيوني بانتهاك قانون الاحتلال الحربي منذ الأيام الأول لوجوده؛ ففي خطوة لإطباق سيطرتها، وتعطيل آليات وأحكام قرار التقسيم بشأن القدس والدولة الفلسطينية، أعلنت حكومة الكيان الصهيوني في كانون الأول من عام 1949 مدينة القدس الغربية عاصمةً لها، وأقامت سلطتها التشريعية – الكنيست – على أراض فلسطينية مصادرة؛ وترافقت هذه الإجراءات والممارسات مع جملة من الخطوات التشريعية، فبعدما تمكنت القوات العسكرية الصهيونية من وضع يدها وإطباق سيطرتها على الجزء الغربي من المدينة، عبر استخدام سياسة الأرض المحروقة بالنسبة لسكانها العرب الفلسطينيين، وفرض الحقائق المادية وسياسة الأمر الواقع (***de facto***): انتقلت السلطات إلى مرحلة محاولة تطبيق تصوراتها وخططها عبر إجراءات الضم والإلحاق، عن طريق فرض قوانينها وتركيز مؤسساتها الأساسية فيها.[118]

أما بالنسبة للشطر الشرقي من مدينة القدس فقد تصدت الأمم المتحدة للممارسات الصهيونية منذ وقوع الاحتلال بعد عدوان حزيران عام 1967، وهو ما يعتبر استمراراً لموقف الشرعية الدولية بشأن القدس، بدءاً من تاريخ إقرار قرار التقسيم رقم 181. وكان للجمعية العامة للأمم المتحدة موقفٌ مهمٌ منذ الأيام الأولى للعدوان الإسرائيلي، إذ اتخذت قرارين هامين بشأن الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، والتي قضت بتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة عليها، وإطلاق عدم المشروعية على الإجراءات التي اتخذتها السلطة المحتلة لتغيير الوضع القانوني لمدينة القدس. والدعوة إلى وقف هذه الإجراءات وإلغائها. ولقد أقرت الجمعية

---

[118] - أنظر: عبد الرحمن أبو النصر، اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949 وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية، ط 1، مطابع مركز رشاد الشوا الثقافي، غزة، 2000، ص 110-115. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: جون – ماري هنكرتس و لويز دوزواللد بك، القانون الدولي الإنساني العرفي – الجزء الأول: القواعد، ترجمة: محسن الجمل، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 2007م، ص 61 وما بعدها.

العامة عشرات القرارات التي تواترت تلك الأحكام، منذ ذلك التاريخ وحتى دورتها الأخيرة.[119]

ولما كان الكيان الصهيوني **سلطة الاحتلال، قد تمادت في انتهاكاتها ورفضها للقرارات الدولية، عاد مجلس الأمن الدولي إلى وضع القضية مجدداً على بساط بحث، وأصدر في آذار عام 1980 القرار رقم 1980/465بإجماع أعضائه.. تضمن تأكيداً جديداً ومتواتراً بأنه "ليس للإجراءات التي اتخذتها "إسرائيل" لتغيير الهوية الطبيعية والتركيبة الديمغرافية والبناء الاجتماعي [...] بما في ذلك القدس، أو أي جزء من أجزائها، أي صلاحية قانونية،..." وأكد القرار بأن "نقل المهاجرين الجدد" إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، انتهاك للقرارات الدولية ولاتفاقية جنيف الرابعة، مطالباً "بوقف الاستيطان" و "إزالة المستوطنات القائمة"[120].**

ومما لاشك فيه؛ ((إن إسرائيل لا تقيم أي وزن للمواثيق والقرارات الدولية والإنسانية. إنها لا ترى في القوانين والمبادئ إلا وسائل لتحقيق أهدافها التوسعية. بل إنها تعتقد إن القوانين والمواثيق توضع لخدمة مصالحها، فإذا ما تعارض القانون أو القرار مع مصالحها نعتته بمعاداة السامية والتحريض على الإرهاب ورفضت الأخذ به. وزعماء إسرائيل لا يتورعون عن إعلان استخفافهم بالقواعد والقرارات الدولية. فعندما ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة نتائج حرب العام 1967، صرّح وزير خارجية إسرائيل (ابا إيبان) بأن الجمعية إذا صوّتت بالإجماع

---

[119] - أنظر: د. غازي إسماعيل الربابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي؛ دار الفرقان، عمان 1413 هـ/1993م، ص 31 وما بعدها.

[120]- أنظر: د. كمال قبعه، المرجع السابق. وأنظر: أ. د. عبد العزيز محمد سرحان، المرجع السابق، ص 110.

مطالبة إسرائيل بالعودة إلى خطوط الهدنة، فإن إسرائيل سترفض الامتثال لهذا القرار)).

إن جميع هذه النماذج من الانتهاكات الجسيمة ـ لقانون الاحتلال الحربي ـ التي يرتكبها الكيان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة؛ تمثل خرقاً لأبسط قواعد السلوك المطلوبة من قوات الاحتلال تجاه المدنيين، وتشكل خرقاً فاضحاً لكل الاتفاقيات حول حقوق الإنسان، وعلى كل ذلك تترتب المسؤولية الدولية بحق دولة الاحتلال ....[121]

المطلب الثاني

القدس في اتفاقيات أوسلو

أولاً – مضمون أوسلو بشأن القدس:

نصت المادة الأولى من إعلان المبادئ أن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام؛ على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية "المجلس المنتخب من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338».

---

[121] ـ أنظر: عبد الرحمن أبو النصر، اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949 وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية، الطبعة الأولى، مطابع مركز رشاد الشوا الثقافي، غزة، 2000، ص 88-91. جون – ماري هنكرتس و لويز دوزواللد بك، القانون الدولي الإنساني العرفي – الجزء الأول: القواعد، ترجمة: محسن الجمل، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 2007م، ص 33-36.

ونصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنه :«سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية . . أما الفقرة الثالثة من المادة نفسها، فتنص على:«من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك»[122].

وجاء في الملحق الأول من إعلان المبادئ أن فلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية . ونص الاتفاق المرحلي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أن مفاوضات الوضع النهائي ستبدأ في موعد لا يتجاوز أيار/ مايو 1996 وسوف تتناول مفاوضات الوضع النهائي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات . . ».

ثانياً ـ الاتفاقات السرية بشأن القدس:

لعله غني عن البيان؛ أن الحقائق السياسية عامةً يصعب الوصول إليها إلا من مصادر موثوقة ومدونة؛ وهذا لا يكون عادةً إلا بعد مرور فترةٍ من الزمان؛ لا تغدو فيه تلك الحقائق أسراراً؛ وهذا أمر غير متاحٍ في السياسات غير المدونة وكذلك في التصرفات ذات الأبعاد السياسية حتى وإن صدرت عن غير السياسيين؛ ولذلك يتم اللجوء إلى الأخبار السياسية ((الصحفية)) على ما في ذلك من محذوراتٍ يفترضها البحث الأكاديمي الرصين عادةً...وهذا ما ذهبنا إليه لأن الأمر يتعلق بالقدس...

---

[122] ـ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. محمد عبد السلام سلامة؛ مرجع سابق، 63. وكذلك؛ السفير طاهر الشاش، مرجع سابق، ص 56.

ومن ذلك ماكشفته في يوم 1996/2/23 صحيفة الحياة اللندنية؛ عن مسودة اتفاق على الحل النهائي ـ بزعم أطرافه ـ تقترح حلاً جزئياً للقدس يشمل مجلساً بلدياً مكبراً للقدس الكبرى، يتفرع إلى جزء شرقي يسمى "القدس" ويشمل بلدتي "العيزرية وأبو ديس" شرقاً والجزء الآخر عبارة عن القدس العاصمة والذي يضم مستوطنة "معاليه أدوميم" ويتسلم الفلسطينيون منطقة الحرم التي تضم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وستعدُّ هذه المنطقة خارج حدود السيادة "الإسرائيلية" بينما يدير الفلسطينيون كنيسة القيامة من دون أن تعلن خارج السيادة الإسرائيلية، وبقيت البلدة القديمة من القدس من دون حل.[123]

وفي المقابل سيتم فصل الجانب الديني عن الجانب الخاص بالسيادة، ويتم حل مشكلة الأماكن المقدسة عن طريق ا لإدارة المشتركة لها ـ والسيادة ستكون إسرائيلية، ولن يكون هناك أي تقسيم أو سور أو أي علم فلسطيني فوق بيت المقدس. لو أراد عرفات فليقم في الضواحي المحيطة في "أبو ديس" مثلاً، ويمكن تسمية القرى العربية الملاصقة لخلفية المدينة (قرب القدس) وهكذا يأتي الخلاص الصهيوني!!

ومن الجدير التذكير به ـ في هذا المقام ـ تلك الصفقة المشبوهة التي عقدت بين بطريرك الروم الأرثوذكس للقدس"ايرينيوس الأول"، وشركة صهيونية تعنى بشؤون الاستيطان، والتي اشترت بموجبها مجموعتان استثماريتان يهوديتان أراض تملكها البطريركية، وتقع داخل أسوار البلدة القديمة بالقدس في منطقة باب الخليل، حيث نشرت نصوص عقد البيع المبرم بينهما.

---

[123] ـ أنظر: محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – الجزء الثالث: عواصف الحرب وعواطف السلام، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1996م، ص 175 وما بعدها.

وذكر أن العقد الذي يحمل عنوان "اتفاق إيجار"، موقع في القدس بتاريخ 16 آب/أغسطس 2004، وهو ساري المفعول لـ 198 سنة (الأمر الذي يجعل الصفقة عمليا مثلها مثل البيع تقريباً)، وفي الطرف الأول يوقع محامي المشترين، فيما في الطرف الآخر "نيكولاس بباديموس" رئيس الدائرة المالية في البطريركية، ومن أقرب مقربي "ايرينيوس الأول"، ولم تُوقع الصفقة إلا بعد أن عرض "بباديموس" وكالة عدلية منحه إياها البطريرك لدى المحامي "يعقوب ميرون"، والتي تتيح له تأجير أملاك الكنيسة لأجيال.

وقالت يومية "معاريف" الصهيونية: إن عقد الإيجار كتب في القدس بتاريخ 2004/8/16 بين بطريركية الروم الأرثوذكس في القدس بواسطة "ايرينيوس الأول" بطريرك الروم الأرثوذكس للقدس، من قبل وكيله عمليا "نيكولاس بباديموس"، حسب وكالة بتاريخ 2004/5/6 من جهة، وأشارت إلى أنه عند بند التوقيع يظهر توقيع "بباديموس"، وإلى جانبه خاتم "مدير الدائرة المالية لبطريركية الروم الأرثوذكس القدس"، ومنوهة إلى أن العقد يقع في ثماني صفحات، ومرفق به خريطتان في اللغة العربية للمبنى الواسع. كما أوضحت المصادر أن عقد البيع يشمل فندقي "امبريال" و"بترا" المحاذيين لباب الخليل، وكذلك يشمل عدد من المحلات على مقربة من السوق العربية في المكان، منوهة إلى أن كل هذه الأملاك كانت قيد استخدام جهات فلسطينية تسكن في شرقي القدس المحتلة حتى لحظة عقد الصفقة. يذكر أن "ايرينيوس الأول" كان قد نفى حدوث الصفقة أصلا في بداية الكشف عنها، فيما ادعى بعد ذلك أن من وقع عليها لم يكن مخولا بعمل ذلك.

رابعاً- قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي:

على الرغم من أن اتفاقيات أوسلو وأخواتها تغافلت عن حقيقة مكانة القدس عند العرب والمسلمين كافةً؛ وأن للقدس أبعاداً خاصة بها، وخصائص تنفرد بها عن غيرها[124] .. ؛ فإنها كذلك أغفلت في الشأن الفلسطيني ذاته عدداً من القضايا الجوهرية؛ ولعل "مربط الخيل" في ذلك ـ بالنسبة للفلسطينيين أنفسهم ـ هو الارتكاز على مفهومي السيادة والمواطنة؛ وفهم هذه المواطنة يعود إلى مبدأ السيادة الوطنية الدائمة، كونها جزءاً أصيلاً من حقوق الشعب الفلسطيني. فالسيادة هذه، لا تزال محتجبة ومحتجزه، بفعل واقعة الاحتلال الإسرائيلي. إلا أن إجماع الفقهاء يؤكد، بأن السيادة مرتبطة بوجود الأمة، وهي شيء أكثر من مجرد الإقليم أو الحكومة، إنها تضم الرجال والنساء، الذين تكمن فيهم السيادة؛ أي بمعنى آخر يورده د. الغنيمي، أن "الأمة ليست مجرد معطى من إقليم وحكومة، ولكنها تتكون من كائنات بشرية تكمن فيهم السيادة.."[125]؛ أي أن "كل أمة تتمتع بسيادة كامنة فيها، ويمكنها أن تمارسها إذا أرادت .." إلا إذا كانت هناك ظروف قهرية تحول دون ذلك، كالاحتلال الأجنبي مثلاً.. واختصاراً، فإن تحليل الاتفاقيات الدولية بشأن الاحتلال الأجنبي وأثره على الإقليم المحتل والسيادة الوطنية الدائمة لشعبه، تشير:

1- الاحتلال لا ينقل السيادة على الإقليم للسلطة المحتلة. وهكذا فان السيادة طوال فترة الاحتلال تبقى كامنة في الأمة والسكان، ولكنها سيادة موقوفة، لا تجري ممارستها عملياً بفعل قيام سلطة فعلية في الإقليم المحتل.

---

124 ـ لمزيدٍ من التفصيل حول مكانة القدس في أوسلو ومفاوضات ما يسمى ((الوضع النهائي))؛ أنظر: د. محمد عبد السلام سلامة، المرجع السابق؛ ص 452 و ص 528، والسفير طاهر الشاش، المرجع السابق، ص 86،

125 ـ لمزيدٍ من التفصيل في موضوع السيادة. أنظر: د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، قانون السلام، ص558 وما بعدها. و أ. د. عبد العزيز محمد سرحان، نظرية الدولة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، مرجع سابق ص 32 ومابعدها.

2- رغم أن السيادة لا تجري ممارستها أثناء فترة الاحتلال، إلا أنها تبقى قائمة أيضاً إلى جانب السلطة الفعلية التي يمارسها الاحتلال، ولا تزول أو تنقضي بفعل الاحتلال، بدلالة أن سلطة الاحتلال تبقى مقيدة في ممارستها لهذه السلطات بقيود عديدة، وهي تشكل الالتزامات والواجبات التي يفرضها قانون الاحتلال الحربي والاتفاقيات الدولية مثل: الإبقاء على التشريعات والقوانين المحلية واحترامها، حظر ضم الإقليم المحتل، والحرص على مصالح السكان الاقتصادية والثقافية والدينية والصحية، وعدَّ الاحتلال وضعاً مؤقتاً لا يكتسب صفة الاستمرار والدوام.

3- إن السلطة الفعلية التي يمارسها الاحتلال لا تستند إلى السيادة، وإنما إلى قانون الاحتلال الحربي وضمن الإطار التي تسمح به الاتفاقيات الدولية التي تشكل مصدرا هاماً أساسياً من مصادره.[126]

4- إن كل الإجراءات والتشريعات التي تصدرها السلطة المحتلة طوال فترة الاحتلال،استناداً إلى سلطتها الفعلية تصبح غير سارية المفعول بمجرد توقف السلطة الفعلية وعودة الأمة لممارسة سيادتها.

5- إن كل الإجراءات والتشريعات التي تصدر عن السلطة المحتلة، تعدُّ باطلة طالما تجاوزت ما يسمح به القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، باعتبار أن القانون والاتفاقيات الدولية هي التي تسبغ المشروعية على إجراءات السلطة المحتلة، التي لا يدعمها حق السيادة في الإقليم ...

والادعاء الصهيوني بالسيادة على الإقليم الفلسطيني، بناءً عليه، يعدُّ باطلاً وغير مشروع ، لأن القاعدة الناظمة بشأن السيادة تقتضي بأنها تنشأ مبتدئة وتلازم

---

126 ـ أنظر: د. سعد الله عمر إسماعيل، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتب، الجزائر، 1986م، ص 66 وما بعدها. روبرت مكوركوديل، حقوق الإنسان وتقرير المصير، النظام العالمي الجديد، ترجمة صادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر، الأردن – عمان، 2001م، ص 45 وما بعدها.

الشعوب ما بقيت ورغبت بها؛ ولذا فهي دائمة بديمومة أصحابها الشرعيين. و يسعى الإدعاء الصهيوني إلى مصادرة حقوق السيادة الوطنية الدائمة التي تعود إلى الشعب الفلسطيني، ليبني من عليها "سيادة" الأمر الواقع؛ علماً أن السيادة عموماً لا يمكن أن تشتق من سيادة شعب آخر، من دون رغبته وإرادته الحرة.

يُجمع الفقهاء على الطبيعة الدائمة للسيادة وملاصقتها للشعوب صاحبتها، مهما كانت الظروف الطارئة التي قد تخضع لها تلك الشعوب، بما في ذلك حالات الغزو والاحتلال الحربي. ويستنتج د. الغنيمي أن "الشعب إذا لم يقبل الغزو العسكري وأظهر تصميمه بطريقه أو بأخرى على استعادة حريته، فإن سيادته - حتى لو جُرحتْ وقيُدت ولجأت إلى منفى - تظل قائمة ومستمرة من الناحية القانونية"[127].

يقول المرحوم د. أحمد صدقي الدجاني ((ما ألحقته الغزوة الصهيونية وتلحقه بإنسان القدس وزرعه قد بلغ حداً يفوق الوصف، فهناك 1220 شجرة تم قطعها في القدس منذ إبرام اتفاق أوسلو، ويكشف تقرير صادر عن معهد الأبحاث التطبيقية الفلسطينية في 1998/10، أن هذا العدد من أصل 37506 من الأشجار التي تم قلعها من الضفة الغربية في السنوات الخمس الماضية. وأن الأراضي المصادرة في القدس بلغت 234،73 دونماً من أصل 943،177 دونماً في الضفة، تعادل 3% من مساحتها))[128].

---

[127] - أنظر: د. كمال قبعة، مرجع سابق.

[128] - أنظر: د أحمد صدقي الدجاني، ((قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي خطر إكمال تهجير المقدسيين العرب من بيت المقدس))؛ القدس، العدد العاشر، أكتوبر 1999م. ولمزيدٍ من التفصيل في هذا الشأن؛ د. محمد عبد السلام سلامة؛ مرجع سابق، 452. وكذلك؛ السفير طاهر الشاش، مرجع سابق، ص 242.

ومما لاشك فيه؛ أن جميع هذه الانتهاكات الصهيونية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي تجاه أهل بيت المقدس من العرب المسلمين والنصارى؛ يقع في إطار سعيه الدائب لطردهم من مدينتهم المقدسة، وقد استطاع فعلاً أن يهجّر - مستعيناً بسياسات دول غربية - جلّ أهل القدس من النصارى العرب الفلسطينيين فأصبح عددهم اليوم لا يصل إلى تسعة آلاف، بينما كان المفروض وفقاً للنمو السكاني أن يكون في القدس الشرقية حوالي مائة وأربعون ألفاً . وهو متربص اليوم بحوالي المائتي ألف الصامدين من المقدسيين المسلمين والنصارى، يسعى بدأب لترحيلهم وفق خطة جديدة تقوم على الترحيل السري لهم بإلغاء إقامتهم في القدس الشرقية[129]. .

خامساً - استمرار إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة:

في إطار استهدافها لعمل مؤسسات المجتمع المدني في مدينة القدس الشرقية المحتلة، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2018/4/18، مؤسسة "ايليا للإعلام الشبابي" الكائنة في شارع صلاح الدين وسط المدينة. وعلقت مخابرات الاحتلال على الباب الخارجي والرئيس للمؤسسة قرارا يقضي بإغلاقها باعتبارها "جمعية تنظيم إرهابي"! وجاء في القرار الموقع من وزير جيش الاحتلال، أفيغدور ليبرمان ما يلي: "قرار إعلان مؤقت على اعتبار جمعية ايليا تنظيم إرهابي بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016، وبعد قناعتي التامة بأن أعمال المؤسسة تتلاءم مع ما جاء في المادة رقم 4 للقانون، أعلن أن أي جهة، أو

[129]- ولعلنا شهود عيان على هذه الممارسات والانتهاكات المستفزة..ولكن رد الفعل معطل.....ولمزيدٍ من التفصيل. أنظر: د احمد صدقي الدجاني، ((قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي خطر إكمال تهجير المقدسيين العرب من بيت المقدس))؛ مرجع سابق.

مكتب، أو مؤسسة، أو جمعية، أو شركة، أو هيئة، أو لجنة، أو مركز، يتبع لهذه الجمعية يعتبر منظمة إرهابية"![130]

المبحث السادس

الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل وآثاره

عندما وصل المهاجرون الأوائل من انجلترا إلى العالم الجديد، اعتبروا أمريكا هي "أورشليم الجديدةً "أو " كنعان الجديدة". وشبهوا أنفسهم بالعبرانيين القدماء، حين فروا من ظلم فرعون (الملك الجديد جيمس الأول) وهربوا من أرض مصر(انجلترا)؛ بحثاً عن أرض الميعاد(الجديدة)؛ قال القس البروتستانتي صمويل ويكمان في موعظته الشهيرة على ظهر السفينة "أرابلا"؛ التي حملت مجموعة من البروتستانت البيورتانيين (التطهريين) إلى خليج ماساشوستس: "إن أورشليم كانت، لكن نيوإنجلاند (المستعمرة الأولى هي الموجودة الآن، وإن اليهود كانوا، لكنكم أنتم (البروتستانت التطهريون) شعب الله المختار وعهد الله معكم، فضعوا اسم إنجلاند مكان اسم أورشليم". وعندما وصلت المجموعة الثانية من المستوطنين إلى شاطئ نيو إنجلاند على ظهر السفينة "مای فلاور" عام 1620م، وقعوا فيما بينهم "عهد مای فلاور" الذي حددوا فيه طريقة الحياة التي

[130] - أنظر: ((التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة (12 – 18 أبريل 2018))، منشور في 2018/4/19م، ومتاح في موقع أمد: https://www.amad.ps/ar/?

يرغبونها و أسس المجتمع المثالي في أورشليم الجديدة أو إسرائيل الجديدة (أمريكا).[131]

من أجل ذلك؛ تجلت – في القضية الفلسطينية - السطوة الرهيبة لليهود داخل منظومة الحكم الأمريكي؛ مما يؤكد صحة ما ذهب إليه "جون بتي" في قوله: "إن رؤساء أمريكا ومن يعملون معهم ينحنون أمام الصهيونية كما لو كانوا ينحنون أمام ضريح له قداسته. وإن الأقلية [اليهودية] قد وصلت إلى درجةٍ من القوة والطموح تهدد أمريكا بالخطر الدائم وتهددها بإثارة حرب ((عالمية)) ثالثة"؛

ويكأن النبوءة التي أطلقها الرئيس الأمريكي "بنيامين فرانكلين" في خطابٍ له عام 1789 قد تحققت؛ إذ جاء فيها:﴿ أينما حل اليهود هبط المستوى الأخلاقي... لقد ظلوا دائماً في عزلة لا يندمجون... إنهم لا يحبون أن يعيشوا معاً بل يعملون على أن يعيشوا بين المسيحيين أو بين الشعوب الأخرى... فإذا لم تقصهم الولايات المتحدة عن دستورها فسنراهم في أقل من مائة عام يقتحمون هذه البلاد لكي يسيطروا عليها ويدمروها. إنهم سوف يغيرون نظام الحكم الذي سالت من أجله دماؤنا وضحينا له بحياتنا وأموالنا وحريتنا الشخصية... إنني أحذركم أيها السادة... إذا لم تقصوا اليهود فستحل عليكم لعنة أولادكم في قبوركم... أن اليهود خطر على هذه البلاد فإذا دخلوها حاق الخطر بدستورها... أيها السادة: هناك خطر جسيم تتعرض له الولايات المتحدة... وهذا الخطر هو [اليهود]﴾ [132].

---

[131] - أنظر: مقدمة رضا هلال لكتاب؛ والتر أ. مكدووجال، أرض الميعاد والدولة الصليبية: أمريكا في مواجهة العالم منذ عام 1776، ترجمة: رضا هلال، الطبعة الثانية، دار الشروق، 1421 ه/2001م، ص4-5.

[132] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، المدخل إلى دراسة القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 81. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: حسن تحسين، إسرائيل تتحدى الأمم المتحدة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1969م، ص 129-131.

ولكن هذا الكلام؛ الذي يمكن أن يكون صحيحاً في مبتداه فقط، قد تغير بعد ذلك تغيراً تاماً، وأصبحنا أمام حالة من "**النسخ** " حلت بها الصهيونية في الجسد الأمريكي، وبات حادي أمريكا يردد المأثورة الصهيونية الشهيرة: "**إذا أدار الصهاينة واشنطن، ظلت واشنطن تدير العالم**"[133]؛ فحلم إدارة العالم هو الحلم الأمريكي المقدس؛ وهو ليس تطلعاً أو حلماً أمريكياً فحسب؛ بل صار حلم الغرب كله؛ بحسبان أنَّ أمريكا بعث الغرب الجديد المؤتمن على ميراثه وعقيدته وامتيازاته؛ ولكن خلف غلالة الشعارات البراقة ذاتها المرفوعة منذ الحقبة الرومانية؛ أي نشر الحضارة والمدنية وحتى المسيحية إذا لزم الأمر...[134]

المطلب الأول

القدس في الرؤية الأمريكية لمجمل الصراع

وقَّع الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن - بتحفظ - في أوائل شهر أيلول/سبتمبر 2002م على قانون أقرَّ مشروعه الكونجرس الأمريكي يعترف بالقدس عاصمة ل"إسرائيل"، ويضع القنصل الأمريكي في القدس الشرقية تحت سيطرة السفارة الأمريكية في تل أبيب، ويقضي بإشارة كل الخرائط والوثائق الرسمية الموجّهة من الخارجية الأمريكية إلى القدس باعتبارها عاصمة "إسرائيل"، فما هو موقف القانون الدولي والشرعية الدولية من القانون

---

133 - أنظر: حسن تحسين، المرجع السابق؛ ص 138.

134 - أنظر روجيه جارودي، حفارو القبور الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها، ترجمة: عزة صبحي، الطبعة الثالثة، دار الشروق، القاهرة، 1423هـ 2002م، ص 23.

الأمريكي؟ وما هي حقيقة التحفّظات التي أبداها الرئيس الأمريكي على هذا القانون، والدوافع التي وقفت وراء إصداره؟.[135]

يمكن رصد أربع رؤى أمريكية متباينة إزاء القدس من خلال متابعة المواقف الأمريكية:

1- الموقف الأمريكي من قرار تقسيم فلسطين:

لا غرو أن الولايات المتحدة قد نالت قصب السبق في إظهار المأساة الفلسطينية بالصورة المروعة التي ظهرت عليها؛ وزاد في نصيبها الإصرار - منقطع النظير - على استئثارها بالقدح المعلى في مد الأجل الصهيوني في فلسطين وكفالة تفوقه؛ فمنذ أن دلفت قضية فلسطين سرادق الأمم المتحدة؛ تلقفتها الأيدي الأمريكية بالرعاية؛ ويوم أن عرض قرار التقسيم لأول مرةٍ يوم 1947/11/26؛ ظنوا أن سطوتهم التقليدية في السيطرة على الأغلبية الساحقة ***overwhelming majority*** كافية[136]؛ ولكنهم دهشوا أنهم لم يحققوا نسبة الثلثين المطلوبة؛ عندها انتشر مبعوثو أمريكا بين وفود الدول الأخرى – في الجمعية العامة – حاملين؛ على أعتاقهم فكرة **"الحلم اليهودي"** في لحظة ارتدادٍ بالتاريخ؛ كان - وسيكون - لها القول الفصل في تحديد ملامح المستقبل؛ حيث لم يترك الأمريكيون – ومن خلفهم اليهود – فجاً إلا سلكوه؛ بالوعد تارة وبالوعيد أخرى، وبالتلويح "بمعاداة السامية" وسواها من أساطير اليهود[137]؛ ثم عادوا إلى عرضه بعد ثلاثة أيام؛ غيرت خلالها

---

[135] - أنظر: علي المليجي علي، ((القدس بين الشرعية الدولية والقانون الأمريكي))، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد رقم 71 تاريخ 2002/12/1م.

[136] - See: Bosch "M.M", Votes in the UN general assembly, K.L.I Hague, Netherland, 1998. p 24.

[137] - "معاداة السامية" يراد بها في الغرب "معاداة اليهود" لأنهم - بزعمهم – ساميون، وإنما تعرضوا لما تعرضوا له انطلاقاً من ذلك؛ وهذه الفكرة تلقى رواجاً واسعاً لدى المفكرين الغربيين؛ وينظر لها اليهود منهم خاصة كإحدى الحقائق العلمية الراسخة. وفي تفصيل ذلك؛ أنظر:

تسع دولٍ مواقفها؛ ثم صدر في يوم 1947/11/29 قرار تقسيم فلسطين رقم 181 "2" تحت عنوان: "مستقبل الحكم في فلسطين"؛ وكان الأصدق أن يعنوّن: ***بـ "حكم الأمم المتحدة على مستقبل فلسطين" ..*** [138]

2- اعتبار القدس الشرقية أرضاً محتلة:

قبل انطلاق مسيرة التسوية السلمية أعلنت الولايات المتحدة في تموز/يوليو 1967م على لسان ممثلها في الجمعية العامة (آرثر جولد) بأنها: "تعتبر القدس واحدة من أقدس دول العالم، والولايات المتحدة ترى أن القدس الشرقية التي احتلتها "إسرائيل" عام 1967م هي منطقة محتلّة تخضع لقانون الاحتلال الحربي، ولا يجوز ل"إسرائيل" أن تدخل عليها تغييرات، ولذا فإن التغييرات التي أحدثتها "إسرائيل" على المدينة تعتبر باطلة، ولا تمثّل حكماً مسبقاً على الوضع النهائي والدائم للمدينة".

وفي أول تموز/يوليو 1969م، أكّدت الولايات المتحدة أمام مجلس الأمن مرة أخرى على لسان السفير (شالز يوست) مندوبها الدائم في الأمم المتحدة "أن القدس التي وقعت تحت سيطرة "إسرائيل" في حرب 1967م، مثلها مثل مناطق أخرى احتلتها "إسرائيل"، تعتبر منطقة محتلة تخضع لنصوص القانون الدولي الذي ينظّم حقوق والتزامات دول الاحتلال. وفي إطار الخطابات المتبادلة الملحقة بوثائق كامب ديفيد حول القدس، ورد برسالة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى الرئيس أنور السادات بتاريخ 22-9-1978م: "إن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير جولد برج أمام الجمعية العامة للأمم

- Dyzenhaus. David; Legality and Legitimacy, Clarendon Press, Oxford, 1997, pp 22-31.

[138] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، المدخل إلى دراسة القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 66-68.

المتحدة في 14 تموز/يوليو 1967م، و هو ما أكّده من بعده السفير يوست أمام مجلس الأمن في الأول من تموز/يوليو 1969م.

وجاء في رسائل التطمينات التي بعثت بها الإدارة الأمريكية لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية عشية انعقاد مؤتمر مدريد للسلام 1991م ما يتعلق بالقدس على النحو الآتي: إن ما يقوم به الفلسطينيون لاختيار أعضاء وفدهم في هذه المرحلة لن يؤثر على مطالبتهم بالقدس الشرقية، ولن يضر أو يشكّل سابقة لما ستفضي إليه المفاوضات، ولهذا لن نعترف بضم "إسرائيل" للقدس الشرقية، أو التوسّع في حدودها البلدية، ونشجّع الأطراف على تجنّب الإجراء من جانب واحد، والتي تزيد من حدة التوتر المحلي أو تصعّب المفاوضات، وإن بإمكان سكان القدس الشرقية والفلسطينيين خارج الأرض المحتلة الذين تنطبق عليهم المقاييس الثلاثة المشاركة في المفاوضات حول الوضع النهائي، وتساند الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في طرح أية مسألة بما في ذلك القدس الشرقية على طاولة المفاوضات.

ومن قراءة هذه الإعلانات، سواء في الأمم المتحدة، أو في إطار كامب ديفيد الأولى، أو في رسائل التطمينات، يتبين أن الموقف الأمريكي لا يرى ضم القدس الشرقية بقرار منفرد من جانب "إسرائيل"، وإنما يتحدد مستقبلها على ضوء المباحثات النهائية، ولعل ذلك كان بأمل أن يؤدي لقاء الطرفين إلى تنازلات متبادلة.[139]

في مرحلة تالية بدا أن الولايات المتحدة عندما كانت ترى في القدس الشرقية أرضاً محتلة لا توافق على ضم "إسرائيل" لها، كان على أمل أن تؤدي

---

[139] - أنظر: أ. د. عبد العزيز محمد سرحان، النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، القاهرة 1987م، ص 113-118.

المباحثات الإسرائيلية الفلسطينية إلى تنازلات متبادلة، وعندما لم يتحقق لها هذا الهدف، أظهرت معاداة لحق الفلسطينيين في القدس في عديد من المواقف، منها: استخدام الفيتو ضد مشروع قرار مقدم لمجلس الأمن لمطالبة "إسرائيل" بإلغاء مصادرة (53) هكتاراً من أراضي القدس الشرقية المحتلة لإنشاء حي يهودي جديد يضم (2500) وحدة سكنية كمرحلة أولى من خطة تهدف إلى مصادرة (500) هكتار إضافية، وقد جاء تبرير مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (أولبرايت) بأن الموقف الأمريكي قد بني على مبدأ يتمثل في أن الطريق الوحيد لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، هو إجراء مباحثات مباشرة بين الأطراف المعنية بشأن وضع مدينة القدس، وأن مجلس الأمن ليس هو المكان المناسب لذلك.[140]

3ـ موقف الكونغرس الأمريكي: قرار الكونغرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس:

أصدر الكونغرس الأمريكي في 13 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1995 قراراً يقضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وقد أسسه على الاعتبارات الآتية:

1- أن لكل دولة ذات سيادة – وطبقاً للقانون الدولي والأعراف الدولية – أن تحدد عاصمتها.

[140] - أنظر: د. حسام أحمد هنداوي، ((حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في ضوء النظام العالمي الجديد))، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد السابع والأربعون، السنة السابعة والأربعون 1991م، ص 83- 136. د. أحمد براك، ((جريمة انتهاك حرمة المسجد الأقصى ومحيطه من منظور القانون الجنائي الدولي))، دراسة منشورة دراسة منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة 2016/5/22م في موقع د. أحمد براك الالكتروني: http://www.ahmadbarak.com/l

أنه، ومنذ عام 1950 كانت مدينة القدس ولا تزال عاصمة دولة "إسرائيل" ، فيها: مقر الرئيس "الإسرائيلي" والبرلمان والمحكمة العليا والعديد من الوزارات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية .

2- أن المدينة كانت مقسمة منذ عام 1948 حتى 1967، ولم تكن الإدارة تسمح للمواطنين الإسرائيليين من كل المعتقدات بالدخول إلى الأماكن المقدسة فيها .

3- أنه تم إعادة توحيد المدينة عام 1967 أثناء حرب الأيام الستة، وأصبحت منذ هذا التاريخ مدينة موحدة تديرها "إسرائيل" ، وتكفل الحقوق الكاملة لكل أتباع الديانات بدخول الأماكن المقدسة داخل المدينة، وأنه مضى على ذلك 28 عاماً .

4- أنه قد تم التأكيد على ضرورة بقاء القدس مدينة غير مقسمة في عامي (1990-1992) من قرار الكونجرس.[141]

كما استندت الولايات المتحدة إلى تبرير آخر، إذ جاء بالقرار أن الولايات المتحدة تقيم بسفارتها في العاصمة الفعلية لكل دولة، فيما عدا دولة "إسرائيل" ، مع أنها الصديق الاستراتيجي والديمقراطي لها في المنطقة، كما أن الولايات المتحدة قد أجرت العديد من اللقاءات والأعمال الأخرى في مدينة القدس على أساس الاعتراف الواقعي لمركزها كعاصمة "لإسرائيل". هذه هي أهم أسباب القرار، وواضح أن الكونغرس يحاول أن يؤسس قراره على أسباب قانونية تعتمد في جملتها على الأمر الواقع الناتج من سيطرة "إسرائيل" على القدس كاملة وتوحيدها منذ عام 1967، ووجود مؤسسات الحكم لتلك الدولة فيها من ناحية....

وهذه الأسباب باطلة قانونياً ـ كما يرى ذلك محقاً د. جعفر عبد السلام ـ وتخالف القانون الدولي:

---

[141] ـ أنظر: علي المليجي علي، ((القدس بين الشرعية الدولية والقانون الأمريكي))، مرجع سابق.

لأنه إذا كان من حق الدولة اختيار عاصمتها: فإن هذه العاصمة لا بد أن تكون مملوكة لها، وكافة المواقف الرسمية للولايات المتحدة ولكل الدول وللأمم المتحدة تؤكد على أن القدس الشرقية مدينة محتلة، ومن ثم لا تنتقل سيادة المحتل عليها لأي سبب، وهذا أمر مسلمٌ به قانوناً؛ ومن ناحية ثانية إن الاستيلاء بالقوة على الأراضي ممنوع قانوناً ولا يثير أي أثر، وهذا أمر مسلمٌ به كذلك في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والقدس مدينة عربية وبقيت تحت السيادة العربية أكثر منذ الفتح العربي الإسلامي لها، وسلبت من العرب بعد عدوان 1967 بالقوة العسكرية، وبالتالي لا يمكن التسليم بشرعية الوجود "الإسرائيلي" عليها.

لقد طالبت الأمم المتحدة "إسرائيل" مراراً بإلغاء ضم القدس ووصفت الضم بعدم الشرعية، وبالتالي فإن موقف الكونغرس الأمريكي غير قانوني وينبغي عدم التسليم به .

كما أنه ليس قراراً تنفيذياً، وهذه مسألة تتصل بالدستور الأمريكي، ولا بد من إقرار الرئيس الأمريكي له، وواضح أن الرئيس الأمريكي قد اعترض عليه وبيّن الآثار العظيمة التي يمكن أن تترتب عليه، ويجب على العرب أن يبذلوا جهدهم لعدم تنفيذه بكافة الوسائل، ولو بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة و"إسرائيل"، ووقف المفاوضات الخاصة بتطبيع العلاقات معها.[142]

أما المرة الثانية فهي موافقة الكونجرس الأمريكي بمجلسيه "الشيوخ والنواب" بأغلبية كبيرة على مشروع القرار الذي يقضي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس باعتبارها عاصمة ل"إسرائيل" في نهاية مايو 1999م...

إيمان الولايات المتحدة بالطرح الإسرائيلي:

---

[142] ـ أنظر: د. جعفر عبد السلام، من أوراق القضية الفلسطينية، القاهرة، دار النهضة العربية. دون تاريخ، ص81.

أثناء قمة كامب ديفيد 2000م تصرّف الرئيس الأمريكي كلينتون بروح من يؤمن بالطرح الإسرائيلي لمصير القدس سياسياً، بناءً على قناعات فكرية وأيديولوجية توراتية، بغض النظر عن الجانب القانوني والحقوقي من القضية، فقد ورد على لسان ((كلينتون)) إنه: "مقتنع شخصياً كمسيحي بأن الهيكل موجود تحت الحرم"، ومارس عدداً من آليات الضغط ملوحاً بأنه سيفكّر في إقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بحلول نهاية ولايته (يناير 2000م)، وأنه آخر رئيس أمريكي يبذل جهداً شخصياً لحل القضية، وأن الرفض الفلسطيني للعرض الإسرائيلي يدل على سلبية وتعنّت، وتحدث بخشونة لا تليق مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات؛ معتبراً إياه بأنه "يضحي بمصالح شعبه من أجل شلة من الحكام المسلمين سيبيعونه، ويلقون به غير آسفين".

ولما كانت القدس في قلب الانتفاضة التي اندلعت نتيجة زيارة شارون إلى الحرم القدسي في 28 أيلول/ سبتمبر 2000م، فقد تقدم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بمبادرة للتسوية الفلسطينية النهائية في 23 ديسمبر 2000م، وكانت القدس في المرتبة الرابعة من القضايا السبع التي شملتها المبادرة؛ وجاءت في خطوط عريضة عامة هي:

المبدأ العام هو أن المناطق العربية في المدينة تنقل إلى السيادة الفلسطينية، والمناطق الإسرائيلية إلى السيادة الإسرائيلية، وتكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، والغربية عاصمة دولة "إسرائيل"؛ وينطبق هذا المبدأ على البلدة القديمة، وعلى الجانبين الاتفاق على تواصل جغرافي بين الأحياء الخاضعة لسيطرة كل طرف منهما؛ بحيث تكون سيادة فلسطينية على الحرم القدسي الشريف، وسيادة "إسرائيلية" على الحائط الغربي ((حائط البراق)) وقدس الأقداس الذي يعتبر جزءاً منه؛ وسيادة مشتركة فيما يتعلق بالحفريات أسفل الحرم القدسي أو وراء الحائط،

واتفاق مشترك على أية حفريات، ويتعهد الطرفان بعدم الحفر تحت الحرم؛ وظل الموقف الإسرائيلي يراوح في إطار صيغة: نعم، ولكن، وما إن أعلن المفاوض الفلسطيني موافقة مشروطة على المبادرة حتى نكص الجانب الإسرائيلي، زاعماً أن الرد الفلسطيني جاء متأخراً وغامضاً، وأن "إسرائيل" ليست مستعدة لنقل السيادة على الحرم القدسي الذي يدخل في صلب الهوية اليهودية.[143]

الإقرار بأن القدس عاصمة ل"إسرائيل":

ظل الكونجرس الأمريكي لسنوات يمارس تمرير القوانين التي تحث الإدارة الأمريكية على نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، حتى كان القرار الأخير في 2-10-2002م، حيث وافق المجلسان على صيغة مشروع قرار يعترف رمزياً بالقدس كعاصمة ل"إسرائيل"، فهذا القانون يرغم الولايات المتحدة على الاعتراف بادعاء "إسرائيل" بكامل القدس، وعلى نحو محدد يضع القنصل الأمريكي في القدس الشرقية تحت سيطرة السفارة الأمريكية في تل أبيب، ويقضي بإشارة كل الخرائط والوثائق الرسمية الأمريكية إلى القدس باعتبارها عاصمة "إسرائيل".[144]

معارضة القانون الأمريكي للقانون الدولي والشرعية الدولية

تجاوز القانون الأمريكي القانون الدولي والشرعية الدولية، فمن المعروف أن الدولة تتقيد بقواعد القانون الدولي العام، وأن ذلك يفرض عليها أن توفّق بين نصوص قانونها الداخلي، وبين تلك القواعد، وأن تُصدر من التشريعات ما يكفل تنفيذ التزاماتها الدولية على وجه كامل، وقد ضمّنت بعض الدول دساتيرها نصوصاً بهذا

---

143 - أنظر: أ. د. عبد العزيز محمد سرحان، النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، القاهرة 1987م، ص 113-118.

144 - أنظر: الدكتور جعفر عبد السلام، ((تأثير المقدسات الدينية على المركز القانوني لمدينة القدس))، دراسة منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م في موقع المركز الفلسطيني للإعلام على الشابكة: www.Palstaineinfo.com

المعنى، كما أن القضاء الدولي مضطرد على اعتبار قواعد القانون الدولي في مرتبة تعلو القانون الداخلي، بحيث يقع على كل دولة أن تجعل أحكام قانونها متفقة مع القواعد والالتزامات الدولية، ولا تملك دولة تعديل أو إلغاء قاعدة من قواعد القانون الدولي العام إلا إذا أقرّت ذلك جماعة الدول التي تعارفت على هذه القاعدة.[145]

المطلب الثاني
قرار ترمب وإعادة ضبط مرتكزات الصراع في ضوء القانون الدولي

استناداً إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، أبدى د. محمد شلالدة أستاذ القانون الدولي في جامعة القدس انتهاكات قانونية بشأن نقل السفارة والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل؛ وهي على النحو التالي:[146]

أولاً: إن القرار الأمريكي يُعدُّ اعترافاً من واشنطن بأن القدس عاصمة دولة إسرائيل، وهذا تجسيد وتكريس للقانون الإسرائيلي القائل بأنَّ القدس بشطريها الغربي والشرقي، موحدة بصفتها عاصمة أبدية لإسرائيل.

ثانياً: إن القرار الأمريكي يُعدُّ مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يحرم احتلال أراضي الغير بالقوة، بل ويحرّم مجرد التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية.

---

[145] - أنظر: علي المليجي علي، ((القدس بين الشرعية الدولية والقانون الأمريكي))، مرجع سابق.

[146] - أنظر: د. محمد شلالدة، ((13انتهاكاً للقانون الدولي في قرار ترامب بشأن القدس))، في تحقيق: محمد عبيدات، المنشور في صحيفة العربي الجديد، 7 كانون الأول/ ديسمبر 2017م، ومتاح تاريخ الزيارة 1439/5/3هـ الموافق 2018/1/20م، في موقعه: https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/12/7

ثالثاً: القرار الأميركي يعتبر مخالفاً لقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947، والقاضي بقيام دولتين (يهودية وفلسطينية) ومنح القدس وضعاً قانونياً خاصاً تحت وصاية الأمم المتحدة.

رابعاً: القرار الأمريكي مخالف لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، علماً بأن هناك العديد من القرارات التي تخص القدس كأرض عربية محتلة، وتنص على تحريم وإبطال الإجراءات التي تتخذها دولة إسرائيل بشأن القدس. وأذكر هنا بعض تلك القرارات:

- قرار رقم 2253 الصادر عام 1967 عن الجمعية العامة، والذي ينص على دعوة إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس.

- قرار مجلس الأمن بتاريخ 25 سبتمبر/ أيلول 1971 الذي يقول: "يؤكد المجلس - بأبسط وأوضح صورة ممكنة - أن كل الإجراءات التشريعية والدستورية التي تتخذها إسرائيل لتغيير معالم المدينة، بما في ذلك مصادرة الأراضي ونقل السكان، وإصدار التشريعات التي تؤدي إلى ضم الجزء المحتل من المدينة إلى إسرائيل؛ باطل ولا أثر له، ولا يمكن أن يغير وضع المدينة".

- قرار رقم 22/50 (ألف، باء) الصادر بتاريخ 4 ديسمبر/ كانون الأول 1995 عن الجمعية العامة، والمتضمن "شجب انتقال البعثات الدبلوماسية إلى القدس، وإعادة تأكيد معاهدتي لاهاي وجنيف على الجولان السوري".[147]

خامساً: القرار الأمريكي مخالف لاتفاقية أوسلو والمعاهدات العربية الإسرائيلية.[148]

---

[147] - أنظر: د أحمد صدقي الدجاني، ((قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي: خطر إكمال تهجير المقدسيين العرب من بيت المقدس))، أبحاث الندوة السادسة "هوية القدس العربية والإسلامية" عمان من 2-5 تشرين أول 1995م.

[148] - تعد القدس من المسائل المستأخرة بحسب اتفاقيات أوسلو، إذ تنص المادة الخامسة – المتعلقة بالفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم - على أنه: ((المادة الخامسة: تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا. سوف تبدأ مفاوضات

سادساً: القرار مخالف للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص الجدار، والذي أكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

سابعاً: إن الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل يهدف إلى تسهيل ممارسة السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس المحتلة، وبهذا لا يجوز نقل السيادة على القدس المحتلة إلى إسرائيل كدولة محتلة. ولا يجوز - وفق القانون الدولي - أن تقوم واشنطن باعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، كدولة محتلة تمارس أبشع الانتهاكات الجسيمة ضد الشعب الفلسطيني. **وبالتالي؛ بدلاً من تحميل إسرائيل المسؤولية القانونية الدولية من جراء انتهاكاتها حقوق السكان المدنيين في القدس؛ فإنها تُكافَأ بالاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لها.**

وبدلاً من الاعتراف؛ لا بد من اتخاذ الإجراءات القانونية لسحب الاعتراف بالكيان الصهيوني، بسبب انتهاكاته لقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، في كافة الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. [149]

ثامناً: إن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يعني الإبقاء على الوضع الراهن القائم على الاحتلال، وتوحيد المدينة تحت السيادة الإسرائيلية تنفيذاً لقرار ضم

الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية . من المفهوم إن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس، اللاجئين المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك. الاتفاقات التي تم التوصل لها للمرحلة الانتقالية لا تجحف أو تخل بمفاوضات الوضع الدائم)). لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: أحمد صبري الدبش، ((الوضع القانوني للقدس في ضوء اتفاقات أوسلو وما تلاها من اتفاقات))، مجلة القدس، العدد العاشر، أكتوبر 1999م.

[149] - أنظر: د. محمد شلالدة، مرجع سابق.

المدينة الصادر عن الكنيست الإسرائيلي، والإقرار بضم الأراضي بالقوة؛ وهو أمر يناقض مبادئ جواز اكتساب الأقاليم عن طريق الحرب.[150]

تاسعاً: إن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس يعزز ويدعم السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية والغربية، بناء على قرار الكنيست الإسرائيلي بضم المدينة بصفتها "العاصمة الأبدية" لإسرائيل، وفقاً لمقررات المؤتمرات الصهيونية العالمية.

عاشراً: نقل السفارة الأمريكية يشرّع - من ناحية قانونية - ما أقامته إسرائيل من استعمار استيطاني في القدس، وخصوصاً أن هناك مباحثات بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن اتفاقية إيجار بين الطرفين تتعلق بالسفارة الأمريكية، وهذا سيؤثر على أملاك اللاجئين الفلسطينيين في المدينة. والاعتراف الأمريكي ونقل السفارة يناقضان الالتزامات والتأكيدات الصادرة عن جميع الإدارات الأميركية السابقة.

حادي عشر: الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل مخالف لمبدأ عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، وهذا المبدأ يؤكد على جميع دول العالم عدم الاعتراف بأي تصرف مخالف لمبادئ القانون الدولي، وهو التزام على دول العالم بالامتناع عن الاعتراف بأي مكاسب إقليمية غير مشروعة.

وهذا ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الإعلان المتعلق بالعلاقات الودية والتعامل بين الدول، والصادر عنها عام 1970؛ فقد جاء فيه أن "أية مكاسب إقليمية تم الحصول عليها عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لا يمكن الاعتراف بشرعيتها".

ثاني عشر: إن القرار الأمريكي يخالف الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويحُول دون تمكينه من حق تقرير المصير بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها

---

[150] - أنظر: د. جعفر عبد السلام؛ ((تأثير المقدسات الدينية على المركز القانوني لمدينة القدس))، نقلاً عن موقع المركز الفلسطيني للإعلام على الشابكة.

القدس.[151] وهذا الموقف يعتبر حالة من حالات انتهاك قواعد القانون الدولي، وينبغي أن تتكاتف جميع الجهود الدولية ـ في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ـ لوقفه.

ثالث عشر: إن قرار الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل يفتح الباب أمام دول العالم المساندة لإسرائيل باتخاذ قرارات مماثلة لما اتخذته الولايات المتحدة.[152] **من أجل ذلك؛ أخطأ من ظنَّ أنّ السلام المشرف يأتي بمفاوضاتٍ غير متكافئةٍ؛ وجانب الصواب قوماً قالوا دعونا نترقب " صفقة القرن" الخطة الأمريكية الأخيرة التي تسوقها إدارة ترمب؛[153] لأن مسار هذه الخطة لن يخرج – بحالٍ ـ عن سياق المناورات الأمريكية، فهذه الخطة لن تقدم للفلسطينيين إلا غبار ما كان**

---

[151] ـ عند التفكر بمسيرة حق تقرير المصير في أروقة الأمم المتحدة وتطبيقاتها في العلاقات الدولية؛ نجد أنها كانت مذبذبة بشكلٍ كبيرٍ؛ وبدا أنّ القوى الكبرى كانت تتحكم بتلك المسيرة على نحوٍ ما؛ فصحيحٌ أنّ شعوباً كثيرة استفادت وتحررت وأصبحت لها دولٌ مستقلة؛ ولكن الصحيح أيضاً أنَّ شعوباً أخر ظلت خارج نطاق الرعاية الدولية، وحتى يومنا هذا لما تنعم بالاعتراف بدولها اعترافاً؛ يليق بما أنجزه مسار حق تقرير المصير في التنظيم الدولي؛ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر:

- See: Lee Seshagiri, Democratic Disobedience: Reconceiving Self-Determination and Secession at International Law, HIJL, VOL. 51, (2010) №.2, pp 125-136.

[152] ـ أنظر: د. محمد شلالدة، مرجع سابق.

[153] ـ بدأ جاريد كوشنر صهر ترمب ومستشاره الخاص بالتسويق الفعلي؛ لخطة السلام الأمريكية ـ المسماة صفقة القرن ـ فيما سمي قمة المنامة في تموز/ يوليو 2019م؛ ولا غرابة أن تسوس إدارة ترمب قضايا الأمم بطريقة التسويق المعتادة للمشروعات الاستثمارية الكبرى؛ لأن رأس هذه الإدارة وعنوانها " دونالد ترمب" تاجرٌ مغامرٌ مقامرٌ وكذاب، يقول لا حيثما أراد نعم، ليقول نعم إذا ما أراد لا؛ حتى ضاعت الفروق وضيعت الحقوق بين لا ونعم. أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((استثمار القوى الكبرى في الأزمات الدولية: ثلاثية المؤامرة والاستغلال والمقامرة))، محاضرات في مقرر إدارة الأزمات الدولية لطلاب السنة الثانية في ماجستير التأهيل والتخصص في العلاقات الدولية والدبلوماسية؛ كلية الحقوق – جامعة دمشق، العام الجامعي 1439-1440 هـ/2018- 2019م. ولمزيدٍ من التفصيل عن صفقة القرن وقمة المنامة؛ أنظر الصحف المختصة ووكالات الأنباء والقنوات الإخبارية إبّان انعقادها في تموز/ يوليو 2019م؛ خاصةً BBC, CNN, DW, Aljazeera…

يتمتع به المواطنون السود في التنظيمات الإدارية،[154] في ظل نظام التمييز العنصري في اتحاد جنوب أفريقيا " البانتوستان"؛[155] ويمثل أقل من 6 % من الأرض الفلسطينية محوطاً بطرق تصل المستعمرات الاسرائيلية بحماية الجيش الاسرائيلي...[156]

وفي ختام هذا الفصل؛ نقول إنه مما لاشك فيه أن القدس كانت ولا تزال واحدة من أعقد القضايا في الصراع العربي – الصهيوني، راهناً ومستقبلاً.. ولذا، لا تدخر سلطات الاحتلال جهداً ولا مالاً ولا تخطيطاً ولا تقنيناً أو تشريعاً، إلا وجندتها في سبيل الأهداف التوسعية الاستيطانية. ولما كان هناك من يتطلع رهبةً ورغبةً إلى مؤسسات النظام الدولي المعاصر منتظراً؛ على يديها الفرج بعودة القدس وإقامة الدولة الفلسطينية؛ فإننا لا نأتي بجديدٍ حينما نعيد كشف الحقيقة الموجعة أن المنظمات الدولية؛ ما زالت مطية الأقوياء نحو تحقيق أهدافهم، وأداتهم الطيعة لصيانة مصالحهم؛ ولذلك مضت أكثر من ستين عاماً على وجود القضية في

---

[154] - أنظر روجيه جارودي، حفارو القبور الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها، مرجع سابق، ص 23.

[155] - "البانتوستان"، أي " المحتجز" أو مواطن "البانتو" التي ابتدع فيها النظام العنصري السابق نظاماً للحكم الذاتي للأفريقيين، وجسد ذاك النظام تلك السياسة بقانون الحكم الذاتي الصادر في سنة 1959 باسم "قانون الحكم الذاتي للبانتو Bantu self-government act". وقد نص هذا القانون على توحيد محتجزات الأفارقة في ثماني وحدات ذات حكم ذاتي، تنشأ لها سلطات إقليمية تعين من قبل البيض، الذين يمارسون بالنيابة عنها الأمن والخارجية، فضلاً عن أهم المرافق الاقتصادية. وقد تقدم نظام جنوب إفريقيا "السابق" بصيغةٍ كهذه للانضمام إلى الأمم المتحدة، على أساسٍ من الزعم باستقلالها. بيد أن جهوده أخفقت إخفاقاً ذريعاً؟ وعلى الرغم من انتهاء نظام الفصل العنصري، إلا أن تجربة "البانتوســـتان" ها هي تنهض من جديد!! لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. الشافعي بشير، المنظمات الدولية، مكتبة الجلاء، المنصورة، 1994م، ص94-95.

[156] - أذكر - إبَّان دراستنا دبلوم القانون الدولي في كلية الحقوق بجامعة عين شمس عام 1997م في مصر الغالية - أن أستاذنا المرحوم أ.د. عبد العزيز محمد سرحان؛ ظل يحدثنا عن مسار المفاوضات الطويل بين الفلسطينيين واليهود؛ أنه ومهما طال الزمن – وقد طال واستطال حتى أيامنا هذه آب/ أغسطس 2019م – فلن تتمخض إلا عن استعادة بعض فلسطين فحسب، وأنه لن يزيد بحالٍ من الأحوال عن 9% من أرض فلسطين التاريخية...

أروقة الأمم المتحدة؛ وحال الذين أدركوا الحقيقة تقول لقد ناديت لو أسمعت حياً...!

ولعله غني عن البيان؛ أن القول الفصل في مصير القدس وفلسطين كلها هو ملك للأمة بأسرها، وعبر أجيالها كلها، ولا يملك أحد أبداً الزعم بالتفويض، وإن باشر التفاوض فإنه ينبغي أن يكون ماثلاً أمام عينه أن ((وضع مدينة القدس يتحدد وفق مبادئ وقواعد وأحكام القانون الدولي العام، وخاصة وفق اتفاقيات لاهاي لعام 1899 و1907 واتفاقية جنيف الرابعة الصادرة في آب عام 1949، وكذلك الاتفاقيات الدولية المنضوية في القانون الإنساني الدولي جميعها؛ تؤكد أن الأراضي الفلسطينية أراضٍ محتلة، تعود لشعب فلسطين التي حجبت عنه السيادة والاستقلال بفعل الاحتلال الإسرائيلي.

وأجمعت أطراف المجتمع الدولي، في عشرات بل مئات القرارات الدولية، على انطباق الفترة الأولى من المادة الثانية المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع على الأراضي الفلسطينية، والتي تنص على: "تنطبق هذه الاتفاقية على جميع حالات الحرب المعلنة، أو أي نزاع مسلح آخر قد ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة السامية، حتى لو لم يعترف أحدها بحالة الحرب". ولما كان الكيان الصهيوني لا يزال يرفض تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، وتقبل تطبيق لوائح الاتفاقية لاهاي لعام 1907، فإن المادة 42 من لائحة الحرب البرية تنص على "يعتبر الإقليم مُحتلاً حينما يوضع فعلياً تحت سلطة جيش معادٍ".[157]

ولاشك في حقيقة أن الإقليم الفلسطيني، قد جرى تحديده في قرار التقسيم رقم 181، وأن الكيان الصهيوني قد احتله بالقوة الحربية سواءً أكان ذلك في أعوام

[157] - See: L.C. Green, The Contemporary Law of Armed Conflict, 2nd ed., Juris Publishing, Manchester University Press, 2000, pp. 35- 46.

48 – 1949؛ وعلى أثر عدوان حزيران 1967، وأن جيش الاحتلال هو جيشٌ معادٍ أقام حكماً عسكرياً احتلالياً في الإقليم الفلسطيني.

وبناءً على ذلك؛ فإن الواجب علينا أن نستذكر آلية التحرير كما استذكرنا آلية التهويد. فإذا كان الغزو الصهيوني الاستعماري قد بدأ بالتسلل فالتغلغل فالاحتلال فالضم فالاغتصاب وصولاً إلى التهويد، فإن التحرير يبدأ بصمود الشعب فممارسة مقاومة الاحتلال فتصعيد هذه المقاومة بروح الفداء.. وصولاً إلى الحل الديمقراطي الذي هو بديل الحل العنصري الصهيوني. إن لنا في ضوء آلية التحرير أن ندعّم صمود أهلنا في القدس وفي فلسطين عامة، وأن نؤكد على حق المقاومة لمن احتُلت أرضه، وندعم هذه المقاومة المباركة للاحتلال في فلسطين بكل السبل، ونبارك روح الفداء ونطرح خطوط الحل الديمقراطي لقضية فلسطين والقدس)) [158].

وأخيراً؛ ما هي آفاق المستقبل ....في ظل حال الوهن الذي تعيشه الأمة؛ على الرغم من كثرةٍ ووفرةٍ في العديد والعدة؛ ولكنها لما تتجاوز غثاء السيل بعد؛ وفي ضوء حصار سيد الخيارات ((خيار المقاومة والفداء))؛ فإن الآفاق مفتوحة باتجاهاتٍ لا تسر صلاح الدين، ولن تحقق الأمن والسلام أبداً؛ وهي: تدويل القدس، تقسيم القدس، تصنيع قدس جديدة؟!

إن تدويل القدس يكون بإعادة الحياة إلى شطر التدويل الخاص بالقدس في قرار التقسيم؛ أو بالنسج على منواله، بما يضمن من حيث النتيجة ضياع

---

158 - أنظر: د. أحمد صدقي الدجاني، ((مطلوب قراءة صحيحة لتاريخ القدس والاستعمار الاستيطاني الصهيوني فيها))، التقرير القدس الصادر عن مركز الإعلام العربي /القاهرة- العدد التجريبي 0- كانون الأول (ديسمبر) 1998م.

هوية القدس وهذا ما يتفق بشأنه صناع القرار الحقيقيين في الواقع الدولي الراهن...

أما تقسيم القدس إلى شرقيةٍ وغربيةٍ؛ وهو محقق على أرض الواقع منذ الاحتلال الأول لشطر المدينة الغربي في العام 1948م، وهذا الشطر تم توسيعه مراتٍ عديدةً وإعطاؤه طرازاً غربياً؛ يعكس حقيقة الكيان الصهيوني والهدف الحقيقي من وجوده، وترك القسم الشرقي على حاله ـ قبل عقود ـ وعن عمدٍ ودرايةٍ؛ تم إهماله وتهميشه في إطار خطط اليهود لإفراغه من أهله الأصليين.

وتصنيع قدسٍ جديدةً ليس بدعةً في القول لا أصل لها؛ بل هي حقيقة يجري العمل على إتمام تكوينها ـ قبل الوصول إلى ما يسمى ختام مفاوضات الحل النهائي ـ عبر توسيع دائرة القدس الكبرى لتضم بعض الضواحي الشرقية التي تقع خارج القدس التاريخية؛ وتسمية هذه الأماكن الجديدة بالقدس، ويقال إن هناك مخططات للتنفيذ وأخرى للقبول بذلك...

والواقع السياسي العربي عامةً، والفلسطيني فيه؛ يؤكد أنَّ تصور ذلك ما عاد أمراً مستغرباً؛ لأن خفايا السياسة العربية ـ ومنها الفلسطينية ـ عودتنا؛ أن ما خفي كان أعظم؛ ولعلنا ما زلنا نتداول أخبار الوثيقة؛ التي قدمها السيد فاروق القدومي ـ رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية وأمين سر حركة فتح ـ يوم الأربعاء 2009/7/15م، والتي عرض فيها محضراً لجلسة جمعت بين محمود عباس ومحمد دحلان وأرئيل شارون، تم فيها الاتفاق بينهم على اغتيال الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. وكانت التحقيقات في اغتيال الرئيس عرفات قد توقفت، بعد أن باشرتها السلطات الفرنسية، وقيل إن نتائج تلك التحقيقات تم تسليمها إلى السلطة الفلسطينية التي ترأسها حينذاك محمود عباس؟!

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثاني

استمرار السيادة السورية على الجولان والحق في الاستعادة

تمهيد:

الجولان أرض عربية سورية تقع في أقصى جنوب غرب سورية على امتداد حدودها مع فلسطين. وتقدر مساحته الإجمالية بـ 1860 كم2، وتأخذ شكلا متطاولا من الشمال إلى الجنوب على مسافة حوالي 75 كم بعرض متوسط يتراوح بين 18-27 كم. ولموقع الجولان الجغرافي أهمية كبيرة جعلت منه منطقة عبور القوافل والجيوش والشعوب منذ القدم، ومسرحاً لصراع دائم على مر العصور. تقع كتلة جبل الشيخ في شمال الجولان وتفصله عن البقاع الجنوبي في لبنان. ويفصل وادي اليرموك في الجنوب بين الجولان ومرتفعات عجلون والأردن الشمالية الغربية. أما في الغرب فإن الجولان يطل على سهل الحولة وبحيرة طبريا. في حين يقع وادي الرقاد في الشرق بين الجولان ومنطقة حوران.

وظل الجولان نافذة سوريا على ثغرها الجنوبي فلسطين؛ وبحسبانه كذلك – ولأسبابٍ أخر – صار موضع قلقٍ دائمٍ لإسرائيل التي باتت تستشعر خطراً وجودياً يأتيها من الجولان؛ ولذلك كانت الإستراتيجية الإسرائيلية تسعى جاهدةً، ومعها رعاتها الرسميون أن يأمنوا من الشمال، وهو ما تحقق بالاحتلال الإسرائيلي للجولان في عدوان 1967/6/5م، وعلى الرغم من حرب 1973/10/6م استطاعت

أن تحرر مدينة القنيطرة عاصمة الجولان؛ بيد أن هضبة الجولان بقيت في قبضة الاحتلال الإسرائيلي البغيض؛[159] وذاك أمرٌ – مهما طال واستطال – سينقضي؛ فالسيادة لا تنتقل بالاحتلال و لا تتجزأ ولا يسقطها مرور الزمان، ولا يشرعنها اعتراف ترمب ولا طغاة العالم – أجمع - بإجراءات سلطة الاحتلال؛ وتفصيل ما تقدم سنتناوله في المباحث الأربعة الآتية:

المبحث الأول: الجولان استمرارية السيادة العربية السورية وحتمية الاستعادة.

المبحث الثاني: التزامات إسرائيل الدولية وبطلان إجراءاتها في الجولان.

المبحث الثالث: انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمسؤولية الدولية عنها.

المبحث الرابع: الحق في استعادة الجولان والشرعية الدولية.

[159] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((أزمات الدولة العربية الحديثة – الجزء الأول))، مجموعة محاضرات في مقرر إدارة الأزمات الدولية لطلاب ماجستير التأهيل والتخصص في العلاقات الدولية والدبلوماسية؛ كلية الحقوق – جامعة دمشق، العام الجامعي 1435-1436 هـ/2015-2016م.

المبحث الأول

الجولان استمرارية السيادة العربية السورية وحتمية الاستعادة

احتلت إسرائيل الجولان خلال عدوانها على الدول العربية في الخامس من حزيران عام 1967 وعملت منذ اليوم الأول لاحتلاله على تغيير معالمه الجغرافية والديمغرافية، من خلال تدمير قراه ومزارعه، وإقامة المستوطنات وتشجيع الاستيطان، وتهجير سكانه والتلاعب بآثاره من خلال عمليات التنقيب والحفريات. كما بسطت سيطرتها الكاملة على مصادره المائية كافة (التي تمثل 14% من مخزون سورية المائي قبل 4 حزيران 1967) وقامت بزرع الألغام في المناطق الزراعية وحول المناطق المأهولة بالسكان، وحولت الكثير من المواقع والقرى إلى مواقع عسكرية.

بعد حرب السادس من تشرين الأول عام 1973م، وحرب الاستنزاف التي تلتها، وقعت سورية وإسرائيل على اتفاقية فك الاشتباك عام 1974، والتي تمت بموجبها إعادة مدينة القنيطرة إلى السيادة السورية؛ بعد أن قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بعملية تدمير همجية كاملة للمدينة؛[160]

---

[160] - أنظر: د. أديب سليمان باغ، الجولان دراسة في الجغرافية الإقليمية، ترجمة: د. يوسف خوري د. عبد الرحمن حميدة د. محمد حرب فرزات د. محمود رمزي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1983، ص 39-44. علي بدوان، هضبة الجولان (طريق السلام..طريق الحرب)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004م، ص 13-18. وأحمد يحيى افنيخر، الجولان الأرض الأسيرة، دار نينوى، دمشق، 2000م، ص 13-15.

المطلب الأول

السيادة العربية السورية على الجولان

أولاً- جغرافية الجولان:

إذا ألقينا نظرة عامة على سطح الجولان نجد تفاوتاً في الارتفاعات، حيث تصل إلى 2500م في شمال الجولان والى 15م في جنوبه، فقمة جبل الشيخ المطلة على الجولان تصل ارتفاعاتها إلى 2814م في قصر شبيب، ثم تنخفض إلى 1200م في مجدل شمس، ثم إلى ما دون سطح البحر في منطقة البطيحة حيث تصل إلى 200 م تحت سطح البحر، والى 125 م في الحمة جنوبي الجولان.[161]

وهكذا نلاحظ انخفاضاً تدريجياً في سطح الجولان من الشمال باتجاه الجنوب. يصنف مناخ الجولان على أنه رطب جبلي ويعتبر الجولان جزءاً من المنطقة فوق المدارية ذات الحرارة والمعدلات السنوية العالية أو المتوسطة، مما يخلق تنوعاً مناخياً مميزاً يتراوح بين البارد والمعتدل والحار، ويشكل ظرفاً مثالياً للزراعة على مدار العام، والسياحة أيضاً، وبالتالي إقامة مشاريع صناعية ترتبط بالمنتجات الزراعية. أما الشتاء فهو أكثر برودة منه في معظم مناطق سورية الأخرى على مدار السنة. وعلى الرغم من كمية الأمطار السنوية العالية فليست في الجولان أنهار دائمة الجريان باستثناء نهر بانياس الذي يجري في الأراضي

[161] - أنظر: د. أديب سليمان باغ، مرجع سابق، ص 98-103.

السورية نحو كيلو متر واحد فقط. والجولان غني بالمياه الجوفية لكن أرض الجولان لا تستفيد منها إلا بشكل محدود.[162]

سكن الإنسان الجولان منذ القديم وتعاقبت عليه حضارات مختلفة (الكنعانية والآرامية والإسلامية)، وقد سبق الفتح الإسلامي وجود إمارتين هما الأنباط والغساسنة، وتعود تسمية أماكن كثيرة فيها إلى تلك الحضارات التي تدل عليها معاني بعض الكلمات مثل: مَجْدَل: هي كلمة عربية كنعانية تعني البرج أو القلعة، وفِيق: أصلها بالكنعانية أفيق وتعني القوة...[163]

إن الأطماع الصهيونية التوسعية في فلسطين وما حولها، وخاصة الجولان، تؤكده الوثائق والتصريحات الصهيونية القديمة والجديدة. وقد رسم ديفيد بن غوريون تصوره لدولة إسرائيل في وثيقة وضعها عام 1918جاء فيها: "يجب أن تضم حدود الدولة اليهودية النقب برمته وجزءاً من سنجق دمشق وأقضية القنيطرة ووادي عنجر وحاصبيا.[164]

وفيما يلي بعض المعطيات والأرقام الخاصة بأوضاع بالجولان منذ الاحتلال:

- مساحة الجولان (محافظة القنيطرة) 1860كم.
- مساحة المنطقة التي احتلت في أعقاب عدوان 1967 (1250) كم2.
- مساحة المنطقة المحررة عام 1974 حوالي (100) كم2.
- مساحة المنطقة المتبقية تحت الاحتلال الإسرائيلي (1150) كم2
- عدد سكان الجولان وفق إحصاء 1966 ، (153) ألف نسمة.

---

[162] - أنظر: أحمد يحيى افنيخر، الجولان الأرض الأسيرة، دار نينوى، دمشق، 2000م، ص 13-15.

[163] - أنظر: د. أديب سليمان باغ، مرجع سابق، ص 243-245.

[164] - أنظر: أحمد يحيى افنيخر، مرجع سابق، ص 15-18.

- عدد سكان المنطقة التي احتلت عام 1967 ، (138) ألف نسمة.
- عدد السكان الذين شردتهم إسرائيل أثناء وبعد العدوان (131) ألف نسمة، وأصبحوا الآن ما يزيد عن 600 ألف نسمة.
- عدد السكان المتبقين داخل المنطقة المحتلة عام 1967 (7) آلاف نسمة، وأصبحوا الآن أكثر من 19 ألف نسمة.
- عدد قرى الجولان (164) قرية و(146) مزرعة، ومدينتان هما القنيطرة وفيق.
- عدد القرى التي وقعت تحت الاحتلال (137) قرية و(112) مزرعة بالإضافة إلى مدينتي القنيطرة وفيق.
- عدد القرى التي بقيت بسكانها 6 قرى: مجدل شمس، مسعدة، بقعاثا، عين قنية، والغجر وسحيتا.
- عدد المستوطنات في الجولان (45) مستوطنة منتشرة على أنقاض القرى العربية السورية التي دمرتها إسرائيل.
- عدد المستوطنين الإسرائيليين في الجولان 20 ألف مستوطن.
- عدد الإصابات منذ عام 1967 /531/ إصابة منهم /202/ وفيات معظمهم من الأطفال، وهناك /329/ مصاباً بإعاقات دائمة ومزدوجة.
- عدد السجناء والمعتقلين منذ العام 67 وحتى اليوم نحو (700) مواطن.
- السجناء في زنازين الاحتلال الإسرائيلي يعدون حالياً بالعشرات ويقضي بعضهم أحكاماً طويلة تصل إلى (37) سنة.

عمل الاحتلال الإسرائيلي على تدمير ما يزيد على (131) قرية و (112) مزرعة ومدينتين في الأعوام 1971-1972. وتم تهجير سكان سحيتا إلى مسعدة، ودمر الاحتلال القرية وحولها إلى معسكر. يوجد في الجولان المحتل (76) حقل ألغام، وينتشر فيها نحو مليوني لَغَمٍ من الأنواع الفتاكة والقنابل العنقودية من

مختلف الأنواع، بعضها داخل القرى العربية المأهولة أو حولها كبلدة مجدل شمس. ويوجد في الجولان المحتل (60) معسكراً للجيش الإسرائيلي تقريباً، أحد هذه المعسكرات في مجدل شمس وتحيط به البيوت من الجهات الأربع. [165]

في 14 كانون الأول 1981 أقر الكنيست الإسرائيلي ما يسمى بـ "قانون الجولان" وهو قرار ضم الجولان حيث تم بموجبه "فرض القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على الجولان". لكن مجلس الأمن الدولي رد بسرعة على الخطوة الإسرائيلية عندما اتخذ قراره رقم 497 بتاريخ 17 كانون الأول 1981 والذي اعتبر فيه أن قرار إسرائيل بضم الجولان لاغياً وباطلاً وليس له أي أثر قانوني على الصعيد الدولي. وطالب مجلس الأمن إسرائيل بإلغاء ذلك القرار فوراً. كما صدرت عشرات القرارات من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان التي تؤكد على بطلان قرار ضم الجولان وتطالب إسرائيل بإنهاء احتلالها له، إلا أن إسرائيل وكالعادة لم تنفذ أياً من تلك القرارات، كما لم تنفذ القرارات الأخرى كافة المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي بسبب حماية بعض الدول لإسرائيل خلافاً للقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.[166]

ثانياً – احتلال الجولان:

استمراراً للسياسة الصهيونية التوسعية و بعد اغتصابها لمعظم فلسطين؛ قامت القوات الصهيونية بشن عدوانها المفاجئ على الأمة العربية في صبيحة الخامس من حزيران 1967 بدعم و تأييد كاملين من حلفائها؛ فأتمت السيطرة على كامل فلسطين، وتوسعت باحتلال أراضٍ عربيةٍ أخرى، و بعد العدوان أصدر مجلس

---

[165] - أنظر: علي بدوان، مرجع سابق، ص 22 وما بعدها. : أحمد يحيى افنيخر، مرجع سابق، ص 13-15.

[166] - أنظر: د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م، ص102-137. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. عطية حسين أفندي، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص183.

الأمن القرار رقم 242 لعام 1967 طالب فيه الأطراف كافة بوقف العمليات العسكرية، وانسحاب القوات الصهيونية من الأراضي العربية التي احتلتها في القتال الأخير ومنها الجولان.

وفي سبيل الوصول إلى هدف إخلاء الأرض من سكانها مارست القوات الصهيونية أبشع الأساليب، ومنها القتل الإرهابي الجماعي أو الفردي كما تم في بعض القرى، مع ممارسة مختلف أشكال الضغط النفسي والاقتصادي، وقد تأكدت هذه الأساليب لعديد من اللجان الدولية منها لجنة التحقيق السداسية الدولية في آب 1969 ولجنة التحقيق الثلاثية في نيسان من عام 1970 . وهكذا احتل الصهانية عام 1967 محافظة القنيطرة باستثناء /24/ أربع وعشرين قرية /15/ منها تقع في ناحية خان أرنبة، والباقي في ناحية الخشنية ما عدا واحدة (صيدا) كانت تتبع لمركز منطقة فيق.[167]

المطلب الثاني

مبدأ عدم شرعية التوسع واكتساب الأقاليم بالقوة في القانون الدولي

لم يرد النص في ميثاق الأمم المتحدة صراحة على مبدأ عدم جواز الاعتراف باكتساب الأقاليم والتغيرات الإقليمية الناتجة عن الوسائل غير المشروعة؛ إذ من المسلم به أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أخذت على عاتقها قمع الأعمال العدوانية والانتهاكات الدولية التي تؤدي إلى الإخلال بالسلم والأمن الدولي؛ وقد أكدت الأمم المتحدة في مناسبات عديدة ومن خلال القرارات الصادرة عنها

[167] - أنظر: ((الجولان العربي السوري))، بيانات منشورة في موقع محافظة القنيطرة، ومتاحة بتاريخ الزيارة في الخميس 2018/9/6م في موقعها على الشابكة:-http://www.golan-gov.org/modules.

والمشروعات التي وافقت عليها على مبدأ حظر اكتساب الأقاليم بالقوة؛ أو الاعتراف بالتغييرات الإقليمية الناجمة عن استعمال الوسائل غير السلمية، من ذلك ما ورد في المادة الثامنة عشر من مشروع حقوق الدول وواجباتها الذي تقدمت به بنما سنة 1947 إلى الجمعية العامة والتي تنص على ما يلي : ((يجب على كل دولة أن تمتنع عن الاعتراف باكتساب الأقاليم الناجمة عن استعمال القوة أو التهديد بها)).[168]كما ظهر المبدأ السابق في واحدٍ من أبرز القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن؛ بخصوص الصراع العربي الصهيوني القرار رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر سنة 1967، حيث جاء النص عليه صريحاً في الفقرة الثانية من مقدمة القرار على المبدأ السابق وذلك كما يلي : ((... تؤكد على عدم الاعتراف بضم الأراضي التي يتم الاستيلاء عليها عن طريق الحرب والحاجة إلى سلام دائم تعيش فيه كل دولة آمنة))

Emphassing the inadmissibility of the acquisition of territory by war , and the need to work for a just and lasting peace in which every state in the area can live in security …

كما أعاد قرار الجمعية العامة الصادر في 1970/11/4م التأكيد على المبدأ نفسه، حيث ورد في نص القرار: إن الجمعية العامة إذ تشعر بقلق شديد تجاه الموقف الخطير الذي يزداد خطورة وتدهوراً في منطقة الشرق الأوسط ويشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين؛ تؤكد من جديد أن اكتساب الأراضي نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد بها لن يتم الاعتراف به[169].

---

[168] ـ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. محمد السعيد الدقاق، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1991م، ص 18 وما بعدها.

[169] ـ أنظر: د. رشاد عارف يوسف السيد، المسؤولية الدولية عن أضرار الحروب العربية الإسرائيلية، الجزء الأول، دار الفرقان، الطبعة الأولى، عمان، 1984م، ص 135 – 142.

المبحث الثاني

التزامات إسرائيل الدولية

و

بطلان إجراءاتها في الجولان

غنيٌ عن البيان أنّ إسرائيل تواجه مجموعة من المخاطر التي لا يجوز الاستهانة بها، وهي لن تقف صامتة إزاء تلك المخاطر، ومن ثم فلا يعنيها حاضراً ولا مستقبلاً ثناء الأمم المتحدة عليها، ولم تنشغل يوماً ولن تنشغل أبداً بمدى توافق تصرفاتها وإجراءاتها الأحادية؛ مع القواعد الآمرة أو الاتفاقيات الشارعة في القانون الدولي الغربي؛ على الرغم من أنها مدينةٌ لهذا القانون بالذات بوجودها وبمنحها صك الوجود...

من أجل ذلك؛ فإن أول أهداف السياسة الإسرائيلية في الأعوام القادمة هو بلقنة المنطقة العربية. فالقناعة الإسرائيلية هي أنها لن يحميها في الأيام القادمة إلا تجزئة الدول العربية، أي ضمان أمني أو اتفاقية مع الدول العظمى لتكون لها قيمة. فهي تعلم أنه في الأمد البعيد إذا ظل الوضع على ما هو عليه، فإن الولايات المتحدة سوف تنتهي بأن تجد مصالحها مهددة في المنطقة. وهي كدولة عظمى لا تستطيع أن تضحي بمصالحها كليةً لحساب دولة أياً كانت أهميتها العاطفية، كذلك فإن

الجانب العربي في طريقه لأن يضع حداً للتخلف الذي يفصله عن إسرائيل. وقد أثبتت مصر قدرتها على ذلك.[170]

ومن ثم ولضمان أمنها ليس أمامها سوى تفجير العالم العربي وتحويله إلى العديد من الكيانات ذات الطابع الطائفي أو الديني. مثل هذا التفجير سوف يسمح لإسرائيل بتحقيق هدفين في آن واحد:

- من جانب سوف تجد تبريراً لها في عالم يسوده مفهوم الدولة الطائفية، فإسرائيل نفسها ليست دولة علمانية وهي من ثم سوف تخلق التجانس بين منطق وجودها والمنطق السياسي الذي سوف يسود المنطقة في تلك اللحظة،
- وهي من جانب آخر سوف تلهي القيادات لمدة خمسين عاماً في خلافات محلية حول الحدود والأطماع المتعلقة بالممرات المائية والثروات البترولية وما عداها. وفي خلال ذلك تستطيع أن تؤمن لنفسها التطور الذي سوف يسمح لها بأن تحقق أهدافها بعيدة المدى والمتعلقة بالسيطرة الكاملة والتحكم في المنطقة الممتدة من المحيط الهندي حتى المحيط الأطلسي.[171]

---

[170] ـ أنظر: د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد السابع، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1999م، ص 303-304.

[171] ـ أنظر: د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد السابع، مرجع سابق، ص 305-306.

المطلب الأول

انتهاك إسرائيل لالتزاماتها الدولية

أولاً – تغافل الأمم المتحدة عن بطلان انضمام إسرائيل وإغفال الشرط الملغي:

تنفرد إسرائيل بأضخم كمية وأبشع نوعية من الانتهاكات القانونية. فقرار التقسيم الذي مهّد الطريق لظهوره كان موسوماً بالبطلان، وقبوله في عضوية الأمم المتحدة لم يتم إلا بخديعة وضغط وشرط. وتنصله من التزاماته في الأراضي المحتلة أصبح مضرب المثل. وممارساته المناهضة لحقوق الإنسان والشعوب يصعب وصفها وتبريرها وتعدادها. وإذا كانت إسرائيل تدّعي أن وجودها ككيان دولي يستمد شرعيته من قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29، فهذا القرار موسوم بالبطلان المطلق لأنه يشكل تجاوزا لصلاحيات هذه المنظمة .

وبالعودة إلى البدايات؛ فقد وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني بموجب صك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم في 1922/7/24. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية حلّت الأمم المتحدة محل العصبة، كمنظمة عالمية، وأوجدت نظاما جديدا مغايرا لنظام الانتداب، هو نظام الوصاية الدولية. وكرّس ميثاق الأمم المتحدة فصلين (12 و13) للحديث عن هذا النظام وعن أحكام مجلس الوصاية.[172]

وبالاستناد إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة واجتهاد محكمة العدل الدولية (في قضية ناميبيا) أكد معظم الفقهاء الدوليين، ومنهم العلامة *Kelsen*:

---

[172] - أنظر: أ.د. عبد العزيز محمد سرحان، نظرية الدولة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م، ص 44 وما بعدها.

1- أن الأمم المتحدة لم تخلف العصبة في الحقوق المتعلقة بالأقاليم الخاضعة للانتداب .

2- أن نظام الوصاية لم يحل محل نظام الانتداب بصورة آلية .

3- أن صلاحيات الجمعية العامة في شؤون تلك الأقاليم مقيدة بأمرين: أحكام صك الانتداب، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة .فالصك كان يتضمن عددا من الحلول وينص على انتهاء الانتداب بإقامة حكومة مستقلة في فلسطين. وكان بإمكان الأمم المتحدة، بعد تخلي بريطانيا عن الانتداب، أن تعلن بلوغ الشعب الفلسطيني مرحلة كافية من النضج السياسي تؤهله لنيل الاستقلال، أسوة ببقية الأقطار المشمولة بالانتداب التي استقلت منذ سنوات لعراق والأردن وسوريا ولبنان .

وكان بإمكانها كذلك، في حال اقتناعها بعدم أهلية هذا الشعب للاستقلال، أن تستوحي حلاً من الحلول التي ينطوي عليها الميثاق: إما إقناع بريطانيا بالاستمرار في الانتداب، ولو لسنوات قليلة إضافية، وإما إخضاع فلسطين لنظام الوصاية الدولية تحت إدارة الأمم المتحدة، وإما عقد اتفاقية وصاية مع دولة أخرى للقيام بمهام الإدارة والإشراف في فلسطين، ولكن الأمم المتحدة فضّلت التقسيم فجاء قرارها مخالفا للمادة الخامسة من صك الانتداب التي تحظّر التنازل عن أراضي فلسطين أو تأجيرها أو وضعها تحت رقابة أية سلطة أجنبية[173] .

والمخالفة التي ارتكبتها الأمم المتحدة لم تقف عند الإخلال بأحكام صك الانتداب، بل تعدتها إلى الإخلال بنصوص الميثاق ذاته. فقرار التقسيم يتناقض مع المادتين 10 و14 من الميثاق اللتين تخوّلان الجمعية العامة حق إصدار التوصيات من دون اتخاذ القرارات. وقرار التقسيم هو، كما أرادته الجمعية العامة، قرار

[173] - لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. محمد إسماعيل علي السيد، مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين، رسالة دكتوراه، كلية حقوق - جامعة عين شمس، 1974م، ص 45 وما بعدها.

إلزامي لا توصية بسيطة، فأحد بنوده يطلب من مجلس الأمن إن يعتبر **"كل محاولة لتغيير التسوية التي نص عليها القرار تهديدا للسلام، أو إخلالا به، أو عملا من أعمال العدوان".** والجمعية العامة التي أصدرت قرار التقسيم لا تستطيع اتخاذ قرارات قابلة للتطبيق بالقوة إلا في إطار قرار **"الاتحاد من أجل السلام"** الذي خوّلها الحلول محل مجلس الأمن في حال عجزه عن اتخاذ القرارات المهمة والعاجلة بسبب كثرة استعمال حق النقض.[174] ولكن قرار "الاتحاد" صدر في العام 1950، أي بعد صدور قرار التقسيم .

والحقيقة أن الجمعية العامة ملزمة، لدى إصدارها توصيات تتعلق بمصير شعب، باحترام مبدأ تقرير المصير الذي يعتبر من مبادئ الأمم المتحدة. وكان من واجبها، لدى عرض القضية الفلسطينية عليها، أن تلجأ الى إجراء استفتاء لمعرفة رغبات الأكثرية من الفلسطينيين. ولكنها لم تفعل. وكان بإمكانها كذلك التجاوب مع الاقتراح المطالب باستشارة محكمة العدل الدولية حول صلاحيات الأمم المتحدة في هذه المسألة. ولكنها تهرّبت وتنصلت، **ولو أردنا الإيجاز لقلنا إن إنشاء إسرائيل في فلسطين بقرار من الجمعية العامة؛ يعتبر تصرفا لا يقوم على أي أساس قانوني، لأن الجمعية تجاوزت صلاحياتها باتخاذ قرار التقسيم، ولان القرار يتناقض مع مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة، هو حق تقرير المصير، ولان عملية التصويت في**

---

174 - See: Jenks (G.W) ,Unanimity , The veto ,weighted voting ,special And simple, Majorities and consensus as modes in international organizations, Cambridge Essays in Honour of lord Me Nair , Stevens and sons, London, 1965 , pp 48 – 63.

الجمعية جرت، كما ذكر الرئيس الأمريكي آنذاك، هاري ترومان، في ظل مناورات ومساومات وضغوط لم يسبق للأمم المتحدة أن عرفتها من قبل[175] .

مما يجدر التذكير به هنا أن انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة علّق بشرط ملغ لم ينفذ؛ ففي 1948/11/29، تقدم إسرائيل بطلب إلى الأمم المتحدة لقبوله في عضويتها. فناقش مجلس الأمن الطلب ورفض إصدار توصيته للجمعية العامة بقبولها؛ غير أن هذا القبول تم بمناورة خادعة تتلخص في إيهام الدول الأعضاء بأن الوفد الصهيوني؛ الذي كان يتفاوض مع الوفد العربي في لوزان قد وقّع على بروتوكول؛ يتضمن موافقة الكيان على التخلي عن الأراضي التي احتلها خلافاً لقرار التقسيم، وموافقته على إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم .[176]

ثانياً ـ التنصّل من الالتزامات الدولية:

تضمنت معظم المعاهدات الدولية و نظم الحرب، منذ القرن التاسع عشر، رفضاً قاطعاً لاحتلال الأراضي بالقوة، ومنحت الشعب الخاضع للاحتلال حق المقاومة والثورة على قوات الاحتلال.ويعد الاحتلال الحربي مرحلة تعقب لجوء إحدى الدول إلى استخدام القوة المسلحة ضد إقليم دولة أخرى. ومن دلائل الاحتلال وقوع كل إقليم الدولة المعتدى عليها، أو جزء منه، تحت سلطة الدولة المعتدية؛ ومن المسائل المهمة التي يثيرها الاحتلال الحربي: **مسألة السيادة ومسألة إدارة الإقليم المحتل؛** ففي العام 1949 صدرت اتفاقيات جنيف الأربع ووافقت عليها دول العالم، بما فيها إسرائيل. وحددت الاتفاقية الرابعة منها المبادئ والقواعد الأساسية التي يخضع لها الاحتلال الحربي. ومن هذه النقاط: إن الاحتلال وضع مؤقت ليس

---

[175] ـ أنظر: د. محمد المجذوب، "إسرائيل" والمواثيق الدولية، مقتطف من مداخلة قدمت في ندوة الممارسات الإسرائيلية والموقف الدولي التي عقدت في زغرتا في 2002/6/21 بدعوة من الهيئات الوطنية الشمالية.

[176] ـ أنظر: د. محمد المجذوب، "إسرائيل" والمواثيق الدولية، مرجع سابق.

له صفة الدوام، ولا يؤدي، من الناحية القانونية، إلى نقل السيادة من دولة إلى أخرى، فهو ليس سوى حالة من الضرورة، أو نوع من القوة القاهرة التي لا تسفر أبدا عن نقل السيادة .[177]

وإلى جانب مسألة السيادة يعالج قانون الاحتلال الحربي مسألة إدارة الإقليم المحتل؛ تجنباً لنشوء فراغ سياسي وإداري وقيام حالة من الفوضى بسبب توقف المؤسسات الدستورية عن العمل. ويرسم هذا القانون لسلطة الاحتلال حدود الصلاحيات التي يحق لها أن تمارسها لإدارة الإقليم المحتل، ويلزمها الامتناع عن إحداث تغييرات في المؤسسات الأساسية، إلا في حالة الضرورة القصوى، أو في حدود الضرورات التي يفرضها حفظ النظام والأمن [178].

فموقف القانون الدولي المعاصر، المتمثل بالمواثيق والاتفاقيات والاجتهادات الدولية، من صلاحيات دولة الاحتلال، واضح لا غموض فيه. وفي العام 1968، أنشأت الجمعية العامة "لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة". غير أن إسرائيل رفضت السماح لها بزيارة تلك الأراضي .[179]

---

[177] - See: Dinstein. Y, "Human rights in armed conflict: International humanitarian law", in T. Meron (ed.), Human Rights in International Law: Legal and Policy Issues, Clarendon Press, Oxford, 1984, pp. 352-361.

[178] - لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: بسام العسلي، ((إسرائيل والحرب العالمية الثالثة))، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد رقم 80، تاريخ 2005/3/1م.

[179] - لمزيدٍ من التفصيل في نوقف القانون الدولي الإنساني؛ أنظر: عبد الرحمن أبو النصر، اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949 وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية، الطبعة الأولى، مطابع مركز رشاد الشوا الثقافي، غزة، 2000م، ص 88-92. و أنظر: جون – ماري هنكرتس و لويز دوزواللد بك، القانون الدولي الإنساني العرفي – الجزء الأول: القواعد، ترجمة: محسن الجمل، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 2007م، ص 133-139.

المطلب الثاني

البطلان الدولي لإجراءات إسرائيل في الجولان

غني عن البيان أن السلطات الصهيونية بادرت فور وقف القتال؛ بعيد عدوان 1967/6/5م إلى استثمار النصر العسكري، من خلال توظيفه سياسياً واستراتيجياً ودينياً، وعزفت ما وسعها العزف على الأوتار الثلاثة سالفة الذكر؛ ثم سعت لإكمال المهمة عبر تقنين تلك المكاسب، ومنحها لبوس المشروعية من حيث لا تملك، وإن كانت تستطيع في حسابات الزمن الرديء؛ بيد أن المشروعية لم تتحقق لما أجرته من تصرفات، وأصدرت من قوانين؛ مثلما أن الشرعية ستبقى حلماً بعيد المنال؛ حتى تأزف ساعة الزوال.

ولذلك بادر مجلس الأمن باتخاذ القرار 497 لعام 1981، الصادر في 1981/12/17، وهو من القرارات النادرة التي أنصف فيها المجلس نفسه، وأقر بمبدأ البطلان بحسبانه من المبادئ الرئيسة للمشروعية الدولية[180]؛ وهذا نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في الرسالة المؤرخة في 14كانون الأول 1981 الموجهة من ممثل الدائم للجمهورية العربية السورية المدرجة في الوثيقة (س /14791) .

وإذا يؤكد من جديد : بأن اكتساب الأراضي بالقوة غير جائز وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

---

[180] - لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. حمدي فتح الله جاد الدويل، نظرية البطلان في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق- جامعة الإسكندرية، 1996م، ص 35 وما بعدها.

1- يقرر بأن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها في مرتفعات الجولان السورية المحتلة لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولياً .

2- يطالب إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، لإلغاء قرارها فوراً.

3- يقرر بأن جميع نصوص اتفاقية جنيف المعتقلة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في 12 آب 1949 تستمر في انطباقها على الأراضي السورية المحتلة من قبل إسرائيل منذ حزيران 1967 .

4- يطالب الأمين العام بأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن حول تنفيذ هذا القرار خلال أسبوعين ويقرر في حال عدم امتثال إسرائيل لهذا القرار بأن يجتمع المجلس بصورة عاجلة في موعد لا يتجاوز 5 كانون الثاني 1982 للنظر في اتخاذ التدابير الملائمة وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

وكذلك تبنت الجمعية العامة القرار رقم 226/36 باء، المؤرخ في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1981، بيد أن إسرائيل لم يأبه بهذه التدابير؛ فتقدمت الدول العربية في 1982/1/2م ومعها معظم دول العالم الثالث؛ بمشروع قرارٍ يدين عدم انصياع إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي؛ وينطوي على ردعٍ كبيرٍ لاستناده إلى الفصل السابع من الميثاق؛ هذا نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يذكر قراره رقم 497 (1981)، المؤرخ في 17 كانون الأول / ديسمبر 1981، وقد أخذ في الاعتبار تقارير الأمين العام المتضمنة في الوثائق 14805/ المؤرخة في 21 كانون الأول / ديسمبر 1981م....أنه، في حال عدم امتثال إسرائيل،

سيجتمع بصورة استثنائية ((للنظر في اتخاذ الإجراءات الملائمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

وإذ يضع في الاعتبار قرار الجمعية العامة رقم 226/36 باء، المؤرخ في 17 كانون/ ديسمبر 1981، وإذ يذكر قرار الجمعية العامة رقم 3314 (الدورة 29) المؤرخ في 14 كانون الأول / ديسمبر 1974، الذي يعرف العمل العدواني بأنه ((قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه ، أو أي احتلال عسكري، ولو كان مؤقتاً، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة))، وإذ يقرر أن استمرار احتلال مرتفعات الجولان السورية منذ حزيران / يونيو 1967، وضمها من جانب إسرائيل في 14 كانون الأول / ديسمبر 1981، يشكلان تهديداً مستمراً للسلم والأمن الدوليين .

وإذ يتصرف طبقاً للأحكام ذات العلاقة من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[181]

1- يدين بشدة إسرائيل لعدم تقيدها بقرار مجلس الأمن رقم 497(1981) ، وبقرار الجمعية العامة رقم 226/36 باء (1981) .

2- يقرر أن الإجراءات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، التي بلغت ذروتها في قرار إسرائيل المؤرخ في 14 كانون الأول / ديسمبر 1981، بفرض قوانينها وسلطتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، تعتبر عملاً عدوانياً بموجب أحكام المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة .

---

[181] - أنظر: د. أشرف عرفات أبو حجازة، ((إدماج قرارات مجلس الأمن الصادرة طبقاً للفصل السابع من الميثاق وتنفيذها في النظم القانونية الداخلية للدول الأعضاء))،))، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 61 السنة 2005م، ص 355-361.

3- يقرر أن على جميع الدول الأعضاء أن تنظر في تطبيق إجراءات ملموسة وفعالة من أجل إبطال ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان السورية، وامتناعها من تقديم أية مساعدة أو أي دعم لإسرائيل، أو أي تعاون معها ، في المجالات كافة، بغية ثني إسرائيل عن سياساتها أو إجراءاتها في الضم .

4- يقرر كذلك دعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن هذا بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة .

5- يحث ، إذ يأخذ في الاعتبار المبادئ المنصوص عليها في المادة 2، الفقرة 6، من ميثاقها ، الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل بموجب أحكام هذا القرار .

6- يدعو جميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة وأعضائها، إلى مطابقة علاقاتها بإسرائيل مع أحكام هذا القرار.

7- يقرر أن يؤلف، بموجب المادة 29 من الميثاق ، لجنة تابعة لمجلس الأمن من أجل دراسة التقدم في تطبيق هذا القرار وتقديم تقارير إلى المجلس بشأن ذلك.

8- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تطبيق هذا القرار.

وقد أجريت عملية التصويت على مشروع القرار في مجلس الأمن، في الجلسة رقم 2329، وكانت النتيجة كالآتي: تسع دول وافقت على المشروع هي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، الأردن، إسبانيا، أوغندا، بولندا، توغو، زائير، الصين، غويانا. وامتنعت عن التصويت خمس دول هي أيرلندا، بنما،

فرنسا، بريطانيا، اليابان؛ ولم يعتمد مشروع القرار لأنه سقط بالفيتو الأمريكي[182]...؟!

وردت الجمعية العامة على هذه النتيجة الشاذة؛ بتأكيد موقفها من الإجراءات الصهيونية، بل مضت إلى إدانة الفيتو المعطل لإرادة السلام، والمبطل لجهود جمهور الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ إذ جاء فيه:

1- تعلن مرة أخرى أن قرار إسرائيل الصادر في 14 كانون الأول / ديسمبر 1981 بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلة يعد عملاً عدوانياً بموجب أحكام المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 3314(د-29) :

2-تعلن مرة أخرى أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلة باطل أصلاً وخال كل الخلو من أية صحة قانونية و/أو أي أثر قانوني :

3-تعلن أن جميع السياسات والممارسات الإسرائيلية الخاصة بضم الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة ، بما فيها القدس أو التي تستهدف ذلك ، تشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

4- تقرر مرة أخرى أن جميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتنفيذ قرارها المتصل بمرتفعات الجولان السورية المحتلة هي إجراءات غير قانونية وباطلة ولن يعترف بها .[183]

---

[182] - أنظر: د. غضبان مبروك، النظام الدولي الجديد بين الطرح الأمريكي لقيادة العالم وتحديث الاستعمار الحديث، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 1 لعام 1994م، ص 31 وما بعدها.

5-تعيد تأكيد ما قررته من جميع أحكام اتفاقيات لاهاي لسنة 1907 واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في 12 آب / أغسطس 1949، ما فتئت تنطبق على الأراضي السورية التي تحتلها إسرائيل منذ سنة 1967، وتطلب إلى جميع أطرافها أن تحترم وتكفل احترام التزاماتها بموجب هذه الصكوك في جميع الظروف .

6-تقرر مرة أخرى أن مواصلة إسرائيل احتلال مرتفعات الجولان السورية منذ سنة 1967 وضمها إياها بالفعل في 14 كانون الأول / ديسمبر 1981 عقب اتخاذها قرار فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الإقليم يشكلان تهديداً مستمراً للسلم والأمن الدوليين .

7-تشجب بقوة الصوت السلبي الذي أدلى به عضو دائم في مجلس الأمن والذي منع المجلس من أن يتخذ ضد إسرائيل ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ((التدابير المناسبة) المشار إليها في القرار 497 (1981) الذي اتخذه المجلس بالإجماع .

8-تشجب كذلك أي دعم سياسي واقتصادي وعسكري وتكنولوجي يقدم إلى إسرائيل، من شأنه أن يشجع إسرائيل على ارتكاب الأعمال العدوانية وتوطيد وإدامة احتلالها وضمها للأراضي العربية المحتلة .

9-تؤكد بقوة مرة أخرى على مطالبتها بأن تلغي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الفور قراراها الصادر في 14 كانون الأول / ديسمبر 1981

---

[183] - أنظر: عبد المنعم حسكير، الجولان مفتاح السلام في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، دمشق، 1999م، ص 33 وما بعدها. علي بدوان، مرجع سابق، ص 33.

بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية، والذي ترتب عليه الضم الفعلي لتلك الأراضي .[184]

2 ـ تقارير الأمين العام بشأن الجولان:

اعتاد الأمناء العامون للمنظمة الدولية رفع تقارير – بدت متطابقة – عن وضع الجولان المحتل؛ وكان آخر التقارير التي قدمها كوفي عنان قبل مغادرته لمنصبه؛ ومما جاء فيه:

((- لم يحدث أي تحرك خلال فترة ولايتي صوب تسليم مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل إلى الجمهورية العربية السورية مقابل السلام بين الجمهورية العربية السورية وإسرائيل ، وقد أصابني الإحساس بخيبة الأمل لأن المحاولة الجادة الأخيرة التي بذلتها الولايات المتحدة للتفاوض حول حل هذه المسألة القائمة منذ أمد طويل قد باءت بالفشل في عام 2000 .....و**((السكان))** العرب بوجه عام غير قادرين على السفر إلى الجمهورية العربية السورية لزيارة أفراد أسرهم، وعانوا على مر الزمن من قيود متزايدة على استخدام الأراضي بسبب قيود التنظيم العمراني الإسرائيلية. ولكن **((السكان))** العرب لا يعانون من التردي الهائل في حالة الأمن ولا من الحرمان الاقتصادي ولا من القيود على التنقل، وهي الجوانب التي تمثل سمات الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولم يتعرض الإسرائيليون، من جانبهم ، لعنف يذكر من هذه المنطقة . ومع هذا ، فلا يجب أن يكون هذا مدعاة لتهاون المجتمع الدولي إزاء ضرورة حل هذه المشكلة؛ بل إن التقاعس عن تحقيق هذا لمجرد أن الحالة على الأرض هادئة يبعث برسالة خاطئة تماماً....

---

[184] ـ أنظر: د. عدنان السيد حسن، التسوية الصعبة: دراسة مقارنة في الاتفاقيات والمعاهدات العربية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 1998م، ص 55 وما بعدها.

وبمثل هذا المضمون كان آخر التقارير التي قدمها بان كي مون عن الوضع في الجولان المحتل قبل مغادرته لمنصبه؛ ولما يتغير الحال – في أول التقارير التي قدمها أنطونيو غوتيريس – على الرغم من أنه يأتي؛ بعد القرار الأمريكي بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان العربي السوري المحتل؛ وإن كان عليه أن يقف كثيراً أمام هذه الخطوة التي ألحقت بالمشروعية الدولية جرحاً غائراً قد لا يندمل...!

المبحث الثالث

انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان

و

القانون الدولي الإنساني والمسؤولية الدولية عنها

يصعب في معادلة الوجود الإسرائيلي مقاربة المسؤولية القانونية الدولية؛ دون تذكر الأبعاد السياسية الدولية التي ترتكز عليها انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ حيث تنبع الإستراتيجية الإسرائيلية من الصيغة الصهيونية الشاملة (شعب عضوي منبوذ لا نفع له، يتم نقله خارج أوربا ليتحوَّل إلى عنصر نافع يقوم على خدمة المصالح الغربية في إطار الدولة الوظيفية، نظير أن تقوم الدول الغربية بدعمه وضمان بقائه واستمراره.

ويتطلب تطبيق هذه الصيغة عمليتي نَقْل سكاني: نَقْل بعض أعضاء الجماعات اليهودية من المنفى إلى فلسطين، ونَقْل العرب من فلسطين إلى أي منفى.

وتترجم هذه الصيغة نفسها على مستوى الإستراتيجية إلى رؤية للذات (الوافد المستوطن)، ورؤية للآخر (السكان الأصليين) وطبيعة العلاقة بينهما وكيفية حسم الصراع. فعلى مستوى الذات تنبع الرؤية الإستراتيجية الصهيونية/الإسرائيلية من الإيمان بأن اليهود شعب واحد، وأن المستوطنين الصهاينة هم طليعة هذا الشعب، ولذلك تستخف إسرائيل بمن يطالبها الالتزام بموجبات حقوق الإنسان العربي داخل فلسطين المحتلة، أو في الأقاليم العربية المحتلة الأخرى.[185] ليس تطبيقاً لمبدأ من ((أمن العقوبة أساء الأدب)) فحسب، بل لأنها تعلم علم اليقين أنها في آخر الأمر تعمل لحساب أولئك المهيمنين على التنظيم الدولي المعاصر كافةً...

المطلب الأول

انتهاكات إسرائيل للشرعة الدولية لحقوق الإنسان

اهتمت الأمم المتحدة منذ قيامها، بحقوق الإنسان التي لم تعد مسألة فردية تعالج في نطاق القوانين الداخلية، بل أصبحت قضية عالمية وإنسانية؛ يؤدي انتهاكها إلى اندلاع الانتفاضات والثورات وتعكير العلاقات بين الدول؛[186] وكل مطلع على ممارسات إسرائيل يلحظ الإخلال الفاضح بكل الالتزامات النابعة من اتفاقيات حقوق الإنسان؛ وقد صدرت عن أجهزة الأمم المتحدة مئات القرارات التي تذكّر إسرائيل بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وبقية

---

[185] ـ أنظر: د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد السابع، مرجع سابق، ص 308.

[186] - See: Rainer Arnold: Editor, The Universalism of Human Rights, Springer Dordrecht Heidelberg New York London, 2013, pp 23-31.

الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحق كل إنسان في العودة إلى بلده؛ لاسترداد أمواله والانضمام إلى أسرته، وتطالبها بإلغاء التدابير التي اتخذتها، كضمّ الأراضي، وإقامة المستعمرات، وتهجير السكان، وهدم القرى والأحياء، وإساءة معاملة المساجين والمعتقلين وتعذيبهم، واللجوء إلى العقوبات الجماعية.[187]

أولاً - الممارسات الصهيونية في انتهاك حقوق الإنسان:

غير أن إسرائيل الذي تتبجح بانضمامها إلى معظم المواثيق الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، مازالت تمارس أبشع أنواع القهر والظلم والاضطهاد ضد الفلسطينيين وأهل الجولان وبقية العرب. ويتجلى ذلك في الأمور الآتية:

1- عدم السماح للمؤسسات الإنسانية بزيارة المعتقلين .

2- محاصرة المدن والقرى والمخيمات، ومنع إدخال المواد الغذائية والطبية إليها، وقطع المياه والكهرباء عنها، وإكراه أهلها على التزام منازلهم .

3- ارتكاب المجازر الجماعية التي تفوق بهولها؛ خرافة المحرقة التي يتبجَّحون بها .

4- إبعاد المسؤولين والقياديين، أو اختطافهم، أو اغتيالهم .

5- رفض إعادة اللاجئين والمهجرين إلى ديارهم تنفيذا للقرارات الدولية .

6- التعسف في معاملة السكان العرب واعتقال رجال الدين .

7- تدنيس المعابد وانتهاك حرية العبادة .

8- التسبب في وفاة معتقلين في السجون الصهيونية بسبب الإهمال أو التعذيب .

---

[187] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، القضية الفلسطينية: صراعٌ لا تحسمه قواعد القانون الدولي؟! مرجع سابق، ص 16-18.

9- إقامة الأسلاك الشائكة والسواتر الترابية والأسوار الواقية لمنع السكان من الاتصال بالخارج[188] .

10- ممارسة سياسة من التمييز العرقي والعنصري والديني لم تخطر ببال الحركات الفاشية .

11- دهم المنازل والمحلات التجارية، والعبث بمحتوياتها، وسرقة كل ثمين ونفيس فيها، وختمها بالشمع الأحمر حينا، ونسفها أحيانا لطمس معالم الجرائم المرتكبة .

12- اعتقال الشباب بشكل اعتباطي عشوائي، وإذلالهم واقتيادهم إلى جهات مجهولة، وزجهم في معتقلات لا تتوافر فيها أدنى الشروط الأمنية والصحية، واحتجاز الأقارب مقابل تسليم المطلوبين .

13- إتلاف الأشجار المثمرة، والقضاء على المحاصيل الزراعية، وتحويل الأراضي والمناطق المحتلة إلى أرض محروقة .

14- ضم الأراضي المحتلة، وإنشاء المستعمرات بغزارة، وطرد السكان، وتدمير المؤسسات، ومصادرة الأملاك.[189]

ثانياً ـ الإدانة الدولية لانتهاك حقوق الإنسان في الجولان العربي السوري المحتل:

قرر مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة اليوم الاثنين (2006/11/27) إدانة إسرائيل لاحتلاله هضبة الجولان السورية وضمها إليه، وقد صدر القرار بأغلبية

---

188 ـ أنظر: د. غازي حسين، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003م، ص 66 وما بعدها.

189 ـ أنظر ((الممارسات الصهيونية في انتهاك حقوق الإنسان))، دراسة منشورة في 2006/7/2م، ومتاحة بتاريخ الزيارة الخميس 2018/9/6م في موقع الريادة على الشابكة: http://www.alriyadh.com.

32 دولة، ومعارضة كندا فقط، كما امتنعت عن التصويت 14 دولة من دول الاتحاد الأوروبي.[190]

وقد طالب المجلس إسرائيل بإلغاء قرار ضم الجولان، وفرض قوانين الدولة على المنطقة المحتلة بالقوة. وقد أكد القرار أنه "يجب على إسرائيل التوقف عن تغيير الطابع المادي، والتركيبة الديموجرافية، والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان السورية المحتلة". [191] كما جاء في القرار أيضاً أنه يجب على سلطة الاحتلال السماح للسكان الذين طُردوا من الجولان بالعودة إلى منازله؛ وبالنص فقد تبنت لجنة حقوق الإنسان ـ التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ـ في الدورة الخامسة والخمسون، البند 8 من جدول الأعمال، وفقاً للفقرة 3 من المادة 69 من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ مشروع القرار الآتي:

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ يساورها بالغ القلق لما يعانيه المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل بسبب انتهاك إسرائيل لحقوقهم الأساسية والإنسانية منذ الاحتلال العسكري الإسرائيلي في عام 1967، وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن 497 (1981) المؤرخ في 17 كانون الأول/ديسمبر 1981، وإذ تشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وآخرها القرار 57/53 المؤرخ في 3 كانون الأول/ديسمبر 1998، التي طالبت إسرائيل، في جملة أمور، بالامتثال لقرار مجلس الأمن رقم

---

190 ـ على الرغم من أن قرارات المنظمات الدولية ليست ناجزةً بذاتها؛ إلا في حالاتٍ محددةٍ ليس منها ما يصدر عن مجلس حقوق الإنسان؛ إلا أن لهذه القرارات أهميتها لجهة استمرارية إثبات الحق، وتأكيد إدانة الطرف الذي ينتهك عمداً التزاماته الدولية؛ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م، ص102-105.

191 ـ أنظر: نافذ أبو حسنة، جغرافية الاستيطان ووهم الدولة، دار النمير للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 1997م، ص 121-125.

497 (1981)، وبالكف عن ممارساتها التي تنتهك حقوق المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، وأن تنهي احتلالها للجولان السوري المحتل،

وإذ تعيد مرة أخرى تأكيد عدم قانونية قرار إسرائيل المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1981 بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل الذي أدى إلى الضم الفعلي لتلك الأرض،

وإذ تؤكد من جديد مبدأ عدم جواز حيازة الأرض بالقوة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي،

وإذ تحيط علماً مع بالغ القلق بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/53/136/Add.1) وتعرب في هذا الصدد عن استنكارها للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة وعن أسفها لرفض إسرائيل المستمر التعاون مع اللجنة الخاصة واستقبالها،

وإذ تسترشد بالأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، والأحكام ذات الصلة في اتفاقيتي لاهاي لعام 1899 و1907، على الجولان السوري المحتل،

وإذ تؤكد من جديد أهمية عملية السلام التي بدأت في مدريد على أساس قرارات مجلس الأمن 242 (1967) المؤرخ في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967 و338 (1973) المؤرخ في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1973 و425 (1978) المؤرخ في 19 آذار/مارس 1978، ومبدأ الأرض مقابل السلام من أجل تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط،

وإذ تعرب عن قلقها لتوقف عملية السلام على المسارين السوري واللبناني وعن أملها في أن يتم احترام الالتزامات والضمانات التي تم التوصل إليها في المباحثات السابقة وذلك لكي يتسنى استئناف المباحثات على هذين المسارين في أقرب وقت،

وإذ تعيد تأكيد قراراتها السابقة ذات الصلة وآخرها القرار 2/1998 المؤرخ في 27 آذار/مارس 1998،

1- تطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع وخاصة قرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل قرار لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، وطالب فيه إسرائيل بأن تلغي قرارها هذا فوراً؛

2- تطلب أيضاً إلى إسرائيل الكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان السوري المحتل، وتؤكد على وجوب السماح للنازحين من سكان الجولان السوري المحتل بالعودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم؛

3- تطلب كذلك إلى إسرائيل الكف عن فرض المواطنة الإسرائيلية وبطاقات الهوية الإسرائيلية على المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، وبالكف عن تدابيرها القمعية ضدهم، وعن جميع الممارسات الأخرى المشار إليها في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة؛

4- تقرر أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها أو تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير طابع الجولان السوري المحتل ومركزه القانوني لاغية وباطلة، وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وليس لها أي أثر قانوني؛

5- تطلب مرة أخرى إلى الدول الأعضاء ألا تعترف بأي من التدابير والإجراءات التشريعية أو الإدارية المشار إليها في هذا القرار؛

6- ترجو من الأمين العام أن يوجه نظر جميع الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة المختصة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمنظمات الإنسانية الدولية إلى هذا القرار، وأن ينشره على أوسع نطاق ممكن، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين؛

7- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين، كمسألة ذات أولوية عالية البند المعنون "مسألة حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين".[192]

[192] - أنظر: د. عدنان السيد حسن، مرجع سابق، ص 81 وما بعدها.

المطلب الثاني

انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني والمسؤولية الدولية عنها

أولاً - **تنامي الاستيطان:**

إنَّ عملية رصد التجمع الصهيوني وتصنيفه اللذين تمَا لم تكن موفقة حتى الآن؛ فالرصد من ناحية عملية كان مجرد تلقي ومراكمة لمعلومات، على اعتبار أن المراكمة وحدها ستؤدي إلى تكوين معرفة، أما المشكلة الأخرى في التصنيف كانت باعتبار إسرائيل دولة يهودية، والتعامل معه على هذا الأساس؛ والأصل أن إسرائيل هو حالة لتصدير مشكلة اليهود في أوربا على شكل استعمار استيطاني إحلالي؛ ولذلك فإن الاستيطان هو جوهر الفكر الصهيوني.[193]

وهنا لابد أن يشار إلى أن أساس التعامل مع الصهاينة، يجب أن يؤخذ بالحسبان فيه البعد المتعلق بقضية الإحلالية الممثلة بالاستيطان؛ دون النظر إلى قبول الطابع اليهودي للكيان الصهيوني، بل يجب التعامل مع المشروع الصهيوني على أنه امتداد للمشروع الاستعماري الغربي[194].

---

[193] - أنظر: نافذ أبو حسنة، جغرافية الاستيطان ووهم الدولة، دار النمير للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 1997م، ص 133-136.

[194] - أنظر: د. غازي حسين، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003م، ص 31-34. وأنظر: د. عبد الرحمن شاكر، ((الصهيونية بدأت بإهانة اليهودية))، مجلة العربي، العدد 468، لعام 1997م.

وبالعودة إلى السياق التاريخي فإن الاستيطان كان يأخذ البعد الاعتباري؛ لسهولة الدفاع عنه وتوفير خطوط المواصلات مع أوربا في مناطق ساحلية معتدلة، ولذلك لا بد من الإشارة إلى دور الأسطورة التوراتية في العملية الاستيطانية للمشروع الصهيوني، وهذه الأسطورة كانت على الدوام أساسا للفكر الاستعماري الإحلالي؛ وتمثل الإحساس بالذات بالنسبة للمستوطنين كما انه يجب الإشارة إلى معتقدات أخرى للاستيطان؛ مثل التطور والتفوق التكنولوجي الذي يمكّن من هزيمة الآخر، وأشار إلى البعد القانوني المتمثل في قانون العودة في إسرائيل، والذي يمثل جوهر الفكر الصهيوني الاستعماري الإحلالي[195].

يمكن تصنيف المستوطنات الصهيونية إلى مستوطنات عسكرية وأخرى مدنية، وتمثل المستوطنات العسكرية والتي يطلق عليها ((الناحال)) منشآت عسكرية كما تمثل قرى زراعية . ويؤكد الزعماء الصهاينة الدور الاستراتيجي المهم لهذه المستوطنات العسكرية؛ ففي شهر كانون الثاني سنة 1977 أعلن رئيس الوزراء الصهيوني أن المستوطنات زادت من أمن الكيان، ووفرت أساساً قوياً لمطالبته بالسلام المقترن بحدود يمكن حمايتها، وهذا النوع من المستوطنات هو جوهر قوة الدفاع الصهيونية . وتتكون المستوطنات المدنية من نوعين، هما: الكيبوتس، أو المزارع الجماعية، والموشاف وهي مزارع فردية تستفيد من الزراعة الجماعية.

ومنذ عام 1967، وحتى الآن والحكومات الصهيونية المتعاقبة تشجع بوضوح سياسة إنشاء المستوطنات وتسهم فيها، وفي عام 1977 اقترحت الحكومة الإسرائيلية برنامجاً جديداً للاستيطان في القدس الشرقية، يرمي إلى التعجيل

---

[195] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، التحالف الأمريكي - الصهيوني ثلاثية العقدة والعقيدة والمنفعة؛ دراسة مطولة منشورة في مجلة الفكر السياسي، الصادرة عن الاتحاد العام للكتاب العرب؛ العدد العشرون، خريف 2004م. ص 131ومابعدها.

بالهجرة اليهودية إليها، وذلك عن طريق تشييد 18000 شقة؛ وبعد عشرين عاماً وعلى الرغم من اتفاقات أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية نفذ إسرائيل في عام 1997م برنامجه الذي وضعه في عام 1977م؛ وأقام مستعمرة ((هارحوما)) في جبل أبو غنيم...؟[196]

ثانياً ـ طمر النفايات النووية والمشعة والسامة في الجولان السوري المحتل.

كشف ذلك في تقرير قدم للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، والمكلفة التحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، إذ تبين أن إسرائيل ما يزال يتابع طمر نفايات نووية مشعة وسامة في بعض مناطق الجولان" الذي يحتله منذ العام 1967. وأضاف أنه ما يزال يرفض تحديد موقع الألغام التي زرعها في المنطقة، مما يتسبب بسقوط ضحايا وحدوث عاهات مستديمة".

واتهم التقرير إسرائيل بمحاولة بناء سد على بعد عشرة أمتار عن خط وقف إطلاق النار داخل المنطقة التي تحتلها من الجولان؛ "بهدف تجميع مليون متر مكعب من المياه، مما يعتبر انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن، ويحرم المواطنين في الجولان من المياه ومواردهم الطبيعية"؛ واتهم التقرير إسرائيل "بمواصلة سياسات التهويد ومحاولات طمس الهوية العربية السورية؛ لسكان الجولان

---

196 ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((الوجيز في أصول القضية الفلسطينية))، مرجع سابق، ص 35.

المحتل ومنعهم من متابعة تحصيلهم العلمي، واستبدال المناهج العربية بمناهج عبرية.[197]

مما لا مراء فيه؛ أن التجاوزات سالفة الذكر تشكل خرقاً وانتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني، خاصة لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام 1949. ولا تقدم قوات الاحتلال دليلاً على تورط المعاقبين بأعمال عسكرية ضدها في غالب الأحيان، حيث تعتمد على تقارير أجهزتها الأمنية، دون تقديم المتهم للمحاكمة العادلة؛ علماً أن القانون الدولي الإنساني يحرّم معاقبة الأشخاص الذين لا ينخرطون مباشرة في أعمال يمنعها قانون الاحتلال الحربي، والمادة (50) من اتفاقية لاهاي، تنص على أنه "لا ينبغي إصدار أي عقوبة جماعية، مالية، أو غيرها ضد السكان بسبب أعمال ارتكبها أفراد لا يمكن أن يكون هؤلاء مسؤولين عنها." أما المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، فقد حظرت "..معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. كما تحظر العقوبات الجماعية و تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم..[198]

كما أن المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، تنص على أنه " يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو

---

[197] - أنظر: د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد السابع، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1999م، ص 62.

[198] - See: D.W. Greig, "The underlying principles of international humanitarian law", Australian Year Book of International Law, Vol. 9, 1985, pp. 57-65.

المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير.

ولذلك ينبغي على الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة، ووفقاً المادة 146 "فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة." والتي بينتها المادة 147، من ذات الاتفاقية، بأنها أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص أو محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: ....أو تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية..واعتبرت المادة (17)، بند 2، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أنه "لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً..

المبحث الرابع

الحق في استعادة الجولان والشرعية الدولية

بعيداً عن التحليل السياسي الذي أصبح يربط أي نزاع مسلح في الآونة الأخيرة؛ وبغض النظر عن شرعيته بتنامي ظاهرة الإرهاب في أوضاع إقليمية لا تتسم بالاستقرار، حيث سيتم تسليط الضوء على مشروعية الكفاح المسلح للشعوب المحتلة لاسترجاع سيادتها في ظرف أصبح لا تفهم فيه إلا لغة السلاح، حيث أن الرجوع للكفاح المسلح هو فعل مشروع بمقتضيات القانون الدولي.

لقد نصت العديد من القواعد والقوانين والقرارات الدولية على حق مقاومة العدوان كحق طبيعي. وأصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات والتوصيات التي تشرع حق مقاومة العدوان بكل الأساليب بما فيها الكفاح المسلح.

كماعمل القانون الدولي بقواعده ونصوصه على الاعتراف بحق الشعوب في خوض نضالها ودعم كفاحها ضد قوات الاحتلال، عبر الاعتراف الكامل للشعوب بحقها في صناعة استقلالها وتقرير مصيرها.

حيث إنَّ القانون الدولي قد أكد على أن للشعوب الواقعة تحت الاحتلال ممارسة الحق الكامل في الدفاع عن حريتها واستقلالها باستخدام كل الوسائل السلمية وغير السلمية ضد القوات المحتلة، إذ ميز في ذات الوقت بين العنف المشروع والعنف غير المشروع، وذلك عبر تصنيف الأعمال كافةً الموجهة ضد قوات الاحتلال على أنها أعمال مقاومة مشروعة ومؤيدة

من قبل القانون الدولي، وأيضاً كفلت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئاتها حق الشعوب الواقعة تحت الاستعمار الأجنبي أو التي تتعرض لحكم نظام عنصري، بمقاومة هذه الأنظمة وبالثورة عليها، مع ضمان المعاملة القانونية لأسرى المقاتلين في سبيل حرية أوطانهم كأسرى حرب، مع إباحة قيام الدول الأخرى بدعم نضال حركات التحرر حتى تحرير أوطانها المغتصبة.[199]

المطلب الأول

الآليات المشروعة في استعادة الجولان

لا مراء في إنَّ إسرائيل تواجه مجموعة من المخاطر التي لا يمكنها الاستهانة بها؛ وهي لن تقف صامتة إزاء تلك المخاطر؛ وأول أهداف السياسة الإسرائيلية القائمة والقادمة هو بلقنة المنطقة العربية؛ فالقناعة الإسرائيلية هي أنها لن يحميها في الأيام القادمة إلا تجزئة الدول العربية، ولضمان أمنها ليس أمامها سوى تفجير الوطن العربي، وتحويله إلى كياناتٍ عديدةٍ ذات طابع طائفي أو ديني أو إثني؛ فمثل هذا التفجير سوف يسمح لإسرائيل بتحقيق هدفين بآنٍ معاً:

- من جانب سوف تجد تبريراً لها في عالم يسوده مفهوم الدولة الطائفية، فإسرائيل نفسها ليست دولة علمانية وهي من ثم سوف تخلق التجانس بين

[199]- أنظر: أ.د. صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977م، ص 47. ود. هالة محمد طلس، الإرهاب الدولي و الحصانة الدبلوماسية، رسالة دكتوراه مقدمة في كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1998م، ص 404.

منطق وجودها والمنطق السياسي الذي سوف يسود المنطقة في تلك اللحظة،

- وهي من جانب آخر سوف تلهي القيادات لمدة خمسين عاماً في خلافات محلية حول الحدود والأطماع المتعلقة بالممرات المائية والثروات البترولية وما عداها. وفي خلال ذلك تستطيع أن تؤمن لنفسها التطور الذي سوف يسمح لها بأن تحقق أهدافها بعيدة المدى والمتعلقة بالسيطرة الكاملة والتحكم في المنطقة الممتدة من المحيط الهندي حتى المحيط الأطلسي.[200]

من أجل ذلك؛ لا بد من العودة إلى الحق الأصيل بالمواجهة والكفاح المسلح؛ بعد إعداد العدة اللازمة بكل مستلزماتها المادية والمعنوية؛ إذ أن التفاوض أثبت عجزه في الحالة الإسرائيلية التي لم يجمعها – ولن يجمعها – جامع مع حسن النية؛ فهي بحكم الميراث الذي تزعم الانتماء إليه؛ لا يمكنها الركون إلا لسوء النية وتوظيف عامل الزمن بما يحقق أهدافها...[201]

أولاً ـ الكفاح المسلح و"المقاومة"

مما لا مراء فيه؛ أن المقاومة تكرست ـ في سلوك الإنسان ووجدانه ـ حقاً أصيلاً؛ قبل أن يقنن في شرائعه، وأضحى فعل الدفاع عن المال والنفس عرفاً سلمت به؛ وانقادت له الجماعة البشرية منذ نشأتها الأولى، بل إن الصفحات

---

[200] ـ أنظر: د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد السابع، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1999م، ص 305-306.

[201] ـ أنظر: د. صلاح عبد الفتاح الخالدي، الشخصية اليهودية من خلال القرآن تاريخ وسمات ومصير، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، 1419هـ 1998م، ص 237-241.

المشرقة في تاريخنا كان الأصل فيها فعل المقاومة[202]، فلا غرو من بعد ذلك، أن أقرت به النظم القانونية المعاصرة، و استلهمه ميثاق الأمم المتحدة، وأقرت به الاتفاقيات الدولية الحديثة؛ منذ اتفاقيات لاهاي لعام 1899، 1907 واتفاقيتا جنيف لعام 1906 وعام 1929، وكذلك اعترفت اتفاقيات جنيف لعام 1949 بشرعية المقاومة المسلحة بنوعيها المقاومة المسلحة المنظمة والمقاومة الشعبية التلقائية؛ بل ذهبت اتفاقية جنيف لعام 1949 إلى أبعد من ذلك حينما اعترفت بمشروعية المقاومة؛ وشملت أفرادها بجميع أحكام الرعاية الإنسانية المعترف بها للجيوش النظامية سواء بالنسبة للجرحى أم الأسرى أم القتلى.[203]

وإذا كان التاريخ يخبرنا؛ أنه منذ أن عرف الإنسان اللجوء إلى القوة ، ظهرت حروب الغزو والاحتلال والعدوان، وقابلتها حركات المقاومة الشعبية والوطنية، وقد عرفت العصور الحديثة عددًا هائلاً من تجارب المقاومة الشعبية المسلحة، حيث انتشرت حروب المقاومة انتشاراً واسعًا خلال الحرب الغربية الثانية؛ حتى أنَّ التنظيم الدولي أقر بنوعٍ خاصٍ من الاعتراف هو " الاعتراف بالأمة"؛ لإحاطة الحكومات التي أدارت المقاومة في أوطانها بالشرعية الدولية.[204]

---

[202] - لمزيدٍ من التفصيل في هذا المضمار أنظر: د. محمد عبد الله عنان، مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م، ص 50 وما بعدها.

[203] - أنظر: د. محسن محمد صالح، ((المقاومة المسلحة ضد المشروع الصهيوني في فلسطين1920 – 2001م))، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (3)، الطبعة الأولى، منشور ومتاح بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م في موقع:-http://www.palestine-info.info/arabic/books/almoqawamah/index.ht

[204] - أنظر: د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، الطبعة السادسة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007م، ص 232 وما بعدها. وأنظر: د. علي ضوي، القانون الدولي العام، الطبعة الثالثة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2008م، ص 298 وما بعدها. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. يحيى الجمل، الاعتراف في القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، دار النهضة، القاهرة، 1963م، ص 235-240.

وفي تاريخنا المعاصر ما زالت أنباء ثورة الجزائر الماجدة تملأ السمع والبصر، وما تغيب أبداً ثورة فلسطين الباسلة؛ ومقاومتها المستمرة حتى يومنا هذا؛ كما لا نستطيع أن ننسى مقاومة الشعب الروسي لاحتلال الجيش النازي، ومقاومة الشعب الفيتنامي للاحتلال الأمريكي، وكذلك المقاومة العراقية المستمرة التي أوشكت أن تحول الحلم الأمريكي بألفيةٍ رائعةٍ إلى غزوةٍ بائسةٍ يائسةٍ...[205]

وفي الجولان مضت سنوات طويلة على الاحتلال الصهيوني منذ عام 1967 ولكنها كانت في الوقت ذاته سنوات من النضال الوطني المشرف والصمود والمقاومة في وجه ذلك الاحتلال: فمنذ بداية الاحتلال، بدأت المقاومة واتخذت أشكالاً عدة؛ أولها كان قرار البقاء في الأرض مهما كان الثمن ، ومقاومة الاحتلال حسب الإمكانات والظروف، وكان الشعار الذي ردده مواطنو الجولان في القرى الباقية في تلك الأيام السوداء من حزيران (يونيو) عام 1967 هو قولهم: ((إن الاحتلال يريد البلاد بلا عباد)) و ((سنبقى في أرضنا أحياءً أو أمواتاً))، وهذا شبيه بشعارات مماثلة ارتفعت في قطاع غزة آنذاك أيضاً منها مثلاً: ((الوطن أو الموت)) و ((البقاء على أرض الوطن تحت كل الظروف)).

وكانت بداية المقاومة مرحلة العمل السري، واستطاعت سلطات الاحتلال اكتشاف تلك التنظيمات، وزجت بالمئات من أحرار الجولان في السجون وصدرت عليهم أحكام سجن طويلة، وهنا نذكر أن سجون الاحتلال لم تخل أبداً من أحرار

---

[205] ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، القضية الفلسطينية: صراعٌ لا تحسمه قواعد القانون الدولي؟! مرجع سابق.

الجولان منذ الاحتلال وحتى الآن فهناك دائماً داخلون إلى السجون وخارجون منه بسبب المقاومة الباسلة للاحتلال.[206]

ثانياً ـ القلق الصهيوني من الاستعادة المفاجئة للجولان:

تتعامل إسرائيل مع استمرارها في احتلال الجولان، وكأنها لا تسابق الزمن فحسب بل وتسابق المستقبل كذلك؛ في عمل محموم تسخر له كل الإمكانيات والاستثمارات لخلق متغيرات على أرض الواقع؛ تقلب رأساً على عقب كل الحقائق التي سادت آلاف السنين، وبشكل لا يدل على أنها تثق فيما تدعيه من امتلاكها إمكانياتٍ إستراتيجيةٍ في الجولان، فسياسة إسرائيل تقوم على فرض الأمر الواقع، وعلى الرغم من أنها تمارس السيطرة الفعلية على الجولان، إلا أنها تفتقر لسيادة الشرعية التي لن تنالها، ولن تجد من يقبل بها أبداً.

والواقع إن المراقب لعمليات سن القوانين الصهيونية المختلفة بشأن الجولان؛ يرى أن السياسة الصهيونية الرسمية التي عبرت عنها الحكومات المتعاقبة، من حزبي العمل أو الليكود ـ بل حتى كاديما ـ على السواء، تنظر إلى الجولان على أساس أنه جزء من الكيان، ويخضع بالكامل للسيادة الصهيونية، وانطلاقاً من هذا الموقف تتعامل إسرائيل بسلبية مطلقة مع القرارات الدولية؛ حيث رفضت الامتثال إلى أي منها، وأعلنت ذلك الرفض بصراحة تامة، وهي لا تعترف

[206] ـ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: (أوضاع الجولان السوري)، دراسة منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م في موقع: http://www.alriyadh.com/2006/07/02/

رسمياً بكونها قوة محتلة فيما يتعلق بأراضي الجولان المحتلة، وتنكر بالتالي انطباق قانون الاحتلال الحربي، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة على هذه الأراضي.[207]

ومنذ عام 1967م حاولت إسرائيل تطبيق موقفها تجاه الجولان؛ عبر جملة من السياسات والإجراءات (والقوانين) التي هدفت؛ إلى تكوين وقائع مادية لتغيير الوضع القانوني لقرى الجولان ومدنه، عبر إدخال تغييرات جوهرية على التركيب السكاني والوضع الجغرافي والإداري والاقتصادي، بما يخدم المخطط الصهيوني الرامي إلى تهويده؛ وهذا أمرٌ تدركه سوريا وتتعامل معه وفقاً لرؤى إستراتيجية، ولكنها تدرك – في الوقت نفسه المعطيات الدولية والإقليمية القائمة.[208]

ثالثاً ـ المقاومة السورية في الجولان.. واقع وآفاق:

اندلع حريق ضخم يوم الأحد 2006/7/9م في معسكر صهيوني في وسط قرية مجدل شمس؛ ونقل عن الناطق العسكري الصهيوني بأنه لا يستبعد أن يكون الحادث متعمداً؛ وأعلن تنظيم سمى نفسه **رجال المقاومة الوطنية السورية في الجولان** المحتل مسؤوليته؛ عن إحراق المعسكر، وقال التنظيم في بيان له: "إن هذه أول عملياتنا في الجولان المحتل حتى إخلاء معسكر جيش الاحتلال، ورحيل قوات

---

[207] - See: R. Kolb, "The relationship between international humanitarian law and human rights law: A brief history of the 1948 Universal Declaration of Human Rights and the 1949 Geneva Conventions", International Review of the Red Cross, № 324, 1998, pp 409-419.

[208] - See: Raymond Hinnebusch, " Syria,s Foreign Policy and Peace Process", Political science Research Paper, vol.II, № 5, January 1995, Centre of Political Research and Studies, Cairo university, pp 4-10.

الاحتلال من جولاننا الغالي، وإطلاق سراح أسرانا البواسل، أسرى الجولان السوري المحتل من السجون.

ومن الجدير ذكره هنا؛ أن مجموعة من شباب الجولان قررت إطلاق هيئة أسموها ((الهيئة الشعبية لتحرير الجولان))[209]؛ وتم التأكيد أن هذه الهيئة الشعبية سيكون مباحا لها استخدام الوسائل كافةً من أجل استعادة الجولان السوري بما فيها الوسائل العسكرية، و أن فكرتها نشأت نتيجة الاختراق المستمر من قبل سلطات الاحتلال لكل العهود والقوانين الدولية؛ إذ يوجد عشرات الأسرى من أبناء الجولان في سجون الاحتلال يتعرضون بشكل يومي لأبشع أنواع العنف، ولا يقتصر الأمر على السجناء بل على طلاب الجولان الذين يعانون أيضا من معاملة سيئة، ويتعرضون لمضايقات كثيرة تصل لحد الاعتقال والضرب، وخاصة الذين يتوجهون لمتابعة تحصيلهم العلمي في وطنهم سوريا.

المطلب الثاني
بطلان قرار ترمب الاعتراف بالإجراءات الإسرائيلية في الجولان

أولاً – البيئة المحلية والدولية لقرار ترمب:

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الخميس 2019/3/21م أن على الولايات المتحدة الاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان المحتلة، مما شكل هدية ثمينة لحليفه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في حملته الانتخابية؛ وبدأ الأمر بتغريدةٍ كتبها ترمب على حسابه في تويتر؛ قال فيها: "بعد 52 عاماً

---

[209] - جاء ذلك في حوار أجرته صحيفة ((الرياض)) مع الأسير المحرر مدحت صالح رئيس لجنة دعم الأسرى والمعتقلين السوريين في سجون الاحتلال الصهيوني؛ في العدد 13887، الصادر يوم الأحد 6 جمادى الآخرة 1427هـ - 2 تموز/ يوليو 2006م.

حان الوقت لكي تعترف الولايات المتحدة بشكل كامل بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان".[210]

وبذلك؛ تجاوز الرئيس الأمريكي دونالد ترمب سابقيه بإعلان هويته الحقيقية دونما مواربة ولا تورية؛ وهي هوية تفوح منها مآثر أسلافه الذين أسسوا هذه الدولة بثمنٍ ما دفعت البشرية أغلى منه؛ وخص ترمب المسلمين والعرب بقدرٍ كبيرٍ من حقدٍ دفينٍ؛ تجرأ يوماً الرئيس جورج بوش الصغير على إعلان بعضه يوم أن أعلن حربه الصليبية؛ واليوم يسدد ترمب في خطوتين متتابعتين ضربةً موجعةً للعرب والمسلمين؛ بإقدامه على الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس ثم على الجولان.[211]

وقال ترمب إن الجولان، المنطقة الإستراتيجية التي استولت عليها إسرائيل من سوريا في حرب 1967، وضمتها إليها في عام 1981م؛ بخطوةٍ لا يعترف بها المجتمع الدولي، "ذات أهمية إستراتيجية وأمنية بالغة لدولة إسرائيل واستقرار المنطقة". وسارع نتنياهو إلى الترحيب بقرار ترامب المفاجئ والذي دعمه في حملته الصعبة لإعادة انتخابه مرة خامسة.[212]

---

[210] - Donald J. Trump@✔DonaldTrump: After 52 years it is time for the United States to fully recognize Israel's Sovereignty over the Golan Heights, which is of critical strategic and security importance to the State of Israel and Regional Stability!

[211] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((أزمات الدولة العربية الحديثة – الجزء الثالث))، مجموعة محاضرات في مقرر إدارة الأزمات الدولية لطلاب ماجستير التأهيل والتخصص في العلاقات الدولية والدبلوماسية؛ كلية الحقوق – جامعة دمشق، العام الجامعي 1439-1440 هـ/2018-2019م، ص 15-18.

[212] - أنظر: جيم واتسن، ((الولايات المتحدة "تعترف بالكامل" بالسيادة الإسرائيلية على الجولان))، تقرير منشور ومتاح بتاريخ 2019/3/21م في موقع: https://www.afp.com/ar/news/

وتسارعت الأحداث المتعلقة بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل؛ مما زاد من حالة القلق القائمة منذ قراره بشأن الاعتراف؛ بالقدس عاصمةً لإسرائيل وقراره بنقل السفارة الأمريكية إليها؛ وتكاثرت الأسئلة القانونية والسياسية؛ ومن أهمها: ما الذي سيحدث لمرتفعات الجولان، وهل سيتغير وضعها القانوني في المجتمع الدولي، وما التبعات القانونية على هذا القرار؟ وعلام استند ترمب في قراره هذا؟

ولعله غني عن البيان؛ أن الإجابة على هذه الأسئلة – قانوناً – يعرفها طلبة القانون في بداية دراستهم؛ أن مابني على باطلٍ فهو باطلٍ؛ وقد استند ترمب في قراره إلى الإجراءات الإسرائيلية الباطلة في الجولان السوري المحتل، كقرار ضم الجولان وقرار فرض الهوية الإسرائيلية والقرارات الإدارية والتنفيذية لهما، فضلاً عن إرادةٍ سياسيةٍ لحمتها العلو والغلو وسداها التغوّل والاستغلال؛ تعضدها تهاويم دينية شديدة التطرف وعميقة الجذور.. [213]

ثانياً ـ الموقف السوري من قرار ترمب:

رفضت الجمهورية العربية السورية ـ بالطبع ـ القرار الأمريكي الباطل؛ لأنه رفضت من قبل الأساس الباطل الذي استند إليه؛ أعني قرار إسرائيل بضم الجولان والإجراءات الإسرائيلية المنفردة في هذا الشأن، كما أعلنت سورية أنّها لن تتخلى – كما لم تتخل – أبداً عن هذا الجزء الغالي من أرض الوطن؛ وإنها لن تدخر جهداً لاستعادتها بكافة السبل،

ولعله غنيٌّ عن البيان؛ أنّ حالة الحرب لا تزال قائمةً؛ وأنّ حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، ما كانت؛ ولن تكون آخر الحروب؛ خاصةً بعد أن خبرت سوريا –

---

213 ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((أزمات الدولة العربية الحديثة – الجزء الثالث))، مرجع سابق، ص 17-18.

تجريبياً - خلال مفاوضات السلام في تسعينيات القرن الماضي نيات إسرائيل. وكانت المفاوضات في التسعينيات قد تأسست على مبدأ الأرض مقابل السلام؛ ووصلت تلك المفاوضات إلى نتائج مهمة سميت بوديعة رابين التي أنكرتها إسرائيل لاحقاً.

ورفضاً لقرار ترامب الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان، تظاهر السبت 2019/3/23م أبناء الجولان المحتل مشددين على أن هوية الجولان السورية؛ وشهدت بلدة مجدل شمس، المطلة على خط الهدنة الفاصل بين سوريا وإسرائيل، احتجاجات شملت جميع سكان البلدة الذين رفعوا العلم السوري، كما رفعوا لافتات كتب عليها بالعربية "الجولان سوري رغم أنف الأعداء" و"نحن من يقرر هوية الجولان".[214]

ثالثاً - قرار ترمب في ميزان المشروعية الدولية:

لا مراء في أنَّ قرار ترمب ليس مخالفاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الجولان، ولا للالتزام الأمريكي في مؤتمر مدريد لعام 1991م وملحقاته حتى أنابوليس فحسب؛ بل إنه مخالفٌ للموقف السياسي الأمريكي المتواتر بشأن الجولان من جهةٍ، ومخالفٌ للالتزام الأمريكي المعروف إزاء ما يسمى " وديعة رابين"؛ مما يجعله سابقةً مريعةً في التنظيم الدولي المعاصر، وارتداداً وراثياً – بحسب التعبيرات الغربية – بالعلاقات الدولية إلى حقبة الاستعمار القديم؛ بحسبانه انتهاكاً جسيماً للشرعية الدولية؛ يتجلى في المرتكزات الآتية:

- إن كل الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل كدولةٍ محتلةٍ للجولان تعدُّ باطلة، ولا تترتب عليها أي آثار قانونية وفقاً لاتفاقية لاهاي لعام 1907

---

[214] - أنظر: ((مرتفعات الجولان.. التاريخ والأهمية وحقيقة الصراع))، تقرير منشور في 2019/3/24م، ومتاح بتاريخ الزيارة 1440/11/20هـ الثلاثاء 2019/7/23م في موقع شبكة سكاي نيوز العربية، أبوظبي: https://www.skynewsarabia.com/middle-east

واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. وأن الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن أن يرتب أي حقوق أو آثار على حق سوريا في السيادة على مرتفعات الجولان، لأن الاحتلال لا يخوِّل الدولة المحتلة نقل السيادة، لأنه مؤقت ومحدود الأجل وفقاً للقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة.

- إنَّ الولايات المتحدة كانت جزءاً من القرارات الدولية المتعلقة بالتأكيد على الانسحاب الإسرائيلي من الأقاليم العربية المحتلة في عدوان 1967م، وفيها الجولان بطبيعة الحال، وصوتت لصالحها ولم تستعمل حق النقض (فيتو) بحقها؛ كما أنها لما تعترض أو تناقش – في يومٍ من الأيام - السيادة السورية على الجولان، وبالتالي فإن موقفها من مضمون تلك القرارات ما عاد موقفاً سياسياً يمكن التراجع عنه؛ بل بات حقاً قانونياً ملزماً لا يمكن التراجع عنه؛ لما ترتب على القرار جملةً من حقوقٍ مكتسبة. وأهم تلك القرارات:
- القرار الشهير 242 لعام 1967م
- القراران 338 و339 لعام 1974م
- قرار مجلس الأمن 497 لعام 1981 بشأن الجولان.
- قرار الجمعية العامة رقم 498 لعام 1981 بشأن الجولان.
- قرار رقم 22/50 (ألف، باء) الصادر بتاريخ 4 ديسمبر/ كانون الأول 1995 عن الجمعية العامة، والمتضمن – فيما تضمن - إعادة تأكيد معاهدتي لاهاي وجنيف على الجولان السوري".[215]

[215] - أنظر: د. محمد شلالدة، ((13انتهاكاً للقانون الدولي في قرار ترامب بشأن القدس))، تحقيق: محمد عبيدات، منشور في العربي الجديد، 7 ديسمبر 2017م، ومتاح تاريخ الزيارة 1439/5/3هـ الموافق 2018/1/20م، في موقعه:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/12/7

- إن القانون الدولي لن يتغيّر، ولن يتم التراجع عن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة؛ فالقرارات الدولية تظل متمتعةً بقيمتها القانونية ولا يسري بحقها التقادم، والسبيل الوحيد لانقضاء القرار الدولي هو إلغاؤه بقرارٍ من الدرجة ذاتها؛ وهذا أمرٌ تأكد في العمل الدولي وبمناسبة القضية الفلسطينية ذاتها؛ أعني قرار الجمعية العامة بالتراجع عن مساواتها الصهيونية بالعنصرية في قرارٍ سابقٍ.[216]
- إنَّ القانون الدولي العرفي يرتب التزاماً دولياً على الولايات المتحدة؛ باحترام مبادئه الراسخة - خاصةً حق السيادة، وحظر الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة،[217] وحسن النية - التي كرستها الاتفاقيات الدولية الشارعة؛ مثل اتفاقيات لاهاي لعام 1899و 1907، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والبروتوكولان الإضافيان لاتفاقية جنيف لعام 1977، واتفاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية؛ حتى وإن لم تكن طرفاً فيها أو لما تصادق عليها..

---

[216] - عمل الغرب لسنين عدة على ممارسة ضغوط حادة ومتواصلة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة –لاسيما تلك التي تتلقى المساعدات منه - من أجل إلغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية، وعندما أصبح المناخ ملائماً لتنفيذ هذا المطلب، تقدم نائب وزير خارجية الولايات المتحدة بطلب إلغاء ذاك القرار مؤكداً؛ "أن الوقت قد حان لإلغاء واحد من آخر آثار الحرب الباردة في سلة قمامة التاريخ، حيث يمر العالم بعصرٍ جديدٍ"، وحاز طلب الإلغاء أغلبيةً ساحقةً بموافقة 111 صوتاً، واعتراض25 وامتناع13 دولةً، منها سبع دول عربية آثرت الصمت بالامتناع عن التصويت، ومصر لم تشترك بالتصويت ! لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 521-522.

[217] - لعلَ المؤسف في الأمر أنَّ هذا المبدأ بالذات أقر بمبادرةٍ أمريكيةٍ؛ تسمى "نظرية Stimson" نسبة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة، ومؤداها: أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تقبل شرعية أي أوضاعٍ إقليميةٍ تم فرضها عن طريق سياسة الأمر الواقع". أنظر: د. محمد السعيد الدقاق، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، دار المطبوعات الجامعية- الإسكندرية 1991، ص22.

- إنَّ الولايات المتحدة – بقرارها هذا – تخلت عن أي دورٍ لها في أي مفاوضاتٍ يمكن أن تكون؛ بحسبانها أصبحت طرفاً علناً؛ وبموقفٍ ملزمٍ لها قانوناً أعلنه وتبناه رئيس الدولة فيها بموجب صلاحياته الدستورية؛ ومن ثم يجب أن يؤخذ هذا الأمر في الحسبان في أي تصويتٍ دولي؛ في أيٍّ من الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة.
- إنّ الولايات المتحدة ارتكبت بقرارها هذا انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي العرفي المرتكز على منظومة الأخلاق الدولية؛ بحسبانها أتت بفعلٍ ينطبق عليه وصف الغدر المحظور دولياً؛ لأنه يمس سيادة دولة تعيش – على مدى ثماني سنوات - في ظروفٍ عصيبةٍ؛ لم تمر بها دولة في التنظيم الدولي المعاصر.
- إنَّ هذا القرار يكشف نياتٍ مبيتةً من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لجهة موقفها من سيادة الجمهورية العربية السورية على كامل إقليمها؛ خاصةً وأنها تشارك في خرقٍ جوي مستمر؛ كما أنها تتواجد بصورةٍ غير شرعيةٍ في أماكن عدة بذرائع معلنة وأخرى خفية؛ وإن كانت مكشوفة الدوافع والأهداف...[218]

المطلب الثالث

الحقوق السورية الواجبة والمستمرة في الجولان

أولاً – الالتزام باحترام الحقوق الأساسية للإنسان والبيئة الطبيعية والتاريخية:

ثانياً - مبدأ التعويض عن حقبة الاحتلال ((استحقاق يرافق الجلاء)):

---

[218] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((أزمات الدولة العربية الحديثة – الجزء الثالث))، مرجع سابق، ص 22-25.

أقرَّ القانون الدولي مبدأ التعويضات كالتزام ناتج عن ارتكاب دولة ما عملاً غير مشروع إزاء دولة أخرى؛ من أجل إصلاح كامل الضرر الذي سببه العمل غير المشروع. وعلى الرغم من الاختلاف بشأن المدى الذي يذهب إليه تعبير (إصلاح كامل الضرر)؛ وهل تكون التعويضات ذات طبيعة عقابية أم لا؟ وهل تقتصر التعويضات على الضرر المادي المباشر أم تتعداه إلى الأضرار المعنوية وتقديم ضمانات بعدم تكرار العمل غير المشروع؟

مما لا شك فيه أن الحد الأدنى الذي اتفقت عليه جميع الآراء و الممارسات هو أن يصلح التعويض، بطريقة كافية، الأضرار التي لحقت بالدولة التي كانت ضحية للعمل غير المشروع.[219]

ويشير تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة إلى اللجوء إلى التعويضات لمعالجة المسائل الناتجة عن الصراعات المسلحة؛ أو الحوادث المقصودة أو غير المقصودة التي تؤدي إلى أضرار تصيب الدول و سواها من الأشخاص الدولية، ومن ذلك اتفاقيات الصلح المعقودة بعد الحرب الغربية الأولى (1914-1918) التي ألزمت الدول المغلوبة بالتعويض؛ عن جميع الخسائر و الأضرار التي أصابت الدول المتحالفة ورعاياها أثناء الحرب. و بعد الحرب الغربية الثانية أشارت اتفاقيات السلام لسنة 1947 واتفاقية بوتسدام إلى واجب دفع التعويضات، كما أصدرت محكمة العدل الدولية قرارات عديدة لحل المنازعات التي عرضت عليها؛

---

[219] - إن حق الشعوب في تعويض ما قد لحق بها من أضرار جراء ظاهرة الاستعمار وما واكب تلك الظاهرة من ممارسات مؤذية ومضاعفات بالغة التأثير، هو مبدأ يبدو وبكل تلقائية بديهياً وطبيعياً، بل مشروعاً ومبرراً. ولذا فقد تبنته العديد من الهيئات والمنظمات وتم بحثه في الكثير= من الندوات والملتقيات، واتخذته بعض البلدان شعاراً لها وبرهاناً على انخراطها في النضال من أجل العدالة، والتزامها حيال الحقوق الإنسانية. أنظر: محمد الأمين ولد الكتاب، ((حق الشعوب في التعويض عن حقبة الاستعمار))، بحثٌ منشور في موقع المشاهد على الشابكة غرة رمضان المعظم 1432 هـ الموافق 2011/8/1م، ومتاح بتاريخ الزيارة 2014/10/28م عليه: http://www.mushahed.net/vb/showthread.php?t=2737.

تضمنت تحديد الالتزام المبدئي بتقديم التعويضات، وتركت للأطراف المعنية مسألة الاتفاق حول حجم المبالغ وطريقة تنفيذ ذلك الالتزام.[220]

و أكد مجلس الأمن، في حالات النزاعات المعروضة عليه التي انطوت على حق التعويض، على هذا المبدأ ومن ذلك **حق غينيا** في التعويض عن الأضرار الواسعة التي أصابتها نتيجة الغزو البرتغالي لها (القرار290(1970)؛ بينما جاءت القرارات الدولية المتعلقة بالقضايا العربية ـ ما عدا القرار 1948/194 ـ خاليةً من الإقرار بهذا المبدأ؛ على الرغم من تحقق موجبات إعماله **في حالات الغزو والعدوان، وخاصةً عدوان 1967/6/5م وما نتج عنه من خسائر بشرية ومادية مباشرةً، وما ترافق به من إرهابٍ وترويعٍ وتهجيرٍ، وما تلاه من احتلال طويل سام الناس صنوف العذاب، واستأثر الاحتلال باستثمار خيرات الأراضي التي احتلها، في تحدٍ سافرٍ لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالسيادة الدائمة على الثروات الطبيعية؛ فضلاً عن القرارات الدولية الخاصة بالنزاع العربي الصهيوني.**

من أجل ذلك؛ فإن إصلاح **كامل الضرر بعد الانسحاب من الجولان؛ يستلزم إعمال مبدأ التعويض للدولة عما لاقته من تبعاتٍ مباشرة و غير مباشرة بسبب العدوان؛ وكذلك على ((النازحين)) من أهالي الجولان وسكانه كافةً؛ وبالقدر الذي يؤدي إلى إصلاح كامل الضرر الذي طال حياتهم طيلة عقود النزوح، وإذا كان إصلاح كامل الضرر هو ما لا يمكن تداركه أبداً؛ فإنه ينبغي ألا يقل التعويض عليهم قيمةً، عن قيمة ما فاتهم من كسبٍ وما لحقهم من خسارةٍ؛ وكذلك يستلزم تحقيق العدالة؛ أن يلحظ التعويض أضراراً لا تقوّم بأي ثمن، وأجيالاً لا تسترّد من فم الزمن...**

---

[220] - See: Raymond Hinnebusch, ", op, cit., pp 10-15.

من أجل ذلك؛ نسلم بقلوبٍ مطمئنةٍ، وعقولٍ واعيةٍ لحقيقة المقاومة التي تجلت؛ حقاً يرقى على غيره من الحقوق، بل يتيه فخراً واعتزازاً؛ لأنه يستأثر بمكانةٍ عليةٍ، أصولها في قيعان الذاكرة، وطلعها البهي يطاول أعنان السماء، فالمقاومة الفردية صنعت الفرسان والسيّر الماجدة، والمقاومة الجماعية ـ مقاومة الأمة ـ صنعت التاريخ؛ بل زهوة التاريخ التي دونّا بها سطور الرسالة الخالدة؛ فما بيض الصفائح في تاريخنا، وتاريخ شرفاء الإنسانية ـ إن شئت كلهم ـ إلا وقفة في وجه طاغية، أو رد على أوهام مستكبر، أو ردع تهاويم مضللة؛ لفئةٍ ظالمةٍ أو ضالعةٍ في ضلالها؛ من لدن أواخر الصهاينة وآخر المحافظين الجدد...ولما كنا قد سرنا في خيار السلام، ولما بلغ المسير غايته ألفينا أنفسنا في أول الطريق، وكذا سيكون المآل في أية جولةٍ يمكن أن تكون؛ حتى إذا ما كلَّ العرب من السير، واصلوا هم المسير؛ فليس للطغيان الأمريكي من حدٍ، وليس للمطل اليهودي/الصهيوني من آخر...

وأخيراً نذكّر أن الحرب المفتوحة قد أعلنت وزاد سعيرها؛ وأن قواعد القانون قد أغفلت ووهن نفيرها؛ ولهذا ينبغي أن تصح العزائم، وتصدق النيات، وتعلو الهمم، حتى تنهض خياراتنا ونسترد دورنا المفقود فوق الأرض وتحت الشمس، وما إلى ذلك من سبيلٍ سوى بإقرار المقاومة منهاجاً؛ أثبت فاعليته وأفصح عن جدواه؛ ومازال يعد بالمزيد؛ لأنه الخيار الذي صان استمرار هذه الأمة؛ كلما حم القضاء؛ وضاق الفضاء ـ وبتقديرنا ـ أن المقاومة ليست الخيار الأنقى و الأبقى فحسب؛ بل إنها سوف تكون خيار الأمة الأوحد... إلى غد الكرامة المنشود..

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثالث

أزمة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية

تمهيد:

ترسم الحضارة العربية الإسلامية في السودان لوحةً من أجمل إبداعاتها؛ إذ تعود فيه إلى معين النبوة؛ حيث سما الرسول ﷺ بالرعيل الأول وجعل منهم آياتٍ تسير على الأرض، وكذلك كان نقاء الإيمان في فطرة أهل السودان وأرضهم التي ظلت بكراً بخيراتها؛ وهناك نسج ثالوث الأرض والفطرة والإيمان حكاية وطن التسامح قبل أن تُعرف جمهورية السودان؛ فإذا ما نهضت الدولة الجديدة وجدت مكانها ومكانتها في قلب تلك الحضارة؛ ووجد السودانيون من غير العرب والمسلمين أنهم بوجودهم وعقائدهم وحقوقهم؛ يشكلون مكوناً رئيساً من مكونات هذه الدولة كما كانوا في الحقب الماضية للحضارة العربية الإسلامية.

ولكن بناء دولةٍ جديدةٍ بالمواصفات القياسية الغربية؛ كأي دولة عربية أخرى في العصر الحديث؛ كان يستلزم شكلاً وهويةً وبنياناً للنظام السياسي الذي يحدد هوية الدولة؛ وكان الإنجليز وآخرون غيرهم يعملون لعقودٍ طويلةٍ – عبر التبشير والتفريق والتلفيق - لمثل هذه الساعة؛ وعندما جاءت؛ وقفت جهاتٌ سودانيةٌ عديدةٌ لتشكك في هوية السودان، ولتعلن منذ البداية أن لها خيارات أخر تحددها هويات وأعراق وأديان؛ ولم يمهل الجنوبيون الدولة الجديدة حتى أعلنوا التمرد الذي أرهقها واستنزف خيراتها؛ وانتهى الأمر بعد حروبٍ وأهوالٍ إلام رسم له قبل عقود؛ ولكن الأمر لما ينته بعد؛ فما كاد يلوح انفصال الجنوب حتى حُركت

دارفور؛ وعاجل التنظيم الدولي حكومة السودان لتعلن أم المنظمات الدولية (الأمم المتحدة) الأزمة في دار فور؛ ثم تحولها إلى قضيةٍ تتصدر عمل المنظمات والقوى الدولية والإقليمية فعلام دلَّ التزامن؟ وإلام قصد المسير؟

تعود أصول المشكلة في دارفور – كما سنرى - إلى شيءٍ اسمه المسارات؛ والمسارات هي مواطن الكلأ والماء سر استمرار الحياة للقبائل التي ما زالت تعيش على قطعان الماشية، والمسارات في دارفور تكثر حول أشهر جبالها " جبل مرة"؛ حيث يتحرك الرعاة من القبائل العربية وقطعانهم بحريةٍ أقرتها أعرافٌ راسخةٌ، وقبائل العرب عريقةٌ وكثيرةٌ في دارفور، وقد اعتادت القبائل العربية أن تنشد مساراتها - منذ زمنٍ بعيدٍ - وسط القبائل الأخرى من سكان دارفور بتفاهماتٍ تتخللها مخالفاتٍ لطالما أمكن حلها؛ والمسألة – على هذا النحو - شائعة في مجتمعات الدنيا كلها، حيث يوجد بدو رحل يتحركون، وزراع يقيمون، والقصة التي شرحها ابن خلدون من مئات السنين؛ ولذلك فإن أبعاد الأزمة في دارفور ترتكز على مقومات بيئته مجتمعةً؛ وفي القلب منها حضور القبيلة وهيمنة العقلية الخاصة بها؛ حيث يستعر عظيم النار من مستصغر الشرر، و يمكن لجملٍ صغيرٍ أن يجرّ جبلاً من الضر والضرر....علماً أن أزمة دارفور بدأت – فعلياً – بجمل؟

ولا مراء في أن قصة الجمل التي تبدو للوهلة الأولى تعود إلى قرون خلت، ولا تقبل سبباً لتفسير نزاعٍ دامٍ بين ظهراني أقوامٍ عاشوا تحت رايةٍ واحدةٍ، وبنوا معاً دولةً واحدةً، وتقاسموا غرمها وغنمها معاً؛ ولكن كانت تلك الحقيقة البادية، أو السبب المباشر، وإن كان وراء الأكمة ما وراءها، إذ يبدو – لنا - أن لعنة "كليب" ترافق العرب كلما عادوا أو أعيدوا إلى مضارب الجاهلية؛ ويظهر

أن حقد جساس لا ينطفئ كلما طغت مساوئ القبلية؛ فلا عز للعرب في أيّ مكان إلا بالذي أعزهم في أول الزمان..

ولكن أليست حقيقةً أن أزمة دارفور – في مبتداها - مشكلة إقليم صغير في بلدٍ فقيرٍ، فإذا كان ذلك كذلك؛ فما خطب جوار السودان في أزمة دارفور؟ ولما تتابعت زيارات المسؤولين الكبار سواء من الأمم المتحدة أو من الولايات المتحدة أو من بريطانيا أو من فرنسا وغيرها إلى إقليم دارفور...ولما تسابقت المنظمات الدولية غير الحكومية في إنفاقٍ ظاهره السخاء؛ وهي ليست بيوتاً للزكاة توزع أعمال البر أملاً بالجنة؛ فما كان باطنه؟

ولما كان العالم يشهد - منذ مطلع هذا القرن وحتى يوم الناس هذا أواخر 2019م- تغيراتٍ دراماتيكية في بناه ومكوناته وعقائده؛ غيّرت – بعمقٍ - الخرائط السياسية، وأخلت بتوازنات القوى الإقليمية والدولية، ولما كانت خارطة السودان مشبعةً بالتربة الحمراء ومترعةً بمخزونات المياه، وواعدةً بالنفط عمود الطاقة، والغاز إكسيرها الموعود، وكل ذلك في مساحةٍ تعادل ربع القارة الأوربية، ومثلها أمريكياً وروسياً وصينياً نقريباً؛ وحيث إن هؤلاء جميعاً تسيرهم سياسة سداها المنفعة والمصلحة، ولحمتها الاستبداد والهيمنة، وتسايرها منظمات وهيئات دولية تفتي – حين الضرورة – بالمشروعية الدولية لأي فعلٍ جديدٍ؛ وكل ذلك والتنظيم الإقليمي العربي بدوله ومنظماته - والسودان فيه - يعيش وضعاً قلقاً يتراوح بين الخوف والخطر، وتقبُّل السيئ مخافة الأسوأ في مراوحاتٍ ومراهناتٍ خاطئةٍ؛ بدأت بالعصف بانفصال الجنوب ولن تنتهي بتدويل أزمة دارفور....وذاك حديثٌ ذو شجون؛ نستعرضه – بما يسمح به المقام هنا - في المباحث الأربعة الآتية:

المبحث الأول:البيئة المحلية والإقليمية والدولية لأزمة دارفور

المبحث الثاني: الأمم المتحدة وأزمة دارفور

المبحث الثالث: أزمة دارفور وموقف القوى والمنظمات الدولية الأخرى

المبحث الرابع: نهاية الأزمة ...واقع وآفاق

المبحث الأول

البيئة المحلية والإقليمية والدولية لأزمة دارفور

يقدر عدد سكان السودان بعد الانفصال - بناءً على تقديراتٍ إحصائية عام 2016م - حوالي 39.5 مليون نسمة، أما " دولة" جنوب السودان التي انفصلت عن السودان في عام 2011م؛ فبلغ عدد سكانها بناءً على تقديراتٍ إحصائية في العام نفسه 2016م حوالي 12 مليون نسمة، وقد احتلت السودان المرتبة الأربعة والثلاثين من حيث تعداد السكان على مستوى العالم كله، والدين الإسلامي هو الديانة الرسمية لدى الشعب السوداني، حيث بلغت نسبة عدد المسلمون بجمهورية السودان حوالي 96% من تعداد السكان. [221]**واللغة العربية هي اللغة**

---

[221] - كان السودان قبل انفصال الجنوب يتكون من: أكثر من 39 % من العرب، ونحو30% من الجنوبيين، و13% من الغربيين، 6% من كل من البيجا والنوبة، 3% نوبيون، 3% من الأجانب وجنسيات أخرى؛ بنيت هذه النسب على أساس تحديد هويات القبائل (ويبلغ عدد القبائل المسجلة 597 قبيلة، مجمعة في 56 مجموعة قبلية منتظمة في تسع عشرة مجموعة قبلية رئيسة)؛ وقد أتاح التعداد للسكان اختيار القبيلة التي يودون تسجيل أنفسهم في عدادها، ولكن القبائل نفسها مصنفة في الفئات التالية: العرب، الدينكا، الغربيون، البيجا، النوبة، النوبيون. ننوه هنا بأن هذه النسب تغيرت كلياً بعد انفصال الجنوب؛ أي أن نسبة الجنوبيين 30% ما عادت ذات معنى، ولكننا أثبتنا النسب في المتن للسودان التاريخي أولاً؛ ولعدم وجود نسب إحصائية جديدة في الظروف التي يشهدها السودان؛ ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: عبد العزيز الثعالبي، الإمبراطوريات الإسلامية بغرب أفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، جمع وتحقيق د. أحمد بن ميلاد و محمد إدريس، تقديم ومراجعة: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1410هـ 1990م، ص 29 وما بعدها. أنظر: مصطفى عبد التواب، ملحمة الجنوب قصة الديمقراطية في السودان إبان ثورة مارس 1985م، ص 10-15. و د. جمال زكريا قاسم، الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1416هـ 1996م، الطبعة الثانية، ص 59. د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ود. شوقي الجمل، تاريخ المسلمين في أفريقيا ومشكلاتهم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996م، ص 115. د. زكي البحيري، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية، الأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية،

الرسمية للدولة، كما أنها اللغة الأصلية للأكثرية الساحقة من السكان؛ هذا إلى جانب أن بعض القبائل السودانية تتحدث بلغات محليةٍ إلى جانب العربية؛ وقد ساهم انتشار الأمية والجهود الحثيثة لأطرافٍ متعددة في الحد من انتشار اللغة العربية، أو التمكين لها في أقاليم محددة من السودان، وكان هذا الأمر جلياً بالنسبة للجنوب؛ لأن التخطيط لفصل الجنوب مشروع قديم تم تجديده بالدم؛[222] ثم إنجازه عنوةً بعد التمكين لأسبابه على الأرض...

وعلى الرغم من ذلك؛ لكن لا يستطيع جاحد أن ينكر التأثير العميق لمكونات الثقافة الإسلامية العربية في بنيان الشخصية السودانية عامةً؛ وهو أمر

مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006م، ص 31-36. وأنظر: مصطفى عبد التواب، ملحمة الجنوب قصة الديمقراطية في السودان إبان ثورة مارس 1985م، ص 10-15.

[222] ـ تمتد مؤامرة فصل الجنوب عن الشمال؛ إلى أيام الاحتلال البريطاني وبدأ المشروع عملياً بفصل جنوب الوادي عن شماله؛ أي فصل السودان عن مصر، ثم العمل على تطبيق سياسة فرق تسد في أقاليم السودان منذ الإجهاز على ثورة المهدي والخليفة التعايشي؛ وإعطاء شبه استقلال لدارفور ثم الانقلاب على سلطانها وصولاً ...إلى تسليح حركة التمرد والانفصال بقيادة جون قرنق؛ وقد تأكدت المؤامرة في كل مرحلةٍ بأدلةٍ وشواهد عديدة ما كان آخرها؛ ما قاله إبراهيم غندور وزير الخارجية السوداني، يوم الخميس 2017/4/13م، من أن "فصل الجنوب كان في الأساس مؤامرة (لم يسمها) لكننا قبلنا بها، ويرون الآن نتائج تلك المؤامرة ويتحملون وزرها كاملاً". وأن "الرئيس البشير لم يوافق في يوم من الأيام على انفصال جنوب السودان، لكنه أكد قبوله بنتائج الاستفتاء التزاماً باتفاقية السلام الشامل". وكان وزير الخارجية الروسي قال خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الأمريكي ريكس تيرلسون، الأربعاء 2017/4/12م، إن "إدارة أوباما طلبت من حكومة عمر البشير الموافقة على تقسيم السودان إلى جزئين لمعالجة مشكلتها مقابل عدم تقديمه إلى المحكمة الجنائية الدولية". وأضاف لافروف أن "إدارة أوباما طالبت وقت ذاك من الحكومة الروسية الحصول على موافقة الرئيس السوداني على الانفصال بالرغم من إنهم كانوا يرغبون رؤيته محاكماً أمام المحكمة الجنائية". وزاد: "انفصال الجنوب كان مشروعاً أمريكياً من قبل إدارة أوباما". يمكن العودة إلى مواقع وكالات الأنباء والصحف ليومي الأبعاء والخميس 12و2017/4/13م، ومنها الأناضول العربية: aa.com.tr/ar ورأي اليوم: www.raialyoum.com...ولمزيدٍ من التفصيل؛ في الجذور التاريخية لمؤامرة فصل الجنوب؛ أنظر: محمد عبد الفتاح عليوة، ((تقسيم السودان: المؤامرة تنفذ بأيد عربية..))، دراسة منشورة في 2010/10/19م على الفجر نيوز، ومتاحة بتاريخ الزيارة 2015/2/5م في موقع تورس: http://www.turess.com/alfajrnews/36589
http://www.turess.com/alfajrnews/

تجلى تاريخياً في الممالك المحلية؛ ليس في الشمال – فحسب – بل في جنوب السودان؛ كما في مملكتي الكوش وموري اللتان تجاوزتا النطاق الجغرافي للسودان إلى أعماقٍ أفريقية...[223]

المطلب الأول

إقليم دارفور وأهميته الإستراتيجية

أولاً - تاريخ دارفور:

يؤكد كثيرٌ من المتخصصين في الشؤون السودانية أن إقليم دارفور من الأقاليم المستعربة كلياً على نحوٍ ما؛ إذ يقول بعضهم إن **"دارفور عربها أفارقة وأفارقتها عرب"**؛[224] كذلك تفعل دراسات اللغويين في السودان قبل أزمة دارفور؛ إذ تشير إلى أن هذا الإقليم هو من أكثر أقاليم السودان تعرباً؛ بمعنى أن 87% من أبناء دارفور يتحدثون العربية "لغة أم"؛ أي يولد ويتكلم العربية من أمه ومن والده ومن الأسرة، وباقي اللغات محلية لكنها إلى جوار اللغة العربية، ولذلك؛ فإن أفريقية

---

[223] - كانت معظم المصادر تشير إلى تقسيمٍ مريبٍ للبنية السكانية السودانية – قبل الانفصال - بالحديث عن شمالٍ مسلمٍ وجنوبٍ مسيحي، والحقيقة إن أكثر من 70% من أهل السودان يدينون بالإسلام؛ والمسلمون ينتشرون في كل أقاليم السودان بما فيها الجنوب؛ بل إن نسبة الذين يدينون بالمسيحية تقل كثيراً عن باقي النسبة المئوية من السكان؛ وهي في بعض الإحصاءات لا تزيد عن 4% وذلك لانتشار العقائد الأخرى لدى باقي القبائل السودانية، وهذا أمر فيه دلالات عميقة على أقصى درجات التسامح؛ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. عبد الغفار محمد أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، الطبعة الثانية، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة، 1995م، ص 25-30. د. زكي البحيري، مرجع سابق، ص 21-25.

[224] - يقول في تأكيد هذه الحقيقة د. السيد فليفل: ((أنا درست دارفور في أوائل عهدي في الدراسات العليا مع أستاذنا أطال الله في عمره محمد محمود السروجي" من جامعة الإسكندرية، درست دارفور فكان يقول لنا: "دارفور عربها أفارقة وأفارقتها عرب"؛ أنظر: د. السيد فليفل، ، (مشكلة دارفور بين التدخل الدولي والأزمة الداخلية)، المحاضرة الشهرية السادسة - الموسم الثقافي لسنة 1375 لوفاة الرسول (2007ف) المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا.

القبائل في دارفور أصبحت بعيدةٌ عن النمط التقليدي لقبائل وسط وأعماق أفريقيا.[225]

ولا مندوحة من القول إن عروبة دارفور ليست عروبة العرق والنسب؛ وإن كانت موجودةً بأبعادها كلها؛ ولكن عروبة دارفور هي العروبة الحضارية، وهي - بتقديرنا - المفهوم الحقيقي للعروبة؛ وهي مفهومٌ لا أعراق فيه ولا أحساب، ولا طبقية فيه ولا ألقاب؛ العروبة الحضارية انتسابٌ حرٌ إلى معينٍ حضاري يتساوى فيه البشر؛ ويغدو كل واحدٍ منهم بقيمة دولة، لا بل بقيمة أمة، لا وإنما يصبح كل إنسانٍ من حيث هو نفس؛ أي إنسان فحسب؛ مساوياً بقيمته البشر أجمعين؛ ذاك هو مفهوم العروبة الذي تدخل فيه دارفور كما تنسب إليه مكة والمدينة ودمشق وبنغازي وعدن والقاهرة...؛ وهو المفهوم الذي صاغه الإسلام ورعاه وحافظ على أصوله حتى يوم الناس هذا..

من أجل ذلك أيضاً؛ ثقل على أهل دارفور - بلد اللوح والقلم والبلد المسلم بنسبة 100% كما يفاخر أهلها بها - أن تخترق هويتها باسم الدفاع عن أهلها؛ وأن تختزل قيمتها – لدى دعاة الغيرة عليها – إلى أن تغدو مسرحاً لتصفية الحسابات السياسية، ومنطلقاً لتنفيذ أجندات دولية، ومرتكزاً لحملاتٍ تبشيريةٍ أيضاً؛ فالإقليم الذي لم يعرف - خلال تاريخه - مسيحياً واحداً، وجدت به – في خضم أزمته - ست كنائس بعد التدخل الأوربي والإفريقي أصالةً أو وكالةً.[226]

---

[225] - أنظر: د. إجلال رأفت، "الأزمة في دار فور: الأسباب والتطورات والنتائج"، في د. نادية محمود مصطفى (تحرير)، "ملامح النزاع في دار فور"، القاهرة: مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة، 2004م، ص 18 -20. ولمزيدٍ من التفصيل في التنوع السوداني وتناغم مكوناته؛ أنظر: عبد السلام أحمد ضو، التنوع الثقافي والتبعية الإعلامية في أفريقيا، دراسة منشورة في أعمال مؤتمر التعليم من أجل التحرر في أفريقيا، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية؛ سبها، ليبيا، 1986م، ص 261-263.

[226] - أنظر: د. السيد فليفل، (مشكلة دارفور بين التدخل الدولي والأزمة الداخلية)، مرجع سابق.

وليس أدل على ذلك؛ من أن كثير اً من قبائل دارفور ترجع شجرة نسبها لأصولٍ عربيةٍ؛ كما هو الحال عند أغلبية أهل السودان الحالي؛ كما وإن دارفور - خلافاً لما عليه الحال في بعض مناطق السودان النيلي - لا تعرف المفاخرة القبلية في تراثها الشفاهي بأفضال قبيلة على أخرى؛ ورغم كون الإقليم ومنذ وجوده مقسماً إدارياً وسكانياً إلى "ديار"، إلا أن هذا لم يمنع بتاتاً المصاهرة بين أفرادها في ذات الرقعة الجغرافية وفي غيرها دون أدنى اعتبار "لأصل وفصل".[227] بل رغم وجود هذه الديار منذ غابر الزمان في دارفور، إلا أن الإحساس بالوحدة وبوجود الكيان الواحد الحامي كانت لها الغلبة كما في سلطنات الداجو والتنجر والفور؛ فهي كانت كيانات جامعة لكل إثنيات دارفور المتعددة؛ وأشار إلى ذلك الكاتب النمساوي " لورينزو دنانيا"؛ في موسوعته الجغرافية الصادرة عام 1850م فيما أختطه عن دارفور وتعدد سكانها؛ وهذا الإحساس بالوحدة مع التعدد ظل مهيمناً بأن دارفور وطنٌ لجميع قاطنيه.[228]

ثانياً - أهمية دارفور:

تقع دارفور في غربي جمهورية السودان على حدوده الغربية مع ليبيا وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وتعدّ أكبر أقاليمها، وتقدر مساحة دارفور ب (510) ألف كم^2؛ أي ما يضاهي مساحة دولة " عظمى" كفرنسا، ويزيد على مساحة

---

[227] - كان لدارفور مكانة كبيرة في أعقاب انكفاء الثورة المهدية، وهزيمة عبد الله التعايشي خليفة المهدي، ولمعت أسماء كبيرة في مواجهة الاحتلال الإنجليزي، والسلطة المصرية المشاركة لهم حينذاك؛ وكان من أشهرهم – على الإطلاق - السلطان علي دينار، الذي استطاع الانفراد بدارفور لفترةٍ؛ ولم تعد إلى الحكم المشترك إلى بعد تجريد حملاتٍ متتالية؛ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: حسن قنديل" البكباشي"، فتح دارفور سنة 1916م ونبذة من تاريخ سلطانها علي دينار، مطبعة العدل، 1356 ه/ 1937م، ص 32 وما بعدها. أنظر: مصطفى عبد التواب، المرجع السابق، ص 13-14.

[228] - أنظر: علي بحرالدين علي دينار، دارفور كبش الفداء، كيف ولماذا؟! بحث منشور - بتاريخ 2004/2/6م؛ ومتاح بتاريخ الزيارة السبت 2013/2/9م؛ في موقع دارفور إنفو على الشابكة: http://www.darfurinfo.org

العراق؛ والغالب على إقليم دارفور كثرة المرتفعات الجبلية وأهمها جبل مرة حيث يوجد أكثر الأراضي الدارفورية خصوبة، وينقسم الإقليم إدارياً إلى ثلاث مناطق: شمال دارفور وعاصمته مدينة الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمته مدينة نيالا، وغرب دارفور وعاصمته مدينة الجنينة.

وتكثر في منطقة دارفور غابات الهشاب الذي يثمر الصمغ العربي فضلاً عن حقول القطن والتبغ في الجنوب الغربي من الإقليم؛ وتتم في بعض مناطقه زراعة القمح والذرة والدخن وغيرها، ويمتاز دارفور بثروة حيوانية كبيرة قوامها الإبل والغنم والبقر؛ وقد تضررت هذه الثروة عندما ضرب الجفاف الإقليم في بداية سبعينيات القرن الماضي؛ وفضلاً عن الحيوان والزراعة فإن الإقليم زاخرٌ بالمعادن والمياه الجوفية الهائلة؛ إذ بينت صور فضائية حديثة وجود نهرٍ جوفي عملاق يجري تحت أراضي الإقليم؛ وفضلاً عن ذلك كله فقد اكتشف فيه النفط والغاز أيضاً.[229]

وقد انقسم إقليم دارفور منذ عام 1994م إلى ثلاثة أقسام هي الجنوب والغرب والشمال. وأما الجماعات العرقية المهيمنة في غربيّ دارفور فهي قبيلتا المساليت والفور، وكثيراً ما توحد أفرادها عن طريق التزاوج بالعرب وبغيرهم من الأفارقة. ورغم نشوب نزاعات حول الموارد، فقد كان التفاوض بين زعماء المجتمعات المحلية كفيلاً بحلها، ولكن استمرار الصراعات القَبَلية ذات الطابع الاقتصادي في المقام الأول، كانت تخفي وراءها أبعاداً أخر تتعلق بالمحاصصة غير العادلة بين المكونات السكانية للإقليم؛ وخاصةً لجهة تهميش العرب وهم غالبية

[229] - أنظر: د. زكي البحيري، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية، مرجع سابق، ص22-25. ولمزيدٍ من التفصيل في جغرافية وتاريخ دارفور؛ أنظر: د. رجب محمد عبد الحليم، العروبة والإسلام في دارفور في العصور الوسطى، دار الثقافة، القاهرة، 1991م، ص 16.

أهل الإقليم، وهذا أمر تثبته وقائع أوردها كثيرون بمن فيهم مناهضون لنظام الحكم في السودان؛ وهو أمرٌ صرح عن نفسه في مناسباتٍ ومواقف كثيرة.[230]

من أجل ذلك؛ أخطأت – بتقديرنا - دراسات قامت على إرجاع أزمة دارفور إلى سببٍ واحدٍ مهما علا شأنه؛ كما أن هذا الإدعاء بتخصيص التهميش؛ يتنافى مع وجود قيادات عليا في الجيش السوداني من هذا الإقليم، وأيضاً كبار الأئمة المعروفين في السودان هم من هذا الإقليم، وهذا له أسبابه المتعلقة بأن دارفور هي بلد اللوح والمصحف؛ وكذلك فأنه كان يوجد في البرلمان السوداني كتلة قوية "كتلة الغرب" وكانت تتحكم - إلى حد كبير - في التوازنات السياسية في الحكومة المركزية.. ولذلك فإن فهم أزمة دارفور يستلزم معرفةً بالمشاكل التي حدثت قبل هذه الأزمة وتلك الموجودة منذ فترة طويلة..[231]

---

[230] - أنظر: د. عبد الغفار محمد أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، الطبعة الثانية، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة، 1995م، ص 25 وما بعدها. أنظر: عايدة العلي سري الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1418ه/ 1998م، ص 110 وما بعدها. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: عبد السلام أحمد ضو، المرجع السابق؛ وسليمان حامد الحاج، فصل من كتاب ((دارفور وضع النقاط على الحروف)، منشور ومتاح بتاريخ الزيارة 2016/7/22م في موقع الميدان على الشابكة: www.midan.net/nm/private/almidan

[231] - التهميش – كما يرى البعض - هو احد التعابير التي ترسخت، مؤخراً، في أدبنا السياسي؛ وبدون الإغراق في لجة التعريفات والمصطلحات نقول إن فهمنا للتهميش، في إطاره العام، هو إبعاد أو عزل، أو حرمان، أو تخفيض مستحقات، أو تجميد وضع منطقة، أو مناطق أو مجموعات في داخل قطر ما؛ مما يجعلها في وضع أسوا من بقية المناطق، أو المجموعات الأخرى. والتهميش يمكن أن يكون سياسياً أو جغرافياً أو إقليمياً أو اجتماعياً؛ وللتهميش أشكال متعددة تشمل تهميش إقليم أو لغة أو دين، أو ثقافة أو مجموعة اثنيه، أو جماعة ايدولوجية أو طبقة اجتماعية. بل يمكن أن يشمل التهميش شعباً بأكمله، وهو ما نجده في الأنظمة العسكرية التي تحرم شعباً كاملاً؛ من حق اختيار الحكومة التي تقوده. وفي الإطار السوداني تعددت الاجتهادات في تعريف المناطق المهمشة، وأكثرها استخداماً تلك التي عرفت مناطق الهامش؛ بأنها المناطق خارج مناطق الوسط النيلية التي نالت معظم المشاريع التنموية والخدمات الاجتماعية. أنظر: د. صديق الزيلعي، ((هوامش حول قضية التهميش (حالة دارفور))، دراسة منشورة في 2014/4/23م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 2015/2/7م في موقع صحيفة حريات السودانية، http://www.hurriyatsudan.com/.

المطلب الثاني

أبعاد النزاع في دارفور

يشكو العديد من مواطني دارفور من تعرضهم للتمييز السلبي تجاههم من بعض المواطنين في وسط السودان وذلك رغم اشتراكهم في الإسلام! وتعزو أطراف مختلفة ذلك التمييز لواقع سحنتهم الأفريقية، وثقافتهم المتميزة ولكونهم يشغلون في الغالب أعمالاً يدوية وخدمية بسيطة، مما يتعالى عليه أبناء الوسط؛ ويجد الكثيرون مثالاً على هذا الاستعلاء في المقولة الدارجة المنتشرة في وسط السودان؛ والتي تقول "البجي من الغرب ما بسر القلب"؟![232]

أولاً – تداعيات الصراع الإقليمي:

تميزت العلاقات العربية الأفريقية المعاصرة؛ بالتوتر خلافاً لتاريخها؛ لأسبابٍ كثيرةٍ من أهمها؛ التدخل الخارجي، والتداخل الاجتماعي والقبلي مع دول الجوار الإفريقي؛ وهي دول تتميز بتعدد الإثنيات، وانتشار الجماعات العرقية على الحدود بين هذه الدول ووادي النيل وليبيا والمغرب العربي؛ وقد نجم عن ذلك بعض التوترات الفعلية، أو المفتعلة التي استغلت من جانب هذا الطرف أو ذاك؛ للتدخل في الشؤون الداخلية واستعداء العالم الخارجي، وتعد أزمتا دارفور والطوارق نموذجاً للأزمات التي يراد لها أن تكون قضايا مستمرة؛ عبر إيجاد

---

[232] - أنظر: د. السيد فليفل، (مشكلة دارفور بين التدخل الدولي والأزمة الداخلية)، مرجع سابق.

قوى محلية مرتبطة بأجندات الخارج للإبقاء على التوتر والقلق سمةً لدول القارة كلها...[233]

لا مراء في أن بعض القوى السياسية؛ ذات الأجندات " الانفصالية المبطنة أو المعلنة"؛ غزلت كثيراً على نول التهميش والتمييز حتى بعد انفصال الجنوب؛ بل تسعى لاستثماره على نحوٍ ما بالمحاكاة والتشبيه؛ ومن ذلك القول: ((.. وعليه فقد نشأ جنوب سياسي جغرافي جديد تماماً في شمال السودان نفسه، وبات واضحاً بعد انفصال الجنوب التقليدي؛ أنه لا يمكن للسودان أن يظل بلا "جنوب" جغرافي جديد، تمارس عليه ذات السياسات التي أدت إلى انقسام الجنوب التقليدي؛ وبات واضحاً بالقدر ذاته أن الجنوب التقليدي لم يكن مجرد كيان جغرافي فحسب، بل هو رقعة ذات بعد إنساني في المقام الأول. وخاض ذاك الجنوب كفاحاً طويلاً ومريراً من أجل الاعتراف بالتنوع والعدالة الاجتماعية. والآن، يستمر الكفاح نفسه من أجل نيل الحقوق ذاتها في الجنوب الجديد الناشئ حديثا في شمال السودان..)) [234]

ولكن هذه الدعاية السياسية واضحة الغرض؛ لا تمنع من الإقرار بأن حكومات السودان المتعاقبة لما تستطع؛ أن تعالج قضية الحساسة؛ بل فاقمتها بأخطاءٍ كبيرةٍ وكثيرةٍ؛ وكان من أخطرها على الإطلاق إلغاء دور الفعاليات الاجتماعية وتحجيم دور المرجعيات والوجوه في بيئةٍ قبليةٍ اعتادت الإدارة الذاتية

---

[233] ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، أزمة العلاقات الدولية في المنظومة العربية الإفريقية إشكالية الدولة أم تناقضات التنظيم الدولي؟!؛ مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 31 لعام 2015م.

[234] ـ أنظر: ياسر عرمان، ((المسألة السودانية: فشل البناء الوطني وتجربة الإسلام السياسي))، ورقة قدمت بمعهد مونتيري للدراسات الدولية بدعوة من منظمة "Global Majority " في 2/1/ 2013م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 1438/9/6هـ الخميس 2017/6/1م في موقع سودان تريبون: www.sudantribune.net

لشؤونها،[235]وتم ذلك عبر مراحل متعددة حتى ألغيت الإدارة الأهلية أيام الرئيس "جعفر النميري"،[236] وترتب على هذا أن المجتمع الدارفوري لم يعد يمتلك الآلية الأهلية البسيطة للتصرف بما يلائم البيئة القبلية في الإقليم؛ ومن هنا تسللت الجاهلية المقنعة بقبليةٍ فجةٍ؛ ونسى كثيرون أخوة الدين التي ساوت بين بني البشر أجمعين، ولا مراء في أن تجاوز البعد الإسلامي بحسبانه بعداً جامعاً بين مكونات الإقليم ماكان صدفةً لما يتنبه إليها أحد؛ بقدر ما كان أمراً جليلاً عملت أيادٍ كثيرةٍ لإطاحته والانتقاص منه...[237]

---

[235] ـ يعترف ساسة ومفكرون بالأخطاء والخطايا المرتكبة في إدارة الدول الأفريقية والعربية، ولكن اعترافاتهم كثيراً ما تأخذ الطابع التبريري أو التكفيري؛ أو البرمجة السياسية المواربة؛ ولذلك تقف لتفكر ملياً أن رجلاً بقامة الصادق المهدي ومكانته؛ يبدأ كتاباً له بالقول: ((بدأت أفريقيا بعد الاستقلال بداية خاطئة، وفي واقع الأمر فإن بعض الدول الأفريقية قد انهارت فعلاً، والسودان اليوم يتهدده هذا المصير المشؤوم..))، لمزيدٍ من البيان لوجهة النظر هذه؛ أنظر: السيد الصادق المهدي، السودان وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار الأمين، القاهرة، 1420هـ 1999م، ص 7.

[236] ـ حكم الجنرال جعفر النميري السودان بعد انقلابٍ عسكري، وحاول تأبيد حكمه من خلال اللعب بالقوى السياسية والمتناقضات المتداخلة في بلدٍ يعج بها؛ ولكن مساعيه ذهبت أدراج الرياح؛ حينما ألقى النميري بآخر أوراقه "تطبيق الشريعة الإسلامية" في عام 1983م ولكن بعد فوات الآوان، وقد عجلت نهاية حكمه أخطاء جسام منها إعدام محمود محمد طه؛ زعيم جماعة الإخوان الجمهوريين في 1985/1/18م في سجن كوبر؛ بتهمة الارتداد عن الإسلام، وكان المسمار الأخير في نعش نظامه انقلابه على " الإخوان المسلمون" واعتقال قياداتهم في 1985/3/10م، لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: مصطفى عبد التواب، المرجع السابق، ص46-50.

[237] ـ تُذكِّر – هنا ـ بأن إعلاء الشأن القومي بشكلٍ شوفيني؛ وهو أمرٌ لما يصدر دائماً عن انتماءٍ قومي نظيف! استلزم جهلاً أو عمداً لدى من عمل به أو عمل لأجله؛ متلازمةً مريبةً مؤداها إقصاء الدين الإسلامي؛ كرابطةٍ موحدةٍ مع مكونات الأمة من غير العرب؛ واستبعاد الشريعة الإسلامية كإطارٍ جامعٍ لأبناء الأمة من غير المسلمين، وذلك بتنكرٍ وجحودٍ وإلغاءٍ لحال استمرت عليه الأمة لأكثرٍ من ثلاثة عشر قرناً؛ لم يهجّر أو يقتّل أو يذلّ فيها؛ أي إنسان أو مجموعة لأسبابٍ عرقية أو دينية أو غيرها، بل استمر وجود الجميع بإثنياتهم وعقائدهم؛ ولكن ثمة مصالح لقوى إقليمية ودولية تسعى لديمومة إعمال مبدأ ((فرق تسد))، لإعادة تجزئة وتقسيم الدول القائمة؛ وبالمقابل ثمة – في الداخل ـ من يساند هذا التوجه ...ووصل الأمر إلى افتعال حروبٍ لا تزال مفتوحةً في دولٍ كثيرةٍ؛ تنوعت أسماؤها وتعددت أسبابها وأخذت مظاهر شتى، ولاشك أن هدفها الأخير رسم حدودٍ جديدة ...بالدم؛ كيلا تكون الحدود الأخيرة؟!

إذن تضافرت تلك العوامل الداخلية، وعاضدتها بيئة إقليمية تحتفي بالأزمات وتجد من يتاجر بها ويوظفها لحسابه، أو لحساب آخرين يعمل لأجلهم؛ وهكذا أصبحت دارفور أزمة حقيقية عابرةً للحدود، وباتت محاولات الحل تتم في أنجامينا وأبوجا وطرابلس والقاهرة وأسمرة وأديس أبابا؛ أي أن زمام الأمر أفلت من الحكومة السودانية، فالإقليم انفتح على المواجهة الليبية التشادية، والحرب الأهلية التشادية، وعلى الحرب الأهلية في إفريقيا الوسطى، وانفتح - أيضاً - على قضية الجهاد في دارفور في بداية حكم "ثورة الإنقاذ"، وبالتالي أصبح السلاح منتشراً في الإقليم إلى حد لا يمكن أن يوصف، حتى شاع في الإقليم القول إنه إذا عندك "كلاش تعيش بلاش".[238]

إن فوضى انتشار السلاح مصحوبةً بتقويض الهيئات المدنية الفاعلة؛ وتراكم المشكلات السياسية الناجمة عن توالي النظم العسكرية الهشة سياسياً وقيمياً؛ والمفروضة غالباً عنوةً على أسسٍ تغيب فيها معايير الكفاءة والكفاية؛ مما يجعل من أدوات الدولة ونظمها بل حتى قوانينها أدوات قهرٍ وقمعٍ وتمييزٍ؛ وهذه محنةٌ يتشاركها السودان مع بعض أشقائه وكثير من دول القارة..[239] وساهمت - أيضاً - الأدوات الإعلامية الغربية باصطناع أبعادٍ مروعةٍ للأزمة؛ ولم

---

[238] - لا أدري إن كان هذا القول " إذا عندك كلاش تعيش ببلاش"؛ قد أصبح – عند السودانيين - مثلاً؛ بما يفهم من " الكلاش"، ومايعنيه المثل، أو الاسم ذاته في موروثات الشعوب أم لا؟ على أي حال المراد ب" الكلاش" هنا البارودة الروسية الشهيرة " كلاشينكوف" التي تنافس برصيدها في القتل – في مختلف أنحاء العالم – أضعاف من قتل بأسلحة الدمار الشامل حتى الآن..

[239] - لخص الزعيم الأفريقي الغاني كوامي نيكروما - منذ خمسينيات القرن الماضي - مشكلة أفريقيا؛ ومؤداها السعي الحثيث لأعداء أفريقيا إلى " بلقنة القارة"؛ وهي مشكلة تواجه القارة الأفريقية من حيث هي كذلك، بأقاليمها ودولها وشعوبها؛ عبر تفجير بناها القبيلية في داخل الدولة؛ أو عبر الدول المحدثة، والتي تتعارض مع طبيعة المجتمعات القائمة قبل وزمان الاستعمار؛ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر:

- GREEN." H.R" & SEIDMAN. A, Unity or Poverty, Penguin Books, Baltimore, 1968, pp 30-32.

تصطنعها ببرنامج تلقائي لإضعاف السودان فحسب،[240] بل لاستثمار تلك الأبعاد الجديدة استراتيجياً؛ فوقف تصعيد الأزمة هو وقف للتفاوض في الجنوب، وهذا بعد مهم في تحليل تفاقم أزمة دارفور[241]..

وقد شهد الإقليم في تاريخه الحديث ظاهرة الصراعات القبلية على موارد الأرض والماء المحدودة في ظل الانفجار السكاني؛ وتزايد أعداد المواشي وانعدام أي شكل من أشكال تنمية الموارد؛ وتحقيق الخدمات ورفع الوعي العام؛ وقد اكتسب صراع الموارد هذا شكل النزاع بين القبائل الرعوية المترحلة ذات الأصول العربية في مجملها،[242] والقبائل الزراعية المستقرة ذات الأصول الأفريقية متخذاً بذلك شكلاً عرقياً مما سيسميه البعض لاحقاً صراع الهوية.[243]

---

[240] - لما يقتصر الدور الغربي في الجانب الإعلامي على الضخ المهول للمادة الإعلامية التي تتحدث عن المجازر؛ والاغتصاب، والسادية المزعومة من قبل الحكومة السودانية وأعوانها؛ بل استغل الأمر الذي قدم - أحياناً - بأبعاد هوليودية لتحقيق مكاسب سياسية عميقة من جانب، وللتغطية على الخسائر المروعة التي مني بها السودان؛ ولذلك ليس بغريبٍ أن تنخرط في حملات الإعلام تلك منابر سياسية مهمة بأعلامها وإعلامها؛ ومن ذلك بعض الأبحاث والدراسات التي تناولت قضية دارفور في الدوريات الأمريكية ومجلاتها السياسية المتخصصة؛ أنظر:
- See: SCOTT Straus, Darfur and Genocide Debate, Foreign Affairs, Jan/ Feb 2005.

[241] - حرص المتمردون - في السودان - ودعاة الانفصال؛ ومن وراءهم - منذ النشأة الأولى - على إبراز الوجه العرقي ((أفريقي – عربي))، والديني ((إسلامي – مسيحي))، والطبقي ((مستغلون ومستغَلون)) للصراع؛ وعلى خلاف الحقيقة في مواطن كثيرة؛ لمزيدٍ من التفصيل في تفنيد ودراسة أصول بعض تلك الإدعاءات؛ أنظر: د. عبد الغفار محمد أحمد، مرجع سابق، ص 37-40.

[242] - أنظر: د. صديق الزيلعي، مرجع سابق. وتاريخياً أنظر: حسن قنديل" البكباشي"، فتح دارفور سنة 1916م ونبذة من تاريخ سلطانها علي دينار، المرجع السابق، ص 35.

[243] - تعاني الدول التي أحدثت نتيجةً لتسويات سياسية من مشكلاتٍ كثيرةً؛ لأن القوى التي أسهمت في صياغة الوجود وارسم الحدود تحاول اليوم رسم سياساتٍ تتوافق وظاهرة العولمة وتداعياتها في العلاقات الدولية؛ لمزيدٍ من التفصيل في هذا الشأن؛ أنظر:

((وأنا أستطيع أن أقول بأن الغرب بصدد مشروع جديد في القارة الإفريقية ينهي مشروعاً كان قد بدأ منذ 100 عام؛ لجعل خط عرض 12 شمال خط الاستواء خطاً فاصلاً بين من هم مسلمون ومن هم غير مسلمين من الأفارقة؛ الآن استداروا بعد 100 عام إلى مشروع جديدٍ؛ وهو الفصل بين من هم عرب ومن هم أفارقة وإن كان كلاهما مسلماً؛ نحن بصدد ترتيب لتفجير العلاقات لا أقول العربية الإفريقية ولكن العربية الإسلامية في القارة الإفريقية في الأوقات القادمة؛ ذلك أن دارفور هي البيئة الملائمة – لتنفيذ هذه الخطة - لأن فيها عرباً وفيها أفارقة والأمور واضحة...))[244].

ثانياً – البيئة القبلية وتحكم ذهنيتها: أزمة دارفور ...قصة بدأت بجمل..؟!

عندما أراد العرب الرُّحل المسير بقطعانهم – كما جرت العادة منذ زمنٍ بعيدٍ - نحو الجنوب عام 1998م؛ وقعت مواجهاتٌ بينهم وبين بعض أبناء القبائل الأخرى هناك؛ وفي غضون تلك الاشتباكات- التي بدت عنيفةً وعميقةً - قُتل العشرات من أبناء قبيلة مساليت وأبناء القبائل العربية، وأُحرقت عدة قرى للمساليت، وبعض القرى العربية، ونزح أكثر من 5000 من أبناء المساليت معظمهم إما إلى بلدة جنينة أو عبروا الحدود إلى دولة تشاد؛ ورغم الاتفاق على دفع التعويضات للجانبين، وهو الاتفاق الذي عُقد عن طريق التفاوض مع زعماء

- See: Robert A. Denemark, "World System History: From Traditional International Politics to the Study of Global Relations," International Studies Review, vol. 1, №. 2 (Summer 1999), pp. 43-75;

[244] - أنظر: د. السيد فليفل، (مشكلة دار فور بين التدخل الدولي والأزمة الداخلية)، مرجع سابق. ولمزيدٍ من التفصيل في المطامع الإقليمية لدول الجوار، وخاصةً دول منابع النيل؛ أنظر: عايدة العلي سري الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1418هـ/ 1998م، ص 35.

القبائل المحلية، فقد استؤنفت الاشتباكات من جديد عام 1999م عندما نزح الرعاة الرُّحل من جديد نحو الجنوب قبل الوقت المعتاد.[245]

إذن الفتنة التي كانت تحت الرماد؛ وينفخ فيها؛ تفجرت بقصة الجمل؛ فنشبت الاشتباكات المسلحة في غربي دارفور وغيرها في عامي 1998 و1999م؛ ولذلك يجب البحث عن الحقيقة في التقارير الدولية عن الأزمة؛ ولكن بحذر؛ لأنه وبعيداً عن أي خوضٍ في الأبعاد السياسية؛ فإن واضعي تلك التقارير بعيدون جداً عن مدلول ومعنى أن يترك جملٌ يرعى زرعاً؛ لأنه ليس حدثاً عابراً في الحياة القبلية؛ إذ جاء في أحد تقارير HRW: ((حدث في يناير/كانون الثاني 1999م، في غضون المواجهة التي نشبت حول الحيوانات التي تطأ النباتات بحوافرها، أن أطلق بعض المزارعين الغاضبين من المساليت النار على رؤساء القبائل من المساليت والعرب الذين جاءوا ليعيدوا الهدوء، فقتلوا أحد الرؤساء العرب؛ وزعمت الحكومة السودانية أن المساليت كانوا بمثابة طابور خامس للجيش الشعبي لتحرير السودان (الذي يضم الأفارقة المتمردين ويتخذ قواعده في جنوب السودان) ومن ثم قامت بحصار دار مساليت)).[246]

---

[245] - على الرغم من تحفظاتنا إزاء بعض تقارير منظمة HRW بشأن دارفور؛ فإننا لا نؤمن بطمس الرأي الآخر أياً كان؛ انظر فصل "السودان" في التقرير العالمي الذي أصدرته مراقبة حقوق الإنسان HRW ((Human Rights Watch))؛ في عام 2000م، (أحداث عام 1999) (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، 2000). مشار إليه في جيميرا رون وجورجيت غانيون ((تحرير))، تقرير عن أزمة دارفور صادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان " هيومن رايتس ووتش " أساسه رحلة بحثية قامت بها إلى دارفور، وأعدته جولي فلينت وجيميرا رون وليزلي ليفكو؛ منشور ومتاح بتاريخ الزيارة 2012/6/23م في موقع المنظمة على الشابكة: https://www.hrw.org/news/2008/04/25/q-crisis-darfur

[246] - **يجب أن نذكّر – هنا - بأن تقرير HRW تعرض لقصة الجمل؛** ولكن مرَّ عليها مرور الجاهل بمغزاها، أو المتجاهل لمعناها؛ لأن المجتمع القبلي في دارفور؛ ينتمي بعربه وأفارقته إلى معينٍ حضاري واحد؛ انتشر منذ الفتوحات الإسلامية؛ لأن العرب لم يتركوا ورائهم " داحس والغبراء" ولا " البسوس" وناقتها التي اندلعت لأجلها حرب استمرت أكثر من أربعين عاماً؛ لذلك أغفل التقرير البيئة الحقيقية التي ولدت فيها قضية دارفور...وبعيداً عن البحث في النيات؛ لا يمكن

لعلنا لا نحتاج إلى مزيد تعليقٍ على هذه الفقرة من تقرير HRW التي تستعرض - بإيقاعٍ تفصيلي – تجدد الاشتباكات وسفك الدماء؛ ثم تحدد عدد قرى المساليت التي أحرقت وتذكر المئات الذين قضوا منهم، وتسهو عن ذكر القرى العربية التي دمرت، وعدد الضحايا من أبنائها، على الرغم من أنها قدمت إشارةً خطيرةً ربما لما يدرك صناع التقرير خطورتها؛ عند ذكرهم للقتلى، وهي ((كان من بينهم عدد من زعماء القبائل العربية)) فالذين يعرفون بنية القبيلة العربية، يعرفون أن مقتل هؤلاء " الزعماء" دونه " خرط القتاد" كما يقول المثل العربي؛ أي أن مئات قد قتلوا حتى وصل القتل إلى زعماء القبائل. وهذا الذي دفع بالحكومة السودانية لأن تتدخل؛ وليس انحيازها للعرب كما أوحى التقرير حيناً وصرح به آخر...

ومما يجدر التذكير به هنا؛ والذي دعانا للتحفظ على بعض تقارير المنظمة HRW حول دارفور، أنها مضت لاتهاماتٍ بالتطهير العرقي *"ethnic cleansing"* وهي تدرك أكثر من غيرها؛ أن الاتهامات الجنائية لا تنهض – أساساً - إلا بنهوض نص التجريم، أو على الأقل تعريف الجريمة بموجب نصٍ قانوني نافذ؛ بل أكثر من ذلك تشير المنظمة ذاتها إلى تلك الحقيقة، وتكتفي بإيراد تعريفٍ وضعته لجنة خبراء الأمم المتحدة كركنٍ " قانوني" للاتهام؛[247] وهذا مخالفٌ لأبسط حقوق الإنسان بشأن الاتهام بالجرائم الدولية الخطيرة...[248]

علمياً الركون إلى التحليلات التي تبناها أو النتائج التي توصل إليها...لأنه أهمل البحث في القرائن والأدلة التي أثارها كل الأطراف وسلم ببعضها فحسب؛ كما أنه اغفل البحث في الدوافع والنيات وهما معقد الأمل ومربط الجمل في قضايا واتهامات جنائية في مآلها وتوصيفها؛ هذا فضلاً عن الرؤى السياسية الخاصة التي لا يمكن أن يغفل عنها الرعاة الرسميون لمنظماتٍ دولية غير حكومية بحجم ومكانة HRW؟

[247] - Although "ethnic cleansing" is not formally defined under international law, a U.N. Commission of Experts has defined the term as a "purposeful policy designed by one ethnic or religious group to remove

ثالثاً ـ البنى السياسية في دارفور:

كان إقليم دارفور موالياً تقليدياً لحزب الأمة؛ وذلك لانتماء غالبية أهله لطائفة الأنصار التي تقودها أسرة المهدي، وظل الإقليم بمثابة منطقة مغلقة لنفوذ ذلك الحزب حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، رغم محاولات اختراقه من طرف القوى والأحزاب العقدية والإصلاحية التي ركزت في دعايتها؛ على إهمال الحكومات المركزية وقيادة حزب الأمة لقضايا تطوير الإقليم، فكان أن قامت فيه جبهة نهضة دارفور كتنظيم جبهوي نهض به المثقفون أساساً، ويذكر أن الجبهة القومية الإسلامية بقيادة الدكتور حسن الترابي اهتمت بأبناء الإقليم؛ وكذلك سعى الشيوعيون السودانيون أن يسجلوا حضورهم...[249]

ويبدو أن الحركة الإسلامية قد استطاعت أن تحقق اختراقات مميزة للإقليم وخصوصاً؛ وسط الشباب والمتعلمين وذلك بعد نشاطهم المشترك في إطار الجبهة

---

by violent and terror-inspiring means the civilian population of another ethnic or religious group from certain geographic areas. . . . This purpose appears to be the occupation of territory to the exclusion of the purged group or groups. https://www.hrw.org/sites/default/files/features/darfur/fiveyearson/report4.html.

[248] - voir: M. El Kouhene, Les garanties fondamentales de la personne en droit humanitaire et en droit de l'homme, Nijhoff, Dordrecht, 1986; pp. 46-50.

[249] ـ كان حزب الأمة في موقف المدافع عن نفسه إزاء اتهامات التقصير والتهميش تجاه دارفور؛ وكان هذا واضحاً في مواقف الحزب وقياداته؛ لمزيدٍ من التفاصيل بشأن مواقف الحزب من أزمة دارفور ، وأهم البيانات والندوات والدراسات التي أصدرها أو تبناها أو أشرف عليها؛ أنظر: "مسألة دارفور"، منشورات حزب الأمة السوداني، الخرطوم، 2003/12/1م؛ ومتاح بتاريخ الزيارة 2011/10/28م في موقعه: . http://www.umma.org/dar/darfur1.htm. وتعد مسألة الولاء التاريخي لأهالي دارفور لحزب الأمة، ومرجعيته الروحية قضيةً حاضرةً في ذاكرتهم الجمعية؛ ولمناقشة سياسية أعمق في قضية الولاء والانتماء في السودان؛ أنظر: السيد الصادق المهدي، مرجع سابق، ص 70 وما بعدها .

الوطنية المعارضة لنظام النميري؛ وقد سجل الإسلاميون انتصاراً كبيراً لهم، بإدخال ثلاثة نواب لهم إلى البرلمان من دارفور في انتخابات عام 1986م، في أول كسرٍ لاحتكار حزب الأمة لدوائر الإقليم من قبل القوى السياسية الجديدة، وقد دعم الإسلاميون من أبناء دارفور " ثورة الإنقاذ" التي قادها الفريق البشير بانقلاب 30 يونيو/ حزيران 1989م، وانخرطوا في مؤسساتها.[250] ولكن عدم وجود أي مشروع تنموي لدارفور، والصراعات بين أطراف النظام، وتبلور الصراع ببين أولاد البحر والغرب، قد أدى إلى ابتعاد كثيرٍ من الدارفوريين عن الحكم؛ كما انضم كثيرون إلى جناح الدكتور حسن الترابي.[251]

من ناحية أخرى أدت تلك الصراعات القبلية، والتحيز الحكومي، ودعاية الحركة الشعبية الرامية إلى مخاطبة المهمشين والأفارقة؛ إلى تمترس مقابل وسط بعض أبناء القبائل الزنجية في دارفور؛ فتهيأت بذلك كل الظروف لانفجار الأوضاع؛ وهي الفرصة المرتقبة من قبل قوى عالمية وإقليمية وداخلية طامعة في رسم خارطة جديدة للسودان، أو للمصالح الدولية في وسط أفريقيا ومنابع النيل، ومناطق التماس الحضاري، كما كان الأمر بالجنوب قبل الانفصال؛[252]

---

[250] - لمزيدٍ من التفصيل في التاريخ السياسي للسودان المعاصر؛ أنظر: جراهام. ف توماس، السودان الصراع من أجل البقاء، ترجمة: الطيب الزبير الطيب المنصور، الطبعة الأولى، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995م، 24 وما بعدها.

[251] - قاد العميد عمر حسن أحمد البشير – الفريق بعد ذلك - انقلاباً عسكرياً في 1989/6/30م، مدعوماً من الجبهة الإسلامية بقيادة د. حسن الترابي رحمه الله؛ بعد أن أوصلت التناقضات السياسية بين الحكام المدنيين البلاد إلى حافات الخطر والانقسام؛ وقاد الفريق البشير السودان، بادئ ذي بدء، تحت عنوان رئيس مجلس ثورة الإنقاذ الوطني، ولكن العلاقة المشبوبة بين السلطة والعسكر أدت دورها؛ فظل حاكماً للسودان نحو ثلاثين عاماً؛ وقد اجتازت السودان – تحت رئاسته – حافات الخطر كلها؛ بما فيها انفصال الجنوب؛ وما بقي منه لا يزال في مرمى الأخطار المحدقة...

[252] - أثبتت تجربة انفصال الجنوب أن الكيان الوليد هزيل ومتهافت على نحوٍ أحرج الرعاة والعرابين؛ فما فتئت الأنباء المتواترة من جنوب السودان منذ انفصاله: تقول أن القوات الموالية

وهذا أمرٌ كان وسيبقى مصدراً لعلاقاتٍ قلقة عبر الحدود وبسبب الحدود في أفريقيا كلها! وهذا قلقٌ محصنٌ بعرفٍ دولي؛ أقرت به محكمة العدل الدولية أرفع منبرٍ قضائي في التنظيم الدولي المعاصر؛ حينما قالت: " إن ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار يعد الآن قاعدةً عامة التطبيق،"[253]

رابعاً ـ من المعارضة السياسية إلى الحرب الأهلية:

انطلقت العمليات العسكرية في دارفور في فبراير/ شباط من العام 1999م باستيلاء مجموعات مسلحة مجهولة على حامية قولو في جبل مرة، ثم انطلقت العمليات العسكرية بسرعة فائقة إلى مدن كتم والفاشر وغيرها، وهو ما أذهل كل المراقبين واللاعبين بمن فيهم الحكومة السودانية التي تعرضت قواتها لهزائم كبيرة على يد المتمردين؛ ورغماً عن التكهنات المختلفة ومحاولات العديدين تصنيف القوى المسلحة حسب موقعهم من الصراع، فقد اتضح أن المجموعات المقاتلة متعددة، وذات قيادات مختلفة ظهرت من بينها حركة تحرير السودان بقيادة مني أركوي ميناوي، وحركة العدالة والمساواة بقيادة خليل إبراهيم، ومجموعة من أبناء

للرئيس سلفا كير ونائبه رياك مشار - الذي يقود فصيلاً منشقاً عن «الحركة الشعبية...» أضرمت - النار في اتفاق السلام الذي أبرم منذ أقل من عام. وأجبرت الاشتباكات في جوبا (عاصمة جنوب السودان) عشرات الآلاف من المدنيين على الفرار، أو الاختباء في الكنائس، ومجمعات الأمم المتحدة. وقتل مئات المواطنين، فيما تقف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة موقف المتفرج، مثلما فعلت في مناسبات كثيرة منذ اندلاع الحرب الأهلية بين القوات المتناحرة في 2013؛ إذن؛ بات معروفاً فشل الانفصاليين الجنوبيين في بناء دولة في الجنوب؛ فما إن انفصلوا حتى أداروا البنادق في وجوه بعضهم بحسب إثنياتهم؛ ووصل الأمر أن رعاتهم الغربيين باتوا في ضجرٍ وقلقٍ؛ وصل أن عنونت صحيفة الفايننشال تايمز افتتاحيتها – في 2016/7/13م - بعنوان ذي مغزى؛ " جنوب السودان دولة فاشلة"؛ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: علي شرف الدين " إعداد "، " جنوب السودان دولة فاشلة"؛ صحيفة الحياة " اللندنية"، 2016/7/20م.

[253] - ولمزيدٍ من التفصيل؛ في قضاء محكمة العدل الدولية بشأن الحدود الموروثة عن الاستعمار؛ أنظر: أ. د. علي إبراهيم، الأشخاص الدولية، دار النهضة العربية، 1999-2000م، ص263-265.

القبائل العربية، ممن لم يتفقوا مع قادة التمرد، ثم انضموا للحكومة لكي يشكلوا النواة لما عرف - لاحقاً - بمجموعات "الجنجويد"؛ وهي مليشيات تضم عناصر من القبائل العربية الدارفورية؛ وتتحرك على ظهور الخيل والجمال؛ وقد واجهت " الجنجويد" التمرد المسلح في دارفور الذي أخذ - منذ بدايته - طابعاً تمييزياً إزاء العرب...[254]

ولكن نظراً لما لهذا المصطلح "الجنجويد" ***the "Janjaweed*** **من أهميةٍ وما دار حوله من لبسٍ؛ فقد آثرنا أن يقدم لنا من طرفٍ عليمٍ في شؤون أزمة دارفور وليس طرفاً فيها؛ إذ يقول** ديفيد موزارسكي - المحلل الكندي في «مجموعة الأزمات العالمية» والمقيم في نيروبي لمدة أربع سنوات – في إجابته على السؤال ((**نسمع دائماً عن «الجنجاويد». فمن هم هؤلاء وكم عددهم؟**)) ما يلي: ((كل فريق من فرقاء النزاع لديه تعريف مختلف للجنجويد، وجزء من المشكلة التي تعوق إيجاد تصوّر لحل الأزمة هو إن الأطراف لا تلتقي مع بعضها في كلامها عن الجنجويد؛ تعبير الجنجويد مُستخدم منذ فترة طويلة في دارفور وهو يعني قطاع الطرق والخارجين عن القانون؛ وبين منتصف الثمانينات – من القرن الماضي - ونهاياتها حصل نزاع كبير بين القبائل العربية وقبيلة الدافوريين وهي أكبر القبائل في دارفور، وكان ذلك أول إشارة إلى الجنجويد، إذ أطلق هذا الاسم على مقاتلي القبائل العربية التي شاركت في ذلك النزاع؛ وقد أطلق هذا التعبير

---

[254] - تعرضت مجموعة الجنجويد لحملة " شيطنة" إعلامية من وسائل إعلام عالمية؛ كانت هي الأعنف؛ قبل العام 2011م الذي تغيرّ معه كل شيء..؟!، وذهبت مقالات ودراسات ومقابلات كثيرة لإظهار الجنجويد " العربي"؛ بأنه خطر يهدد السلم والأمن الدوليين؛ وأن من واجب الأمم المتحدة أن تتصدى لهذا الخطر الداهم؛ لمزيدٍ من التفصيل في مثل وجهة النظر هذه؛ أنظر:
- By Akshaya Kumar, ((Is U.N. ignoring janjaweed danger?)), Sat September 13, 2014, http://edition.cnn.com/2014/09/13/opinion/kumar-janjaweed-threat/

معارضو الجنجويد عليهم، وفي الحالة الراهنة أُطلق تعبير الجنجويد في شكل فضفاض، وهو يعتمد في تفسيره على الطرف الذي تسأله؛ فبالنسبة إلى المتمردين الجنجويد تعبير واسع يشمل أي ميليشيات تستخدمها الحكومة؛ خصوصاً الميليشيات العربية؛ ولكن ليس فقط قبائل دارفور السودانية وإنما التشادية أيضاً؛ كذلك يشمل هذا الوصف السودانيين من خارج دارفور الذين شاركوا في النزاع.... إذن تعبير الجنجويد نفسه مشوش ويجب أن يُبذل جهد أكبر لإيضاحه؛ لكن القول إن الصراع عربي - أفريقي فيه تبسيط كبير؛ فكثير من ممثلي العرب يقاتلون مع القبائل الأفريقية وكثير من أفراد القبائل الأفريقية يقاتلون إلى جانب الحكومة)).[255]

وقد كان التمرد معزولاً في البداية عن القيادات الدارفورية القديمة؛ ويبدو أن تنظيمه الأساسي وهو حركة تحرير السودان، قد أسس من قبل شباب لهم تجربة سياسية ضعيفة وعلاقات عالمية محدودة، ولكن لهم خبرة عسكرية وموارد مالية قوية؛ وكذلك بالنسبة لحركة العدالة والمساواة، و رغم ذلك استطاعت حكومة السودان تحييد المتمردين من القبائل العربية؛ وجرهم إلى صفوفها.[256]

ونخلص مما تقدم إلى القول؛ إن ولادة أزمة دارفور على هذا النحو قد تضافرت فيها عدة عوامل تنامت في العقود الأخيرة، منها فترات القحط المديدة،

---

[255] - أنظر: ديفيد موزارسكي، ((لمحة تاريخية لأسباب النزاع في دارفور وأبرز أطرافه))، مقابلة مع كميل الطويل منشورة في صحيفة الحياة؛ في 2005/4/26م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 2012/6/23م في موقع مجموعة الأزمات الدولية:
http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/sudan/op-eds/david-mozersky-al-hayat-april.

[256] - See: Brendan Koerner, ((Who Are the Janjaweed؟ A guide to the Sudanese militiamen)), July19,2005,www.slate.com/articles/news_and_politics/explainer/2004/07/who_are_the_janjaweed.html.

والتنافس على الموارد المتضائلة، وانعدام الحكم الرشيد والديموقراطية، وسهولة الحصول على الأسلحة وكثرة مصادرها! كما لا يمكن إغفال الأصول العميقة للأزمة؛ فبذور الفرقة قد بذرت ليس بين أهل دارفور فحسب؛ بل بين معظم مكونات السودان حتى قبل أن تعلن الدولة السودانية؛ ولا يمكن التغافل عن الدور التدخلي الذي مارسته، ولا تزال تمارسه قوى دولية وإقليمية وبعض دول الجوار السوداني..[257]

[257] - لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. عبد الغفار محمد أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، الطبعة الثانية، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة، 1995م، ص 30 وما بعدها. أنظر: عايدة العلي سري الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1418ه/ 1998م، ص 114 وما بعدها.

المبحث الثاني

الأمم المتحدة و أزمة دارفور

بدا أن موقف المنظمة الدولية موقفاً مأزوماً؛ بل ذهب البعض إلى شخصنته بشخص الأمين العام؛ وليس بتقويم الموقف من خلال منصبه، ومرد الأزمة – وفقاً لأنصار هذا التوجه - مواقف متعلقة بـ السيد كوفي عنان - الأمين العام حينذاك - بشكلٍ مباشرٍ؛ فهذا الرجل وقف - منذ البداية - في لحظة توديع سلفه بطرس غالي، واستلامه لعمله أميناً عاما للأمم المتحدة، وقف يستمع إلى بطرس غالي ليقول له ليس مهماً أن تكون أميناً عاماً للأمم المتحدة؛ المهم أن تدافع عن استقلالية المنظمة الدولية، بحيث لا يجب أن تكون إدارة تابعة للخارجية الأمريكية؛ ولكن يجب أن تكون معبرة عن الضمير الإنساني؛ وفق مسار القانون الدولي الذي ورثناه جميعاً بعد أجيالٍ من الكفاح لصياغة هذه المنظمة، استمع كوفي عنان إلى هذه المسألة واعتبرها جارحة، ولكن هل التزم بواجباته المحددة بوضوحٍ بالغٍ في ميثاق المنظمة الدولية؟[258]

أولاً - موقف الأمين العام للأمم المتحدة:

تتعدد الرؤى في مقاربات أجهزة الأمم المتحدة للأزمات الدولية؛ بحسب فعالية الموقف أو تقويم التوجه إلى إنهاء الأزمة المعنية، أو الاكتفاء بإدارتها؛ بل غالباً ليس بوسع المنظمة الدولية سوى الإسهام جزئياً في إدارة الأزمة الدولية؛

[258] - See: Mielle K. Bulterman &Willem J.M. van Genugten, Crisis and International Law: Decoy or Catalyst, Volume Editors, NYIL: Netherlands Yearbook of International Law, 2013, ASSER PRESS, The Hague, The Netherlands 2014, pp 19-28.

لأن الدول الكبرى – المتدخلة على نحوٍ ما في تلك الأزمة - هي من يحدد؛ مدى وإمكانيات الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة؛ هذا على افتراض أن أجهزة المنظمات الدولية، ومن يمثلها يعملون بحياديةٍ ونزاهةٍ لا يدانيهما الشك بتاتاً..وهذا أمرٌ قد يعوزه الدليل أحياناً؛ مما يعقد المشهد بأكثر مما يساهم في حله... [259]

من أجل ذلك؛ ذهب البعض – مبالغاً بتقديرنا – إلى أن كوفي عنان هو الصانع الأول لأزمة دارفور؛ لأنها لم تكن موجودة وقت أن كتب تقريراً في 1997/11/25م ، وتعرض فيه لدارفور، ثم نوقش في الأمم المتحدة في 1998/4/13م؛ ولأن هذا التقرير كان وسيلة الولايات المتحدة لتدويل أزمة دارفور؛ ولا يستبعد هذا التوجه - أن الولايات المتحدة كانت وراء هذا التقرير من أصله؛ إذ أنه جاء تحت **عنوان "مصادر النزاع في إفريقيا وسبل منعها، ووضع الأساس اللازم للسلام الدائم والنمو الاقتصادي"، ولكن " كوفي عنان" نحى في تقريره ناحيةً أخرى، وهي بناء السلام في إفريقيا وفقاً لبناء قاعدة عسكرية لإدارة التدخل في شؤون الدول الإفريقية وقت المنازعات، فأصبحت قضية التدخل نتيجة لهذا التقرير مشروعة.** [260]

---

[259] - See: Thomas M. Franck, The Secretary – General's Role in Conflict Resolution: Past, Present and Pure Conjecture, , EJIL, VOL. 6, (1995) №.3, PP 366-376.

[260] - يحدد القانون الدولي الإنساني سبل المساعدة الإنسانية والحدود الدنيا الواجب توافرها أبّان النزاعات الداخلية والصراعات المسلحة؛ ولذلك يثور جدلٌ كبيرٌ حول التدابير القسرية التي تتخذ بمواجهة الدول التي لا تلتزم بتلك المعايير؛ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر:

- D. Momtaz, "The minimum humanitarian rules applicable in periods of internal tension and strife", International Review of the Red Cross, No. 324, 1998, pp. 458-463.

و أشار التقرير إلى مناطق الصراعات في القارة الإفريقية وحصرها جميعاً، وتحدث عن ضرورة إيفاد بعثات سلام للأمم المتحدة، وعن تدابير وإجراءات عقابية ضد الدول التي لا توافق على التعامل مع مصادر النزاع الموجودة في أراضيها ولا تسمح للمجتمع الدولي بالتدخل، وهذا يعني أن الهدف كان - من البداية - هو " التدخل"، حينما أشار إلى انتشار الأسلحة في القارة الإفريقية، **أي أن الجهود الأممية انصرفت إلى المطالبة بتدخل دولي ضمن صفقة شاملة backagdeal لتحقيق حفظ الأمن، ومقاومة الفقر والفاقة، ودعم التنمية الإفريقية، واستخدام مسألة الديمقراطية كأداة ضغط ضد الحكومات إذا لم تصنع تحولاً ديمقراطياً على نحو ما؛ وهكذا انتهت رؤية الأمين العام إلى والتقى هذا بمخططات أمريكية قديمة ومتجددة في القارة الإفريقية، وبالتالي سهل التوظيف من قبل الولايات المتحدة لهذا التقرير.**[261]

ثانياً – موقف مجلس الأمن الدولي من أزمة دارفور:

ظل مجلس الأمن الدولي - الجهة صاحبة الاختصاص في حفظ السلم والأمن الدوليين - رهن القرار الاستئثاري للقوى الكبرى؛ والذي كان منذ بداية الأزمة 2004م ولغاية بداية العشرية الثانية من هذا القرن 2011م كان أمريكياً بامتياز، ولذلك كانت قرارات المجلس أداة ابتزازٍ ومساومة سياسية تجعل القول بمصدريتها للقانون الدولي قول زورٍ وبهتانٍ عظيمين،أما التنظيم الدولي الإقليمي وخاصةً الاتحاد الأفريقي فلما يستطع أن يفي بالدور المطلوب منه قانوناً ولا أن يكمل الدور الدولي العالمي؛ أما جامعة الدول العربية ومن ورائها الدول العربية

---

[261] - أنظر: د. السيد فليفل، (مشكلة دار فور بين التدخل الدولي والأزمة الداخلية)، مرجع سابق. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر:

- STEPHEN Ellias, How to Rebuild Africa?, Foreign Affairs, Sep/ Oct, 2005. Thomas M. Franck, op,cit., PP 376-388.

ونتيجةً لخصوصياتٍ عربية؛[262] فقد كانت بعيدةً كلياً عن الدور الذي تفترضه واجباتها الميثاقية، ناهيك عن الدور الأخلاقي والديني وذمم الجوار والقيم..[263]

بدأ مسلسل قرارات مجلس الأمن المؤثرة في الشأن السوداني مع القرار 1547 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٩٨٨، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه 2004م؛ ثم تبعته سلسلة من القرارات تجاوزت ال 20 قراراً؛ وصولاً إلى قرار مجلس الأمن رقم 2228 الصادر بجلسته رقم 7475 المنعقدة بتاريخ 2015/6/29م؛ وقد سبقت وتزامنت تلك القرارات مع إجراءاتٍ على الأرض كانت في الحقيقة تمهد لها؛ لأنها تحمل من التناقض المنطقي ما يؤكد أنها مجرد إجراءات قانونية مكملةً لسياقٍ سياسي يستهدف السودان، فتدخل الهيئات الدولية لما يقتصر على مجلس الأمن الدولي، بل تعداه إلى منظماتٍ وهيئاتٍ دولية حكومية وغير حكومية؛ سمحت لنفسها أن تقرر وصف الحالة بأنها حرب أهلية، وأن ثم تطهير عرقي *"ethnic cleansing"* متجاوزةً بذلك على دور مجلس الأمن؛ ناهيك عن القواعد التي يفرضها القانون الدولي الإنساني بشأن النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي،[264]

---

[262] - على الرغم مما عرف به د. بطرس غالي من براغماتيةٍ شديدةٍ في أدائه السياسي؛ فقد كانت دراساته الأكاديمية لا تخلو من جوانب موضوعية مشهودة، لعل منها دراساته المتعددة عن جامعة الدول العربية التي بين فيها ما أسميناه ب " خصوصيات عربية"؛ أنظر:
- GHALI "B.B", " La ligue des Etats Arabes", R.C.A.D.I, vol.137. 1972.

[263] - آثرنا – باجتهادٍ – لا نعلم مقدار صحته؛ عدم الخوض في الموقف الرسمي العربي من أزمة دارفور، وطال الاجتهاد جامعة الدول العربية بحسبانها – كمنظمةٍ للحكومات العربية – لا تستطيع أن تذهب بعيداً عن مواقفها، كما لا يستطيع الفارس أن يعدو بأسرع مما تعدو به فرسه؛ بحسب تعبيرٍ قديمٍ للدكتور بطرس غالي – في مقاله المشار إليه آنفاً بدورية أكاديمية لاهاي - عن الجامعة العربية؛ أما مرد اجتهادنا فهو أن حال الأمة اليوم (بدولها وشعوبها وجيوشها ونخبها...) يستعصي وصفه على الكلمات...فلا حول ولا قوة إلا بالله!

[264] - See: B.G. Ramcharan, "The role of international bodies in the implementation and enforcement of humanitarian law and human rights

وبالعودة إلى القرار 1547 والذي كان يناقش - في فقراتٍ خمس- مسألة الجنوب ومحاولات الحل والتسوية ونشر قوات للأمم المتحدة في الإقليم؛ ثم ينتقل – فجأةً في فقرته السادسة - ودون أن يوفد موفداً واحداً من الأمم المتحدة إلى دارفور؛ ليقول أنه يؤيد النتائج التي خُلص إليها الأمين العام بشأن الحالة في السودان، وبخاصة في دارفور وأعالي النيل، **أما القرار 1556 الذي صدر في 30 /2004/7م** أي بعد شهر ونصف من القرار السابق وخصص لدارفور،[265] وجاء ليرصد تطورات الأزمة؛ وكلف مجلس الأمن والسلم الإفريقي بحسبانه المنظمة الإقليمية المختصة بصيانة الأمن والسلم في الإقليم بالنهوض بمهمته، ولكن وفقاً للرؤية التي وضعها مجلس الأمن الدولي؛ وهذا ما قام به مجلس الأمن والسلم الإفريقي عندما أشار لمسؤولية الحكومة السودانية عن الأزمة؛ وبدا أن الاتحاد الأفريقي وقع بين مطرقة القوى الدولية التي تريد إجراء تغييرات على الأرض تخدم مستقبل مشروعاتها في أفريقيا، وبين سندان التوجهات الأفريقية المشروعة والمتناقضة لمستقبل أفريقيا.[266]

القرار 1591 في 29 /3/ 2005م صدر هذا القرار بالاستناد على الفصل السابع، أي أن تدويل أزمة دارفور بلغ مبلغاً خطيراً؛ بأن أصبح – في عقيدة مجلس الأمن - يهدد الأمن والسلم الدوليين بما يستتبع ذلك من مخاطر جمة؛ ثم توالت القرارات

---

law in non–international armed conflict", American University Law Review, Vol. 33, 1983, pp. 99-105;

[265] - أنظر: د. كمال حداد، ((الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور))، دراسة منشورة في العدد 60 من مجلة الجيش اللبناني أيار 2007م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 2009/2/5م في موقعه: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

[266] - ظل الاتحاد الأفريقي في مرمى الانتقاد منذ قيامه - حتى الساعة -لأسبابٍ كثيرةٍ؛ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: أشرف السعيد، ((هل استطاع الاتحاد الأفريقي تحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية؟))، تحقيق صحفي جمع فيه آراء قامات سياسية وقانونية وأكاديمية كبيرة متخصصة وعاملة في الشأن الأفريقي؛ جريدة التعاون، 20\ 11\2013م، منشور في موقع الأهرام الالكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial

التي تقترب رويداً رويداً من مصادرة سيادة السودان؛ فجاء القرار 1679 في 16 /2006/5م؛ ثم **القرار 1706لعام (31 أغسطس/آب 2006)م**؛ وسبق صدور القرار **لقاء وزير الخارجية السوداني وأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى ـ في آب/أغسطس 2006م مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومندوبي الدول دائمة العضوية وغيرهم؛ بشأن تأجيل عرض مشروع القرار لأربعة أيام، لأن السودان عنده مذكرة بمقترحات محددة لعلاج الأزمة في دارفور؛ ولكن الذي حصل أنه وفي ظرف أربع ساعات استدعي المندوبون إلى مجلس الأمن؛ وصدر هذا القرار في اليوم الأخير لرئاسة غانا، وهذا مؤشر يستدعي التفكير في الطريقة التي يعالج بها مجلس الأمن القضايا العربية؛ فثمة مؤشرات وحدود تتلاقى فيها مصالح الكبار حيثما يبدو أنها متناقضة؛ ولذلك فإن القرارات التي تصدر ـ عادةً ـ تكون مثقلةً بعيوبٍ ظاهرةٍ وأعباءٍ خفية؛ وهذه قضية جدلية معروفة في أداء المنظمات الدولية، وليست لدى الفقه العربي فحسب...**[267]

أما توقيت إصدار القرار " 1706 "؛ فقد جاء ملتبساً ـ إلى حدٍ كبيرٍ ـ بتطورات عمليات الغزو الأمريكي في أفغانستان ومن بعد ذلك في العراق؛ أما خطورة هذا القرار في أنه بعد أن تكلم عن عجز الاتحاد الإفريقي دعا إلى تحويل العملية إلى الأمم المتحدة؛ ثم طالب برفع القوة الدولية الموجودة في دارفور إلى أكثر من ضعفي حجمها الموجود تقريباً، ثم لم يحدد سقفاً زمنياً لعمل الأمم المتحدة، ومعلومٌ أن أي تدخل للأمم المتحدة يمدد لفتراتٍ قد تمتد عقوداً طويلةً؛ كما أن التدخلات المسلحة للأمم المتحدة أو تحت مظلتها – على وجه الدقة ـ شكلت سوابق

[267]- See: Higgins Rosalyn, Peace and Security. Achievements and Failures, EJIL, VOL. 6, (1995) №.3, PP 452- 461.

خطيرة في الميدان الإنساني؛ ولازالت عملية " إعادة الأمل في الصومال" موضع حرجٍ؛ وإن كان الأولى أن تكون موضع المسؤولية الدولية بكل أبعادها.[268]

وقد جوبه هذا القرار من قبل بالرفض من قبل الحكومة السودانية؛ لأنه رأت فيه مساً بيناً في حقوقها السيادية على جزءٍ من إقليم الدولة؛ وخاصةً لجهة حجم وتكوين ومهام القوات الدولية؛ فالمشكلة ليست بعددها الكبير بل بالصلاحيات الهائلة الممنوحة لبعثة الأمم المتحدة في الإقليم؛ بالنسبة إلى مراقبة تحركات الجماعات المسلحة ورصدها، فإن هذا النص يثير الكثير من المخاوف لدى العديد من الأطراف في السودان. وطبقاً لمجريات الحملات الإعلامية الواسعة في الغرب، وما تصرّ عليه واشنطن من وجود إبادة جماعية في دارفور تقوم بها ميليشيات الجنجويد بدعم من الحكومة السودانية، فإنه من المحتمل وجود نوع من التحيّز المسبق، وضغط عسكري كبير من الممكن أن تتعرَّض له القبائل ذات الأصول العربية والتي يتشكَّل منها الجنجويد، وبالنظر إلى أنها تمثل في معظم التقديرات أكثر من نصف سكان دارفور، ما من شأنه أن يحدث خللاً في التوازن السكاني في حال بقاء الأسلحة في يد الميليشيات التابعة للحركات المسلحة المتمردة في الإقليم،

---

[268] ـ معلومٌ أن الصومال ذلك البلد العربي الأفريقي الذي ضيعه هوان العرب، وحطمه جشع الغرب؛ و أجهز عليه "هبل" السلطة بين أبنائه، وجنون العظمة لدى جواره، ذاك الصومال في ذروة محنته كشف عورات التدخل الذي باشرته الأمم المتحدة في العملية الشهيرة المسماة " إعادة الأمل"؛ حينما زاد التدخل الأممي الطين بلة؛ فشارك جنود " إعادة الأمل Restoring Hope " في عملياتٍ مشينةٍ أدت إلى اغتيال ما بقي من أمل...لدى من بقي من أهل الصومال؛ لمزيدٍ من التفصيل في ملابسات التدخل الأممي، والبيئة الدولية التي كانت تعمل بها الأمم المتحدة حينذاك؛ أنظر:

- MEAGHER "R.F", The UN family: challenges of law and development, HILJ, vol 35, №.2, pp 277-278.

وهذا الأمر قد يؤسس لحرب أهلية واسعة تتجاوز دارفور إلى مالي والنيجر وصولاً إلى السنغال وموريتانيا وجنوب الجزائر.[269]

وتبين لنا قراءة القرار وتحليله – بإيجازٍ – أن قد وسّع القرار مجلس الأمن 1706 ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لتشمل دارفور. كما أنه منح لقوات الأمم المتحدة مهام؛ تطال في مداها مفردات سياية؛ ومن أهمها الآتي:

- رصد تنفيذ اتفاق أبوجا؛ وهذه مهمة تعجز عنها العصبة أولي العزم من الجيوش ناهيك عن بعثةٍ (شرفية) إن جاز لنا وصفها.

- متابعة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، ونحن نعرف أنه لا يمكن أن يوجد أحد في دارفور ذات الـ 81 جبلاً في هضبة جبل مرة يستطيع أن يراقب أي تحركات، ولا بالقمر الاصطناعي ولا بأي طريقة، لا أحد يستطيع أن يراقب شعباً يتحرك.

- التحقيق في الانتهاكات المرتكبة في دارفور ورصد الأنشطة العابرة للحدود يعني سيراقبون الحدود السودانية ويقومون بعمل الحكومة والجيش السوداني.

- نزع أسلحة المقاتلين، والإعداد للاستفتاء المقرر في اتفاق دارفور للسلام، والمساعدة على الحوار والتفاوض وهو الحوار الدارفوري الدارفوري.[270]

- **إعادة هيكلة مرفق الشرطة في السودان ديمقراطياً،**[271] إذن هم ذاهبون لكي يديروا مرفق الشرطة ليس في دارفور، بل في السودان، إذن هذه البعثة ليست ذاهبةً

---

[269] - See: Mahmood Mamdani, " Saviors and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror; Darfur and the Crime of Genocide", pp 66-78 .

[270] - أنظر: د. السيد فليفل، مرجع سابق. و د. كمال حداد، مرجع سابق.

[271] - تثير أمثال هذه الفقرات في قرارات المنظمات الدولية، وخاصةً الأجهزة المعنية بالمسائل الخطيرة كمجلس الأمن؛ أسئلةً عن الحدود الواجب الوقوف عندها تطبيقاً لمبدأ السيادة، أو الحق في تجاوزها احتراماً لحياة الإنسان وشرعة حقوق الإنسان؛ لمزيدٍ من التفصيل في هذا الشأن؛ أنظر:

- B.G. Ramcharan, op, cit., pp. 104-110.

من أجل دارفور؛ والأدهى أن القرار – أيضاً – على إقامة جهاز قضائي مستقل، وحماية حقوق الإنسان لشعب السودان بأكمله، فهذا القرار؛ حال تنفيذه؛ يعني أن رئيس السودان لا يحصل على منصب عمدة، إذاً نحن بصدد قرار ينتهك سيادة السودان انتهاكاً واضحاً.[272]

3- لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة: إثارة الجدل لا إنارة الطريق:

اتخذ ثمانية خبراء في حقوق الإنسان وهم – أيضاً - من أعضاء لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يوم 2004/3/26م خطوةً غير عادية؛ بإصدار بيان مشترك يعربون فيه عن القلق "إزاء اتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان، والأزمة الإنسانية المندلعة في دارفور، بالسودان ... "، التي وردت أنباؤها في اجتماع لجنة حقوق الإنسان،وعلى الرغم من اللهجة الشديدة التي اتسم بها حديث كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة حينذاك، فإن المداولات الختامية للجنة المذكورة؛ قد خيبت آمال الذين كانوا يرجون أن تتخذ الهيئة الأولى لحقوق الإنسان في العالم موقفاً أخلاقياً صُلباً إزاء هذه القضية؛ وفي أوائل نيسان/ أبريل من العام ذاته أرسل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فريقاً من خبراء حقوق الإنسان للتحقيق في انتهاكات دارفور.[273]

وفي الفترة من 5-2004/4/15م أجرى الفريق المذكور بحثاً بين اللاجئين السودانيين في تشاد، وكان عددهم يزيد آنئذٍ عن 100 ألف شخص؛ وكانت الحكومة السودانية قد رفضت أولاً أن يقوم الفريق بأي جهد للتحقيق في الانتهاكات داخل السودان، ورفضت منح تأشيرات دخول لأعضاء الوفد، ولكن الحكومة السودانية،

---

272 - أنظر: د. السيد فليفل، مرجع السابق.

273 - سبقت عمل اللجنة ورافقته، جهود حثيثة؛ بما فيها دراسات أكاديمية في مجلات عالمية؛ سعت بكل السبل لإثبات ارتكاب السودان لجرائم دولية؛ وكانت تلك الجهود مرتكزاً - على نحو ما – لاصطناع قضية ملاحقة الرئيس البشير من قبل محكمة الجنايات الدولية؛ تلك القضية التي ظلت سنوات طويلة مصدر مساومة وقلق واختبار للحكومة السودانية وأصدقائها:

التي تتمتع بعضوية اللجنة، تغير موقفها فجأة ونقضت رفضها منح التأشيرات للفريق المذكور في اليوم الذي كان من المقرر فيه إصدار التقرير، وكان الهدف من ذلك، في رأي معظم الأعضاء، منع توزيع التقرير في اللجنة؛ فهو يدين بشدة الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة السودانية في دارفور، ويقول إنها قد تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بل يقول أيضاً إن الحكومة تمارس "حكم الإرهاب" الموجه ضد طوائف فور ومساليت وزغاوة الإفريقية.

ولكن ذلك التقرير - الذي لم يكتب له الصدور الرسمي يوماً ما - سرعان ما تسرب؛ فتناقلته وكالات الأنباء؛ وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن غضبهم الشديد من تسريب التقرير، وطلبت الحكومة الباكستانية والسودانية وغيرهما إجراء تحقيق في ذلك التسرب...وبعيداً عن الخوض في الملابسات التي صاحبت تسرب التقرير وردود الأفعال عليه؛ فإن الذي يعنينا الاتهامات الواردة فيه؛ وكلها قضايا خطيرة؛ بحسبانها – حال ثبوتها – تعد أسوأ الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وبالتالي أخطر أنواع الجرائم الدولية، وإنه لما يستحق التوقف والبحث فعلاً؛ أن يكون " الاغتصاب" من بين تلك الجرائم والانتهاكات؛ فالحديث هنا عن السودان أرض عروبة وإسلام؛ وحديث كهذا أمرٌ جلل[274]..ولذلك:

لا يقبل أن تثار – بتقديرنا - مسألة الاغتصاب؛ ثم تترك على عواهنها في مجتمع قبلي ومسلم كمجتمعٍ دارفور؛ فهذه الكلمة عندما تذكرها لإنسان دارفوري؛ في أي مكان تتفاجأ بنظرة يتطاير منها الشرر ليصيبك إصابة مباشرة، لأنه شيء غير مقبول الحديث فيه في مجتمع محافظ، ومعروف بأنه بلد اللوح والمصحف؛ إذ يمكن للناس في دارفور أن تقتل لكنها لا يمكن أن تعمل مثل

274 - أنظر: د. السيد فليفل، مرجع سابق. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. زكي البحيري، مرجع سابق، 75 وما بعدها.

هذه الممارسات، ولا نفع لهذا الكلام إلا في التأسيس للانقسام العميق الذي يراد له؛ أن يطال التاريخ والعقيدة ووحدة البلاد، بل يذهب بعيداً حيث الشمال مصر وحيث الجوار أفريقيا... [275]

من أجل ذلك؛ ما غابت تلك المفردات المؤلمة عن تقارير المنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية خاصةً "منظمة مراقبة حقوق الإنسانHRW" و" لجنة الأزمات الدولية" .. ويجب ألا ننسى – أيضاً - حجم الأموال المهول التي تم ضخها في السودان؛ من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية Non-Governmental Organization NGO,s ؛ لدعم نشاطاتها ومساعدة المجتمع المدني السوداني، والذي يزيد عن ملياري دولار؛ فمن الثابت - أيضاً - أن جملة ما ينفق من ذاك المبلغ لا يجاوز عشره أي 10 %؛ والباقي أين يذهب؟[276]

---

[275] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((استثمار القوى الكبرى في الأزمات الدولية: ثلاثية المؤامرة والاستغلال والمقامرة))، محاضرات في مقرر إدارة الأزمات الدولية لطلاب السنة الثانية في ماجستير التأهيل والتخصص في العلاقات الدولية والدبلوماسية؛ كلية الحقوق – جامعة دمشق، العام الجامعي 1439-1440 هـ/2018- 2019م.

[276] - تثور أسئلة كثيرة حول المنظمات الدولية غير الحكومية؛ بل إن الأمر يتعدى الأسئلة إلى اتهاماتٍ مريبةٍ...وتعدُّ الأمم المتحدة منبع التسمية " منظمة غير حكومية"؛ إلا أن كلمة حكومة هي بديلٌ لكلمة دولة باللغة الانجليزية؛ خاصةً عند أمريكا الشمالية والولايات المتحدة بعيداً عن السلطة التنفيذية التي تعبر عن الكلمة نفسها (حكومة عند الناطقين باللغة الفرنسية)؛ وبالتالي كان التعبير هو منظمة غير خاضعة للدولة أكثر دقة وذو معنى حقيقي معبر عن المصطلح. أنظر: شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة دكتوراه، بإشراف: د. دايم بلقاسم، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2013- 2014م، ص 41. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م، ص 31 وما بعدها. و د. ماجدة أحمد محمود، المنظمات غير الحكومية الدولية " دراسة نظرية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007م، ص 19 وما بعدها . د. عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص 26 وما بعدها.

ذاك السؤال الذي أرق السودان وأهله، وألهب مشاعر الخوف على وطنٍ يوشك أن تتقطع أوصاله..ولذلك وجب التنويه إلى أن أعمال تلك المنظمات؛ ترتبط صعوداً بمن يمول، ونزولاً بمن تنفق عليهم أو بالمشاركة معهم؛فهي ليست جمعياتٍ خيرية تنشد بناء قصوراً للمولين في الجنة! [277]

4- بعثة الأمم المتحدة إلى دارفور UNamid :

في أعقاب مشاورات رفيعة المستوى جرت في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا تمكنت دائرة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة؛ من تكوين بعثة الاتحاد الأفريقي الحالية بالسودان (التي تعرف اختصاراً بـ "أميس")، وبدأت الإعداد لنشر بعثة غير مسبوقة لعمليات حفظ السلام في دارفور مختلطه من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبعد جهود دبلوماسية حثيثة بذلها الأمين العام – حينئذٍ - بان كي مون، وزعماء دوليون آخرون وافق السودان على استقبال هذه القوة في يونيو 2007. [278]

أنشئت البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعمليات السلام في دارفور رسمياً؛ من قبل مجلس الأمن في 31 يوليو 2007 بعد تبنيه القرار 1769

---

[277] - تشكل المنظمات الدولية غير الحكومية اليوم نحو 90% من المنظمات الدولية في العالم؛ أي أن نسبة المنظمات الدولية الحكومية لا يزيد على 10% من جملة تعداد المنظمات الدولية في العالم؛ ويقدر عددها اليوم بأكثر من 25000 منظمة دولية؛ منها أكثر من 3000 باتت "مسجلة" لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛ هذا فضلاً عن أن بعضها مثل " HRW" و " Amnesty" و " أطباء بلا حدود..باتت تؤثر ليس في توجيه الرأي العام الدولي؛ بل تساهم في صياغة المواقف الدولية على نحوٍ ما..

- **See**: Gerald M. Steinberg Anne Herzberg and Jordan Berman, Best Practices for Human Rights and Humanitarian NGO Fact-Finding, Nijhoff Law Specials, VOLUME 78, LEIDEN • BOSTON, 2012, pp 45-55.

[278] - أنظر: ((مستجدات دارفور 2017م))، تقارير ونشرات منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة 1438/9/6هـ الخميس 2017/6/1م في موقع يوناميد: unamid.unmissions.org/ar/

تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتعرف البعثة اختصاراً بـ "يوناميد". تسلمت "اليوناميد" مقاليد الأمور من "أميس" رسمياً في 31 ديسمبر 2007. يجدد التفويض (الولاية) سنوياً، وقد تمّ تجديده حتى 30 يونيو 2016 بعد تبني مجلس الأمن القرار 2228 (2015) في 29 يونيو. وتم تحديد موقع رئاسة البعثة في الفاشر بولاية شمال دارفور؛ وإنشاء رئاسات قطاعات للبعثة في كلّ من الجنينة (غرب دارفور)، ونيالا (جنوب دارفور)، والضعين (شرق دارفور) وزالنجي (وسط دارفور). تنتشر البعثة في 35 موقعاً موزعة عبر سائر أنحاء ولايات دارفور الخمس؛ وتم تحديد مهام البعثة بالآتي:

- حماية المدنيين دون المساس بمسؤولية حكومة السودان.
- تيسير إيصال المساعدة الإنسانية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى وضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية .
- الوساطة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة غير الموقعة على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور .
- دعم الوساطة في نزاع المجتمعات المحلية، بما في ذلك عن طريق التدابير الرامية إلى التصدي لأسبابه الجذرية،بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

وأحيطت البعثة – بدايةً – بإمكانياتٍ هائلة؛ إذ كانت مخولة بتعيين 25.987 شخصا كقوات حفظ سلام. وهذا يشمل 19.555جنديا و 360 من المراقبين العسكريين وضباط تنسيق، و 3.772 من مستشاري الشرطة و 2.660 من وحدات الشرطة المشكلة. وبلغ حجم قوة البعثة حتى منتصف يونيو 2011 قرابة 90 بالمئة من كامل قوتها المصرح بها، مما جعلها واحدة من أكبر بعثات حفظ السلام. وفى العام 2012، خولت البعثة بتعيين 26.167 شخصاً كقوات حفظ سلام. وهذا يشمل 16.200جنديا و2.310 من مستشاري الشرطة و 2.380 من

وحدات الشرطة المشكلة؛ وبلغت ميزانية البعثة 1,039,573.2بليون دولار أمريكي للسنة المالية 2016-2017.[279]

ظهرت انقسامات داخل المجتمع الدولي حول هل يترك اقتراح بعثة الأمم المتحدة جانباً لصالح بعثة معززة بقيادة الاتحاد الأفريقي؛ أم من خلال نشر قوات للأمم المتحدة بالكامل تستطيع جلب المزيد من الموارد المادية والمالية، والحالة في دارفور تتطلب أكبر استجابة فعالة ممكنة خاصةً بعد الذي قيل عن بعثة الاتحاد الأفريقي؛ تلك البعثة، التي تناقصت مصداقيتها في دارفور، بيد أن التغلب على تلك التناقضات كان يتطلب تغييراً في إستراتيجية المجتمع الدولي، الذي على النقيض من خطاباته القوية عموماً، لم يمارس - إلا نادراً - ضغطاً كبيراً على الحكومة السودانية؛ وهذا أعطى الحكومة السودانية اعتقاداً بأنها قادرة على إعادة الأمن والسلام إلى إقليمها، بالتزامن مع بسط سيادة الدولة؛ ولكن الحقيقة كانت على غير هذا النحو؛ إذ كلما سارت الحكومة وبعض الفصائل في دارفور خطواتٍ باتجاه حل حقيقي يعالج القضية بعمقٍ وشفافية؛ تستجد موضوعاتٍ وتتشظى فصائل وتنشق أخرى، لأسبابٍ جهوية وإثنية ومن ورائها أطراف إقليمية ودولية ترقب تفجر الدولة كلها وتشظيها.[280]

من أجل ذلك؛ عجزت الحكومة السودانية أن تحرز تقدماً باتجاه حل الأزمة؛ وفي ذلك ما قاله الرئيس عمر البشير وهو يخاطب احتفالات الاتحاد العام لنقابات عمال السودان بعيدهم الوطني الرابع عشر بقاعة الصداقة في 2004/8/5م، "إن البلاد تتعرض لحملة ضارية ومعادية ومضلله لتحجب الحقيقة وتقدم المبررات

---

[279] - أنظر: ((مستجدات دارفور 2017م))، مرجع سابق.

[280] - See: G. John IKenberry, Waves of War: Nationalism, State Formation, and Ethnic Exclusion in the Modern World, FOREIGN AFFAIRS, Sept/ Oct 2013,

لقوى الاستكبار المتغطرسة لتدنيس تراب البلاد؛ وان مشكلة دارفور انطلقت لقتل فرحة الشعب باتفاق السلام..."؛ بل وصف القضية في حقيقتها وجوهرها بأنها نزاع تقليدي على الموارد ألبست ثوب التهميش؛ وذكر قصة الجمل الذي بدأ النزاع بسببه، وهي القصة التي سيرويها مراراً ولكن – في كل مرةٍ – كان يتم تجاهلها؛ ومن ذلك – أيضاً – ما ذكره وزير خارجية السودان الأسبق مصطفى عثمان إسماعيل في 2004/8/1م، من أن القرارات الدولية اغفلت –دائماً – أن السبب الرئيس وراء هذه الأحداث، هو إن حركة التمرد هي التي بادرت ورفعت السلاح وبالتالي تتحمل المأساة الإنسانية والأمنية التي حدثت في دارفور".[281]

[281] - لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر الصحافة السودانية، ووسائل الإعلام الأخرى 1-2004/8/6م. ونذكر هما بأن الرئيس البشير أعاد في خطاباته المتكررة طرح الرؤية والرواية السودانية لأزمة دارفور مراتٍ عديدةٍ، ولكنها لما تلق أذناً صاغية في الخارج، لمزيدٍ من التفصيل؛ يمكن العودة إلى نص خطاب رئيس جمهورية السودان الفريق عمر البشير في ختام ملتقى أهل السودان، الخرطوم، 22 كانون الثاني/ يناير 2009، http://www.sudan.gov.sd./en

المبحث الثالث

أزمة دارفور وموقف القوى والمنظمات الدولية الأخرى

إن المسؤولية الأولية في حماية شعب دولة ما؛ هي مسؤولية الدولة. إلا انه عندما تقع خسائر كبيرة في حياة الناس بسبب تصرفات متعمدة من قبل الدولة، وعدم القدرة على التصرف، أو تقع عمليات «تطهير عرقي» واسعة النطاق تطبق، ليس فقط عن طريق القتل ولكن عن طريق الطرد الإجباري، والإرهاب والاغتصاب، فإن مبدأ عدم التدخل يتلاشى أمام المسؤولية الدولية للحماية؛ إن القضية الأساسية ليست حق أي شخص في التدخل، ولكن مسؤولية المجتمع الدولي في التدخل لحماية شعوب دولة ما حيث تخلت الدولة نفسها عن مسؤوليتها، سواء عن طريق «سوء النية» أو عدم القدرة.[282]

أولاً – الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي:

---

[282] - يثير التدخل الإنساني القائم على "التصور الأمني المجتمعي" إشكاليات عديدة كونه يمس بأحد أركان الاستقرار في النظام الدولي، والمتمثل في تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن التدخل الإنساني يجد سندا له في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يركز على ضرورة ترقية احترام حقوق الإنسان، لكن وبالخصوص ميثاق الأمم المتحدة، الذي يكرس حق تقرير المصير. لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: كتاب أستاذنا المرحوم الدكتور علي إبراهيم، حقوق الإنسان والتدخل لحماية الإنسانية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1999-2000م، ص35 وما بعدها. وأنظر كذلك:

- See: N.S. Rodley, "Human rights and humanitarian intervention: The case law of the World Court", International and Comparative Law Ouarterly, Vol. 38, 1989, pp. 321-330.
- See F. Hampson, "Human rights and Humanitarian law in internal conflicts", in: M.A. Meyer (ed.), Armed Conflict and the New Law, The British Institute of International and Comparative Law, London, Vol. II, 1993, pp. 53-62.

كان واضحاً أن الولايات المتحدة تسعى لتحقيق مكاسب كبيرة في أعماق القارة الأفريقية؛ وشكلت السودان – بما تعنيه – خياراً إستراتيجياً لها؛ ولذلك دخلت الإدارة الأميركية بكل ثقلها لدفع الأطراف المتقاتلة للتفاوض، والضغط على الحكومة لحل الجنجويد وتقييدهم والوصول إلى حل شبيه بما تم التوصل إليه في نيفاشا، آملة أن تقدم هذا الجهد كنجاح عالمي يحسب لها في مقابل فشلها في العراق؛[283] وذلك أبّان المعركة الانتخابية التي كانت محتدمةً قبل التجديد الثاني لجورج بوش الصغير عام 2004م[284]؛ ولما تحصل تغيراتٍ جوهرية في حقبة أوباما إزاء السودان التي آثرت حصد مكاسب مغامرات الجمهوريين في مواطن الصراع والاكتفاء بإدارتها دون أعباء إضافيةٍ...

وتباينت ردود الفعل الأوروبية للوضع في دارفور، إذ أعرب الاتحاد الأوروبي في 25 فبراير/شباط 2003م عن "قلقه العميق"؛ وقال إنه قد "أزعجته أنباء استمرار ميليشيات الجنجويد في الهجوم بانتظام على القرى ومراكز النازحين داخلياً، وإن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة هذه الهجمات ويطالب حكومة السودان بوضع حد لفظائع الجنجويد". كما أصدر البرلمان الأوروبي أيضاً بيانات وقرارات شديدة اللهجة بشأن أزمة دارفور، وقامت بعض البلدان الأوروبية، وبصورة فردية، بجهود كبيرة من وراء الستار لكسب التأييد لتحسين أحوال حقوق الإنسان في السودان؛ كما أظهر الأوروبيون - أيضاً - تفضيلهم لقيام

---

283 - See: Francis M. Deng,& J. Stephen Morrison, U.S. Policy to End Sudan's War,(Washington, D.C. :The Center for Strategic and International Studies (CSIS), February 2001.

284 - أنظر: علي عبد العاطي، المرجع السابق.

الاتحاد الإفريقي بالدور الرئيسي في مراقبة وقف إطلاق النار، واختاروا - بدلاً من المشاركة في المراقبة - تقديم الدعم بالأفراد والتمويل والتموين لبعثة يرأسها الاتحاد الإفريقي؛ وإن كان وزير ألماني قد دعا إلى الاستعانة بجنود تابعين للأمم المتحدة في مراقبة وقف إطلاق النار، بدلاً من جنود الاتحاد الإفريقي الذين اتجه التفكير إليهم.[285]

ثانياً - الاتحاد الأفريقي والدول الإفريقية الأعضاء:

تقدم الاتحاد الإفريقي بمناشدة لتوفير مبلغ 10 ملايين دولار أمريكي تخصص لبعثة مراقبة وقف إطلاق النار والمعونة الإنسانية لدارفور؛ ولكن اقتراح إنشاء لجنة وقف إطلاق النار، الذي تقدم به الاتحاد الإفريقي، يفتقر إلى عدة أشياء، منها أنه لم يحدد عدد المراقبين. كما إنه يقترح مشاركة عدد من الجنود يتراوح بين مائة ومائتين "لحماية" مراقبي وقف إطلاق النار، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، ويقترح أن يكون هؤلاء الجنود من إثيوبيا وتشاد، ولا يمكن اعتبار أن أياً من هذين البلدين محايد إزاء السودان، ولذلك ظلت مواقف الاتحاد الأفريقي – إزاء أزمة دارفور - موسومةً بالتقلب ومحكومةً بالعجز حتى يوم الناس هذا أواخر 2015م[286].

ثالثاً – قضية دارفور ومحكمة الجنايات الدولية:

أدخلت المحكمة الجنائية الدولية *ICC* إلى أزمة دارفور بموجب قرار مجلس الأمن رقم (1593) الصادر في الأول من نيسان/ ابريل 2005م؛ وتصاعد الجدل - حينذاك - حول اختصاص المحكمة بمحاكمة المتهمين بجرائم حرب في

---

[285] - See: B.G. Ramcharan, op. cit., pp 107-110.

[286] - لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. إجلال رأفت، مرجع سابق. وجيميرا رون وجورجيت غانيون ((تحرير))، تقرير عن أزمة دارفور..، المرجع السابق.

دارفور، وكان مكتب الادعاء بالمحكمة قد كشف أسماء المشتبه بارتكابهم جرائم حرب في دارفور؛ وقال رئيس هيئة الادعاء – آنذاك - لويس مورينو اوكامبو إن محققيه توصلوا إلى أدلة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور. [287]

وتباينت وجهات النظر في دور المحكمة واختصاصها؛ فثمة من كان يرى أن حكومة السودان ملتزمة بقبول غير مشروط بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، ومن بين هذه القرارات القرار (1593)، مشيراً إلى أن الحكومة - وفقاً لاتفاق سلام دارفور في ابوجا- وافقت على المحكمة الجنائية الدولية ذات الاختصاص، وفي هذا الإطار يستطيع المدعي العام الجنائي الدولي أن يصدر أوامر بالاستدعاء أو الاعتقال على من يثبت ارتكابهم جرائم وفقاً لمعاهدة واتفاقية روما، كما أن القرار (1593) صدر من مجلس الأمن تحت الفصل السابع، وقد حدد اختصاص المحكمة بصرف النظر عن توقيع أو مصادقة السودان على وثيقة روما.[288]

وفي 2007/5/27م قدم المدعي العام للجنائية الدولية أدلته المضمنة في 100 صفحة للدائرة التمهيدية للمحكمة؛ لتقرر في مسالة مثول السيدين أحمد هارون وعلي قشيب المشتبه فيهما بارتكاب 51 جريمة من جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية وفقاً للنظام الأساس لمعاهدة روما. وتباينت المواقف إزاء الخطوة

---

[287] - See: SCOTT Straus, Darfur and Genocide Debate, Foreign Affairs, Jan/ Feb, 2005. D. O'Donnell, "Trends in the application of international humanitarian law by United Nations human rights mechanisms", International Review of the Red Cross, No. 324, 1998, pp. 481-503;

[288] - أنظر: علي محمود حسنين، ((محاكمة المتهمين بجرائم الحرب في دارفور لمحكمة الجنايات الدولية))؛ مقابلة منشورة في صحيفة السوداني، العدد رقم: 551، تاريخ 2007/5/31م. ومتوفرة في موقع الصحيفة على الشابكة.

التي أقدم عليها أوكامبو؛ حتى قيل أن لديه موقف مسبق من حكومة الخرطوم؛ ومما قيل " في تقديري إن الكثير من ردود الفعل علي إعلان السيد لويس مورينو متسرعة ولا تخلو بعضها من تفكير رغائبي"[289]. وبعد أسبوع من إعلان المدعي العام أعلنت الحكومة السودانية عن بدء محاكمة ثلاثة أشخاص ـ ضمنهم علي قشيب ـ في محاكم جنائية خاصة بالجنينة غرب السودان بتهم تتعلق باعتداءات تمت بدارفور.[290]

وفي سنة 2010م أحالت المحكمة الجنائية الدولية ملف السودان إلى مجلس الأمن الدولي لعدم تعاونه مع المحكمة، وبدا أن مجلس الأمن قد أشاح بوجهه عن متابعة قضية دارفور أمام تلك المحكمة؛ فالمجلس هيئة سياسية تعنى بحساباتٍ يقدرها أصحاب القرار الحقيقي فيه، وهي حسابات بعيدة عن مقتضيات القانون وموجبات العدالة وإجراءات التقاضي؛ وظلت مطالب المحكمة في أدراج مجلس الأمن..

ولذلك أعلنت المحكمة – أبّان كانون الأول/ ديسمبر 2014م - بأنها جمدت تحقيقاً في جرائم حرب إقليم دارفور بغرب السودان، وعللت قرارها بعدم تحرك مجلس الأمن من أجل اعتقال المتهمين بهدف المثول أمام المحكمة، إذ قالت " فاتو

---

289 ـ أنظر: أبو بكر عبد الله ادم، ((المحكمة الجنائية الدولية: تأملات أولية في قضية المتهمين بجرائم دارفور))، دراسة منشورة في صحيفة القدس، الصادرة في لندن؛ ومتاحة بتاريخ الزيارة 2011/3/18م في موقع سودان أونلاين:
www.sudaneseonline.com/ar/printer_9945.shtml, Mar 23, 2007, 14:50

290 - 31 March 2005, the UNSC referred the situation in Darfur to the International Criminal Court (ICC) and on 14 July 2008, Luis Moreno Ocampo, Chief Prosecutor of the ICC, requested an arrest warrant for President Omar Al-Bashir of Sudan, the first time the ICC had indicted a sitting Head of State. See: Neil Dullaghan "ed", " The Responsibility to Protect and Darfur", http://www.responsibilitytoprotect.org/index.php/crises/crisis-in-darfur, visited Date: Feb.5.2017.

بن سودا" المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية الجمعة 12 ديسمبر/كانون الأول 2010م: إنه "بسبب الموارد المحدودة وفي ظل عدم تحرك مجلس الأمن بشأن ما يحدث في دارفور لم يعد أمامي من خيار سوى وقف مجريات التحقيق في دارفور".[291] ولعل هذه التجربة تعيد البحث جدياً في حقيقة تحقيق العدالة الجنائية الدولية؛ بعد أن أسرف كثيرون بالتفاؤل بتحقيقها غداة نهوض المحكمة الجنائية الدولية.[292]

رابعاً– تدخل دول الجوار في أزمة دارفور "تشاد نموذجاً":

بعث وصول إدريس ديبي – من قبيلة الزغاوة الممتدة في السودان (دارفور) وتشاد - إلى السلطة في تشاد عام 1993م آمالاً كبيرةً؛ على أكثر من صعيد داخل بلاده وفي جوارها، ولكن السنين الطويلة التي أمضاها ديبي في السلطة – حتى الآن أواخر 2015م - تميزت بسباتٍ تنموي ومراوحة اقتصادية؛ وحفلت بالمحاولات الانقلابية وعمليات التمرد، ولذلك شهدت تشاد سلاماً نسبياً ولكن لم تتم المصالحة أبداً.

وظلت عيون حكام التشاد ترقب دارفور، بحسبانه منطقة صراع مستمر؛نظراً لحدوده المفتوحة ولمساحته الشاسعة؛ ولوجود قبائل عديدة – منها قبيلة الزغاوة - لها امتدادات داخل دول أفريقية أخرى، ولذلك ظلت دارفور حاضرةً في الصراع التشادي-التشادي، والصراع التشادي-الليبي حول شريط

---

[291] - See: SCOTT Straus, op, cit. D. O'Donnell, op, cit., pp. 494-500;

[292] - كان العلامة المصري د. محمود شريف بسيوني رحمه الله، أحد أهم المبشرين بالمحكمة الجنائية الدولية؛ ولطالما تابعنا حماسه في أحاديثه في القاهرة؛ خاصةً إبّان ندوة أقيمت بحضورنا في القاهرة أوائل عام 1998م؛ وكذلك عبر كتاباته الغزيرة والثرية؛ بل لعله أول من كتب كتاباً كاملاً باللغة العربية عن المحكمة الجنائية الدولية؛ وأهداه لنا في تلك الندوة. أنظر: د. محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها ونظامها الأساسي مع دراسة لتاريخ لجان التحقيق لدولية والمحاكم الجنائية الدولية السابقة، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، 2001م، ص 119 وما بعدها.

أوزو الحدودي، وبالصراعات الداخلية لأفريقيا الوسطى؛ فراجت في الإقليم تجارة السلاح، كما تفاعلت قبائل الإقليم مع تلك الأزمات.

من أجل ذلك؛ فإن الأمر في أزمة دارفور تشكل خطراً كبيراً بالنسبة لتشاد؛ فالتشاد لا تقل – بحالٍ – في تنوعها الإثني والثقافي والتاريخي عن جوارها القريب؛ في السودان والنيجر ومالي حيث التماس والتداخل في كل مكونات الهوية؛ ولذلك فإنها تخشى – فعلياً – أن يتم استنساخ النموذج الدارفوري (Darfurization) في أراضيها، بل إن معاقل معارضتها المسلحة هي موجود على الحدود فعلاً؛ ولطالما تبادلت الاتهامات مع الخرطوم في اختراقاتٍ أمنية وعسكرية كثيرة؛ لعلَّ أشهرها مباغتة الحكومة السودانية في عقر دارها؛ بعملية تسلل قامت بها مجموعة مسلحة إلى قلب السودان إلى عاصمته الخرطوم ذاتها في أيار/ مايو 2008م، وعلى رأسها أحد أهم قادة فصائل التمرد في دارفور؛[293] وذاك أمرٌ يتخطى – بلا ريب - إمكانيات المتمردين؛ وحضرت تشاد في الخطاب السوداني وأعادت الخرطوم الكرة عندما اقتحمت قوات المعارضة التشادية العاصمة انجامينا، وكانت الردود حاضرةً ...بالاتهامات والتدابير التي وصلت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين...

ويعتبر دارفور قاعدة تشاد الخلفية؛ فجميع الانقلابات التي حدثت في هذا البلد تم تدبيرها - بحسب كثيرٍ من المصادر - في إقليم دارفور، ما عدا أول انقلاب

---

293 - **الحديث هنا عن محاولة خليل إبراهيم 2008م** وهي محاولة للاستيلاء على السلطة قامت به حركة العدل والمساواة في أيار/ مايو 2008 بقيادة زعيمها الراحل دكتور خليل إبراهيم، وقد كانت محاولة جريئة، حيث دخلت هذه القوات من تخوم دارفور إلى العاصمة السودانية لقلب نظام الحكم، لكن المحاولة فشلت واتهمت دولتي تشاد وليبيا بأنهما وراء المحاولة، وتم القبض على عدد من المشاركين؛ بينهم عبد العزيز نور عشر، الأخ غير الشقيق للدكتور خليل إبراهيم، وصدر ضدهم حكم بالإعدام، لكنه لم ينفذ.. أنظر: مصطفى سري، ((تاريخ الانقلابات في السودان))، بحث منشور في صحيفة الشرق الأوسط، عدد يوم الجمعة، 23 نوفمبر 2012م؛ ومتاح بتاريخ الزيارة السبت 2013/2/9م في موقع: http://maktoob.news.yahoo.com

أطاح بفرانسوا تمبلباي الذي كان أول رئيس لتشاد بعد استقلالها عن فرنسا؛ فالإطاحة بالرئيس فيليكس مالوم أو غوكوني عويدي ونزاع حسن حبري مع الرئيس الحالي إدريس ديبي؛ كلها ارتبطت بإقليم دارفور الذي كان القاعدة الخلفية للصراعات التشادية الداخلية[294]؛ ويشكل الإقليم نقطة تماس مع ما يعرف بالحزام الفرانكفوني (تشاد، النيجر، أفريقيا الوسطى، الكاميرون) وهي الدول التي كانت تحتلها فرنسا أثناء عهد الاستعمار، ولذلك نفهم الاهتمام الفرنسي بالتدخل بما يجري في الإقليم في الوقت الراهن.[295]

وعلى الرغم من أنه قد تم الوصول إلى اتفاقٍ هشٍ لإنهاء نزاع دارفور بين حكومة الخرطوم والفصيل الرئيس للتمرد في الإقليم، فإن تشاد تراقب الموقف بحذر؛ وترتسم الأزمة الحالية في تشاد في ثلاثة أطر: أزمة مالية بسبب الاختلاس المنتظم وبحجم كبير لعائدات الدولة، الأمر الذي أحدث أزمة اجتماعية لم يسبق لها مثيل، وتطرف المعارضة في الأوساط القيادية ذات الصلة بخلافة إدريس دبي، وحرب دارفور، التي أصبحت صراعاً عابراً للحدود الوطنية بسبب التورط الواسع للضباط الزغاوة الذين يقدمون للمنشقين من دارفور الملاذ والمساعدة العسكرية اللازمة لقتالهم.[296]

---

[294] ـ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر البحوث والدراسات المنشورة عن " قضية دارفور" في موقع قناة الجزيرة؛ وأنظر أيضاً التقارير والمقابلات المنشورة في موقع مجموعة الأزمات الدولية: http://www.crisisgroup.org/home/index?

[295] - See: STEPHEN Ellias, op, cit. for more details', See, also: Michael Shurkin, France and the Darfur Crisis, Saturday, January 1, 2005: https://www.brookings.edu/articles/france-and-the-darfur-crisis/. Visited Date: Feb. 5.2009.

[296] - See: Nolutshungu " Sam C." , Limits of Anarchy: Intervention and State Formation in Chad. Charlottesville: University of Virginia Press, (1995), pp 45-56. Timberg, Craig, ((Chadian Rebels Urge Cease-Fire As

المبحث الرابع

نهاية الأزمة ...واقع وآفاق

ظلت الأزمات السياسية المتلاحقة سمة رئيسة للوضع السوداني، منذ أن تجلت هوية نظام الحكم فيه، وهي هوية لا تجد ترحيباً في البيئة الدولية إلا في ضروراتٍ محددة؛ ما كان وضع السودان منها؛ ولذلك بدا واضحاً أن السودان سيكون هدفاً لأمواج تحدياتٍ عاتية في الداخل والجوار الإقليمي؛ وصولاً إلى الدائرة العالمية؛ عبر إيجاد مبررات وآليات تجيز – على نحوٍ ما - التدخل في شؤونه؛ ولما كانت أزمة الجنوب قد وصلت منتهاها بإقرار الانفصال نتيجةً؛ توجهت الأنظار إلى حدثٍ جديدٍ لا يقل حضوراً وخطراً عن الجنوب؛ فكانت أزمة دارفور..؛ ففي أعقاب إبرام اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان ممثلة في حزب المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان في يناير 2005؛ دخل السودان؛ أو أدخل السودان - على الأصح - فترةً انتقاليةً تبين فيها؛ أن القوى الدولية تريدها أن تبقى مستمرةً حتى تصل بالسودان إلى ظلمات التجزئة؛ وبدأت البلاد تشهد مآزق مستمرَّة ومتتابعة على نطاقٍ غير مسبوق، وانتشر مناخ سياسي محتقن ومتوتر؛ وبدا أن هناك استقطاب "رأسي" حاد وملحوظ بين الحكومة من جهة،

Push Falters)), The Washington Post, (6 February 2008). "Chad". Amnesty International Report 2006. Amnesty International Publications.

والمعارضة السلمية والمسلحة، على حدٍ سواء، وبعض منظمات المجتمع المدني والتجمعات الشبابية وبعض الفعاليات الاجتماعية، من جهة أخرى.[297]

أيضاً، هناك الانشقاقات والانقسامات "الأفقية" داخل بعض الأحزاب السياسية، ولا سيما الأحزاب التاريخية منه، بما فيها الحركة الإسلامية التي كانت ظهيراً مكيناً للنظام السياسي السوداني، بل إنها كانت شريكاً حقيقياً في صناعة الحقبة الأولى من عهد حكم الرئيس عمر البشير؛ وكذلك استمرار اتهام السودان بدعم جماعات متطرِّفة؛ بالإضافة إلى استقطاب سياسي حاد من بعض دول الجوار السوداني للفصائل المتمردة التي أبت الدخول أو المضي في إتمام موجبات السلام في دارفور، ولا ننسى العلاقة المتوترة مع الجنوب المنفصل الذي يعيش – فعلياً - أجواء حربٍ أهليةٍ طاحنةٍ ، ولأنه – كذلك – فضلاً عن ترتيباتٍ سياسية أخرى؛ تحول إلى بيئةٍ حاضنةٍ للجماعات التي أدمنت الحياة خارج إطار الدولة؛ بإعلان الشعارات الزائفة ومزاعم مواجهتها..[298]

وعلى الرغم من ذلك؛ ظلت الدولة السودانية تتعامل بتوازناتٍ قاسية بين موجبات السيادة؛ وحقائق التدخل على الأرض؛ بل حاولت أن تجنح للسلم كلما كان ذلك ممكناً؛ ولذلك قبلت وساطة قطر، ثم رعايتها للمفاوضات مع المتمردين؛ بل إنها قبلت شروطاً مسبقةً منهم، وصبرت على مماطلاتٍ طالت ثوابت الدولة،

---

[297] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، أزمات الدولة العربية الحديثة – الجزء الأول، محاضرات في إدارة الأزمات الدولية، ماجستير العلاقات الدولية والدبلوماسية في كلية الحقوق بجامعة دمشق، العام الجامعي 1437-1438هـ 2016-2017م.

[298] - تقدم بعض الجهات السودانية – خلافاً لوجهة نظرنا هذه – فكرةً متعارضةً كلياً؛ حيث إنها تعكس المشهد السياسي؛ أو أنها تصر على تقديم قراءةٍ متشددة تحمل فيها الدولة السودانية المسؤولية كلها؛ لما حدث في دارفور، بل أكثر من ذلك تضعها في دائرة الاتهام عن أي مخاطر محتملة؛ لمزيدٍ من التفصيل في هذا الشأن؛ أنظر: د. الواثق كمير، ((تفكُّك الدَّولة السُّودانية: السِّيناريو الأكثر تَرجيحاً))، دراسة منشورة في 2013/2/13م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 2013/7/3م في موقع: www.sudantribune.net.

وأطالت أمد النزاع؛ وبعد جهودٍ حثيثةٍ للدولة الراعية؛ توصلت الحكومة السودانية وفصائل من المتمردين لإقرار وثيقة الدوحة؛ ثم مضى السودان في تنفيذها مقرراً بذلك إنها النزاع فهل انتهى..؟ [299]

المطلب الأول

إعلان السودان نهاية الأزمة

أولاً – الأساس القانوني لنهاية الأزمة "وثيقة الدوحة":

استضافت قطر عدة جولات من محادثات السلام بين الحكومة السودانية، ومتمردي دارفور؛ وأدت المحادثات التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة عام 2011 إلى اتفاق سلام؛ وقعته الحكومة مع بعض فصائل المتمردين، وذلك لوقف الحرب المستمرة في دارفور منذ أكثر من 13عاماً؛ بينما رفضت فصائل متمردة أخرى، مثل حركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان، وحركة تحرير السودان التابعة لعبد الواحد نور، التوقيع على الاتفاقية بدعوى أنها لن تحقق السلام لأهل دارفور.[300]

وانتهت تلك المفاوضات – بعد جولاتٍ عدةٍ - إلى بناء ركيزةٍ قانونيةٍ لتسوية أزمة دارفور؛ هي " وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" التي تم توقيعها في الدوحة في 14 تموز/ يوليو 2011م؛ وقامت على أسسٍ توفيقيةٍ تنازلت فيها الحكومة عن مواقف سابقة لها، وخفضت فيها الفصائل المتمردة من سقف

---

[299] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، أزمات الدولة العربية الحديثة، محاضرات في إدارة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص12.

[300] - أنظر: ((ملفات دارفور))، دراسات وتقارير وتحليلات منشورة في2016/9/7م؛ ومتاحة بتاريخ الزيارة 2016/9/9م؛ في موقع BBC العربية.

مطالبها المرتفع الذي تدعمه جهاتٍ إقليمية ودوليةٍ معروفةٍ؛ وتوجت تلك الوثيقة الجهود المضنية التي بذلها أطرافها في سبيل إنجازها، وتحملت قطر - بشكلٍ رئيسٍ – أعباءها وضماناتها؛ وصار لزاماً على أطرافها الالتزام بما ارتضته لأنها السبيل الوحيد لإعادة الحياة الطبيعية وإحلال السلام في الإقليم.[301]

وتناولت " وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" تفاصيل كثيرة لمرحلةٍ انتقالية، بل تعدتها إلى رسم آفاقٍ مستقبليةٍ للسودان؛ تنطلق أو ترتبط – على نحوٍ ما – بإقليم دارفور؛ حيث تضمنت الوثيقة بحث وتنظيم القضايا الآتية: [302]

- حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- تقاسم السلطة والوضع الإداري لدارفور.
- تقاسم الثروة.
- التعويضات وعودة النازحين واللاجئين.
- العدالة والمصالحة.
- وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات النهائية.
- الحوار والتشاور الداخلي وطرائق التنفيذ..

---

[301] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، أزمات الدولة العربية الحديثة، محاضرات في إدارة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص17.

[302] - تم توقيع اتفاقية الدوحة لسلام دارفور في 2011/7/14م، بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة بقيادة التيجاني سيسي، لكن حركات "العدل والمساواة"، وحركتي تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور ومني أركو مناوي، لم تلتحق بهذه الاتفاقية. وللإطلاع على مضمون " وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" " وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" يمكن العودة؛ إلى الوثيقة رقم S/2011/449 - A/65/914.

ونظراً لطبيعة الأزمة في دارفور؛ وتداخل مصالح دولية؛ بل تدخل أطراف دولية بعينها على نحوٍ ما؛ فإن الوثيقة – التي تكونت من 487 بنداً انتظمتها 78 مادة – أقرت تشكيل لجنة دولية لمتابعة التنفيذ؛ بموجب المادة 77 منها؛ وحددت مهمتها بالآتي: رصد وتقييم تنفيذ الاتفاق، والمساعدة في تقديم التمويل والدعم الفني للأجهزة المنشئة بموجب هذا الاتفاق، ودعم تنفيذ الاتفاق وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه.

وتلتزم الحكومة القطرية إلى جانب متابعة الاتفاق بتقديم الدعم لإعادة إعمار الإقليم الذي مزقته الحرب. وقد استضافت العاصمة القطرية في شهر أبريل/ نيسان عام 2013 مؤتمراً للمانحين لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور؛ بمشاركة عشرات الدول والوكالات الدولية، وجمع المؤتمر 3 مليارات ونصف مليار دولار تغطي 4 سنوات ضمن إستراتيجية لتنمية الإقليم تمتد لست سنوات.

ثانياً – الإعلان السياسي الرسمي لنهاية الأزمة حكومياً " خطاب الرئيس البشير":

عد السودان أن زيارة الرئيس السوداني إلى إقليم دارفور وخطابه فيها - الأربعاء 7 سبتمبر/أيلول 2016م – هو نهاية أزمة دارفور؛ بحسبانه استكمالاً لالتزام الدولة السودانية بوثيقة الدوحة؛ خاصةً وأنها كانت بصحبة أمير قطر ورئيسي التشاد أفريقيا الوسطى، لما يمثلونه؛ أي دول الجوار الأفريقي التي لها علاقة مباشرة بأزمة دارفور، والدولة الراعية للمفاوضات؛ وتضمن خطاب الرئيس البشير – فيما تضمن - شكر كل من أسهم في تحقيق السلام في إقليم دارفور خاصاً بالذكر دولة قطر، قائلا: "أشقاؤنا في قطر صبروا كثيرا حتى تم تحقيق السلام في دارفور، وأوجه تحية خاصة لأشقائنا في قطر على جهودهم في

تحقيق السلام". وواصل شكره إلى الجوار الأفريقي والتشاد خاصةً، إذ قال الرئيس البشير: "أحيي الرئيس التشادي إدريس ديبي على دوره في تحقيق السلام في دارفور"، وأضاف بأن "القوات المشتركة السودانية التشادية كان لها دور بارز في تحقيق السلام في دارفور، وتهدئة الوضع على الحدود"؛ وقال " اتفقت مع الرئيس التشادي على العمل على تحقيق الأمن والسلام في أفريقيا الوسطى". وأشار البشير إلى أن "فترة الخلافات بين السودان وتشاد كانت (بسبب الشيطان)"، الأمر الذي دفع بقيادتي البلدين إلى تجاوز تلك المرحلة، وإرساء تجربة القوات المسلحة المشتركة السودانية التشادية التي أصبحت تدرس لدورها في تحقيق الأمن والاستقرار.

وحدد الرئيس البشير آليات تعامل الدولة مع فصائل دارفور قائلاً: "نرحب بكل من يضع سلاحه ممن حارب في جنوب السودان أو ليبيا، وأعلن البشير عفواً عاماً عمّن ألقى السلاح الذي حمله ضد الحكومة، وإطلاق سراح الأطفال الذين اعتقوا في معركة "قوز دنقو" فوراً، وتحويلهم إلى دور رعاية متخصصة". **وأكد البشير أن اكتمال تنفيذ وثيقة الدوحة بشأن دارفور سيؤدي إلى إدخال الكهرباء، وإنشاء مشروعات جديدة في الإقليم.**

وانتقد الرئيس البشير السلطة الإقليمية في دارفور، قائلاً "إن الاحتفال بانتهائها أمر عجيب.. لو أنها قدمت أمراً جيداً لكان حزناً عليها لا احتفالاً بها"، وأضاف "السلطة لم تفعل شيئاً حيال النازحين.. لا ردت إليهم أراضيهم المسلوبة ولا استطاعت تقديم الخدمات للعائدين ولم تعوض نازحاً واحداً"؛ هذا، وأعلنت حركة العدل والمساواة عزمها إطلاق سراح كل أسرى القوات الحكومية لديها

استجابة؛ لمبادرة من زعماء قبائل وشيوخ الطرق الصوفية، والتزاماً باتفاق الدوحة للسلام في السودان.[303]

المطلب الثاني

حاضر دارفور ..وآفاق المستقبل

انتهت أزمة دارفور بالنسبة للحكومة السودانية؛ وشرعت بتنفيذ التزاماتها السياسية والتنموية والاجتماعية بحسب وثيقة الدوحة؛ وعدت زيارة الرئيس البشير وخطابه في الفاشر عاصمة الإقليم؛ حجر أساسٍ لعهدٍ جديدٍ؛ لما انطوى عليه من عباراتٍ مشبعة بمفردات الطيبة والبساطة والإيمان؛ بحسبانها خصائل جمعت السودانيين دائماً. ولكن أبت أطرافٌ أخر من متمردي دارفور أن تقبل بذلك؛ بل إنها لا تزال تحذر من أن الجمر تحت الرماد...

أولاً – مواقف فصائل المتمردين الرافضة للسلام:

كشفت تصريحات ومواقف ووقائع كثيرة على خطاب البشير؛ أن أطرافاً متمردة لما تلتفت إلى الأمر كله؛ بل إنها ماضية في سبيل تحقيق أهدافها؛ وتبين أن تلك الأهداف تتبنى أجندة سياسية باطنية؛ لأنها ابتعدت عن الأهداف المعلنة لتلك الأطراف؛ إذ ما عاد الأمر يتعلق بالاهتمام بدارفور وأهلها، وإلغاء الإقصاء والتهميش الذي زعموا؛ وأشغلوا العالم به، وأشعلوا فتيل الحرب لأجله؛ فأهدافهم – الجديدة القديمة - هي إسقاط الدولة السودانية بذريعة إسقاط النظام؛ وذلك

---

[303] - أنظر: خطاب الرئيس عمر البشير في بدء احتفالات إنفاذ اتفاق الدوحة يوم الخميس 2016/9/8م، ودراسات وتحليلات حوله، وردود الفعل عليه؛ منشورة في2016/9/9م؛ ومتاحة بتاريخ الزيارة 2016/9/10م؛ في المواقع الآتية: BBC العربية. موقع الأهرام، وموقع النيلين: http://www.alnilin.com/. موقع السودان تريبون: http://www.sudantribune.net/.

بحسب ما صرح به " قادة" كل من حركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان..[304]

1- حركة العدل والمساواة: شبه رئيس حركة العدل والمساواة السودانية، جبريل إبراهيم، مراسم انتهاء أجل السلطة الإقليمية لدارفور؛ بأنه "احتفال بنهاية مأساة"، وهاجم اتفاق الدوحة بشدة قائلاً إن الحكومة تعده "كتاباً مقدساً رغم أنه لا يشرف أحداً بالتوقيع عليه"؛ ووصف جبريل في رسالة وجهها للنازحين واللاجئين في المعسكرات الاحتفال بانتهاء أجل السلطة بأنه مجرد "لعب وعمل فارغ"؛ وبيّن جبريل – في الجلسة الافتتاحية لمفاوضات دارفور الجمعة 2016/9/16م - أن الحركات المسلحة أبلغت الوساطة الأفريقية؛ أنها لن تلب أي دعوة لجولة جديدة من المفاوضات مع الحكومة السودانية؛ ما لم يتم التحضير الجيد المفضي إلى نتائج.

2- حركة تحرير السودان: أكدت حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور استمرارها في العمل؛ لإقتلاع "نظام" الرئيس عمر البشير من السلطة، "تحقيقاً لحلم السودانيين"؛ وكانت الحركة رفضت التوقيع على خارطة الطريق، والدخول في مفاوضات مع الحكومة السودانية بأديس أبابا أسوة بحركتي تحرير السودان بزعامة مني أركو مناوي، وحركة العدل والمساواة برئاسة جبريل إبراهيم، ودعا عبد الواحد القوى السياسية بشقيها المدني والعسكري، وكل أصحاب المصلحة في التغيير إلى ضرورة التوحد والتضامن والعمل المشترك، لاقتلاع نظام البشير من جذوره، وبناء السودان الذي يحلم به الجميع ـ حسب تعبيره ـ.وأضاف نور قائلاً: "جربنا المفاوضات والحوارات والتسويات مع النظام لكنها جميعها أثبتت فشلها، ولم يلتزم النظام بها، بل منحته شرعية زائفة وأطالت من عمره، وزاد

304 ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، أزمات الدولة العربية الحديثة، مرجع سابق.

"ليس من الحكمة والكياسة تجريب المجرب لأن النتيجة لن تتغير في ظل نفس الظروف والمعطيات".[305]

ثانياً – مستجدات موقف الدولة السودانية:

عاد نائب الرئيس السوداني، حسبو محمد عبد الرحمن، إلى تأكيد انتهاء القتال فى دارفور، داعياً الذين مازالوا يحملون السلاح، للإقبال على السلام والانضمام لوثيقة الحوار الوطني تحقيقاً لمصلحة الوطن والمواطن؛ ووجه عبد الرحمن- خلال زيارته يوم الثلاثاء 2017/8/17م لولاية غرب دارفور ولقائه بلجنة أمن الولاية في إطار حملة جمع السلاح والسيارات غير المقننة- قادة المجتمع المحلي؛ للإسهام في تغيير المفاهيم، ومحاربة القبلية، وتطوير القدرات والإمكانيات تجاه التقدم والرقي، مثمناً دور الإدارة الأهلية في الولاية، مؤكدا على ضرورة تقنينها، ومراجعة قانونها للقيام بدورها تجاه مجتمعها المحلى والوطن، خاصة وأن لها أدواراً متعاظمة في حل الصراعات والنزاعات القبلية.

وأكد نائب الرئيس أن اللجنة القومية عقدت عدداً من الاجتماعات، وخرجت بإستراتيجية لجمع السلاح ومنع استخدام العربات غير القانونية، منوهاً بأن الحملة ستشمل جميع ولايات السودان، بعد إنفاذ المرحلة الأولى لولايات دارفور وكردفان؛ وشدد عبد الرحمن على أن الدولة لن تتهاون في أمن واستقرار المواطن أو المساس بهيبتها، مؤكداً أن السلاح المنتشر والعربات غير القانونية؛ تسببت في ترويع المواطن وإحداث فوضى، كاشفاً عن الاستخدام الواسع لعربات الدفع الرباعي في الصراعات والنزاعات القبلية. وقال إن الحكومة ستقوم بتطبيق الإجراءات والسياسات المستخدمة لمنع العربات، وجمع السلاح وفقاً لرؤية اللجنة القومية، وإن

[305] - أنظر: ((دارفور: ما انتهى الصراع بعد؟))، تصريحات لقادة المتمردين منشورة في 2016/9/16م ومتاحة بتاريخ الزيارة 2017/2/5م في موقع السودان تربيون: http://www.sudantribune.net/

كافة الأحزاب المشاركة في الحكومة تقع عليها مسئولية التنفيذ، مؤكدا أن عقاب المخالفين من أعضاء الأجهزة الرسمية سيكون أشد من غيرهم، فضلاً عن معاقبة مناهضي الحملة والخارجين عن القانون، وسجنهم خارج ولاياتهم.[306]

نخلص مما تقدم؛ إلى أننا أمام استمرار هذا التباين في الطروحات السياسية؛ وبالنظر إلى الخاطر المحدقة بالسودان فعلاً؛ فإننا لا نملك إلا القول إن السودانيين – كافةً – مدعوون إلى رؤية مستقبليَّة واضحة، وقيادة توافُقيَّة ملهمة، وهما عاملان أساسيان من بين العوامل الحاسمة والمطلوبة لتحجيم، ولَجْمِ النزاعات المسلحة المتفاقمة، والانقسامات السياسية العميقة، ولردع الانبعاث المقلق للنزعات العرقيَّة والإثنيَّة والقبليَّة، وبالتالي الحفاظ على تماسُك باقي البلاد، وتجنُّب تفكُّك الدولة؛ لأن الحديث عن الحصانات المنبعثة من خصوصيات المجتمع؛ وتفرُّد تركيبته الاجتماعية وخصوصيَّة ثقافته وقيمه السائدة، لا تصمُدُ في وجه الواقع الماثل؛ أن تلك الحصانات لم تحل دون الوقوع في مستنقع الانقسام؛ وفي ذلك تساوت إيطاليا مع العراق، وإسبانيا مع الصومال؛[307] فالصومال الجار الأقرب والأكثر شبهاً بالسودان؛ لم يُفلح التجانُس الإثني واللغوي والديني في إنقاذه من التمزُّق وفشل الدولة...[308]

---

[306]- أنظر: ((نائب الرئيس السوداني يؤكد انتهاء القتال في دارفور))، تصريحات منشورة يوم الثلاثاء 2017/8/8م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 2017/8/17م في موقع صحيفة اليوم السابع: http://www.youm7.com/story/2017/8/8/

[307] - مضى إقليم كتالونيا – متحدياً الدولة الإسبانية – في إجراء استفتاءً – يوم الأحد 2017/10/1م - على انفصال الإقليم عن إسبانيا؛ وانتهى إلى نتيجةٍ مبهرةٍ قاربت 90%؛ في يومٍ وصف بالدامي والحزين؛ لأن السلطات الإسبانية لجأت إلى العنف في محاولة يائسةٍ لمنع الاستفتاء؛ وقد أدى عنف الشرطة الإسبانية إلى إصابة 465 شخصاً منهم 216 في برشلونة ، و80 في جيرونا، و64 في ليبدا، و27 في وسط كتالونيا و25 في تاراجونا، وعلى الرغم من ذلك لا تزال كتالونيا مصرةً على إتمام المسير؛ إذ علن رئيس حكومة كتالونيا، كارليس بوتشيمون،

وفي ختام هذا الفصل؛ نقول:

إنَّ أزمة دارفور أزمة مركبة تتخطى أبعاد دولة وإن كانت عملاقاً اسمه السودان؛ لأنها أزمة اقتصادية/ سياسية، بيئية/ اثنيه، واجتماعية/ ثقافية؛ ولا نعتقد بأن أي نظرية أحادية الجانب تساعد في تقديم حلول واقعية تعالج جذور أزمة بحجم أزمة دارفور، خاصةً؛ بعد أن تبين لنا أن دارفور هي سودان مصغر في كبر حجمها (حوالي خمس السودان)؛ وتعدد قبائلها وتنوع بيئاتها الطبيعية وأنشطتها البشرية، بالإضافة لمجاورتها لسبعة أقطار لطالما تبادلت التأثير معها؛ ولأن للازمة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية؛ فإن أي محاولة لمعالجتها عن طريق الحل العسكري سيكون مصيرها الفشل التام...

وحتى إذا تم هزيمة الحركات المسلحة عسكرياً؛ فإن جذور الأزمة ستبقى، وستؤدي للانفجار مرة أخرى، وربما بشكلٍ أكثر عنفاً؛ لأن الحدود والنهايات التي يرسمها الدم تظل قابلةً للتجديد أبداً؛ فمشروعات مائة عامٍ جديدة جاهزة؛ فإذا انتهت مائة العام الأولى ((1912-2012م)) بإبعاد العرب خمسة دوائر عن خط الاستواء؛ فإن المئة الجديدة ((2012-2112م)) تسعى لتحرير أفريقيا من العروبة والإسلام معاً..؟!

يوم الثلاثاء 2017/10/10م، أنه يقبل تفويض الشعب لكي يصبح الإقليم "جمهورية مستقلة"؛ ووقع – والأحزاب المؤيدة للانفصال - بالفعل قرار " إعلان استقلال جمهورية كتالونيا" لكنه اقترح تعليق التطبيق الفوري لإعلان الاستقلال، لكي يفسح المجال أمام الحوار مع الحكومة الإسبانية، أما الحكومة الإسبانية؛ فقد طلبت توضيحاً؛ لأنه تلوح بتطبيق المادة 155 من الدستور الإسباني التي تتيح لها تعليق الحكم الذاتي؛ واتخاذ تدابير بشأن سلامة الدولة...ولا زالت الأمور – 2017/10/11م - سجالاً بين الطرفين..ولكن أغلب الظن؛ أن وباء التجزئة الذي أراده الغرب للعالم سيناله منه الكثير؛ وليست كتالونيا سوى البداية..

308 - أنظر: د. الواثق كمير، مرجع سابق.

من أجل ذلك؛ فإننا نعتقد بأن الحلول الجزئية لن تؤدى إلا لتعميق الأزمة؛ واستمرار معاناة الملايين من البسطاء، وزيادة الانقسامات القبلية التي اتخذت طابعاً تناحرياً، يهدد بشكلٍ دائمٍ التعايش السلمي الذي اشتهر به أبناء دارفور لعدة قرون؛ كما يهدد الأمن والسلم الإقليميين ببقاء مقومات التوتر بين التشاد والسودان كالجمر تحت الرماد؛ في قارةٍ رسمت فيها الحدود كيما تكون ألغاماً متفجرةً، وبنيت فيها الدول لتحمي الحدود – أولاً - لا لتبني مجتمعاتها، ثم نهضت منظماتها الإقليمية لتصون شرعية الحدود وتحمي سيادة الدول!

لقد ظل التنظيم الدولي طوال سنوات الأزمة - التي لما تنته بعد - منقسماً بين مواقف عديدة؛ اختلفت دوافعها وتباينت غاياتها، فالأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسة وخاصةً مجلس الأمن الدولي؛ ظل رهن القرار الاستئثاري للقوى الكبرى؛ والذي كان منذ بداية الأزمة 2004م، ولغاية بداية العشرية الثانية من هذا القرن 2011م غربياً عموماً، وأمريكياً بامتياز، ولذلك كانت القرارات الدولية أداة ابتزازٍ ومساومة، أما التنظيم الدولي الإقليمي؛ وخاصةً الاتحاد الأفريقي فلما يستطع أن يفي بالدور المطلوب منه قانوناً، ولا أن يكمل الدور الدولي؛ أما جامعة الدول العربية ومن ورائها الدول العربية؛ فقد آثرت دوراً ثانوياً قريباً من كواليس مسرح الأزمة حتى أوشكت ألا تكون موجودةً فيه؛ لأنها كانت بعيدةً كلياً عن الدور الذي تفترضه واجباتها الميثاقية، ناهيك عن الدور الأخلاقي والديني ومساءلة الأجيال والتاريخ...

إن هذه النتيجة تدعونا أن نأمل؛ ونرجو ألا يكون في أملنا سراب؛ وألا يغدو رجاؤنا سراب أمل؛ بأن حكام جوار السودان عامةً، والتشاد خاصةً؛ صاروا أكثر قناعةً بالمثل العربي القائل ((من كان بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجر))؛ وأنهم أدركوا بأن أهل دارفور تاقوا إلى حياتهم البسيطة حيث تضللهم

الضافات – أكواخ تبنى من الأشجار والنباتات وبعض الخامات المحلية – بعيداً عن القتل والتهجير ودوي الرصاص، وبعيداً عن هدير الدبابات وعصف الطائرات وقصفها، وهذا ما يحلم به أهل العدوة الأخرى من الحدود؛ ولعل هذا الأمر بات ماثلاً ـ تماماً ـ لحكومة السودان؛ فما أنفق على الدم والدمار في تلك الديار؛ كان يكفي لأن يفتح لها طرقاً، ويقيم بها مدارساً، ويسكن الناس بيوتاً يصلون بها إلى مشارف الحياة؛ لأنهم بشرٌ؛ ولأنهم كذلك فحسب...

أما المعارضات السودانية والتشادية، وهم أقوامٌ بدا لنا أنهم لا عمل لهم خارج هذه الصفة؛ فلعلهم باتوا يدركون أن تغيير النظام عن طريق السلاح، في السياق الحالي، لا يأتي بأي ضمان للاستقرار والانفتاح الديمقراطي؛ بل ستظل الأمور محكومةً بلغة الغالب والمغلوب، والأيام دول، وهذا منطق لا تبنى به دول ولا تنمو معه مجتمعات، بل ستظل الكيانات السابقة على الدولة ...أقوى من الدولة؛ ولن تكون الدولة ((الحكم)) إلا أداة إشباعٍ وقمعٍ وإثراءٍ وقهرٍ؛ يسعى الكل للاستحواز عليها؛ ولذلك فإن الخطوة الأولى تتطلب شجاعةً، وتضحيةً وثقةً بين الأطراف كافةً؛ بالبدء – فوراً ـ بإجراء حوار وطني يتيح انفتاحاً سياسياً، وعودة المعارضة المسلحة للشرعية ((أو فقدانها للشرعية))، وإجراء انتخابات تتسم بالشفافية؛ وهذه قضايا كبرى تتعدى أطرافها؛ وذاك أمرٌ يستلزم حضور العرب؟!

لقد ذهل العرب بفرقتهم وهمومهم ومصالحهم ومصائبهم...عن السودان، وسهى السودان بأحماله عن عدوٍ مترقب وجوارٍ متوثبٍ؛ فانسلخ الجنوب واهتز الغرب وتفجرت دارفور؛ وإنها لحقيقةٌ – كذلك ـ بان أزمة دارفور هي تجل لأزمة الدولة العربية (الحديثة) عامةً، وحتى وان اتخذت طابعا سودانياً مميزاً؛ فمعظم الأسباب والعوامل التي فجرت الأزمة في دارفور؛ كالتهميش والتمييز والاستبداد..هي عينها التي فجرت أزمات في أجزاء أخرى من الوطن العربي؛

ولكن السودان يواجه مفترق طرق؛ وأزماتٍ مستحكمة تهدد وجوده كدولة؛ مما يستدعي عودة العرب إليه، وذاك أمرٌ بعيد..بعيد؛ حتى على جامعة الدول العربية التي يحمل إليها النيل كل يومٍ أخباراً جديدةً؛ ولسان الحال فيها يقول ((مزار " دارفور" قريب ولكن دونه أهوال)).

ولذلك لا مفر من حلٍ حقيقي يقوم على أسسٍ متينةٍ يتم التفاوض عليها تفاوضاً شفافاً وداخلياً وحثيثاً وسرياً بين الأطراف كافةً؛ وأعني هنا الأطراف السودانية فحسب، فإذا ما انتهت تلك المفاوضات السرية، بل يجب أن تنتهي إلى مشروع دولة حقيقية ضامنةً للحياة الآمنة والكريمة لكل أبنائها، أقول هنا تنتهي السرية، وتعلن النتيجة ((المشروع)) دولياً مع ضماناتٍ كافية! ولكن الخطوة الأولى تستلزم من السودانيين بقواهم السياسية، ومنظماتهم المدنية، وقواتهم النظامية وغيرها ...الجلوس سوياً – حالاً - للنهوض بأمر وطنهم؛ وإبداع حلٍ لأزمةٍ مبتداها جمل؛ قبل أن تتشظى دارفور ...وتبقى بقية ..بقية السودان؛ ولكن بلا ناقةٍ ولا جمل ...

الباب الثاني

قضايا عالمية معاصرة

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الباب الثاني
قضايا عالمية معاصرة

تمهيد:

بدا العقد الأخير من القرن العشرين حافلاً بأحداثٍ مروعة، كانت بها حبلى الأيام الخوالي، وكانت السرعة والتنوع بحيث تخونك القدرة على الرصد والتحليل، إذ تلاشى الاتحاد السوفياتي؛ ونادت أمريكا بنظامٍ عالمي جديد، غربي الملامح أمريكي الطباع؛ وبايعها العالم خوفاً وطمعاً؛ إلا ثلة قليلة من الدول؛ أبت الدخول في ((حريم)) النظام العالمي الجديد..

وانطلقت من عقالها عواصف المال ورأس المال عبر التصفيق لظاهرة الخصخصة التي عصفت بحياة مئات الملايين من البشر؛ وزلزلت دولاً وأشعلت حروباً وأسقطت أنظمةً بذرائع شتى...؛ وتفصيل ما تقدم؛ نستعرضه – بإيجازٍ - في الباب الثاني من كتابنا هذا عبر الفصول الثلاثة الآتية:

الفصل الأول: مفهوم الهيمنة في التنظيم الدولي المعاصر

الفصل الثاني: ظاهرة العولمة والقوى الدولية الكبرى

الفصل الثالث: الخصخصة

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول
مفهوم الهيمنة في التنظيم الدولي المعاصر

تمهيد:

مما لاشك فيه أن القانون الدولي اعترف ـ بحكم نشأته ـ بمبدأ الهيمنة الذي نما وترعرع في إطارٍ غربي محضٍ، ولم تفضِ كل المحاولات التي استهدفت فرضه ـ كمنظومةٍ قانونيةٍ ـ على العالم إلى تغيير صورته ؛ فالجهود المبذولة ـ ولاسيما المؤتمرات الدولية منذ منتصف القرن التاسع عشر مثل مؤتمرات باريس 1856 وبرلين 1882 ولاهاي الأول والثاني ـ ظلت في مبناها ومحتواها غربيةً حتى النخاع؛ والعالم ((غير الغربي)) فيها ما كان إلا ضيفاً غارقاً في خجله أو مستغرقاً في ضعفه، ولعلنا نتذكر جيداً الوجود العثماني في تلك المؤتمرات والتسمية الغربية التي ظلت لصيقةً فيه؛ حتى انتهت به إلى المصير المعلوم.

و قد دأب الغرب في تلك المؤتمرات والتنظيمات الدولية الناجمة عنها؛ على ضبط إيقاع موازين القوى فيما بين أطرافه من جهة، وبين القوى العالمية الأخرى في العالم ((غير الغربي)) من جهة أخرى، و كان ـ الغرب ـ صادقاً مع نفسه كل الصدق، حينما أعلى من شأن دوله، وسن القواعد القانونية الامتيازية، التي أرست الدعائم المتينة لنظامٍ قاعدي إمبريالي، كرّس تميزه وامتيازاته على التنظيم الدولي في شتى مراحله[309].

[309] ـ لمزيدٍ من التفصيل في هذا الشأن؛ أنظر: د. حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية الإقليمية، مكتبة الآداب ـ القاهرة، 1988م، ص 149.

من أجل ذلك، انبرى "الفكر" الغربي لإيجاد المسوغات الفقهية،[310] وسن القواعد القانونية الوضعية، التي تعظم من الشأن الغربي عبر متواليات فكرية تكرس النظرة الغربية للعالم، بوصفها قدراً نهائياً ينبغي التسليم به. ولذلك حافظ القانون الدولي في مختلف المراحل التي مر بها على أصوله المستمدة من ثالوث الاستعلاء الغربي؛ ولاغرو أن ذلك يقدح في نزاهة مرجعيته؛ فضلاً عن صدقية الرجوع إليه أو الالتزام بموضوعية قواعده، أو التوهم بحيادها.

وعلى الرغم من تسليم جانب من الفقه العربي بتلك المسلمة؛ إلا أنه يميز بين القانون الدولي التقليدي وغير التقليدي. لا سيما في عصر الأمم المتحدة، إذ يرى " أن منظومة الأمم المتحدة إطار أمثل للعلاقات الدولية"[311]؛ ومؤدى هذا الرأي أن **القانون الدولي التقليدي رجس من عمل الغرب لا نقبله ، بينما القانون الدولي المعاصر نعمة تستدعي الشكر ...؟!!. وهو رأي لا نشايعه ولا نبايعه ولا نعتقد صوابه ، لأن كل ما أنتجه الغرب ـ وفيه القانون الدولي ـ إنما يحقق مصالحه أولاً، ثم يسعى لإهدار مصالح الآخرين؛ وهذه هي الحقيقة الحاضرة ـ الغائبة في التنظيم الدولي المعاصر؛ فالحضارة الغربية بكل مفرداتها "النرجسية" لا يمكنها قبول نظامٍ قانوني؛ يجعلها تقف على قدم المساواة مع أممٍ كانت ـ في العقيدة الغربية ـ ديارها اقطاعاتٍ وأبناؤها عبيد...؟!**

---

310 ـ بالرغم من أن هناك العديد من الأقلام المنصفة في الغرب، غير أن الحقيقة التي لا مراء فيها تنطلق من أن "الغرب أولاً". فالتاريخ "قصة ما فعله الرجل الأبيض". لمزيد من التفصيل في هذا الشأن انظر: بيتر ورسلي، العوالم الثلاثة، ترجمة: صلاح الدين محمد سعد الله، بغداد، الطبعة الأولى، 1987، ص25.

311 ـ كثر هم أنصار هذه الرؤية، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور محمد بجاوي، وللإطلاع على آرائه انظر مؤلفه القيم: من أجل نظام اقتصادي دولي جديد. تعريب: د. جمال مرسي وبن عمار الصغير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981م، ص61 وأيضا ص 260-261.

فما هي الأسس "الفكرية والعقائدية" التي نهضت عليها الهيمنة؛ وكيف تحولت من أفكارٍ عنصريةٍ مدانة إلى نظامٍ قاعدي، تتسابق الدول في طاعته وتقديم الولاء له؛ وما هي الآليات التي جعلت ـ من القانون الاستئثاري الغربي ـ كتاباً مقدساً في التنظيم الدولي المعاصر، وما هي الصيغ التي تعهدت استمراريتها؟ وكيف أصبحت قواعد قانونية ملزمة؟ هذا ما ستحاول الإجابة عليه في أول فصول الباب الثاني من كتابنا هذا؛ وذلك من خلال المبحثين تلآتيين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لركائز الهيمنة

المبحث الثاني: مرتكزات الهيمنة التنظيمية والمؤسسية

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لركائز الهيمنة

عندما يقارب القارئ نصاً فكرياً، يواجه مباشرة بمشكل مصطلحاته، حيث يجب عليه تحديد معنى التعابير أو البحث عن تعاريفها، تماماً، وكأن كل فلسفة تعيد اكتشافا خاصا للغة. وذلك لأن وحدة المعنى l'unité du sens تتكون من جملة، تشكل قاعدة العلاقة الإسنادية التي يعد المفهوم أحد عناصرها. من هنا يدخل المفهوم في نظام مزدوج من العلاقات: علاقات مع مفاهيم أخرى خارجة عن الجملة، وعلاقات مع عناصر داخل الجملة بأتمها؛ فما هو المفهوم؟

- المفهوم هو مصطلح تسالم الناسُ على فهم معيّن ومحدّد له ، فأصبح معروفاً في دلالاته لدى المتداولين له بحيث لا ينصرف الذهن إلى غيره . فـ (الصبر) ـ مثلاً ـ يعني في فهم الناس له : القدرة على التحمّل في مواجهة صعوبة أو مصيبة أو مشكلة أو كارثة .
- تعريف روبير: [Le petit Robert]: "إن المفهوم هو تمثل عقلي عام ومجرد لموضوع ما".
- "نعطي كلمة مفهوم" لكل تمثل رمزي، من طبيعة كلامية له دلالة عامة، ملائمة لكل سلسلة من الموضوعات المشخصة، والمالكة لخصائص مشتركة".
- "المفهوم باللغة الألمانية" Begriff يعد أكثر اتساعاً من الاستعمال الفرنسي concept، من الاستعمال الإنجليزي conception، ومن الاستعمال الإيطالي concetto: إنه الفكرة: idée بصفة تجريدية وعامة،

أو على الأقل كقابلة للتعميم. إلا أنه يجب أن نسجل أن لكل مدرسة من المدارس المختلفة نظرتها وتفسيرها لمسألة تشكل المفاهيم..

- تعريف فولكيي، وسان جون: "إن كلمة notion (معنى عام) وفي اللاتينية notio أي فعل التعلم action d'apprentissage وفي الاستعمال العادي فإن كلمة notion تعني: المعرفة الأولية التي نكونها عن الشيء (كقولنا مثلا: اكتساب معاني عامة، notion، حول الهندسة) أو قولنا (لا أملك حول هذا الموضوع أي معنى عام notion) وفي الفلسفة فإن كلمة معنى عام notion تعني: فكرة تدمج أو تضم الخصائص الأساسية للموضوع. وعلى خلاف الفكرة يقال على الخصوص: موضوعات الفكر في درجة عالية من التجريد (عندنا أفكار، رجل، سيارة، تاجر.. إلخ، وعندنا معاني عامة notion: الحقيقة، العدالة، الزمن.. إلخ)، وأخيرا (ينتهي صاحبنا القاموس المذكور) إلى أن المعنى العام notion مرادف للمفهوم [concept"].[312]

المطلب الأول

مفهوم الهيمنة The Concept Of Hegemony

الهيمنة Hegemony لغة تعنى سلب الإرادة، وهي مشتقة من الهيام بالمرأة، والهيّمان المحبُّ الشديد الوله الذي يهيم على وجهه من شدة الحب، وهو أيضا المسلوب الإرادة من شدّة ما به من وجدٍ وحب، والهيمنة بهذا المعنى السّيطرة

[312] - أنظر: في معنى المفهوم، موقع البلاغ: www.el-balagh.net؛ ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: حميد اعبيدة، إشكالية "المفهمة" في الفلسفة وفي تدريسها، مجلة فكر ونقد، العدد 63، متاحة ومنشورة في موقع المجلة على الشابكة: www.aljabree,org

الشديدة من قبل المحبوب على المحبِّ الشديد الولـه بـه، والـهيمنـة اصطلاحاً تعنـي امـتلاك السـلطان والقـوة والغلبـة علـى الآخـرين بحيـث يصبحون مسـلوبي الإرادة تجـاه صـاحب السـلطان والجـاه؛ وتسـتند الهيمنـة بالدرجـة الأولـى علـى الاحتكـار مقومـات القـوة، وبمـا مـن شـأنه فـرض حالـة مـن حـالات التبعيـة والخضـوع للآخرين.[313]

تتلاقى معاني كلمة هيمنة بالعربية والفرنسية (Hégémonie) والإنجليزية (Hegemony)؛ من المعنى اليوناني الأصلي للكلمة؛ أي « قيادة»؛ وفي العلاقات الدولية، المهيمن هو « القائد » أو « الدولة القائدة » لمجموعة من الدول؛ بيد أن «مجموعة من الدول » تفترض علاقات في ما بينها. وبالواقع، إن القيادة تفرض بالضرورة درجة معينة من النظام الاجتماعي والتنظيم الجماعي. والدول التي تمثل المجموعة عبارة عن وحدات تكون فيها الدولة المهيمنة وحدة بدورها على الرغم من أنها الأهم. ومن الواضح بالتالي أنه حين نفكر بالهيمنة، نفكر أيضاً بالأنظمة ما بين الدول. لا توجد هيمنة بحد ذاتها، بل إنها ظاهرة سياسية فريدة موجودة ضمن نظام ما بين الدول هو بدوره نتاج ظروف تاريخية وسياسية خاصة.

الهيمنة عبارة عن امتلاك مجموعة متعددة الوجوه من مصادر السلطة. والأهم أن كل الدول المهيمنة تشترك في سمة واحدة، هي أنها تمتلك «سلطة بنيوية ». هذه السلطة البنيوية هي التي تمكّن الدولة المهيمنة من احتلال موقع مركزي داخل نظامها الخاص، ومن أداء دور قائد فيه إذا اختارت أن تفعل ذلك.

---

313 ـ وهذا ما ينصرف إليه المعنى اللغوي للكلمة – في كثيرٍ من القواميس - باللغة الإنجليزية:

Hegemony: (especially of countries) the position of being the strongest and most powerful and therefore able to control others:

ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: ((الهيمنة في العلاقات الدولية))، أمانة التحرير، مجلة دراسات الصادرة عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، العدد 23، 2005م، ص5-6.

وفي الحقيقة، تكون المقدرة على رسم أولويات الدول الأخرى ومصالحها كبيرة بقدر ما هي كبيرة قدرة الدولة المهيمنة على السيطرة على مصادر السلطة، ذلك أن ممارسة السلطة البنيوية لن تجبر بالضرورة الدولة المهيمنة على تعبئة مواردها بطريقة مباشرة وضاغطة. وهذا هو السبب الذي يجعل بعض الدول فقط قادرة على أن تصبح دولاً مهيمنة مع ما تتمتع به من موارد طبيعية وإنسانية. [314]

الهيمنة إذاً، التي تدعمها في العديد من الحالات المرتبة الأولى في القوة المادية، قد تجد غذاء لها من خلال ثقافة مهيمنة وعابرة للحدود القومية تشذ عن القواعد والأصول الخاصة بنظام تراتبي هرمي بين الدول.

يعود الفضل إلى الكاتب الشيوعي الإيطالي أنطونيو غرامشي، في الطريقة التي يستخدم فيها بعض الباحثين - المنظرون الناقدون بشكل خاص- مفهوم الهيمنة؛ حيث كتب غرامشي في الثلاثينيات من القرن العشرين مشيراً إلى أن ماركس كان مصيباً حين قال إن «الأساس الاقتصادي » يضع الشروط المحددة للسياسات والأيديولوجيا والدولة. إلا أن الأساس في عمل غرامشي يبتعد تماماً عن أشكال الاختزالية الاقتصادية البسيطة. فقد تعاطى أساساً مع الطبيعة المعقدة للعلاقات بين البنية التحتية والبنية الفوقية التي قال إنه لا يمكن اختزالها إلى مجرد انعكاس للظروف الاقتصادية الضيقة. وكانت فرادته النظرية تكمن في سلسلة من المفاهيم الجديدة التي استخدمها لتوسيع وتغيير فهمنا للسياسات.

كان غرامشي شديد الاهتمام بطابع علاقات الدولة والمجتمع المدني السائدة في المجتمعات الحديثة نسبياً، وبخاصة الديمقراطيات الغربية. وقد تحدى المفهوم الاختزالي للدولة بوصفها دولة طبقية حصراً، ومجرد أداة قمع وسيطرة

---

[314] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((استثمار القوى الكبرى في الأزمات الدولية: ثلاثية المؤامرة والاستغلال والمقامرة))، مرجع سابق.

بيد الطبقة الحاكمة. وأصر على الدور التربوي للدولة ومعناه في بناء تحالفات يمكن أن تكسب دعم مختلف الطبقات الاجتماعية، ودور الدولة أيضاً في تأمين القيادة الثقافية والمعنوية.

وعلى الرغم من أن البنية الاقتصادية قد تكون في النهاية هي المحددة، إلا أن غرامشي أعطى أهمية أكبر لآثار طريقة إدارة الصراع من أجل القيادة، عبر جبهة واسعة وعلى مختلف المواقع والمؤسسات. وقال إن دور الحزب الشيوعي هو في خوض وقيادة معركة واسعة ومتعددة الوجوه من أجل الهيمنة مع الدولة الرأسمالية. وكانت النقلة في الإستراتيجية السياسية الاشتراكية ضرورية بعيداً من هجوم مباشر على الدولة إلى كسب مواقع إستراتيجية على عدد من الجبهات.

وقد اعتبر الصراع الاشتراكي بمنزلة « حرب مواقع » في المكانة الأولى ضد قوى الهيمنة الرأسمالية في المجتمع المدني وفي الثقافة. وهكذا، فإن الهيمنة على المستوى العالمي لا تعني بالضرورة أنها مساوية للسيطرة المادية أو العسكرية)؛ كما في بعض أشكال الواقعية، وبخاصة في الطريقة التي يقيم فيها الواقعيون نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة)، ولا هي بالضرورة سلعة عامة مرغوب فيها كما في بعض أشكال الأممية الليبرالية.[315]

والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا يتعلق بما إذا كانت الهيمنة سمة دائمة من سمات العلاقات الاجتماعية والدولية، ولا يمكن التخلص منها أم إنها سمة طارئة على تلك العلاقات التي تتسم في الأصل بالمساواة والتكافؤ والتوازن، تاريخيا ودينياً

---

[315]- See: Martin Griffiths & Terry O'Callaghan, INTERNATIONAL RELATIONS: THE KEY CONCEPTS, First published by Routledge, 2002, London, pp 135-137.

- أنظر النسخة العربية لهذا الكتاب؛ مارتن غريفيثس & تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة وإصدار: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008م، ص 49-45.

يعد الأصل في الأشياء المساواة والتكافؤ والتوازن، بينما يعد الاختلال والظلم والهيمنة الطارئ والشاذ والخارج عن الأصل، ففي سورة الرحمن يؤكد القرآن الكريم على فكرة التوازن: "الرحمن علم القرءان، خلق الإنسان، علمه البيان، الشمس والقمر بحسبان، والنجم والشجر يسجدان، والسماء رفعها ووضع الميزان". 8-1. الميزان.

والميزان هنا يعني التوازن سواء كان ذلك في الطبيعة أو في العلاقات الاجتماعية وهو ما يعني أن الله قد خلق الكون والإنسان على الفطرة، وهي الحالة المثلي " لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم " غير أن الإنسان أفسد تلك الحالة وهو يظن أنه يحسن صنعاً قال تعالى:" ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون"، فكل ما أدخله الإنسان على الطبيعة وعلى العلاقات الاجتماعية من تحوير وتعديل يقصد به إصلاح الطبيعة والعلاقات الاجتماعية أدى إلى فساد الطبيعة وفساد تلك العلاقات كما أدى إلى الخروج عن القواعد الطبيعية العادلة.

وحين ندرس تاريخ كوكب الأرض بشكل عام والتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لساكنيه بشكل خاص نكاد نجزم بأن كل ما أدخله الإنسان على الطبيعة والعلاقات الاجتماعية بمعزل عن الأديان والوحي الإلهي كان فاسداً، وأدى إلى إفساد الطبيعة؛ والخروج عن القواعد الطبيعية وحتى المكتسبات السياسية والقانونية التي تبدو للعيان أن الإنسان قد حصل عليها خلال مسيرة كفاحه بعد الانحراف عن القواعد الطبيعية كانت مكتسبات صورية لم تتجاوز البينة السطحية إلى البينة العميقة للمجتمعات الإنسانية، وأخذ فيها الطرف الأقوى من الحذاق والشطار باليسار ما أعطاه باليمين. وإن معظم الدعوات الكبرى والفلسفات العميقة دعت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى العودة إلى الفطرة الأولى في صورة العودة

إلى الطبيعة أو إلى القانون الطبيعي أو عبر صيغ أخرى كالعودة إلى الشيوعية البدائية أو المثالية، كما أن حقائق التاريخ تشير إلى التشريعات الوضعية استحدثها الأقوى لإخضاع الأضعف وأنه حتى حين نصت تلك التشريعات على حقوق الأضعف لم تغادر تلك الحقوق الوثائق التي نصت عليها.[316]

يوسم حقل العلاقات الدولية عند كثيرٍ من الباحثين ((أمثال هوفمان وسميث ويورقنسن))؛ بأنه لا يعدو أن يكون سوى علماً اجتماعياً أمريكياً؛ من حيث أن العلوم الاجتماعية ما هي إلا نسخة غريبة طورت ابتداء من الولايات المتحدة الأمريكية؛ باعتبارها العلم الاجتماعي الوحيد الصحيح فعلاً، وتعتبر هذه الرؤية نقطة انطلاق واضحة؛ بغرض تحليل المكاسب والتكاليف الناتجة عن التعامل مع حقل العلاقات الدولية على أساس أنه علم من العلوم الاجتماعية .

وعلى النطاق العالمي، تأخذ العلاقة بين حقل العلاقات الدولية وبيئته المعرفية أشكالاً متعددة، ويمكن تحديد أربعة نماذج على الأقل؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية تعد العلاقات الدولية إحدى التخصصات الدراسية، وكمتغير مرجعي، فإن قوانين العلوم الاجتماعية جاهزة للاستخدام متى دعت الضرورة لذلك؛ وتعرض مجموعة المفاهيم ذات الدلالات الخاصة برنامجاً يساعد في عملية التحليل. وفي بريطانيا، توجد أقسام العلاقات الدولية جنباً إلى جنب مع أقسام علم السياسية، السوسيولوجيا، التاريخ، لكن مع ذلك نجد أقساماً مختلطة تجمع حقل العلاقات الدولية وعلم السياسة.[317]

---

316 - لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: ((الهيمنة في العلاقات الدولية))، مرجع سابق، ص5-6.

317 - See: FOWLER "R. B", An Introduction to Political Theory, New York, Per Har Collins. College Publishers, 1993. Pp 23-33.

أما في فرنسا فلم يتم وضع تصور موحد لعلم السياسة، ما جعل الباحثين الفرنسيين يتحدثون عن علم السياسة بصيغة الجمع (علوم سياسية)؛ وخارج هذه النماذج الثلاثة قد نصادف كل الصيغ السابقة مجتمعةً، حيث يوجد التخصص في بعض الأحيان ضمن قسم القانون، أو السوسيولوجيا، أو التاريخ، أو الفلسفة. إذا ما كان السياق ذا أهمية، فيجب علينا أن نتوقع بأن التنظير في العلاقات الدولية يعكس المحيط الذي يتم التنظير في إطاره. ويزعم سميث بأن الأشكال التي تأخذها الحقول المعرفية المختلفة في المملكة المتحدة تقود نحو التعددية، بمعنى غياب تقليد نظري موحد، وهو ما ينسحب على النموذجين الفرنسي والياباني، ولكن في العموم، يندر أن نجد الدراسات تعنى بتحليل مزايا (وعيوب) العلاقات القائمة بين حقل العلاقات الدولية وبين بيئاتها المعرفية.[318]

عدت دراسة هولستي المتعلقة بنظرية العلاقات الدولية – التي قدمها عام (1987م) - مرجعاً يعتد به لأكثر من عقدٍ. في سياق ذلك، لخص بدقة العنوان الفرعي: "الهيمنة والتعدد في العلاقات الدولية" الذي تضمنته دراسة هولستي خلاصة وجهة نظره حول الهيمنة والتعدد؛ حيث يرى فيه بأن الهيمنة ستسود بينما التعدد لا يتجسد إلا في شكل محدود، وعلى المنوال نفسه خلص سميث (1985؛ 2000؛ 2003) – مثله مثل كراوفورد و جارفيس (2001) إلى استمرار الهيمنة في الاستئثار بالاهتمام المطلق في حقل العلاقات الدولية؛ وهو حقل يخضع للهيمنة الأمريكية ومن المحتمل أن تستمر تلك الهيمنة؛ بل ثمة من يتوقع بأن الهوس الأمريكي المعاصر بمنظور الاختيار العقلاني سيغير واقع حال الحقل، ليساهم في

---

[318] - أنظر: كنود إيريك يورقنسن، ((نحو علم اجتماعي من ستة قارات: العلاقات الدولية))، ترجمة: عبد الله راقدي "مجلة العلاقات الدولية والتنمية"، العدد 6: 4، ديسمبر 2003م.

إرساء جماعة علمية عالمية متعددة الأقطاب في حقل العلاقات الدولية. لكن مثل هذا السيناريو لن يتحقق إلا إذا كنا نتوقع بأن يكون المستقبل شبيهاً بالماضي.[319]

المطلب الثاني

مقومات الهيمنة

أولاً – السياسة الميكافيلية:

تقوم العلاقات الدوليـة الوضعية ـ في القديم والحديث ـ على الأنانية وحب الذات، ولا تقيم وزناً للقيم الأخلاقية ولا المبادئ الإنسانية ولا المعاهدات والمواثيق الدولية؛ فقد دانت الدول الغربية والأوروبية بتعاليم فيلسوفها مكيافيلي، فيما أودعه بكتابه «الأمير» الذي ذهب فيه إلى أن «لا وجه لتطبيق قواعد الأخلاق في أمور الدولة»، وأباح فيه للأمير أن يتظاهر بالرحمة والإنسانية والتدين، ويفعل عكس ذلك متى دعت إليه المصلحة.[320]

وكان يدعو إلى تكوين دول أكبر من الإمارات الصغرى للوقوف في وجه الدين الإسلامي؛ واتخذ الملوك والقواد العسكريون مبادئ مكيافيلي شعاراً لهم، وسار الزعماء الغربيون المعاصرون على المنهج نفسه؛ فاتجهت ميول الساسة نحو الفوضى الأخلاقية، وقامت على أساس الغش والخداع والوقيعة والدسائس. فغدت الحروب في غاية القسوة والغدر والجور.

وأصبحت المعاهدات والمواثيق الدولية حبراً على ورق، أو لا تساوي الحبر الذي كتبت به. ثم قامت تلك الدول الغربية الاستعمارية ـ قديماً وحديثاً ـ

---

[319] ـ أنظر: كنود إيريك يورقنسن، مرجع سابق.

[320] ـ أنظر: نيقولا ماكيافيلي، الأمير، تعريب: محمد لطفي جمعة، الطبعة الثانية، مؤسسة النوري، دون تاريخ نشر، دمشق، ص 23وما بعدها.

باستغلال الشعوب الضعيفة واستنزافها، كما تقوم ببسط سيطرتها ونفوذها على الدول الضعيفة والصغيرة، وإفساد عقيدتها وأخلاقها، وبعد ذلك تملي إرادتها عليها، بشكل ظاهر مباشر أو بشكل مستتر خفي، وهو لون من ألوان الاستعمار الصليبي الجديد باسم جديد وتحت شعار جديد؛ شأنها في ذلك شأن الأناني في علاقته مع الناس، مما يثير الصراع ويفشي الظلم، ويسوِّغ الغدر، ويبرر الواسطة ـ مهما كانت ـ بالغاية الأنانية التي تستهدف المصلحة الخاصة مهما كان الضرر الذي تلحقه بالغير.

وواقع العلاقات الدولية اليوم شاهد ناطق بذلك، وما قضايا المسلمين في بقاع كثيرة من العالم ببعيدة عنا. ومن أقرب الأمثلة على ذلك: الحروب التي اصطلى المسلمون بنارها وغدر قوادها وهمجيتهم وإفسادهم: في البوسنة والهرسك، وفي الشيشان، وفي الفلبين، وفي الحبشة، وفي الصومال، وفي زنجبار، وفي الهند، وأخيراً في حرب الدول المتحالفة من قوى الصليبية العالمية ضد المسلمين في أفغانستان، وماينمار " بورما". وأما الحال في فلسطين فهي وصمة عار في جبين الغربيين الذين يدّعون الحضارة والعدالة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ويرفعون الشرعية الدولية والمبادئ الإنسانية، ويتغنون بقواعد القانون الدولي العام.[321]

ولعله من المناسب بعد هذا الذي أشرنا إليه: أن نستدعي شاهداً من أبناء الحضارة الغربية المعاصرة؛ من أساتذة القانون الدولي والعلاقات الدولية، ليدلي بشهادته حيال الأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية في الحضارة الغربية

---

[321] ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مقدمة في إدارة الأزمات الدولية، مجموعة محاضرات لطلاب ماجستير التأهيل والتخصص في العلاقات الدولية والدبلوماسية القانون الدولي – السنة الثانية، في مقرر إدارة الأزمات الدولية؛ كلية الحقوق – جامعة دمشق، العام الجامعي 1435-1436 هـ/2015- 2016م.

المعاصرة، وهي شهادة فوق الشبهات؛ لأن صاحبها من أبناء تلك الحضارة ويعيش في كنفها، وهو أيضاً في موقع المسؤولية العلمية في هذا الجانب؛ ذلكم هو البروفيسور (جوزيف فرانكل)، في كتابه: «العلاقات الدولية» (ترجمة الدكتور غازي القصيبي). وفيه ينتهي القارئ إلى أن العلاقات الدولية المعاصرة ترتكز أساساً، إن لم يكن كلياً، على أساسين اثنين: المصلحة الوطنية، والقوة.[322]

ثانياً ـ المصلحة الوطنية:

« المصلحة الوطنية هي المفتاح الأساسي في السياسة الخارجية، ويرتد هذا المفهوم في جوهره إلى مجموع القيم الوطنية، تلك القيم النابعة من الأمة والدولة في نفس الوقت، غير أن هذا المفهوم لا يخلو من غموض.. وإذا كان من الصعب بيان المقصود بالمصلحة الوطنية بفكرة مجردة؛ فإن من المستحيل أن نجد إجماعاً على ما تعنيه في قضية معينة.

إن الجدل المتكرر حول السياسة الخارجية يتركز حول التفسيرات المختلفة لمتطلبات المصلحة الوطنية.. ليس من الضروري أن نعرِّف المصلحة القومية تعريفاً ضيقاً يستبعد الاعتبارات الخلقية والدينية وما على شاكلتها، وإنما تقتضي فاعلية هذه المصلحة، غير أن هذا لا يعني أنه ليس بوسعهم البتة الاتفاق على شيء ما، بل على العكس كثيراً ما يتفقون، وإن كان هذا الاتفاق ينطلق أيضاً من مصالحهم الوطنية، فإذا وافق سياسي على تقديم تنازلات فإنه لا يفعل ذلك إلا إذا اقتنع أن عمله سيعطي دولته بعض المزايا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة..[323]

---

[322] ـ أنظر: جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، مطبوعات منشورات تهامة، جدة، 1414هـ 1984م، ص 12-21.

[323] - See: Mathews. R.& Rabinoff. A. &Gross Stein, International conflict and conflict management, Prentice – hall Canada, Ontario, 1989, pp 364-371.

إن فكرة المصلحة الوطنية مبنية على وجود قيم في الجماعة الوطنية؛ هذه القيم التي يمكن أن تعتبرها من نتاج ثقافتها ومعبراً عن روح تجانسها... غير أن العلاقة بين هذه القيم وبين الأهداف السياسية المحددة تتطلب شرحاً أكبر. إن القيم تنتمي إلى مجال « ما يجب أن يكون» وليس من الضروري أن تترجم إلى أهداف سياسية محددة... إن النظم القيمية يعوزها اليقين عامة، بل إنها أحياناً تتضمن قيماً متضاربة، وهو ما يثير مشكلة: أيٌّ من هذه القيم الواجب التطبيق في الحالات المفروضة؟... وقد تتعقد الأمور أكثر من ذلك، وقد يستهدف الساسة التضليل من وراء تصرفاتهم، بل إنه طبقاً لنظرية فرويد لا يعرفون بالضبط حقيقة الدوافع التي تسيِّرهم..[324]

وأخيراً فإن الثقافات المختلفة لا تعطي الأهمية لنفس القيم.. ولقد كان الإنسان يسعى طوال تاريخ الفكر السياسي إلى تصوير قيمة عليا تتخذ معياراً عاماً لتصرفاته؛ وللأسف فإن مجرد وجود نظريات متناقضة في هذا الموضوع يعني الشك في إمكانية أن تكون أي منها صحيحة كل الصحة. ومعيار المصلحة الوطنية ـ رغم شعبيته ـ شديد الغموض.. وعندما تصطدم قيمتان أو أكثر فيما بينها فإن الأهمية النسبية لأي منها يجب أن تقدر وترسى... وهذا التصنيف للقيم ليس سهلاً؛ لأن التركيز على أهميتها يتراوح من حالة إلى أخرى، وكثيراً ما تحكمه العواطف... ».[325]

ولا بد أن يستنتج القارئ من الشرح السابق صعوبة تعيين المصلحة الحقيقية الوطنية، وأنه ليس من الضروري أن تكون محكومة بمعايير

---

[324] - See: Roskin.M& Berry.N, An introduction to international relation, Prentice -Hall .Englewood Cliffs N.J.1990, pp 490-495.

[325] - See: Roskin. M& Berry. N, An introduction to international relations, Prentice –Hall, Englewood Cliffs N.J.1990, pp 487- 492.

موضوعية، كما يستنتج قابليتها للمرونة والتكيف في يد صانع القرار، وسيكون في إمكانه ـ نتيجة لذلك ـ أن يقيِّم مدى أهلية المصلحة الوطنية لأن تكون أساساً قوياً للعلاقات الدولية.

ثالثاً – استمرار سيطرة قانون القوة:

«إن مشكلة القوة تدخل جميع أنواع العلاقات الدولية: في الحروب والمنافسات تدخل القوة بمعناها العسكري، وفي التعاون يدخل التهديد بالقوة لقمع أحد الأطراف. يدور عالم السياسة كله حول ممارسة القوة والبحث عنها. غير أن القوة في السياسة الدولية أوضح بكثير وأقل قيوداً من القوة في السياسة الداخلية. ولهذا فكثيراً ما تسمى السياسة الدولية بسياسة القوة... ولقد أدى الدور الهام الذي تلعبه القوة في العلاقات الدولية إلى نشوء مدرسة فكرية تفسر العلاقات الدولية على ضوء مفهوم القوة... ولكن بالرغم من أن القوة تلعب دوراً هاماً في السياسة الدولية فإنها في الأساس وسيلة لتحقيق قيم وطنية، والسياسة الدولية لا تحددها القوة التي تملكها الدولة فحسب، وإنما تحددها بدرجة أكبر القيم التي تعتنقها هذه الدول، ومفهوم المصلحة والوطنية التي تحكم سلوك الدول لا يقف عند اعتبارات وحدها».[326]

رابعاً – النزعة العالمية:

حين نتعاطى مع قضايا التنوع، والانفتاح العالمي، والتفكير ضيق الأفق، يبقى التشخيص متمحوراً حول السيطرة أو الهيمنة، لكن بأشكال أخر؛ في سياق ذلك، يرى " براون"، أن "نمط التفكير القائم في حقل العلاقات الدولية المعاصرة يتميز أساساً بالانفتاح العالمي؛ والاستعدادات الفكرية القائمة في الولايات المتحدة

---

[326] ـ أنظر: د. عثمان جمعة ضميرية، ((المشروعية العليا في الإسلام وأثرها في العلاقات الدولية))، بحث منشور في موقع المختار الإسلامي؛ ومتاح في تاريخ الزيارة في عنوانه على الشابكة: www.islamselect.com

تعتبر عالمية التوجه، وهي تلتزم برفض إنزال وجهات نظر وطنية معينة منزلة الحظوة؛ بل ترفض أكثر الأفكار الداعية إلى وجوب أن تحصل وجهات نظر وطنية على شرعية فكرية ما؛ وعلى، وخلص "فالبيورن" إلى إن النزعة العالمية كانت تقوم على أساس عمى الثقافات (عدم الانحياز الثقافي)، وأصبحت ـ الآن ـ تواجه مخاطر العمى الثقافي (الانحياز لثقافة ما ورؤية الأمور من منظورها). وأكد على أنه لم يكن لنظريات العلاقات الدولية تركيز قوي؛ ((إذا كان هناك تركيز في الأصل)) على الثقافة؛ والمنظرين لم يكونوا واعين حتى بالبعد الثقافي المتضمن في نظرياتهم؛ من جانب آخر، ومع تنامي الوعي الثقافي – التحول نحو الثقافة- تواجه نظريات العلاقات الدولية تحدي التحول بالكامل نحو نظرية ثقافية معينة.[327]

لا تكمن المشكلة في طريقة التعبير عن هذا التشخيص، ومع ذلك من السهل ملاحظة كيف أن نمط التفكير العالمي؛ يرى أن المقارنات التي تجرى بين المجموعات العلمية في حقل العلاقات الدولية، وأشكال التواصل بينها تعتبر غير مناسبة؛ حيث تنظر إحدى التصورات الوطنية المسيطرة لنفسها على أنها عالمية، ولا يمكن لها بذلك أن تقر بوجود تصورات أخرى...[328]

[327] - See: Mathews. R.& Rabinoff. A. &Gross Stein, op, cit., pp 354-361. Roskin. M& Berry. N, op, cit., pp 477- 482.

[328] ـ أنظر: د. عثمان جمعة ضميرية، مرجع سابق.

المطلب الثالث

نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة

(Hegemonic Stability Theory)

الفكرة المركزية خلف نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة هي أن العالم بحاجة إلى دولة مسيطرة واحدة لتضع وتنفذ قواعد التجارة الحرة بين أهم أعضاء النظام. وحتى تكون دولة ما هي الدولة المهيمنة يجب أن تتمتع بالقدرة على إنفاذ قواعد النظام، وبالرغبة في القيام بذلك، والالتزام بنظام تعتبره أغلبية البلدان مصدر كسب متبادل لها. [329]

وتعتمد القدرة بدورها على ثلاث سمات: اقتصاد نام وكبير، السيطرة في قطاع تقني أو اقتصادي مهم والقوة السياسية التي تدعمها القوة العسكرية. ومع الوقت، سينشأ نمو غير متساو للقوة ضمن النظام مع تطوير تكنولوجيات جديدة. وسينجم عن ذلك نظام غير مستقر إذا قامت التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها بتعرية الهرمية التراتبية الدولية وبتهديد موقع الدولة المسيطرة. وسينشأ مرشحون يطالبون بالهيمنة إذا كانت قواعد النظام ظالمة لدرجة غير مقبولة.[330]

طور النظرية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين مفكرون أمريكيون من المدرسة الواقعية، تعرفوا إلى توزيع القوى بين الدول بكونه العامل المركزي في تفسير انفتاح الاقتصاد الدولي واستقراره. ذلك أن دولة قوية تتمتع

---

[329] - أنظر: مارتن غريفيثس & تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 43-431.

[330] - See: David P. Rapkin, ed., World Leadership and Hegemony, International Political Economy Yearbook; v. 5 ,Boulder, CO: L. Rienner, 1990, pp 33-41.

بتقدم تكنولوجي على دول أخرى سترغب بنظام تجارة مفتوح لأنها تسعى وراء أسواق لتصدير منتجاتها. [331]

والدول الكبيرة أقل تعرضاً لمخاطر الاقتصاد العالمي من الصغيرة. وستسمح الدولة المهيمنة لغيرها من الدول ب «الاستفادة مجاناً » من المكاسب التي تؤمنها هي إلى الاقتصاد العالمي على شكل سلع عامة. وهي نوع من السلع حيث استبعاد المستهلكين يكون مستحيلاً، ويكون استهلاك السلعة من جانب لاعب واحد لا يستنفذ إتاحتها للآخرين. في مجال أعمال الاقتصاد الدولي، تكون السلع العامة عبارة عن نظام تجارة مفتوح وحقوق ملكية محددة بشكل جيد ومعايير مشتركة للإجراءات التي تتضمن الأموال الدولية وسياسات اقتصادية كبروية، وعمل مناسب في حال قيام أزمة اقتصادية ونسبة تبادل نقدي مستقرة.

في المقابل، إذا كانت القوة موزعة بشكل أكثر تساوياً بين الدول، فإنها ستكون أقل ميلاً إلى دعم نظام التجارة المفتوحة. فالدول الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية ستحاول تجنب مخاطر الهشاشة السياسية المصاحبة للضغوط التي يمارسها الآخرون، بينما الدولة التي تكون هيمنتها في حالة انحدار ستخشى خسارة قوتها لمصلحة منافسيها وستجد من الصعب مقاومة الضغوط الداخلية للحماية من السلع المستوردة الرخيصة.

على الرغم من بساطتها الجذابة، تعاني النظرية من قلة حالات الاستقرار المرتكز على الهيمنة والمتفق عليها. ويذكر الباحثون على الأرض ثلاث حالات من الاستقرار المرتكز على الهيمنة: الأراضي الواطئة في القرن السابع عشر؛ بريطانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة بعد العام 1945 . لا بد إن إرساء نظرية كاملة على ثلاث حالات أمر يطرح مشكلة. كما إن حالة الولايات المتحدة تظل

[331] - See: Roskin. M& Berry. N, op, cit., pp 421- 432.

مثاراً للجدل لسببين. أولهما، إنه خلال مرحلة الركود الكبير، حينما كانت الولايات المتحدة قادرة على جعل النظام مستقراً، ولكنها لم تفعل ذلك حتى لو كان من المؤكد أن التثبيت لمصلحتها، ولمصلحة العالم. ثانيهما، إن الهيمنة الأمريكية كانت سريعة الزوال. وقد جرى تطوير النظرية على أساس نتاج انحدار الهيمنة الأمريكية ونشوء القوة اليابانية نشوءاً مؤثراً. ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان انهيار الاتحاد السوفياتي السابق والركود الطويل المدى في اليابان قد أجبرا العديد من الباحثين على إعادة النظر في تقييماتهم لانحدار الهيمنة.[332]

إضافة إلى ما سبق، سببت النظرية قيام جدل ما زال مستمراً، وقد تخطى الآن المناقشات حول الاستقرار المرتكز على الهيمنة. وتفترض النظرية علاقة سببية مباشرة بين توزيع القوة وبين النتائج على مستوى الاقتصاد العالمي. إذ يقول منتقدو النظرية من الليبراليين إن هذا بمنزلة نظرة تبسيطية بالغة إلى الأمور. ويدّعون أنه على الرغم من ضرورة وجود دولة مسيطرة لإرساء المؤسسات والأنظمة التي تسهل التجارة الحرة، إلا أن هذه الأخيرة يمكن الحفاظ عليها على الرغم من التغيرات في توزيع القوة. وإذا كانت كل الدول رابحة من عالم اقتصاده مفتوح، فهي تملك مصلحة مشتركة في التعاون للحفاظ على المؤسسات التي تعزز هذه المكاسب الجماعية. واليوم، وبينما بهت بعض الشيء الاهتمام الخاص بتفاصيل نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة، تبقى مسألة ما إذا كانت الدول مهتمة بالأرباح المطلقة/النسبية الناجمة عن التعاون مسألة خلافية في هذا المجال.[333]

---

[332] - See: Robert A. Denemark, "World System History: From Traditional International Politics to the Study of Global Relations," International Studies Review, vol. 1, №. 2 (Summer 1999), pp. 43-75;

[333] - أنظر: مارتن غريفيثس & تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 449-45.

المبحث الثاني

مرتكزات الهيمنة التنظيمية والمؤسسية

إن مقولة الغرب – كما يرى البعض محقاً - هي تجسيد لخطاب نرجسي منغلق يطمح إلى تكريس الانفصال والقطيعة عن باقي العالم باسم خصوصيات لا تاريخية وهمية؛ وهو خطابٌ قائمٌ على تمييزات هشة: بين التقليدين الآري والسامي (في مستوى اللغة والعقل)، بين المجتمعات الكرسمائية السحرية والمجتمعات العقلانية الحديثة (فيبر ودوركايم)، بين الدول القومية ذات العمق التاريخي والرسالة الإنسانية والمجتمعات البدائية المتخلفة (نموذج الاصطفاء التوراتي المستمر في أشكال علمانية لا دينية).[334] فما هي حدود «الغرب» المفهومية والتاريخية والإقليمية التي تميزه في خصوصيته وتفرده؟

هل هي الجذور الإغريقية ـ اللاتينية التي شكلت مهاده الفكري الأصلي، مع العلم أن هذا الفضاء الإغريقي ـ اللاتيني، لا ينفصل عن المجال الشرقي الواسع الذي يتداخل معه جغرافيا وحضاريا، مما يدركه أهل الاختصاص جيدا؟ أم هي الخلفية الدينية اليهودية ـ المسيحية، التي لا يخفى أن حقل انبثاقها هو التقليد التوحيدي الشرقي الذي شكل الإسلام خاتمته ومن الخلف إقصاؤه بأي ذريعة؛ أم أن «الغرب» هو مفهوم ينتمي لعصور الحداثة والتنوير التي كانت خاصة بالمجال الأوروبي وامتداده الأميركي، وقد أفضت إلى صياغة نموذج مجتمعي وحضاري متكامل قوامه القيم الفردية والإنسانية، والممارسة الديمقراطية التعددية، والليبرالية

---

[334] - أنظر عرض كتاب «الشرق والغرب: التصدع المتخيل» للمفكر اللبناني جورج قرم، الصادر بالفرنسية، منشور في صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9361، يوم الخميس 28 جمادى الأولى 1425 هـ 15 يوليو 2004.

الاقتصادية، وتلك هي السمات المشتركة اليوم بين مكونات هذا الفضاء الغربي الأوسع؟ ففضلاً عن كون هذا التحديد، يُخرج من مفهوم «الغرب» العديد من الأمم التي لم تعش هذا المسار التحديثي، ولا تزال تتعثر فيه، كما هو شأن العديد من بلدان أوروبا الشرقية والجنوبية وكافة بلدان أميركا الجنوبية، فإنه يتخذ من محدد تنموي ـ قيمي قابل للاستيعاب والاستنبات داخل ساحات ثقافية متمايزة ومتغايرة مقوم هوية حضارية خاصة.

وفق هذا التصور، يغدو من العصي تصنيف أمم ودول بعينها إزاء هذا النموذج: فهل تنتمي روسيا بزخمها التاريخي الكثيف وتراثها المسيحي العريق إلى الفضاء الأوروبي، الذي غالباً ما تقصى منه لأسباب أيديولوجية وإستراتيجية ظرفية؟ وكيف يتسنى تصنيف اليابان التي نجحت في استنبات نفس مكونات وآليات النموذج التحديثي الأوروبي ـ الأميركي من داخل أرضيتها الثقافية الاجتماعية المتميزة الخاصة؟[335]

[335] ـ تملكت الحيرة كل الذين تتبعوا نهوض اليابان؛ وتمكن روح النهضة منها حتى في أعقاب الهزيمة المرة بعيد استسلامها، خاصةً إذا ما كانت المقارنة مع الركود العربي، وتمكن روح القابلية للاستلاب والسلبية؛ فذهب المفكرون والكتاب والفلاسفة والشعراء والساسة مذاهب شتى؛ بدا لي أن الرائع نزار قباني – رحمه الله تعالى – أجملها بقوله: ((...خلاصة القضية... توجز في عبارة: لقد لبسنا قشرة الحضارة... والروح جاهلية...)). لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: ـ أنظر: د. سعود بن عيد العنزي، ((لماذا تقدمت اليابان والصين وتخلفنا؟))، دراسة منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م في موقع الكاتب: http://www.dr-saud-a.com/vb/showthread.php؟

المطلب الأول

المرتكزات الإيديولوجية للهيمنة الغربية

ما كانت النزعة العنصرية في الغرب "لحضارة الرجل الأبيض" - بتقديرنا - عارضاً نرجسياً طارئاً؛ كما أنها ليست صفةً مكتسبةً من أمم أخر، وهي كذلك ليست من لدن العصور الحديثة، ولم تأت من عدم، لأن الحقيقة التي تواتر الفكر الغربي على الاعتداد بها في شتى مصادره؛ تقول إن تمحور الغرب على ذاته ؛ لهو أمر جذوره راسخة وأصله ثابت، لأن الشعب الروماني هيأته الطبيعة للإمبراطورية يستقي منها نظمه، ويعيد إليها الحياة لينطلق بها من جديد فلا تزال راسخة مفاهيم بناء "السلالة الرومانية" وأمجاد روما وحروبها المحفوفة بالنصر..[336]

لقد استطاعت روما أن تحكم إمبراطوريتها ((التي لا تغيب عنها الشمس)) من خلال السلم الروماني الذي نهض على الركائز التالية:

- "روما" في حرب دائمة لتوسيع الإمبراطورية. وهي مجبرة على "التدخل" الذي ينتهي إلى الاحتلال، ومن ثم إعمال مبدأ " فرّق واحكم".
- "روما" نصير النظام والشرطي الوحيد العامل في خضم العالم المضطرب!!.

[336] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 107-108.

- وظيفة "روما" في تاريخ العالم تحددت ملامحها. ففي الغرب عليها أن توطد دعائم القانون والمدنية بين "الشعوب الهمجية" و"الشبيهة بالهمجية". أما في الشرق فعليها أن تمارس "دور الشرطي" كي تنقذه من الفوضى والدمار!! [337]

ولطالما أن تلك الركائز ما زالت شاخصةً إلى يومنا هذا؛ فما الضير أن تغدو واشنطن ((روما العصر))، وأن يحل السلام الأمريكاني محل سلفه السلام الروماني...

أولاً- الموروث اليهودي: عقدة التفوق أو عقيدة ((الشعب المختار)):

اعتبر الغربيون "الفرنجة" أنفسهم، أداة الإرادة الإلهية لتنظيم شؤون البشر.[338]وجعلوا التمدين معياراً لتصنيف الشعوب، وخرجوا ببدعٍ في تصنيف البشر؛ لم يسبقهم إليها - سوى اليهود - أحد من العالمين؛ منها على سبيل المثال؛ بدعة "لوريمر" الذي قسم سكان المعمورة إلى ثلاث فئاتٍ:

أ- منطقة البشر المتمدينين: وهذه المنطقة تستحق الاحترام السياسي الكامل، وتشمل بلدان أوربا.

ب - منطقة البشر المتوحشين: هي بلدان غير أوربية، لكنها تتحول إلى مستعمرات، ولا تستحق إلا اعترافاً جزئياً، ومثالها: "الصين، اليابان، وتركيا". وإذا أردنا أن نعرف أين نحن في ذاك التصنيف؛ فينبغي العلم أن المقصود بتركيا - آنذاك - الدولة العثمانية التي كانت تبسط سلطانها - تحت راية الخلافة الإسلامية - على معظم العالم الإسلامي وفي القلب منه - ولا ريب - وطننا العربي؟!

---

[337] - لمزيد من التفصيل أنظر: و. ج. دي بورج، تراث العالم القديم، ترجمة: زكي السوس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م، ص246.

[338] - أنظر: أ. د. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984م، ص 75.

ج ـ منطقة البشر البرابرة: وهذه المنطقة يكفي أن تحظى بمجرد الاعتراف الطبيعي. إذ ذهب "جان سيتوارت ميل" إلى " أن إخضاع تلك الأمم البربرية للحكم الغربي هو أمر في صالحها تماماً، وبالتالي فإن أي فعل ضد هذه الشعوب على اعتبار أنه خرقاً لقواعد القانون الدولي، يعد دليلاً على الجهل بطبيعة الموضوع. إذ لا يتوقع من "الأمم البربرية" أن تحترم القواعد والعادات التي تحترمها الأمم المتمدينة".[339]

لذلك هاجم الفقه الغربي ملك فرنسا "فرانسوا الأول" لإقدامه في عام 1535 على إبرام معاهدة مع السلطان "سليمان القانوني" واعتبروها استسلاماً للكفار *"capitulation"*.[340] بحسبان أن القانون الدولي ينحصر فيما بين أعضاء جماعة الدول الأوربية المتمدينة. أما بالنسبة لعلاقاتها الخارجية، فيؤول أمر تنظيمها إلى المبادئ الأخلاقية المسيحية.[341]

وعلى ذلك فلا عجب أن افتتح معهد القانون الدولي أعماله سنة 1877 بالتساؤل حول إمكانية تطبيق قواعد الأمم الأوربية على الشعوب الشرقية، أم أنه يكفي معاملتها وفقاً لمبادئ الإنسانية والقانون الطبيعي فحسب، لأنها لا يمكن أن تراعي قواعد القانون الدولي؟ وهذا اعترافٌ مبطنٌ بالتمييز العنصري بين

---

[339] ـ أنظر: د. محي الدين محمد محمود قاسم، التقسيم الإسلامي للمعمورة: دراسة في نشأة وتطور الجماعة الدولية في التنظيم الدولي الحديث، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1995م، ص 1-5.

[340]- Voir: BASTID-Suzanne, Les traités dans la vie internationale, Economica-Paris, pp 16- 23.

[341] -5- See: OPPENHIEM. L, International law A treatise, edited by Lauterpacht .H, vol., 8th edition, Longmans 1958, pp 50-61.

الأعراق البشرية؛ ويكأنه يستلهم أفكار داروين ويلبسها لبوس الفكر؛ ثم يقدمها للساسة ليمعنوا – عن ثقةٍ – في سلب البلاد وقهر الشعوب...[342]

وكرس ذلك النظام – بفعل التوسع الاستعماري- حيث تطورت وحددت المؤسسات الأساسية لقانون الشعوب المعاصر « *droit des gens contemporain*. »[343] وإلى ذلك يؤكد "جول فيرن" أحد منظري المذهب الاستعماري: "... إن في الإقرار بتصنيف شعوب العالم إلى درجات في عالمٍ قائمٍ على هذا النحو...وإذا لم نتدخل في شؤون العالم، فإن هذا يعني الهبوط من المرتبة الأولى إلى الثالثة والرابعة...".[344]

وتنهض عقدة التفوق الحضاري لدى الغرب؛ على ثلاثة أركان متكاملة هي: التمركز الأوربي ***L'Eurocetrisme***، والتمركز العرقي أو الإثني ***L'ethnocentrisme***، وكذلك التمركز العقلاني ***Phonocentrisme*** ومؤدى –هذه المصطلحات الثلاثة- تفوق الحضارة الغربية بمكوناتها البيولوجية والثقافية

---

[342] - «الداروينية Darwinism»: ويُقال لها أيضاً «الداروينية الاجتماعية»؛ وهي كلمة منسوبة إلى اسم تشارلز داروين (1731 - 1820)؛ وهي فلسفة إلحادية علمانية مادية تنكر أي مرجعية غير مادية، وتستبعد الخالق من المنظومة المعرفية والأخلاقية وتَرُد العالم بأسره إلى مبدأ مادي واحد كامن في المادة وتدور في نطاق الصورة المجازية العضوية والآلية للكون. تم استخدام النموذج الداروينى لا لتفسير الطبيعة/المادة وحسب وإنما لتفسير حياة الإنسان الفرد في المجتمعات، وفي تفسير العلاقات بين الدول والمجتمعات على المستوى الدولي. وقد وُظِّفت الداروينية الاجتماعية في تبرير التفاوت بين الطبقات داخل المجتمع الواحد وفي الدفاع عن حق الدولة العلمانية المطلقة وفي تبرير المشروع الإمبريالي الغربي على صعيد العالم بأسره. فالفقراء في المجتمعات الغربية وشعوب آسيا وأفريقيا (والضعفاء على وجه العموم) هم الذين أثبتوا أن مقدرتهم على البقاء ليست مرتفعة، ولذا فهم يستحقون الفناء أو على الأقل الخضوع للأثرياء ولشعوب أوربا الأقوى والأصلح. أنظر: د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد الأول، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1999م، ص 316-320.

[343]- Voir: DINH "N.Q" et autre, droit international public, 3 ème éditon, L. G. D. J, 1987, pp 21- 33.

[344] - أنظر: بيير رينو فان وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: فايز كم نقش، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، 1982م، ص 449.

والدينية، على أسس من مقولات "داروين" بوجود سلالات عرقية، ترث سمات ثابتة تتجاوز مراحل التطور التاريخي.[345]

غني عن التذكير أن "التكنولوجيا الغربية" تمخضت عن السيطرة الإمبريالية على العالم "*World Empire*"، لتغدو السمة الرئيسة لكل السياسات الاستعمارية الهادفة إلى تحقيق تلك السيطرة. غير أنها حاولت أن تخفي حقيقة دوافعها –من حيث لا تخفى- في نطاق ما أسمته بدورها التاريخي ورسالتها الحضارية في المجتمع الدولي، وهو ادعاء لا ينهض على أسسٍ ولا تعضده حقائق التاريخ، التي تحفل بأخبار "روما" حينما أرست ذلك الادعاء، كقاعدةٍ للسلم الروماني، في جملة القواعد التي لا ينازع الغرب في كونها أصول القانون الدولي التي انتهى إليه.[346]

إن التمركز الأوربي الذي أرست دعائمه المرحلة الذهبية للاستعمار الغربي المباشر، حينما سخرت الإمكانيات غير المحدودة للمستعمرات، مما مكّن الغرب من استغلال ((المحيط)) واكتشافه بعد أن غدا ((مركزا))؛ وبذلك أرسيت الركائز الأولى؛ لما سمي لاحقاً؛ باقتصاد ـ العالم الأوربي.[347]

وسارت قافلة الاستعمار –التي بدأت مع الكشوف الجغرافية- وتنامى في ركابها الاقتصاد الأوربي، ليغدو اقتصاداً عالمياً على مدى (500) سنة تالية، من

---

[345] - أنظر سالم البيض، ((من الاستشراق إلى نهاية التاريخ))، مجلة المستقبل العربي، العدد 211 لعام 1996م، ص 25.

[346]- See: BRIERLY (J.L), op. cit. p41. See also: Oppenheim. L, op. cit. p72.

[347] - لمزيدٍ من التفصيل؛ انظر: جاك أدا، عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة: د. مطانيوس حبيب، الطبعة الأولى، دار طلاس، دمشق، 1998م، ص 39.

خلال تشكيله شبكة مبادلات دولية بالإدماج القسري لباقي قارات العالم.[348] لنجدنا أمام مفارقة تؤكد الطبيعة التمييزية، التي نهض عليها القانون الدولي الغربي، والتي تتجلى من خلال مظاهر عدة، لعل أبلغها المظهر الجغرافي. حيث هيمن غرب أوربا الذي لا تزيد مساحته على أكثر من ملونين ومائتين ألف ميل مربع على أكثر من سبعة وخمسين مليون ميل مربع، هي ما تبقى من العالم. وسعى الغرب إلى إعلاء عقائده وأفكاره وقوانينه، التي أرساها النظام الأوربي "العالمي" لا سيما بعد عام1815.[349]

ثانياً ـ الأوربة والأمركة هواجس وأوهام :

إن أوربّة العالم ***Europeanization*** حلم أوربا الأزلي في سيادة الجنس الأبيض على العالم، هو الذي قادها إلى اكتشافاتها صدفة، ليبدأ عصر الاستعمار الاستيطاني النهائي، عبر أضخم وأطول قافلة بشرية مهاجرة، امتدت طوال القرن التاسع عشر. لقطت أوربا خلالها نحو (60) مليون نسمة إلى العالم الجديد، ولتغرس **"أوربات صغيرة"** تدين بالولاء والتبعية **"لأوربا الأم"**.[350] غير أن الخروج الأبيض كلف العالم ثمناً عظيم السداد؛ إذ لم يبقَ من السكان الأصليين للعالم الجديد ((ما سمي لاحقاً أمريكا وأستراليا)) ، والبالغ تعدادهم نحو (60) مليون قبل ظهور "الرجل الأبيض"؛ إلا ثلاثة ملايين ونصف، خضعوا للأعمال الشاقة، في مناجم الذهب والفضة. **وقد تمت الإبادة الجماعية عبر المذابح والفيروسات وغيرهما من وسائل الإفناء الشامل، التي نقلها "الجنس الأبيض" من ثمار**

348 ـ ولمزيد من التفصيل؛ أنظر: أ. د. علي إبراهيم، التجارة الدولية وجدلية التقدم والتخلف، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م، ص 63.

349 ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 188.

350 ـ أنظر: أ. د. جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م، ص135.

حضارته إلى "الشعوب البربرية"....ومن أسفٍ أنَّ ذلك العدوان كان يحظى بمباركة دينية رسمية من الكنيسة..[351]

وحريٌّ بنا أن نذكر في هذا المقام الصك البابوي الشهير الذي أصدره قام البابا الإسكندر السادس القاضي بتقسيم الأراضي بين أسبانيا والبرتغال، وقد أسس الفقه الكنسي مشروعية التدخل البابوي على اعتبار أن سكان العالم الجديد ينتمون إلى عرقٍ أدنى من الأسبان، كما أنهم كفار، مما يعطي للأسبان الحق في احتلال أراضيهم؛ ثم ساد – بعد حينٍ - الشعار الشهير "**الهندي الطيب هو فقط الهندي الميت**"، ووصلت عمليات إبادة الجنس إلى حد صيد رؤوس ***"head-hunting*** "منظم وعلني أحياناً، كنوعٍ من الرياضة، حتى انقرض من عالم الوجود العرق التزماني أو "التسماني" انقراضاً تاماً.[352]

** أما **العرق الأسود:** فقد تعرض لأسوأ عملية قرصنة واقتلاع عرفها التاريخ البشري على مدار التاريخ؛ خضبتها دماء ملايين الزنوج، الذين اقتلعوا من مواطنهم في أفريقيا، ليعملوا في بناء حضارة "الرجل الأبيض"، وليكونوا سقط

---

[351] - See: Waldron, Jeremy J., "A Religious View of the Foundations of International Law". New York University Public Law and Legal, Theory Working Papers. Paper 278., March 23, 28, and 30, 2011, (2011), pp 6-16.

[352] - من أسفٍ أن يمر مؤرخُ بريطاني شهير بقامة هربرت ويلز بهذه الفاجعة - بإفناء شعبٍ كاملٍ وسلبه أرضه ومصادرة تاريخه مروراً عابراً؛ ويكأنهم ليس بشراً؛ ويكأن العنصرية متأصلة في عمقٍ لا يرقبها فيه فكرٌ ولا ضمير؛ حيث يقول ويلز: ((هنالك في أحد زوايا العالم البعيدة في تسمانيا، ظل جيل من الناس منعزلاً عن العالم في مرحلة العصر الحجري القديم الأول حتى تم اكتشاف تلك الجزيرة على يد الهولنديين في ١٦٤٢ . ومما يؤسف له أنهم اليوم قد بادوا. فقد مات آخر تسماني في ١٨٧٦ . وليس ببعيد أنهم ظلوا في عزلة عن سائر البشرية طوال خمس عشرة أو عشرين أو خمس وعشرين ألفا من السنين)). أنظر: ه . ج. ويلز، معالم تاريخ الإنسانية – المجلد الأول نشأة الكون والإنسان والحضارات، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، ص 160. نقلاً عن نسخة الكترونية منشورة ومتاحة في موقع كتب عربية: www. Kotobarabia. com

متاع له، تتداوله يديه بأبخس الأثمان، فولد ذاك الذل الغابر، كراهية لا تفتر لكل ما جاءت به حضارة "الرجل الأبيض".[353]

في الواقع، لهذه المشكلة جذور دامية، لأن تلك الحضارة " البيضاء"؛ طمست دين أجدادهم، "وكانت نسبة غير قليلة من أولئك الأفارقة تدين بالإسلام"، لذلك فمن غير المستغرب أن تنهض بين أحفادهم؛ الحركات التي تنادي بأسلمة الزنوج وعودتهم إلى الإسلام دين أجدادهم، ومنها الحركة المسماة باسم قائدها "إليجا محمد".

وفي السياق ذاته؛ عمد أحفاد أولئك الزنوج ـ في أحيانٍ أخر ـ إلى تطوير "مسيحية سوداء" تخدم مصالح السود، بل تصوروا "يسوع.."بأنه أسود، أي أن ردة الفعل على تاريخ الإرهاب الأبيض اتجاه أجدادهم؛ مازالت تضطرب بين اليأس والنقمة، ولعل من أصدق صورها؛ ما ورد في قول قس أفريقي من السنغال، جاء فيه: **"لا بد أن يكون الله أبيض، لأنه لم يخلق اللون الأسود فيما خلق، من ألوان في النبات والأشجار والثمار، هل رأيت مطراً أسود أو بحراً من الحبر؟ هل رأيت ملاكاً في صورة سوداء؟ هل رأيت نبياً جاء من الجنس الأسود؟.إن كل هذا دليل على أن الله أبيض، وأنه اختار الشعوب البيضاء لتقود الحضارة والإنسانية"**[354].

ونحن بالطبع لا نقر بهذا القول، فالله سبحانه ليس كمثله شيء، وديننا الإسلامي الحنيف يقر بالمساواة بين البشر لوحدة الأصل والغاية.

---

[353] ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 74.

[354] ـ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. محمود دياب، الإسلام في أفريقيا اليوم، في محاضرات ومناقشات الملتقى (11) للفكر الإسلامي، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1984م، ص9 وما بعدها.

** **أما العرق الأصفر**، فقد ناله هو الآخر نصيباً معلوماً من الثمن الباهظ الذي دفعه العالم لإرساء دعائم حضارة "الرجل الأبيض". فقد اقتضت متابعة التوغل الاستعماري في قارة آسيا –لا سيما الهند والصين- أن توسل الغزاة الغربيون "بالأفيون" حتى بات المصدر الأول للقطع الأجنبي في الهند، إبان القرن التاسع عشر. وفي الصين، توسل التجار "الإنجليز" بكل ما استطاعوا لنشر "الأفيون"، حتى إذا ما أعيتهم السبل، تدخلت "بلادهم" لإرغام الصين على قبول التجارة الإنجليزية تلك، في واحدةٍ من أحط الحروب في التاريخ؛ وهي **حرب الأفيون الأولى 1839-1842 التي انتهت بهزيمة الجيش الصيني، واستيلاء بريطانيا على "هونغ كونغ"، وإرغامها للصين على دفع غرامات كبيرة لتجار المخدرات الذين أضيروا في الحرب!!. وقد حاولت بريطانيا الضغط على حكومة الصين للموافقة على أن يكون استيراد الأفيون عملاً تجارياً مشروعاً. وعندما رفض إمبراطور الصين "قرار التمدين الغربي" هاجمت القوات البريطانية بلاد الصين وقتلت الآلاف في مذبحة مروعة لن ينسى التاريخ آثارها.** [355]

وبلغ الأمر أن تداعت عدة دول غربية لتقوم بحملةٍ عسكريةٍ مشتركة للقضاء على ثورة "البوكسير"[356] الصينية الوطنية، دعماً وتعضيداً لاستمرار الامتيازات الاقتصادية والسياسية في الصين. إلى ذلك تحالفت أيضاً عدة دول

[355] - أنظر: د. رشاد السيد، المخدرات واجهة الحضارة الملوثة، مجلة منار الإسلام- الإمارات العربية المتحدة، العدد 11، لعام 1997م، ص 118-119. - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 74-76.

[356] - ثورة البوكسير "*The Boxer rebellion*" التي شكلت مقدمة الثورات الوطنية الصينية في مطلع القرن العشرين. أنظر:

- FRIEDMANN(W. G), The changing structure of international law, stevens & sons, London, 1964, pp 13- 22.

غربية لتضرب حصاراً بحريا على فنزويلا عام 1902، لإرغام حكومتها على تحصيل ديون لرعايا تلك الدول.

وينهض دليلنا الآخر هذه المرة من رماد "هيروشيما" و"ناغازاكي"، بالسؤال لماذا ألقت الولايات المتحدة الأمريكية قنابلهما النووية عليهما، وليس على "برلين" و"ميونيخ"؟! ولا نجد ردا شافياً سوى التمييز العنصري للأبيض، وإن كان في أشد حالات العداء. ورأينا هذا لا يعدم النصير حتى في الفقه الغربي. وهكذا نجد "كينيث بولدينج" *"Kenneth Boulding"* يقول:

"إن الشخص الذي لا أستطيع أن أخرجه من عقلي هذه الأيام، هو الشاب الذي قذف أول قنبلة ذرية ... فلو أن هذا الرجل أمر بإلقائها على "ميلووكي" ***Milwaukee*** - مدينة أمريكية - لكان قد رفض أن ينفذ هذا الأمر بالتأكيد... ولكن لكونه قد طلب منه إلقائها على "هيروشيما" فإنه لم يوافق على ذلك فقط، وإنما أصبح في عداد الأبطال بسبب ذلك... **وطبعاً لست أرى فارقاً يذكر بين إلقائها على "ميلووكي" وإلقائها على "هيروشيما". إن الفرق هو فرق في الشعور بالجماعة... في الإحساس بـ "نحن"، ذلك أن القوم في "ميلووكي مدينة أمريكية" على الرغم من أننا لا نعرفهم، فهم قوم "منا" وينتمون "إلينا"، إنهم جزء من "نحن". في حين أن القوم في هيروشيما قوم "منهم" وينتمون "إليهم"**.[357]

[357] - لمزيدٍ من التفصيل في التعليق على هذا الرأي أنظر: إنييس ل. كلود ((الابن))، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة: د. عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964م، ص 554.

ومما لاشك فيه؛ أن تلك النظرة المهينة لمعتقدات شعوب شرق آسيا، كانت ذريعة الغرب لاحتلاله، بحجة حماية المبشرين الفرنسيين ضد تنكيل الأهالي، ولتغدو بعد حين مناصرة نظام "دييم" سبباً في حرب فيتنام[358].

ولاغرو أن السؤال الذي يأتي عفو الخاطر في هذا المقام هو: ونحن العرب من نكون من وجهة نظر العرق الأبيض؟ **ولعلنا لسنا بحاجة لأن نعرف ما هي رؤية ((الغرب)) للعرب اليوم؛ فالصورة أبلغ من أي تعليق!!**

إنما نستذكر في تسمياتهم التاريخية لنا ***"Sarrasins"*** و ***"Maures"***،[359] الأسس إلي نهضت عليها تلك المسميات الاصطلاحية عميقة الدلالة؛ فالتسمية الأولى ***"Sarrasins"*** تغور جذورها إلى الأصل العربي كما رسمه اليهود في كتبهم، التي تركت أثراً بالغ التأثير في التكوين الغربي المعاصر، ذلك التأثير الذي تبرّأ الغرب منه يومً ما، عندما كان التنظيم الدولي للعالم تنظيماً عربياً إسلامياً، وكانت الدولة العربية الإسلامية تطبق على العالم قانوننا العادل.

وقد جاء التنكر الغربي- الذي نتحدث عنه- في الرسالة التي بعث بها "نقفور" ـ أشهر من نقض العهود في تاريخ المعاهدات الدولية ـ إمبراطور بيزنطة يومئذ، إلى الخليفة هارون الرشيد، في أوج قوة الدولة العربي الإسلامية آنذاك؛

---

[358]- لمزيدٍ من التفصيل أنظر: برتراند رسل، جرائم الحرب في فيتنام، ترجمة: يحيى عويس، المتحدة للنشر- القاهرة 1970م، ص 56.

[359] ـ لبيان تفاصيل تلك الصورة أنظر: د. مارلين نصر، صورة العرب في الكتب المدرسية الفرنسية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م، ص 49 وما بعدها. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 74.

حينما أنكر "نقفور" ـ في تلك الرسالة ـ على قومه تسميتهم للعرب "ساراقينونس" وقال: **"تسميتهم عبيد سارة كذب"**.[360]

أما التسمية الثانية "*Maures*" فهي تحريف لكلمة "موراكة" أي المتنصرون الجدد.[361]وهي التسمية التي أطلقت على من بقي حياً من العرب المسلمين، بعد جرائم إبادة الجنس، التي اتبعتها محاكم التفتيش الإسبانية بحقهم،[362] حيث لم يبق بعد ذلك عرب ولا عروبة، ولا إسلام ولا مسلمين في بلادٍ كانت لهم لأكثر من ثمانية قرون...

وفي مطلع ستينات القرن العشرين، هبّ حاملو عبء الرجل الأبيض وحماة مدنيته، متكاتفين متساندين، من أجل تدعيم ركائز الاستعلاء السياسي والعنصري التي أرساها. ورفعت دول الغرب الاستعمارية **"راية عدم التدخل"** – لإقصاء الدور الإيجابي المفترض للتنظيم الدولي- بحسبان أنها تتصرف "بضياعها كما تشاء". بيد أنها لم تستطع أن تقهر زحف الشعوب نحو فجر الحرية، وعلا صوت دول "العالم الثالث" في الأمم المتحدة، مطالباً بتصفية الاستعمار، واتخاذ إجراءات تغييرية في العالم؛ وتجلى ذلك في دورة الجمعية العامة –خريف عام 1960- التي اكتست أهمية خاصة، وتنامى فيها دورها عبر التنسيق الفاعل بين قادة دول العالم الثالث؛ " جمال عبد الناصر ونهرو وتيتو ونكروما وسوكارنو

---

[360] ـ ولمزيدٍ من التفصيل أنظر: د. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة 14، لعام 1996م، ص8.

[361] ـ أنظر: د. عادل سعيد بشتاوي، الأندلسيون الموراكة، القاهرة، 1983م، ص16.

[362] ـ أنظر: المرجع السابق. ص99 وما بعدها. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 107-108.

وسيكتوري"، حتى تكشفت تلك الدورة عن القرار 1514 المسمى إعلان تصفية الاستعمار *"Declaration on decolonization"* [363].

من أجل ذلك رفضت دول "العالم الثالث" في الخمسينات والستينات من القرن الآفل برامج تحديد النسل – التي تقدمت بها الولايات المتحدة، وسواها من الدول الغربية- لأنها رأت فيها توجهاً عنصرياً مبعثه الخوف على حضارة "الرجل الأبيض"؛ من تنامي الصعود "الملون" لباقي أعراق البشرية، بل وصل الأمر في بعض الدول؛ أن أشارت بأصابع الاتهام إلى تلك البرامج المدبرة لإبادة شعوبها...الآن توقفت المواجهة ولما تتوقف أسبابها ...وبدون أي تبرير؟!

المطلب الثاني

المرتكزات القانونية للهيمنة الغربية في المنظومة الدولية

أولاً- احتكار مفهوم الدول الكبرى وتقنين مسؤولياتها:

مما لا شك فيه، أن ظروف الولادة غير الطبيعية للأمم المتحدة، عشية انقضاء الحرب الغربية الثانية، قد تركت أثراً عميقاً في البنية التنظيمية لمؤسسة شيّدها الحلف المنتصر يومئذٍ، والذي نهض على أركانٍ غير متجانسة، لم يجمع بينها سوى المصلحة الوطنية المباشرة لأعضائه،[364] وبالتالي لن يقبل القول منهم: **إنهم حاربوا لإعلاء قيم الحق والعدل، لأن الواقع ينطق بعكس ما قالوا.**[365]

---

[363]- BOSCH"Marin. Miguel", Votes in the UN general assembly, K.L.I Hague, Netherland 1998, pp 82-88.

[364] - عندما انتقد "تشرشل" على بعض تحالفاته – إبان الحرب- رد قائلاً: " إنه على استعداد لأن يتحالف مع الشيطان ضد هتلر". ولمزيدٍ من التفصيل عن التحالف المنشئ للأمم المتحدة

واتضح جلياً أن ضرورة انصهار مبدأ مسؤولية الدول الكبرى في التقنين الأساسي للتنظيم الدولي المعاصر، قد ارتكزت على الحقائق التي أفرزتها الحرب، والتي من أهمها: ظهور النظام الجديد لتوازن القوى بأقطابه الخمسة بداءةً. فبريطانيا وفرنسا– التي اعتبرت دولةً كبرى- كانتا تخوضان الجولة الأخيرة لهما، في نطاق التنافس على قيادة الغرب، وما قبل الأخيرة فيما يتعلق بنفوذهما الاستعماري. والصين كانت تخوض غمار ثلاث حروبٍ معاً، إذ تنهي آخر فصول الهيمنة اليابانية، وتسعى لتكريس مشروعية الحكم الشيوعي على مختلف الأقاليم الصينية، فضلاً عن أنها كانت تعمل على تعزيز موقعها كقوةٍ عظمى.[366]

بيد أن الفرصة بدت مواتية للقوى الدولية المتطلعة إلى السيطرة العالمية. فقد خرجت من الحرب بمكانةٍ اقتصادية وسياسية متفوقة، مكّنت لها أن تتبوأ موقع الصدارة في ترتيبات ما بعد الحرب، بل لتقود التنظيم الدولي المعاصر، من خلال إنشائها لمؤسساته التنظيمية من جهة، وهيمنتها الفعلية على العلاقات الدولية من جهةٍ أخرى؛ فقد ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوةٍ عالميةٍ متحفزةٍ إلى دورٍ كبيرٍ، بعد أن هجرت مبدأ "مونرو" والعزلة الذاتية التي كانت تعيشها -***Self***

أنظر: د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، العدد 202 لعام 1995م، ص 57.

[365] - من الشواهد التي ما نسيت؛ أن فرنسا "الحرة "وقد خرجت لتوِّها من ربقة الاحتلال الألماني، بدأت عدواناً عسكرياً رهيباً ضد قوى التحرر في الأجزاء التي كانت تحتلها من الوطن العربي. ففي الجزائر أسقطت فرنسا - إبان شهر أيار/ مايو 1945م - 45000 شهيداً في قسنطينة ومدن جزائرية أخرى؛ وقصفت قوات فرنسا "الحرة" – في الوقت نفسه 1945/5/29م - أحياء دمشق، وأحرقت حياً كاملاً ((حي سيدي عامود)) الذي أصبح اسمه منذ ذبك التاريخ حي الحريقة؛ ومضت قواتها إلى احتلال مبنى "البرلمان" السوري، بعد أن أشبعته مدفعيتها دكاً، ثم اقتحمته على جثث أفراد حاميته!! لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 188.

[366]- See: MATTHEW. Helen, op cit. p 105-104.

isolation.[367] سيما وأنها خرجت بإمكانياتٍ هائلةٍ وطاقةٍ كامنةٍ، دفعت بها إلى التفاؤل بأن تكون ملجأ الحرية الأخير في هذا العالم، بل ذهب المثقفون الأمريكيون والقادة السياسيون إلى القول بأن السلام والتقدم ينبغي لهما أن يكونا قدراً محتوماً.[368] وهذه الرؤية تجد لها أساساً متيناً في الاستراتيجية الأمريكية ما انفكت تعلي من شأنها.[369]

أما الاتحاد السوفيتي السابق، فقد كان دولة معزولة ومحاصرة، منذ انتصار الثورة الشيوعية في عام 1917، بالرغم من قبوله في عصبة الأمم في عام 1939، لفترةٍ وجيزة، إذ طرد منها بعد اعتدائه على فنلندة في عام 1939، وهو العام الذي شهد توقيع معاهدته مع ألمانيا النازية في 23 آب "أغسطس" عام1939. بيد أن الأخيرة نقضت عهدها، وتقدمت قواتها لغزو الأراضي السوفياتية، ليعود الاتحاد السوفيتي إلى قلب التنظيم الدولي الأوربي، بل ليقلب مع الولايات المتحدة لقيادة الغرب ظهر المجن، وقد ظهر ذلك جلياً في الترتيبات السياسية إبان الحرب، وتجلى

---

[367] ـ تأست الولايات المتحدة في عزلتها بعزلة "أمريكا الأم" إن جاز لنا أن نصف "بريطانيا" بهذا الوصف. فقد أنفقت معظم العصور الوسطى الأوربية في الحروب الإقطاعية، ثم الإقليمية، واستكملت بناء وحدتها السياسية دونما خطر خارجي يعيق بناء تلك الوحدة. من أجل ذلك، أسمت تلك العزلة بالعزلة الرائعة "*Splendid isolation*". والتي يقابلها مفهوم أمريكي ذائع الصيت هو "مبدأ مونرو". في العزلة البريطانية أنظر: د. جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، مرجع سابق ص90.

[368] ـ بحسبان أن أمريكا منارة الحرية ومثال الإشعاع للجنس البشري على حد تعبير "سبانير":
"America was to be the beacon of freedom and the shining example to mankind". See: SPANIER. John, Games Nations Play, Nelson,s Political Science Library, pp 255- 268.

[369] **ـ إن التطلّع الأمريكي لقيادة العالم ينهض على أسسٍ عميقة في الإستراتيجية الأمريكية، عبرت عنها أقوال رؤساء أمريكا ومفكريها، منذ فترة مبكرة من القرن الماضي، واليوم التطلع على أشده؛ إذ بات الحديث عن الحلم الأمريكي والقرن الأمريكي والسلام الأمريكي....حديث الساعة، وزاد الطين بلة – كما يقول المثل – وصول دونالد ترمب إلى سدة البيت الأبيض؛ ليعكس الوجه الأمريكي الحقيقي وجه الاستبداد والاستعلاء والغدر والغلو، ولعلَّ ذلك كله مؤشر خيرٍ على دنو الأجل الأمريكي... فلكل بدايةٍ نهايةٍ ونظنها قد اقتربت؟!!**

ثانية – عشية الإعلان عن ولادة المنظمة الدولية الجديدة - في ظهور نظام القطبية الثنائي "***Tow continental-size powers***".[370]

وغني عن التذكير، أن التحالف المنشئ للأمم المتحدة، وبالرغم من التباين الظاهر في توجهات أركانه الأساسية "الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، والصين" إلا أنهم وحدوا موقفهم، كي تكون لهم اليد العليا على التنظيم الدولي المعاصر، عبر المقولة الشهيرة "إن الدول الكبرى ما تزال تتحمل عبء المسؤولية عن أمن العالم، والرفاه الاقتصادي للجنس البشري".

ثانياً ـ احتكار سلطة الأمن في العالم:

ترتبط أهمية مجلس الأمن ارتباطاً وثيقاً بطبيعة بنيانه، والقواعد الناظمة لعملية التصويت واتخاذ القرار فيه. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، بطبيعة التبعات الملقاة على عاتقه، والإمكانيات المزود بها، لمواجهة التبعات المذكورة، من ناحية أخرى.

**** وقد شيّد الميثاق بنيان المجلس في المادة (23) على النحو التالي:**

"1- يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من الأمم المتحدة، وتكون جمهورية الصين الشعبية وفرنسا وجمهورية روسيا الاتحادية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والولايات المتحدة أعضاء دائمين فيه. وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس، ويراعى في ذلك، بوجه خاص وقبل كل شيء، مساهمة أعضاء الأمم

[370]- See: Robert A. Denemark, "World System History: From Traditional International Politics to the Study of Global Relations," International Studies Review, vol. 1, №. 2 (Summer 1999), pp. 43-50.

المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي أهداف الهيئة الأخرى، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل

2- ينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين، على أن يختار في أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين خمسة منهم لمدة سنة واحدة، والعضو الذي انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور.

3- يكون لكل عضو في مجلس الأمن مندوب واحد".

فالميثاق جاء متسقاً وحقائق التنظيم الدولي عشية انقضاء الحرب الغربية الثانية، وتطابقت العضوية الدائمة في مجلس الأمن والقوى الكبرى ***"Great power"*** التي خرجت منتصرة –آنذاك- في تلك الحرب.[371]

من أجل ذلك، فقد رأى البعض محقاً أن الأساس الذي نهضت عليه فكرة إقرار العضوية الدائمة يرتكز على مبدأ "توازن القوى ***"Balance of power"*** في التنظيم الدولي. أما العشرة أعضاء غير الدائمين، فينتخبون من جانب الجمعية العامة دورياً، بحسب المعايير التي أوردها الميثاق. إنما تتحكم بها عملياً القوى السياسية داخل أروقة الأمم المتحدة، لأن الجمعية العامة لم تفلح في اعتماد معايير يركن إليها في هذا الشأن. غير أن "التوزيع الجغرافي العادل"[372] قد تمت مراعاته –إلى حدٍ ما- في توزيع هذه المقاعد العشرة على النحو التالي: خمسة مقاعد

---

[371] - لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 188- 189.

[372] - يعود الفضل في إقرار هذه القاعدة إلى بعض الوفود – في سان فرانسيسكو- ومنها وفد مصر، الذي طالب بأن تمثل في المجلس مناطق العالم الكبرى المختلفة، إلى جانب الدول الخمس، وذلك بأن "يقسم العالم إلى مناطق تكون بمثابة دوائر انتخابية حقيقية لانتخابات المجلس. وتعين الدول التي تؤلف كل منطقة مندوبيها في المجلس، بعد أن تبرم بينها اتفاقات إقليمية". أنظر: د. مفيد شهاب، المنظمات الدولية، مرجع سابق. ص282-283.

لأفريقيا وآسيا، مقعدان لأمريكا اللاتينية، مقعد واحد لأوربا الشرقية، مقعدان لأوربا الغربية والدول الأخرى.[373]

** **وتثير بنية العضوية لمجلس الأمن انتقاداتٍ عدة من أهمها:**

1- **إن التفريق في نوعية العضوية إلى دائمة وغير دائمة**، أمر يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، والذي يعد أحد المبادئ التي يدعيها التنظيم الدولي المعاصر.

2- كما أن قصر العضوية الدائمة على أعضاء محددين بالاسم، على أساس أنهم يمثلون الدول الكبرى، قد نهض، بادئ ذي بدء، على تقدير سياسي اقتضته الظروف عشية انقضاء الحرب، دون النظر إلى متغيرات الحياة الدولية، التي تجري عليها نواميس الحياة التي قدرها الخالق جلّ وعلا، من ولادةٍ ونموٍ وقوةٍ وضعفٍ وفناء...

ثالثاً- سلطة النقض " Veto": تكريس الهيمنة دستورياً"

مما لا شك فيه، أن سلطة النقض، التي خولها الميثاق للدول الكبرى، هي من أكثر المشكلات الدستورية غموضاً وصيتاً، فضلاً عن أنها الأثر الوحيد الباقي من شرط الإجماع التقليدي الذي كان يتبوأ مكاناً عالياً في عهد العصبة.[374] وقد كرسه الميثاق بحزم مقصود، عبرت عنه المذكرة التفسيرية التي قدمها "الخماسي" إلى مؤتمر "سان فرانسيسكو" الذي تمخض عنه نتيجتين مهمتين:

* **الأولى**: إقرار قاعدة الإجماع في التصويت بالنسبة لهم في مجلس الأمن.

---

[373] - أنظر: د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق. ص155.

[374] - إذ كانت المادة الخامسة من عهد العصبة تنص على أنه: "فيما عدا ما قد ينص عليه صراحةً من أحكام مخالفة في هذا العهد، أو وفقاً لهذه المعاهدة تصدر القرارات في أي اجتماع للجمعية أو المجلس بموافقة جميع أعضاء العصبة الممثلين في الاجتماع".

* **الثانية**: نجاح مسعاهم في جعل الاعتراف الدستوري بمركزهم "الممتاز" شرطاً لازماً لإنشاء الأمم المتحدة. وبالتالي فإن إقرار سلطة النقض جاء معتمداً لإنقاذ المنظمة الوليدة من أن تحيق بها الكارثة –التي اعتبرت العيب الجوهري للعصبة- في حال عدم انضمام الدول الكبرى إليها.[375]

فالناطقون الرسميون باسم الحكومة الأمريكية ما انفكوا يرددون النظرية القائلة بأنهم غير قادرين؛ على إقناع الجمهور الأمريكي وممثليه في "الكونغرس" بضرورة الانضمام إلى الأمم المتحدة، ولن يكون هذا متاحاً إلا بضمان الإقرار بسلطة النقض. بل وصل الأمر أن أعلن المندوب الأمريكي في مؤتمر "سان فرانسيسكو" حقيقة الموقف الأمريكي قائلاً: "**إن في وسعهم قتل الفيتو إذا أحبو، ولكن لن تكون هناك أمم متحدة إذا فعلوا ذلك**".[376]

والحقيقة أن السلوك الأمريكي إزاء الأمم المتحدة، كان دائماً محكوماً بموجبات أساسية، مؤداها ألا تقترب هذه المنظمة من حمى المصالح الأمريكية في شتى أرجاء المعمورة،[377] إلا بالتي هي أحسن. ومرد ذلك، حجم الإسهام الأميركي في تمويل وإدارة نشاطاتها –لا سيما المقر الرئيسي- فضلاً عن الامتيازات الأخرى التي تتساوى فيها الولايات المتحدة مع باقي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

---

[375] - See: Chris Brawn, International Relations Theory: New Normative Approaches, New York: Simon & Schuster International Group, 1992, pp 225-236.

[376] - وصل بالمندوب الأمريكي – السناتور توم كوناللي Connally"- إلى حد تمزيق نسخة من مشروع الميثاق المعروض في المؤتمر صائحاً: أنه من دون الفيتو لن يكون هناك ميثاق أصلاً". أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر: " دراسة في العلاقات الجدلية لمبدأ المساواة في السيادة وفلسفة الحكومة العالمية"، مرجع سابق، ص 208.

[377]- See: HIRSH. Michael, "Washington,s self-Defeating Assault on the UN", Foreign Affairs, Vol.: 78 № 5, pp 5-7.

والواقع أن إقرار سلطة النقض قد أثار – فيما أثاره من قضايا - مسائل مهمة تتعلق بآليات التصويت وما يترتب عنها من نتائج.

غني عن البيان أن لغة الأرقام، **لا تكذب ولا تتجمل**، بل تشي بوطأة الامتياز الرهيبة. فمنذ العام 1946 وحتى 2018م استخدم النقض 335 مرة: منها 216 فردياً و156 مرة ثنائياً و 13مرة ثلاثياً. وكان الاتحاد السوفيتي السابق، العضو الدائم الأول الذي يستخدم النقض في 16-2-1946، لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، وقضت المقادير – حينذاك- أن تكون المناسبة قضية عربية.[378] ثم لازم النقض مندوب الاتحاد السوفييتي طيلة العقد الأول من عمر المنظمة الدولية، إذ استعمله ثمانين مرة خلال السنوات العشر (1945-1955)، منها (51) مرة بشأن طلبات انضمام الأعضاء الجدد إلى الأمم المتحدة ***"on proposals to admit new members"***. ثم خفّت حدة الاستخدام السوفياتي للنقض، منذ مطلع الستينات، لتضمحل في العشر الأواخر من القرن العشرين، عندما حلّت روسيا الاتحادية محل الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن وسائر المنظمات الدولية الأخرى.[379] ثم أعادت روسيا الكرة بكثرة الاستخدام وخاصةً في الفترة مابين

---

[378] - أصل القضية أن سوريا ولبنان تقدمتا بشكوى إلى مجلس الأمن في شباط "فبراير" 1946م لعدم انسحاب القوات الأجنبية "بريطانية وفرنسية" من إقليميهما بعد انتهاء الحرب. فقدم إلى مجلس الأمن مشروع القرار الأميركي الذي يعبر عن ثقة المجلس في أن الجيوش الأجنبية سوف تنسحب من سوريا ولبنان، حالما يكون ممكناً، بالمفاوضات بين الأطراف. وتقدم المندوب السوفياتي باقتراحات لتعديل المشروع الأمريكي مؤداها أن يوصي المجلس بالانسحاب الفوري "immediately" بدلاً من "حالما يكون ممكناً as soon as"، ولما لم تقبل، استخدم النقض لأول مرة. ولمزيدٍ من التفصيل، أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 213.

[379] - الحقيقة أن الحلول الروسي محل الاتحاد السوفياتي السابق في مجلس الأمن وسواه من المنظمات الدولية، كان استجابةً أمريكيةً مبهمةً *noncommittal response* لرسالةٍ أرسلها الرئيس الروسي بوريس يلتسين إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب؛ ولم تحظَ بالدعم المباشر من رابطة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي؛ فضلاً عن أن الأمر يتعلق بشكليات دستورية تتعلق بما ورد في الميثاق..!!

2011-2018م، متوافقةً ومتزامنةً مع الصين بشأن الأزمة السورية ابتداءً من الفيتو المزدوج الأول لهما في 2011/10/4م وصولاً إلى الفيتو الحادي عشر في 2018/4/10م...

أما الولايات المتحدة، صاحبة ثاني أعلى نصيب في استخدام النقض، بعد الاتحاد السوفياتي ثم روسيا، برصيد قدره 92مرة، ذهبت في 43 مرة لتدعيم سياسة "إسرائيل الاستيطانية والعدوانية؛ فمنذ نهوضها عام 1948م، وحتى نهاية العام الماضي 2017م.[380] و8 مرات لحماية نشاطاتها في منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى، و20 مرة لأجل جنوب أفريقيا، و16 مرة لحيلولة دون انتخاب "سالم أحمد سالم" أميناً عاماً للمنظمة الدولية في العام 1981، ومرة واحدة لحرمان الدكتور بطرس غالي من إعادة انتخابه أميناً عاماً لمرة ثانية في عام1996م.

تأتي في المرتبة الثالثة بريطانيا برصيد وقدره 33 مرة. وكانت المرة الأولى حينما تعاضدت وفرنسا لإحباط مشروع قرار عن الوضع في المنطقة العربية عام 1955. ***Rejected a draft resolution on the situation in "It the Middle East"***

- See: SCHARF "M.P", "The dissolution of states and membership in the UN, C.I.L.J, Vol. 28, 1992, pp 46-47.

[380] - كان آخرها إسقاط الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي – الاثنين 2017/12/18م - مشروع القرار المصري الذي يرفض تغيير وضع مدينة القدس المحتلة، بعيد إعلان ترمب اعترافه بالقدس عاصمةً لإسرائيل وقراره بنقل السفارة الأمريكية إليها... وقبيل التصويت الرسمي على مشروع القرار، أعلنت نيكي هايلي مندوبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن؛ أنها ستستخدم حق النقض ضده، مضيفة أن بلادها ستستمر "بناء على رغبة الشعب الأميركي، في نقل سفارتها إلى القدس". ولم تكتف هايلي بذلك، بل حمّلت الفلسطينيين مسؤولية فشل مفاوضات السلام، بقولها إن "القيادة الفلسطينية رفضت على مر السنوات عدة اقتراحات للسلام"...؟!

أما المركز الرابع فقد كان من نصيب الصين برصيد وقدره 23 مرة. كانت أولاها في عام 1955 لحيلولة دون انضمام "منغوليا ***"Mongolia*** إلى الأمم المتحدة، و19 مرة بشأن انتخاب الأمين العام، ومنها 16 مرة ضد إعادة ترشيح "كورت فالدهايم" في عام1981؛ ثم كان سيل النقض الصيني – إحدى عشرة مرة - رفقة الروسي في الثنائية الشهيرة بشأن الأزمة السورية ((2011-2018م)).

أما المركز الخامس والأخير، فقد احتلته فرنسا برصيد 18 مرة فقط. كانت أولاها حول المسألة الإسبانية ***"The Spanish Question"***، واختصت جنوب أفريقيا بعشرة مرات.

رابعاً - احتكار منح العضوية في الأمم المتحدة ((الاعتراف الحقيقي بالدولة))

يتجلى هذا الاحتكار بالسلطة الوصائية لمجلس الأمن في المسائل المتعلقة بقبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة؛ حيث تنص المادة الرابعة من الميثاق على ما يلي:

"1- العضوية، في الأمم المتحدة، مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات.....

3- قبول أية دولة من هذه الدول، في عضوية الأمم المتحدة، يتم بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن".

ونظمت إجراءات القبول، بادئ ذي بدء، في اللائحة التنفيذية لكلٍ من الجمعية العامة ومجلس الأمن بنصوصٍ قطعية الدلالة، مؤداها أن يقدم "طلب الانضمام" إلى الأمين العام مستوفياً لشروطه المحددة بالميثاق، ثم يقوم بعرضه دون تأخير على مجلس الأمن الذي يقوم بإحالة الطلب إلى لجنة قبول الأعضاء

الجدد لدراسته، وهي اللجنة التي كونها لهذا الغرض في 17 أيار "مايو" عام 1946، وتضم ممثلاً عن كل دولة عضو في مجلس الأمن. وفي الظروف العادية يعتمد المجلس تقرير اللجنة –حال توافر شروط القبول- ويصدر توصية إلى الجمعية العامة.

و قد أثارت الفقرة الرابعة من المادة الثانية، حمية بعض الوفود –في مؤتمر سان فرانسيسكو" حيث تم اقتراح عدم اشتراط موافقة مجلس الأمن على قبول انضمام الدول الجديدة إلى الأمم المتحدة، بالقياس على ما كان يقضي به عهد عصبة الأمم. واقترح وفد مصر يومئذٍ أن يكون رأي مجلس الأمن في هذه المسألة مجرد رأي استشاري. كما اقترح وفد الأرجنتين ألا يكون للدول الكبرى حق استخدام النقض في هذا الشأن؛ غير أنه لم يؤخذ بهذه الاقتراحات، وجرت الأمور على ما نص عليه الميثاق في الفقرة الثانية من المادة الرابعة سالفة الذكر. وقد أدى تطبيقها إلى قيام خلافات كثيرة بين "الخمسة الكبار". فقد علّق الاتحاد السوفييتي موافقته على انضمام بض الدول، مثل إيطاليا والنمسا والبرتغال، على قبول دول أخرى مثل رومانيا وبلغاريا والمجر. ثم بادر إلى استخدام "النقض" في سبيل عدم قبول لأعضاء جدد في المنظمة الدولية، حتى بلغ رصيده في هذا الشأن ((51)) مرة، لا سيما في العقد الأول من عمر الأمم المتحدة.

وهكذا شكّلت تلك "التوصية" التي نصت عليها المادة الرابعة سلطةً وصائيةً مانحةً مانعةً، يهب "الخماسي" بموجبها العضوية من يشاء، ويمنعها عمن يشاء، حيث رفض مجلس الأمن بالقرار 541 الاعتراف بمشروعية قيام "جمهورية شمال قبرص الإسلامية"، بل طالب الدول بعدم الاعتراف بالدولة الجديدة أو مساعدتها. ثم أكد ذلك بالقرار رقم 550 لعام1984. **وتجلى هذا الأمر أكثر ما تجلى في مشكلة انضمام جمهورية الصين الشعبية الذي تأخر حتى عام**

1970م؛ حينما وجدنا خمس بني البشر يقفون عقدين من الزمن- على أبواب الأمم المتحدة- قبل أن تقبل عضوية بلادهم؛ ولتشارك الغرب " الامبريالي" مزايا الدول الكبرى وامتيازاتها...[381]

خامساً ـ شرعنة الاستعمار المباشر: الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي:

يرى كثيرون – فيما نؤيدهم فيه - أن مفهوم "الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" الذي استحدثته الأمم المتحدة هو مجرد "صنعة إيديولوجية"؛ وبحسب هذا التحليل، فإن هذا المفهوم غير منطقي وتعسفي في نفس الآن، ومع ذلك فهو يُنتج على أرض الواقع "آثارا ملموسة" ويؤثر بشدة على المواقف الدبلوماسية كما على السياسة الدولية، بحيث أنه يتحول إلى سلاح حقيقي للمواجهة داخل أروقة الأمم المتحدة.[382]

ويؤكد التطور التاريخي لهذا التصنيف أن مفهوم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هو مفهوم غير متجانس؛ و"هوة سحيقة من الغموض، وهذا منذ استحداثه" حسب المتخصصين، لاسيما هنري غريمال الذي يذكر بأنه تم تكليف لجنة مختصة بتحديد العناصر التي يمكن أخذها في الاعتبار؛ عند اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان إقليم ما قد صار "دولة يحكم فيها السكان أنفسهم بشكلٍ كاملٍ" أم لا.[383]

---

[381] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 213-215.

[382] - أنظر: "محن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي"، دراسة منشورة في 2017/11/24م في مجلة "ميديابارت" الفرنسية، مجلة إلكترونية للرأي والاستقصاء تصدر بثلاث لغات ومتاحة في موقعها:https://www.mediapart.fr /، ومنشور بتاريخ 2017/11/28م ومتاح باللغة العربية بتاريخ الزيارة 1439/8/21هـ الأحد 2018/5/6م على موقع: المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية: http://www.sahara-culture.com/Default.aspx؟

[383] - Henri Grimal was a 20th-century French writer and historian, a specialist of the British Empire, the Commonwealth of Nations and the history of decolonisation. Wikipedia.

وواجهت هذه اللجنة الشهيرة نفس الصعوبات التي واجهتها الجمعية العامة للأمم المتحدة "لإنتاج تعريف" ل"الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي" ، وهو أمر لا محيد عنه أكده ما تلى ذلك: فهذا التعريف المسبق، وإدراج أو عدم إدراج إقليم موجود مادياً في قائمة "الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" له أساس سياسي فقط، من حيث الإرادة (فعل مبني على أساس مصلحة) والسلطة، أي ميزان القوى بين أنصار المحاولات المختلفة لتحديد المفهوم. وبناءً عليه، يتم أو لا يتم، دمج إقليم موجود مادياً في "القائمة" التي وضعتها هيئات الأمم المتحدة.

وهكذا، يتضح بأن هذا المفهوم ما هو سوى حبكة سياسية متواضعة وجد مطاطة، لا معنى له سوى المعنى الذي يضفيه عليه الفاعلون السياسيون داخل الأمم المتحدة، وبخاصة الدول.

وثمة معياران يبرران عبثية هذه الحبكة: فالمفهوم ليس متجانساً، لأنه لا يشمل فقط حالات ذات طبيعة واحدة، ولا يتّبع إطلاقاً معياراً موحداً، فضلاً عن كونه غير شامل لأنه لا يحيط بجميع الحالات التي تتطابق مع التعريف الأصلي؛ وهذا ما يؤكد أن مفهوم "الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي"؛ ما هو - بتقديرنا – إلا " أداة أيديولوجية تستخدمها الدول الكبرى لتغطية استعمارها المباشر لتلك البلاد، وليس تصنيفاً خاضعاً للمنطق والحقائق القابلة للتجريب".[384]

قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي: أكبرها مساحةً الصحراء المغربية 266 ألف كم^2 وأصغرها جبل طارق بمساحة 6كم^2؛ ولا تزال نهباً للاستعمار أو تعيش كابوس آثاره المتراخية والممتدة...

ولمزيدٍ من التقصيل؛ أنظر: هنري غريمال، حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا منذ 1919 وحتى الوقت الحاضر، تعريب: صباح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 1994م، ص 22 وما بعدها.

[384] - أنظر: "محن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي"، مرجع سابق.

يقرر الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة - المعنون: تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي - أن لأعضاء في الأمم المتحدة - الذين يضطلعون في الحال أو في المستقبل بتبعات عن إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتي - المبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول، ويقبلون أمانة مقدسة في عنقهم، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم.

وفي عام 1963، وافقت الجمعية العامة على قائمة منقحة من 64 إقليما ينطبق عليها إعلان 1960 لإنهاء الاستعمار. واشتملت القائمة على إقليمين مشمولين بالوصاية في ذلك الوقت (نورو وإقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية)؛ والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تنقل عنها معلومات بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة (المادة 73 هـ)، بما في ذلك الأقاليم التي تقوم إسبانيا بإدارتها؛ وناميبيا (جنوب غرب أفريقيا)؛ والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي لم ينقل عنها معلومات، ولكن تعتبرها الجمعية العامة بأنها أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي - وبالتحديد الأقاليم تحت الإدارة البرتغالية وروديسيا الجنوبية (زمبابوي حاليا). واتسعت القائمة لتشتمل في عام 1965 على صومالي لاند الفرنسي (جيبوتي) وعُمان. وتم ادخال جزر القمر في القائمة في عام 1972 وكاليدونيا الجديدة في عام 1986.

وفي الفترة بين عامي 1960 و 2002، حصل 54 إقليماً على حكومة ذاتية. ولم يزل هناك حاليا 16 إقليا متبقا من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.[385] ونورد – في الآتي - قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي:

---

[385] - أنظر: الأسبوع الدولي للتضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي 25-31 أيار/ مايو؛ متاحة بتاريخ الزيارة 1439/8/21ه الأحد2018/5/6م في موقع الأمم المتحدة باللغة العربية : http://www.un.org/ar/events/nonselfgoverning/background

- **فرنسا:** بولينزيا الفرنسية - كاليدونيا الجديدة
- **نيوزيلندا:** توكلاو
- الصحراء المغربية: منطقة نزاع للأسف (المملكة المغربية وجبهة البولساريو).
- **المملكة المتحدة بريطانيا:** أنغويلا - برمودا - الجزر العذراء البريطانية - جزر الكايمن جزر فوكلاند - جبل طارق - مونتسرات - جزر بيتكيرن - سانت هيلانة - أسينشين - تريستان دا كونا - جزر توركس وكايكوس...
- **الولايات المتحدة:** ساموا الأمريكية غوام الجزر العذراء الأمريكية..

سادساً – نظام الوصاية:

لا بد من الإقرار، بادئ ذي بدء، أن هذا النظام ينطوي على تسليمٍ بأصل القانون الدولي، كما يراه الغرب إرثاً مميزاً له، وميزة مضافة إلى تفوقه. فالوصاية مؤسسة قانونية مشتقة من الأنظمة القانونية المحلية مؤداها إسناد الإدارة، وهذا النظام يخضع لإشراف القضاء ومتابعته. أما الميثاق، فقد أسنده إلى هيئة سياسية تعوزها الأمانة. فهي تمتلك صحيفة سوابق حافلة بجرائم القهر والإبادة واصطناع الحروب. إذ تنص المادة (86) على أنه: "يتألف مجلس الوصاية من أعضاء الأمم المتحدة الآتي بيانهم:

أ- الأعضاء الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية.

ب- الأعضاء المذكورون بالاسم في المادة 23 الذين لا يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية.

ج- العدد الذي يلزم من الأعضاء الآخرين لكفالة أن يكون جملة أعضاء مجلس الوصاية فريقين متساويين، أحدهما الأعضاء الذين خلوا من تلك الإدارة، وتنتخب الجمعية العامة هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات.

وإذا أمعنا النظر في الفقرة (أ) نعلم أن الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية هم أنفسهم الذين أداروا من قبل مؤسستي الانتداب والحماية، في ظل عصبة الأمم، بعد إسقاط "عضوية مجلس الإدارة" عن الفريق المهزوم في الحرب الثانية "ألمانيا-اليابان-إيطاليا"، لذلك جاءت الفقرة (ب) على إعلان أسماء أعضاء المجلس الجديد، وهم الفريق المنتصر والمكون بنص المادة (23) من: جمهورية الصين، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية "سابقاً"، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. **وقد جاءت صياغتها متضمنة إرضاء الأعضاء الجدد الذين لم تمكنهم ظروفهم من الانتداب والحماية، لكي يلجوا عالم الاستعمار المقنن من بابه الرسمي!! أما صياغة الفقرة (ج) فقد جاءت مستفزة، لأنها لم تحدد أحداً بالاسم، فهي تريده العدد الذي يلزم... لكفالة أن يكون مجلس الوصاية فريقين متساويين؛ أي تكملة عددٍ ليس إلا؟!**[386]

سابعاً ـ انعكاس المركزية الغربية في المنظمات الدولية؛ وأهم مظاهرها:

1- بالرغم من وجود قاعدة عرفية مؤداها، ألا يتسلّم رئاسة الجمعية العامة أحد من "الخمسة الكبار"، **إلا أنهم يملكون (12) نائباً للرئيس**، مما يضمن لهم مكانة مؤثرة في لجنة الجمعية، وعلى عملية التصويت فيها.

2- لهم "أولئك الخمسة" **أربعة مقاعد دائمة في محكمة العدل الدولية *ICJ*** .

386 ـ ولمزيدٍ من التفصيل، أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص .

3- يتمتع مواطنو فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بنسبة **40 % من الفرص التي توفرها الأمم المتحدة**، ويحتلون المناصب العليا ضمن مختلف الوكالات التي تعمل في نظام الأمم المتحدة.[387]

4- الامتيازات الواردة في المواد (**106-108-110**) من الميثاق.

5- **إعلاء شأن اللغات الغربية** في محكمة العدل الدولية، إذ تنص المادة (39) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أن: " اللغات الرسمية للمحكمة هي الفرنسية والإنجليزية".

6- تسمية المنظمة الدولية **"الأمم المتحدة"** بناء على اقتراح الرئيس الأمريكي "روزفلت" إبان توقيع الإعلان المسمى بهذا الاسم والموقع في واشنطن في 3 كانون الثاني "يناير"1942.[388]

7- وكذا **الأمر بالنسبة للمقر**، إذ ليس في نصوص ما يحدد مقر "الأمم المتحدة". وقد تم ذلك بقرار من الجمعية العامة سنة 1945. **كي تقر بها عين أمريكا**، ولا تنفر منها كما فعلت مع العصبة. من أجل ذلك أيضاً، قرر الميثاق أن: "تودع التصديقات لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تخطر الدول الموقعة عليه بكل إيداع يحصل، كما تخطر الأمين العام لهيئة "الأمم المتحدة" بعد تعيينه.

---

[387]- See: BOSCH.” M.M”, Votes in the UN General Assembly, the Hauge, Netherland, 1998, p 22-23.

[388]- See: KELSEN. H, The law of the United Nations, Steven & sons, London, 1951, pp 5-6.

ويقدم "كلسن" في هامشٍ مطول، وصلة ثناء وتقريظ، على هذه التسمية ذات المغزى العميق. لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 194.

فلا غرو بعد ذلك، أن نجد الوكالات الدولية المتخصصة –التي نهضت أساساً لتحقيق الرغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية على أساسٍ من مبدأ المساواة بين الشعوب- قد اتخذت من عواصم "الغرب" مقراتٍ رسميةٍ لها. مع أنها جاءت لتعمل –حسب الميثاق- على تحقيق مستوى معيشة أعلى، وتيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، مما يتضح منه أن ذلك ينصرف إلى الدول "حديثة العهد" بعضوية التنظيم الدولي، والتي خرجت لتوها – من ربقة الاستعمار الغربي- مثقلةً بالأعباء الجسام، الناجمة عن استغلاله المريع لها.[389]

من أجل ذلك، كان الأجدر بالأمم المتحدة أن تتخذ، في عواصم تلك الدول، المراكز الرسمية للوكالات الدولية المتخصصة، التي تفرّعت عنها أو ارتبطت بها. وذلك بحسبان أن الوكالات المتخصصة تعمل على تهيئة الأسباب، لقيام العلاقات السلمية والودية بين الأمم. فضلاً عن الخشية من أن تؤدي "آداب الضيافة الغربية" إلى إعاقة تلك المنظمات عن أداء دورها في التنظيم الدولي المعاصر بموضوعية ونزاهة!![390]

---

[389] - أنظر: أ. د. علي إبراهيم، التجارة الدولية وجدلية التقدم والتخلف، مرجع سابق. ص63. لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 195.

[390] - في أعقاب إعلان المجلس الوطني الفلسطيني، قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك إبان انعقاد دورته التاسعة عشر الاستثنائية في الجزائر في 11/15/ 1988م، أراد الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله التوجه إلى الولايات المتحدة، ليعرض مستجدات القضية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي سبق لها الاعتراف بالمنظمة منذ عام 1974م من خلال منحها مركز المراقب في المنظمة الدولية، وبالتالي – وفقاً لاتفاقية المقر الموقعة بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة- ينبغي منح التأشيرة اللازمة دون إبطاء. إلا أن وزير خارجية أمريكا، رفض منح التأشيرة اللازمة بحجة أن:

المطلب الثالث

ما بعد الهيمنة The Post Hegemony

لقد كان كل من الباحثين فروم و ماندفايل جريئين في تحدي وجهة النظر التي ترى أن الهيمنة هي ميزة حقل العلاقات الدولية، حيث طرحا سؤالا فحواه "ما الهيمنة؟" ففي هذه الفترة بدأت تتشكل نواة "جماعة حقل العلاقات الدولية العلمية الأوروبية"، إنها – الجماعة- مفعمة بالحياة وفي حالة جيدة وتنشط في الأغلب داخل مجال الاتحاد الأوروبي،"لا توجد"...أشكال متعددة للهيمنة أو'هيمنات'متعددة، قد يكون الوصف أحياناً صحيحاً، وينسحب إلى ما وراء حدود الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية".

توصل يورقنسن إلى خلاصة مماثلة فيما يتعلق بالجزء الأوروبي. وماذا بخصوص أمريكا اللاتينية واليابان؟ ففيما يتعلق بأمريكا اللاتينية حسب تيكنر؛ فإنه رغم وجود تأثير قوي للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتعريف نظرية العلاقات الدولية على مستوى التدريس، فإلى حد ما، تظل النظرية السابقة الموظفة. بخصوص النظرية ما بعد وضعية، لم تنتقل بسهولة من الولايات المتحدة الأمريكية نحو أمريكا اللاتينية، وهو ما ينسحب أيضا على المنظور العقلاني حتى في صيغه المرنة. وحينما أدرجت مثل هذه المواضيع في ميدان البحث، كان تأثير الولايات المتحدة الأمريكية عليها ضعيفا. وبحسب كل من إينجوشي و بيكون فقد كان التأثير

"The leader of an organization that had conducted terrorist acts against America citizens". See: KEMP. Geoffrey, "Middle East opportunities", Foreign Affairs 1988, Vol., 86 №. 1, pp 140-141.

الأمريكي ضعيفاً في اليابان كونه كان بعيداً جداً عن موضوع "النقاشات النظرية الكبرى" (باستثناء صداها الآتي من مكان بعيد جدا).

وحيث حصل تطور داخلي لثلاثة بين أربعة اتجاهات بحثية، فإن ثلاثة منها نشأت وتطورت محليا. وحتى سميث، الذي كان لعقود منتقدا للهيمنة الأمريكية، لم يتوان في الإشارة -بشكل يتناقض مع خطه الأساسي في التشخيص- إلى أن العديد من مظاهر حقل العلاقات الدولية ليست سائدة خارج الولايات المتحدة.

في السياق البريطاني، قام سميث بمقارنة بين المجموعات العلمية المنتمية لحقل العلاقات الدولية في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وقد خلص إلى "وجود جماعة المملكة المتحدة" في حالة جيدة من المهنية قياسا بمثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

وسواء يجدر أن نرحب "بما سيأتي بعد الهيمنة أم لا" فمن الواضح أنها تتوقف أساسا على ما يحتمل أن يعوضها. ولقد رأينا في ما سبق عددا من التشخيصات الواعدة. لكن هل كل تلك التشخيصات هي كل شيء؟ وهل من غير الممكن أيضا تصور سيناريو التجزئة، على سبيل المثال خلق جزر عالمية لمختلف الحقول، وللنظريات وللمفاهيم؟ ومع ظهور "أصوات" تدعوا إلى التعددية العالمية إلى اتجاه خاطئ. رغم أن تشخيص "ما بعد الهيمنة" يمكن أن ينظر إليه كسيناريو تجزئة مثير للمخاوف، لكن مع ذلك يحق لنا التساؤل عما إذا كان هذا التشخيص لا يقدم لنا وصفا دقيقا لواقع أم لا؟[391]

[391] - أنظر: كنود إيريك يورقنسن ، المرجع السابق.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثاني

ظاهرة العولمة والقوى الدولية الكبرى

تمهيد:

عشية قيام منظومة الأمم المتحدة، تراجعت القوى الاستعمارية القديمة، التي سيطرت على التنظيم الدولي حتى قيامها إلى المرتبة الثانية، وظهرت القوى الجديدة المتمثلة بالاتحاد السوفياتي"السابق" والولايات المتحدة لتحتل المرتبة الأولى، ولتندلع بعد ذلك حرباً من نوعٍ خاصٍ لما يعرف لها التاريخ مثيلاً سميت بالحرب الباردة، التي شكلت نهايتها بداية مرحلةٍ جديدةٍ ما اتضحت ملامحها النهائية بعد، ولتعود من جديد قضية التنافس بين القوى الكبرى على احتلال المواقع المتقدمة، بعد أن جرى التسليم مؤقتاً بينها على ترك موقع القيادة للولايات المتحدة[392].

والعولمة بوقعها سريع التأثير وواقعها سريع الانتشار على نحوٍ، جعل منها ظاهرة توشك أن تغدو الأكثر سيطرةً، فضلاً عن أنها الأكثر تداولاً، وعلى الرغم من ذلك فلا توجد لها قراءة واحدة تحظى باتفاقٍ واسعٍ، بل إن السؤال المتجدد رغم

[392]- See: Ronald Inglehart; Inequality and Modernization. Why Equality Likely to Comeback; Foreign Affairs, Vol.95, № 1, January/February 2016, pp 4-9. Urzula Swadzba; the Impact of Globalization on the Traditional Value System; in the Scale of Globalization; Osrtava: University of Ostrava; pp:332-337. Francois Bourguignon; Inequality and Globalization: How Rich Get Richer as the Poor Catch up; Foreign Affairs, Vol.95, № 1, January/February 2016, pp 11-15.CUTTER.' W.B", "New World, New Deal", F.P,№ .2,2000,p1.

كل ما قيل فيها، **يقول ما هي العولمة؟ لمصلحة من تعمل؟ ما هي القوى والآليات التي تعمل من خلالها؟**[393]

وعلى ذلك سوف نتناول موضوعات هذا الفصل قي المبحثين التاليين:

المبحث الأول: العولمة: المفهوم والركائز والتداعيات.

المبحث الثاني: العولمة والقوى الدولية الكبرى.

[393]- See: KEOHANE" Robert.O"& Nye "J.S" Jr., "Globalization: what's new? What's not? (And so what)? F.P, Spring 2000, p1.

المبحث الأول

العولمة: المفهوم والركائز والتداعيات

غنيٌّ عن البيان؛ أن مسألة التأريخ لظهور العولمة تشكل إحدى المقاربات التي لا تخلو من صعوبة على مستوى الضبط، حيث تشير بعض الأقلام إلى كون العديد من الشعوب عاشتها في فترات تاريخية مختلفة؛ مثل العولمة اليونانية والعولمة الرومانية والعولمة العربية الإسلامية، وعليه فالعولمة كفكرة " ومحتوى ليست بالشيء الجديد في حياة الإنسان، ولا في العلاقات بين الشعوب والدول، فهي قديمة قدم الحضارات والمجتمعات البشرية.

وتتمثل - في مفهومها الواسع - بالتبادل التجاري وتنقلات السكان، وانتشار الأفكار والتقنيات والأوبئة، وتكوين الأسواق وتنمية الرأسمال، وتوسيع شبكات النقل؛ فهذا المؤرخ الإغريقي بوليت الذي عاش في القرن الثاني ق. م يقول:"من قبل لم تكن الأحداث التي تجري في العالم مرتبطة فيما بينها، غير أنه بعد ذلك أصبحت هذه الأحداث جميعاً تابعة بعضها للبعض الآخر"، كما نجد فريقاً آخر من الدارسين يصعدون في السلم التاريخي إلى نهاية العصور الوسطى الأوربية وبداية التاريخ الحديث مؤكدين؛ أن إرهاصات العولمة الأولى بدأت في " التبلور منذ أكثر من أربعة قرون دون أن ينتبه إليها الملاحظون؛ أي أنها بدأت – وفقاً لهذا التوجه - مع الاكتشافات الجغرافية الكبرى التي وسعت العالم، وأدت إلى نمو الاقتصاد

الرأسمالي"..[394] ونستعرض – في المطالب الثلاث الآتية - أهم الآراء في هذا الشأن:

المطلب الأول: العولمة كمشروعٍ غربي

المطلب الثاني: ركائز العولمة وتداعياتها.

المطلب الثالث: الرؤى العربية للعولمة ومآلات القبول والرفض

[394] - أنظر: استيتيتو عبد الله، ((ظاهرة العولمة بين خيار التبني ومقاربة الرفض: العولمة الاقتصادية نموذجاً))، مجلة فكر ونقد، العدد 68، منشورة ومتاحة في موقع المجلة على الشابكة.

المطلب الأول

العولمة كمشروعٍ غربي

يعزو البعض ظاهرة "العولمة " إلى حركة الإيقاع السريع، التي باتت تشكل روح العصر، مما أوجد حاجة ماسة إلى اختراع مصطلحٍ جديدٍ لمفهوم، كان مخفي في التفكير سمي بالكوننة *"Globalization"* أو العولمة *"Mondialisation"*، الذي كان أول من أطلقه معرفياً عالم الاجتماع الكندي "مارشال ماك لوهان"، إبان صياغته لمفهوم القرية الكونية *"Global Village"* في نهاية عقد الستينات. وقد تنبأ بأن الولايات المتحدة ستسخر الحرب في فيتنام، حتى وإن لم تهزم عسكرياً، لأنها تحولت إلى "حربٍ تلفزيونية" سوف لن تسمح للأمريكان بأن يستمروا في قصفهم لفيتنام دون أية احتجاجات ودون أي قصاص!!

وتبنى هذه الفكرة بعده "زبيغنو بريجنسكي" الذي أصبح –فيما بعد- مستشاراً للرئيس الأمريكي "كارتر"، وعمل على أن تقدم أمريكا –التي تمتلك 65 % من المادة الإعلامية الميدية العالمية- نموذجاً كونياً للحداثة، أمريكي القلب والوجه واللسان، وانتشرت الحداثة الأمريكية على مستوى العالم بسرعةٍ كبيرةٍ في الأوساط المختلفة[395]، بينما بدأت الإيديولوجيا "السوفياتية" التي اعتمدت منطق الدبلوماسية والشعارات الثقيلة، بالاحتقان والضمور يوماً بعد آخر، ثم أفلت

[395] - أنظر: د. سيار الجميل، تعقيب على بحث السيد يس "في مفهوم العولمة"، في ندوة "العرب والعولمة"، تحرير:أسامة أمين الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1998، ص39-40.

بمفاهيمها الاشتراكية والبروليتاريا إبان الشروع في إصلاحها[396]، لتحل محلها ثورة المعلومات.

وكل ذلك جعل غلاة العولمة من الأكاديميين والباحثين يؤرخون لها بفترة ما بعد الحرب الغربية الثانية وما واكبها من هيكلة جديدة للعالم في ظل نظام القطبية الثنائية الشرقية الاشتراكية الشيوعية والغربية الرأسمالية الليبرالية التي خلقت جوا دوليا جديدا عرف بالحرب الباردة التي استمرت لأزيد من أربعين عاماً لتنتهي بانتحار المنظومة الشرقية وانتصار الرأسمالية الغربية التي تحولت إلى عقيدة للعالم وأنموذج يحتذى، سيما بعد احتضار الاتحاد السوفييتي وإقباره في مع نهاية العام1991م. وأيضاً بعد سقوط جدار برلين وانهيار حلف وارسو مما سمح لأوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بإعداد شروط جديدة للنيوليبرالية المتشبثة بالسوق الحر.

هذا الأمر أدى إلى استفراد الأمريكيين بالعالم في إطار ما سمي بالنظام العالمي الجديد الأحادي القطب؛ إذ أصبحت أمريكا تنسج ما سمته ببيت العنكبوت أو العملة العالمية الجديدة الموحدة وهي العولمة من خلال خلق مؤسسات مالية عالمية سوف تكون لها الكلمة الفصل في صهر العالم وفق الاستراتيجيات الأمريكية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة،

396- في هذا السياق يأتي قول "جاك ماتلوك" آخر سفير أمريكي في الاتحاد السوفياتي السابق: " أراد غورباتشيف أن يفهم النظام الذي يرأسه لكي يغيره"... **ولكنه تهدم!** وللمزيد؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 195.
- See: MATLOCK "J.F", "The Dreamer: The world according to Gorbachev", F.A, vol.79, №1,p168.

دون إغفال التغلغل الأمريكي في هيئة الأمم المتحدة والتحكم في هياكلها وأجهزتها وجعلها تشرعن السلوكات الأمريكية تجاه العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.[397]

من أجل ذلك؛ تباينت الرؤى الغربية فكراً وسلوكاً وممارسةً من ظاهرة العولمة؛ وإن كانت ظلت – بتقديرنا – في دائرة المشترك الذي تختزنه الذاكرة الجمعية للغرب؛ ولكن تباينت الدلالات في الاسم بحسب ما أريد من تضمين المسمى من معانٍ وأفكارٍ، وبمقدار ما يراد منه في تحديد الأدوار بين الدول؛ حيث تقدم مصفوفة الكلمات Worldization, Globalization and Universalization كمترادفاتٍ حيناً، وبمعانٍ متفاوتة في أحيانٍ أخر..[398]

حيث ذهب "**جيمس روزناو**" إلى أن مفهوم العولمة يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل، الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الإيديولوجيا، وكذا إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، وأيضاً تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، وتتقاطع أيضاً مع نتائج الصراعات بين أصحاب البلاد والمجموعات المهاجرة، وفي ظل ذلك كله، فإن مهمة إيجاد صيغةٍ منفردةٍ تصف كل هذه الأنشطة تبدو عمليةً صعبةً، بل حتى لو تم تطوير هذا المفهوم فمن المشكوك فيه أن يتم قبوله واستعماله بشكلٍ واسعٍ[399].

---

397 - أنظر: استيتيتو عبد الله، مرجع سابق.

398 - The Differences between the Concepts of Worldization, Globalization and Universalization . For more details., See: Fernando Falcón y Tella, Challenges for Human Rights, Nijhoff Law Specials, VOLUME 71, LEIDEN • BOSTON, 2007, pp 51-64.

399- أنظر: أنتوني ماجرو، تأصيل السياسات الكونية في: ماجرو ولويس "السياسات الكونية: العولمة والدولة القومية"، مطبعة يولتي، لندن، 1992م، ص1-30. نقلاً عن: السيد يس، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م، ص15-16.

* وعند ***"Rothschild."*** يتطابق مفهوما العولمة والدولنة ***"Internationalization"***، فكلاهما يستخدم للدلالة على ظاهرة حديثة العهد، تعود جذورها إلى عشرين سنة ماضية فقط، ولكنها على الرغم من ذلك تسعى لأن تكون تاريخاً للحاضر والمستقبل لما تحفل به من إمكانيات هائلة تسهم في سيطرتها على السياسات القائمة[400].

* أما "**جان كوب**" ؛ فيورد رأيه عن العولمة في معرض تعليقه على كتاب "توماس فريدمان" المسمى ***"The Lexus and the olive tree: Understanding Globalization"***. ويخلص إلى أن الحرب الباردة، أطاحت بآراء ماركس وكينز التي حاولت – كل على طريقته - ترويض ***"Tame"*** الرأسمالية، ثم يبايع رأي "فريدمان" في أن العولمة جسدت كل مظاهر الرأسمالية العالمية، وقد تجلت في ستة أبعادٍ منفصلةٍ هي: السياسات، الثقافة، والتكنولوجيا، والمال، والأمن القومي والبيئي[401].

* بينما كان "**بيتر ماركوس**" أكثر تحديداً في تصوره عن العولمة، إذ قال: " قد لا يتضمن مفهوم العولمة شيئاً جديداً تحت الشمس، ولكنها شكلاً جديداً للرأسمالية، أحاطت من خلاله العلاقات الرأسمالية كافة الأبعاد والمجالات الإنسانية "[402].

400- See: ROTHSHILD. Emma, "Globalization and the return of history", F.P, Summer1999, p7.

401- See: COBB "J.B" jr, "Globalization with a human face", The Christian Century, Issue: 3/11/1999, p2.

402-" The Globalization I not something new under the sun. But is a particular form of capitalism, an expansion of capitalist relationships both breadth "geographically" and in depth...aspects of human life". See: MARCUSE. Peter, "The languages of Globalization", Monthly Review, Issue: July, 2000, pp2-3.

* بينما نجد أن "**روبرت كوهن**" وهو أحد أقطاب مدرسة الاعتماد المتبادل، يقرر أن: "العولمة ظهرت مدوية في عقد التسعينات من القرن العشرين، كما ظهرت – بالصورة ذاتها- عبارة الاعتماد المتبادل في سبعينات القرن ذاته، وأن ملامح الاعتماد المتبادل التي وضعناها ما زالت قابلة للتطبيق على عولمة الألفية الجديدة". إن العولمة والاعتماد المتبادل كلاهما، مثلهما مثل الكثير من المفاهيم واسعة الانتشار، يملكان معانٍ عدة؛ ولكي نفهم الناس عندما يتحدثون عنها بمفاهيمهم وتحليلاتهم، فينبغي أن نعي ذلك تماماً؛ أي أنهم يتحدثون عنها من منطلقاتٍ و خلفياتٍ جد مختلفة!![403].

إن ربط العولمة بالاعتماد المتبادل لا يقتصر على "كوهن" أو "ناي" من رواد هذا النهج، بل يتعداهم إلى غيرهم؛ فهذا "كينيث والتز" ينطلق في تحليله لظاهرة العولمة، بادئ ذي بدءٍ، من قراءاته لكتاب "الاعتماد المتبادل والسلطة "، الذي وضعه "ناي" و "كوهن" إبان سبعينات القرن العشرين، وبعد أن يستقرأ وقائع المرحلة الراهنة يصل إلى جملةٍ من النتائج، أهمها:

- أن التكنولوجيا العالمية يمكن لها استبدال العمالة غير الماهرة بالعمالة الماهرة أو باختصارها.
- أن الأجانب سوف يرصون صفوفهم ويصبحون جزرٍ متماسكةٍ في البلاد الغربية؛ ولن يغادروا البلاد![404]

---

[403]- See: KEOHANE "R.O" & Nye "J.S" jr, op. cit., pp.1-2.
- نقلاً عن أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 195وما بعدها.

[404] - اعتقد أن هذا التصور الذي وضع إبان فورة العولمة مطلع القرن الحالي؛ يتعدى الرؤية التحليلية أو البحث الأكاديمي الذي يستوطن صحائف الكتب، ثم يدفن هناك بحسب مألوف العرب؛ إنّ هذا التصور الغربي الصادر عن مفكرين إستراتيجيين حقيقيين؛ إنما يرسم سياسة ليس من

- أن تدعيم الاعتماد المتبادل يقتضي قيام السلام وانتشار الديمقراطية.
- أن فرضية "فرانسيس فوكوياما" المسماة **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، التي تنبأت بأن دول العالم كافة، سوف تصبح ديمقراطية ليبرالية، ستتحقق ما بين 2050-2100م.
- أن الديمقراطية بدأت تنتشر بشكلٍ دائمٍ في أمريكا اللاتينية وآسيا وفي شرق أوربا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي[405].

* أما الكاتب والصحفي الأمريكي ـ ذائع الصيت ـ "توماس فريدمان" الذي جعل من العولمة **قضية العصر الأولى**؛ بحسبانه في قيادة الطليعة الداعية بحماسٍ شديدٍ لها، وقد تنامت شهرته بعد نشر كتابه المسمى: ***The Lexus and the olive tree: Understanding Globalization***، والعنوان ينطوي على تسميةٍ رمزيةٍ لظاهرة العولمة ***Lexus***[406] والقوى الراسخة التي سوف تواجهها؛ أي أن

الضروري أن تنفذ فوراً، ولكنها ستنفذ يوماً؛ وهذا ما حصل فعلاً بعد أقل من عشرين عاماً، وتحديداً مع تصاعد نجم الأحزاب اليمينية في أوربا والغرب عامةً؛ وأكثر ما تجلى هذا في الانتخابات الفرنسية – في 2017/5/7م - التي أوشكت أن توصل السيدة ماري لوبان إلى قصر الإليزيه، وكان صلب برنامجها الانتخابي الرؤية العنصرية المتطرفة التي تسعى إلى إيقاف الهجرة إلى فرنسا، وإغلاق أبواب اللجوء، وزيادة التضييق على الأجانب الذين باتوا خطراً على فرنسا؛ بحسب أدبيات حزب الجبهة الوطنية الذي أسسه وقاده والد السيدة لوبان؛ قبل أن يتخلى عن الزعامة لها؛ وثمة شاهدٌ آخر على حضور ذلك التصور؛ هو قضية Brexit الخروج البريطاني الشهير من الاتحاد الأوربي؛ حينما كشفت صناديق الانتخاب عن غلبة النرجسية البريطانية حتى على النزوع الأوربي، وفي ثناياها كانت شعارات أغلقوا الأبواب بوجه الأجانب؛ لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((خيارات الشعوب & مستقبل المنظمات الإقليمية! الاتحاد الأوربي بعد الBrexit – دراسة حالة))؛ دراسة منشورة في مجلة العلوم السياسية والقانون الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي – برلين؛ العدد التاسع الصادر في حزيران/ يونيو 2018م، ص 269-296.

405- See: WALTZ "K.N", "Globalization and Governance", P.S.P, Issue: Dec 1999, p2.

406 - ***Lexus*** : هو اسم لأحدث سيارة أمريكية، جمعت فيها خلاصة التكنولوجيا، إذ أنها تملك أكبر مجموعة من صفات التفضيل، فهي على سبيل المثال: الأسرع، الأقوى، الأكبر،

الصراع بين ***Lexus*** باعتبارها الأحدث، الأسرع، الأقوى، وبين شجرة الزيتون بكل ما تعنيه من عراقة وأصالة؛ هو السمة المسيطرة على الحقبة التالية؛ و ينطلق "فريدمان" ـ في تحليلاته ـ من التسليم بأن حقبة الحرب الباردة قامت على مبدأ توازن القوى، وإنه بعد نهايتها تعددت المسميات للحقبة التالية حتى جاءت العولمة، فتربعت عليها باسمها ومقوماتها، ثم يمضي لاستعراض المواقف المتباينة منها ويخلص إلى حتميتها!![407]

بينما نجد من يتعرض لهذه الظاهرة عرضاً – عند الحديث عن النظام الدولي ومفهوم السيادة – بقوله:" **إن هناك عدة أنماط فيما يتعلق بالثقافة المعاصرة، مثل أنماط العمارة والطعام، والحياة اليومية، والأثاث واللباس، كلها يمكن أن تغدو عالمية الوجود، وإن هذا يترافق بتغيراتٍ في ظروف الحياة السياسية**"[408].

* في حين أن هناك من تناول العولمة كمفهومٍ قائمٍ بذاته وشرع بتأصيله على هذا النحو، إذ أن العولمة – وفقاً لهذا التوجه- تظهر ببعدين رئيسين هما:

البعد الأول: يتناول العولمة كظاهرةٍ شموليةٍ ***"Universal Phenomenon".***

البعد الثاني: يتناول العولمة كظاهرة أحادية البعد.

فالعولمة كظاهرةٍ شموليةٍ، بدأت منذ القرن التاسع عشر حينما بدأ الإرسال البرقي بنجاح في عام 1958، وعملية إنشاء **"اقتصاد العالم"** ما زالت جاريةً حتى

الأغلى..... أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 178 وما بعدها.

[407]- See: FRIEDMANN "T.L" & Ramonet.I, "Dueling Globalizations. Opposing views of Globalization", F.O, Issue: Fall.1999, p2.

[408]- See: KOSKENNIEMI. M, op. cit., p401.

يومنا هذا. وأيضاً هناك جوانب التعاون متعدد الأطراف، والعلاقات الثقافية التي تجد تحفظاتٍ عليها حتى داخل مجموعة الدول الغربية، فرنسا مثلاً.

أما البعد الواحد فهو نهوض هذه الظاهرة على اقتصادات المنفعة وإحلال العلاقات الاقتصادية الليبرالية في كل جوانب العلاقات الإنسانية[409].

* وتتناول "**آن ماري بور لي**" موضوع العولمة من زاويةٍ أثيرةٍ في الفكر القانوني الغربي المعاصر، هي زاوية الليبرالية بتجلياتها المختلفة.

وفي عرضها لآراء ندوة بحثت في متغيرات المرحلة الراهنة من تاريخ التنظيم الدولي المعاصر، وجدت فيها كفة أنصار "الكانطية الجديدة" – هي بدعة غربية تمثلت في آراء "كانط" في العالمية الليبرالية- خلصت إلى بلورتها في ثلاثة أنساقٍ متصلة الجذور هي:

1- أن عصر الأمم ***" The Age of Nations"*** قد انتهى وأن العصر التالي: عصر كوكب الإنسانية ***"A Global Age of Humanity"*** .

2- إنه حتى مع التسليم بأن عصر الأمم قد انتهى، البديل هو عصر الأمم الجديدة ***"An Age of New Nations"*** .

3- إن الإطار الجيوبوليتكي للألفية الجديدة، لن يكون للعالمية، ولا للقومية ولكن للعالمية الليبرالية.[410]

وعلى الضفة الأخرى من الأطلسي – بحسب تعبير"**آن ماري**"- هناك أكثر من أربعين دولة أفريقية تتوجه نحو أنظمة التعددية السياسية ***Pluralistic***

409- See: BYERS. Michael, International Politics, Oxford University Press, 2000,pp.247-249.

410- See: BURLEY "A.M", op.cit.,p393.

Political Systems.حتى أن منظمة الوحدة الأفريقية قررت إعادة بناء نفسها في حزيران/يونيو 1997 نسخة أفريقية مترجمة من الجماعة الأوربية، وفي هذا السياق أنشئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ***"ECOWAS"*** ، التي أسهمت في وقف المجازر الأهلية في ليبيريا[411].

أما أشهر التوجهات الفكرية للغرب، و أصدقها ولاءً ـ في هذا السياق ـ لمرتكزاته الحضارية؛ جسدتها مقولتان مشهورتان هما:

*** نهاية التاريخ *The End of History*** :

تجسدت هذه المقولة في واحدٍ من أشهر الكتب تدولاً في العالم بعيد الحقبة، التي أرخ الغرب بها نهاية الحرب الباردة، وفيه استلهم كاتبه خلفية الغرب الإغريقية والرومانية –المسيحية، ونسج على منوال "سقراط – أفلاطون" وأتباعهم "كانط- هيغل"[412]، في قراءة التاريخ واستقراء مساره وفقاً لمحددات تلك الخلفية، إذ أن سلامة التفسير والقراءة مرهونة بربطها بمرتكزاتها، وعلى هذا النحو **"كانت الثورة الفرنسية هي الحدث الذي تبنى الرؤية المسيحية عن مجتمع الحرية والمساواة وفقاً لرأي هيغل"**[413].

وقد حاول "فوكوياما" أن يسبغ غطاءً دينياً على تلك مقولته ـ نهاية التاريخ ـ من خلال ارتكازه في البداية على عرض الرواية المسيحية للتاريخ، ثم بدأ في عرض فكرة **"نهاية التاريخ"** عند هيغل، الذي أعلنها في عام 1806 مبشراً بسيادة

411- Ibid., pp.403-405.
412- See: FUKUYAMA. Francis, The end Of History and the last man, New York, 1992.p68.
413- Ibid.,p180.

القيم الليبرالية، حتى يصل إلى أن تلك البشارة قد تحققت، وأن الليبرالية الغربية كسبت الرهان. فالجانب العقلاني للإنسان، قد تغلب على الجانب غير العقلاني.

*** صدام الحضارات *The Clash of Civilizations*:**

ترتكز هذه المقولة بدورها على مسلمات الفكر الغربي، ثم تحاول إسقاطها على الآخرين، إذ تقسم العالم إلى دوائر حضارية رئيسة، يكون الصراع بينها علاقة مميزة للحقبة التالية من التاريخ، ولن يكون الصراع عند الحدود السياسية المعروفة، لأن تلك الحدود "**يعاد رسمها للتوافق مع الحدود الثقافية: العرقية، والعقيدية، والحضارية**"، بل سيكون على حدود تلك الدوائر التي أسماها "**خطوط الصدع**"، لأن تلك الخطوط لا تأخذ أشكال الحدود المعروفة، بل تتشابه مع الانقسامات الإيديولوجية إبان حقبة الحرب الباردة. لذلك فإن صاحب هذه المقولة أكد على أن "**الجماعات الثقافية تحل الآن محل تكتلات الحرب الباردة، و"وخطوط الصدع" بين الحضارات، سوف تصبح الخطوط الرئيسة للصراع في السياسة العالمية** ". **وعلى الرغم من اعتبار كلاً من** "فوكوياما" صاحب المقولة الأولى: "نهاية التاريخ"، و"هنتنغتون" صاحب المقولة الثانية، من غلاة الغربيين، لأنهم انطلقوا من اعتقادهم باحتكار الحضارة الغربية كل الحقيقة، **إلا أنهم كانوا الأكثر قرباً إلى حقيقتها التي لم تتغير؟!**

وإن كان هناك في الغرب – من يدعي- رفضه لتلك المقولات، بل يزعم السعي لمقاومتها عبر ما أسماها ***strategy for the twenty-First century"***

Peace"، وإحلالها كآلياتٍ بديلةٍ لا تجعلها قدراً محتوماً! بل إن هناك من يتطلع إلى تجاوز ظاهرة العولمة بالكلية، **ويمضي لرسم خارطةٍ لمستقبلٍ أفضل**[414].

[414]- See: HUNTINGTON. Samuel, The clash of civilizations and the remarking of World Order, S&S: New York, 1996, p124. SCHMIEGELOW. Henrik, Preventing the clash of civilization's. Martin's Press: New York, 1999,pp.5-6. HENDERSON. Hazel, Beyond Globalization; Shaping a sustainable economy, F.A, 2000, vol.79,№ 1.p161.

- نقلاً عن أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 191 وما بعدها.

المطلب الثاني

ركائز العولمة وتداعياتها

أولاً- انكماش مبدأ السيادة :

إن البناء القانوني لمفهوم السيادة، يتعرض لاختبارٍ قاسٍ اليوم بواسطة الأنشطة العولمية عابرة الحدود، إذ أوشكت الدولة أن تغدو عاجزة عن ممارسة بعض اختصاصاتها، خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على الأموال والسيولة النقدية ودوائر المعلوماتية، علاوة على أنها باتت مجبرة على أن تتخلى عن كثير من مظاهر السيادة كي تساهم مباشرة أو بشكلٍ غير مباشر في برنامج التجارة العالمية.[415]

إن السيادة على الكتلة النقدية والسيولة المالية داخل الدولة من أهم العناصر السيادية، التي تهددها العولمة بالإقصاء، بالرغم من أن التحكم بالنقد عنصر رئيس لا يمكن للدولة أن تتخلى عن السيطرة عليه كما لا يمكنها أن تتخلى عن سيطرتها على قواتها العسكرية، فكما أن للجيوش خاصيتها الوطنية المحضة، فإن صك النقود وتداولها وتحديد قيمتها خاصية سيادية رئيسة.[416]

وقد تبلورت هذه الحقيقة؛ في سابقةٍ قضائيةٍ جسدتها؛ المحكمة الدائمة للعدل الدولي***PCIJ*** بحكمها في قضية الديون الصربية، حينما انتهت إلى إقرار: "مبدأ عاماً يقبل أن لكل دولة الحق في تحديد عملتها بنفسها.

---

415 - See: J. Petras & H. Veltmeyer, Empire and Imperialism: The Globalizing Dynamics of Neo liberal Capitalism, London, Zed Books, 2005, pp34-43.

416- Voir: MAHMOUD "M. S", op.cit., p611.

بيد أن تعظيم الدور المعطى للمنظمات الدولية المتخصصة في الشؤون النقدية والمالية، لاسيما بعد المتغيرات الكبرى التي شهدها التنظيم الدولي المعاصر في العقد الأخير من القرن العشرين، أدت إلى تحجيم تلك القاعدة لصالح الدور التدخلي لتلك المنظمات، وتعزز ذلك من خلال اتفاق الدول الصناعية السبع في قمتها المنعقدة في حزيران/يونيو 1995، **على إنشاء نظام للإنذار المبكر يوضع تحت سلطة صندوق النقد الدولي، يقوم برصد البلدان التي تطبق سياسات خطيرة *"Politique dangereuse"* في الوقت المناسب ويعطيها مدة كافية لكي تقوم بتغييرها.**[417]

والواقع أن الحديث عن تراجع دور الدولة أو انحسار مفهوم السيادة أو حتى تلاشيه، لا ينصرف إلى الدول التي رهنت سيادتها لقوى الهيمنة في التنظيم الدولي المعاصر، أو أنها ولدت بهذا الداء. لأن الحديث عن مستقبل السيادة، ووضع الدولة القومية والنظام **ما بعد الويستفالي** كلها مفاهيم، تنصرف إلى الغرب وتصرف مزاياها لحسابه. ويبقى لباقي دول العالم البنية غير المترابطة ***Unarticulated***، التي تمخض عنها النظام الدولي العالمي الجديد، **الذي آل به سوء المصير أن التهمته العولمة التي جاء بها.**[418]

ولكن الحديث السلبي عن السيادة ومحاولة انتقاصها أو تحطيمها؛ فإنه ينصرف لصالح صغار الدول، والدول غير ذات الشوكة في التنظيم الدولي المعاصر، لذلك فإن إقحام **حقوق الإنسان، وحق تقرير المصير والتوجه الإنساني**

---

[417] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 455.

[418] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، نهاية عصر السيادة دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في آفاق الصراع بين سيادة الدولة والتدخل الدولي؛ دراسة منشورة في مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 32 – العدد الثاني، 2016م.

الجديد، وغيرها من المسميات ذات القابلية للازدواجية، تجعل من أمر التسليم بها خطراً محيقاً بسيادة الدول الصغرى أمام النزوع الإمبراطوري للكبار، هذا ما حرصت عليه قمم الدول الكبرى ابتداءً من قمة مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير1992 مروراً بميثاق باريس من أجل أوربا جديدة،[419] الذي زود المنظمات الجماعية الأوربية بآليات تدعم هذا التوجه؛ **يتجاوز مفهوم السيادة إلى حقيقة الوجود المادي للدولة.**[420]

ثانياً- تنامي نزعة التفكك :

أضحت نزعة التجزئة إحدى الأفكار المسيطرة على معظم سنوات العقد الأخير للقرن العشرين في أرجاءٍ كثيرةٍ من العالم، وقد ترافقت مع نهوض مفهومٍ جديدٍ للحرب، ألا وهي "الحرب البينية"، إذ خلافاً للحروب التقليدية التي نشبت في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لم تعد رحى الحرب تدور بين الدول، بل صارت – في القرن الحادي والعشرين - تدور داخل الدول نفسها، حتى أوربا لم يجدها ما كانت تدعيه من احترامٍ لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، وما تحيط نفسها به من منظماتٍ ومحاكمٍ تحمي الأمن والسلام فيها؛ حيث ما انفكت تتفجر في ثناياه نزعات الانفصال المتتابعة..[421]

---

[419] - See: Marise Cremona, ((The European Union and Regional Trade Agreements)), European Yearbook of International Economic Law, 2010,pp 245-257.

[420] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، نهاية عصر السيادة دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في آفاق الصراع بين سيادة الدولة والتدخل الدولي؛ مرجع سابق.

[421]- بعد خمسين عاماً من تأسيس الجمهورية الإيطالية صوت50% من سكان مقاطعتي Triest Ventimigila, لمصلحة حركة الاحتجاج المسماة "Lega Nord"الداعية إلى تأسيس دولة في شمال إيطاليا، كذلك باتت سويسرا تخشى من تفكك وحدتها، وفي كلٍ من كندا وبلجيكا، بدأت المنازعات تتفاقم بين متكلمي اللغات المختلفة، بل حتى في الولايات المتحدة؛ البلد الذي اعتاد سكانه الانصهار في بوتقةٍ واحدةٍ، توقف ملايين المواطنين المنحدرين من أصولٍ أسبانية عن

ولعله غني عن البيان؛ أن الحروب البينية تخلف دماراً مادياً ومعنوياً ونفسياً؛ يفوق ما تتركه الحروب التقليدية بين الدول؛ فهناك العديد من الحالات لأناس أصبحوا من المرتزقة في مثل تلك الحروب؛ من أجل كسب حد الكفاف الذي بدون عملهم كمرتزقة لا يستطيعون حتى الحصول عليه، خصوصاً في البلدان الأفريقية مثل جمهورية الكونغو الديموقراطية، وأوغندا، وليبريا، وسيراليون، وغينيا، وساحل العاج، ومالي ..وفي الأخير يجدون أنفسهم غير قادرين على التراجع وترك السلاح خوفاً من عمليات الرد الانتقامية؛ مما يتسبب في استمرار الحرب استمراراً ينزل الضرر بتلك المجتمعات؛ بأكثر مما كان موجوداً، ويزيدها على الفقر فقراً.[422]

وفي أوربا أعادت الأحداث التاريخية، التي هزت شرق أوربا – إبّان حقبة تسعينيات القرن العشرين - رسم الخارطة السياسية لأوربا كلها، وتركت آثاراً جساماً على البنية الأساسية للتنظيم الدولي المعاصر بأكمله، ودفعت الفقه المؤمن بوجود الجماعة الدولية، إلى الشك بوجودها كظاهرةٍ اجتماعيةٍ قانونيةٍ سياسيةٍ واضحة المعالم. فدول أوربا الشرقية، قد احتفظت بوحدتها – الجغرافية على الأقل – طوال فترة الحرب الباردة، ولم يكن بالحسبان أن تختفي "منظومة الدول الاشتراكية" – بصفته هذه – من تفاعلات التنظيم الدولي، لتعود من جديد إلى الارتباط بدول أوربا الغربية، وإن كان هذا يفرض عليها بطبيعة الحال، **أن تهجر الإرث العقائدي الذي كانت تدين به، كيما يتاح لها الإسهام بدورٍ جديدٍ في إطار الجماعة الأوربية.**

التحدث بالإنجليزية، حتى وإن كانوا من الجيل الثاني أو الثالث. أنظر: هانس- بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، ص36.

[422] - أنظر: ديفيد بآك، ((آلام العولمة: الرأسمالية والعبودية))، دراسة منشورة في 15 مايو 2005م على: http://news.bbc.co.uk/1/hi/in_depth/world/slavery/default.stm

هكذا عادت بعض شعوب أوربا لتمارس حق تقرير المصير من جديد، ونهضت الروح القومية موحدة تارة ومفرقة أخرى، **فكانت القائد للوحدة الألمانية، والشاهد على انقسام تشيكوسلوفاكيا**، وأدت إلى تغييراتٍ جذريةٍ دفعت بالبعض إلى أن يصف ما حل بوسط وشرق أوربا بأنه ثورة حقيقية، لأنها استطاعت أن تحقق وحدة ألمانيا بطريقةٍ سلميةٍ على غير عهدٍ بالنسبة لألمانيا، وأن تعيد النظام الديمقراطي البرلماني إلى بولندة وهنغاريا، وكذا الأمر في بلغاريا ، ورومانيا كذلك؛ إلى أن النهاية لرأس النظام الحاكم كانت دامية....[423]

ولعلّ ما يجدر التذكير به هنا؛ أن شعوب أوربا استأنفت نشاطها في هذا الميدان مع اقتراب العقد الثاني من القرن الحالي من نهايته؛ وهذه المرة في غرب أوربا فهناك مقاطعتان في إسبانيا هما، الباسك وكتالونيا،[424] تطالبان بالانفصال

---

[423] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 455- 457.

[424] - قطع إقليم كتالونيا الشك باليقين، ومضى – متحدياً الدولة الإسبانية – في إجراء استفتاءً – يوم الأحد 2017/10/1م - على انفصال الإقليم عن إسبانيا؛ وانتهى إلى نتيجةٍ مبهرةٍ قاربت 90%؛ في يومٍ وصف بالدامي والحزين؛ لأن السلطات الإسبانية لجأت إلى العنف في محاولة يائسةٍ لمنع الاستفتاء؛ وقد أدى عنف الشرطة الإسبانية إلى إصابة 465 شخصاً منهم 216 في برشلونة ، و80 في جيرونا، و64 في ليبدا، و27 في وسط كتالونيا و25 في تاراجونا، وعلى الرغم من ذلك لا تزال كتالونيا مصرةً على إتمام المسير؛ إذ علن رئيس حكومة كتالونيا، كارليس بوتشيمون، يوم الثلاثاء 2017/10/10م، أنه يقبل تفويض الشعب لكي يصبح الإقليم "جمهورية مستقلة"؛ ووقع – والأحزاب المؤيدة للانفصال - بالفعل قرار " إعلان استقلال جمهورية كتالونيا" لكنه اقترح تعليق التطبيق الفوري لإعلان الاستقلال، لكي يفسح المجال أمام الحوار مع الحكومة الإسبانية، أما الحكومة الإسبانية؛ فقد طلبت توضيحاً؛ لأنه تلوح بتطبيق المادة 155 من الدستور الإسباني التي تتيح لها تعليق الحكم الذاتي؛ واتخاذ تدابير بشأن سلامة الدولة...ولا زالت الأمور – 2017/10/11م - سجالاً بين الطرفين..ولكن أغلب الظن؛ أن وباء التجزئة الذي أراده الغرب للعالم سيناله منه الكثير؛ وليست كتالونيا سوى البداية...أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((خيارات الشعوب & مستقبل المنظمات الإقليمية! الاتحاد الأوربي بعد الBrexit – دراسة

والاستقلال، لأن شعبي هاتين المقاطعتين لهما لغة وتاريخ مختلف عن التاريخ الإسباني؛ أما في فرنسا فهناك الإلزاس واللورين اللتان عُدّتا منطقتي تنمية مشتركة بينها وبين ألمانيا، بعد هزيمة الأخيرة في الحرب الغربية الثانية، كما يوجد، سافوي، ونيس، وكورسيكا، وهذه أراضٍ إيطالية، فيها شعب إيطالي، وقد ضمتها فرنسا إليها قبل توحيد إيطاليا في دولة واحدة عام 1871م؛ وقد طالب موسوليني في النصف الأول من القرن العشرين بإعادة هذه الأراضي إلى إيطاليا، ولكن فرنسا رفضت ذلك مطلقاً.[425]

وعادت تلك المطالب بالظهور؛ وفي إيطاليا – أيضاً - طالب المعارض السياسي " إيفا كلوتز" - في مطلع أيلول/ سبتمبر 2014م - سكان منطقة جنوب تيرول الناطقة باللغة الألمانية بالاستقلال، وقال: ((نحن لسنا إيطاليين، وإن إيطاليا هي دولة مستعمِرة، وليس لها الحق في حكم بلادنا، ونحن نراقب عن كثب ما يحدث في اسكتلندا،[426] وهناك أيضاً بلاد أخر تطالب بالاستقلال عن المملكة

حالة))؛ دراسة منشورة في مجلة العلوم السياسية والقانون الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي – برلين؛ العدد التاسع الصادر في حزيران/ يونيو 2018م، ص 269-296.

[425] - ويمكن أن نذكر – هنا - النمسا التي تم مسخها إلى دويلة صغيرة مساحتها 83 ألف كيلو متر مربع، وعدد سكانها لا يتجاوز 8 ملايين نسمة؛ بعد أن كانت إمبراطورية مترامية الأطراف، كان يسكنها نحو 20 مليوناً من البشر. - أنظر: محمد خليفة، ((مستقبل الاتحاد الأوربي إلى زوال))، صحيفة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، تاريخ النشر: 2014/09/14م، ومتوفر في موقع الصحيفة: http://www.alkhaleej.ae/studies-center-publications.أنظر: د. عبد العزيز صقر، الدين والدولة في الواقع الغربي: دراسة لموقع ودور الدين في الدولة القومية، دار ومكتبة العلم للجميع - الجيزة، الطبعة الأولى، 1415هـ 1995م، ص 34-37.

[426] - صوت الاسكتلنديون للانفصال عن بريطانيا باستفتاء شعبي أجري في 18 أيلول/ سبتمبر 2014م، وكانت المملكة المتحدة على وشك أن تخسر ثلث أراضيها، وأن تهدد ترسانتها النووية التي تتخذ من اسكتلندا قواعد لها، ولكنها نجت بأعجوبة..حتى حين؟

المتحدة؛ أهمها ايرلندة الشمالية، واسكتلندا التي باتت تطالب بالاستقلال، والتخلص من التبعية للعرق الأنغلوسكسوني.[427]

ومما يجدر التذكير به – في هذا المقام أيضاً – أنَّ عودة الروح الانفصالية وتناميها بشكلٍ عاصفٍ في دولٍ غربيةٍ كثيرةٍ؛ ترافق مع بزوغ فكر التحرر والانعتاق على طريقة الربيع العربي؛[428] واتضح ذلك جلياً في حراك السترات الصفراء في فرنسا..

ثالثاً – منظمة التجارة العالمية: *World Trade Organization WTO*

لعله من نافلة القول، أن بلدان العالم الثالث ومعها بلدان المعسكر الاشتراكي السابق هم من طالب يوماً ما، بإنشاء منظمة دولية للتجارة لسد الفراغ التأسيسي في مجال التجارة الدولية، وذلك بدمج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية التجارية والاقتصادية واتفاق *"GATT"* في منظمةٍ واحدةٍ، في حين أن الدول الغربية هي التي كانت ترفض متمسكة باستقلالية *"GATT"* التي تتبوأ مكانةً ممتازةً.

لا مراء في أن دول العالم الثالث كانت تريد – يومذاك- من مسعاها، إيجاد آلية تخدم تكريس النظام الاقتصادي الدولي الجديد، الذي كافحت – تلك الدول- بإصرار للنهوض به، وكان مفترضاً بتلك المنظمة المأمولة أن ترتكز على:

- إرساء دعائم الديمقراطية في العلاقات الدولية من خلال إقرار المساواة في المشاركة، باتخاذ القرار.

---

[427] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((خيارات الشعوب & مستقبل المنظمات الإقليمية! الاتحاد الأوربي بعد الBrexit – دراسة حالة))؛ دراسة منشورة في مجلة العلوم السياسية والقانون الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، العدد التاسع الصادر في حزيران/ يونيو 2018م، ص 269-296.

[428] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، "دساتير الربيع العربي معادلة الثورة والدولة: محاولة في التأصيل"؛ دراسة منشورة في مجلّة عالم الفكر، العدد 174 (أبريل – يونيو 2018م) - الكويت.

- العمل على إيجاد حلول لمشكلات التنمية، وصولاً إلى السلام الاقتصادي.
- تدعيم الدور التفاوضي في التنظيم الدولي، حتى تصبح المنظمة إطاراً ناجعاً يستطيع أن يفضي إلى إقرار قواعد ملزمة للجميع[429].

ولكن هل طابق واقع المنظمة؛ وما آلت إليه الأمور – بعد أكثر من عقدين من الزمان - ما كان مأمولاً من إنشائها؟! ما أبعد الجواب عن الإيجاب، فمنظمة التجارة العالمية***"WTO"*** ، قامت على المبادئ ذاتها التي ارتكزت عليها المنظمات الدولية العامة السابقة عليها، أي أنها نهضت على أساسٍ من إعلاء دور القوى الكبرى، ولما كانت الدول القوية بعضلاتها تتطابق مع الدول القوية باقتصاداتها، فإن قيام هذه المنظمة أكمل مصفوفة الامتيازات للقوى المهيمنة على التنظيم الدولي المعاصر، سيما وأن هذه المنظمة تريد إدماج العالم في سوقٍ واحدةٍ تحكمها آليات السوق ومفاهيمها الغربية، وتدعمها آليات الهيمنة السياسية والعسكرية داخل المنظمات الدولية وخارجها[430].

وهذه الحقيقة، يقرها القاصي والداني حتى "جون جاكسون"؛ أحد المبشرين بدور منظمة التجارة العالمية، حينما يؤكد على :

1- أن ما تتمتع به قوة اقتصادية كبرى كالولايات المتحدة من أهمية في النظام التجاري الدولي، يجعل من الصعب تصور أنها من الممكن أن ترغم على قبول حكم أو قرار لا تريده. ومثلما كان الحال مع **"الغات *GATT*"** وعلى الرغم من قاعدة التراضي في منظمة التجارة العالمية، فمن المؤكد أن وزناً خاصاً يعطى

---

429 - أنظر: محمد بجاوي، مرجع سابق، ص278.

430 - لمزيدٍ من التفصيل في نشأة هذه المنظمة وملابساتها وأهدافها؛ أنظر: د. علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية: جولة أورجواي وتقنين نهب العالم الثالث، دار النهضة العربية، 1997م، ص66 وما بعدها.

لوجهات نظر الدول ذات الوزن الأكبر في التجارة الدولية. ومن المؤكد أيضاً أن الولايات المتحدة من الأهمية بمكان لنجاح منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري الجديد، بحيث لا يمكن تجاهلها.[431]

2- إن الاتفاقيات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية والنتائج الأخرى لجولة أورغواي، لن تكون واجبة النفاذ بشكلٍ تلقائي في الولايات المتحدة، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأحكام التي تصدرها لجان فض المنازعات في هذه المنظمة.

فالولايات المتحدة تنفذ التزاماتها الدولية في معظم الحالات من خلال تشريع يصدره الكونغرس، **وطبقاً للدستور الأمريكي، لا يوجد ما يحول دون خروج الولايات المتحدة على قاعدةٍ دوليةٍ، إذا ما وجدت أهمية (أي مصلحة) كبيرة لذلك**. وفي كل الحالات، فإن المنظمة ليست لديها سلطة فرض الالتزام بقرارتها وأحكامها.

1- ويمضي "جاكسون" إلى التأكيد على أن المنظمة الجديدة لا تستلزم تعديلاً للتشريعات

الداخلية الأمريكي – خاصةً ما يتعلق بالقسم 301 من قانون التجارة الأمريكي- التي تخول الرئيس الأمريكي فرض عقوبات على الأطراف، التي تضر بالمصالح التجارية الأمريكية[432].

431- لا شك أن هذا الكلام يذكرنا بما قاله مندوب الولايات المتحدة – إبان النهوض بالأمم المتحدة- توم كوناللي، حين قال: " إن في وسعهم قتل الفيتو إذا أحبوا، ولكن لن تكون هناك أمم متحدة إذا فعلوا ذلك". **أرأيتم ما أقرب المسافة ما بين المنظمتين؟!.**لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 459.

432- See: Jackson. J, "The World trade organization, Dispute settlement and codes of conduct", in: Collins Bosworth "B.P", eds., The New

والنتيجة كما أوجزها البعض محقاً "**أن الكبار والأغنياء من أعضاء منظمة التجارة العالمية يتمتعون بوضعٍ خاصٍ، لا ينبع من نصوص الاتفاقات الدولية، بقدر مما ينبع مما يتمتعون به من قوةٍ عظيمةٍ ونفوذٍ كبيرٍ في النظام التجاري الدولي. وهذا الوضع الخاص يجعلهم يحوزون فرصاً لتمرير ما يرونه من قرارات، كما يضع في حوزتهم "حق فيتو" ضمني لإعاقة أي قرار لا يتمتع بموافقتهم**"[433].

ولاشك لدينا أبداً في أن هذه المنظمة – التي لم تأخذ كامل دورها حتى الآن - سوف تقوم على تكريس الانقسام العالمي وفقاً لمنظومة "**الشمال والجنوب**"، وأنها تعود بالتنظيم الدولي المعاصر إلى مبتدى النهوض الإمبريالي الغربي، إبان سيطرة الشركات التجارية " مثل شركة الهند الشرقية" وسواها؛ على مقدرات الشعوب، وتمهيدها الدرب للغزو العسكري والسياسي.

ونعتقد أننا لا نجازف بالقول: إن منظمة التجارة العالمية تمثل ارتداداً وراثياً – وفقاً لمفاهيم الفكر الغربي- بالتنظيم الدولي إلى أصوله البدائية ؛ ومن عجيب أمر الانتساب إلى هذه المنظمة؛ أن " **بدت الأمم وكأنها أصيبت بالجنون أو نومت تنويماً مغناطيسياً فهي تستجيب لمصالح وطلبات أمريكا ولو على حساب مصالحها الوطنية**"[434].

GATT: implications for the United States, Brookings Occasional (Washington, D.C).,1994, p74.

- نقلاً عن د. إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص94-95.

[433] - أنظر: المرجع السابق، ص96. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 460-461.

[434] - أنظر: د. علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية: جولة أورجواي وتقنين نهب العالم الثالث، مرجع سابق، ص73.

من أجل ذلك، لا أجد قولاً أصف به تدافع معظم دول العالم الثالث للانضمام إلى هذه المنظمة؛ حينما تندم على ذلك ـ ساعة لا يجدي الندم ـ إلا هذا القول: " لقد كنتم أحراراً وفقراء... والآن صرتم فقراء فقط"؟![435]

رابعاً- الاحتكارات الغربية عابرة القارات:

دشنت الاحتكارات الغربية عابرة القارات حقبة الاستعمار؛ وباتت تنهش خيرات العالم منذ وقت مبكرٍ؛ بل تحولت إلى أداة تتحكم في توجيه الحياة العالمية اقتصادياً وسياسياً؛ فكانت البداية مع شركة الهند الشرقية التي "استعمرت أندونيسيا وشركة الهند الشرقية الإنجليزية التي استعمرت الهند، واستخدمت الجنود والإداريين الحكوميين لصالحها؛ ثم منحتها للدولة كمساهمة في تكوين الإمبراطورية الإنجليزية، وأدى ذلك إلى تغيير جوهري في طريقة المعاملات وحجم الإنتاج والنقل والتسويق وتعميم نمط استهلاك عالمي ".[436]

وتسمى الشركات الحفيدة لها بأسماءٍ عدةٍ منها الشركات متعدية الجنسية ***"Transnational Corporations"***[437]، ويسميها البعض متعددة الجنسية، وهناك من يسميها الشركات الكوكبية***"Global Corporations "***[438]. **وفضلنا تسميتها بالاحتكارات الغربية**، لاعتقادنا بمطابقة الاسم المقترح لحقيقة هذه الشركات، إذ أن472 شركة منها تتخذ في الغرب موطناً[439]، هذا بحسبان أن اليابان تصنف في الإطار الغربي ، وبحسبان أن كوريا الجنوبية ذات أل 13 شركة والبرازيل ذات أل5 شركات، إنما تصنف – اقتصادياً- في الإطار ذاته بالتبعية.

435- أنظره لدى محمد بجاوي، مرجع سابق، ص31.
436 - أنظر: استيتيتو عبد الله، مرجع سابق.
437- See: SALOKVSKY .O, op. cit., p172.
438- أنظر: د. إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق، ص453.
439 - أنظر: المرجع السابق، ص460.

أما إصرارنا على وصف تلك الشركات العملاقة بالاحتكارات، فإنه يتطابق بدوره مع استئثارها فعلياً بناصية المرتكزات الحقيقية التي تنهض عليها ظاهرة العولمة، بحسبانها الوسائل الجديدة للسيطرة على صعيدٍ عالمي، ومن حيث هي كذلك، فقد صنفها أحد المفكرين العرب في خمسة أصنافٍ وأطلق عليها تسميةً جامعةً هي **"الاحتكارات الخمسة الجديدة"**، التي تتضمن:

1- احتكار التكنولوجيا الحديثة الرفيعة من خلالها، تتحول صناعات الأطراف التي تنتج من أجل الأسواق العالمية المفتوحة، إلى نوعٍ من الإنتاج من الباطن، تتحكم الاحتكارات المركزية في مصيرها، وتصادر الجزء الأكبر من الأرباح المحققة من ورائها.

2- احتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمي، وهو احتكار يكمل عمل السابق في تدعيم هيمنة المراكز على التصنيع من الباطن في الأطراف.

3- احتكار القرار في الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها على صعيد المعمورة، والتحكم في خطط تنمية هذه الموارد، والتلاعب في أسعار الخامات، بل وأحياناً الاحتلال العسكري للمناطق الغنية بهذه الموارد.

4- احتكار وسائل الإعلام على صعيدٍ عالمي، وهو وسيلة فعالة من أجل التأثير على تكوين الرأي العام عالمياً وقطرياً.

5- احتكار الوسائل العسكرية التي تتيح التدخل (من بعيد) دون الخوض في عمليات حربية طويلة ومكلفة بشرياً[440].

---

440 - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 462.

إن الاحتكارات الغربية في التنظيم الدولي المعاصر تشبه الشركات القديمة، التي كانت الأداة المميزة للاستعمار خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، بل حتى نهاية القرن التاسع عشر. فقد منحتها الدول الاستعمارية جزءاً من السلطة والسيادة، إذ مكنتها من توظيف القوات العسكرية وفرض الضرائب والقيام بالأعمال الإدارية. ونجد اليوم الاحتكارات الغربية أكثر استغلالاً لدول العالم الثالث من أسلافها في عهد الاستعمار القديم.

إن القوة الضاربة التي تمتلكها تلك الاحتكارات، مكنت لها من تملك ناصية السلطة الفعلية في عددٍ من الدول الحديثة، التي أصبحت تكتفي بالسلطة الشكلية في أحيانٍ كثيرةٍ[441]. وتتميز هذه الاحتكارات بعددٍ من الخصائص، **يجعلها من أخلص جند العولمة**، وبالتالي أخطرهم على سيادة الدولة، وأهم هذه الخصائص:

أ- **الضخامة:** نظراً للحجم الهائل، الذي تمتلكه هذه الاحتكارات العملاقة، فإن المقاييس التقليدية كرقم العمالة أو حجم رأس المال لا تصلح، والمقياس المتبع لقياس أبعاد هذه الاحتكارات هو المقياس المسمى رقم المبيعات والشركة الأولى بين أكبر 500احتكار من هذا النوع.

ب- **تنوع الأنشطة :** فالشركة الدولية للتلغراف والتليفون***ITT*** تمتلك شبكة فنادق شيراتون المنتشرة في مدن العالم كله تقريباً، وشركة ليون لمياه الشرب تمتلك عدداً من الصحف، بيد أن أهم ما يميز تنوع أنشطة الاحتكارات هو انتشار التخصص، والمثال الأوضح على ذلك "طائرة الكونكورد" التي تدخل في مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع موزعة في أقطار متعددة.

---

441 - أنظر: د. محمد بجاوي، مرجع سابق، ص42.

ج- الانتشار الجغرافي: تنتشر هذه الاحتكارات عبر فروعها أو الشركات التي تسيطر عليها في معظم دول العالم، وتمتلك كل منها بنكاً ومركزاً للمعلومات وآخر للخدمات المالية، وترتبط مع بعضها البعض بأنظمة إدارية ذات تقانة عالية في مجالي المعلوماتية والاتصالات، ويطغى عليها استخدامها اللغة الإنجليزية في شتى فروعها والدولار الأمريكي كعملة رئيسة فيها أيضاً.[442]

د- تعبئة المدخرات العالمية: فالاحتكارات الغربية لا تنتقل عبر بلدان العالم تجر أموالها خلفها، بل تعتمد –فضلاً عن أموالها- على الاقتراض من المصارف المالية الكبرى، أو حتى من الجمهور مباشرة، ويتم بأشكال مختلفة منها: المشروعات المشتركة، طرح أسهم في السوق المالية المحلية...أي أنها تمتص الكتلة النقدية المحلية ثم تعيد إفرازها، وربما دون أن تأتي من مركزها الرئيس بفلسٍ واحدٍ.

هـ - تعبئة الكفاءات: تستقطب هذه الاحتكارات – لما توفره من إمكانيات - الكفاءات المتميزة، وتقوم بتدوالهم عبر فروعها، كما أنها تتبع سياسة ***"Head hunting"***"اصطياد الرؤوس" النابغة في شتى ميادين العلوم، ثم تتولى الإنفاق عليهم وربطهم بها منذ مراحل الدراسة الجامعية الأولى، **حتى إذا ما آن آوان عطائهم أخذتهم تلك الاحتكارات جنوداً في كتائبها**.

من أجل ذلك، فإن تلك الاحتكارات، عبر دورها المتنامي، والذي فتحت له معظم دول العالم الثالث الباب على مصراعيه، سوف تغدو خطراً يهدد السيادة والدولة بآنٍ معاً!![443]

---

[442] - أنظر: استيتيتو عبد الله، مرجع سابق. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 462.

[443] - أنظر: استيتيتو عبد الله، مرجع سابق. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 462 وما بعدها.

السياسات النيوليبرالية التي تسمح لشركات متعددة الجنسيات العالم الأول بإغراق اقتصاديات العالم الثالث بمنتجات مدعومة، رخيصة مثل أصناف الطعام التي تطرد المنتجين المحليين من الإنتاج هي سبب آخر للفقر الفظيع في العالم الثالث. ولأن "السباق إلى القاع" يحدث بسبب التحول إلى النيوليبرالية في الاقتصاد العالمي الذي يسمح للشركات متعددة الجنسيات بأن تتنقل بحرية عبر الحدود من بلد إلى آخر باحثة عن أجور أقل فأقل، وتجبر بلدان العالم الثالث على رفع القوانين التي تمنح أي حماية لحقوق العمل أو البيئة في محاولة لإرضاء أصحاب العمل، تتدهور الأجور بالنسبة للعمال في بلدان كثيرة حتى لا توفي بمستويات البقاء في الحد الأدنى. [444]

كما أن هذه الشركات ليست كونية في كل نشاطاتها بل في بعض منها فقط. مثلا، نجد ألمانيا واليابان لا تشجعان على جعل التكنولوجيا عالمية، بل قومية صرفة. لكنهما تشجعان على عولمة الإنتاج التكنولوجي وليس إنتاج التكنولوجيا وخلقها. ونفس الشيء مع الولايات المتحدة . لذا فإن حقيقة العولمة الاقتصادية ترتبط إلى حد بعيد بمغالاة الأكاديميين والباحثين في هذا المجال، وانبهارهم بقضية الانتشار السريع والواسع للشركات المتعددة القوميات، لكنهم ينسون أن الأعمال الاقتصادية العالمية لا تزال مقصورة إلى حد بعيد على وطن النشأة من ناحية النشاط الإجمالي، أي أنها لا زالت قومية المركز. [445]

خامساً- العولمة الثقافية:

1 - العولمة الثقافية ومقاومتها:

---

[444] - See: David Harvey, A Brief History of Neoliberalsim, Oxford University Press, Oxford, 2005, pp 66-78.

[445] - أنظر: ديفيد بآك، ((آلام العولمة: الرأسمالية والعبودية))، دراسة منشورة في 15 مايو 2005م على: http://news.bbc.co.uk/1/hi/in_depth/world/slavery/default.stm

الثقافة ليست مفهوماً إستاتيكياً، فهي كما عرفها قاموس Webster نموذج كلي لسلوك الإنسان ونتاجاته المتجسدة في الكلمات والأفعال وما تصنعه يداه، وتعتمد على قدرة الإنسان على التعلم ونقل المعرفة للأجيال التالية"، ويضيف Rothkopf على هذا التعريف قوله: "إن اللغة، والمعتقدات، والأنظمة السياسية والقانونية، والأعراف الاجتماعية فهي إرث المنتصرين".

ومما لاشك فيه، أن أثر العولمة في الثقافة وأثر الثقافة في العولمة أمران يثيران جدلاً واسعاً، في بيئةٍ كونيةٍ أقرت – وربما منذ زمنٍ بعيدٍ- بقوة الثقافة التي يمكن لها أن تصون أو تبدد، وتستطيع أن تحمي أو تهدد. ولا مشاحة في أن قانون التنظيم الدولي المعاصر – باعتباره نتاج الثقافة- معني بالمتغيرات التي طالت الركائز الإيديولوجية وتوازنات القوى التي نهض عليها.[446]

من أجل ذلك، نهض – في الغرب ـ اتجاه جديد في فقه القانون الدولي، اعتمد على الدراسات القانونية النقدية القائمة على المعرفة التجريبية *"Experiential Knowledge"*، بل ذهب بعض الفقه الغربي إلى الإقرار بأن قصور نظرياته ومبادئه التقليدية[447]، وكثرة الاختلاف فيها، قلل من أهميته وجعل من أبحاث علمائه ودارسيه تأملات خيالية مجردة[448].

---

[446]- See: ROTHKOPF. D, 'In praise of cultural Imperialism", Foreign Policy, Summer1997.

[447]- إن هذا ما يقره الاتجاه الجديد في الفقه ويسعى إلى تجاوزه.

"The new stream of international law scholarship...fully recognizing the inadequacies of traditional international legal theories and doctrines, the new stream of international legal writing has sought to renew the coherence of the discipline. It has sought to make academic analysis of international law coherent-even if coherence of its subject could not be

وبحسبان أن ثقافة العولمة تمثل بدورها توجهاً جديداً مزوداً بمنطلقاتٍ فكرية وإمكانياتٍ عملية مكنت له – حتى الآن - أن يطغى على مختلف أوجه الخطاب في التنظيم الدولي المعاصر، وباعتبار أن عولمة الثقافة تغدو أمراً ممكناً في ظل ذاك التوجه، الذي ترعاه دول عظمى تسخر له إمكانياتها المضافة إلى إمكانيات احتكاراتها عابرة القارات..[449]

ولكن فوبيا العولمة ما عادت شأن دول الجنوب فحسب؛ بل إن الدول الكبرى باتت تعلن استياءها من التنميط الغربي للعالم؛ بل في الغرب ذات؛ صار التذمر معلناً؛ فحيثما اتجهت أنظارنا ومسامعنا نجد تحذيراً من "غزو" ثقافي واقتصادي "وأمركة" مظاهر الحياة، ولربما عبر كلام "جاك لانغ" وزير الثقافة الفرنسي في عهد الرئيس فرانسوا ميتران أمام اجتماع اليونسكو في المكسيك، عن هذا الواقع؛ حين قال:" إنني استغرب أن تكون الدولة (الولايات المتحدة الأمريكية) التي علمت الشعوب قدراً كبيراً من الحرية ودعت إلى الثورة على الطغيان، هي التي تحاول أن تفرض ثقافة شمولية وحيدة على العالم أجمع، وإن هذا شكل من أشكال الإمبريالية المالية والفكرية، لا يحتل الأراضي ولكن يصادر الضمائر ومناهج التفكير واختلاف أنماط العيش".[450]

ووصل الأمر بالفرنسيين إلى الشكوى من عولمة الثقافة ومن هيمنة اللغة الإنجليزية، والخوف على الهوية الفرنسية؛ ولذلك لجأ الفرنسيون إلى وضع

---

saved". See: PURVIS. Nigel, Critical legal staves in public international law", Harvard International Law Journal, Vol. 32. Pp 71- 83.

448 -"...The product of its scholars and practitioners to mere utopian speculation". Ibid., pp 84- 87.

449- See: TABB "William.K", 'Progressive Globalism: Challenging the audacity of Capital", Monthly Review, Issue: February 1999,pp3- 12.

450 - أنظر: د. غانم هنا، ((العولمة وثقافة الاختلاف))، مجلة الكويت، العدد 189، تموز/ يوليو 1999م، ص 62.

الثقافة في خانة الاستثناء، لأنهم تنبهوا إلى أن قوة الإنتاج الثقافي الأمريكي تؤدي إلى التغيير التدريجي في معايير السلوك وأنماط الحياة..

وماقتصر الأمر على فرنسا فحسب؛ إذ وصل الأمر إلى استراليا وهي بلد غربي مسيحي يتحدث الإنجليزية؛ أي مشارك للولايات المتحدة في الهوية تقريباً؛ حيث باتت تشكو من مواد التلفزة الأمريكية على الأطفال، لأنها تؤدي إلى فقدان الانتماء وإلى أزمة أخلاقية وغربة ثقافية،[451] وكذلك كندا حيث عبرت وزيرة الثقافة الكندية "شيلا كوبي" عن انزعاجها من الهيمنة الثقافية الأمريكية، وتداخلها قائلة: (من حق الأطفال في كندا أن يستمتعوا بحكايات جداتهم، ومن غير المعقول والمقبول أن تصبح (60%) من برامج التلفزيون الكندي مستوردة، وأن يكون (70%) من موسيقانا أجنبية، وأن يكون (95%) من أخلاقنا ليست أمريكية.[452]

من أجل ذلك؛ نجد أن الغرب؛ لا يسعى لنشر قيمه الاجتماعية فحسب؛ رغم عدم الاقتناع الواسع بها كقيم، بل إنه يفرضها عبر المؤتمرات الدولية والضغط على الدول التي لا تستجيب، حيث توالت مؤتمرات المنظمات الدولية بهذا الخصوص، مثل مؤتمر نيروبي عام 1985م، مؤتمر القاهرة عام 1994م، ومؤتمر بكين عام 1995م، ومؤتمر اسطنبول عام 1996م، ثم مؤتمر نيويورك عام 1999م، ثم مؤتمر بكين، ثم نيويورك أيضاً عام 2000م، ومحور هذه المؤتمرات يدور حول الأسرة والمرأة والطفل، مركزاً على الحقوق الجنسية، والحق في الإنجاب والإجهاض، والشذوذ، وقضية المساواة بين الرجال والنساء،

---

[451] - أنظر: د. عمار طالبي، ((العولمة وأثرها على السلوكيات والأخلاق))، مجلة الرائد، العدد (236)، الدار الإسلامية للإعلام بألمانيا، ربيع الأول 1424هـ/ مايو 2002م، ص 11-12.

[452] - أنظر: أنور عشقي، ((الشياطين تختبئ في التفاصيل))، كتاب المعرفة (7)، الطبعة الأولى، 1420هـ 1999م، ص 172-176.

والمساواة في الميراث .. إلخ، وكل هذا من منظور الثقافة الغربية العلمانية المادية الإباحية التي تبيح الزنى واللواط وتمنع تعدد الزوجات.[453]

وتعدى الأمر ذلك؛ حتى وجدنا أنَّ الفصل السابع من وثيقة مؤتمر السكان – الذي عقد في القاهرة - يتحدث عن هذه الإباحية الجنسية، فيقول: إنها حالة الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية الكاملة، المنطوية على أن يكون الأفراد (لاحظ تعبير الأفراد) من جميع الأعمار أزواجاً وأفراداً (كذا) فتياناً وفتيات، مراهقين ومراهقات، قادرين على التمتع بحياة جنسية مرضية ومأمونة (لاحظ عدم اشتراط الحلال والشرعية) هي كالغذاء، حق للجميع، ينبغي أن تسعى جميع البلدان لتوفيره في أسرع وقت ممكن، في موعد لا تجاوز عام 2015م. أي أنه أكثر من مباح، فالسعي لتحقيقه بجميع البلدان في أسرع وقت ممكن، وقبل سنة 2015م، واجب على جميع البلدان بل ولا تكتفي هذه الوثيقة بذلك، وإنما تتجاوز إباحة هذه الإباحية إلى حيث تدعو للتدريب والترويج والتعزيز لهذا السلوك الجنسي المأمون والمسئول.[454] **بل نجد ممارسات منفردة، حيث نجد أن أمريكا تضغط تارة باسم حقوق الإنسان؛ والتي أهدرته في أبو غريب وجوانتامو ومذابح أفغانستان وقصف الفلوجة؛ وتارة باسم الديمقراطية والحرية لتمرير ما تريد على دول العالم التي لا توافقها.**

أ- **مقاومة العولمة الثقافية:** يقول هنتجنتون: ((في عالم اليوم أدى التحسن الذي حدث في مجالات الانتقال والاتصال إلى تفاعلات وعلاقات أكثر تكراراً

---

[453] - أنظر: د. إسماعيل علي محمد، العولمة الثقافية وموقف الإسلام منها، دار الكلمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م، ص 27.

[454] - لمزيدٍ من التفصيل؛ حول وثيقة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة 5-1994/9/15م؛ أنظر: د. محمد عمارة: مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، الطبعة الأولى، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، فبراير 1999م، ص 22-25.

واتساعاً وتناسقاً وشمولاً بين شعوب من حضارات مختلفة، ونتيجة لذلك أصبحت هوياتهم الحضارية أكثر بروزاً. الفرنسيون والألمان والبلجيك والهولنديون يتزايد تفكيرهم في أنفسهم كأوروبيين، مسلمو الشرق الأوسط يتوحدون ويهرعون لمساعدة البوسنيين والشيشان، الصينيون في آسيا كلها يوحدون مصالحهم مع مصالح البر الرئيسي، الروس يتوحدون مع الصرب والشعوب الأرثوذوكسية الأخرى ويدعمونها، هذه الحدود الأوسع للهوية الحضارية تعني وعياً أعمق بالاختلافات الحضارية والحاجة إلى حماية ما يميز ''نحن'' عن ''هم'')).[455]

لقد كافحت دول العالم وثقافاته، لكي تحدد الخط الفاصل الذي تنتهي عنده الحرية ويبدأ طلب السماح والإذن، فلا يوجد مكان يطلق فيه عنان الحرية دون مراعاةٍ للنتائج، مما يصدق على النطاق الوطني ينبغي أن يصدق على النطاق الدولي أيضاً.

وقد أدى التنامي السريع لتقانة المعلومات ووسائل الإعلام الحديثة، إلى ضرورة التنظيم والتنسيق في الجهود الدولية الرامية إلى درء مخاطر التدفق الإعلامي واسع الانتشار على قطاعات الناشئة "الأطفال والشباب" بحمايتهم من صور العنف والانحطاط الإنساني في تلك الفترة التكوينية شديدة الأهمية عليهم في الحاضر والمستقبل.

إن أمواج الأثير والفضاء – الذي تنتقل عبره المواد الإعلامية- تشكل جزءاً من المشاع العالمي الذي ينتمي إلى التراث المشترك للإنسانية، وما زالت هذه الميزة تستغل مجاناً من قبل "إمبراطوريات الإعلام الغربية"، لتجني من

---

[455] - أنظر: صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات .. إعادة صنع النظام العالمي، الطبعة الثانية، ترجمة: طلعت الشايب وتقديم د. صلاح قانصوة، 1999م، ص 54-47.

ورائها أرباحاً طائلةً نظير ما تقدمه من عنفٍ وانحلالٍ يحاكي الغرائز بحجة الترفيه[456].

وقد وضعت الكثير من الهيئات الوطنية والإقليمية مبادئ عامة تدعم القيم والمعايير الجمعية للشعوب، وترغم أصحاب وسائل الإعلام على احترام تلك القيم عند وضع وتنفيذ مواثيق الشرف الخاصة بمهنتهم، وما تزال الجهود التي تبذل في هذا المجال دون المفترض أن تكونه، رغم أن بعض البلدان الغربية أصدرت تشريعات تفرض غرامات على الإرسال الخاص، الذي ينتهك المبادئ العامة التي تحمي الأطفال من التعرض لبرامج العنف، وأصدرت كل من فرنسا وكندا قوانين تحظر نشر ونقل مواد أجنبية – أي أمريكية بالطبع- مأخوذة من الأقمار الصناعية[457]. وفي الصين تكونت **"مجموعة قيادة مركزية "** تابعة لهيئة تخطيط الدولة، وتحت إشرافٍ مباشر من نائب رئيس الوزراء لتمارس دوراً رقابياً يحول دون دخول المواد الإعلامية الممنوعة وفقاً لمنظومة القيم والأعراف المعمول بها لدى الشعب الصيني.

1- آليات العولمة الثقافية:

لم يحدث في التاريخ أبداً، أن سمع وعرف عدد هائل من سكان المعمورة عما يجري في سائر بقاعها من أحداثٍ كما هو عليه الحال اليوم، إذ أصبح بمقدور معظم السبعة مليارات إنسان أن يتعرفوا على بعضهم البعض أكثر من أيِّ وقتٍ مضى.

---

456 - أنظر: تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، الطبعة العربية، تقديم: د. جابر عصفور، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997م، ص314-316.

457- See; BYERS. M, op. cit., p248.

بيد أن ما يؤسف له حقاً، أن أدوات تلك المعرفة تملكها احتكارات غربية عملاقة، غزت فضاء التنظيم الدولي المعاصر بظاهرة الاستعمار الإعلامي للعالم، وأعادت إلى الذهان فكرة **"الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس"**، بل إن إمبراطوريات الإعلام أرست غزوها على بابٍ آخر، يحقق فلسفة أسلافها بأساليب جديدة، **لا تقوم على الاحتلال العسكري المباشر للبلاد، وإنما تنهض على مبدأ الإحلال الثقافي الذي يكافئ بنتائجه فوائد الاحتلال العسكري المباشر**، بل قد يفوقها في عمقه واستمراريته، يسميه بعضهم "الإمبريالية الثقافية".

أ- ولأن الولايات المتحدة أدركت باكراً تلك الحقائق، سارعت إبان حقبة الحرب الباردة الكبرى وفي خضم الصراع العقائدي على اقتسام العالم، إلى المطالبة بحرية التدفق الإعلامي في العالم، وإقالة كافة العقبات التي تعترض مسيرة التدفق الحر للأنباء، وإزالة حدود الحجر على انسياب المادة الإعلامية – التي تسيطر على منابعها – إلى مختلف أنحاء العالم.[458]

وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية – في تلك الحقبة المبكرة - أنها " **تفعل كل ما في وسعها بما يتمشى مع الاتجاهات السياسية أو الدبلوماسية للمعاونة في تحطيم الحواجز المصطنعة، التي تعوق توسع وكالات الأنباء والمجلات والسينما وغير ذلك من وسائل الاتصال الأمريكية الخاصة عبر العالم بأسره...إن حرية الصحافة –حرية تدفق المعلومات بوجهٍ عامٍ- جزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية**".

---

458 - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 466.

ب- وتجلى هذا الموقف الأمريكي من المنظمات الدولية ذات الصلة –لاسيما اليونسكو- التي أراد لها أن تكون أداةً "قانونية"؛ لتسويق الفكر الأمريكي عبر إصراره على إقحام فكرة التدفق الحر للمعلومات في صلب نشاطها، فقد أنشئت شعبة للتدفق الحر للمعلومات في إدارة وسائل الاتصال الجماهيري التابعة لليونسكو ذاتها.

بيد أن اليونسكو – إبان صعود نجم العالم الثالث في معترك توازن القوى - كسرت قيد التبعية الأمريكي، وشايعت مبدأ التداول الحر للمعلومات، الذي يعاكس المبدأ الأمريكي في التدفق الحر للمعلومات، لأنه يخضعها لضوابط تراعي الإمكانيات الحقيقية لدول العالم – لاسيما الناشئة والصغيرة - في ميدان وسائل الإعلام..

ج- إن الصادرات الثقافية الأمريكية لا تعكس، إلا المستوى المتدني من الأنشطة الثقافية الأمريكية، إذ أن الولايات المتحدة أدركت باكراً أن الثقافة الرفيعة سوقها محدودة. ففي حين أن وزارات الثقافة في أوربا تنفق الأموال الباهظة لدعم أفضل الفنانين والموسيقيين والشعراء...، تركت الولايات المتحدة الأمر إلى "هوليوود" ووكالات الإعلان في نيويورك لتقرر ما هي المنتوجات الثقافية الأكثر قابلية للتسويق في العالم.

وقد تبين لها أن أركان الثقافة الشعبية الأمريكية ***"Popular Culture"*** أصحاب أفضليةٍ اقتصاديةٍ، فدفعت بالصناعات "**الفنية –الثقافية**" الموجهة إلى جماهير كثيرة في العالم – أغلبها من الشباب - إلى المقدمة، ووجدت الولايات المتحدة نفسها أنها القوة الاقتصادية الرئيسة، التي تتوافر لديها القدرة على صناعة ثقافة؛ للشباب قابلة للتصدير الفوري!! وأصبحت الأفلام والمسلسلات والموسيقى وبرامج التلفزة الأمريكية هي الغالبة – إن لم تكن المسيطرة - على أسواق

الاستهلاك الثقافي العالمية؛ **ولا شك أن التأثير الثقافي – لاسيما على الشباب - ستكون له آثاره الضارة، التي بدأت نذرها بالتجلي والانكشاف.** [459]

سادساً – عولمة الجوع:

إن الأزمة الغذائية الخطيرة التي تبتلي الآن شعوب البلدان النامية، حيث يعيش معظم الجياع وسيئي التغذية من سكان العالم وحيث ينتج أكثر من ثلثي العالم نحو ثلث أغذيته - وهذا اختلال في التوازن ينذر بالتفاقم في السنوات العشر القادمة- لا تقتصر علي كونها مشحونة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة فحسب، بل تشكل أيضا تهديدا خطيرا لأهم المبادئ والقيم المرتبطة بالحق في الحياة وبالكرامة الإنسانية، والمكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن القضاء علي الجوع وسوء التغذية، الذي أورده إعلان الأمم المتحدة الخاص بالتقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي بوصفه واحدا من أهدافه، والقضاء علي الأسباب التي تؤدي إلي هذه الحالة، هما الهدفان المشتركان لكافة الأمم، وأن حالة البشر الذين يعانون الجوع وسوء التغذية ترجع أسبابها إلي ظروفهم التاريخية.[460]

وعلي الأخص حالات عدم المساواة الاجتماعية، وخصوصا في حالات كثيرة، السيطرة الأجنبية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي والتمييز العنصري والفصل العنصري والاستعمار الجديد بكافة أشكاله، التي لا تزال من بين العقبات الكبرى التي تقف في طريق اكتمال تحرر وتقدم البلدان النامية وجميع الشعوب المعنية، وأن هذه الحالة قد تفاقمت في السنوات الأخيرة بفعل سلسلة من الأزمات

---

459 - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 467-469.

460 - أنظر: د. جاسم محمد زكريا،" ظاهرة الجوع في التنظيم الدولي المعاصر ثلاثية العار والمسؤولية والاستكبار: دراسة وصفية تحليلية ناقدة"؛ دراسة منشورة في العدد 43 من مجلّة التجديد ((الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا)) الصادر في يونيو 2018 م.

التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، ولا سيما تردي النظام النقدي الدولي، والزيادة التضخمية في تكاليف الواردات، وثقل الأعباء التي يفرضها الدين الخارجي علي ميزان مدفوعات كثير من البلدان النامية، وتزايد الطلب علي الأغذية الذي يعزي جزئيا إلي الضغط الديموغرافي، والمضاربة، والنقص في مدخلات الإنتاج الزراعي الأساسية وزيادة تكاليف هذه المدخلات.[461]

وأنه ينبغي النظر في هذه الظواهر في إطار المفاوضات الجارية حول ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وأنه ينبغي حث الجمعية العامة للأمم المتحدة علي الوصول إلي اتفاق إجماعي علي ميثاق تعتمده ويكون أداة فعالة لإقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة علي أساس مبادئ الإنصاف والعدالة، وأن البلدان كافة، كبيرة كانت أم صغيرة، غنية أم فقيرة، متساوية. ولجميع البلدان الحق الكامل في الاشتراك في وضع القرارات المتعلقة بمشكلة الأغذية.

وإن رفاه شعوب العالم يتوقف إلي حد بعيد علي إنتاج وتوزيع الأغذية بكميات كافية، وكذلك علي إقامة نظام عالمي للأمن الغذائي يؤمن توفر القدر الكافي من الأغذية بأسعار معقولة في جميع الأوقات، بصرف النظر عن التقلبات الدورية للطقس وتغيراته المفاجئة، وبمنأى عن الضغوط السياسية والاقتصادية، الأمر الذي يرتب علي النظام العالمي المذكور، في جملة أمور، تيسير عملية إنماء البلدان النامية.

وأن السلم والعدالة يشتملان علي بعد اقتصادي يساعد علي حل المشاكل الاقتصادية العالمية، وتصفية التخلف، ويوفر حلا دائما ونهائيا لمشكلة الأغذية

---

461 - See: - See: THEODOR MERON, INTERNATIONAL LAW IN THE AGE OF HUMAN RIGHTS General Course on Public International Law, MARTINUS NIJHOFF PUBLISHERS, Leiden/Boston, 2004, pp42-51.

بالنسبة لكافة الشعوب، ويكفل لكافة البلدان الحق في أن تنفذ برامجها الإنمائية بحرية وفعالية. وفي سبيل هذه الغاية، يتعين القضاء علي التهديد بالقوة وعلي اللجوء إليها، وتشجيع التعاون السلمي بين الدول إلي أقصي حد ممكن، وتطبيق مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتساوي الكامل في الحقوق واحترام الاستقلال والسيادة القوميين، وكذلك تحبيذ التعاون السلمي بين كافة الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وسيفضي المضي في تحسين العلاقات الدولية إلي توفير ظروف أفضل للتعاون الدولي في كافة الميادين، مما سيمكن، في جملة أمور، من استخدام موارد مالية ومادية كبيرة لإنماء الإنتاج الزراعي، وتحسين الأمن الغذائي العالمي تحسينا كبيرا، وأنه، من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الغذاء، ينبغي بذل كافة الجهود لإزالة الفجوات المتزايدة الاتساع التي تفصل اليوم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ولإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. ويجب أن يكون في وسع كافة البلدان الاشتراك اشتراكا نشطا وفعالا في العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة بإقامة أجهزة دولية مناسبة تكون، عند الاقتضاء، قادرة علي اتخاذ التدابير الكافية لإقامة علاقات عادلة ومنصفة في التعاون الاقتصادي الدولي.[462]

وأن البلدان النامية تؤكد من جديد إيمانها بأن المسؤولية الأولية عن تأمين إنمائها السريع تقع عليها أنفسها. ولذا تعلن عن استعدادها للاستمرار في مضاعفة جهودها، فرادي ومجتمعة، بغية توسيع تعاونها المتبادل في ميدان الإنماء الزراعي وإنتاج الأغذية، ولا سيما استئصال الجوع وسوء التغذية، وأنه يتعين، بالنظر إلي وجود العديد من البلدان التي لا تستطيع حتى الآن لأسباب كثيرة، أن تواجه

[462] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، حق الإنسان في الغذاء الكافي بين مسؤولية الدولة ودور المنظمات الدولية – دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة؛ دراسة منشورة في مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 33، العدد الثاني، 2017م.

احتياجاتها الغذائية الخاصة بها، اتخاذ إجراء دولي عاجل وفعال لمساعدتها، بمنأى عن الضغوط السياسية.[463]

سابعاً – عبودية عصر العولمة:

في تحقيق كبير أجرته منظمة العمل الدولية *ILO* كشف التحقيق أن 12.3 مليون شخص يعيشون في حالة من "عبودية معاصرة" في جميع أنحاء العالم، في كل القارات، وتقريبا في كل بلد. ثلاثة من أربعة من عمال السخرة عادة مستعبدون بواسطة وكلاء من القطاع الخاص، مع 11% مجبرين على العمل في الدعارة أو في أشكال آخرى من الأنشطة التجارية الجنسية و46% يعملون كعمال أسرى في القطاعات التقليدية من الاقتصاد، بما فيها القطاعات الصناعية والزراعية. عشرون بالمئة من الحالة التي درست في الفحص تضمنت استغلالا مباشرا من الدولة أو العسكرية، متضمنة العمل الجبري في السجون. العبودية هي صناعة فاحشة الثراء جدا، تولد 31.6 بليون دولار من الأرباح كل عام، وهو ما يقارن بالناتج المحلي الإجمالي في السلفادور وتقريبا 13 ألف دولار عن كل عامل سنوياً.

التمييز بين العبودية التقليدية وعبودية الأجر برهنت على صعوبة وضع الفروق. منظمة العمل الدولية حددت رسميا العبودية على أنها "كل عمل أو خدمة يكلف بها أي شخص تحت تهديد بعقوبة والتي لم يهب لها الشخص محل الحديث

---

463 - أنظر: الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية الذي اعتمده، يوم 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1974، مؤتمر الأغذية العالمي المنعقد بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3180 (د-28) المؤرخ في 17 كانون الأول/ديسمبر 1973، ثم أقرته الجمعية العامة في قرارها 3348 (د-29) المؤرخ في 17 كانون الأول/ديسمبر 1974م؛ منشور في مكتبة حقوق الإنسان – جامعة منيسوتا: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b070.html

نفسه بشكل طوعي". طبقا لهذا التعريف، عمال الورش الصغيرة غير المرخصة يجب تصنيفهم على أنهم شكل من أشكال العبودية، حيث أنها تؤسس على ابتزاز العمل تحت التهديد بعقوبة، أو بجوع حتى الهلاك؛ لا يتحمله أي شخص باختياره أو باختيارها. يبدو من الواضح أن شخصا يعمل من اجل وول مارت في ورش العمل الصينية يحصل على ما بين 13 و23 سنتا في الساعة ويجبر على العمل من 60 إلى 70 ساعة في الأسبوع أو يتعرض للطرد مواجها المجاعة يجب أن يصنف على أنه عبد؛ إلا أن منظمة العمل الدولية لا تعتبر العمل في الورش الغير مرخصة على أنه نوع من العبودية، على الأرضية الشائكة بأن العمل الإجباري يتضمن فقط العمل المقترن بالقهر والإرغام الذي هو "انتهاك فظيع لحقوق الإنسان وتقييد لحرية الإنسان"، انتهاكات يبدو أنها لا تحدث في حالات "العوز الاقتصادي الشديد" الذي قد يجبر المرء على العمل في ورش العمل الغير مرخصة.[464]

ثامناً ـ تنامي السياسة النيوليبرالية:

تواصل الطبقات الرأسمالية هجومها النيوليبرالي مع ملاءمة سياستها مع المصاعب والمقاومات الجديدة؛ إذ حققت السياسة النيوليبرالية لسنوات 1980-1990 نجاحاً باهراً للرأسمال. وفيما بعد لم يكن عقد النمو بالولايات المتحدة الأمريكية، ولا الانتعاش الاقتصادي في السنوات الأخيرة بأوربا، ولا الدمج الجزئي للأطراف، مفيدا بأي وجه للجماهير الشعبية المدعوة لتقديم « تضحيات » لاعادة إطلاق الآلة. لم يكن للطبقة الرأسمالية، ممتطية ميزان القوى هذا، أي عزم ، ساعة قدوم الانكماش، على تقاسم « ثمار

464 ـ أنظر: ديفيد بآك، ((آلام العولمة: الرأسمالية والعبودية))، دراسة منشورة في 15 مايو 2005م على: http://news.bbc.co.uk/1/hi/in_depth/world/slavery/default.stm

التوسع ». على العكس تُقدم « المصاعب » الاقتصادية الآنية مبررا لمواصلة وتشديد وصفات النيوليبرالية نقطة نقطة.[465]

باتت السياسة الشاملة للنيوليبرالية تصطدم بمشكل قابلية تحقق ومصداقية ضخم .لم تفض العولمة الرأسمالية إلى حرب(أفغانستان) وحسب، بل أدت السياسة النيوليبرالية المطبقة حتى النهاية من طرف الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي ***IMF*** والمنظمة العالمية للتجارة ***WTO*** وبنك التسويات الدولية ومجموعة 7+1 الكبار) إلى انهيار اقتصاد الأرجنتين (ومجتمعها)، مع تورط الحكومة الأمريكية المباشر. ويستتبع إفلاس إنرون، الأكبر في التاريخ وفي قلب قلعة الرأسمالية العالمية مراجعة قاسية لبنيات الرأسمال المالي نفسها؛ وكذا لقواعد حكم المنشأة corporate) (gouvernance دون الحديث عن الكارثة الاجتماعية المتمثلة في فقد كلي لمعاشات تقاعد العمال القائمة على الرسملة.

تاسعاً ـ الرسملة:

لا يمكن لقادة الرأسمالية العالمية ان يتفرجوا بسلبية على تفسخ عقيدتهم ومآزق سياستهم الاقتصادية. اذا لم يدعوا قيام فوضى يزعمون التحكم بها (ذلك ما يفعلون بخصوص أفريقيا) فإنهم مضطرون لفتح نقاش قد يبرز غباوة سياستهم.

وقد بات هذا يدفع إلى معارك اجتماعية ضارية، حتى دون ضمان بديل، ومنظور وتنظيم صلب. لقد تم دخول دورة نضالات جديدة اشد ضراوة وأكثر اتساعا، لكنها أيضا أصعب، حول مطالب آنية وجزئية، لكنها تستثير بشكل شبه

465 - See: David Harvey, A Brief History of Neoliberalsim, Oxford University Press, Oxford, 2005, pp21-33.

عفوي الحاجة إلى حلول إجمالية، وتعيد طرح « المسألة السياسية » (الحكومة ودور الأحزاب السياسية). سيكون لهذه الخبرة الطويلة مع السياسة النيوليبرالية، ومع ما فرضت من قوى سياسية واجتماعية، دور أساسي في التوضيح السياسي على نطاق جماهيري وفي انبعاث حركة عمالية واجتماعية مجددة التنظيم والنشاط على كافة الأصعدة (العدد، الالتزام السياسي، النشاط، التنظيم الذاتي، المطالب والبرنامج المعادي للرأسمالية.[466]

[466] - See: David Harvey, op, cit., pp55-63.

المطلب الثـــالث

الرؤى العربية للعولمة ومآلات القبول والرفض

الفرع الأول: الرؤى العربية للعولمة

* عرفها البعض بالقول: "إن العولمة هي أحد أشكال الهيمنة الغربية الجديدة، التي تعبر عن المركزية الأوربية في العصر الحديث، والتي بدأت منذ الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر...والعولمة تعبير عن مركزية دفينة في الوعي الأوربي تقوم على عنصرية عرقية، وعلى الرغبة في الهيمنة والسيطرة "[467].

ويرى عبد الصبور فاضل أن العولمة " هي مجموع العمليات التي تغطي الكوكب أو التي تتسع على مستوى العالم، ومن ثم فالعولمة لها بعد مكاني لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسط واقعها على كل أنحاء المعمور، وساعد في ذلك التقدم الهائل في وسائل الاتصال وقدرتها على اختراق الحدود من خلال الفضائيات التي حولت العالم إلى غرفة عالمية صغيرة بل" القرية العالمية".[468]

* وعرفها آخر بالقول إن: "العولمة هي حدث كوني له بعده الوجودي، إنها ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ، **أوجدت** واقعاً تغير معه العالم عما كان عليه بجغرافيته وحركته، بنظامه وآليات اشتغاله، بإمكانياته وآفاقه المحتملة ".[469]

467- أنظر: د. حسن حنفي ود. صادق جلال العظم، ما لعولمة؟، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق،2000م، ص44-45.

468- أنظر: استيتيتو عبد الله، مرجع سابق.

469 - أنظر: المرجع السابق، ص85.

* في حين أن هناك من يؤكد أن **"التقليعة النظرية الوهمية المسماة عولمة...إنها الرأسمال الأمريكي + العسكرية الأمريكية = بلطجة من طرازٍ تقني رفيع، هكذا يتوسع الرأسمال الأمريكي وهو يحمل في يده مسدساً، إنه توسع نووي جديد"**[470].

* **ويرى الدكتور المهدي المنجرة:** " أن العولمة تعني الإدماج اقتصادياً وثقافياً وسياسياً بل حتى اجتماعياً". [471] لكن المفارقة – والكلام للمفكر المنجرة - هي أنه في زمن العولمة وتداول المعلومات والمعارف نلاحظ أن سبل الهيمنة قد تحولت طبيعة وطريقة.

أولا نلاحظ اليوم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أقامت محطات أرضية وفضائية تمركز بين يديها أكثر من مليارين من المكالمات الهاتفية والرسائل عبر التلكس والفاكس والمعلومات الإلكترونية، تحللها وتدرسها وتبني سياساتها على أساس من هذه المعطيات.

ثانياً، الاستراتيجي – في الوقت الراهن- لا يكمن في عدد الأسلحة أو التواجد العسكري عبر القواعد في الأرض أو بالبحر، بقدر ما يكمن في امتلاك "السلطة الناعمة" (Soft power) والتي تحدث عنها ريتشارد نايف في إحدى أعداد فورين أفيرز الذائعة الصيت (مارس 1997).[472]

* من منطلق تحليلي عرفها البعض بالقول "إن العولمة، من خلال السياسات الليبرالية الحديثة التي تعتمد عليها، إنما ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة للماضي السحيق للرأسمالية. فبعد قرنٍ طغت فيه الأفكار الاشتراكية والديمقراطية ومبادئ

470- أنظر: د. عبد الرازق عيد، (ما هو جديد العولمة؟)، مجلة الهدف، العدد السنوي، 1998م، ص83. نقلاً عن المرجع السابق، ص86.

471- أنظر: استيتيتو عبد الله، مرجع سابق.

472 - أنظر: الأستاذ المهدي المنجرة، ((المجتمع الناشئ هو مجتمع معرفي بامتياز))، حوار مع نزهة بلخياط ويحيى اليحياوي، مجلة فكر ونقد، العدد 29.

العدالة الاجتماعية، **تلوح الآن في الأفق حركة مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العامة والطبقة الوسطى من مكتسبات**. وليست زيادة البطالة، وانخفاض الأجور، وتدهور مستويات المعيشة، وتقلص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وإطلاق آليات السوق، وابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي وحصر دورها في **"حراسة النظام"**، وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين – **وهي الأمور التي ترسم الآن ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في غالبية دول العالم**- كل هذه الأمور ليست في الحقيقة إلا عودة لنفس الأوضاع التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي إبان مرحلة الثورة الصناعية (1750-1850)، وهي أمور سوف تزداد سوءاً مع السرعة، التي تتحرك بها عجلات العولمة المستندة إلى الليبرالية الحديثة "[473].

* واكتفى آخر بالتأكيد على: "أن العولمة تتخذ أبعاداً كثيرة، غير أن التنميط ***"Uniformalization"*** أو التوحيد ***"Unification"*** الثقافي للعالم كله، أخذ قصب السبق فيها عبر إعمال آليات استراتيجية الهيمنة والتبعية، باعتبارها الأوفى لتحقيق مبدأ التنميط. وبذلك أصبحت العولمة – وفقاً لهذا التوجه- تعني **"السيادة المطلقة ليس لنموذج اقتصادي وحسب، وإنما سيادة النظام الكوني الأمريكي الموحد عبر آلياته وأهدافه التي تؤكد على ذلك يوماً بعد يوم"**[474].

* **بيد أن هناك من يرى:** " أن الأمركة ليست ثمرةً للعولمة، ولكنها أحد أركانها. فالعولمة ليست نظاماً عالمياً أو نموذجاً عالمياً للحياة، نشأ نتيجة تفاعل طبيعي للثقافات العالمية، ولكنه نظام جديد من العلاقات بين الثقافات...نشأ في سياق صراع

---

[473]- هذا تعريف الدكتور رمزي زكي، ورد في تقديمه لكتاب: فخ العولمة، مرجع سابق، ص9.
[474] - أنظر: د. مصطفى عبد الغني، مرجع سابق، ص48.

التكتلات الرأسمالية الكبرى على الهيمنة العالمية. إنه يعكس هذه الهيمنة في بنيته العميقة، ويكرس الموقع المتميز للولايات المتحدة فيها"[475].

* في حين أن هناك من يمضي إلى التأكيد على أن: "العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ...باختصار، العولمة هي تسليع كل شيء ***"The commodification of everything"*** بصورةٍ أو بأخرى"[476].

والعولمة - كما يقرر البعض - نظام عالمي جديد له أدواته ووسائله وعناصره وآلياته، التي أطاحت بالكيانات المؤدلجة التي كانت بمثابة رموز مقدسة، وزعزعت دول السيادات القومية فباتت زاحفةً في طريقها نحو التعولم، وطالت العولمة ثقافات الشعوب وعاداتها وتقاليدها التي كانت إلى عهدٍ قريبٍ عوالم تكتنفها الغرابة والقداسة والخصوصية، ويصل صاحب هذا الرأي إلى القول:" **هكذا تأتي فلسفة العولمة لتجسد حصيلة كل ما حفل به التاريخ الحديث للبشرية، لتأسيس مجتمع عولمي جديد للأنسان يستمد جزءاً – حتى ولو كان يسيراً- في منطلقاته مما حفل به القرن التاسع عشر كولونيالياً، ومما حفل به القرن العشرين إمبريالياً...من أجل تأسيس القرن الحادي والعشرين "كابتالياً"** بمعنى : **إذا كان الأول عسكرياً، وإذا كان الثاني سياسياً...فإن الثالث سيكون لا محالة اقتصادياً بالدرجة الأساس"**.

---

475 - أنظر: د. برهان غليون ود. سمير أمين، مرجع سابق، ص45.

476 - يضيف د. صادق العظم قائلاً: " **إنها أممية رأس المال على الأصعدة كلها وعلى المستويات كافة**". أنظر: د. حسن حنفي ود. صادق جلال العظم، مرجع سابق، ص136-137.

والعولمة تسير مسلحةً بالقنوات الفضائية والإلكترونيات والحاسبات والإنترنت ووسائل الاتصالات الجديدة والعلوم الفيزيائية والجينية والبيئية والطبيعية والاجتماعية...والثورة الموسوعية، التي دفعت "وليم ماركيز" إلى القول:" **إن ما حققه الإنسان في العشرين سنة الأخيرة يتفوق على منجزاته جميعها عبر آلاف السنين**"[477].

***وحدد المرحوم د. محمد عابد الجابري إطار الأطروحات العشر للعولمة؛ بالآتي**:

1- ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، بل ثقافات متعددة ومتنوعة تعمل منها بصورة تلقائية، أو بتدخل إرادي من أهلها، على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة.

2- الهوية الثقافية مستويات ثلاثة: فردية، وجمعوية، ووطنية قومية، والعلاقة بين هذه المستويات تتحد أساساً بنوع "الآخر"، الذي تواجهه.

3- لا تكتمل الهوية الثقافية، إلا إذا كانت مرجعيتها كجماع الوطن والأمة والدولة.

4- ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضاً، وبالدرجة الأولى، إيديولوجياً تعكس إرادة الهيمنة على العالم.

5- العولمة شيء والعالمية شيء آخر. العالمية تفتح على العالم على الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي، أما العولمة فهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي في محل الصراع الإيديولوجي. العولمة ***Globalization*** إرادة الهيمنة، وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصية، أما العالمية ***Universalism***، فهي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي: احتواء العالم، والعالمية تفتح على ما هو عالمي وكوني.

---

[477] - أنظر: د. سيار الجميل، مرجع سابق، ص38-39.

6- ثقافة الاختراق تقوم على جملة أوهام هدفها: " **التطبيـــع**"!! مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري.[478]

7- نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى، ويدفع إلى التفتيت والتشتيت، ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة واللادولة، أو يغرقهم في أتون الحرب الأهلية.

8- العولمة وتكريس الثنائية والانشطار في الهوية الثقافية العربة.

9- إن تجديد الثقافة...لا يمكن أن يتم إلى من داخلها.

10- إن حاجتنا للدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة، لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأسس والأدوات، التي لا بد منها لدخول عصر العلم والتقانة وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية[479].

هناك توجه آخر يحدد الإطار المعرف للعولمة بالمرتكزات التالية:

أ- "لا يمكننا اعتبار العولمة إيديولوجيا معينة أو مذهباً سياسياً ومعتقداً فكرياً، فهي ظاهرة تاريخية كبرى لها أنماط متعددة الوجوه..وعليه ، لا بد من التنبيه هنا إلى أن من يعالجها عليه أن يلغي – ولو قليلاً- أفكاره التي تربى عليها".

ب- " قد لا تفيدنا، نحن العرب ومعنا العالم الإسلامي كله، النشأة التاريخية للعولمة...وأزعم أن لا مراحل قد مرت بها العولمة".

ج- العولمة في مفهومها الضمني ومدلولها الاصطلاحي ليست هي "العالمية"، إذ لا يمكننا البتة أن نقرنها – مثلاً - بعالمية الأديان، أو بعالمية بعض المذاهب السياسية

---

[478] - أنظر: محمد الجزائري، احتلال العقل التطبيع الحصار صراع الغد، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، لندن، ص 42-44.

[479] - أنظر: د. محمد عابد الجابري، في: العرب والعولمة، مرجع سابق، ص297-307.

والاقتصادية كالاشتراكية، لأن العالمية مصطلحاً ومضموناً ارتبطت بالأرض والإنسان، أما العولمة مصطلحاً ومضموناً، قد ارتبطت بالكونية وأنظمة الإنسان المتنوعة سواء مع الأرض أو في الفضاء![480]

د- إن اتخاذ أية مواقف سياسية وإيديولوجية أو عاطفية أو دينية أو شوفينية أو إطلاقية من العولمة، لا يخدم أبداً تفكيرنا العربي ومصيرنا القادم...

هـ - ما دامت العولمة كفلسفة لا مركزية، كظاهرة تاريخية لا جغرافية، تحكمها ضوابط شتى، فهي قابلة دوماً لأن تكون واسعة الحدود تخترق كل شيء حتى تصل إلى جزئياته[481]...غير أن هذا التوجه يضعنا بدوره أمام السؤال التالي:

لاشك أن طرحنا للسؤال يعكس تماماً طبيعة الموقع، الذي يحتله الوطن العربي في نظام العولمة الجديد، أعني موقف الهامشية الكاملة أو شبه المطلقة. فهو بالفعل لا يتأثر كثيراً، إذا رفضها لأنه أساساً ليس عضواً في المنظومة العالمية التي تكونها، بل ولا في المنظومة العالمية المندمجة الرأسمالية والتقنية العلمية. لكن هذا الرفض لا يمكنه من الإبقاء على حظوظ أكبر للاحتفاظ بمواقعه في التراتيبية الدولية، ولكن بالعكس ستكون نتيجة الاستبعاد المتزايد من دورة الإنتاج والاستهلاك الدولية، أي من سيرورة التطور الحضارية الراهنة".[482]

الفرع الثاني: العولمة في ديار العرب ومآلات القبول والرفض!

---

480 - For more details about The Differences between the Concepts of Worldization, Globalization and Universalization See: Fernando Falcón y Tella, Challenges for Human Rights, Nijhoff Law Specials, VOLUME 71, LEIDEN • BOSTON, 2007,

481 - أنظر: د. سيار الجميل، مرجع سابق، ص42-43.

482- أنظر: د. برهان غليون ود. سمير أمين، مرجع سابق، ص22-23.

" هل العولمة حركة موضوعية، وبالتالي حتمية مفروضة علينا ولا خيار لنا فيها؟ أم هي سياسات ذاتية من الممكن تجنبها ولنا مصلحة في تجنبها؟![483] **تعددت الإجابات؛ فمن مبشرٍ بها مبايعٍ لها حد الانبطاح؛ إلى زاهدٍ بها منكرٍ لها حد؛ وما خلت الساحة العربية من طرفٍ ثالثٍ أدمن الترقب للترقب، أو الانتظار حتى تميل الكفة..!**

أولاً – تيار أنصار العولمة:

يسوق دعاة تبني للعولمة حججاً غاية في الأهمية تستقي موثوقيتها من كنف الواقع، وتتجسد في عددٍ من التجليات التي فرضت نفسها على الباحثين والمهتمين بالعولمة ومن مزايا العولمة نقل الخبر العاجل، حيث أصبحنا نعيش " الميكرو- عالم " أو العالم الصغير، إذ أصبحت الأحداث والوقائع تعاش في لحظتها وآنيتها في مختلف بقاع العالم، فلم تعد هناك الآن إشكالية نقل الخبر صوتاً وصورةً، عكس ماكان عليه أسلافنا في الماضي حيث كان العالم كبيراً " ماكرو – عالم " والزمن ثقيلاً؛ ويكفي أن نشير إلى أن " نقل خبر موت نابليون بونابرت قد استغرق ستة أشهر ليصل من منفاه في جزيرة سانت هيلانة إلى باريس"، بل إنَّ خبر وفاة ابن تومرت زعيم الموحدين في المغرب استغرق – بزعم البعض - حوالي ثلاث سنوات لينقل من نهر صنهاجة (نهر السنغال حالياً) إلى مدينة فاس.

نظراً إلى هذه الاعتبارات فإن هناك من رأى أن العولمة فرصة تاريخية للدول الفقيرة، كما هو الشأن بالنسبة إلى الأستاذ أحمد هوزلي في دراسته القيمة حول " تحديات العولمة للدول النامية والمغرب؛ " إذ أوضح أنه " مهما كان للعولمة من سلبيات وأخطار فلن تفوق مصائب وآلام الواقع المعاش – في الدول الثالثية – فهي تعاني في معظمها من الفقر والأمية والبطالة وهشاشة البنية التحتية

483- أنظر: د. برهان غليون ود. سمير أمين، مرجع سابق، ص25-26.

وأجهزة الخدمات والتعفن الإداري والحجر الفكري إضافة إلى خضوعها لاستبداد الحكام وإلى تنظيمات اقتصادية واجتماعية عقيمة وتقاليد بالية مكبلة لحيوية الشباب، وقد أضاعت فرصاً وزمناً طويلاً في اجترار تجاربها الفاشلة... فمهما بلغت سلبية العولمة فلن تفوق آلام هذا الوضع ".[484]

ويرى أن أنصار العولمة أنها – خاصةً - في شقها الاقتصادي تحديداً، صارت ضرورةً وحتماً؛ إذ يعتبر السيد يسين (مصر) أن "العولمة حضارة عالمية جديدة شعارها وحدة بني آدم، وهي بذلك ظاهرة إيجابية جداً تنقل الإنسان إلى ما بعد الحداثة عبر الثورة المعلوماتية العارمة"،[485] وهو الطرح نفسه الذي أشار إليه عبد الإله بلقزيز (المغرب) عند معالجته لإشكالية العولمة والممانعة؛ حيث " شدد على قضية تعايش الحضارات وألح على الدول العربية والإسلامية بأن تتمسك في ظل العولمة بخيار المثاقفة"؛ بينما ركز جلال صادق العظم في "نقده للعولمة " على إيجابيتها باعتبار انتقال الإنتاج من المتربول إلى الهامش مما يؤدي إلى تدويل الإنتاج والاستهلاك معاً، وبذلك تكون العولمة ظاهرة مهمة للإنسانية، منوهاً بتجربة النمور الأسيوية التي استطاعت في وقت قياسي أن تلتقي بالكبار وتنازعهم في الوليمة العالمية.[486]

ويصل الاقتناع بالعولمة منتهاه عند الحبيب الجنحاني؛ فيقرر أنه لا مفر لدول العالم الثالث، و"لاعاصم اليوم من أمر العولمة؛ وليس من فائدتها التشكيك فيها، أو الوقوف منها موقف المقاومة أو الرفض؛ ولا مناص لها (الدول النامية) من ركوب

---

[484] - أنظر: استيتيتو عبد الله، مرجع سابق، ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 462 وما بعدها.

[485] - أنظر: السيد يس، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م، ص15-16.

[486] - أنظر: د. حسن حنفي و د. صادق جلال العظم، ما العولمة؟ دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، 2000م، ص 138-139.

قطارها، إذا أرادت ألا تهمش ويتركها القطار واقفة في محطة نمو التخلف، وينبغي عليها الاعتراف أن المركز هو الذي يحدد اليوم اتجاه القطار وسرعته والمحطات التي يقف فيها". [487]

إن جل الأقلام المؤيدة للعولمة تتفق فيما يشبه الإجماع بخصوص التجليات الحقيقية لهذه الظاهرة من خلال نقاطٍ أساسية؛ أهمها:

· **فتح أسواق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر** وتزايد الضغط الذي تفرضه المؤسسات العالمية الدولية على دول الجنوب لفرض الليبرالية الاقتصادية؛ والتمكين للسوق الحرة كما يبدو ذلك من خلال الأبعاد التنموية التي عرفتها بعض جهات العالم مثل دول جنوب شرق آسيا. [488]

· **ظهور التكتلات الإقليمية الكبرى** كما هو الحال بالنسبة لتجمعات BRICS واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنظمة شنغهاي، وتتميز هذه التكتلات الاقتصادية تتميز بالتكامل على المستوى التجاري من حيث الصادرات والواردات؛ وخاصةً تجمع البريكس BRICS الذي بات يتمتع بحضور اقتصادي عالمي لافت. [489]

القدرة التنافسية: التي أصبحت من بين مكونات العولمة الاقتصادية وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي ألغت المقاربة الجيو- سياسية؛ وعززت المقاربة الجيو- اقتصادية التي أصبحت المحك الحقيقي لتصنيف الدول؛ والكتل حيث برز الاتحاد الأوربي كأقوى كتلة، ليس فقط بفعل تعملقه الاقتصادي ولكن أيضا بفضل ترسانته

---

[487] - أنظر: د. الحبيب الجنحاني، العولمة والفكر العربي المعاصر، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1423هـ 2002م، ص 19.

[488] - أنظر: استيتيتو عبد الله، مرجع سابق.

[489] - See: Lewis, David, "Civil Society in African Contexts: Reflections on the usefulness of the concept", in: Development and Change. No. 33 (4), 2002, pp 569-586.

المؤسساتية ونظمه وتشريعاته القانونية؛ عكس كتلة نافتا الخاصة بأمريكا الشمالية (كندا + الولايات المتحدة) ودول جنوب شرق آسيا المتمحورة حول اليابان، والتي لازالت على عتبة الاقتصادي، ولم تنتقل بعد إلى حيز المؤسساتي والقانوني حاشا بعض المعاهدات الموقعة بينها.[490]

ثانياً ـ التيار المناهض للعولمة:

يرى دعاة مناهضة العولمة؛ أنَّ تحكم العولمة في الدولة يحصل من خلال العديد من الأنسجة والروابط والالتزامات تترسخ بسبب كثيرٍ من العوامل، أهمها:

- الاحتكارات الغربية عابرة القارات "الشركات المتعددة الجنسية" التي تتولى تسعى لتسيير المرافق والقطاعات الاقتصادية والخدمية كبديلٍ عن الدولة.
- العمل على اصطناع المواطن الاستهلاكي الداعم للعولمة.
- تكثيف منظمات المجتمع المدني وتنميتها عالمياً بشكل قوي ومستمر.
- خلق فضاء Cybernetic سيبيرنيتي لدراسة طرق تنقل المعلومات ومراقبتها داخل الأجهزة والمنظومات التقنية والاقتصادية.

وفي إطار هذا التوجه وما له من انعكاساتٍ وأبعادٍ خطيرةٍ تعاظم التيار المناهض للعولمة؛ وصار يكيل لها سيلاً من الانتقادات الجوهرية اللاذعة، إلى درجة أن هناك من يتكهن بوصول يوم يكون فيه الحدث البارز الذي يشد الاهتمام هو التقاء إنسان بإنسان آخر، وذلك نتيجة السعي الحثيث لقوى العولمة من أجل تسليع القيم وتشييء الإنسان...كخطوةٍ سابقةٍ على تشيؤ العالم؛ أو تالية عليه..[491]

---

[490] - See: Jo¨rg Philipp Terhechte, ((Applying European Competition Law to International Organizations: The Case of OPEC)), European Yearbook of International Economic Law, 2010, pp 179-185.

[491] - تشيؤ العالم: نزع السر عن الظواهر» ترجمة للكلمة الإنجليزية « demystify»، وهي من كلمة « mystery» التي تعني «السر» بالمعنى الديني (ويُقال « mystery religions». وفعل « disenchant» باللغة الإنجليزية فعل مبهم، فهو يعني «إزالة الغشاوة»، وهو معنى إيجابي

كما أن هذه الظاهرة تخدم القلة وتثبت نظام الإقصاء والابتلاع بدليل احتكار القلة لثروات العالم إلى حد أن " المختصين في الدراسات المستقبلية في اجتماع نخبة قيادة العالم بفندق فيرمونت بمدينة سان فرانسيسكو في خريف 1995 تحدثوا عن مجتمع العشرين، أو مجتمع الخمس في القرن المعولم الجديد أي أن عشرين في المائة سيكون لهم عمل يذر عليهم دخلا يسمح بمستوى معيشي محترم أما بقية المواطنين الفائضين فسينظمون إلى جحافل العاطلين ".

وهذا البعد الإقصائي هو الذي جسدته بدقة إحدى الدراسات الجادة مبرزة أن 200 شخصا يملكون 1000 مليار دولار أي ما يعادل دخل 41% من ساكنة العالم، أي أن كل ثري يحوز على دخل 12 مليون شخص، كما أن ثلاثة أغنياء العالم تفوق ثروتهم الدخل القومي لـ 48 دولة فقيرة، بل إن تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 1998 أشار إلى أن عدد أثرياء العالم بلغ حوالي 225 فردا ثروتهم الإجمالية تقدر بحوالي تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل الدخل السنوي لأفقر 47% من سكان العالم البالغ عددهم 2،5 مليار نسمة. كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه في سنة 1820 كان الفارق في الدخل بين خمس سكان العالم في الدول الأكثر غنى وأمثالهم الأكثر فقرا هو 1 إلى 3 دولارات فقط، لكنه اتسع عام

بمعنى أن يرى الإنسان الأمور على ما هي عليه؛ فهو يصف المشروع التحديثي الغربي الذي بدأ بأوهام الاستنارة المضيئة في أن يعتمد الإنسان على عقله (المادي) وحسب، فيزيل كل الغشاوات التي تراكمت عليه عبر عصور الظلام السابقة ويرفض أية غيبيات أو مثاليات أو مطلقات ليصل إلى الجوهر (المادي الحقيقي) للأشياء ويُدرك هيمنة الواحدية المادية. وكان المفروض أن هذا سيؤدي إلى سعادة الإنسان وسيطرته على نفسه وعلى العالم. ولكن الإنسان عندما فعل ذلك، قام بتفكيك العالم ورده إلى عناصره المادية ففقد العالم (الإنسان والطبيعة) سحره وجلاله وجميع عناصر القداسة والسر فيه وأصبح مادة محضة، ولذا، فإن المصطلح يُترجَم أحياناً بعبارة «خيبة العالم» و«تَشيُّؤ العالم». أنظر: د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد الأول، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1999م، ص 314.

1913 من 1 إلى 11 دولارا ليصل سنة 1950 من 1 إلى 35 وفي 1973تزايد من 1 إلى 44 ثم في سنة 1993 من 1 إلى 72 ليتعمق عام 1997 من 1 إلى 74 دولاراً. [492]

وهذه المعطيات من ناحية أخرى تعطينا فكرة عن مدى حجم هول كارثة الفقر والحاجة في العالم، حيث نقرأ في دراسة: " عولمة النضال صد عولمة الاستغلال " أن مساحة الفقر في العالم تزداد بشكل مرعب ومذهل وأن لغة الأرقام أضحت تدق ناقوس الخطر المحدق بالإنسان الذي بات يرى أضلاعه تتكسر من جراء ليه من طرف الأنكوندا الجديدة " العولمة" التي تغرق المجتمع البشري في بالوعة الفقر كما تجسد ذلك الأرقام الآتية: **1,3 مليار لا يتوفرون على الماء الصالح للشرب ، 1,8 مليار لا يتوفرون على خدمات طبية ؛ 500 مليون يعانون من تغذية جد سيئة ؛ 850 مليون أمي؛ 100 مليون طفل مستغل استغلالا بشعا؛ 2,8 مليار من سكان الأرض يعيشون بأقل من دولارين في اليوم و 1,2 مليار بأقل من دولار واحد؛ الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها 34,5 مليون فقير أي بدخل لا يحقق عيشا كريما؛ في إنجلترا 12 مليونا محروما (Démunis) وفي فرنسا 6 ملايين من المحرومين.** [493]

وأمام كل هذه الحقائق الملفتة للانتباه فإن العديد من الباحثين أصبحوا يتشاءمون من التوجه الذي رسمته العولمة لنفسها متسائلين: هل العالم سينحو نحو حضارة الفوضى؟، راسمين لوحة قاتمة تتنبأ بازدياد البطالة وانعدام الأمن وتدهور الوضع البيئي وتفشي الأمراض الفتاكة المعدية [السيدا] وانتشار الرشوة بالإضافة إلى الحروب الإثنية والطائفية وشيوع ظاهرة العنف مما سيغرق المجتمع الدولي

---

[492] ـ أنظر: استيتيتو عبد الله، مرجع سابق.

[493] - See: Jo¨rg Philipp Terhechte, op, cit., pp 166-177.

في فوضى عارمة تضرب مؤسساته ونظمه، سيما في دول العالم الثالث التي ستجني الويل والدمار من جراء هذه الآفة الجديدة؛ لكونها لا تملك المناعة الكافية لمقاومتها؛ وخاصة على مستوى بنيتها التحتية الهشة التي تجعلها غير قابلة لتقبل أطروحة المنافسة ورفع الحواجز الجمركية؛ لأن ذلك سيؤدي إلى إغراق أسواقها بالسلع الأجنبية الرخيصة وانصراف الزبائن عن البضاعة الوطنية الأقل جودة والعالية الثمن؛ مما سيتولد عنه إفلاس وإغلاق المعامل المنتجة لها، والدفع بعمالها إلى التسريح والفقر، والبطالة مما سيغذي نمو الصراعات الاجتماعية والدينية والعرقية، وانتعاش الهويات القومية الإقليمية المكبوتة خاصة بعد ارتفاع نسبة التعلم، وانتشار ثقافة الاتصال وتكنولوجيا الإعلام التي تعتبر الآن مستنبتاً حقيقياً لكل الهويات المطموسة، والثقافات المقموعة التي ستستغل جو الانفتاح والتعددية وثقافة الحوار، والطبيعة الديموقراطية وحرية الرأي والمجتمع المدني العالمي؛ لتنتقم لنفسها من كل من سلبها ماضيها، وأسكنها زاوية الظل؛ مما سينجم عنه انهيارات خطيرة في البنى والتوازنات الاجتماعية المستقرة والهشة في عدد من الدول والقارات.[494]

كما لوحظ ذلك في السنوات الأخيرة في دول أوربا الشرقية؛ وكل الدول المنبثقة عن انهيار الاتحاد السوفياتي وتحديداً في شبه جزيرة البلقان؛ كالانفجار العنيف الذي حدث في يوغوسلافيا وطال مكوناتها في الجبل الأسود، كوسوفو، البوسنة، الهرسك وصربيا والذي ما زال لحد الآن يفرز الكثير من التداعيات الخطيرة، علاوة عن الغليان الذي تمثله الحركة الكردية في تركيا وشمال العراق،

[494] - See: Yves Haeck & Eva Brems Editors, Human Rights and Civil Liberties in the 21st Century, IUS GENTIUM, COMPARATIVE PERSPECTIVES ON LAW AND JUSTICE, VOLUME 30, Springer Dordrecht Heidelberg New York London, 2014, pp 111-125.

زيادة عن الحركة الباسكية في إسبانيا، ناهيك عما شهدته – ولا زالت – القارة السمراء من انتفاضات إثنية هزت حوض الكونغو بأكمله، وطالت دولاً فقيرة أخرى كالصومال، الموزمبيق، أثيوبيا، إريتيريا، والسودان وأنغولا وغيرها، دون إغفال التململ الملحوظ في دول شمال أفريقيا، كما أن آسيا هي الأخرى لم تسلم من هذه الصحوة العرقية، كما يلاحظ ذلك المراقبون من خلال الإفرازات التي تلوح بها الساحة الأفغانية بين الفينة والأخرى، إذ إن معظم التحاليل تتكهن بانتعاشة عرقية مدمرة رغم تواجد القوات الأمريكية والإنجليزية " لحفظ" الأمن و" تثبيت" الاستقرار.

ومما سلف يمكن فهم الأبعاد العميقة لمناهضي العولمة من خلال المعارضات والاحتجاجات الصاخبة في مختلف القارات والدول، كما جسدته أحداث سياتل، دافوس، واشنطن، براغ، ملبورن، غوتنبرغ، ساليزيوري، جنيف، برشلونة؛ والتي شهدت بعضها أحداثا دامية كما تم في جينوة الإيطالية. بل مناهضة العولمة بدأت الآن تتخذ منحى أكثر عقلانية بعد إخضاعها للهيكلة ووضع العديد من المؤسسات كما نلمس ذلك من خلال المرصد الدولي لمقاومة الجوانب السلبية لظاهرة العولمة، إضافة إلى المنتدى الاجتماعي العالمي في بوركو أليغري عاصمة ولاية ريو غراندي في أقصى جنوب البرازيل، ثم ظهور برامج الأحزاب الخضر (البيئيون) في الاتحاد الأوربي وبروز حركات نقابية عمالية تحاول التنسيق بين جميع النقابات في الأقاليم والدول المؤثرة في الأمم المعولمة كالاتحاد الأوربي واليابان و الولايات المتحدة. [495]

[495] ـ أنظر: استيتيتو عبد الله، مرجع سابق.

المبحث الثاني

العـــولمة

&

القوى العالمية الكبرى

إن أهمية تمحيص العولمة من حيث أسطوريتها ووهميتها تكمن في البرهنة والتدليل على عدم واقعية مرتكزاتها وأسسها وخاصة على المستوى الاقتصادي. وهذا يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية: هل يشهد العالم الآن بالفعل عهد الشركات المتعددة القوميات، بل الشركات العابرة للقارات؟ وهل صحيح أن هذه الشركات تجاوزت كل التحالفات الإستراتيجية والسياسات القومية؟ وهل توصلت حقا إلى تدويل نشاط الأعمال؟ ومن جانب آخر، هل تعد تكنولوجيا المعلوميات فعلاً وجها آخر من وجوه العولمة وهل هي تجربة غير مسبوقة في تاريخ البشرية؟ ثم ما حقيقة توفر سوق حرة عالمية أو سوق مفتوحة مبنية على سياسات نقدية صارمة معولمة ومكوكبة؟ وأخيراً ما موقف القوى العالمية الكبرى منها؟[496]

المطلب الأول

الولايات المتحدة والعولمة

لا مراء في أنَّ أمريكا - الآن – هي القوة العظمى في العالم، والممثل الوحيد لذلك الاستعمار البدائي المعتمد على القوة وتتصرف بمنطق غرور القوة، دون أن

[496] - أنظر: استيتيـتو عبد الله، مرجع سابق.

تدرك المتغيرات الثقافية التي جاء بها عصر العولمة. الغريب أن أمريكا هي التي دخلت بالعالم عصر العولمة (المادية والاقتصادية) ولكن حتى الان لم تدرك الجانب الثقافي الذى أنتجته العولمة المادية و الاقتصادية، لأنه لا يزال في داخلها وفى القلب منها ذلك الكاوبوى الذي يطارد فريسته أو ضحيته بسلاحه.

وحتى الآن لا تزال مصانع الأسلحة هي مصدر الإلهام للسياسة الأمريكية الخارجية، وبسبب هذا الإلهام المدمّر تتجاهل السياسة الأمريكية القيم العليا التي يتمسك بها الشعب الأمريكي، وتبدو صورة أمريكا فى العالم الخارجي كعملاق ضخم بدون عقل يوازي ضخامته المادية، عملاق لم يتسع عقله الصغير لاستيعاب ثقافة العصر الحالي، وفى النهاية لا بد أن يهزمه العصر مهما بلغت قوته.

هل تتذكرون الديناصور؟ لقد تسيد الكرة الأرضية في مرحلة كانت ملائمة له، فلما جاء عصر الثدييات اصبح الديناصور يعيش خارج العصر، ولم يستوعب ثقافة العصر، فانقرض؛ لم تتعظ أمريكا من تجربة سقوط الاتحاد السوفيتي؛ غريمها السابق الراحل؛ الاتحاد السوفيتي كان عملاقا ضخماً لم يستوعب ثقافة العصر فأختفى واندثر .. واستمرت أمريكا بعده القوة العظمى الوحيدة لأنها تتمتع في داخلها بالحرية وحكم القانون وبعض العدل، ولكن لن تستمر أمريكا زعيمة في العالم لأنها تتبع في سياستها الخارجية نهجاً مختلفاً، هو الاستعمار البدائي الباحث عن الثروة بقوة السلاح، وبسببها تتشكل معالم سياستها الخارجية من

التحالف مع إسرائيل ومع الديكتاتوريات العربية ضد الحرية والعدل وحقوق الإنسان.[497]

المطلب الثاني

العولمة والقوى الآسيوية الكبرى

إن اثر التحولات العالمية الجارية على آسيا عميق وجذري بوجه خاص؛ ويطول المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية كافة؛ إذ أعيد النظر في التحالفات الدولية الخاصة بحقبة الحرب الباردة، لا سيما في آسيا الجنوبية والغربية، دون أن يحل مكانها نظام تحالفات مستقر جديد[498].

واحتدت، في إطار الفوضى العالمية الجديدة، التوترات بين الدول لدرجة تسريع انتشار السلاح النووي (تواجُه باكستان والهند وابتزاز كوريا النووي إزاء الولايات المتحدة القوة النووية العظمى المحتلة لكوريا الجنوبية.[499]

وفي آسيا الشرقية بدأت أول أزمة كبرى مسماة « مالية » شهدتها العولمة النيوليبرالية في 1997-1998 مع عواقب مستديمة: سيرورة (إعادة) استعمار اقتصادي، وتمزق النسيج الاجتماعي (كوريا الجنوبية)، وزعزعة الاستقرار

---

[497] - أنظر: أحمد صبحي منصور، ((الدرة البهية في المسألة الصينية))، دراسة منشورة يوم الأحد 26 كانون الأول/ ديسمبر 2010م، ومتاحة بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م في موقع أهل القرآن: http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?

[498]- لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: وضع عالمي جديد؛ تقرير المؤتمر العالمي الخامس عشر للأممية الرابعة شباط/ فبراير 2003م، منشور ومتاح في موقعها بتاريخ الزيارة الأربعاء 2007/2/9م، ص 23-35.

[499] - See: BRACKEN. Paul, The second Nuclear Age", Foreign Affairs, 2000. Vol.79, №1.

السياسي (أزمة نظام إندونيسيا البنيوية)، ونزع شرعية المؤسسات الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي (هامش مناورة مؤقت فازت به ماليزيا)، وركود مستديم (اليابان).

وأبعد من احتلال أفغانستان، كان للوجه العسكري للعولمة الرأسمالية مضاعفات خطيرة جداً على آسيا. تعيد الإمبريالية الأمريكية نشر قواتها في المنطقة برمتها. وتقيم قواعد جديدة في مناطق لم تكن لها فيها (جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق)، وتعزز من جديد وجودها في بلدان اضطرت إلى تحجيمه فيها، تلك بوجه خاص حالة الفلبين، مستعمرتها السابقة، حيث أرسلت قوات أمريكية حتى إلى مناطق القتال.

وحصل البنتاغون، بفضل "الاتفاق حول القوات المقيمة VFA "على ولوج لا محدود إلى تجهيزات البلد العسكرية. تتوخى الولايات المتحدة هنا، كما في مناطق أخرى، أهدافا محلية :أفضل ولوج إلى ثروات الزراعة والبترول والمعادن بجنوب الفلبين. وإقليمية: مراقبة إندونيسيا، والاستعداد لتدخل محتم في بحر جنوب الصين، والتحكم بالمضايق بين المحيطين الهندي والهادي معبر بترول الشرق الأوسط نحو اليابان[500].

ولما كانت الإحاطة بكل جوانب الدور المرتقب، فضلاً عن القوى الفاعلة فيه، أمراً ينوء بحمله هذا الجزء من دراستنا هذه؛ من أجل لذلك، سوف نقصر بحثنا في هذا المقام على قوتين من القوى الآسيوية الكبرى، عبر استقصاء الموقف القائم لكلٍ منهما من ظاهرة العولمة، ومحاولة استشفاف الموقف

[500]- لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: وضع عالمي جديد؛ مرجع سابق، 44-51.

المرتقب ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، وذلك في الفرعين الآتيين: الفرع الأول: العولمة والصين والفرع الثاني: اليابان و العولمة.

الفرع الأول: العولمـــة و الصـــين

أولاً- الإطـار التاريخي:

عاشت الصين قروناً طويلة في ظل سيادة القيم "الكونفوشية"، ومع انتصار الشيوعية التي حاولت إحلال نظامٍ بديلٍ عن التراتيبية "الكونفوشية"؛ عبر ما يسمى بالثورة الثقافية، التي توقفت بعد عقدٍ من الزمان على قيامها "1966-1976"، على أثر وفاة "ماوتسي تونغ" وإقصاء مؤيديه لصالح "دينغ زياو بينغ" وأنصاره، وما تبع ذلك من متغيرات في السياسة والتشريع والاقتصاد، لم ترق بطبيعة الحال لما ينشده الغرب الأوربي[501]، بيد أن الصين قطعت أشواطاً واسعة في تطوير إمكانياتها الذاتية، لتغدو منتجاً عالمياً منافساً مع نهاية القرن العشرين.[502]

من أجل ذلك، يقول "لاوسي": " **بالنسبة لنا نحن الصينيين، فالظاهرة التي يسميها الغربيون"بالعولمة" أو "الكونية"**، لا تعني شيئاً غير الأهمية

501- يؤخذ على الصين – من وجهة النظر هذه- الكثير من التقصير، لاسيما في ميدان حقوق الإنسان والقواعد القانونية الناظمة لها، إذ يقولShively :

"...Courts and the legal process were rarely used in 1981 there were only5000 lawyers for the Chinese population of approximately 1 billion, compared with half a million lawyers for a U.S. population a quarter the size of China's". See: SHIVELY "W.P", Power & Choice, McGraw-Hill, Inc. U.S, third edition1993, pp.319-320.

502 - See: Chi-Ming Lam, Childhood, Philosophy and Open Society: Implications for Education in Confusion Heritage Cultures, The Hong Kong Institute of Education, China, Springer, 2013, pp 22-35.

المتنامية لآسيا في التجارة العالمية، وبالمحصلة تؤكد وضعها المركزي في قلب العلاقات الدولية، **فنحن نشهد اليوم عودة لآسيا، و للصين بصفةٍ خاصةٍ**".

ويضيف قائلاً: " إن مفهوم آسيا الذي يتركه الأوربيون هكذا بلا تحديد، يعني هنا المجموع الجيوبوليتيكي، الذي يمتد للشرق من أفغانستان، وفي هذه الكتلة يمكننا تمييز أقاليم: أولها إقليم الثقافة الهندية، المتمركز في باكستان والهند وبنغلاديش، والثاني هو الإقليم ذو التقاليد المختلطة الهندية الماليزية، وتمثله تايلاند وكمبوديا وماليزيا والفليبين ولاوس وإندونيسيا، والثالث هم إقليم الحضارة الصينية المتضمن إلى جوار الصين هونغ كونغ وتايوان واليابان وفيتنام والكوريتين.

ثانياً – مكانة الصين في التنظيم الدولي:

من وجهة نظر القوى العظمى، لا تكف الصين عن البروز كعامل شك على الصعيدين الجيو-سياسي (مسائل تايوان والتيبت وآسيا الوسطى،الخ (والاجتماعي-الاقتصادي على السواء. وتعي المجموعات الحاكمة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالاتحاد الأوربي (وبالأحرى باليابان)، أن الصين ستسعى في العقود المقبلة، في جميع الأحوال، إلى القيام بدور قوة عظمى واستثمار هيمنتها بآسيا. وقد استخلصت، من جهة أخرى، دروس حرب كوسوفو بمواصلة تحديث قوتها العسكرية.[503]

وقياساً على تدني الإنتاج الذي مس روسيا وكل بلدان أوربا الشرقية في بداية سنوات 1990، مع مستوى نتاج داخلي إجمالي لم يلحق بنظيره لما قبل 20 عاماً سوى في خمس من بلدان أوربا الوسطى، شهدت الصين معدل نمو يناهز 10 %سنوياً، متجاوزاً 8% من النمو حتى خلال سنوات الأزمة الأسيوية. إن أرقام

[503] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 481-483.

الصين حول تراجع العدد المطلق للفقراء خلال العقدين الأخيرين هي التي أتاحت للإحصاءات ادعاء انخفاض التفاوت العالمي، بينما هو ارتفع، باستثناء إحصاءات الصين، منذ 20 سنة.

من أجل ذلك؛ أصبحت الصين اليوم، وهذا يتضمن هونغ كونغ وتايوان، هي القوة التجارية الثالثة في العالم، وتحصل على نحو مائتي مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية، وكل المشروعات الكبرى بها ملك للصين.

لقد استطاعت الصين – حتى الآن- أن تمسك العصا من منتصفها؛ بالمزاوجة بين آليات السوق من جهة والركائز الماركسية التي ينهض على أساسها الحزب الشيوعي، الذي يقود البلاد من جهةٍ أخرى، في تناغمٍ يثير الجدل خاصة مع استمرارية التعارض في المنطلقات العقائدية لكليهما.[504]

3- إن نهوض آسيا عامةً، ودولها الكبرى منها على وجه الخصوص، صار موضع اهتمام صانعي القرار في دول الغرب الأوربي، وتعاظم هذا الاهتمام غداة كسرها عتبة الاحتكار النووي، الذي كان مقصوراً على دوله لفترةٍ طويلةٍ من الزمن[505].

وظلت القوة العسكرية الغربية ***"Western Military Power"*** ضمانة التفوق الغربي؛ بما يعنيه من هيمنةٍ على العالم غير الأوربي-***Non"***[506]

---

[504] - See: Chi-Ming Lam, op, cit., pp 55-67.

[505]- لتدشن بذلك حقبة جديدة في تاريخ ميزان القوى العالمي، أو كما قالBracken :
"The rise of Asian military power heralds the beginning of a second nuclear age". See: BRACKEN. Paul, "The second Nuclear Age", Foreign Affairs, 2000. Vol.79.№ 1, pp 144-148.

[506]- لعلنا نتذكر أن أصل هذا التمييز لغير الأوربيين Non-European، يكمن في الأصول اليهودية الراسخة بعمق في الحضارة الغربية عموماً. ولعلنا نتذكر هنا كتاب "فيرا دين":

European " ، لذلك ظلت راسخةً في الذاكرة الجمعية "للعالم غير الأوربي" آثار تلك الهيمنة التي استمرت لعدة قرون في معظم أقاليم آسيا[507].

من أجل ذلك، فلا غرابة أن تختلف المفاهيم الغربية عن مفاهيم الحضارات الآسيوية في دلالاتها، لأنها نتاجات حضاراتٍ مختلفة. ولنأخذ مفهومين أساسين يجري تدوالهما بكثرةٍ في غمار متغيرات التنظيم الدولي المعاصر، وهما **"الهيمنة"** و**"حقوق الإنسان"**، ولنقصر تناولنا لها في السياق الصيني الذي نحن بصدده.

ثالثاً- اختلاف المرجعية الحضارية للصين عنها في الغرب:

1- لنبدأ بكلمة "هيمنة" وتقابلها في اللغة الصينية ***"Baquakzhuyi"***[508]، ومعناها أيديولوجية السلطة لدى "با"، و "با" كلمة من الأدب الصيني في القرن الثالث قبل الميلاد، تعني الحكم القادر على فرض سلطانه فوق جميع ملوك الصين القديمة، ثم

The nature of the Non-Western World". See: Dean "V.M", op.cit.,p19.
ونذكر قول "كارل دويتش" في مقدمة كتابه "تحليل العلاقات الدولية" الذي جاء فيه: **"يرى الأمريكيون أن معظم العالم يقطنه "أجانب"**. أنظر: كارل دويتش، أنظر: كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد، مراجعة وتقديم: د. عز الدين فودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983، ص13.

[507]- ظلت معظم شعوب آسيا تحت السيطرة العسكرية الغربية "Western Military : WMD Dominance" ، منذ أن وصلها "فاسكودي غاما" البرتغالي في عام 1498م حتى ما بعد منتصف القرن العشرين. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 482.

[508]- إن تأثر السياسة الصينية بأيديولوجيا السلطة لدى "با" ما زال ماثلاً في سياستها الخارجية، ويمكن لمس ذلك جلياً في موقفها من تايوان، وإن كانت الأخيرة بقيت تسعى للدوران بعيداً عن ملك بكين، ومن ذلك قولLee Teng-Hui الرئيس السابق لها، الذي يؤكد أحقيتها وقدرتها في الاستمرار منفصلةً عن بكين:
"...This fresh national identity based on the new Taiwan's consciousness, holding that Taiwan's interests should be foremost and that the people of Taiwan all share common destiny". See: LEE. Teng-hui, "Understanding Taiwan", Foreign Affairs, 1999, vol.78.№ 6.p9.

تطورت دلالاتها لترمز للملك، الذي يأخذ السلطة بالقوة متخلصاً من الملوك الآخرين، فتعاكست بذلك مع "وانغ" التي تعني الملك الذي يسجد الجميع أمامه طائعين، لأنهم يقرون بتفوقه المعنوي عليهم[509]. إذن فجوهر الاختلاف ينبثق من اختلاف المرجعية لكلٍ من النظريتين "الغربية" و"الصينية" لمفهوم الهيمنة، فالصينيون يعتقدون أن الولايات المتحدة، ترى العالم سهلاً كبيراً، تحارب لكي تفرض عليه تفوقها، وهي في فرضها لهذا التفوق تسعى لسلب حقوق الآخرين فيه.

بيد أن الصينيين من جانبٍ آخر، يعلنون لما يمكن أن يكون عليه دورهم في مرحلةٍ قادمةٍ من حياة التنظيم الدولي المعاصر، إذ يقول "لاو سي" :" ومن المتوقع أن الصين بمقدورها أن تلعب ذات يومٍ دور الـ"وانغ" أي السيد، الذي له التفوق الأخلاقي بمقتضى معايير معترف بها من الجميع!![510]

2- أما حقوق الإنسان فتقابلها بالصينية "رونكان ***Ronquan*** "، واختصارها "الحقوق***Quan*** "، وهو في الحقيقة مستعار من اللغة اليابانية إبان النصف الأول من القرن العشرين، فعندما شرع اليابانيون في عملياتهم التحديثية في القرن التاسع عشر، نقلوا مصطلحات غربية بأحرف صينية، وتبدو هنا ثمة مفارقة غربية، ففي حين أن كلمة "الحقوق" تمتلك في الغرب تاريخاً جمعياً ودلالة واضحة لدى الناس، ليس لها بالنسبة للصينيين معنى خاص!!

وغياب المرادف الصيني لتعبير "الحقوق"، نتج من تاريخ العلاقة الاجتماعية بين الدولة والفرد، فعلى حين أنه في الفكر الغربي، تعمل الدولة على حماية حقوق الفرد في الحياة، والحرية والملكية، فإنه بالنسبة للأيديولوجيا

509- أنظر: لاو سي، مرجع سابق، ص62.

510 - See: Rainer Arnold "Editor", The Universalism of Human Rights, IUS GENTIUM COMPARATIVE PERSPECTIVES ON LAW AND JUSTICE, VOLUME 16, 2013, pp 141-155.

الصينية ذات الأصل "الكونفوشي" المتأثر إلى حدٍ كبيرٍ بماركسية "ماوتسي تونغ"، فإن هذا ما يصعب إدراكه وفهمه.[511]

فالكونفوشيوسية" تعتبر المصلحة الفردية تابعة للمصلحة الاجتماعية، وعلى الفرد أن يضع المصلحة العامة فوق مصلحته دائماً، لأن الفرد لا يؤلف جوهراً مستقلاً، بل يعد دائماً جزءاً من مجموع، وقد كان هذا أحد أهم الأسباب التي مكنت للماركسية المادية في الصين. فالنظامان يلتقيان حتى في موضوع القانون، فكلاهما يؤكد على أن الشعب لا ينبغي أن تقوده القواعد "الرسمية"، وإنما الأعراف الجيدة القائمة على التعلم واحتذاء القدوة.

"فالصين لا بد لها أن تحكم بوساطة البشر، لا بوساطة القوانين". لذلك فإن مفهوم "القاعدة القانونية"، لا يجد من يوليه العناية والاهتمام أو يحيطه بهالةٍ من الوقار، وعلى الرغم من تنظيم بعض القواعد، التي صدرت في البلاد ضمن تشريعات 1982، التي أعطت المواطنين الحقوق الفردية التي يمارسها الغربيون فعلاً، فإن الصين ما زالت بعيدة عن العمل بقاعدة حكم القانون ***"Rule of Law"***[512]**،لأن القوانين ما زالت تطبق على الشعب من خلال الحزب، ومعنى ذلك عملياً- كما قال رئيس المحكمة العليا- إنه من الخطأ التفكير بأن إعمال القانون، يمكن أن يكون بمعزلٍ عن سياسة الحزب**[513].

رابعاً- تفعيل الدور الصيني في التنظيم الدولي:

---

[511] - لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 480.

[512]- See: LUBMAN "Stanley. B", Bird in a cage: Legal reform in China after Mao, Stanford, California: Stanford University Press, 1999, pp.2-4.

[513]- أنظر: لاو سي، المرجع السابق، ص64.

بحسبان ما تقدم، فلا غرو أن كانت نظرة الصينيين للعولمة ونظريتهم فيها تختلف عن تلك، التي أنتجها الغرب ويقوم الآن بتسويقها، ويمكن إجمال النظرة الصينية فيما يلي:

1- على الرغم من أن صحيفة "يومية الشعب" –الناطقة باسم الحزب الشيوعي الصيني- قالت:" إن عولمة إدارة المشروعات هي سمة العصر، وهذا الوضع الجديد يمكن من فتح كمٍ غزيرٍ من المشروعات بكل أنحاء البلاد وينشئ مجالاً اقتصادياً أكثر اتساعاً"؛ لكنها أضافت –فيما يشبه الإنذار المبكر- قائلةً **:"إن الخطر هو أن نجد أنفسنا مسحوقين تحت ثقل الأوربيين والأمريكيين"**.

2- الصين تختلف مع الغرب بشدة لجهة عدم تسليمه بالوحدة الإقليمية الصينية، إذ ما زالت جزر "ديا أويو-يسميها اليابانيون سنكاكو- موضع مطالبةٍ صينيةٍ حادة، وعلى الرغم من عودة "هونغ كونغ" إلى الصين في أواخر تسعينات القرن العشرين، إلا أن الصين مازالت تلح بشأن عودة "تايوان" إلى الوطن الأم، بينما مازالت مواقف الدول الغربية مؤيدة على استمرار استقلالها، بل مازالت توصف في معظم دوائر القرار السياسي في الغرب بأنها جمهورية الصين ***"R.O.C"***[514].

3- **إن الصين تعتبر مسألة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية اختباراً حاسماً في خياراتها إزاء الغرب، فإذا لم يقبل العالم الرأسمالي الشروط الموضوعة من قبلها، وبشكلٍ رئيسٍ لشروط المتعلقة بحمايتها لمشاريعها "بما أنها ليست في مستوى المنافسة الغربية"، فإن ذلك قد يؤدي إلى قطيعةٍ خطيرةٍ، وحجة الصين**

[514]- لتفاصيل أكثر بهذا الشأن خاصة فيما يتعلق ***Republic of China "R.O.C"*** .
-See: Lee Teng-hui, op.cit.,p14.

في ذلك قولها:" كيف يمكن مطالبتنا بالقبول من دون تحفظات لقواعد المعايير التي لم نشارك في وضعها".[515]

1- إن الصين، فضلاً عن أهميتها السياسية والعسكرية[516]، تعد واحدة من أكبر الاقتصادات نجاحاً في العالم، كما أنها تمتلك – بعد انتقال هونغ كونغ إليها عام 1997- قاعدة اقتصادية راسخة في منظومة السوق الغربية، خاصة في ضوء قبولها لمبدأ **"بلد حر، نظامين اقتصاديين".**[517]

والواقع أن الآراء في الغرب تراهن على قدرة الصين في استمرارية العمل بهذا المبدأ، ومن ذلك قول "لستر ثارو": "إن المعاهدة المعقودة بين بريطانيا العظمى والصين، التي تنظم انتقال هونغ كونغ إلى الصين عام1997، **تعد بشيءٍ لا يمكن تحقيقه: بلد واحد، نظامين اقتصاديين. فلا يوجد بلد، يستطيع أن يسمح لمواطنيه في إحدى مدنه أن يعيشوا بموجب قوانين، تتيح لهم أن يصبحوا أغنياء،**

---

[515] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 485.

[516]- الصين اليوم يقودها الحزب الشيوعي الصيني بمرجعيته الماركسية واضحة المعالم، وتمتلك جيشاً هو الأكبر في العالم، إذ يبلغ تعداد قواتها المسلحة أكثر من 3.5 مليون مقاتل، فضلاً عن حيازتها للأسلحة النووية، فضلاً عن أنها حافظت على مستوى عالٍ من النمو لنحو ربع قرن من الزمان؛ بيد أن هذا، وربما لهذا، لا تزال موضع انتقاد غربي شديد، لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر:

- See: NATHAN "Andrew .J", "The Tiananmen papers", Foreign Affairs, vol.85.№ 1,pp33-43.

[517] - تشكل الاحتجاجات التي اندلعت في هونغ كونغ إبّان شهري تموز وآب من العام الحالي 2019م تحدياً جدياً لفكرة "بلد حر، نظامين اقتصاديين" التي نهضت عليها عودة هونغ كونغ إلى الصين؛ وإذا أمكن التعايش الصعب خلال العقدين الماضيين بين نظامين اقتصاديين ينتميان إلى نظامين سياسيين متعارضين؛ فإنّ هناك مخاوف جدية من الاستمرار؛ عكستها حركة الاضرابات التي طالت مرافق كثيرة في هونغ كونغ بما فيها المطارات من جهةٍ، والحشد الأمني والعسكري الصيني في الإقليم وحوله من جانبٍ آخر..لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر التغطية الإخبارية والتحليلية الضافية على أهم القنوات الإخبارية (الجزيرة، سكاي نيوز، الحرة، BBC، و CNN..) خاصةً خلال الفترة من 7/30 إلى 2019/8/12م.

عل حين يرغم مواطنيه في المدن الأخرى على أن يعيشوا بموجب قوانين شديدة الاختلاف تتركهم فقراء".[518]

5- على الرغم، من أن الصين والولايات المتحدة ليستا عدوين تقليديين، وليس الرأي العام الصيني معادياً لأمريكا بالضرورة، غير أن هناك عدة أحداث وقعت في أواخر القرن العشرين، أخلت بهذه العلاقة على نحوٍ مؤثرٍ في نظرة الصين لظاهرة العولمة، نعرض لها فيما يلي:

أ- موقف أمريكا والغرب كله من أحداث **"تيان آن مين"** إبان عام 1989، واتخاذها غرضاً للابتزاز السياسي تلوح به عند الضرورة[519].

ب- معارضة الولايات المتحدة استضافة الصين للألعاب الأولمبية سنة2000، لتذهب بذلك إلى دولةٍ غربيةٍ[520]، الأمر الذي اعتبرته الصين مسألة اعتزازٍ قومي، سيما وأنها قد عولت على اختيار بكين للألعاب الأولمبية كثيراً، لما يمكن أن يسهم

518- أنظر: لستر ثارو، الصراع على القمة، الصراع على القمة، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 204 لعام 1995م، الكويت ، ص256.

519- أحداث **"تيان آن مين"** أصبح أسم علم للمظاهرات الطلابية الحاشدة، التي خرجت للمطالبة "بالديمقراطية وحقوق الإنسان"، وآل الأمر بها إلى نهايةٍ دمويةٍ بيد الجيش الصيني. ونتذكر هنا أن الغرب، قد فرض قيوداً صارمة على علاقاته الاقتصادية بالصين منذ أحداث "الميدان السماوي: تيان آن مين"، ولكنها اضمحلت إلى درجة التلاشي غداة الحاجة لدرء شبح "النقض" الصيني، وقد تجلى ذلك إبان أزمة الخليج!! ولا تعدو الحقيقة إذا قلنا: إن أحداث الميدان السماوي *"Tiananmen Square"* مازالت ماثلة في ذاكرة الغرب، لا لكونها تعبيراً عن إخفاق انتفاضة القهر، بل للتلويح بها حيثما كان في ذلك جلب منفعة أو دفع مغرمة، أي ورقة للاستخدام السياسي تجيزها "البراغماتية"، إذ لا أهمية للمبادئ والقيم، إن هي اعترضت طريق المنفعة. للمزيد من الإطلاع في قراءةٍ غربيةٍ معاصرة لأحداث "ربيع بكين"!

- See: NATHAN "Andrew.J", "The Tiananmen papers", Foreign Affairs, vol.85.№ 1,pp 62-71.

520- معلوم أن الألعاب الأولمبية لعام2000، نظمت في "سيدني" باستراليا، التي تعتبر امتداداً استيطانياً للحضارة الغربية. أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 482.

فيه ذلك من تعزيزٍ لانفتاح البلاد، ولأن بكين قد عملت جادةً من أجل إقرار اختيارها.[521]

ج- تعزيز الولايات المتحدة للتحالف الجيواستراتيجي مع اليابان، لما يحمله ذلك من دلالاتٍ مؤثرة، خاصةً إذا وضعنا هذا التحالف في السياق التاريخي للعلاقات غير الودية بين الصين واليابان[522].

جرى انفتاح الصين على المبادلات الدولية، حتى نهاية عقد1990، على أسس محمية جدا (لاسيما عدم قابلية عملتها للتحويل، والحدود الضيقة المفروضة على التمويلات لغير المقيمين) كما يدل على ذلك كونها بقيت في منأى عن الأزمة الآسيوية لعامي 1997-1998.

ترافق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع تجذر الإصلاحات بهدف تحويل المنشآت بشكل متزايد إلى شركات أسهم، وفتح النظام المالي بوجه الرأسمال الأجنبي، مع انفتاح الحزب الشيوعي الصيني على رجال الأعمال. وبموازاة ذلك تواصل تفكيك الحمايات الاجتماعية القديمة، والحديث – لأول مرةٍ في تاريخ الحكم الشيوعي – عن حقوق الإنسان.[523]

لا غرو أنَّ السيرورة الجارية اصطدم بالمقاومات الاجتماعية المتنامية بوجه تعمق أشكال التفاوت وتنامي الهشاشة؛ بيد إن هذه المقاومات، التي يعود

---

[521]- يذكر في هذا المقام إفراج السلطات الصينية عن أحد المعارضين للنظام هو"وي جينسنغ"، في رسالةٍ للغرب تنم عن حسن النية. لمزيدٍ من التفصيل في وجهة النظر الصينية بهذا الصدد، أنظر: لاوسي، مرجع سابق، ص66.

[522]- See: : MATTHEW "G.Helen", Asia in the Modern World, New American Library; 6th edition .1963.pp.101-102.

[523] - For more details about Human Rights as the Basis for a New Chinese ,See: Rainer Arnold "Editor", The Universalism of Human Rights, IUS GENTIUM COMPARATIVE PERSPECTIVES ON LAW AND JUSTICE, VOLUME 16, 2013, pp 144-152.

أصلها إلى حركة تيان آن مين، من شأنها أن تهز الواجهة الموحدة للنظام، وتفضي إلى قطيعة بالإطار المؤسسي للدولة- الحزب، وبوجه كل جناح« معتدل » أو محافظ لا يضع في صلب المقاومة المعادية للرأسمالية الضرورية؛ إدخال حقوق التنظيم الذاتي وحقوق تسيير العمال للملكية الجماعية؛ وكذلك اختارت السلطات الصينية المواجهة الحادة والحارة والمستمرة مع الفساد؛ لكي تحافظ على استمرار القبول الضمني – لدى الجميع بأنها أفضل الخيارات حاضراً ومستقبلاً...[524]

فالصين الشعبية هي الدولة الأولى من حيث عدد السكان (22% من سكان العالم)، وتشير كافة المصادر إلى أنها تقترب وبشكل سريع من الوصول الى قمة قائمة أكبر الدول الصناعية في العالم، فالاقتصاد الصيني – بشهادة العديد من الخبراء- هو الاقتصاد الأسرع نمواً في العالم خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، ويقدر البعض أنه بعد عودة هونج كونج إليها، فإن الاقتصاد الصيني أصبح الاقتصاد الثالث في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان، بل إنَّ الناتج القومي الصيني وصل إلى نحو ثلاث تريليون دولار نهاية العام 2018م؛ بل إنَّ استمرار معدل النمو الحالي (حوالي 10% سنوياً)؛ يوشك أن يوصل الاقتصاد الصيني إلى مستوى الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2020م، وهو أمرٌ تدركه الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، التي تعتبر الصين عدواً محتملاً في المستقبل أكثر بما لا يقاس منه في الحاضر، خاصة مع التطور في العلاقات السياسية الصينية الروسية، وتوقيع

---

[524] - اخترق الفساد طبقات الحزب – الدولة اختراقاً عميقاً، وصار بمثابة الغراء الذي يلصق أواصرها ويرصها؛ وحملة " شي" الرامية إلى ضمان حياة مديدة للحزب الحاكم، تهدده تهديداً وجودياً على الأمدين القصير والمتوسط؛ وعلى رغم شح المعلومات عن حجم الفساد، ثمة مؤشرات كثيرة إلى تعاظم حجمه في العقدين الأخيرين. أنظر: مينكسين باي، ((مكافحة الفساد في الصين تهدد الحزب الحاكم))، عن «نيويورك تايمز» الأميركية، 2014/10/17، إعداد منال نحاس دراسة منشورة في صحيفة الحياة في 2014/10/24م.

معاهدة الصداقة المشتركة في تموز 2001 هي الأولى منذ أكثر من خمسين عاماً، والتي عبر عنها الرئيس الصيني السابق "جيانج زيمين" بقوله: "إن هذه المعاهدة تستهدف مواجهة الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية".[525]

وذلك انسجاماً مع ما جاء في تقرير المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني (عام 1999) والذي نص على أن "الحرب الباردة ما زالت موجودة ذهنياً، والهيمنة وسياسات القوة تواصل أن تكون المصدر الرئيسي لتهديد السلام والاستقرار العالميين، علينا أن نعارض الهيمنة، ونحمي السلام العالمي، وعلى حزبنا الشيوعي أن يساعد على فهم العالم ويعمل على تغييره، ولذلك ينبغي على كل الحزب أن يولي الدراسة كل الاهتمام، وأن يبدع فيها وأن يفتح نهوضاً جديداً في دراسة الماركسية اللينينية وأفكار ماوتسي تونج ونظرية دنغ شياو بينج"، وأضاف التقرير "إن نظام الدولة بالصين الذي يتميز بالدكتاتورية الديمقراطية الشعبية ونظام حكومتها المتميز بمجلس نواب الشعب هما ثمرة النضالات التي خاضها الشعب وخيار التاريخ، ولا بد لنا من أن نتمسك بالنظام السياسي الأساسي،

[525] ـ تشكل الهيمنة الأمريكية هاجساً إستراتيجياً للحكم الشيوعي الصيني؛ بحسبانه امتداداً طبيعياً للعداء الأيدلوجي التقليدي الذي كان قائماً في حقبة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة كرمز وقائدٍ لليبرالية والاتحاد السوفيتي كرمزٍ للشيوعية وقائدٍ لها؛ وشكل الزوال السوفيتي حلولاً طبيعياً للمواجهة في هذا الجانب؛ ولذلك تسعى الصين بالمشاركة مع روسيا لتمكين فكرة تعدد الأقطاب في السياسة الدولية؛ لمواجهة السلام الأمريكي كخيارٍ وحيدٍ؛ ويجب ألا ننسى – في العلاقات الثنائية الصينية الأمريكية – أنَّ للصين حصتها في قضية صدام الحضارات التي تشكل ركناً – صار معروفاً – في السياسية الخارجية الأمريكية؛ لمزيدٍ من التفصيل في توجهات الهيمنة الأمريكية وهواجسها؛ أنظر:

- Charles A. Kupchan, "After Pax Americana: Benign Power, Regional Integration, and the Sources of a Stable Multipolarity," International Security, vol. 23, №. 2 (Autumn 1998), pp. 40-79;

ونحسنه بدلا من استنساخ أي نماذج غربية، إن هذا يتصف بأهمية حاسمة في التمسك بقيادة الحزب والنظام الاشتراكي وتحقيق الديمقراطية الشعبية".[526]

أضف إلى ذلك؛ أنَّ زحفاً صينياً هادئاً وحثيثاً وعميقاً قد بدأ منذ زمنٍ؛ فإذا كانت أبواب الغرب وأمريكا مغلقة أمام التوافد الصيني فلا زالت أبواب أفريقيا والدول العربية مفتوحة، وهنا تبدو ظاهرة جديدة هي أن الصينيين لا يكتفون بإنتاج السلعة ولكن يقومون هم بتصديرها بأنفسهم، بل يقومون بالتوزيع الداخلي بأنفسهم إذا سمحت لهم الظروف؛ فتجد الصينيين والصينيات يجوبون شوارع العواصم والمدن العربية والأفريقية الصغيرة والكبيرة، بل وصلوا إلى الأحياء الشعبية، بل تغلغلوا حتى أعماق الريف، وهم لا يوزعون السلعة فقط على المتاجر والدكاكين بل يطرقون الأبواب يبيعون بأنفسهم للناس مباشرة وبأرخص الأسعار.

والصينيون لا يقفون عند بيع السلع فحسب، بل هم يبيعون خدماتهم بأرخص الأسعار كذلك من إصلاح الأجهزة إلى الحلاقة؛ أي أضيفت سلع أخرى للمنتجات الصينية، هم البشر الصينيون أنفسهم؛ وتجاوزت الأمور التجارة والخدمات؛ فوصلت – في بعض البلاد – حتى أخطر العلاقات الإنسانية؛ حيث أصبح الزواج من الصينية ضمن العروض، فالصينية زوجة مثالية مستعدة للزواج من العربي والأفريقي، وهي أكثر طاعة للزوج وأكثر استعداداً للعمل لتساعده وتساعد نفسها؛ وفيما وفوق هذا وذاك؛ لتساعد بلدها الأصلي الصين؛ وبينما لا يتقبل العربي المسلم أن تتزوج أخته أو بنته من رجل صيني فهذا مقبول ومرغوب في أفريقيا.

---

[526] ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 486.

وبينما يحول الفساد أو بعض الحساسيات والحسابات السياسية - في بعض البلاد العربية – دون انتشار الاستثمار الصيني متعدد الوجوه،[527] فإن بعض الدول الأفريقية فتحت أبوابها للصين لتنشئ مراكز ومصانع ومراكز تجميع؛ ولتعطي المساعدات التكنولوجية بالإضافة إلى ما يمكن تسميته بالمدن الصينية داخل أفريقيا، وهي ما يشبه " تشينا تاون " أو الأحياء الصينية التي تنتشر في أهم المدن الأمريكية، حيث يتجمع الصينيون في أحياء خاصة بهم تتميز بالأطعمة الصينية والمطاعم الصينية والمعمار الصيني؛ ويمارس الصينيون في شوارعها احتفالاتهم الاجتماعية والدينية، وأعلامهم وكتاباتهم والتنين الصيني المشهور يتصدرها.

من أجل ذلك؛ لا مناص من الإقرار بنجاح التجربة الصينية؛ وهو نجاحٌ يعزى إلى فلسفةٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ تستند إلى أن الدولة؛ تحتاج إلى النظام "Discipline" أكثر من الديمقراطية، وأن الحكم الرشيد يعتمد على نخبة من المتعلمين الصالحين، ولا يعتمد بالضرورة على رأي الأغلبية.

وتجسدت تلك الفلسفة في تجربة "الحزب الشيوعي الصيني" في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ تحول – بموجب تلك الفلسفة - التي لا علاقة لها

---

[527] - بات الفساد في الدول العربية واقعاً مريراً باهظ الكلفة حاضراً ومستقبلاً؛ لأنَّ مخاطره وآثاره – بتقديرنا - عابرة للأجيال بطبيعتها؛ وصار – على نحوٍ ما – أمراً واقعاً يطلب التعايش معه؛ ويكأنه جزءاً معترفاً به من الواقع العربي الكئيب يراد له أن يستمر معه؛ ويحول هذا الفساد المستشري دون تدفق واسع للاستثمارات الصينية؛ لأنها لا تملك – حتى الآن – هامش المناورة الذي تملكه الاستثمارات الأخر؛ خاصةً الغربية لجهة تقديم الرشى والإغراءات بتهريب الأموال أو المشاركة بالأرباح...ولذلك يجب التفكير جدياً بمواجهة مخاطر المفسدين؛ لأنها ضررٌ قائم وخرابٌ قادمٌ للأعمال والآمال والأجيال.... ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. محمود أبكر دقدق، ((دراسة تحليلية للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة 2010م))، منشورة في 2016/4/4م، ومتاحة بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م في موقع: http://sudaneseonline.com/.
ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر:

- See: Paolo Becchi, ((Our Responsibility Towards Future Generations)), In Klaus Mathis "ed", EFFICIENCY, SUSTAINABILITY, AND JUSTICE TO FUTURE GENERATIONS, Springer Dordrecht Heidelberg London New York, 2011, pp 75-84.

بالماركسية أو الشيوعية - إلى أكبر "إدارة موارد بشرية" في العالم؛ بسبب احتفاظه بملفات لكل القيادات الاقتصادية والعلمية والإدارية في البلاد، مما يسمح باختيار الأكفأ منهم لقيادة المناصب والشركات الحكومية.

وأنشأت الحكومة الصينية – استناداً إلى تلك الفلسفة - عام 2005 أكاديمية للقيادات العليا في مدينة شنغهاي، وذلك لبناء كادر بشري ضخم من البيروقراطيين الأكفياء، ولم ينصب اهتمام الأكاديمية على تلقين أيديولوجية الحزب الشيوعي الصيني؛ بقدر ما ركّزت على تطوير القدرات الإدارية للنخب الصينية؛ من أجل إعدادهم لتقلد مناصب عليا، سواء في الحكومة الصينية نفسها، أو في الشركات المملوكة لها.

كما عمدت الصين إلى الاستفادة من التقدم التكنولوجي الغربي، لأنَّ "الصين أصبحت تركز جهودها على نقل التكنولوجيا المتقدمة من الدول الغربية بأسرع ما يمكن، وأصبح علماؤها يقومون بزيارات لـ"وادي السليكون" في كاليفورنيا؛ أكثر من زيارتهم لواشنطن، مقر الحكومة الفيدرالية الأمريكية".[528]

نخلص مما تقدم أنَّ الصين قد جابهت العولمة – بكل أبعادها – مجابهةً لا هوادة فيها؛ ولكن ليس بجعجعةٍ وشعاراتٍ وقراراتٍ للتسويق الإعلامي؛ بل بالاستفادة القصوى من مقومات القوة الناعمة التي تمتلكها الصين، والتي أحسنت الاستثمار فيها؛ أي أن الصينيين ما اكتفوا بمواجهة العولمة داخل أسوار الصين بإحكام القبضة الأمنية للحزب الشيوعي، وبحذر الفايسبوك، والسنا بشات...وبعض التطبيقات الشائعة على الشابكة، ولا حتى بعدم الاكتراث بانتقادات القادة الغربيين والمنظمات الدولية الحكومية، أو الالتفات إلى تقارير منظمة العفو

528 - See: John Micklethwait & Adrian Wooldridge, "The Fourth Revolution: The Global Race to Reinvent the State", (New York: Penguin Press, 2014, pp 66-78.

الدولية Amensty ومنظمة مراقبة حقوق الإنسانHRW فحسب؛ بل تقدموا إلى الأمام خطواتٍ فأصبحوا يقدمون عرضاً أفقياً – قوامه أكثر من 130 مليون صيني - لعولمةٍ صينيةٍ لها مرامٍ بعيدة بلا أدنى شك..[529]

الفرع الثاني: العولمة & اليابان

صمدت اليابان في مواجهة أخطر اختبارٍ تعرضت له أمةٌ من الأمم في التاريخ الإنساني المعروف؛ ولا أعني هنا الدمار المروع الذي خلفته الحرب الغربية الثانية 1945م، ولا الهزيمة الحربية المهينة التي أعقبتها " استسلام بلا قيدٍ ولا شرط"؛ على الرغم مما تعنيه – تلك الهزيمة - لدى أمةٍ ثائرةٍ طموحةٍ متوثبةٍ؛ وحاضرة بقوةٍ في المشهد العالمي؛[530] **لا أعني كل ذلك فحسب على جلاله وجسارته؛ وإنما أعني ذلك الهول الرهيب الذي أصاب تلك الأمة؛ حينما جعلها الرجل الأبيض – بسكانها- أكبر مختبرٍ عرفه التاريخ لتجربة الانفجار الذري..**

أولاً- خلفية تاريخية:

تاريخ اليابان – بحسب ديورانت - مسرحية لم تكتمل بعد، قد تم منها ثلاثة فصول: فصلها الأول- بغض النظر عن القرون البدائية الأسطورية- هو اليابان البوذية الكلاسيكية (522- 1603 ميلادية) التي دخلتها المدنية فجأة على أيدي

---

529 - أنظر: أحمد صبحي منصور، مرجع سابق.

530 - حدث - في الساعة الثانية عشرة ظهر الخامس من أغسطس (آب) 1945م - أمران تاريخيان في الوقت نفسه باليابان: الشعب الياباني سمع صوت إمبراطوره لأول مرة، ليخبرهم في الراديو أن بلدهم خسر حربه الأولى. هذا الكتاب هو سجل تفصيلي للأربع والعشرين ساعة التي سبقت ذلك البث، منذ الاجتماع الإمبراطوري حيث اتخذ قرار الاستسلام إلى إذاعة خطاب الإمبراطور نفسه. - أنظر: أطول يوم في تاريخ اليابان: التعصب الذي قاد اليابان إلى حافة القيامة، وضع الكتاب وترجمه إلى الإنجليزية مجموعة من باحثي معهد دراسات حرب الباسيفيك، اقتباسات منه إعداد: فدوى فاضل، منشورة في صحيفة الشرق الأوسط يوم السبت 26 محرم 1438 هـ الموافق 29 أكتوبر 2016م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 15 رمضان المبارك 1439هـ الخميس 31 أيار/مايو 2018م في موقعها: https://aawsat.com/home/article

الصين وكوريا، والتي هذبها الدين وصقلها، فخلقت آيات الأدب الياباني والفن الياباني في العصر الذي يدونه التاريخ؛ والفصل الثاني من المسرحية هو اليابان الإقطاعية الآمنة التي تنسب إلى توكوجادا شوجاتى (1603 - 1868) والتي اعتزلت العالم وحصرت نفسها في نفسها، لا تريد لنفسها شيئاً من اتساع الرقعة ولا تنشد تبادلاً تجارياً مع الخارج، قانعة بالزراعة منصرفة إلى الفن والفلسفة؛ أما الفصل الثالث فهو اليابان الحديثة، التي كشف عنها الستار أسطول أمريكي سنة 1853، والتي اضطرتها العوامل الداخلية والخارجية اضطراراً أن تضرب بسهم في التجارة والصناعة، وأن تبحث عن خامات من الخارج وأسواق في الخارج، وتقاتل قتالاً مستميتاً في سبيل التوسع، محاكية في ذلك بلاد الغرب في نزعتها الاستعمارية وطرائقها في هذا السبيل، مهددة بذلك سيادة الجنس الأبيض وسلام العالم.[531]

وبتقديرنا أنَّه من أجل ذلك؛ يطلق على اليابان - في الدراسات السياسية والفكرية الغربية – الغرب الآسيوي *The Western Asia* لمحاكاتها الغرب في أخلاقيات الاستعمار والتوسع.[532]

انطلقت اليابان في بناء نهضتها الحديثة من منطلقاتٍ عدة، كان مؤداها، بناء البلاد على أسسٍ متينةٍ تمكن لها، أن تصبح عاصمةً للشرق كله، وقد استطاعت تلك النهضة أن تؤتي ثمارها في الحقبة الذهبية المسماة ***"Meiji Period"*** [533]، إذ تمكن الإمبراطور المستنير ***Meiji*** أن يحقق الأهداف التي رسمها "**بلد**

---

[531] - أنظر: ول وايرل ديورانت، قصة الحضارة – الشرق الأقصى اليابان، الجزء الخامس من المجلد الأول، ترجمة: د. زكي نجيب محمود، الطبعة الأولى، دار الجيل بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1419ه 1998م، ص 7-8.

[532] - See: – See: Matthew "H.G", op.cit., pp 11-21.

[533]- امتدت فترة حكم الإمبراطور مايجي ما بين عامي1868-1912، وتميزت بنهوضٍ صناعي وعلمي كبير، أدخلت بموجبه ثقافة الغرب، بينما ظلت القواعد الأخلاقية "***Confucian, Samurai Ethics***" هي المسيطرة على النظام العام للمجتمع.

غني، جيش قوي "A rich Country and a strong Army""[534]، وأن يرتفع ببلاده إلى مستوى التنافس مع قوى الاستعمار الغربي إبان ذروة مده، بل إن تلك الحقبة لم تنته، إلا عندما أصبحت اليابان إمبراطوريةً استعماريةً بذاتها[535].

وعلى الرغم من أن اليابان، اشتركت بفاعلية في الحروب الغربية الكبرى الأولى والثانية، غير أنها كانت في الطرف الخاسر لكليهما، ولاسيما في الحرب الغربية الثانية، إذ اقترنت هزيمتها بسابقةٍ، لما يعرف لها تاريخ البشرية –حتى الآن- مثيلاً، فقد أصبح الشعب الياباني في مدينتي **"هيروشيما وناغازاكي"** حقلاً حقيقياً لتجريب الإبادة الجماعية بالأسلحة النووية، وليعقب ذلك استسلام اليابان في 1945/8/14 واحتلال أراضيها حتى نيسان/ أبريل 1952[536]، ثم تتغير معطيات توازن القوى في التنظيم الدولي المعاصر ناقلةً اليابان معها من النقيض إلى النقيض، ولتغدو بعد حين قوةً اقتصادية أولى، إن لم تكن الأولى في العالم بأسره؛ فمنذ عشرين عاماً فقط، كان الناتج القومي الإجمالي للفرد في اليابان لا يتجاوز نصف مثيله في الولايات المتحدة، ولكنه اليوم يفوقه من الناحية الفنية – بالقيم الدولية لأسعار العملات- بمقدار 22%، وبينما لم يكن يوجد في عام 1970 بنك ياباني واحد بين أكبر 15 بنكاً في العالم، أصبحت هناك عشرة من تلك البنوك يابانية.[537]

---

[534]- – See: Matthew "H.G", op.cit.,p129.

[535] - احتلت اليابان في هذه الفترة أجزاء واسعة من الصين وكوريا وجزر كوريل وسخالين، وأجزاء كانت تتبع لروسيا القيصرية يومذاك. لمزيدٍ من التفصيل في هذا الشأن؛ أنظر المرجع السابق ص 130-131.

[536]-Ibid., p138.

[537]- أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 490.

إن اليابان بإمكانياتها الاقتصادية الهائلة وإمكانيات النزوع القومي الكامنة لدى شعبها، الذي يملك رصيداً هائلاً من الأفكار المحاطة بهالةٍ من القداسة، خاصة ما يتعلق منها بالأرض والتاريخ والإمبراطور[538]

ثانياً – المعجزة اليابانية:

حققت اليابان المعجزة؛ فنهضت من رماد هيروشيما وناجازاكي ويكأنها طائر الفينيق السوري الذي تروى عنه الأساطير؛ ويكأنّ تلك الأمة أقسمت برجالها ونسائها شيبها وشبانها؛ على ألاَّ تنام إلا في الصف الأول للأمم في المشهد العالمي؛ فأوشكت اليابان أن تغدو أسطورةً لولا أنها واقعٌ يعيش في جوارنا على الأرض؛ عمل اليابانيون بجدٍ – لا نظير له – حتى قيل إنَّ اليابانيين؛ حذفوا من قاموس لغتهم ومفكراتهم كلمات الإجازة والعطلة والأعياد؛ وأهدوها للعرب....[539]

إنَّ اليابان – آخر الأمر – أمةٌ من البشر؛ وليسوا ملائكةً، وعرفوا لذلك كما عرفت بقية الأمم ظاهرة الفساد؛ إذ تعاقب على منصب رئاسة الحكومة سبعة أشخاص في مدة سبع سنوات، وبعض الحكومات لم تبق في الحكم سوى بضعة أشهر، وإحداها لم تستطع البقاء في الحكم سوى (59) يوماً فقط..

وكان سقوط هذه الحكومات سقوطاً مدوياً تحت وطأة الفضائح المالية أو الجنسية؛ مما جعل الشعب الياباني – مثله مثل الشعب الإيطالي- يلعن السياسة

---

[538]- علماً أن الدستور الياباني الجديد، حاول أن يأتي بتراتيبيةٍ جديدة للقيم، إذ أصبح الإمبراطور بموجبه مجرد رمزٍ للوحدة الوطنية للشعب الياباني، الذي رفع من شأنه بأن غدا البرلمان أعلى هيئة في الدولة:

"Highest Organ of the state". See: MATTHEW"H.G", op. cit., p139.

[539] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((أزمات الدولة العربية الحديثة – الجزء الثالث))، مجموعة محاضرات في مقرر إدارة الأزمات الدولية لطلاب ماجستير التأهيل والتخصص في العلاقات الدولية والدبلوماسية؛ كلية الحقوق – جامعة دمشق، العام الجامعي 1439-1440 هـ/2018-2019م، ص 11-13.

والسياسيين؛ ومن أعجب ما يذكر في هذا المقام أن رئيس الوزراء الياباني السابق "موريهيرو هوسوكاوا"؛ كان قد تولى الحكم في أعقاب سقوط الحكومة السابقة بزعامة "كيشي ميازاوا"؛ بسبب الفضائح المالية والفساد الحكومي الرهيب، وأعلن "هوسوكاوا" الحرب على الفساد، وأن القضاء عليه هو أول وأهم أهداف حكومته.. وكانت المفاجئة الكبرى حينما تبين أن بطل مكافحة الفساد هو نفسه أحد زعمائه، إذ سرعان ما استقال "هوسوكاوا" بعد أقل من تسعة أشهر، في أعقاب اكتشاف الرشوة التي حصل بمقتضاها على (مليار) ين ياباني من إحدى الشركات الخاصة، مقابل تسهيل حصولها على التعاقدات الحكومية...[540]

ولكن اليابان التي قهرت الغرب بجدها وجديتها وصبرها؛ قهرت قوى الفساد الطافية على السطح؛ وأطاحت بها سريعاً دونما شعارات أو هيئات لمكافحة الفساد، ودونما تشريعات الشباك التي تصطاد البغاث؛ وترجل الفاسدون سريعا عن مواقع القرار، وفي كل مرةٍ يتسلل فاسدٌ يجد ضمير اليابان متحفزاً لمواجهته وقهره؛ فلا مكان للفسدة في مجتمعٍ يعلم ويعمل ويتكلم فيه الواحد من أجل الجميع؛ والجميع من أجل اليابان؛ ولذلك لما تستطع سلبيات العولمة أن تخترق

---

[540] - باشرت اليابان حرباً لا هوادة فيها على حالات الفساد التي ظهرت فيها؛ ولما تكتف بالجهود الدولية في نطاق مجموعة الثمان؛ إذ جعلت مجموعة الثماني (G8)، خلال السنوات الأخيرة، وهي مجموعة غير رسمية مؤلفة من ثماني دول، هي كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، الكفاح ضد الفساد في رأس أولوياتها، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد على أعلى المستويات (kleptocracy)، وحجب الملاذ الآمن عن الفاسدين الرسميين، والتنسيق لاسترجاع الأموال المكتسبة بصورة غير مشروعة، ودعم مرشدي الشفافية لتحسين الموازنات، والمشتريات، ومنح الامتيازات، للمحاسبة والشفافية. - جون براندولينو وديفيد لونا، ((معالجة الفساد عبر المعاهدات والالتزامات الدولية))، دراسة منشورة في 3 أيلول/سبتمبر 2008م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 2016/5/10م في موقع: /http:/iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication

اليابان ولا أن تصرف بأضوائها الشباب عن وطنٍ حفظ لهم العيش والكرامة والعدالة... [541]

من أجل ذلك، فإن رؤية اليابان للعولمة ، تكتسب أهميةً متناميةً في ضوء إمكانياتها وإسهاماتها الفعلية في التنظيم الدولي المعاصر[542]**مع غيابها عن الدائرة المباشرة لصنع القرار فيه – لاسيما مجلس الأمن - هذا من جهة، وفي ضوء تصاعد الدور الأسيوي باتجاهٍ مغايرٍ–أو كذلك يبدو- لما كانت عليه الأمور إبان حقبة الحرب الباردة من جهةٍ أخرى.**

ثالثاً- موقف اليابان من العولمة:

باعتبار ما تقدم، نحسب أننا نستطيع التمييز بين موقفين يابانيين من ظاهرة العولمة:

1- الموقف الأول: الأقلمة القارية

إن الدعوة لعودة اليابان إلى إقليميها الطبيعي "آسيا"، تلقى صدىً واسع الانتشار ومعها عاد الحديث عن البحر المتوسط الآسيوي، وعن محاولات التوحيد التي قادها اليابانيون فيما مضى. إلى ذلك، شهدت الدبلوماسية اليابانية انفتاحاً جدياً باتجاه ما يمكن تسميته "أيديولوجيا آسيوية"، قوامها شعار آسيا للآسيويين، الذي أطلقه الماليزيون، وتبلور بدعوة رئيس وزراء ماليزيا **الدكتور محاضر محمد** إلى

---

[541] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((أزمات الدولة العربية الحديثة – الجزء الثالث))، مرجع سابق، ص 19-23.

[542]- نقصد بالإسهامات الفعلية ما تم على أرض الواقع، فالاقتصاد الياباني يملك حضوراً على نطاقٍ واسعٍ في المنظمات والعلاقات الدولية من خلال فعاليتها في مجموعة الدول الصناعية الكبرى-المسماة ***Group7".G7*** " أو دورها في تمويل أنشطة بعض الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، ناهيك عن إمكانياتها التمويلية الهائلة التي جعلتها في طليعة الدول الدائنة في العالم. لمزيدٍ من التفصيل للدور الياباني حاضراً واستشرافاً، أنظر: لستر ثارو، مرجع سابق، ص299.

تكوين **"جمعية اقتصادية آسيوية"**، التي وجهها إلى رئيس الوزراء الياباني إبان زيارته في العام 1994، ونحدد أهم ملامح التوجه الياباني الجديد، فيما يلي:

1- تغير في النظرة التقليدية للعلاقة مع الصين، فالصينيون لا ينظر لهم اليابانيون بوصفهم خطراً".

2- تغير معطيات توازن القوى والأمن في التنظيم الدولي المعاصر –لاسيما بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة، أدى إلى تقليل أهمية الحماية الأمريكية[543].

3 ـ تدعيم العلاقات الثنائية مع البلاد الآسيوية، ففي مجال العلاقات الثقافية، تضاعف عدد الدارسين اليابانيين عشرة مراتٍ في البلاد الآسيوية، كما نما تعلم اللغة اليابانية في هذه البلاد ليرتفع من 36 ألف شخصٍ في عام1968 إلى مليونين في أواخر القرن العشرين، أي بعد ثلاثين عاماً فقط.

4 ـ قبول قيام الصين بتجاربها النووي في المحيط الهادي، رغم الاحتمالات التي قد تتضمنها، ورفض قيام فرنسا بتجارب مماثلة، فعندما قرر الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" القيام بتجارب نووية في المحيط الهادي، تلقى معارضة أستراليا ونيوزيلندة واليابان.

5 ـ في إطار تعزيز العلاقات وتدعيمها إقليمياً – خاصة مع الصين - وقعت معاهدة السلام والصداقة بين اليابان والصين، وقام الإمبراطور "أكيهيتو" بزيارةٍ للصين[544].

---

[543]- وهو الأمر، الذي باتت تدركه دوائر القرار في الغرب كحقيقةٍ مؤكدةٍ، أن **"آسيا لم تعد تحكم من الخارج"**، أو كما قال "بول براكن" :
"The West must accept that the long era when Asia was controlled by outside powers…is quickly ending". See: BRACKEN .P, op.cit.,p156.

6 ـ توجد في اليابان رؤية عميقة للتكامل الآسيوي، تنهض على فكرة توحيد البحر المتوسط الآسيوي من خلال التبشير بعصر المحيط الهادي، ويذكر في هذا السياق قول: "إيشيهارا"[545]، الذي جاء فيه: "إن الحروب العسكرية للدولة العظمى في القرن العشرين، ستحل محلها الحروب الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، وإن اليابان ستكون هي الفائز في الحروب الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين"[546].

7 ـ في إطار الرؤية اليابانية السابقة، تنهض الدعوة إلى تبني فكرة **"الاقتصاد-العالم"**[547]غربية **الأصل باستنساخها آسيوياً**[548]، فهذا ما يفهم من خيارات

---

[544]- أنظر: هاماتا نوبوروو، مرجع سابق، ص68-69. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 490.

[545]- شنتارو إيشيهارا: مفكر ياباني ووزير سابق، له عدة مؤلفات أدان فيها الحكومة اليابانية بعنف لخضوعها الدائم للضغوط الأمريكية، ومنذ الاتفاق العسكري الأمريكي- الياباني، الذي أخضع قوات الدفاع الذاتي اليابانية لإستراتيجية الولايات المتحدة. أنظر: المرجع السابق، ص69.

[546]- " The Japan that can say No: Why Japan will be first among equals", p50.

ـ نقلاً عن لستر ثارو، مرجع سابق، ص71.

[547]- فكرة **"الاقتصاد- العالم"** غربية المنشأ أسهم في بلورتها عدد من المفكرين- أبرزهم فرناند بروديل وعمانويل والرشتاين، وهي لا تصف قيام اقتصاد عالمي وإنما قيام مجالٍ اقتصادي متعدد القوميات متسلسل في أجزائه، **لكنه غير موحدٍ سياسياً**، وتكون أجزاؤه المكونة (المدن- الدول، الدول- الأمم وحتى الإمبراطوريات) مرتبطة أحدهما بالآخر بروابط اقتصادية بشكلٍ أساسي. ويعزو بعضهم إلى**"الاقتصاد-العالم"** قدرة هذه الفكرة على النحو إلى مستويات أعلى، لذا فإن أهم ما تميزت به تطبيقاتها تاريخياً ـ كما في بلاد الرافدين والمتوسط القديم وروما وفارس والصين- أنها كانت تتحول في النهاية إلى إمبراطوريات. أنظر: إيمـانويل فالرشتاين، إعادة بناء الرأسمالية، تعريب: إيمان شمص، مجلة شؤون الأوسط العدد71 (نيسان/أبريل) 1998م. ولمزيدٍ من التفصيل؛ انظر: جاك أدا، عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة: د. مطانيوس حبيب، الطبعة الأولى، دار طلاس، دمشق، 1998م، ص 67 وما بعدها. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 490 وما بعدها.

[548]- معلوم أن اليابان برعت في **استنساخ برامج الثورة الصناعية الأوربية**، وكانت البلد الآسيوي الوحيد، الذي نهضت واستمرت به ثورة صناعية حقيقية مشبعة بالفكر الرأسمالي التوسعي، **الذي قادها لأن تكون البلد الأول آسيوياً في الاستعمار**. ولا سيما إبّان حقبة

"نوبورو" التي جاء فيها: أنه يمكن النظر لمتوسطنا الآسيوي على أساس مفاهيم "فرناند بروديل" على النحو التالي:

- **"اقتصاد-عالم"** يسمح باعتبار هذا الإقليم وحدة واحدة.

- **"اقتصاد-عالم"** يعارض كلياً المفهوم الغربي للعولمة الذي يعتبر العالم أداةً لا أهمية لها، تنمو فيها الرأسمالية وتنتصر في كل مكان بالطريقة نفسها[549].

مما لاشك فيه؛ أن اليابان استفادت من حقبة الحرب الباردة في الجانب العسكري بشكلٍ لافتٍ، إذ أنها شرعت – وربما منذ زمنٍ بعيدٍ- في بناء المعدات الاستراتيجية لقواتها المسلحة، وما أعلن في هذا المجال إتمامها بناء عددٍ من حاملات الطائرات[550]. وعلى الرغم من أن الخيار العسكري، قد يبدو بعيداً لحماية المصالح الدولية، في هذه المرحلة الانتقالية، غير أن نكرانه هو عين المحال، لاسيما إذا ما تعرض "المجال الحيوي"[551] الاقتصادي للخطر.

الإمبراطور الميجي (1868-1921م)، ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: ناجاي ميتشيو و ميجول أورشيا، الثورة الإصلاحية في اليابان، ترجمة: عادل عوض، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م، ص 22-27. ولمزيدٍ من التفصيل في هذا الشأن، أنظر:

-MATTHEW "H.G", op.cit.,pp.130-131.

[549]- أنظر: هاماتا نوبورو مرجع سابق، ص69. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: ناجاي ميتشيو و ميجول أورشيا، مرجع سابق، ص 45-47.

[550]- على الرغم من هزيمة اليابان في الحرب الثانية، فقد كانت تمتلك عشرة حاملات للطائرات، بالإضافة إلى أعدادٍ من الطائرات الحديثة، ولأن امتلاك اليابان لحاملات الطائرات يثير- لدى الأمريكيين على وجه الخصوص- ذكريات هجومها عليهم في **"بيرل هاربر"**، فقد أطلقت اليابان على الحاملات الجديدة اسماً مغايراً للحقيقة، إذ أسمتها **"ناقلات الدبابات"**. أنظر: هاماتا نوبورو، مرجع سابق، ص68.

[551]- فكرة **"المجال الحيوي"** في مبتداها فكرة أرسى أساسها الألمان، إبان حقبة النازية، وقد انطلقت من زعمهم بأنهم شعب بلا مجال، وفي تطبيقهم لها اتسع هذا المجال حتى أوشك أن يلتهم أوربا، بل العالم، إذ لا محدد له- بلغة النازية- إلا " إرادة القوة ***Will Zur Macht***" . وقد تلقف اليابانيون هذه الفكرة، التي وافقت تطلعاتهم في شرق آسيا- كمجالٍ حيوي طبيعي لهم- وتبلورت في الصيغة المشهورة "نطاق شرق آسيا الأكبر للرخاء المشترك-***Greater East Asia Co"***

من أجل ذلك، فإن استراتيجية التسليح اليابانية، قد تشهد تصعيداً في الحقبة التالية، بما يضمن لها الحفاظ على خياراتها في الأقلمة القارية – لاسيما بعد إعلان الهند والباكستان تملكهما للسلاح النووي- أو استمرارية القبول بنهج الإقليمية السياسية المتبع فيها...

2– الموقف الثاني: الأقلمة السياسية[552]

مما لاشك فيه، أن هزيمة اليابان في الحرب الغربية الثانية – وما نجم عنها من انكسار القيم الجمعية للشعب الياباني- الذي كرس بوجود قوات الاحتلال الأمريكي، التي غزت اليابان بعد استسلامها[553]- دفع بها إلى الدوران في الفلك الأمريكي سياسياً، وأصبحت الولايات المتحدة تعتبرها قاعدة في الطريق إلى آسيا[554]. فحرصت على الوجود العسكري الفعال فيها.

واليابان – بحكم مرجعية النهج الاقتصادي الرأسمالي- بدت مستفيدة من استمرارية هذا الوضع، لاسيما إبان نهوض حقبة الحرب الباردة، وبحكم الجوار

---

prosperity Sphere" لمزيدً من التفصيل في هذا الشأن، أنظر: د. جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، مرجع سابق، ص217-203.

[552]- يثير مفهوم الإقليمية The concept of Regionalism جدلاً فقهياً واسعاً، لأنه يؤدي إلى تقاطعٍ بين دوائر القرار في التنظيم الدولي المعاصر بين الهيئات المحلية والإقليمية والعالمية من جهةٍ، ولأنه يتجاوز الجغرافيا إلى عوالم اللغة والعقيدة. فهذا Robert Emerson على سبيل المثال يميز بين ثلاثة أنواعٍ من الإقليمية هي: الإقليمية الجغرافية والإقليمية اللغوية والإقليمية العقائدية Regionalism of Ideology، والإقليمية الجغرافية مثالها منظمة الدول الأمريكية، أما اللغوية فمثالها دول الكومنولث، والإقليمية العقائدية كانت أمثلتها كثيرة - حلف بغداد وحلف وارسو...ولم يبق على قيد الحياة منها إلا حلف شمال الأطلسيNATO .لمزيدٍ من التفصيل لما يثار عن مفهوم الإقليمية ومنظماتها، أنظر:

-AKINDELE "R.A", op.cit.,pp.74-77.

[553] - يتمتع الشعب الياباني بمخزونٍ كبيرٍ من القيم والشعارات الوطنية، التي خاض تحت لوائها حروبه كلها، وهي في مجملها تدور حول إمكانياته وقدراته المتميزة. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: ناجاي ميتشيو و ميجول أورشيا، مرجع سابق، ص 56-59.

[554]- أنظر: هاماتا نوبورو، مرجع سابق، ص67. وللمزيد أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 490 وما بعدها.

الإقليمي مع كلٍ من الاتحاد السوفياتي القائم آنذاك، والصين وكوريا الشمالية، تلك البلاد التي كان ينظر إليها على أنها القطب المعادي للرأسمالية والمبشر بسقوطها، أي أن اليابان استفادت من تدابير القوة التي أقامها الحلف الغربي ***Western Alliance*** للحفاظ على توازن القوى مع تلك الدول[555]. فبالإضافة إلى الفوائد الأمنية، عادت عليها تلك التدابير بفوائد اقتصادية، إذ أن القواعد الأمريكية في "أوكيناوا"، لم يتم قبولها إلا في مقابل الإسهام بالتنمية الاقتصادية، وتعزيز إمكانيات اليابان في تعميمها على سائر أنحائها[556].

بيد أن المتغيرات التي عصفت بموازين القوى في التنظيم الدولي المعاصر، وما أعقبها تصعيد الشعور القومي في سائر أنحاء العالم، وما نجم عن ذلك من تغير في البنية العضوية للتنظيم الدولي، بل في بنية الدول ذاتها، قد أدى ـكل ذلكـ إلى مشروعية السؤال بالنسبة لليابان، أيهما تختار: الانحياز لانتمائها الآسيوي عبر خيار الأقلمة القارية، أم أنها تستمر في مسارها الغربي و إقليميته السياسية؟![557]

---

[555]- See: Hogan "M.J", op.cit., pp.338-339. See: Matthew "H.G", op.cit.,pp.142-143.

[556] ـ تتعالى بين فينةٍ وأخرى أصواتٌ يابانية تطالب؛ بإنهاء الوجود الأمريكي في البلاد الذي ينظر له بأحسن الأحوال أنه وجودٌ غير موغوبٍ فيه؛ وتبلغ تلك الأصوات أوجها في حالة إقدام بعض أفراد تلك القوات على فعلٍ مدانٍ؛ كما حصل عند إقدام أحد الجنود الأمريكيين في قاعدة أوكيناوا على اغتصاب فتاةٍ يابانية؛ وفي هذا الإطار نفهم قول نوبورو إن من يلتمس تبريراً للوجود الأمريكي- في الحقبة السابقة- لا يرحب باستمراره الآن، وإن المائة ألف من مشاة البحرية الأمريكية في كوريا واليابان لن يظلوا للأبد". أنظر: هاماتا نوبورو، مرجع سابق، ص68.

[557] ـ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 494-495.

الفصل الثالث
الخصخصة وآثارها على مكانة الدولة

تمهيد:

داهمت الخصخصة – في خضم العولمة – أركان العالم؛ فارتجت جنباته؛ وعلى الرغم من ذلك؛ لما تتفق الكتابات الكثيرة حولها على مفهوم موحد لها، بل ظهرت مصطلحات عديدة للتعبير عن عملية تحويل بعض الوحدات الإنتاجية، من نطاق القطاع العام إلى نطاق القطاع الخاص، ولكن مصطلح الخصخصة ظل أكثر المصطلحات شيوعاً في الاستخدام، وهو الاصطلاح المستخدم في هذه الدراسة. ولقد ظهرت تعريفات عديدة للخصخصة؛ عكست أفكاراً صريحة أو مواربة عن التوسع التدريجي في الملكية الخاصة، أو التخلص من المؤسسات الحكومية الخاسرة، أو أنها حزمة من السياسات المتكاملة؛ ترتكز على آلية السوق والمنافسة؛ أي أنها ارتكزت على تقليص دور الدولة تمهيداً لتهميشه تهميشاً غبر إقصائي *EVICTION*؛ ولكنه ضروري – كما قيل - للحفاظ على الحرية الاقتصادية التي تزداد نضوجاً بآليات الشفافية والوضوح؛ وكان كل ذلك إشارات تبين أن هذا المصطلح ذو بعد نسبي يتغير بتغير الظروف؛ حتى وان كانت مفتعلة من خلال طروحات الهيمنة والتابعية كما سنرى..

وعلى الرغم من تنامي ظاهرة الخصخصة؛ فما زالت بعيدةً عن القبول بها قدراً نهائياً أو خياراً وحيداً، وبالتالي فإن التوجه المضاد لها يقدم أفكاره في إطار تفكيك، وتفنيد المبررات المعلنة لنمو وازدهار هذه الظاهرة؛ ويصعّد الخطاب واصفاً هذه الظاهرة بأنها حرباً اجتماعيةً معلنةً؛ تكرس التباين القائم بين الأفراد

على نحوٍ جماعي؛ حتى تغدو الخصخصة في ظلال العولمة ـ بحسب هذا التوجه ـ أداة إضافية لنهب منظم للثروات الطبيعية للبلدان النامية؛ بواسطة الجسور الواصلة بين الاحتكارات الغربية عابرة القارات " الشركات متعددة الجنسية"، ورأس المال المحلي في ظروف الضعف الاقتصادي للدولة؛ ذلك أن رأس المال الوطني يتحول من قوة وطنية إلى قناةٍ؛ تجري عبرها ثروات البلاد بالتدريج إلى الخارج .

وقد تزامن نهوض الخصخصة مع انهيار الشمولية السوفيتية وتوابعها في أوربا الشرقية، حيث وجدت دعوة الخصخصة صداها في مختلف أنحاء العالم؛ وكان ذلك الانهيار الشاهد الأكبر على انهيار مبادئ التخطيط المركزي الشامل، وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج؛ فظهرت الخصخصة كجزءٍ من منظومةٍ ذات رؤيةٍ إستراتيجية، تعمل لإرساء دعائم اقتصادية لنظامٍ سياسي يرتكز على مقوماتٍ ليبرالية؛ وكانت البداية بتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، و الخدمات الاجتماعية ـ التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة ـ من القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ لأن الدولة أصرت وصرحت – مؤقتاً في كثيرٍ من البلاد ـ أن تبقى مستأثرةً بالقطاعات الإستراتيجية؛ ولذلك صار من اللازم إعادة رسم حدود مسؤولية الدولة في ضوء المستجدات التي جاءت بها الخصخصة؛ وتداعياتها على منظومة حقوق الإنسان في الدول الفقيرة والنامية؛ وخاصةً في ظل أزمة الشفافية التي أحاطت بالخصخصة..

في الوطن العربي، وبالرغم من أن أصداء الدعوة إلى الخصخصة جاءت متأخرةً؛ في كثير من الحالات، إلا أننا نجد أن الاتجاه نحوها قد سار شوطاً بعيداً؛ في المغرب وتونس ومصر والأردن واليمن، كما أن دول الخليج العربي، وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية قد أخذت تسير في الاتجاه نفسه بخطى ملموسة؛

علماً بأن نقطة الانطلاق لديها كانت أكثر تقدماً نظراً لأنها بدأت من قاعدة الاقتصاد الحر ومبادئه؛ وما زال الاتجاه نحو التخصيص محدوداً في بعض الدول العربية مثل العراق وسوريا وليبيا والجزائر؛ مع أن هذه الأخيرة قد بدأت في اتخاذ خطوات هامة في هذا المجال.

ولقد كان من الطبيعي أن يحظى القطاع الصناعي والزراعي والإنتاجي والمصرفي بالاهتمام الأول في برامج التخصيص؛ لدى جميع هذه الدول، ولذلك فإننا نجد أن قطاع الإعلام والثقافة ما زال يخضع في معظم الحالات للإدارة الحكومية، وهو أمر مرتبط إلى حدٍ كبير بالتطور السياسي في البلاد العربية؛ حيث ما زالت الأنظمة الحاكمة محتكرة أو مسيطرة على النشاط السياسي، وهى بالتالي أقل استعداداً للتخلي عن السيطرة على وسائل الإعلام؛ باعتبارها جزءاً من أجهزة السلطة السياسية؛ فضلاً عما لحق بتجارب الخصخصة من اتهاماتٍ كبيرةٍ بالفساد؛ عبر التواطؤ والتدليس والمماطلة والنهب المباشر للعائدات...

ولا بد من التذكير؛ بادئ ذي بدءٍ؛ أنَّ المعنى الأكثر انتشاراً للخصخصة في أهم الممارسات العالمية لهذا المفهوم؛ كان أبعد من مجرد سوء إنتاج وضعف جودة، بل هو الرغبة الهادئة التي تولدت مع قرب نهاية الحرب الباردة؛ في الانتقال من نموذج دولة الرفاهية والعودة إلى الرأسمالية الكلاسيكية مع بعض تحسينات «كنز»، وقد أثبتت تجربة الخصخصة - فيما بعد - أن دولة الرفاهية بكل تفاصيلها؛ لم تكن – في كثيرٍ من دول الغرب - أكثر من مرحلة تخدير للشعوب، وانحناء أمام عاصفة الانبعاث الاشتراكي التي عمت أوروبا بعد الحرب؛ وعندما انحسرت المخاوف عادت الرأسمالية تفرض نفسها في الواقع؛ بحماسٍ واندفاعٍ من بعضهم حيناً، وبحذرٍ وريبةٍ لدى آخرين غالباً...

ولاغرو أنَّ الأمر يختلف في دولٍ ليس لها رصيد الاستعمار والثورة الصناعية كما هي حال دول الغرب؛ فكان حتماً أن تختلف الرؤى والأهداف من عملية الخصخصة؛ لما تمخضت عنه من تعسفٍ للدولة في استعمال حقها؛ وصل إلى حدٍ تجاوز المس بحقوق الإنسان الأساسية، إلى تهديدها تهديداً جدياً؛ بل وصل – الأمر - إطاحة بعضها فعلاً؛ وتهديد البقية الباقية..

من أجل ذلك؛ بدا واضحاً؛ أن طريق الخصخصة سالك بصعوبةٍ؛ بسبب تراكم الشكوك في حكوماتٍ قادت إخفاق المؤسسات والشركات؛ والجهات التي تعلن - اليوم - أنه بات من الضروري إخضاعها لعمليات الخصخصة؛ وكان لا بد من إيجاد آليات جديدة تبدد – ولو قليلاً – تلك الشكوك؛ فجاءت أفكار الحكم الرشيد (الحوكمة) والشفافية والدراسات الاستشرافية وبرامج الحوار المجتمعي؛ لإشاعة مناخٍ من الثقة، ولتكون أدوات مساعدة - في واقع الأمر - لتنفيذ برامج الخصخصة؛ تلك البرامج التي مثلت ارتداداً وراثياً بالمعنى " الداروينيي" لمنظومة حقوق الإنسان؛ فكأن الليبرالية التي اقتحمت الدول من نافذة الخصخصة؛ قد أخرجت المكاسب التاريخية لحقوق الإنسان المرتبطة بالعمل من الباب...وتفصيل ما تقدم؛ تستعرضه هذه الدراسة - بإيجازٍ – في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: ركائز الخصخصة وإشكالياتها

المبحث الثاني: الشفافية وآليات الخصخصة: صراع الفساد والحكم الرشيد

المبحث الأول

ركائز الخصخصة وإشكالياتها

تستحوذ عبارة الخصخصة أو التخصيص أو الخوصصة؛ على اهتمام معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية؛ و هي جميعها تسميات لمصطلح اقتصادي باللغة الإنكليزية أو الفرنسية لكلمة *privatization* . ولا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة، حيث يتفاوت مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر، ولكنها تعبر – كما سنرى – عن فلسفة اقتصادية حديثة المظهر قديمة المضمون والجوهر..إذ بدا واضحاً – منذ مطلع تسعينات القرن العشرين - قبول معظم التجمعات الإنسانية؛ بإعادة الحياة للفردية *Individualism* بالتوازي مع وجود الفريق والجماعة؛ وكذلك المصالح الخاصة بها؛ والتي تطرح قبل كل اعتبار وبدون تحفظ بغية تحقيق المصالح الذاتية، وفي الوقت نفسه تطلب وتشترط في المسيرين مهما كان نوع نشاطهم؛ أي المؤسسات التي يشرفون عليها (مؤسسات عمومية، خاصة، تشاركية وجمعوية وخيرية)، ومهما يمكن أن تصبح عليه طبيعة عامل تسيير المؤسسة؛ أن يقدموا تقاريراً تبعاً لما قاموا به، ليس فقط تجاه من اعتمدوهم في الإدارة، ولكن تجاه كل شخص له أو بإمكانه أن تكون له مصلحة من ذلك الذي يتم إنجازه.[558]

---

[558] - أنظر: د. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي – دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 1432هـ / 2011م، ص 17-20. المنصف عباس، تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخوصصة، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 13-14. د. مدحت حسنين؛ التخصيصية: السياسة العربية بشأنها دواعيها والأهداف المرجوة منها، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى 1993م، ص

إن هذه المجموعة من القواعد المطلوبة والمشروطة، وكذا الالتزام هي التي تشكل قانون السلوك الحسن الذي ينبغي أن يخضع له كل عنصر من عناصر الحياة الاقتصادية، إذا كانت هذه الشرطية القوية مطلوبة من المسيرين وكذا المالكين للمؤسسات، فهي كذلك أكثر طلباً، وبصفة إلحاحية من طرف أولئك الذين يديرون القطاع العام؛ خاصة إذا ما كان هؤلاء مكلفين ليس فقط بالتسيير، ولكن بأن يكون لديهم وفي إطار سياسة الخصخصة للأملاك الوطنية، والتي تم اقتناؤها بأموال المواطنين وكانت موجهة أن تبقى في المجال العمومي؛ لأن الدولة أصبحت وصرحت أن تبقى مستأثرةً بالقطاعات الإستراتيجية؛ ولذلك صار من اللازم إعادة رسم حدود مسؤولية الدولة في ضوء المستجدات التي جاءت بها الخصخصة؛ وتداعياتها على منظومة حقوق الإنسان في الدول الفقيرة والنامية..[559]

---

13 وما بعدها. ستيف هانكي، تحويل الملكية العامة إلي القطاع الخاص، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشرق، القاهرة، 1990م، ص 15-17. د. احمد صقر عاشور، التحول إلي القطاع الخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1996، ص23-25. د. محمود صبح ، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو ، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995م، ص15. ود. سليمان أبو صبحا وآخرون ، الخصخصة والآثار الاجتماعية على إنسان الخليج ، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع، دبي، 1996م، ص 21 وما بعدها. وأنظر: د. الأخضر أبو علاء عزي ود. غالم جلطي؛ الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات: (إشارة إلى واقع الاقتصاد الوطني و المؤسسة الجزائرية)، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة: العدد 27: مارس (آذار) 2006، على الموقع www.uluminsania.net .

559 - See: J. Petras & H. Veltmeyer, Empire and Imperialism: The Globalizing Dynamics of Neo liberal Capitalism, London, Zed Books, 2005, pp 34-40.

المطلب الأول

مفهوم الخصخصة

دخل مصطلح الخصخصة *privatisation* القاموس أول مرة عام 1983، خلال الحقبة التاتشيرية في بريطانيا، وبدأت أعمال الخوصصة ببيع مشروعات عامة إلى القطاع الخاص، كالكهرباء والسكك الحديدية والمياه والنقل العام؛ وقد ترجم المصطلح إلى العربية بعدة مرادفات أهمها: الخصخصة، الخوصصة، التخاصية، التخصيص، والفردنة .....إلخ؛ ثم تعددت و اختلفت مفاهيم الخصخصة، و تعريفها إلى تعدد مجالات تنفيذ هذه الإستراتيجية و إلى تعدد أساليبها، فيتسع التعريف أو يضيق بقدر شموله لهذه الأساليب و تلك المجالات؛ و نظراً لأهمية تعريف هذه الكلمة؛ فإننا سنحاول تأصيلها لغةً واصطلاحاً قبل الخوض في تفاصيل البحث..[560]

أولاً - الخصخصة (لغةً):

1- **تؤكد عودتنا إلى قواميس لغتنا أن الخصخصة منحوتة جديدةُ عليها؛ أما أصول المفردة التي بني عليها الاشتقاق؛ فتقارب المعنى وتؤصل له؛ فقد جاء في لسان العرب:** خصص: خصّه بالشيء يخُصّه خَصّاً وخُصوصاً وخَصُوصِيّةً وخُصُوصِيّةً، والفتح أَفصح، وخِصِّيصَى وخصّصَه واخْتصّه: أَفْرَدَه به دون غيره. ويقال: اخْتصّ فلانٌ بالأَمر وتخصّصَ له إِذا انفرد، وخَصّ غيرَه واخْتصّه بِبِرِّهِ. ويقال: فلان مُخِصٌّ بفلان؛ أَي خاصّ به وله به خِصِّيّة؛ فأَما قول أَبي زبيد: إِنّ امرأً خَصّني عَمْداً مَوَدَّتَه، على التَّنائي،

---

[560] - أنظر: د. مدحت حسنين، مرجع سابق، ص 14-15. ستيف هانكي، مرجع سابق، ص 11-13. د. محمود صبح، مرجع سابق، ص14. ود. سليمان أبو صبحا وآخرون ، مرجع سابق، ص 23-24. ود. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، مرجع سابق، ص 19-20.

لَعِنْدِي غيرُ مَكْفُور؛ فإنه أَراد خَصَّني بمودّته فحذف الحرف وأَوصَل الفعلَ، وقد يجوز أَن يريد خَصَّني لِمَودّته إِيّايَ فيكون كقوله: وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادّخارَه. قال ابن سيده: وإِنما وجّهْناه على هذين الوجهين لأَنا لم نسمع في الكلام خَصَصْتُه متعدية إِلى مفعولين، والاسم الخَصُوصِيّة والخُصُوصِيّة والخِصِّيّة والخاصّة والخِصِّيصَى، وهي تُمَدُّ وتُقْصر؛ عن كراع، ولا نظير لها إِلا المِكِّيثَى. ويقال: خاصٌّ بيّن الخُصُوصِيّة، وفعلت ذلك بك خِصِّيّةً وخاصّة وخَصُوصيّة وخُصُوصيّة.[561]

2- خَصْخَصَة: (اسم)، خصخص (خ ص خ ص) الفعل؛ خَصْخَصَة: مصدر خَصخَصَ؛ مصطلح شائع بالمشّرق العربي؛ وخَصْخَصَةُ مُؤَسَّسَةٍ عُمومِيّةٍ: نَقْلُ تَسْيِيرِ إِدارَتِها وَشُؤونِها الْمَالِيَّةِ مِنْ مِلْكِيَّةِ الدَّوْلَةِ إلى قِطاعٍ خاصٍّ، وفي (الاقتصاد) بيع بعض معامل الدولة، أو بعض منشآتها إلى القطاع الخاصّ من أجل تحسين الأداء فيها، أو تحويل شيءٍ ما من إشراف الدولة إلى إشراف التحكم الصناعيّ التجاريّ.

3- خَصخَصَ: (فعل)؛ خَصْخَصْتُ، أُخَصْخِصُ، خَصْخِصْ، مصدر خَصْخَصَةٌ خَصْخَصَ الشَّيْءُ: صارَ خاصّاً؛ وخَصْخَصَ صاحِبَهُ : أَعْطاهُ شَيْئاً كَثيراً.

4- خصخصَ: (فعل)؛ خصخصَ يُخصخص، خَصْخَصَةً، فهو مخصخِص، والمفعول مخصخَص؛ وخصخص الشَّركةَ نقلها إلى مجال العمل الخاصّ بعد أن كانت من اختصاص الدولة توسَّعت الدولةُ في عمليّة الخصخصة.

5- الخصخصة: بالانجليزية : privatization؛ وتعني:

---

561 ـ أنظر: محمد بن مكرم بن علي ((ابن منظور))، لسان العرب، الجزء12، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1990م، حرف الصاد، ص 160-161.

(أ) بيع المؤسّسات الحكومية للقطاع الخاصّ ،

(ب) خصخصة أو تخاصية قطاعية: انتقال ملكية الحكومة لمشروع في قطاع معيّن إلى القطاع الخاصّ ، وتعني بالانجليزية : sectoral privatization.

6- خَوْصَصَةٌ: [خ و ص]. (مصدر خَوْصَصَ)؛ وخَوْصَصَةُ مُؤَسَّسَةٍ عُمومِيَّةٍ : نَقْلُ تَسْيِيرِ إدارَتِها وَشُؤونِها الْماليّةِ مِنْ مِلْكِيَّةِ الدَّوْلَةِ إلى قِطاعٍ خاصٍّ . (مصلح شائع بِبُلدانِ المغرب العربي).

7- خوصصة: إعادة الملكية العامة سواء أكانت أعمالاً أو تجارة؛ أو خدمات إلى الملكية الخاصة وهي عكس التأميم؛ ويرى مناصرو الخوصصة أنَّ قوام الملكية الخاصة وعمادها المنافسة؛ مما يؤدي إلى ترقي الفعالية وتحسن الخدمات.[562]

ثانياً – الخصخصة اصطلاحاً:

تعني الخصخصة – اصطلاحاً – لدى بعض الباحثين التقليل من دور الحكومة، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد وتوليد الدخل، وتتم عبر مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر؛ على آلية السوق ومبادرات القطاع الخاص، والمنافسة لأجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية؛ ويرى آخرون أن الخصخصة: تعني تحويل الملكية وتحويل نطاق المنافسة في إنتاج وتسويق السلع والخدمات كلها؛ ويرى غيرهم أن الخصخصة عملية إعادة توزيع الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص؛ يتم من خلالها تحديد دور الحكومة الإنتاجي، أو زيادة دور القطاع الخاص في امتلاك أو إدارة

[562] - أنظر: معجم اللغة العربية المعاصر، ومعجم المالية، ومجموعة أخرى من المعاجم..ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: مادة (خصخصة) في موقع المعاني: http://www.almaany.com/ar/

الموجودات المتاحة في الاقتصاد الوطني؛ من أجل الوصول بالمقدرات الإنتاجية والأنشطة الخدمية إلى أعلى درجات الكفاءة والمنافسة الممكنة[563].

تستحوذ عبارة الخصخصة أو التخصيص أو الخوصصة على اهتمام معظم دول العالم؛ سواء كانت متقدمة أو نامية، و هي جميعها تسميات لمصطلح اقتصادي باللغة الإنكليزية أو الفرنسية لكلمة *privatization* ، ولا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة ، حيث يتفاوت مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى. و لكن لو أردنا تعريف هذه الظاهرة التي أصبحت موضوعاً رئيساً يتم استخدامه في معظم الدول، فإنها فلسفة اقتصادية حديثة ذات إستراتيجية، لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة، من القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ كما تعرف بأنها نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي ما، إما جزئياً أو كلياً من القطاع الخاص أي أنها عكس التأميم، ولا تعتبر الخصخصة غاية بحد ذاتها إنما هي عادة ما تكون وسيلة أو أداة؛ لتفعيل برنامج إصلاح اقتصادي شامل ذي محاور متعددة يهدف إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية في دولة ما.[564] فالدولة ، في المفهوم الاقتصادي الحديث ، يجب أن تهتم بالأمور الكبيرة كالأمور السياسية والإدارية والأمنية و الاجتماعية التي ترتبط بسياستها العليا، أما سائر الأمور الأخرى فيمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص، و ذلك في إطار القوانين و الأنظمة التي تضعها الدولة، وتنظم من خلالها عمل هذا القطاع.[565]

---

563 ـ أنظر: د. الأخضر أبو علاء عزي ود. غالم جلطي؛ الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات: (إشارة إلى واقع الاقتصاد الوطني و المؤسسة الجزائرية)، مرجع سابق.

564 ـ أنظر: د. مدحت حسنين، مرجع سابق، ص 16. ستيف هانكي، مرجع سابق، ص15. ود. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، مرجع سابق، ص 22.

565 ـ أنظر: د. مدحت حسنين؛ التخصيصية: السياسة العربية بشأنها دواعيها والأهداف المرجوة منها، مرجع سابق، ص 17-20. د. محمود صبح ، مرجع سابق، ص18. ود. سليمان أبو صبحا

وفي تعريف آخر تشير الخصخصة إلى "تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة أو إيجاراً أو مشاركة أو بيعاً وشراءً في ما يتبع الدولة، أو تنهض به أو تهيمن عليه، في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة ". وينظر إلى الخصخصة في تعريف آخر " باعتبارها عملية انتقال الملكية والإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص إما جزئياً أو كلياً، ويمكن للقطاع الخاص إن يكون إما مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات أجنبية"؛ أي أن مراد الخصخصة هو " تحويل ملكية المنشآت العامة إلى أطراف أخرى تقوم بإدارتها وفقاً لمبادئ قطاع الأعمال الخاص"؛ وذلك – بتقدير بعضهم - من أجل " زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية ".[566]

ثالثاً – فلسفة الخصخصة:

يعيد البعض فكرة تحويل الملكية العمومية نحو الملكية الخاصة - لأجل زيادة الفعالية على المستويين الجزئي والكلي - إلى طروحات آدم سميث سنة 1776م،[567] ولكن الخصخصة " الحديثة" هي فلسفة اقتصادية حديثة ذات

وآخرون ، مرجع سابق، ص 18-20. ود. الأخضر أبو علاء عزي ود. غالم جلطي، ((الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات: (إشارة إلى واقع الاقتصاد الوطني و المؤسسة الجزائرية))، مرجع سابق.

[566] - أنظر: د. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، مرجع سابق، ص 19-20. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. مدحت حسنين، مرجع سابق، ص 14-15ستيف هانكي، مرجع سابق، ص 11-13.

[567] - اعتبر آدم سميث – الأب الروحي لليبرالية الاقتصادية - أن تقسيم العمل the Division of Labor أساس ثروة الأمم؛ كما أن إنتاجية كل عامل تتوقف على حسن تقسيم العمل؛ والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتراكم رأس المال؛ كما يؤدي تقسيم العمل إلى: زيادة مهارة كل عامل في العمل المخصص له، وتوفير الوقت عند الانتقال من عمل إلى آخر؛ ويساعد على تطوير المهارات لكل عامل ويزيد في الاختراعات العلمية. لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر:

إستراتيجية تستهدف إعادة النظر في دور الدولة؛ وتجديد شكل العلاقة بين أدوات الحكم والقوى الاجتماعية والفعاليات الاقتصادية داخل الدولة. ولذلك قدمت الخصخصة – أحياناً - بأنها أداة لتفعيل برنامج إصلاح اقتصادي شامل ذي محاور متعددة، يهدف إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية في دولة ما، ولذلك فإنه – غالباً – ما يتزامن تنفيذ برامج الخصخصة مع تنفيذ برامج أخر، موازية ومتناسقة تعمل كل منها في الاتجاه العام نفسه، المؤدي إلى تحرير جميع الأنشطة الاقتصادية من القطاع العام في اتجاه القطاع الخاص، أي أن الخصخصة يجب أن تواكبها تغيرات جذرية لمفهوم أو فلسفة مسؤولية الدولة؛ من إدارة الاقتصاد ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي اتجاه المزيد من المشاركة للقطاع الخاص.[568]

وللخصخصة منظوران اقتصادي وسياسي، فمن المنظور الاقتصادي تهدف عملية الخصخصة إلى استغلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة وإنتاجية أعلى؛ **وذلك بتحرير السوق وعدم تدخل الدولة إلا في حالات الضرورة القصوى، وعبر أدوات محددة، لضمان استقرار السوق والحد من تقلباته، أما المنظور السياسي فالتخصيص يدعو إلى عمل الدولة أن يقتصر على مجالات أساسية؛ مثل الدفاع والقضاء والأمن الداخلي، والخدمات الاجتماعية والعلاقات الخارجية؛ لهذا فإن التخصيص يتجاوز المفهوم الضيق المقتصر على عملية بيع أصول أو نقل ملكية؛ ليكون بمثابة نقلة نوعية اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة، وفلسفة**

See: SMITH Adam, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Produced Colin Muir, pp 20-25.

[568] - أنظر: ستيف هانكي، مرجع سابق، ص 18-20. د. احمد صقر عاشور، مرجع سابق، ص28-30.

جديدة لدور الدولة – بحسب أنصار هذا الاتجاه - في تحقيق مستقبل أفضل، وكيان دولة مدنية مستدامة ومستقرة وفقاً لهذه الرؤية أيضاً..![569]

رابعاً – مقومات الخصخصة:

ترتكز الخصخصة على عددٍ من العناصر أهمها ما يلي:

1- إن أهم عنصر في عملية الخصخصة، هو تغير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة، لتتفق مع مبادئ القطاع الخاص، والتي تتمثل في اتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء، والاعتماد على الأسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف، وتبني نظام الحوافز في تشغيل وإدارة الموارد؛ وعليه يمكن أن يتحقق هذا المعنى للخصخصة (على المستوى المحلي)؛ بإسناد المشروعات العامة إلى وحدات قطاع خاص، طبقاً لعقود إدارة مع احتفاظ الدولة بملكيتها العامة، كما يمكن أن يتحقق بتأجير هذه المشروعات العامة لوحدات قطاع خاص، لتتولى تشغيلها وإدارتها مقابل الأرباح بنسبٍ معينةٍ يتم الاتفاق عليها، كما يتحقق بمساهمة وحدات القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي في رأس مال هذه المشروعات، مع اشتراكها في الإدارة.

2- تتضمن الخصخصة نقل ملكية بعض وحدات القطاع العام المحلي إلى القطاع الخاص، ويتم نقل الملكية بأكثر من أسلوب، مثل بيع الشركات العامة إلى مستثمر واحد، أو مجموعة من المستثمرين، أو طرح أسهم هذه الشركات للبيع إلى الجمهور، أو إرجاعها لأصحابها قبل التأميم، أو أي توليفة من هذه الأساليب.

---

[569] - أنظر: حامد السيف، ((ما هي الخصخصة؟))، صحيفة الشاهد " الكويتية"، الاثنين، 28 أكتوبر 2013م، ومتاح في موقعها بتاريخ الزيارة 2016/11/15م: http://www.alshahedkw.com/index.php?. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: فيفر محمد الهادي عبد الرازق، مكونات العلاقة بين الصحة النفسية والاتجاه نحو الخصخصة لدى عينة من عمال الصناعة، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور محمود السيد أبو النيل، كلية الآداب – جامعة عين شمس، 1422هـ 2001م، ص 98-102.

3- إن الخصخصة لا تقتصر على مجرد تحويل ما بيد القطاع العام إلى حوزة القطاع الخاص، وإنما تتضمن زيادة الدور الذي يوكل إلى القطاع الخاص المحلي في خطط التنمية على المستويات المحلية؛ من خلال الحوافز التي تقدم له، بحيث يستحوذ تدريجياً على النصيب الأكبر من الاستثمار والعمالة والناتج على المستوى المحلي .[570]

المطلب الثاني

أهداف الخصخصة ومسؤولية الدولة

كان من المفروض أن يسهم القطاع العام إسهاماً إيجابياً في عملية النمو والتنمية، غير أن التجربة خلال السنوات الماضية تشير إلى أن الأداء كان دون المستوى المطلوب، وباستخدام المؤشرات العامة لقياس درجة الكفاءة، مثل مقدار الأرباح والخسائر، عجز الميزانية العامة، نسبة العائد على رأس المال المستثمر، قدرة الدولة التنافسية في الأسواق الخارجية، وغيرها ، فيلاحظ، أن النتائج بصفة عامة غير مرضية، فمعظم المشاريع العامة تعاني من خسائر متوالية، وتدني العائد والإنتاجية بها، كما أن نسبة عالية من طاقتها الإنتاجية معطلة، وتعتبر عدم كفاءة معظم مؤسسات القطاع العام السبب الأساسي في تنامي الدين العام؛ وفى أغلب الأحيان، لم تراع قراراته اعتبارات الكفاءة والإنتاجية؛ ناهيك عن إخفاق النجارب السياسية و الاقتصادية المنقولة إلى بيئاتٍ

---

[570] - أنظر: د. مدحت حسنين، مرجع سابق، ص 41. د. محمود صبح، مرجع سابق، ص32. ود. سليمان أبو صبحا وآخرون، مرجع سابق، ص 51 وما بعدها.

مغايرةٍ كلياً؛ وأكثر من ذلك كله تفشي الفساد الذي ساهم – كما سنرى - في تنامي تلك المثالب كلها... [571]

أولاً – أهداف الخصخصة:

من الخصائص الرئيسة للوضع الاقتصادي في دول ما يسمى العالم الثالث وفيه الدول العربية، سيطرة القطاع العام في هذه الدول على نسبة عالية من الأنشطة الاقتصادية، وتغلغله في كل نواحي الحياة الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر؛ وجاءت هذه الهيمنة عن طريق امتلاك الدولة لعناصر الإنتاج، عن طريق التأميم وقيام مشاريع اقتصادية عامة؛ وأصبحت بذلك معظم الأنشطة الاقتصادية في يد الدولة (الصناعة، المصارف، التجارة الداخلية والخارجية، المقاولات، المرافق العامة، النقل والمواصلات، وسائل الإعلام، بل حتى السينما...وغيرها)، وتراجع دور القطاع الخاص، بل كاد أن ينعدم خلال فترات معينة، وحل التخطيط المركزي محل نظام السوق، كقوة فاعلة في تخصيص الموارد. [572]

وبالتالي فأن أهداف الخصخصة يمكن حصرها فيما يلي:

1- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجياً من بعض النشاطات الاقتصادية، وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

---

[571] - See: David H. Bayley , "The Effects of Corruption in a Developing Nation," WPQ: The Western Political Quarterly, 19 (12, 1966), 719–730. Naresh Kumar Behera, ((The Different Types Of Corruption)), Posted Date: Mar.30. 2011, http://www.indiastudychannel.com/resources/.

[572] - أنظر: د. بشارة خضر، ((الخصخصة في العالم العربي هل هي وصفة سحرية؟))، مجلة شؤون الأوسط، العدد 95 أيار/ مايو، 2000م.

2- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية.

3- تطوير السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركية على راس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية.

4- إيجاد مناخ الاستثمار المناسب، وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية. [573]

ثانياً – حدود مسؤولية الدولة:

يجب الاعتراف أن عملية الخصخصة تتضمن تحملاً ثقيلاً للمسؤولية التي تدور حول المسائل الأيدلوجية والمذهبية؛ وكذا العقلانية والفاعلية الاقتصادية و مبدأ المساواة؛ وحتى الأفضلية بالنسبة للمواطنين مقابل كل شخص أجنبي في إطار حيازة كل ما يمكن أن يتنازل عنه؛ لأن التنازل عن الأملاك العمومية؛ أي التي تعود ملكيتها للكل (جماعة المواطنين) لا يمكن أن تتم؛ بدون أن يكون أولئك المكلفون بهذه العملية قابلين للمساءلة؛ حول الإجراءات التطبيقية، وأخذ الشفافية بعين الاعتبار؛ لتأمين أفضل السبل التي تكفل مصالح الكل (جماعة المواطنين)، وبالتالي مصالح الدولة وخاصةً لجهة السعر العادل le juste prix؛ إضافة إلى ملائمة شروط تحويل الملكية الخاصة مع الأبعاد الاجتماعية المتعلقة بالعمال والحقوق المكتسبة.. [574]

---

[573] - أنظر: د. الأخضر أبو علاء عزي ود. غالم جلطي، مرجع سابق.

[574] - أنظر: فيفر محمد الهادي عبد الرازق، مرجع سابق، ص 34-36.

ويجب الاعتراف – أيضاً - أن الدولة - عند قيامها بالخصخصة - لا تبحث إلا عن تطوير وتحسين ماليتها؛ وإن سياسة الخصخصة تسعى إلى السماح كذلك بإدخال أحسن الممارسات في القطاع الخاص إلى القطاع العام، لأنه صار معلوماً أن الدولة لا يمكنها أن تقوم بكل شيء وحدها؛ وخاصةً لجهة تلبية الاحتياجات الواسعة التي تتطلبها التكنولوجيات الجديدة؛ سواء في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، أو في مجال النقل أو في مجال البيوتكنولوجيا، علماً أن السوق يحوز على موارد مالية معتبرة، ولكن لا يمكن وضعها محل التطبيق إلا إذا لعبت الدولة دورها المعروف، وأن تسلك مسلك الشراكة المحترمة لالتزاماتها، إن الفاعلية المبحوث عنها في عملية الخصخصة تتطلب الحصول على أحسن سعر للأصول التي تتنازل عنها؛ ويتم ذلك بالاحتماء ضد الاتهامات والمكائد المخفية والدسائس المالية والتجارية..[575]

وتستلزم الخصخصة – في جملة ما تستلزمه - تقديم عرض حال عن المؤسسات المراد خصخصتها؛ أو التي خصخصت مع الانضمام إلى هيكل وكيان قائمٍ؛ وكذلك قوانين ومواثيق للسلوك غير قابلة للنقد؛ في تسيير المهام بغية تفادي صراعات المصالح، وكذا الأفعال والمعاملات الصعبة؛ بالإضافة إلى المساواة بين كل الأطراف المهتمة بالأنشطة الموكول القيام بها، ولا ننسى كذلك الإعلان والمتابعة الميدانية لقانون أخلاقيات المهنة؛ باعتبارها من قنوات طبيعة السير الحسن والتسيير الجيد للأعمال، ولا بد من وضع حيز التطبيق وكذا الإعلام الأفضل واللازم، والكفيل بجعل المعلومة المالية واضحة المعالم، قابلة للمقارنة، شفافة، مع إتاحة نظام النشر المالي اللازم لكل الأطراف المعنية، حتى يمكن ملاحظة الترابط والتكامل لمجموعتين من العناصر المتضادة؛ أي ما هو مسموح به

[575] - أنظر: المنصف عباس، مرجع سابق، ص 33-35.

ومطالب به وما هو ممنوع العمل به، فالعناصر الأولى تظهر وأنها ذات طبيعة من شأنها تطمين الأطراف الأخرى والأطراف الفاعلة، أما العناصر الأخرى فتشكل وعاء الانحراف عن القانون ومظاهر التدليس المؤثرة.[576]

إن مسؤولية الدولة – بتقديرنا - في عملية الخصخصة إنما تنصرف إلى ذلك الركن من أركان الدولة الذي يباشر هذه العملية؛ أي السلطة (الحكومة أو المنظومة التي تمارس الحكم فعلياً)؛ وهي مسؤولية فردية تجاه أشخاص السلطة وجماعية في حدود الدور الذي أداه فعلياً كلٌ منهم؛ ونرى أنه يجب أن تكون هذه المسؤولية مستمرة، ولا يسقطها أي نوعٍ من أنواع التقادم؛ لأن المنشآت التي تتم خصخصتها إنما هي أموال عامة؛ وعلى وجه اليقين أموال الأمة التي تملكها الأمة – على الشيوع والتتابع - بأجيالها كافةً..الغابرة والقائمة والقادمة؛ وليس من حق أحدها أن يتصرف فيها تصرفاً مخلاً بقواعد هذه الملكية..[577]

ثالثاً - الخصخصة في ظل العولمة:

يسير العالم - اليوم - تحت ضغط عولمة الاقتصاد العالمي، وما يتصل بها من سطوة الاحتكارات الغربية عابرة القارات ((الشركات متعددة الجنسية))، ولذلك؛ فإن الخصخصة ستكون أداة إضافية لنهب منظم للثروات الطبيعية للبلدان النامية؛ إذ ترتكز آلية هذا النهب على الجسور الواصلة بين الشركات المذكورة، ورأس المال المحلي في ظروف الضعف الاقتصادي للدولة؛ ذلك أن رأس المال

---

[576] - أنظر: د. الأخضر أبو علاء عزي ود. غالم جلطي، ((الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات: (إشارة إلى واقع الاقتصاد الوطني و المؤسسة الجزائرية))، مرجع سابق.

[577] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((أزمات الدولة العربية الحديثة – الجزء الأول))، مرجع سابق. ولمزيدٍ من التفصيل؛ خاصةً حول المسؤولية نحو الأجيال القادمة؛ أنظر:

See: Paolo Becchi, ((Our Responsibility Towards Future Generations)), In Klaus Mathis "ed", EFFICIENCY, SUSTAINABILITY, AND JUSTICE TO FUTURE GENERATIONS, Springer Dordrecht Heidelberg London New York, 2011, pp 75-82.

الوطني يتحول من قوة وطنية إلى قناة تجري عبرها ثروات البلاد بالتدريج إلى الخارج، وبحسب اللغة الاقتصادية؛ فإن تلك الثروات لا تستعمل لنشر الرفاه العام في بلادها؛ بل تستخدم لاغناء وزيادة جبروت تلك الشركات الخارجية، وإملاء خزائنها مع ترك قدرٍ ضئيلٍ من المكاسب للحكام، وقليلٍ من الفتات لأعوانهم في الداخل من الفئات التجارية المحلية، ولهذا بالذات نجد أن المؤسسات المالية والتجارية العالمية؛ تحاول أن تفرض الخصخصة على البلدان النامية، وخاصة ذات الثروات الطبيعية الكثيرة؛ نعم هذه واحد فقط من "بركات" العولمة...[578]

أما إذا توسعنا في تعداد سلبياتها؛ فسوف نشاهد أنها ستمتد إلى مخاطر أخرى، ومن بينها نشر الإعلام المعولم الذي يستهدف - قبل كل شيء - الانقضاض على عقول الشباب؛ والأطفال قبل غيرهم وذلك ليتم عزلهم منذ نعومة أظفارهم؛ عن أجواء وطنهم ومجتمعهم وعن بيئتهم العائلية؛ لغرض "الاعتماد" عليهم مستقبلاً؛ عدا أن الخراب الفكري يسهل كثيراً تمرير الخراب الاقتصادي، وبدون حصول مقاومة تذكر[579].

---

[578] - See: Ronald Inglehart; Inequality and Modernization. Why Equality Likely to Comeback; Foreign Affairs, Vol.95, № 1, January/February 2016, pp 4-9. Urzula Swadzba; the Impact of Globalization on the Traditional Value System; in the Scale of Globalization; Osrtava: University of Ostrava; pp:332-337. Francois Bourguignon; Inequality and Globalization: How Rich Get Richer as the Poor Catch up; Foreign Affairs, Vol.95, № 1, January/February 2016, pp 11-15.

[579] - أنظر: ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، دار سطور، القاهرة، الطبعة الثانية، 2000م. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: هانس - بيتر مارتين وهارالد شومان فخ العولمة، ترجمة: د. عدنان عباس علي. تقديم: د. رمزي زكي، عالم المعرفة، العدد 238 لعام 1998م. إيمانويل فالرشتاين، إعادة بناء الرأسمالية، تعريب: إيمان شمص، مجلة شؤون الأوسط العدد71 (نيسان/أبريل) 1998م. ود. رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، د. رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 105، آب/أغسطس، 1997م، ص 17 -19.

المطلب الثالث

تباين الآراء في فكرة الخصخصة: الاتجاهات المؤيدة والمعارضة

قد لا تكون الخصخصة شرا مطلقا، لكن تطبيقها في ظل ظروف معينة قد يجرّ نحو المهالك. [580] **ولا بد من التذكير هنا؛ أنَّ المعنى الأكثر انتشارا لها هو الرغبة في إصلاح العمل الحكومي، وانتشاله من حالة سوء الإنتاجية، وضعف الجودة وعدم القدرة على المنافسة، وأن من أهم الممارسات العالمية لهذا المفهوم ما أطلقته حكومة السيدة مارغريت تاتشر في بريطانية وإدارة الرئيس رونالد ريجان في الولايات المتحدة إبَّان حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، ولكن الأمر لدى الحكومة البريطانية والإدارة الأمريكية؛ كان أبعد من مجرد سوء إنتاج وضعف جودة، بل هو الرغبة الهادئة التي تولدت مع قرب نهاية الحرب الباردة؛ في الانتقال من نموذج دولة الرفاهية، والعودة إلى الرأسمالية الكلاسيكية مع بعض تحسينات «كنز».**

وقد أثبتت تجربة الخصخصة - فيما بعد - أن دولة الرفاهية بكل تفاصيلها؛ لم تكن – في كثيرٍ من دول الغرب - أكثر من مرحلة تخدير للشعوب، وانحناء أمام عاصفة الانبعاث الاشتراكي التي عمت أوروبا بعد الحرب؛ وعندما انحسرت المخاوف عادت الرأسمالية تفرض نفسها في الواقع.. بحماسٍ واندفاعٍ من بعضهم حيناً؛ وبحذرٍ وريبةٍ لدى آخرين غالباً...ولكن الأمر يختلف في دولٍ

---

[580] - أنظر: عبد الرحيم بخاري، ((مخاطر الخصخصة: وجهة نظر قد تزعجك))، 21 يناير 2016م العربي الجديد، ومتاح بتاريخ الزيارة 2017/2/7م في موقعه: https://www.alaraby.co.uk/

ليس لها رصيد الاستعمار والثورة الصناعية؛ وكان حتماً أن تختلف الرؤى والأهداف من عملية الخصخصة..[581]

أولاً – الاتجاهات المؤيدة لفكرة الخصخصة:

وجدت الخصخصة بيئةٍ حاضنةٍ في بعض الدول " النامية" ليس من منطلق التطور الطبيعي في منظومتها الاقتصادية والصناعية والمالية؛ ولكن كحلٍ إسعافي لاستحقاقات مؤجلة؛ فرضها الواقع المرير لكثيرٍ من بلدان " العالم الثالث" التي هزتها تجارب الفشل المتصاعد في التنمية، وتنامي أزمات القطاع العام، والإخفاق في تحقيق الأمان المالي والاقتصادي لشعوبها؛ وذلك بالتزامن مع فشل المشروع السياسي في كثيرٍ من تلك الدول، وخاصةً التي ذهبت بعيداً في تقمص الماركسية أو محاولة اصطناعها؛ فجاءت الخصخصة وكأنها على موعد لدى من تبناها وسوقها، وبيّن لها الأسباب أو ابتناها؛ وأهمها الآتي:

1- الأسباب السياسية:

تسعى الخصخصة إلى إيجاد قوى جديدة لصناعة القرار في كثيرٍ من البلدان؛ تبعاً للضغوط الاقتصادية والتي زادتها التوترات السياسية الرافضة لهذه العملية حيناً، والمؤيدة لها حيناً آخر بفعل انتشار مبادئ العولمة والمشاريع الإقليمية؛ والوعي المتزايد من خلال الجمعيات السياسية والانفتاح الديمقراطي.[582]

وذلك لما تتمخض عنه الخصخصة من تبدل الأدوار في مسألة الملكية في البلد ومدى إدراك الجهاز الحكومي لذلك؛ في ظل قيود الظروف والمبررات التي

---

[581] - أنظر: د. محمد آل عباس، ((الخصخصة .. ذلك المفهوم المجني عليه))، منشور الجمعة 2017/7/21م في صحيفة الاقتصادية، ومتاح بتاريخ الزيارة الخميس 2017/8/17م في موقعها: http://www.aleqt.com

[582] - أنظر: د. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، مرجع سابق، ص 156-160.

انبثقت نتيجة نشاط الإدارة الاقتصادية أن على المستوى الحكومي، أو قطاع الأعمال في البلد، التي تتبنى أفكار وأيديولوجيات ذات منحى ماركسي أو كينزي ، وهذه البلدان نتيجة خلفيات تاريخية كانت تقوم على: ضرورة تكفل الدولة بإدارة الاقتصاد وحماية فئات السكان الفقراء أو عديمي الدخل، إضافة إلي توفير فرص توزيع الدخل على السكان، مع ضمان فعالية القوة الشرائية بشكل واسع؛ وذلك بفرض ضرائب تصاعدية، وإضافة إلى ذلك- هناك تحديد جذري لسقوف الملكية ومداخيل ومشاركة للعمال في الأرباح- وهكذا كان على الدولة وحفاظاً على الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي أن تقوم بما يلي:

تجميد معدلات الفائدة وتأميم قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأولي وتمويل هذه المشاريع ، لكن كان من آثار تطبيق هذه الوصفات الماركسية والكينزية في شرق أوروبا و عبر العالم لثلاث عقود كاملة ما يلي:

ـ تضخم الأسعار بشكل كبير؛ حيث وصل في نيكاراغوا وبوليفيا وصربيا في سنوات (1987 و 1989 و1994) إلى نسبة 12000 بالمائة سنوياً، لكن جدية البلدان الأوروبية ساهمت في تخفيضه إلى اقل من 5 بالمائة، وهناك كذلك آثار تأميم المصانع دون إنشاء بدائل جادة، حيث أصبحت مصدر أعباء إضافية ثقيلة على الدولة بدل أن تكون عنصر دخل لها وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، كما تجلت فكرة انخفاض الرغبة في العمل من قبل القادرين عليه والراغبين فيه والناجحين اقتصاديا نتيجة قوانين مالية جائرة وهروب رؤوس الأموال إلى دول آسيا الشرقية آو تحويلها إلي مصارف الدول المتقدمة أو للمضاربة في سوق العملات والأسهم العالمية.[583]

[583] ـ أنظر: د. سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية في الخصخصة، مرجع سابق، ص33-36.

وكذلك بروز النمور الأربعة وهي :كوريا وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ ، ومن ورائهم الفهود السبعة وهي: الفليبين وماليزيا وبروناي والصين والهند وإندونيسيا والباكستان؛ كمصدرين عالميين منافسين للصناعات الغربية العريقة؛ نظرا لوجود يد عمل منضبطة و رخيصة الأعباء، إذ أصبحت كوريا الجنوبية ثالث دولة في إنتاج الرقائق الإلكترونية، وتاسع دولة تجارية في العالم عام 1996، على الرغم من تدهور حالتها المالية التي وصلت بها عام 1997 إلي حافة الإفلاس.

2- الأسباب الإدارية:

الإدارة في البلدان النامية التي جعل منها التسيير الإداري مجرد قنوات لتوزيع الريع، بدل البناء والتشييد؛ وهو ما انعكس على إنتاجية العمل والاستثمار بصفة عامة، وللدلالة على ذلك نجد أن هذا المنحى واضح المعالم في عبارة الجدوى الإدارية، حيث يقول قانون باركنسون وسومبارت ((إن الإدارة العامة تبحث عن توابع وليس عن أنداد، وهي في ذلك تسعى لتعظيم وتأييد ذاتها عن طريق خلق دور لها يحدث عملاً لا مبرر اقتصادي له)، ولعل هذا القول ينطبق تماماً على أغلب مؤسسات القطاع العام في دول العالم الثالث التي أصبحت حالياً أجهزة بيروقراطية تقليدية تنعدم فيها الكفاءة، حيث تحولت هذه المؤسسات إلى مجرد قطاعات غير منتجة مليئة بالأقرباء والأحباء بالرغم من أنف كل قواعد علم الاقتصاد، وهو ما أدى إلى الأوضاع المعروفة التي تشهدها المؤسسات من ارتفاع للتكلفة، والبطالة المقنعة، وانعدام الكفاءة في صناعة القرار فيها، وهذا الأمر لا يمكن أن يحدث في القطاع الخاص، لأن هذا القطاع لا يمكن أن يسمح باقتصاد فقاعي كاذب أقرب إلى اقتصاد (التكية) منه إلى أي شيء آخر، في ظل قاعدة

القطاع الخاص الاقتصادية المتمثلة في أن الوقت مال يجب استثماره (Time is Money).[584]

ونشير كذلك إلى ظاهرة الفساد في الإدارة الحكومية والمتمثلة في انعدام المثل الأخلاقية، والوازع الديني والنظرة الريعية للأشياء، وهذا ما يزيد في التعتيم وإبعاد الشفافية، وتضييع الموارد المرصودة للتنمية الوطنية وترقية الإنسان، وتغييب مستمر لأواصر الديمقراطية الحقة، بفعل تنامي ظاهرة الكتل والعناقيد غير المعزولة على المستوى القطري والمحلي؛ والتي تقتات من تناقضات الحياة اليومية للفرد، كما أن هناك ضرورات الاستثمار والتنمية وضرورات المرحلة الحالية للتنمية الدولية وضغوط المنظمات الدولية.

3- الأسباب الاقتصادية والمالية:

تهدف إلى الاستفادة من مزايا المنافسة ونبذ الاحتكار بشتى صوره وأشكاله، وإقامة اقتصاد سوق مكيف وواقع البلدان، وليكن لهذا النوع من الاقتصاديات الطابع الاجتماعي؛ كما هو الحال في البلدان الاسكندينافية، وبعض البلدان العربية رغم الترددات من طرف الهيئات المالية والنقدية الدولية، وكل آليات العولمة بالمنظور العالمي وليس القطري.

أما **الدوافع المالية؛** فإنها تتعلق بالعجز المزمن وشبه الدائم في ميزانيات كثير من الدول؛ مما يسمح لتلك البلدان من الحصول على الأموال اللازمة لسد ذلك العجز، وتسديد الديون العامة للدولة، ولكن ما السبيل لمعظم البلدان العربية التي تبني توقعات الميزانية على أساس الريعية وسعر برميل النفط، بالنظر إلى الجباية البترولية والجباية العادية، حيث أن هذه الأخيرة تزداد في حالة قبول

---

584 - أنظر: خالد الطويل، ((الخصخصة - الظاهرة الجديدة))، منشور في صحيفة الرياض، ومتاح بتاريخ الزيارة الخميس 2017/12/21م في موقعها: http://www.alriyadh.com/

خصخصة للمؤسسات؛ مما يزيد في الوعاء الضريبي ويثريه، ويظهر هنا الاعتماد على الإنتاج وتحسين إنتاجية كل من القطاع العام والخاص؛ ومحاربة البطالة والفقر وزيادة محافظ المؤسسات.[585]

4- الأسباب الاقتصادية والإنسانية:

تبرز من خلال الفعل الذي تقوم به الدول الشمولية المؤمنة بالفكر التدخلي حيث تقوم بتعطيل آلية السوق؛ واستبدالها بالعقل الإنساني على شكل تخطيط عقلاني شامل، دون مراعاة الحريات والمبادرات التي تميز الأفراد الآخرين المقصيين عن صنع القرار لأسباب غير موضوعية؛ وبالتالي ينهض **الدافع الاجتماعي** لإعادة ربط العائد بالكفاءة والعمل على التقليل من ظاهرة الفقر؛ بزيادة فرص العمل، ويقدم أنصار هذا الاتجاه ما يسمونه **الدافع الديني:** وهو عامل يهمل دوماً في الخصخصة، وهو وسيلة للحد من انتشار المؤسسات في الكثير من البلدان، وهذا الدافع غير معلن سابقا أما الآن - وبفعل فكر الاقتصاد التضامني - فقد بدا يعطي ثماره من خلال برامج جمع وتوزيع الزكاة، كذلك الذي باشرته بعض الدول العربية والإسلامية؛ من خلال صندوق الزكاة وإعطاء الزكاة أبعاداً استثمارية على حساب الاستهلاك.[586]

فضلاً عن ذلك؛ قدمت الخصخصة - باعتبارها رافداً للحكم الراشد - كعنصر إزعاج للكثير من الدول وخاصة الأفريقية والآسيوية منها، حتى أن هذا الموضوع كان محرماً الكلام عنه في بلد كمصر حتى عام 1992م، لكن أصبحت الخصخصة اليوم بمثابة الوصفة السحرية غير القابلة للالتفاف والدوران، ولكل

---

[585] - أنظر: د. بشارة خضر، ((الخصخصة في العالم العربي هل هي وصفة سحرية؟))، مرجع سابق. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية في الخصخصة، الطبعة الأولى، القاهرة- 1994م، ص 41-45.

[586] - أنظر: د. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، مرجع سابق، ص 156-160.

السياسات الرشيدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب، وقد ذكر الرئيس النيجيري السابق أوباسنجو سنة 2004م ما يلي: **" نحن في أفريقيا والعالم النامي نتقدم على طريق الديمقراطية، الحكم الراشد، وأتمنى أن نكون قادرين كذلك على حل وحماية المنازعات "** من خلال هذا الطرح نلاحظ أن التنمية الأفريقية أصبحت في قلب اهتمامات مسيري وقادة الدول الإفريقية، لأن المحيط أصبح دوماً غير مؤكد ويزداد تعقيداً.[587]

ثانياً – الاتجاهات المعارضة لفكرة الخصخصة:

على الرغم من تنامي ظاهرة الخصخصة فما زالت بعيدةً عن القبول بها قدراً نهائياً أو خياراً وحيداً، وبالتالي فإن التوجه المضاد لها يقدم أفكاره في إطار تفكيك، وتفنيد المبررات المعلنة لنمو وازدهار هذه الظاهرة؛ ويصعّد الخطاب واصفاً هذه الظاهرة بأنها حرباً اجتماعيةً معلنةً؛ تكرس التباين القائم بين الأفراد على نحوٍ جماعي.؛ حتى تغدو الخصخصة في ظلال العولمة ـ بحسب هذا التوجه ـ أداة إضافية لنهب منظم للثروات الطبيعية للبلدان النامية؛ بواسطة الجسور الواصلة بين الشركات متعددة الجنسية ورأس المال المحلي في ظروف الضعف الاقتصادي للدولة. ذلك أن رأس المال الوطني يتحول من قوة وطنيةٍ؛ إلى قناة تجري عبرها ثروات البلاد بالتدريج إلى الخارج . وفيما يلي تفنيد لمسوغات الخصخصة:

[587] ـ أنظر: د. الأخضر أبو علاء عزي ود. غالم جلطي، مرجع سابق. ولمزيدٍ من التفصيل؛ وأنظر: د. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، مرجع سابق، ص 133-137. وأنظر: المنصف عباس، مرجع سابق، ص 349.

أ ـ ((**تفوق إدارة القطاع الخاص على العام وتعبئة الخصخصة لموارد إضافية أمام قصور التمويل العمومي** هما سنداً للخطاب الليبرالي الداعي إلى تفكيك الخدمة العمومية. وتذهب بعض الأصوات إلى التأكيد على استحالة أن تؤدي الخصخصة إلى شيء آخر غير تحسين جودة الخدمات. يستمد الساسة البورجوازيون تبريراتهم هذه من خطاب المؤسسات الإمبريالية التي دأبت على نشر دراسات حالات لتأكيد خطابها .لا يحتاج تفكيك هذا الخطاب إلى جهد كبير، فمعاناة عمال الاستغناء القسري عن العاملين في مواطن الخصخصة. ترسم بوضوح الصورة الحقيقية للخصخصة بما هي حرب اجتماعية ضد الطبقة العاملة والكادحين عموماً.

ب ـ ((**تهدف الخصخصة إلى فتح مجالات جديدة للرأسمال لجني الأرباح** وهو ما يتعارض وتخفيض التعريفات، خاصة وأنها تعمل في جوهرها على فرض الثمن الحقيقي وتحميل المواطنين تكاليف البنية التحتية. هذا الوجه هو الذي يستدعي التشهير من أجل بناء منظومة حجج مضادة كفيلة بمساعدة الجماهير الشعبية على وعي جوهر الخصخصة والعمل الدؤوب بجانبها حتى يتأتى بناء أدوات تحررها .

ج ـ جلب الاستثمارات الأجنبية أم تصدير الأرباح للمركز الإمبريالي؟ تدعي الدولة أن من شأن الخصخصة جلب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما سيساهم في دعم الاستثمار وبالتالي خلق مناصب الشغل .ويطرح هذا سؤالين أساسين هل الخصخصة تساهم في خلق مناصب شغل؟ وهل تؤدي الخصخصة إلى تدفق رؤوس أموال أجنبية إلى القطاعات الإنتاجية؟ وإليكم الإجابة:

ً1ـ تعتبر الخصخصة تملكاً لرأسمال موجود أصلا، وبالتالي فاقتناءه ليس تدعيما للبنية الإنتاجية وإنما حيازة أجزاء من بنية متوفرة.

ً2 ـ الخصخصة تعاد هيكلة المؤسسات العمومية كي تكون مربحة، وهو ما يعني، من جهة، تقليص عدد العاملين عبر عدة صيغ : التخلص من العاملين) وقطاعي

الفنادق والمناجم (، التقاعد النسبي والذي يشمل كل المؤسسات العمومية (السكك الحديدية –المكتب الوطني للكهرباء، مكتب الموانئ، اتصالات ...)، ومن جهة ثانية، التخلي عن المؤسسات العمومية الموجودة في وضعية صعبة نتيجة النهب الذي تعرضت له.[588]

ويرى معارضو الخصخصة في الدول النامية خاصة؛ أن لهذه العملية آثاراً سلبية عديدة تتمثل بالآتي:

- يؤدي تنفيذ عملية الخصخصة في حالات كثيرة إلى ظهور نسبة محدودة من المجتمع تتمتع بدخول نقدية عالية، وهذا يؤدي إلى خلق تفاوت طبقي واضح وفوارق كبيرة في دخول أفراد المجتمع الواحد، مما ينعكس سلبا على استقرار البلد من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية نتيجة لانقسام المجتمع إلى طبقتين متناقضتين وأتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- زيادة أعداد العاطلين عن العمل في البلد الذي يقوم بتنفيذ الخصخصة، وذلك نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من العاملين في المؤسسات التي يتم خصخصتها، وهذه تمثل مشكلة خطيرة وكبيرة تواجه الدول التي نفذت أوتنوي تنفيذ هذه العملية.
- يؤدي تنفيذ عملية الخصخصة إلى رفع الدعم الحكومي عن السلع، والخدمات الأساسية التي يحتاجها أفراد المجتمع، ولا يمكنهم الاستغناء

---

[588] - أنظر: م – ن، ((الخوصصة: تسويغ زائف للنهب))، دراسة منشورة في مجلة المناضل-ة، عدد: 5، *مارس 2005*م، ومتاحة في موقعها على الشابكة : www. Al-mounadhil-a.info/article. وكذلك؛ أنظر: د. حسين عباس الشمري، ((الآثار السلبية للخصخصة))، منشورة في 2012/4/21م ومتاحة في موقع كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل: http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.

عنها وخاصة بالنسبة لأصحاب الدخول الواطئة والمحدودة، وصعوبة تعويض هذا الدعم بوسائل أخرى.

- تؤدي عملية الخصخصة إلى خفض قيمة العملة المحلية للدول النامية التي تنفذها؛ وذلك لان العملات الوطنية لأكثر الدول النامية لا يتوفر لها غطاء ذهبي في أكثر الأحيان، ولا قوة اقتصادية كافية لدعم قيمتها في الأسواق المالية المختلفة.
- إن سوء تطبيق الخصخصة في الدول النامية يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية على حساب الأجيال القادمة، لأن القطاع الخاص في أي دولة وفي كل الظروف يسعى بالأساس إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح عكس القطاع العام ، مما يؤثر على عملية التنمية المستدامة[589].
- قد تؤدي الخصخصة إلى زيادة الأغنياء غنا والفقراء فقراً؛ وذلك بسبب سوء توزيع الثروة والدخل بين شرائح المجتمع المختلفة وانعدام الشفافية، ووجود الفساد الإداري والمالي المستشري في أغلب الدول النامية.
- تؤدي الخصخصة وخاصة إذا كانت مفروضة من الخارج - وهذا هو في الغالب طبعاً - إلى زيادة التبعية للأجنبي؛ وذلك من خلال فتح الحدود على مصراعيها أمام رؤوس الأموال الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية التي لا يستطيع القطاع الخاص المحلي منافستها في جميع الأحوال.[590]

أخيراً فإن الخصخصة تعكس - وفقاً لهذه الرؤية - نموذج الانفتاح الليبرالي المفروض على البلدان التابعة، بما هي فتح كامل للحدود للاستثمارات والمنتجات

---

[589] - See: Paolo Becchi, ((Our Responsibility Towards Future Generations)), In Klaus Mathis "ed", EFFICIENCY, SUSTAINABILITY, AND JUSTICE TO FUTURE GENERATIONS, Springer Dordrecht Heidelberg London New York, 2011, pp 77-86.

[590] - أنظر: د. حسين عباس الشمري، مرجع سابق.

وخدمات الشركات متعددة الجنسيات استجابة لأوامر مسيريها: ينتجون ما يشاءون وأينما شاءوا وبشروط وأجور يحددونها بأنفسهم[591]. وستكون بذلك أداة لتعميق التبعية وإعادة استعمار جديد: فتح المجال للشركات متعددة الجنسيات التي لا تقوم باستثمارات بقدر ما تحوز على محفظات رساميل تنهب من خلالها ثروات البلد، والتي تتحكم في مصير اقتصاد البلد بعيدا عن أي إمكانية تنمية حقيقية.[592]

وبما إن الدول المتقدمة الرأسمالية تسعى بكل جهودها وقدراتها لغرض امتلاك أصول ثابتة، وغير ثابتة في الدول النامية من خلال تنفيذ عملية الخصخصة، وإن تبني الدول النامية للخصخصة يصطدم بحقيقة لا يمكن نكرانها؛ ألا وهي أن القطاع الخاص في هذه الدول لا يمتلك الإمكانيات الفنية أو المادية اللازمة لاستيعاب تحويل ملكية القطاع العام إليه، وبسبب عدم قدرة القطاع الخاص في الدول النامية على ذلك تلجأ إلى رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول (النامية) وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول واستغلال ثرواتها المادية والبشرية أبشع استغلال.[593]

من أجل ذلك؛ نوافق من ذهب إلى أن خصخصة القطاعات العامة في " الدول النامية"؛ قد تنقلنا بشكل مباشر من دول حكم الفرد الواحد، أو الحزب الواحد، إلى دول حكم رجال المال والأعمال. حينها ستكون السلطة بيد مجموعة من الجشعين والمنتفعين، وحينها قد نبتعد كثيرا عن الديمقراطية التي كنا وما زلنا

---

591 - أنظر: عبد السلام مسعود رحومه، ((تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية))، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة: العدد 29: تموز (يوليو) 2006 م. منشور ومتاح في موقعها: www.ulum.nl

592 - أنظر: م – ن، ((الخوصصة : تسويغ زائف للنهب))، مرجع سابق. وكذلك؛ أنظر: د. حسين عباس الشمري، مرجع سابق.

593 - أنظر: د. حسين عباس الشمري، مرجع سابق.

نطالب بها. ويجب التذكير هنا بأن أكبر رؤوس الأموال في العديد من الدول العربية يملكها الأشخاص ذاتهم، أو العوائل ذاتها التي تقف على رأس هرم السلطة، وحاشيتهم والمقربون منهم، أي أن القوة ستبقى بيد ذات الأشخاص لكنها ستتحول من قوة مدعومة باسم الحزب، أو العائلة إلى قوة باسم رؤوس الأموال.[594]

المطلب الرابع

أساليب الخصخصة وتطبيقاتها

هدفت بداية الخصخصة في بريطانيا ـ الدولة صاحبة التجربة الأبرز والأنجح، وفي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ـ إلى التخلص من المشروعات الحكومية التي كانت تحتاج؛ إلى توفير استثمارات رأسمالية ضخمة لدعم نشاطها وتوسعته، الأمر الذي لم تكن تملكه الدولة، وتم ذلك عبر خصخصة هذه المشروعات أملاً في توفير السيولة النقدية اللازمة لاستثماراتها من القطاع الخاص الذي سيمتلكها، وهو الأمر الذي زاد من قاعدة الإنتاج الاقتصادي ووسّع قاعدة الملكية، وأدى إلى زيادة الربحية، وتنشيط سوق الأوراق المالية، وزيادة حجم الاستثمارات الجديدة، وبالتالي زيادة الناتج (الدخل) القومي، وكان دافع فكرة التخصيص في بداياتها هو النظرية القائلة أن الدولة يجب أن تعمل كمراقب للسوق لا كتاجر فيه (Government Should act as a regulator not as a trader)؛ وكان انتقال فكرة الخصخصة إلى الفضاءات الاقتصادية لدول العالم الثالث مختلفاً عنه في الفضاء الاقتصادي الغربي، حيث هدفت التجربة في اقتصاديات دول العالم

[594] ـ أنظر: عبد الرحيم بخاري، مرجع سابق.

الثالث إلى التخلص من المشروعات الاقتصادية الخاسرة التي انعدمت فيها الكفاءة الإدارية؛ فتنوعت أساليبها وتعددت تطبيقاتها..ولكن صاحبتها شكوك واتهامات كثيرة؟[595]

إن خصخصة المؤسسات التابعة للدولة ـ بتقدير البعض ـ يجب أن تتم من خلال تقنيات الخصخصة ومزاياها النظرية العلمية. وفي السياق ذاته نجد حديثاً عن نقص في التحديد العلمي لمفهوم الليبرالية؛ يؤسس على عقدة الشك ، التي تلازم المجتمع وأصحاب القرارات الاقتصادية الحاسمة. بيد إن القيام بعملية الخصخصة تستلزم الانتباه الواعي، وبدون خلفيات ظرفية إلى عدد من الأنشطة التي يمكن فحصها عبر العناصر الفعالة الآتي ذكرها والمتمثلة في[596]**:**

- وضع مخطط فعال وحركي لتسيير برنامج الخصخصة.
- تحضير المؤسسات العمومية الواجب إخضاعها لمسار ا الخصخصة.
- تقدير كمي وسوقي لأسعار التنازل وهنا تبرز أهمية السوق المالية في البلد.
- إبراز إشكالية التشغيل ومدى مشاركة العمال في هذا المسار الحيوي.
- تقدير وتقييم عقلاني لتكلفة وأعباء الخصخصة.
- تعبئة الموارد المتاحة لخدمة التنمية في البلد.
- تكيف تقنيات الخصخصة والرؤية الاستقرائية للواقع في كل بلد.
- إن تقنيات الخصخصة ومزاياها والجوانب القانونية تساهم في تعويم هذه الخصخصة، من حيث العوامل الخارجية والداخلية.

أولاً ـ الشروط اللازمة للقيام ببرنامج الخصخصة:

---

595 ـ أنظر: د. محمد آل عباس، مرجع سابق. وخالد الطويل، مرجع سابق.

596 ـ أنظر: عبد السلام مسعود رحومه، تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية، مرجع سابق، و د. مدحت حسنين، مرجع سابق، ص 32. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: ريما الخلف، التخصصية في المملكة الأردنية، ندوة الخوصصة وإعادة هيكلة القطاع الناعي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، عمان، الأردن، 1998م.

الشروط الموضوعية للانطلاق ومتابعة مسار الخصخصة وفق أسس مقبولة اجتماعيا واقتصاديا والتي تلخص في البنود التالية :

- الإعداد السياسي الجيد حتى لا تستغل الثغرات أو نقص الفهم في التهويل السياسي.
- دعم المشروعات المؤهلة بواسطة التسهيلات واستكمال البنية التحتية والتدريب والتأهيل.
- إعداد وإقامة تشخيص استراتيجي للمؤسسة المراد خصخصتها.
- تلبية المتطلبات القانونية اللازمة والموجودة لتفادي أي انحراف قد يقع.
- التطهير المالي في حالة ما إذا كانت الأصول سالبة.
- إعادة التأهيل المادي للمؤسسات.
- تغيير الإدارة والتسيير بما يتطابق والتوجهات الجديدة للمجتمع من خلال الديمقراطية والشفافية.
- اعتماد وإقامة التعاون في مجال إدارة الأعمال.

أما في المجال الاقتصادي الكلي، فهناك مرتكزات تتمثل في :

- تحديد برنامج أهداف الخصخصة بصفة كلية، ثم تشتق الجزئيات لتسهيل التطبيق على المستوى الجزئي.
- محاولة كسب الرأي العام من خلال التأييد العام للخصخصة وأهدافها ويتم ذلك من خلال الحوار البناء الهادف، وتفادي الظرفيات التي قد تؤدي إلى الرجوع إلى نقطة البدء المتميزة بالاحتراز والتشكيك.
- تحديد الأولويات وتقديم معايير واضحة تقديم للمشروعات القابلة للخصخصة.

- توفير البيئة التشريعية والقانونية والإجرائية الشفافة، للحيلولة دون تداول أموال غامضة المنشأ في شراء المشروعات المراد خصخصتها.[597]

ثانياً - أساليب الخصخصة:

1- البيع لمستثمر رئيس: يعتبر أسلوب الخصخصة عبر البيع لمستثمر رئيس أكثر الأساليب شيوعاً في الدول العربية، إذ يقدر نصيب هذا الأسلوب بحوالي 63 في المائة من مجمل إيرادات الخصخصة، أو بنحو 11 مليار دولار. ومن مجمل إيرادات الخصخصة، ساهم أسلوب البيع لمستثمر رئيسي بحوالي 90 في المائة في كل من تونس والمغرب، وبحوالي 41 في المائة في مصر، وبحوالي 25 في المائة في الكويت.

2- طرح الأسهم في اكتتاب عام (الطرح الكلي أو الجزئي): "يقصد بالطرح العام قيام الحكومة بطرح كل أو جزء من أسهم رأسمال المنشاة للبيع للجمهور، من خلال سوق الأوراق المالية"؛ ويعتبر هذا الأسلوب أفضل الأساليب من وجهة النظر الاقتصادية، لما يؤدي هذا الأسلوب من توسيع نطاق الملكية وقاعدة المنافسة. وفي حالة قيام الحكومات ببيع نسبة من أسهمها في الشركة، فإن النتيجة هي أن تصبح الشركة مختلطة " حكومية / قطاع خاص"، وقد يكون الغرض من هذا التصرف تنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي أو الرغبة من جانب الحكومة في الاحتفاظ بوجود لها في الشركة، أو أن يكون بمثابة الخطوة الأولى نحو الخصخصة الكاملة لها؛ ولنجاح هذه الطريقة يتعين توافر الشروط التالية:

أ- أن تكون الشركة مستمرة ولها سجل أداء مالي معقول ومبشر في المستقبل .

---

[597] - لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية في الخصخصة، مرجع سابق، ص 21-25.

ب- أن يكون هناك قدر كبير ومتاح من المعلومات المالية والإدارية عن الشركة، ويتم الإفصاح عنه للمستثمرين [598].

ج- توافر قدر محسوس وملموس من السيولة النقدية في السوق المحلي لتمويل الشراء .

د- وجود سوق نشط للأسهم .

3- طرح الأسهم في اكتتاب خاص:

" يقصد بالطرح الخاص بيع أسهم المنشأة أو جزء منها لمستثمر واحد أو مجموعة مختارة من المستثمرين. ويمكن التمييز بين أسلوبين شائعين للطرح الخاص هما العطاءات، والتفاوض المباشر. ويفضل هذا الأسلوب في حالة الشركات ذات الأداء الضعيف، أو الشركات التي تحتاج إلى مالكين أقوياء تتوافر لديهم الخبرات الصناعية والمالية والتجارية اللازمة لنجاح الشركات، وكذلك الدعم المالي القوي. كما يلاحظ أن هذه الطريقة قد تكون هي الطريقة المجدية الوحيدة في حالة غياب سوق أسهم نامي، حيث لا توجد آلية يمكن من خلالها الوصول إلى جمهور المستثمرين، علاوة على أن أحجام بعض الشركات قد لا يكون من الكبر بحيث يبرر الاكتتاب العام.[599]

4- بيع أصول الشركة بالمزاد العلني:

---

[599] - في حالة عدم تغطية الأسهم المخصصة للاكتتاب الخاص بالكامل؛ يجوز لمدير الطرح زيادة عدد الأسهم المطروحة بشريحة الاكتتاب العام؛ وذلك بتحويل جزء من الشريحة المخصصة للاكتتاب الخاص شريطة نشر إعلان؛ يتضمن سعر ونسبة تغطية الاكتتاب الخاص، وذلك قبل غلق باب الاكتتاب العام بثلاث أيام عمل على الأقل. تمت تصفية عدد من الشركات المصرية بهذه الطريقة منها شركة إعمار مصر للتنمية؛ لمزيدٍ من تفاصيل الطرح العام و الخاص لشركة اعمار مصر للتنمية؛ أنظر: حازم العبيدي، ((إعمار مصر تعلن تفاصيل الطرح الأول لأسهمها بالبورصة المصرية))، منشور في 2015/6/4م صحيفة الوفد، ومتاح بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م في موقعها: https://alwafd.org/.

يلاحظ في الطريقتين السابقتين أن عملية الخصخصة تتم من خلال قيام القطاع الخاص بشراء أسهم الشركة الحكومية والمستثمرة في أداء نشاطها ، أما هذه الطريقة فتأخذ شكل شراء أصول الشركة بصفة أساسية ، وتتم هذه العملية بالمزاد العلني؛ وفي الواقع يوجد العديد من صور بيع الأصول، ومن أهمهما:

أ- إذا كان المرغوب فيه خصخصة جزء من الشركة ، فإنه يمكن التصرف في هذه الأصول مع بقاء الجزء الرئيسي من الشركة مستمرا في نشاطه ، وبالتالي فان هذه الطريقة تكون مفيدة في حالة الرغبة في تقليص حجم الشركة .[600]

ب- إذا كان الاتجاه هو بيع الشركة بالكامل، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك خلال استمرارها في ممارسة نشاطها الطبيعي " أي لا يمكن بيع أسهمها "، وقد تضطر الحكومة إلى حلها وتصفيتها، وبيع أصولها " مع ديونها أو بدون هذه الديون " إلى المستثمرين من القطاع الخاص، الذين يقومون بدورهم بتكوين شركتهم الجديدة من خلال السيطرة على كل أو بعض الأنشطة التي كانت تمارسها الشركة الحكومية المنتهية.

ج- قد يكون من الممكن بيع الشركة وهي ما زالت تمارس نشاطها ، ولكن لأسباب مالية . (كالضرائب مثلاً)، أو أسباب قانونية ، قد يكون بيع أصولها في مصلحة جميع الأطراف .

إن بيع الأصول لشخص معروف يحقق مزايا البيع المباشر للأسهم له ، كما أنه يمكن من التمتع بمزيد من المرونة، فقد يكون من المجدي بيع أصول منفردة بدلا من البيع الكامل للشركة، أو أن السماح ببيع الشركة المستمرة في نشاطها قد يقابله صعوبات جسيمة في التطبيق العملي؛ مع ذلك ، يجب أن يبقى

---

600 - أنظر: د. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، مرجع سابق، ص 49-51.

دائما في الحسبان أن هذه الطريقة قد تخلق التزامات متبقية على الحكومات بعد البيع[601].

5- ضخ استثمارات خاصة جديدة في الشركة:

قد لا ترغب الحكومات في إضافة المزيد من رأس المال إلى الشركة التي تملكها ، وغالباً ما يحدث ذلك بسبب رغبتها في التوسع أو التحديث لعملياتها ، ويتم ذلك من خلال فتح باب المساهمة في رأس المال الشركة للقطاع الخاص . ويلاحظ في هذه الطريقة للخصخصة أن الحكومات لا تتصرف في ملكيتها الحالية للشركة ، بل تزيد من الملكية الخاصة في الشركة وهذا يؤدي إلى التخفيف ،من مركز ملكيتها ، وتتولد تركيبة ملكية مشتركة بينها وبين القطاع الخاص، وتسمى في هذه الحالة شركة مشتركة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الخصخصة لا يصاحبه دائماً زيادة في رأس مال الشركة، حيث يخفض رأس مال الشركة أولاً لامتصاص الخسائر إذا كانت موجودة ، ثم يلي ذلك زيادة الملكية الجديدة ، والنتيجة الطبيعية هي أنه قد لا توجد زيادة ملموسة في رأس مال الشركة[602].

6- شراء الإدارة و / أو العاملين للشركة:

يقصد بشراء الإدارة للشركة قيام مجموعة صغيرة من المديرين بالسيطرة والتحكم في رأس مال الشركة، كما انه يمكن تصميم عملية مشابهة من خلالها يحقق العاملون أو الإدارة مع العاملين نفس السيطرة السابقة، ويفرق بين العملية السابقة وبين إتمام عملية الشراء من خلال الاقتراض من المصارف، حيث يحصل المشترون (الإدارة / أو العمال) على ائتمان مصرفي لتمويل حصولهم على

601 - أنظر: د. مدحت حسنين؛ مرجع سابق، ص 31-35.
602 - أنظر: عبد السلام مسعود رحومه، مرجع سابق.

الشركة، ويقدمون أصول الشركة كضمان لهذا التمويل، ونشير إلى أنه من النادر حدوث الخصخصة في الدول النامية بهذه الطريقة، ولكنها شائعة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتحول الشركات المساهمة إلى شركات خاصة.

إذن؛ تعكس الخصخصة مشروعا سياسيا يهدف إلى توسيع ملكية الرأسمال، وهذا يستدعي من مناصري مصالح الكادحين التصدي لها، باقتراحات تمويل الاستثمارات العمومية عبر العدالة الضريبية، والضريبة على الثروة وتأميم التجمعات المالية في إطار مشروع ديمقراطي يوفر المجال أمام الشعب لاقتراح وتنفيذ الأولويات التي يقررها[603].

[603] - لا يكفي أن يكون لدى الحكومة نظرة واضحة حول تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري؛ بل ينبغي أن تمتلك ناصية المعالجة المرافقة، بل حتى الاستباقية لتداعيات هذه العملية؛ ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. إبراهيم شحاته، نحو الإصلاح الشامل، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح، 1993م، ص 313 ما بعدها.

المبحث الثاني

الشفافية وآليات الخصخصة: صراع الفساد والحكم الرشيد

يغدو التوفيق تلفيقاً إذا كان المراد به الجمع بين متناقضات لايمكن لها أن تجتمع؛ وهذا حال من أرادوا الجمع بين ثلاثية (الخصخصة والحوكمة وحقوق الإنسان) بوجود الفساد؛ لأنه قادرٌ على أن يتكفل بالذهاب بها مجتمعةً ومنفردةً إلى وجهات لا تمت لها بصلة؛ بل يمكن لها أن يجعل منها مطيةً لاستمراره بعد اكتساب ألوانٍ جديدةٍ تليق بمتغيراتٍ سياسيةٍ أو اجتماعيةٍ معينةٍ قد تضطر إليها منظومات الفساد لسببٍ أو لآخر في بعض البلاد..[604]

من أوجه الفساد الذي استشرى وساد خلال الحقبة الزمنية الماضية، الكوارث التي حلت على رؤوس العباد من خلال ستار الخصخصة، فقد تم تحت شعار الخصخصة تشريد الكثير من العمال وإغلاق العديد من المصانع، ولم تحصل الدولة على مستحقاتها كاملة من حصيلة بيع شركات ومصانع، واستفادت حفنة قليلة من هذا الخراب الذي حل فوق الرؤوس. ومازالت الدولة تعانى حتى الآن بسبب بيع أصول وممتلكات، فلا هي استفادت من حصيلة البيع، ولا العاملون حصلوا علي حقوقهم كاملة، وواجهوا التشريد، واستفاد فقط من ذلك الذين

---

[604] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، ((الدولة والديموقراطية والمجتمع المدني ثلاثية التيه والتوفيق والتلفيق في الفكر العربي المعاصر))، دراسة مقدمة ومنشورة في أعمال الملتقى الدولي الثامن؛ تحت شعار الجامعة وقضايا المجتمع - جامعة أدرار في الجمهورية الجزائرية تشرين الثاني/ نوفمبر 2005م. ولمزيدٍ من التعمق والتحليل؛ أنظر: د. محمد عابد الجابري، ((إشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي))، المستقبل العربي، العدد 15، كانون الثاني /يناير، 1993، ص 7 وما بعدها.

حصلوا علي هذه الشركات بأثمان بخسة مع السماسرة الذين حصلوا علي عمولات كثيرة.[605]

المطلب الأول

ظاهرة الفساد وآثارها في نهوض الخصخصة وانحرافها

لم يعد الفساد حديث الغرف المغلقة أو همس الأفواه الصامتة، بل أصبح قضية مهمة علي بساط البحث والنقاش العلمي الجاد، لما تشكله هذه الآفة الخطيرة من معوق أمام انطلاق اقتصاديات الشعوب، بخاصة النامية، لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، كما أصبح الفساد هماً مشتركاً؛ تعانيه مجتمعات الشمال والجنوب على السواء، حتى صار يندرج على الأجندة الدولية كبند من أهم بنودها.

وعلى الرغم من أن الفساد ليس مشكلة قاصرةً على البلاد النامية، أو التي تمر بمرحلة انتقال، وإنما هو عام وشامل، إلا أن فساد العالم النامي هو الأكثر كارثيةً؛ لأنه يغدو بمثابة القانون الحاكم للحياة، والقاعدة الأساسية المسيطرة على كل مجالات ومناحي المجتمع، أما الفساد في الدول المتقدمة، فان قوة الإعلام وتجذر الحريات التي يتمتع بها المجتمع، وكفاية العاملين في أجهزة الرقابة، والشفافية التي تسود مختلف مؤسسات الإدارة، إن ذلك كله يساعد في الكشف عن

---

[605] - أنظر: بهاء أبو شقة، ((فساد الخصخصة.. والمتورطون فيه))، بحثٌ منشور في صحيفة الوفد 2016/4/16م، القاهرة، ومتاح بتاريخ الزيارة 2017/2/7م في موقعها: https://alwafd.org/essay

دوائـر وأشـخاص الفاسـدين، ومـن ثـم المواجهـة الفاعلـة لشـبكات، وهياكـل وأنمـاط الفساد السياسي والوظيفي.[606]

يعرّف الفساد اصطلاحاً بأنه؛ إساءة استعمال السلطة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص؛ ويعرف الفساد عادة، أنه استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، من خلال الاستيلاء *"Appropriation"* والرشوة *"Bribery"*، وتهريب الأموال إلى الخارج، والسطو والاختلاس للأموال العامة من قبل أصحاب القرار والكوادر العليا في دولةٍ ما[607]. ويعرّف أيضاً: هو شكل من أشكال السلوك المنحرف البعيد عن الأخلاقيات والتقاليد والقانون والفضيلة، ويعرّف أيضاً بأنه استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة لصالح شخص أو جماعة بطريقة تشكل انتهاكاً لمعايير السلوك الأخلاقي.

وتذهب تعريفاتٌ أخر إلى التمييز بين الفساد الإداري والفساد السياسي؛ فالفساد الإداري كل ما يتعلق بمظاهر الانحراف الإداري والوظيفي، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام،[608] أثناء تأديته مهمات وظيفته المحددة

---

[606] ـ أنظر: كيمبرلي آن إليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة: محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000م، ص 11-12. محمود مرتضى، ((الفساد أبرز الظواهر السلبية في نهايات القرن العشرين))، صحيفة الحياة، العدد 13848، 1421/11/18هـ 2001/2/12م، ص 10. ياسين محمد حسين، حقوق الإنسان والديمقراطية، كلية دار العلوم، جامعة بغداد، 1434هـ 2013-2014م، ص 57-58.

[607]- "A general definition of corruption is the use of public assets for private use and embezzlement of public funds by politicians and high-level officials". See: GRAY "C.W" & KAUDFMANN .D, Corruption and development", Finance &Development, March 1998, pp 2-7.

[608] ـ يقصد بالموظف العام بأوسع معاني هذا الاصطلاح في الفقه الإداري: " كل من يعمل في خدمة مرفق عام، يديره أحد أشخاص القانون العام بطريقةٍ مباشرةٍ، ويصدر قرار بتعيينه من السلطة المختَصَّة". لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1428 هـ/ 2007 م، ص 709-712.

في منظومة التشريعات والقوانين.[609] أما الفساد السياسي؛ فهو: (إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية)؛ لأهداف غير مشروعة، وعادة ما تكون سرية، لتحقيق مكاسب شخصية، واهم أشكاله المحسوبية، والرشوة والابتزاز، وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب).[610]

ويحلل صموئيل هنتنجتون المقياس المتدّرج للفساد في الدولة؛ مع تصاعد التسلسل الهرمي البيروقراطي أو ارتفاع السلم السياسي؛ بقوله: « يساهم الفساد في تأكيد تفاوت اجتماعي كان موجوداً أساساً، أولئك الذين ينجحون في الوصول إلى مستوى عال من السلطة السياسية، يمتلكون في الوقت نفسه فرصاً متجددة دوماً للوصول إلى أعلى مستويات الثراء، هذا النمط من الفساد الذي يزداد ثقلاً عند القمة يعني التدني في مستوى المؤسساتية السياسية، ذلك أن المؤسساتية السياسية العليا في المجتمع، والتي يجب أن تكون الأكثر استقلالية عن المؤثرات الخارجية، هي في الواقع الأكثر تعرضاً لمثل هذه المؤثرات.

وهذا النمط من الفساد – بحسب هنتنجتون - لا يكون بالضرورة متعارضاً مع الاستقرار السياسي، طالما أن سبل التحريك إلى الأعلى عبر الآلية السياسية أو البيروقراطية تظل مفتوحة».[611]ويسهم في ذلك جملة من الأسباب؛ أهمها:

أ- فساد أصحاب القرار؛ وعدم وجود القدوة الحسنة المتمثلة بالنخبة السياسية.[612]

---

609 - أنظر: ياسين محمد حسين، مرجع سابق، ص 57-58.

610 - أنظر: رحيم حسين العكيلي، ((الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته))، دراسة منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة الخميس 2017/8/17م؛ في موقع هيئة النزاهة العراقية عندما كان رئيساً لها عام 2010م:www.nazaha.iq/search_web/t

611 - أنظر: عادل أكتوف، ((مصطلحات لها دلالات: الفساد السياسي))، دراسة منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م، في موقع الكاتب: http://adelaktouf-dirassat.com/

612 - لما تقدم النخب السياسية التي مارست الحكم في الدولة العربية الحديثة أنموذجاً مشرفاً؛ اجتمعت فيه صفات النزاهة والشرف، والحكمة والحزم والعدالة، واحترام هوية الأمة، وصيانة حقوق الإنسان معاً؛ فإذا وجدت حازماً نزيهاً؛ وجدته مسرفاً في استبداده وفرعونيته المبطنة، وإذا وجدت ذا هوية وانتماء صافيين وجدته ضعيفاً خواراً، وإذا وجدت عادلاً شريفاً وجدته قلقاً متردداً

ب- عجز الدولة عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين؛ وعدم العدالة في توزيع المكتسبات الحكومية على المواطنين.

ت- وجود قوانين تحمي رجال السياسة وكبار الموظفين من الملاحقة وخضوعهم للمسائلة.

ث- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة بمحاسبة الفساد.

ج- تجميد القضاء عن أداء دوره الفعال؛ وذلك لصعوبة إجراءات رفع الدعوى والتقاضي أمام المحاكم.[613]

ولعلّ التجربة المصرية في الخصخصة؛ لما لمصر من مكانة وبحسبانها الأسبق؛ تؤكد أن رياح الخصخصة جرت بما لا تشتهي سفن الاستقرار والأمان والشفافية؛ إذ لما يرى المصريون عوائد بيع ركائز اقتصادهم التي بنيت خلال جيلين أو ثلاثة من أجيالهم؛ وفي ذلك يؤكد محمد حسن ـ مؤسس حملة عمال من أجل التغيير ـ أن "الحكومة ماضية في استكمال خطتها لبيع مصر بثمن بخس لأول مشتر"، لافتاً إلى إصرار الحكومة على تطبيق قانون الخدمة المدنية، الذي هو بمثابة خصخصة لقطاع الخدمة المدنية والجهاز الإداري للدولة، والذي يهدف بصورة واضحة إلى تخفيض عدد العاملين في الحكومة من 6 ملايين موظف إلى نحو مليون فقط، والتخريب العمدي للشركات، بهدف بيعها؛ ويشير حسن الى أن أكثر ما يثير الدهشة، هو أن تعيد الحكومة برنامج الخصخصة، بخاصةٍ أن تطبيق برنامج الخصخصة كان سبباً في قيام الثورة ضد مبارك الذي باع ما يقارب 236

محتاراً...وقليلاً ما هم؛ ولذلك أخفقت تلك الدول في تحقيق شعاراتها التي أعلنت؛ على فرض أنها أعلنتها لتحقيقها؛ وأخفقت في أن تقدم بدائل تجعل استمرارها مشروعاً؛ وأخفقت ثالثةً في تأمين استمرارية الدولة ذاتها...لمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. جاسم محمد زكريا، أزمات الدولة العربية الحديثة – الجزء الأول، مرجع سابق.

[613] - See: Gedeon M. Mudacumura &Göktuğ Morçöl Editors, Challenges to Democratic Governance in Developing Countries, Springer International Publishing Switzerland, 2014, pp 171-180.

شركة بسعر 33 مليار جنيه في حين أنها تقدر بسعر 270 مليار جنيه.[614] انتهى عهد مبارك وانتهت معه الخصخصة، ولكن بعد حصاد مر من الفساد...

وقد شهدت تجربة الخصخصة المصرية فساداً منقطع النظير، وتدميراً لأصول الدولة، فبيعت تلك الأصول بأبخس الأثمان، وتم تسريح الآلاف من العمالة وفق نظام المعاش المبكر الذي استحوذ على نحو 20 في المئة من حصيلة الخصخصة، وهو ما يعد جريمة اقتصادية، لما نتج عنه من بيع خمس الأصول التي تمت خصخصتها من أجل دفع عدد من العاملين إلى صفوف العاطلين؛ مقابل مكافآت أكلها التضخم، وباتت البطالة هي سيد الموقف، وبرز استغلال رجال الأعمال للعمال تحت تأييد الدولة وقوانينها، بل إن المفسدين قبل أن يبدأوا برنامج الخصخصة؛ امتدت أيديهم لتصفية شركات توظيف الأموال الإسلامية، حتى لا يكون لها دور في مزاحمتهم في برنامج الخصخصة.

ولما جاءت ثورة يناير 2011م، توقف برنامج الخصخصة، وبدا اهتمام نحو تنمية القطاع العام، مع فتح المجال للقطاع الخاص ليقود قاطرة التنمية، ولكن بعد 3 يوليو 2013م عادت ريمة – كما يقول المثل الشعبي - إلى عادتها القديمة؛ وأعادت الحكومة فتح برنامج الخصخصة من جديد تنفيذا لتعليمات صندوق النقد الدولي، وباسم الإصلاح الاقتصادي أيضا، للتخلص مما تبقى من أصول وشركات مصرية. وفي هذا الإطار، توقعت شركة "إن آي كابيتال"، المستشار المالي الحصري لبرنامج الطروحات الحكومية، أن يتم طرح 30 شركة حكومية في البورصة المصرية خلال العامين المقبلين، وفقا لتصريحات أشرف الغزالي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة، حيث ذكر أن الشركات المقرر طرحها تتضمن

---

614 - أنظر: حبيبة دانيال، ((تخصيص المؤسسات... خطوة لبيع مصر؟))، منشور في موقع العربي الجديد في 2/8/ 2016م، ومتاح فيه 2016/12/16م:
https://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy

من 10 إلى 12 شركة من الشركات ذات الحجم الكبير. ومن المنتظر أن يكون طرح الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيماوية (إنبي) في البورصة المصرية؛ هو الأول ضمن برنامج الطروحات الحكومية، والذي من المتوقع أن يتم خلال العام المقبل، على أن يليه طرح بنك القاهرة خلال النصف الأول من العام 2018م.[615]

لقد ارتكبت منظومات الفساد – بتقديرنا - جريمتين متتابعتين ومنفصلتين بحق شعوبها والدول التي ابتليت بها؛ الأولى أنها أوصلت القطاع العام – الذي هو عرق الملايين ومقتطعات قوتهم ونغائص حياتهم ونقائصها - بالنهب والسلب والبلطجة إلى حالةٍ مزريةٍ من الوهن والرهق والإفلاس؛ جعلته في حالة موتِ " إكلينيكي"؛ وبالتالي فإن موته المحقق بات بيدها إذا مارفعت عنه غطاء الدولة؛ وهذا ماتمّ عبر عملية الخصخصة..أما الجريمة الثانية؛ فهي عرض " بقايا القطاع العام" في مسارات من الغامرة والمقامرة؛ تراوحت بين البيع بثمنٍ بخسٍ إلى عملاء أو وكلاء لهم أو لرعاتهم الدوليين، أو عبر الحط – مادياً أو إدارياً أو اقتصادياً - من قيمة المنشآت المعروضة للبيع؛ والوصول بها إلى حالة تجعلها خارج الاستعمال " مؤقتاً" حتى إشعارٍ آخر؛ أو عبر تبديد محصلات الخصخصة بالطرق التي اعتادها الفساد؛ لأن السؤال الذي بقي بلا إجابة – حتى الآن – أين ذهبت أموال الخصخصة؟[616]

---

[615] - أنظر: أشرف دوابه، ((الخصخصة والإفساد الاقتصادي))، منشور في 2017/12/6م في موقع عربي 21، ومتاح بتاريخ الزيارة الجمعة 2017/12/22م فيه: https://arabi21.com/story/

[616] - أنظر: د. جاسم محمد زكريا، أزمات الدولة العربية الحديثة، مرجع سابق.

حتى وصل الأمر بالدكتور فخري الفقي، أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، والمستشار السابق بصندوق النقد الدولي؛ لأن يقول: " باتت كلمة الخصخصة مرادفة للفساد على حد وصفه؛ وأضاف: إن الخصخصة أتت ثمارها في الدول الناشئة في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدول، حيث تمت خصخصة الشركات والبنوك في إطار من الشفافية والمحاسبة والحوكمة، وهى قواعد حاكمة في حال التغاضي عن إحداها، يصبح الفساد هو الحاكم.

وأوضح د. فخري أن مصر استوردت آلية الخصخصة من الخارج من دون تطبيق متطلباتها، حيث شابت عمليات الخصخصة عدم الشفافية والمحاسبة، لذلك كان من الطبيعي أن يحكم القضاء في العام 2012 باستعادة الحكومة لخمس شركات من شركات قطاع الأعمال، الأمر الذي كانت له عواقب وخيمة على الاستثمار في مصر، خصوصاً أن الحكومة لم يكن لديها الأموال الكافية لرد ثمن هذه الشركات للمشترين.[617]

وفي الجزائر قررت الحكومة – بعد ترددٍ طويلٍ - وضع الشركات العمومية في المزاد أمام القطاع الخاص، لتوفير الأموال التي كانت تتكبدها الخزينة العمومية سنويا لإبقائها على قيد الحياة "اقتصاديا"، في خطوة ينتظر أن تثير المخاوف من فتح الأبواب أمام الكارتل المالي لاحتكار هذه الشركات من جانب، كما قد تثير غضباً عمالياً في وجه حكومة أحمد أويحيى من جانب آخر. وحذر خبراء اقتصاد وقوى سياسية في الجزائر مما وصفوه بتغول واحتكار عدد

---

[617] - أنظر: د. فخري الفقي، ((مصـــر.. عودة «الخصخصة» ومطالب بتطبيق «الحوكمة» لمنع الفساد))، مقابلة عبد الرحمن إسماعيل، منشورة في صحيفة الاتحاد 2016/1/31م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 2017/2/7م في موقعها: http://www.alittihad.ae/details.php?

قليل من رجال الأعمال لمقدرات الاقتصاد الجزائري، على خلفية اتفاق بين الحكومة وهيئة رجال الأعمال وبمشاركة اتحاد العمال، يقضي بفتح رأس مال المؤسسات الاقتصادية الحكومية لصالح رجال الأعمال، وفي المقابل يرى رجال أعمال أن الخطوة جيدة وستساهم في إنقاذ الشركات العمومية من الإفلاس.

والإعلان الرسمي عن "تنازل" الحكومة الجزائرية عن المؤسسات العمومية لصالح المستثمرين الجزائريين كان في بداية الأسبوع الأخير من عام 2017م، حين وقعت الحكومة ومنتدى رؤساء المؤسسات (أكبر تكتل لرجال الأعمال) وبحضور الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي احتضن الحدث، على ميثاق سمي "ميثاق الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص"، تعهدت فيه الحكومة بتسهيل فتح رأسمال الشركات العمومية المتوسطة، والصغيرة أمام القطاع الخاص على أن تتسع العملية لتشمل الشركات الكبرى مستقبلاً، شرط أن يلتزم الشريك الخاص بضخ استثمارات، وعدم تسريح العمال وهو الشرط الذي وضعه الاتحاد العام للعمال الجزائريين؛ بيد أن انتقاداتٍ وشكوكٍ كبيرة تحيط هذا التوجه؛ حيث يرى فرحات علي الخبير الاقتصادي أن "ميثاق الشراكة ولد ميتًا، لأن المؤسسات العمومية تعاني من مشاكل مالية وديون لدى الخزينة العمومية، أما القطاع الخاص فهو مديون للبنوك الجزائرية، فكيف يمكن أن تكون الشراكة بين طرفين مفلسين، إلا إذا كانت الحكومة تقصد كبار رجال الأعمال المقربين من السلطة (الكارتل المالي)؛ فهم وحدهم من يملكون المال والسلطة للاستحواذ على الشركات العمومية".

وكان رئيس الحكومة الجزائري أحمد أويحيى قد برر هذا التوجه الاقتصادي الجديد، بالقول في تصريحات صحافية عقب اللقاء إن "الدولة لن تضيع المزيد من الوقت والمال في تسيير المطاحن وشركات أخرى، بل عليها تركيز

جهودها في دعم الملفات الكبرى الأكثر أهمية كترقية قطاع الصحة والسكن"؛ وهو تبرير يفتقد إلى الرشادة بتقدير البعض؛ في ظل وجود قلق سياسي وعمالي من توسع هيمنة الكارتل المالي، وتقاطعه مع أطراف نافذة في السلطة، خاصة بشأن علاقة عدد من رجال الأعمال مع الأحزاب الحاكمة وشخصيات نافذة في السلطة، وكان ذلك سبباً في إقالة رئيس الحكومة السابق عبد المجيد تبون في أغسطس/ آب 2017م، بسبب رفضه توسع تواجد الكارتل المالي في المشهد السياسي؛ هذا فضلاً عن افتقار هذا التوجه الحكومي لمقومات النجاح؛ إذ يقول الخبير الاقتصادي والمستشار السابق للحكومة الجزائرية عبد الرحمن مبتول إن "الحديث عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، هو عودة للحديث عن الخصخصة التي كانت قد طرحتها الحكومة منذ سنوات، وفشلت فيها".[618]

والواقع أن الأمر أبعد من ذلك؛ إذ تتخوف القوى السياسية المعارضة في الجزائر من تكرار سياسات خصخصة المؤسسات العمومية التي جرت في التسعينات الماضية؛ من قبل حكومة كان يقودها رئيس الحكومة الحالي أحمد أويحيى، انتهت إلى إفلاس تام لهذه المؤسسات التي تم بيعها بالدينار الرمزي، وأدت لتسريح 130 ألف عامل خسروا وظائفهم خلال تلك الفترة؛ حيث يرى نصر الدين حمدادوش - القيادي في حركة مجتمع السلم نصر الدين حمدادوش – أنَّ القرار الحكومي بشأن الخصخصة صدر من أقلية تقرّر مصير الجزائريين؛ وأضاف: "بالرغم من الشرعية المعطوبة للسلطة، والتي لا تستند إلى أغلبية وشرعية وفق إرادة شعبية حقيقية، والتي لا يمثّل فيها أحمد أويحيى الأغلبية، وبالرغم من أزمة التمثيل النقابي في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والتي لا يمثّل

[618] - أنظر: حمزة كحال، ((مأزق الخصخصة في الجزائر... بيع الشركات الحكومية يفتح الباب للمحتكرين))، منشور في 25 ديسمبر 2017م، ومتاح بتاريخ الزيارة 2017/12/31م في موقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/

فيها الأغلبية من العمال، وبالرغم من كون منتدى رؤساء المؤسسات، لا يمثّل أغلبية رجال الأعمال في الجزائر، إلا أنّ هذه الأقلية تقرّر خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية". كما وصف حزب العمال اليساري الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة بالخطيرة، والتي من شأنها أن تفتح الباب لما اعتبره القيادي في الحزب جلول جودي مزيداً؛ من هيمنة الأوليغارشية المالية على الاقتصاد ومقدرات البلاد؛ كما عبرت جبهة الحكم الراشد أيضاً عن رفضها للقرار الحكومي.

وأدت حملة الشكوك التي أثارتها التوجهات حكومة (أحمد أويحيى) المريبة نحو الخصخصة؛[619] وما ثار حولها من تكهناتٍ وتساؤلات عمالية وسياسية واجتماعية؛ إلى تدخل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة؛ إذ كشف مصدر حكومي عن أن الرئاسة الجزائرية أصدرت تعليمات إلى حكومة أحمد أويحيى، بوقف مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي اعتبرها حزب جبهة التحرير الوطني، الذي يترأسه الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، بمثابة خصخصة جزئية لعدد من المؤسسات العمومية وفتح رأس مالها لصالح رجال الأعمال. وقال المصدر في تصريح خاص لـ"العربي الجديد"، إن التعليمات الصادرة من الرئاسة

---

[619] - تبين أن للريبة في مشروعات الخصخصة التي أقدم عليها أحمد أويحيى – إبّان رئاسته للحكومة - أسبابها الحقيقية، والتي كان يمكن لها أن تبقى طي الكتمان حتى يلفها النسيان الذي طوى في جنباتها ثروات هذه الأمة؛ في ظل أنظمة الجور والاستبداد التي سلبت الناس فوق حريتهم؛ أبسط متطلبات عيشهم؛ ولذلك اندلع الحراك الشعبي في الجزائر بعد أن بلغ السيل الزبى؛ حينما أرادت السلطات الجزائرية ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة، والرجل على قيمته التاريخية والمعنوية صار عاجزاً حكماً عن الحكم؛ غير أنه أخفق في عشريتين متتابعتين؛ أن يتقدم بالجزائر خطوةً يلمسها سكان مدن الصفيح وهوامش القهر في أطراف المدن؛ وترافق ذلك مع تراجعٍ كبيرٍ في دور الدولة لا مبرر له في بلادٍ بثراء الجزائر؛ ولذلك آثرت السلطات الجزائرية الجديدة – بعد إقالة الرئيس بوتفليقة في 2019/4/2م- أن تقدم كبشاً كبيراً لذر الرماد في العيون. - أنظر: خير الله خير الله صحافي لبناني، "بعد الانقلاب العسكري في الجزائر"، بحثٌ منشورٌ يوم الجمعة 2019/4/5م، ومتاح بتاريخ الزيارة 1440/11/7هـ الأربعاء 2019/7/10م في موقع صحيفة العرب، لندن: https://alarab.co.uk/

وصلت الخميس 2018/1/12م إلى مقر الحكومة، في أعقاب اجتماعات كان يعقدها أويحيى مع رؤساء ومديري المجمعات الاقتصادية، في إطار دراسة خصخصة الشركات العمومية؛ وتنص التعليمات على إلغاء كل قرارات مجلس مساهمات الدولة (هيئة حكومية تسير أملاك الدولة) المتعلقة بفتح رأس مال الشركات العمومية.[620]

من أجل ذلك؛ لسنا بحاجة للتذكير بأن شيوع الفساد، وحماية مرتكبيه، كان من أهم أسباب الثورات العربية في العام 2011، وإنما الحاجة هي للتذكير بأن تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام 2017 يفيد بأن 12 دولة عربية مصنفةٌ شديدةَ الفساد. أما حضور سورية والعراق واليمن وليبيا والسودان والصومال بين أكثر عشر دولٍ فساداً فإنه لا يستدعي إجهاد الذهن في توصيف الحال في كل واحدةٍ من هذه البلدان. ولا تنفتح هنا سيرة هذا الفساد العميم في العالم العربي، بالأنظمة الحاكمة فيه، إلا لأننا في اليوم العالمي لمكافحة الفساد، كما حدّدته الجمعية العامة للأمم المتحدة لمّا اعتمدت في العام 2003 الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وهي مُلزمة قانونياً. وقد انضمت إليها 180 دولة. وحتى لا يُفهم أن ثمّة شيئا من التجنّي على هذه الدولة العربية أو تلك، عندما يُشار إلى مرتبتها الزاهية بين الدول التي يتجذّر فيها الفساد، فإن المؤكد أن القضاء المبرم على هذه الجريمة غير ممكن بالأدوات والمنظومات القائمة؛ حتى صار أنّ المستطاع – حالياً – " هو التقليل من نسبة الفساد، لتتدنّى وتتدنّى أكثر وأكثر؛ ولكن دولاً

[620] - أنظر: حمزة كحال، ((الرئاسة الجزائرية تُوقف خططاً لـ"الخصخصة" مثيرة للجدل))، منشور في 14 يناير 2018م، ومتاح بتاريخ الزيارة الاثنين 2017/1/22م في موقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/

عربية تبدو وكأنها تتبارى في بلوغ مراتب أعلى، ثم أعلى، في مزاولة الفساد الذي يتبدّى سلوكاً بالغ العادية في بلدان غير قليلة..".[621]

المطلب الثاني

أثر الحكم الرشيد على خصخصة المؤسسات

أولاً – مفهوم الحكم الرشيد:

ظهر مصطلح الحكم الرشيد " الحاكمية " Governance عام 1937م في بحثٍ بعنوان: The nature of the firm ، والذي أنجز من طرف Ronald Coase ،[622] وقد تعددت تعريفات الحكم الراشد بمثل ما تعددت تسمياته ودلالاتها؛ وذهب كثيرون إلى اعتماد مفهوم «الحكم الراشد»، وفقاً لما أوردته تقارير البنك الدولي، من أنه نوع العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وليس مجرد التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، ولذلك يركز المفهوم على قيم المساءلة (Accountability)، والشفافية (Transparency)، وإمكانية التنبؤ (Predictability)، والمشـاركة الواسعة من جميع قطاعات المجتمع. كما يشمل انخفاض مؤشرات الفساد، ووضع آراء الأقلية في الاعتبار، ذلك أن أصوات الفئات المهمشة في المجتمع يجب أن تسمع عند اتخاذ القرارات،

---

[621] - أنظر: معن البياري، ((كل هذا الفساد))، منشور في 9 ديسمبر 2017م، في موقع العربي الجديد، ومتاح فيه بتاريخ الزيارة الأربعاء 2017/12/20م: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/12/8

[622] - أنظر: د. الأخضر عزي، " فعالية الحكم الراشد(الحوكمة) في تفعيل خوصصة الشركات" - إشارة إلى واقع الخوصصة في الجزائر)، جامعة دمشق – كلية الاقتصاد، المؤتمر العلمي الأول حول"حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي"، 15-16 تشرين الأول-2008م، ص 6.

ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الحكم الراشد في الدول النامية، مما يساعد على فهم أشمل لعملية التنمية، الذي بدوره أدى إلى تقارب بين النهج الاقتصادي والنهج السياسي للتنمية.[623]

ومفهوم الحكم لا يحمل معياراً أوتوماتيكياً، ذلك أنه لا يفصح عن التوجهات والاستراتيجيات، ولا عن المعايير والأهداف. من هذا المنطلق فإن الانتقال من مفهوم الحكم إلى مفهوم الحكم الراشد؛ يعني الاهتمام بالبعد المعياري المرتبط ببحث نوعية الحكم، والمحتوى الديمقراطي لذلك، حيث إن نظام الحكم الراشد يركز أكثر على متطلبات صنع القرار وصياغة السياسات العامة من خلال الاهتمام ببناء قدرات القطاع العام والاهتمام بالقواعد، التي من شأنها بناء إطار للشرعية، والكفاءة، والفعالية لإعداد السياسات، وتسيير الشؤون العامة بأساليب تتميز بالشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والعدالة، وهذا ما يتطلب مشاركة فعالة في صنع السياسات، وفصلاً فعالاً بين السلطات، واحترام قواعد دولة القانون، والتأسيس لمراجعات وتوازنات مؤسسية من خلال آليات أفقية وعمودية للمساءلة. وذلك للوقوف ضد انتشار الفساد وأزمة الشرعية كمعايير خاصة بالحكم السيئ.[624]

أصبح موضوع الحكم الرشيد و الخصخصة لأجل تسيير اقتصادي فعال مقارن موضوعا مهماً ، بحيث لا يمكن أن يكون موضوع اليوم فقط وإنما من المواضيع الاستشرافية المستقبلية. إن الحكم الرشيد يمثل مجموع القواعد الأساسية الموجهة لإعانة المسيرين في مجال إلزام التسيير بطريقة شفافة وفي نية تقديم

---

623 - See: Oliver E. Williamson, Governance and Competence Perspectives, Strategic Management Journal, Vol. 20, №. 12 (Dec., 1999), pp. 1087-1102.

624 - أنظر: د. عمر عبيد حسنة، ((دور القيادة في إدارة الأزمة » التأصيل النظري لمفهوم حكم الراشد))، المكتبة الإسلامية، ومتاحة بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/21م في موقعها: http://library.islamweb.net/newlibrary/

مساءلة وإقرار على أساس قاعدة واضحة وغير مشكوك فيها من طرف كل الشركاء.

ومن واقع أفعال التسيير والتي أصبحت من المتطلبات الأساسية في كل المناحي الاقتصادية والتي لا تقصي ولا تستبعد أي واحد من النشاط الإنساني، كذلك تبدو الإدارة الرشيدة على المستوى الجزئي كعنصر لخدمة التنمية في البلاد النامية، ومن هذا المنطلق نرى أن هناك عناصر ضرورية لزيادة الرشادة في المؤسسة كنسق جزئي والاقتصاد الوطني كنسق كلي، وتتمثل في: (الخدمة المدنية والنزاهة، الحكومة الإلكترونية لتبسيط الإجراءات الإدارية، إدارة الأعمال العامة والرقابة المالية، تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام، توفير الخدمات العامة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الإصلاح الإداري).

إن إبراز وتعويم فلسفة الحكم الرشيد تشكل أحد الأفعال المسجلة من التطور الحديث للرأسمالية من خلال الرد الرفضي لفكرة آدم سميث (دعه يعمل دعه يمر) وجعل الخصخصة محل شكوك، أي النظرة الجديدة إلى الوشاح المذهبي والفكري للعبارة السابقة، لأن اليد الخفية كما هو معروف هي التي تضبط أهداف الأفعال الشخصية وتفعيلها بصفة مثلى خدمة للصالح العام[625].

ثانياً ـ محاولات ترسيخ الحكم الرشيد على المستوى الكلي والجزئي:

كانت هناك محاولات ـ منذ عدد من السنوات ـ لأجل استغلال عناصر الحكم الراشد خدمة للتنمية المستديمة؛ إن على مستوى المؤسسة أو الاقتصاد

[625] ـ أنظر: د. الأخضر عزي و د. غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)، مجلة علوم انسانية ، السنة الرابعة: العدد 29: تموز (يوليو) 2006 . www.uluminsania.net

الوطني وفق طريقة تفاعلية، وواضحة للاستفادة من الخبرات العلمية وكذلك الخبرات القطرية التطبيقية،[626] وتتمثل هذه المحاولات في:

1- تقرير كورد بيري Cardbury في بريطانيا..
2- تقرير بوتو Boutou في فرنسا.
3- مبادىء OCDE.
4- تقرير كينغ King في إفريقيا الجنوبية.
5- قواعد لجنة بازل.
6- جمعية الكومنوالث للحكم الراشد.
7- قوانين ساربانز Lois Sarbanes وما تعلق منها بقانون الأمن المالي.

ثالثاً - إجراءات التكفل بالحكم الرشيد في عملية الخصخصة:

يلاحظ أن عملية الخصخصة تشترط كشرط أولي للصرامة المعنوية ،وانه من الأهمية بمكان أن يكون الأعوان محميين من بعضهم البعض ضد كل المحاولات الخاصة بالرهانات النقدية والمالية المهمة، ويتجلى ذلك أن الحائزين يكون لهم الاقتناع بأنه لا يوجد أي شيء في الإجراءات المستخدمة من شأنه اتهام مستقبلي في المطابقة القانونية للمعاهدات التي تربطهم بالدول المتنازلة عن هذه المؤسسات ، ولا بد أ يكون هناك قانون مصادق عليه بالبرلمان الوطني بحيث يعرف: الشروط والإجراءات، الهيئات المكلفة بالتنازل، وفي نفس الوقت فإن الأطراف المكلفة بإجراء التنازل يصبح ممنوع عليها من المنع والحضر وأخذ المصالح والمنافع المباشرة وغير المباشرة على الأصول المتنازل عنها.

---

626 - See: Oliver E. Williamson, op, cit.,pp 1102-1107. for more detail's see: SCHRIJNER. Neco, Sustainable development and good governance, M.N.P, Netherland 1991, pp 23-35.

ويكون من الأفضل كذلك وبطريقة حيوية أن كل المرشحين للحيازة؛ يجب أن يكونوا دوما وبصفة متساوية بحيث تقدم لهم المعلومات كإعلامهم حول مجموعة الإجراءات الخاصة بالتنازل؛ أي أن نفس مستويات المعلومات يجب أن تضمن لكل مترشح، لأن احترام التوازن والمساواة بين المرشحين المستفيدين سوف يسمح بضمان يقدم إلى المترشحين المانحين، بحيث لا يكونوا متابعين لا حول فعل متصل بالتكرار وكذلك بالمناورات التدليسية، ويجب أن نشير أنه لا بد من القيام بتشفير واضح Codification لقواعد التنازل، ووضع هياكل مستقلة تسعى إلى التحمل وبصفة مؤكدة ودالة لإجراءات الخصخصة؛ على اعتبار أنها من أهم الوسائل للنجاح ولأجل جذب المستثمرين، وزيادة حظوظ أفضل للأسعار، كما تم التأكيد على أن المنافسة تشكل أحسن الضمانات للحصول على أحسن سعر مما يسمح بالبيع لأحسن عارض.[627]

وتجدر الإشارة بأنه لا يمكن لنا إيجاد أفضل منبه لمصداقية وجدية الدولة؛ إلا إذا برهنا ومنذ البداية أننا نحترم قوانين السوق، وأن القرارات تكون مقادة ومسيرة على مستوى السلم الأكثر ارتفاعا، عن طريق أحسن مستعمل للسوق، وهذا ما يكون وما يؤدي إلى أثر غير مهمل حول قدرة البلد على جذب المستثمرين الأجانب، عن طريق التأكيد أن البلد يسير وفق قواعد السوق؛ مما يؤدي ليس فقط جذب رؤوس الأموال المهتمة بالخصخصة، ولكن كذلك الاستثمارات في قطاعات أخرى في الاقتصاد؛ مما يزيد في جذب الاستثمارات

627 - See: J. Petras & H. Veltmeyer, Empire and Imperialism: The Globalizing Dynamics of Neo liberal Capitalism, London, Zed Books, 2005, pp 55-67.

الأجنبية المباشرة، ومن هذا المنطلق ومن الفرضية الأخلاقية والمعنوية فان الخصخصة هي شرطية للفاعلية الاقتصادية[628].

ونخلص مما تقدم؛ إلى أن علاقة الحكم الرشيد بالخصخصة كديناميكية فعالة في تسيير الموارد؛ يستلزم السعى إلى تغيير مستديم للممارسات الإدارية؛ خاصة في مجال إدارة الأعمال التقليدية، لأنه من الواضح أن عملية الخصخصة هي في صلب موضوع وهدف قانون آخر أو ميثاق قواعد واضحة وشفافة وبطريقة مستمرة مع كل الأطراف الفاعلة، وإنه من المهم أن الرقابة الفعالة وتقدير التنبؤ الفعال يجب أن تمارس حول كل عمليات الخصخصة، كما يجب السهر على أنه وحتى من قبل بأنه خلال وبعد العملية فإن كل المعلومات حول العمليات تكون معروفة للجميع.

وفي ختام هذا الفصل؛ نقول:

يشهد اليوم عدد من البلدان تغيّراً سياسياً جذرياً ومن المشجّع أن نسمع القادة الجدد والشباب؛ يتحدّثون عن الحاجة المطلقة للتكيّف مع التغيّرات العالميّة؛ عبر زيادة فسحة الديمقراطية في بلدانهم، وجعلها أكثر شفافيّة وتكيّفاً مع واقع السوق. كما يشدّدون على الحاجة إلى إشراك مجتمعهم بأسره في معالجة المشاكل التي تعني الأمّة. وهذا رأي سديد لجميع الدول؛ ودول " العالم النامية" خاصةً؛ فإذا ما أرادت النظم الحاكمة في تلك البلدان – بشفافيةٍ وأمانةٍ - ولوج العالم العصريّ، لا بدّ من أن يشيح عدد كبير منها بوجهه عن أخطاء الماضي وعثراته، ويعتنق مفاهيم جديدة من أهمها بناء دولة القانون كأساسٍ للديمقراطية، و تكريس منظومة حقيقية لحقوق الإنسان؛ قوامها قيم المواطنة، والتمكين من

---

628 - أنظر: د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، ((الحكم الصالح في الوطن العربي قراءة تحليلية))، مرجع سابق. ولمزيدٍ من التفصيل؛ أنظر: د. محمود صبح ، مرجع سابق، ص21-25. ود. رابح رتيب، مرجع سابق، ص 13-15.

ممارسة الحقوق فعلياً؛ دونما وجل أو شكوك وريب؛ وفي مقدمتها – بعد الحقوق الأساسية - الحقوق السياسية التي تمكن الناس من المشاركة في اختيار منظومة حكمهم وأشخاصها؛ وانتقاء النظام الاقتصادي الأكثر مواءمةً لإمكانيات دولهم، وظروف مجتمعاتها؛ حينئذٍ تكون الخصخصة سبيلاً آمناً لتغيير مفهوم الملكية؛ وبغير ذلك؛ فلن تكون الخصخصة إلا وسيلةً لتمكين قوى الفساد التي نهبت " القطاع العام"؛ من الاستحواذ عليه بأرخص ثمن، وبما يعنيه ذلك من تكريسٍ لفساد السلطة، واستمرار القهر وتنامي الاحتقان الاجتماعي الذي ينذر وينتظر الانفجار دائماً...

وقد تبين لنا؛ أنَّ منظومات الفساد - في كثيرٍ من الدول التي تبت الخصخصة – قد ارتكبت جريمتين؛ متتابعتين ومنفصلتين بحق شعوبها، والدول التي ابتليت بها؛ الأولى أنها أوصلت القطاع العام – الذي هو عرق الملايين ومقتطعات قوتهم ونغائص حياتهم ونقائصها - بالنهب والسلب والبلطجة إلى حالةٍ مزريةٍ من الوهن والرهق والإفلاس؛ جعلته في حالة موتِ " إكلينيكي"؛ وبالتالي فإن موته المحقق بات بيدها إذا مارفعت عنه غطاء الدولة؛ وهذا ماتمَ عبر عملية الخصخصة..أما الجريمة الثانية؛ فهي عرض " بقايا القطاع العام" في مسارات من المغامرة والمقامرة؛ تراوحت بين البيع بثمنٍ بخسٍ إلى عملاء، أو وكلاء لهم، أو لرعاتهم الدوليين، أو عبر الحط – مادياً أو إدارياً أو اقتصادياً - من قيمة المنشآت المعروضة للبيع؛ والوصول بها إلى حالة تجعلها خارج الاستعمال " مؤقتاً" حتى إشعارٍ آخر؛ أو عبر تبديد محصلات الخصخصة بالطرق التي اعتادها الفساد؛ لأن السؤال الذي بقي بلا إجابة – بعد كل ما تم خصخصته – أين ذهبت أموال الخصخصة؟

أخيراً ... في يومنا هذا، يتم التحول إلى اقتصاد السوق؛ في خضم أزمة اقتصادية عميقة تلف العالم سراً وعلانيةً، وروابط اقتصادية متحللة، وعدم استقرار سياسي عالمي، إضافة إلى وجود بيئة اجتماعية ونفسية غير مواتية؛ فإذا كان الثمن المطلوب للإصلاح فوق طاقة احتمال المواطنين، فهناك احتمال كبير جداً بظهور حركات الاحتجاج؛ بأشكال مختلفة وبروز مقاومة متنامية، ضد إعادة هيكلة الاقتصاد...مما يجعل الخصخصة خياراً خاطئاً إذا لما يكن انتحارياً؛ خاصةً في الدول التي بنيت مؤسساتها وهياكلها الاقتصادية؛ على تجويعٍ وإفقارٍ للشعوب؛ تحت شعاراتٍ براقةٍ تتحدث عن الغد المشرق الوضاء باسم التقدم والازدهار، وتعد المواطنين بآمالٍ عريضةٍ باسم بناء الدولة واستقلال القرار، أو تحقيق الاشتراكية...

من أجل ذلك ينبغي ألا يكون حسم خيار الانتقال محكوماً، بقواعد المكسب والخسارة، ولا بآليات السوق؛ حتى وإن كان اجتماعياً؛ ولا يكفي الركون إلى الرصيد القانوني الهائل من النصوص الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ بل يجب أن يكون الرهان الأهم والأوحد – بتقديرنا - كرامة الإنسان لأنه الرهان الأبقى؛ والأولى؛ أن تكون كرامة الإنسان أولاً ... كرامة المواطن؛ لأنها كرامة الوطن دائماً....وبدونها تسقط هيبة الدولة؛ وإن ظلت سطوة الحكومة؟!

الخاتمة

نأتي على نهاية كتابنا هذا؛ وقد أثبتنا صحة ما افترضنا، وأجبنا على الأسئلة التي واجهتنا؛ وتجلت لنا حقائق القضايا الدولية المعاصرة التي لطالما أرقت منامنا؛ وقضت مضاجعنا؛ فتأكد لنا أنَّ معظم القضايا العربية المعاصرة؛ بل أقول كلها؛ إنما خرجت من عباءة القضية الفلسطينية؛ بعمقها الحضاري واستمرارها، وكثافة مفرداتها؛ وأنّ وجود إسرائيل كان السبب...وأنّ كل أمرٍ آخر كان نتيجة؛ سواء أكان في احتلال الجولان؛ أو في اختلال الموازين في دارفور، وأنّ استمرار الاحتلال في سبتة ومليلية؛ يعني أن حدود أوربا في الريف المغربي، وأنّ الوجود الأثيوبي في إقليم أوغادين يجعل أفريقيا في العمق العربي، كما هو الحال بالنسبة للدول الأخرى في الجوار الإقليمي لبلاد العرب...وسواء تعلق الأمر بمشرق الوطن العربي، أو بمغربه، وسواء كان الأمر يخص مصر أو السودان، إريتريا أو الصومال، جيبوتي أو جزر القمر...ففي كل نائبةٍ تصيب ديار العرب؛ فتش عن اليهود،فإذا لما تجدهم ابحث عمن جاء باليهود إلى فلسطين؛ ثم أحاطهم بالحماية بأسوار الاحتلال في سائر أقاليم الوطن العربي؛ فإن لما تجد فابحث عمن جيء بهم لحماية ذلك كله؛ خلف أسوار السيادة...

وبناءً على ما تقدم؛ فإنَّنا نعود إلى التأكيد بأنَّ الدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية؛ تتسامى فوق ما يسمى بالتجرد والموضوعية الأكاديمية؛ بحسبانها تنطلق من قواعد المنهاجية العلمية ولكنها تتعداها، وتتضمن المبادئ الأكاديمية ولكنها تتخطاها، لأنها باختصارٍ شديدٍ؛ أودعت ملاحم الماضي وكونت ملامح

الحاضر ورسمت آفاق المستقبل، لذلك صدق من قال يوماً: إن هذا الصراع صراع وجود؛ ولا شك أن من ظنه، أو يظنه خلافاً على حدود؛ قد أخطأ الهدف، وضل الدرب، بل حاد عن سواء السبيل...

من أجل ذلك؛ صار مطلوباً منا أن نرتقب مستقبل القدس....في ظل حال الوهن الذي تعيشه الأمة؛ على الرغم من كثرةٍ ووفرةٍ في العديد والعدة؛ ولكنها لما تتجاوز غثاء السيل بعد؛ وفي ضوء حصار فريضة الكفاح والفداء؛ فإن الآفاق مفتوحة باتجاهاتٍ خطيرةٍ، وبالتالي فلن يتحقق الأمن والسلام أبداً؛ وهي: تدويل القدس، تقسيم القدس، تصنيع قدس جديدة؟! بل إن القوى الضامنة لإسرائيل؛ باتت تدفع بالخيار الأخير؛ ليكون الخيار الأوحد؛ وللأسف؛ فإن تصنيع قدسٍ جديدةً ليس بدعةً في القول ـ لا أصل لها ـ بل هي حقيقة؛ يجري العمل على إتمام تكوينها؛ عبر توسيع دائرة القدس الكبرى لتضم بعض الضواحي الشرقية التي تقع خارج القدس التاريخية؛ وتسمية هذه الأماكن الجديدة بالقدس، ويقال أن هناك مخططات للتنفيذ، وأخرى للقبول بذلك؛ ولكن التاريخ سيغلب الجغرافيا ولو بعد حين...

ولا بد أن نفهم؛ أن حديث الجولان فرعٌ من ذاك الأصل؛ وأن ما انتهى إليه ترمب من الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية؛ لن يغير في الحقيقة شيئاً؛ ليس لأنَّ ما بني على باطلٍ فهو باطلٍ؛ بل فضلاً عن ذلك؛ أن هذا القرار قد ارتكز على إرادةٍ سياسيةٍ؛ لحمتها العلو والغلو وسداها التغوّل والاستغلال؛ تعضدها تهاويم دينية شديدة التطرف وعميقة الجذور..

ولا شك؛ أننا نفهم – بل يجب أن نفهم – بأنَّ ما حصل، ويحصل في دارفور؛ ما كان إلا رجع صدى لسياسات بعيدة لإسرائيل وحماتها؛ يراد منه؛ صرف النظر عن استغلال إمكانيات دولة بحجم قارة (السودان) في نموها الذاتي،

وقدرتها على أن تكون سلة غذاء العرب، وربما أجزاء أخرى من العالم؛ وأكثر من ذلك توسيع الهوة المصطنعة بين العرب والجوار الأفريقي، ناهيك عن رسم حدود النار والدم بين الجوار ومكونات الوطن الواحد؛ ولذلك؛ فإن حل أزمة دارفور ليس مرهوناً بأشخاصٍ أو نظام حكمٍ؛ بل بالقدرة على التعامل مع الإستراتيجية الدولية التي تستند على تلك المرتكزات ولا تقفز فوقها..

وكان الأمر في القضايا العالمية المعاصرة أكثر جلاءً؛ لأنها ارتكزت على مفرداتٍ واقعيةٍ؛ تقدمت فيها المصالح الظاهرة للقوى الدولية الفاعلة على الأبعاد العقائدية المبطنة؛ خاصةً في مواقفها من القضايا العربية المعاصرة؛ إذ تبدت الحقيقة الهشة للنظام الإقليمي العربي ومفرداته، كما تبين تهافت دعاوى الاستقلال وعدم التبعية وعدم الانحياز لدول العالم الثالث؛ حيث أضحت التقسيمات السياسية لدول العالم قيداً طبقياً؛ أبى أن ينكسر؛ على الرغم من التحولات الكبرى التي أطاحت بالاتحاد السوفيتي أحد قطبي الهيمنة على العالم، فصارت الهيمنة احتكاراً أمريكياً تمن على من تشاء بما تشاء، وأوشكت أن تجعل العالم كله يدور في الفلك الأمريكي؛ لتطبق مأثورة معروفة لدى بعض مفكري السياسة الأمريكية مؤداها؛ أنه لا نهاية لعدد النجوم في العلم الأمريكي؛ ومن رحم الهيمنة انبثقت العولمة؛ فالخصخصة، فاللبرلة؛ ثم تلتها مصفوفات وظواهر ومسكوكات كثيرة...لتكمل فيها الولايات المتحدة ومن خلفها قوى الهيمنة العالمية، ما فاتها من أسباب التمكن والتمكين، ولترسل كلها ما منعته عقود الحرب الباردة...

وصار المناخ الدولي مؤاتياً للولايات المتحدة للمناداة بنظامٍ عالمي جديد، غربي الملامح أمريكي الطباع؛ وبايعها العالم خوفاً وطمعاً؛ إلا ثلة قليلة من الدول؛ أبت الدخول في ((حريم)) النظام العالمي الجديد حتى حين؛ ورضي الشركاء في نظام الهيمنة العالمي بما تركته لهم أمريكا؛ وصار واضحاً أن منظومة الأمم

المتحدة باتت في أسرٍ حقيقي بالمعنى الزماني والمكاني والقيمي، كما بات جلياً أن ثمة حقائق دولية جديدة نهضت على الأرض؛ ولكنها ظلت – حتى يوم الناس – مفتقدةً لإطارٍ قانوني دولي جامعٍ..

من أجل ذلك؛ تشكل واقع دولي جديد بمكوناتٍ قديمةٍ؛ إذ انطلقت من عقالها عواصف المال ورأس المال؛ وانفلتت معها عقد الغرب القديمة، وخاصةً نزوات " العقل الأمريكي" ظاهرةً وباطنةً؛ عبر التوفيق والتلفيق والتصفيق؛ للظواهر الدولية الكبرى التي عصفت بحياة مئات الملايين من البشر؛ وزلزلت دولاً وأشعلت حروباً وأسقطت أنظمةً بذرائع شتى...ولكن الخسارة الكبرى كانت الإنسان، وحقوق الإنسان، وتاهت الإنسانية بصلف وعنجهية القوى الكبرى، وصنائعها؛ في أتون وشجون القضايا الدولية المعاصرة؛ بيد أنها المتاهة المؤقتة قبل انبعاث الفجر الجديد...

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (105).التوبة

والحمد لله رب العالمين

مراجع الكتاب

أولاً – القرآن الكريم.

ثانياً – كتب التراث:

1. – الإمام ابن كثير الإمام عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، الجزء الخامس، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف، بيروت، 1411هـ 1990م.
2. – الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الجزء الثاني.
3. – الذهبي « أبو عبد الله» محمد بن أحمد، أعلام النبلاء– الجزء 23، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413 هـ.
4. – المقدسي «محمد بن عبد الواحد»، فضائل بيت المقدس، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، الطبعة الأولى، دار الفكر، 1405 هـ.
5. – الإمام محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407 هـ.
6. ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، الجزء الخامس، دار الفكر، بيروت، دون ذكر تاريخ النشر.

ثالثاً – الكتب الحديثة والمعاصرة:

1– د. إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2005م.

2- د. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي – دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 1432هـ / 2011م.
3- د. إجلال رأفت، "الأزمة في دار فور: الأسباب والتطورات والنتائج"، في د. نادية محمود مصطفى (تحرير)، "ملامح النزاع في دار فور"، القاهرة: مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة، 2004م.
4- د. أحمد الصياد، اليونسكو رؤية للقرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، 1999م.
5- د. أحمد صقر عاشور، التحول إلي القطاع الخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1996م.
6- د. أحمد يحيى افنيخر، الجولان الأرض الأسيرة، دار نينوى، دمشق، 2000م.
7- د. أحمد يوسف القرعي، القدس من بن جوريون إلى نيتانياهو، مركز الدراسات العربي الأوربي . باريس، الطبعة الأولى 1997م.
8- د. أديب سليمان باغ، الجولان دراسة في الجغرافية الإقليمية، ترجمة: د. يوسف خوري د. عبد الرحمن حميدة د. محمد حرب فرزات د. محمود رمزي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1983م.
9- د. أديب نصور، ميزان الدول، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1991م.
10- اسحق نقاش، شيعة العراق، ترجمة: عبد الإله النعيمي، دار المدى، الطبعة العربية الأولى، دمشق، 1996م.

11- إسماعيل علي محمد، العولمة الثقافية وموقف الإسلام منها، دار الكلمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م.
12- أمين حامد هويدي، الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1412هـ 1992م.
13- د. أنور الجندي، العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983م.
14- د. أنور عشقي، ((الشياطين تختبئ في التفاصيل))، كتاب المعرفة (7)، الطبعة الأولى، 1420هـ 1999م.
15- د. باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن و الحرب على العراق 2003م "دراسة في واقع النزاع و مدى مشروعية الحرب"، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2006م.
16- د. بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، عام 1992م.
17- د. جاسم محمد زكريا، ((الوجيز في أصول القضية الفلسطينية))، في المدخل إلى دراسة القضية الفلسطينية؛ د. هواش شاهين ود. جاسم محمد زكريا ود. إبراهيم الدراجي، مقرر جامعي في التعليم المفتوح بجامعة دمشق، منشور في العام الدراسي 2003/ 2004م.
18- جرجيس جبرائيل هومي، القوميات العراقية ماضيها وحاضرها، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1959م.
19- د. جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية دراسة فقهية تأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

والمنظمات الإقليمية، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية – القاهرة، 1990م.

20- د. جعفر عبد السلام، من أوراق القضية الفلسطينية، القاهرة، دار النهضة العربية. دون تاريخ.

21- د. جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1403هـ 1983م.

22- د. جمال زكريا قاسم، الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1416هـ 1996م.

23- د. جمال محمود حجر، القوى الكبرى والشرق الأوسط، في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الأولى، 1409 هـ /1989م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

24- د. جورج أنطونيوس، يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة: د. ناصر الدين الأسد ود. إحسان عباس، قدم له: د. نبيه أمين فارس، الطبعة الثامنة، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

25- جيف سيمونز، التنكيل بالعراق العقوبات، القانون، العدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.

26- د. حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية الإقليمية، مكتبة الآداب . القاهرة، 1988م.

27- د. الحبيب الجنحاني، العولمة والفكر العربي المعاصر، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1423هـ 2002م.

28- د. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة 14، لعام 1996م.

29- حسن حنفي و د. صادق جلال العظم، ما العولمة؟ دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، 2000م.

30- د. حسن حنفي ود. صادق جلال العظم، ما لعولمة؟، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق،2000م.

31- د. حسن عوض؛ بداية ونهاية دولة لإسرائيل قراءة تاريخية ودينية، دار هاجر للطباعة . بنها . مصر، الطبعة الثانية، 2002م.

32- حسن قنديل" البكباشي"، فتح دارفور سنة 1916م ونبذة من تاريخ سلطانها علي دينار، مطبعة العدل، 1356 هـ/ 1937م.

33- د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، العدد 202 لعام 1995م.

34- د. حسنين المحمدي بوادي، غزو العراق بين القانون الدولي والسياسة الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005م.

35- السفير د. حسين شريف، المفهوم السياسي لليهود عبر التاريخ من العهد القديم إلى مفاوضات السلام الشرق أوسطية 190 ق .م/1995م، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م.

36- د. ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م.

37- د. رائد فوزي داود، فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003م.

38- د. رجب محمد عبد الحليم، العروبة والإسلام في دارفور في العصور الوسطى، دار الثقافة، القاهرة، 1991م.

39- د. رشاد عارف يوسف السيد، المسؤولية الدولية عن أضرار الحروب العربية الإسرائيلية، الجزء الأول، دار الفرقان، الطبعة الأولى، عمان، 1984م.

40- د. زكي البحيري، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية، الأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006م.

41- د. سعد الله عمر إسماعيل، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتب، الجزائر، 1986م.

42- د. سعيد السامرائي، الطائفية في العراق الواقع والحل، مؤسسة الفجر، الطبعة الأولى، لندن، 1993م.

43- د. سلمان أبو ستة، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.

44- د. سليم تماري، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين: أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية، الطبعة الثانية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997م.

45- د. سليمان المدني، الملف العربي في القرن العشرين، الجزء السادس، المنارة للإنتاج الإعلامي والفني، بيروت، 1998م.

46- د. سليمان محي الدين فتوح، اليهود والقدس: دراسة تاريخية للإدعاءات الصهيونية وممارساتها في المدينة، تقديم: أ.د. شوقي عطا الله الجمل، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1997م.

47- السيد يس، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م.

48- د. الشافعي بشير، المنظمات الدولية، مكتبة الجلاء، المنصورة، 1994م.
49- الصادق المهدي، السودان وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار الأمين، القاهرة، 1420هـ 1999م.
50- الصادق النيهوم، محنة ثقافة مزورة صوت الناس أم صوت الفقهاء، الطبعة الثانية، رياض الريس للنشر والكتب، دمشق، 1996م.
51- أ. د. صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977م.
52- _____، قانون التنظيم الدولي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984م.
53- _____، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م.
54- صلاح عبد الفتاح الخالدي، الشخصية اليهودية من خلال القرآن تاريخ وسمات ومصير، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، 1419هـ 1998م.
55- السفير طاهر الشاش، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة أريحا، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ، 1415هـ 1995م.
56- د. عادل سعيد بشتاوي، الأندلسيون المواركة، القاهرة، 1983م.
57- د. عايدة العلي سري الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1418هـ/ 1998م.

58- د. عبد الرحمن أبو النصر، اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949 وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية، الطبعة الأولى، مطابع مركز رشاد الشوا الثقافي، غزة، 2000م.

59- عبد العزيز الثعالبي، الإمبراطوريات الإسلامية بغرب أفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، جمع وتحقيق د. أحمد بن ميلاد و محمد إدريس، تقديم ومراجعة: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1410هـ 1990م.

60- أ.د. عبد العزيز محمد سرحان، النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، 1987م.

61- _____، النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، القاهرة 1987م.

62- _____، مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية، دار النهضة العربية، 1989م.

63- _____، نظرية الدولة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، 1996م.

64- د. عبد الغفار محمد أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، الطبعة الثانية، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة، 1995م.

65- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ود. شوقي الجمل، تاريخ المسلمين في أفريقيا ومشكلاتهم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996م.

66- عبد المنعم حسكير، الجولان مفتاح السلام في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، دمشق، 1999م.

67- د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد الرابع، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1999م.
68- _____، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد السادس، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1999م.
69- _____، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد السابع، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1999م.
70- _____، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية، المجلد الأول، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1999م.
71- د. عدنان السيد حسن، التسوية الصعبة: دراسة مقارنه في الاتفاقيات والمعاهدات العربية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 1998م.
72- د. عطية حسين أفندي، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
73- أ. د. علي إبراهيم، الأشخاص الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999-2000م.
74- _____، التجارة الدولية وجدلية التقدم والتخلف، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م.
75- _____، حقوق الإنسان والتدخل لحماية الإنسانية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999-2000م.
76- _____، منظمة التجارة العالمية: جولة أورجواي وتقنين نهب العالم الثالث، دار النهضة العربية، 1997م.

77- د. علي الصلابي، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، الجزء الأول، كتاب منشور في موقع موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة www.55a.net.

78- علي بدوان، هضبة الجولان (طريق السلام..طريق الحرب)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004م.

79- د. علي صادق أبوهيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية عشر، 1993م.

80- د. علي ضوي، القانون الدولي العام، الطبعة الثالثة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2008م.

81- غازي إسماعيل الربابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي؛ دار الفرقان، عمان 1413 هـ/1993م.

82- د. غازي حسين، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003م.

83- د. غضبان مبروك، المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص، القسم الأول، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، 1994م.

84- فاروق مجدلاوي، الدبلوماسية الوقائية في المسألة العراقية في ضوء الهيمنة الأمريكية على الهيئات والمنظمات الدولية، الطبعة الأولى، دار روائع مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004م.

85- د. ماجد راغب الحلو، الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية ((الاستفتاء الشعبي بين الأنظمة الوضعية والشريعة الإسلامية))، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية، 1983م.

86- مارلين نصر، صورة العرب في الكتب المدرسية الفرنسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م.

87- محمد الجزائري، احتلال العقل التطبيع الحصار صراع الغد، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، لندن.

88- د. محمد السعيد الدقاق، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، دار المطبوعات الجامعية . الإسكندرية 1991م.

89- د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، الطبعة السادسة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007م.

90- د. محمد بجاوي، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد. تعريب: د. جمال مرسي وبن عمار الصغير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981م.

91- محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – الجزء الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1996م.

92- محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – الجزء الثاني، الطبعة الثامنة، دار الشروق، القاهرة، 2001م.

93- محمد حسنين هيكل، عند مفترق طرق حرب أكتوبر متذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟، الطبعة الثالثة، شركات المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1403هـ 1983م.

94- د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، قانون السلام.

95- محمد عبد الحميد سيف، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، 2002م.

96- د. محمد عبد الرحمن مرحبا، الكندي فلسفته – منتخبات، منشورات عويدات، بيروت . باريس، الطبعة الأولى، 1985م.

97- د. محمد عبد السلام سلامة، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقضايا المرحلة النهائية بين قواعد القانون الدولي واختلال القوى والموازين، الطبعة الأولى، شبكة المعلومات الجامعية، جامعة عين شمس، 2001م.

98- د. محمد عبد الله عنان، مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م.

99- محمد عبد الهادي، الدبلوماسية في زمن الهيمنة الأمريكية: مفاهيم وممارسات في السياسة والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م.

100- د. محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، الطبعة الأولى، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، فبراير 1999م.

101- _____، إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين، دار نهضة مصر، الطبعة الأولى.

102- د. محمد غريب جودة، موجز تاريخ العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000م.

103- د. محمد مصطفى كمال ود. فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2001م.

104- د. محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006م.

105- د. محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1299- 1923م، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة القاهرة، 1409 هـ 1989م.

106- د. محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها ونظامها الأساسي مع دراسة لتاريخ لجان التحقيق لدولية والمحاكم الجنائية الدولية السابقة، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، 2001م.

107- د. محمود صبح، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995م.

108- د. مدحت حسنين؛ التخصيصية: السياسة العربية بشأنها دواعيها والأهداف المرجوة منها، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى 1993م.

109- مصطفى عبد التواب، ملحمة الجنوب قصة الديمقراطية في السودان إبان ثورة مارس 1985م.

110- د. مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، الطبعة العاشرة، دار النهضة العربية، 1990م.

111- د. ممدوح حامد عطية، البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م.

112- ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة " طبخة أوسلو"، الطبعة الأولى، 1416هـ 1996م، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

113- د. المنصف عباس، تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخوصصة، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999م.

114- د. منير الحمش، السلام المدان الشرق الأوسط الجديد من إسرائيل الكبرى إلى إسرائيل العظمى، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997م.

115- د. نافذ أبو حسنة، جغرافية الاستيطان ووهم الدولة، دار النمير للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 1997م.

116- د. نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة العرب في ضوء الوثائق البريطانية، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، لندن – قبرص، 1992م.

117- د. نوري منصور «بين التحالف الصهيوني – الأمريكي والمشروع الشرق أوسطي»، في: الشرق الأوسطية مخطط أمريكي – صهيوني، تحرير: حلمي شعراوي، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1998م.

118- د. وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي " دراسة مقارنة"، الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق، 1419هـ 1998م.

119- د. يحيى الجمل، الاعتراف في القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، دار النهضة، القاهرة، 1963م.

120- يوسف الحسن، جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002م.

رابعاً – الأطروحات والرسائل:

121- د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر: دراسة في العلاقات الجدلية لمبدأ المساواة في السيادة وفلسفة الحكومة العالمية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق . جامعة عين شمس، 1422هـ/2001م، منشورة الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 1426هـ 2006م.

122- د. حمدي فتح الله جاد الدويل، نظرية البطلان في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق- جامعة الإسكندرية، 1996م.

123- د. ماجدة أحمد محمود، المنظمات غير الحكومية الدولية " دراسة نظرية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007م.

124- د. شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة دكتوراه، بإشراف: د. دايم بلقاسم، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2013- 2014م.

125- د. عائشة هالة محمد طلس، الإرهاب الدولي و الحصانة الدبلوماسية، رسالة دكتوراه مقدمة في كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1998م.

126- د. محمد إسماعيل علي السيد، مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين، رسالة دكتوراه، كلية حقوق – جامعة عين شمس، 1974م.

127- د. محي الدين محمد محمود قاسم، التقسيم الإسلامي للمعمورة: دراسة في نشأة وتطور الجماعة الدولية في التنظيم الدولي الحديث، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1995م.

خامساً - الأبحاث والدراسات:

128- د. أبو بكر عبد الله ادم، ((المحكمة الجنائية الدولية: تأملات أولية في قضية المتهمين بجرائم دارفور))، دراسة منشورة في صحيفة القدس، الصادرة في لندن؛ ومتاحة بتاريخ الزيارة 2011/3/18م في موقع سودان أونلاين:
www.sudaneseonline.com/ar/printer_9945.shtml, Mar 23, 2007

129- د. أحمد الرشيدي، ((الجامعة العربية: 55 عاما على طريق العمل العربي المشترك))، دراسة منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م في موقع الجزيرة على الشابكة.

130- د. أحمد براك، ((جريمة انتهاك حرمة المسجد الأقصى ومحيطه من منظور القانون الجنائي الدولي))، دراسة منشورة دراسة منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة 2016/5/22م في موقع د. أحمد براك الالكتروني:
http://www.ahmadbarak.com/l

131- د. أحمد صدقي الدجاني، ((قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي خطر إكمال تهجير المقدسيين العرب من بيت المقدس))؛ القدس، العدد العاشر، أكتوبر 1999م.

132- استيتيتو عبد الله، ((ظاهرة العولمة بين خيار التبني ومقاربة الرفض: العولمة الاقتصادية نموذجاً))، مجلة فكر ونقد، العدد 68، منشورة ومتاحة في موقع المجلة على الشابكة.

133- د. أشرف عرفات أبو حجازة، ((إدماج قرارات مجلس الأمن الصادرة طبقاً للفصل السابع من الميثاق وتنفيذها في النظم القانونية الداخلية للدول الأعضاء))،))، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 61 السنة 2005م.

134- د. أمنية مراد، ((الحماية القانونية للاجئين في ظل القانون الدولي: دراسة تحليلية))، دراسة منشورة في 2017/4/1م في موقع المركز الديمقراطي العربي، ومتاحة فيه بتاريخ الزيارة 1439/8/5هـ الجمعة 2018/4/20م : http://democraticac.de/?

135- د. بخاري عبد الله الجعلى، "الجوانب القانونية الأساسية لحماية اللاجئين في القانون الدولي: التقنين والتطوير"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 40، 1984م.

136- د. جاسم محمد زكريا، نهاية عصر السيادة دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في آفاق الصراع بين سيادة الدولة والتدخل الدولي؛ دراسة منشورة في مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 32 – العدد الثاني، 2016م.

137- ـــــــــــــــ، "دساتير الربيع العربي معادلة الثورة والدولة: محاولة في التأصيل"؛ دراسة منشورة في مجلّة عالم الفكر، العدد 174 (أبريل – يونيو 2018م) – الكويت.

138- ـــــــــــــــ، ((خيارات الشعوب & مستقبل المنظمات الإقليمية! الاتحاد الأوربي بعد الBrexit – دراسة حالة))؛ دراسة منشورة في مجلة العلوم السياسية والقانون الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي – برلين؛ العدد التاسع الصادر في حزيران/ يونيو 2018م.

139- ـــــــــــــــــــــــ، التحالف الأمريكي . الصهيوني ثلاثية العقدة والعقيدة والمنفعة؛ دراسة مطولة منشورة في مجلة الفكر السياسي، الصادرة عن الاتحاد العام للكتاب العرب؛ العدد العشرون، خريف 2004م.

140- ـــــــــــــــــــــــ، حق الإنسان في الغذاء الكافي بين مسؤولية الدولة ودور المنظمات الدولية – دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة؛ دراسة منشورة في مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 33، العدد الثاني، 2017م.

141- ـــــــــــــــــــــــ، مرتكزات الحلم الأمريكي في الهيمنة على العالم ((نشأة سادية وتاريخ أسود))؛ دراسة منشورة في العدد الرابع من مجلة الحقيقة ((مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة أدرار))، محرم 1425هـ الموافق أذار/ مارس 2004م.

142- ـــــــــــــــــــــــ، مقومات الدولة بمكة و مكانتها في المجتمع الدولي قبل الإسلام دراسة تأصيلية تحليلية بالمنظومة العربية في بنيان القانون الدولي؛ مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية.

143- ـــــــــــــــــــــــ، مكانة الاتحاد الأوربي في التنظيم الدولي المعاصر، دراسة منشورة في مجلة الحقوق جامعة البحرين؛ المجلد 14، العدد 1، لعام 2017م.

144- ـــــــــــــــــــــــ، نهاية عصر السيادة دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في آفاق الصراع بين سيادة الدولة والتدخل الدولي؛ دراسة منشورة في مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 32 – العدد الثاني، 2016م.

145- ـــــــــــــــــــــ،" ظاهرة الجوع في التنظيم الدولي المعاصر ثلاثية العار والمسؤولية والاستكبار: دراسة وصفية تحليلية ناقدة"؛ دراسة منشورة في العدد 43 من مجلّة التجديد ((الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا)) الصادر في يونيو 2018 م.

146- د. جعفر عبد السلام، ((تأثير المقدسات الدينية على المركز القانوني لمدينة القدس))، دراسة منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م في موقع المركز الفلسطيني للإعلام على الشابكة: www.Palstaineinfo.com

147- د. حازم العبيدي، ((إعمار مصر تعلن تفاصيل الطرح الأول لأسهمها بالبورصة المصرية))، منشور في 2015/6/4م صحيفة الوفد، ومتاح بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م في موقعها: https://alwafd.org/

148- د. حازم عياد، ((تداعيات مسيرة العودة المحلية والإقليمية))، دراسة منشورة في السبت 31/مارس/2018م، ومتاحة بتاريخ الزيارة الثلاثاء، 9 شعبان 1439 هجرية الموافق 24/إبريل/2018م في موقع السبيل: http://www.assabeel.net/article/

149- د. حسام أحمد هنداوي، ((حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في ضوء النظام العالمي الجديد))، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد السابع والأربعون، السنة السابعة والأربعون 1991م.

150- د. حسنين المحمدي بوادي، غزو العراق بين القانون الدولي والسياسة الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005م.

151- سعد سلوم، ((المحافظون الجدد وترسيخ بنية العنف في العلاقات الدولية: مصطلح لقائمة مغلقة مفتوحة!))، دراسة منشورة في مجلة النبأ،

العدد 78 رجب آب 2005م، ومتاحة بتاريخ الزيارة الثلاثاء 2007/2/6م في موقعها: http://annabaa.org/nbahome/nba78/020.ht

152- د. سليمان أبو ستة، ((اللاجئون الفلسطينيون في الشتات والحل العملي لتحقيق "عودتهم إلى فلسطين المحتلة))؛ محاضرة في المركز الثقافي العربي بدمشق؛ كانون الثاني/ يناير2004م. منشورة في صفحة المركز الفلسطيني للإعلام على شبكة المعلومات الدولية؛ وعنوانه: http://www.palstine-info/arabic/qadhea/lajeoon2.htm

153- د. السيد فليفل، (مشكلة دارفور بين التدخل الدولي والأزمة الداخلية)، المحاضرة الشهرية السادسة – الموسم الثقافي لسنة 1375 لوفاة الرسول (2007ف) المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا.

154- د. سيمون نصار، مسألة اللاجئين ونصف قرن على الوجود الفلسطيني في لبنان . إحصاءات متفاوتة تراوح بين 220 ألف نسمة و700 ألف)، صحيفة الحياة العدد: 13833 ، تاريخ: 1421/11/3هـ الموافق 2001/01/28م.

155- د. صديق الزيلعي، ((هوامش حول قضية التهميش (حالة دارفور))، دراسة منشورة في 2014/4/23م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 2015/2/7م في موقع صحيفة حريات السودانية، http://www.hurriyatsudan.com/.

156- ضياء أيوب، ((الخطاب الأوروبي الجديد تجاه حق العودة وواجباتنا ..))، بحثٌ منشور في 2008/12/23م، في موقع دائرة شؤون اللاجئين حركة المقاومة الإسلامية حماس: http://drah.ps/ar/index.php?act=post&id=410.

157- ضياء خليل، ((مسيرة العودة في غزة: رسالة برفض تصفية حق العودة))، تحقيق منشور في 3/29/ 2018م في صحيفة العربي الجديد، ومتاح بتاريخ الزيارة 1439/8/5هـ الجمعة 2018/4/20م في موقعها: https://www.alaraby.co.uk/

158- د. عادل عامر، ((أسباب تحفظ مصر علي اتفاقية حماية اللاجئين))، دراسة منشورة في 2017/5/11م في صحيفة ((المصريون))، ومتاحة بتاريخ الزيارة 1439/8/5هـ الجمعة 2018/4/20م في موقعها: https://www.almesryoon.com/story/

159- د. عايدة العلي سري الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1418هـ/ 1998م.

160- عبد الباري عطوان؛ ((العراق: فتوى قانونية تاريخية))، صحيفة القدس العربي، يوم 2008/11/20م.

161- د. عبد الرحمن شاكر، ((الصهيونية بدأت بإهانة اليهودية))، مجلة العربي، العدد 468، لعام 1997م.

162- د. عبد الرزاق الدواي، ((الجنيالوجيا وكتابة تاريخ الأفكار))، مجلة فكر ونقد، العدد 30، موقع المجلة على الشابكة: www. Aljabree.com

163- د. عبد السلام أحمد ضو، التنوع الثقافي والتبعية الإعلامية في أفريقيا، دراسة منشورة في أعمال مؤتمر التعليم من أجل التحرر في أفريقيا، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية؛ سبها، ليبيا، 1986م.

164- د. عبد الله السيد ولد أباه، ((الخطاب الغربي حول الإسلام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م))، بحثٌ منشورٌ في مجلة التسامح العدد الخامس، ومتاح في موقعها على الشابكة: www.altfahom.com

165- د. عثمان جمعة ضميرية، ((المشروعية العليا في الإسلام وأثرها في العلاقات الدولية))، بحث منشور في موقع المختار الإسلامي؛ ومتاح في عنوانه على الشابكة: www.islamselect.com

166- د. علي المليجي علي، ((القدس بين الشرعية الدولية والقانون الأمريكي))، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد رقم 71 تاريخ 2002/12/1م.

167- علي محمود حسنين، ((محاكمة المتهمين بجرائم الحرب في دارفور لمحكمة الجنايات الدولية))؛ مقابلة منشورة في صحيفة السوداني، العدد رقم: 551، تاريخ 2007/5/31م. ومتوفرة في موقع الصحيفة على الشابكة.

168- عيسى القدومي، ((ليس لليهود حق في القدس وأرض فلسطين؟!))، بحثٌ منشور في موقع مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية: http://www.aqsaonline.org/News.aspx? ومتاح فيه بتاريخ الزيارة 1438/1/12هـ الخميس 2013/10/13م.

169- د. فهد آل ثاني، ((البلقان مفتاح السيطرة العالمية))، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الرابع والعشرون، جامعة قطر، الدوحة، خريف 2001م.

170- ـــــــــــــ، إستراتيجية التنمية، الدوحة، مكتبة الثقافة، 2001م.

171- فؤاد البطاينة، ((حق العودة غير قابل للتصرف.. والتذرع بأنه حق فردي لا جماعي ساقط.. تحالف القيادتين الأردنية والفلسطينية وعزل فلسطين عن تداعيات السقوط العربي مطلب وطني))، بحث منشور في صحيفة رأي اليوم في 2017/11/28م، ومتاح بتاريخ الزيارة 1439/8/5هـ الجمعة 2018/4/20م في موقعها: https://www.raialyoum.com/index.php/

172- د. كمال حداد، ((الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور))، دراسة منشورة في العدد 60 من مجلة الجيش اللبناني أيار 2007م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 2009/2/5م في موقعه: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

173- د. كمال قبعه، ((القدس والقانون الدولي العام))؛ الورقة الثالثة في ندوة (القدس مفتاح السلام والحرية) ندوة فكرية بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد الرئيس ياسر عرفات من 12-2005/11/14 قاعة سليم أفندي- البيرة. نقلاً عن الموقع: www.fateh.net/public/nadwtqudos/mehwar5.htm

174- د. محسن محمد صالح، ((المقاومة المسلحة ضد المشروع الصهيوني في فلسطين1920 – 2001م))، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (3)، الطبعة الأولى، منشور ومتاح بتاريخ الزيارة السبت 2017/5/20م في موقع:-http://www.palestine info.info/arabic/books/almoqawamah/

175- د. محمد المجذوب، إسرائيل والمواثيق الدولية، من مداخلة قدمت في ندوة ((الممارسات الإسرائيلية والموقف الدولي))، التي عقدت في لبنان . زغرتا في 2002/6/21 بدعوة من الهيئات الوطنية الشمالية.

176- د. محمد خليفة، ((مستقبل الاتحاد الأوربي إلى زوال))، صحيفة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، تاريخ النشر: 2014/09/14م، ومتوفر في موقع الصحيفة: http://www.alkhaleej.ae/studies-center-publications.

177- د. محمد عبد الفتاح عليوة، ((تقسيم السودان: المؤامرة تنفذ بأيد عربية..))، دراسة منشورة في 2010/10/19م على الفجر نيوز، ومتاحة بتاريخ الزيارة 2015/2/5م في موقع تورس: http://www.turess.com/alfajrnews/

178- د. محمد ماجد الجزماوي، ((القدس في ضوء قرارات اللجان البريطانية والدولية)) 1917- 1947م جامعة الخليل – فلسطين، دراسة منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة في 2009/5/22م على موقع المركز الفلسطيني للإعلام على الشابكة.: http://www.palestine-info.info/arabic/fatawa/alfatawa/hukm_khaliq.htm

179- د. محمود خالد الزهار، اللاجئون وحق العودة، ورقة قدمت إلى (مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات) الذي عقده مركز دراسات الشرق الأوسط / عمان- الأردن بتاريخ 11-2000/9/13م. منشورة في صفحة المركز الفلسطيني للإعلام على الشابكة: www.palstine-info/arabic/qadhea/lajeoon2

180- د. محي الدين محمد محمود قاسم، ((التزامات اللاجئ – دراسة في التشريعات الدولية والإقليمية))، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 54 السنة 1998م.

181- مصطفى رجب، ((موقع القدس على خريطة اهتمامات الرؤساء الأمريكيين))، بحثٌ منشور في صحيفة الشرق القطرية 2005/1/27.

182- مصطفى سري، ((تاريخ الانقلابات في السودان))، بحث منشور في صحيفة الشرق الأوسط، عدد يوم الجمعة، 23 نوفمبر 2012م؛ ومتاح بتاريخ الزيارة السبت 2013/2/9م في موقع: http://maktoob.news.yahoo.com

183- هند عروب، ((الواقع الدولي، الأولوية ليست للشرائع والشعوب رقاب يقصلها منطق القوة ولهاث المصالح: العراق نموذجاً))، مجلة فكر ونقد، العدد 46.

سادساً - المحاضرات والندوات واللقاءات:

184- أشرف السعيد، ((هل استطاع الاتحاد الأفريقي تحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية؟))، تحقيق صحفي جمع فيه آراء قامات سياسية وقانونية وأكاديمية كبيرة متخصصة وعاملة في الشأن الأفريقي؛ جريدة التعاون، 20\ 11\2013م، منشور في موقع الأهرام الالكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?

185- د. جاسم محمد زكريا، " خصوصية اللغة العربية في صياغة المصطلحات الدولية: دراسة في البعد القومي لتعريب المصطلحات السياسية"؛ محاضرة في اتحاد الكتاب العرب . دمشق؛ خلال ندوة اللغة العربية منهج حياة و معرفة، في 19 – 20 صفر الخير 1429هـ الثلاثاء 26 – 27 شباط 2008 م.

186- _____، ((أزمات الدولة العربية الحديثة – الجزء الأول))، مجموعة محاضرات في مقرر إدارة الأزمات الدولية لطلاب ماجستير التأهيل والتخصص في العلاقات الدولية والدبلوماسية؛ كلية الحقوق – جامعة دمشق، العام الجامعي 1435-1436 هـ/2015-2016م.

187- _____، ((أزمات الدولة العربية الحديثة – الجزء الثالث))، مجموعة محاضرات في مقرر إدارة الأزمات الدولية لطلاب ماجستير التأهيل والتخصص في العلاقات الدولية والدبلوماسية؛ كلية الحقوق – جامعة دمشق، العام الجامعي 1439-1440 هـ/2018-2019م.

188- _____، ((أزمات الدولة العربية الحديثة – الجزء الثاني))، مجموعة محاضرات في مقرر إدارة الأزمات الدولية لطلاب ماجستير التأهيل والتخصص في العلاقات الدولية والدبلوماسية؛ كلية الحقوق – جامعة دمشق، العام الجامعي 1438-1439 هـ/2017-2018م.

189- _____، ((الأزمة الأخلاقية في العلاقات الدولية))، مجموعة محاضرات لطلاب ماجستير القانون الدولي، في مقرر العلاقات الدولية؛ كلية الحقوق – جامعة دمشق، العام الجامعي1434-1435هـ/2013-2014م.

190- _____، ((القضية الفلسطينية: صراعٌ لا تحسمه قواعد القانون الدولي؟!))، مجموعة محاضرات ألقيت على طلاب الدراسات العليا . في مقرر القضية الفلسطينية بدبلوم القانون الدولي . في كلية الحقوق – جامعة دمشق؛ العام الدراسي 2003 / 2004م.

191- _____، ((غزو العراق فصلٌ جديدٌ في حربٍ قديمةٍ؟))، مجموعة محاضرات لطلاب الدراسات العليا- دبلوم القانون الدولي، في كلية الحقوق – جامعة دمشق، العام الدراسي 2008-2009م.

192- _____، ((مفهوم القيمة العليا ودوره في بناء الشخصية الإنسانية))، محاضرات في مقرر مهارات التواصل، ماجستير العلاقات الدولية والدبلوماسية في كلية الحقوق بجامعة دمشق، العام الجامعي 1437-1438هـ 2016-2017م.

193- _____، أثر نجاح أو فشل المفاوضات الفلسطينية ((الإسرائيلية)) على الأمن الوطني السوري، محاضرة في الندوة الإستراتيجية التي أقامها مركز الدراسات الإستراتيجية في الأكاديمية العسكرية العليا بدمشق في 1-2 كانون الأول/ديسمبر 2010م.

194- _____، أزمات الدولة العربية الحديثة، محاضرات في إدارة الأزمات الدولية، ماجستير العلاقات الدولية والدبلوماسية في كلية الحقوق بجامعة دمشق، العام الجامعي 1437-1438هـ 2016-2017م.

195- _____، مقدمة في دراسة المنظمات الدولية، محاضرة لطلاب الدورة التحضيرية الخامسة عشرة في المعهد الوطني للإدارة العامة INA، يوم الخميس 1438/2/24هـ الموافق 2016/11/24م؛ مطبوعة وموزعة ومنشورة على صفحة المعهد في الشابكة.

196- _____، ((استثمار القوى الكبرى في الأزمات الدولية: ثلاثية المؤامرة والاستغلال والمقامرة))، محاضرات في مقرر إدارة الأزمات الدولية لطلاب السنة الثانية في ماجستير التأهيل والتخصص في العلاقات الدولية والدبلوماسية؛ كلية الحقوق - جامعة دمشق، العام الجامعي 1439-1440 هـ/2018- 2019م.

197- د. جورج قرم، عرض كتاب «الشرق والغرب: التصدع المتخيل» للمفكر اللبناني ، الصادر بالفرنسية، منشور في صحيفة الشرق الأوسط،

العدد 9361، يوم الخميس 28 جمادى الأولى 1425 هـ 15 يوليو 2004.

198- د. كمال قبعه، ((القدس والقانون الدولي العام))؛ الورقة الثالثة في ندوة (القدس مفتاح السلام والحرية) ندوة فكرية بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد الرئيس ياسر عرفات من 12-2005/11/14 قاعة سليم أفندي- البيرة. نقلاً عن الموقع: www.fateh.net/public/nadwtqudos/mehwar5.htm

199- د. سليمان أبو ستة، ((اللاجئون الفلسطينيون في الشتات والحل العملي لتحقيق "عودتهم إلى فلسطين المحتلة))؛ محاضرة في المركز الثقافي العربي بدمشق؛ كانون الثاني/ يناير2004م. منشورة في صفحة المركز الفلسطيني للإعلام على شبكة المعلومات الدولية؛ وعنوانه: http://www.palstine-info/arabic/qadhea/lajeoon2.htm

200- ضياء خليل، ((مسيرة العودة في غزة: رسالة برفض تصفية حق العودة))، تحقيق منشور في 3/29/ 2018م في صحيفة العربي الجديد، ومتاح بتاريخ الزيارة 1439/8/5هـ الجمعة 2018/4/20م في موقعها: https://www.alaraby.co.uk/

201- علي محمود حسنين، ((محاكمة المتهمين بجرائم الحرب في دارفور لمحكمة الجنايات الدولية))؛ مقابلة منشورة في صحيفة السوداني، العدد رقم: 551، تاريخ 2007/5/31م. ومتوفرة في موقع الصحيفة على الشابكة.

202- د. محمد شلالدة، ((13انتهاكاً للقانون الدولي في قرار ترامب بشأن القدس))، تحقيق: محمد عبيدات، منشور في العربي الجديد، 7 ديسمبر 2017م، ومتاح تاريخ الزيارة 1439/5/3هـ الموافق

2018/1/20م، في موقعه:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/12/7

203- د. محمود خالد الزهار، اللاجئون وحق العودة، ورقة قدمت إلى (مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات) الذي عقده مركز دراسات الشرق الأوسط / عمان- الأردن بتاريخ 11-2000/9/13م. منشورة في صفحة المركز الفلسطيني للإعلام على الشابكة: www.palstine-info/arabic/qadhea/lajeoon2 .

سابعاً - تقارير وبيانات ومعلومات ومقابلات صحفية:

204- الأستاذ المهدي المنجرة، ((المجتمع الناشئ هو مجتمع معرفي بامتياز))، حوار مع نزهة بلخياط ويحيى اليحياوي، مجلة فكر ونقد، العدد 29.

205- د. أحمد صدقي الدجاني، ((مطلوب قراءة صحيحة لتاريخ القدس والاستعمار الاستيطاني الصهيوني فيها))، في التقرير القدس الصادر عن مركز الإعلام العربي /القاهرة- العدد التجريبي 0- كانون الأول (ديسمبر) 1998م.

206- أطول يوم في تاريخ اليابان: التعصب الذي قاد اليابان إلى حافة القيامة، وضع الكتاب وترجمه إلى الإنجليزية مجموعة من باحثي معهد دراسات حرب الباسيفيك، اقتباسات منه إعداد: فدوى فاضل، منشورة في صحيفة الشرق الأوسط يوم السبت 26 محرم 1438 هـ الموافق 29 أكتوبر 2016 م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 15 رمضان المبارك 1439هـ الخميس 31 أيار/مايو 2018م في موقعها: https://aawsat.com/home/article/

207- "محن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي"، دراسة منشورة في 2017/11/24م في مجلة "ميديابارت" الفرنسية، مجلة إلكترونية للرأي والاستقصاء تصدر بثلاث لغات ومتاحة في موقعها: https://www.mediapart.fr/، ومنشور بتاريخ 2017/11/28م ومتاح باللغة العربية بتاريخ الزيارة 1439/8/21هـ الأحد 2018/5/6م على موقع: المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية: http://www.sahara-culture.com/Default.aspx؟

208- ((الجولان العربي السوري))، بيانات منشورة في موقع محافظة القنيطرة، ومتاحة بتاريخ الزيارة في الخميس 2018/9/6م في موقعها على الشابكة:.http://www.golan-gov.org/modules

209- ((دارفور: ما انتهى الصراع بعد؟))، تصريحات لقادة المتمردين منشورة في 2016/9/16م ومتاحة بتاريخ الزيارة 2017/2/5م في موقع السودان تريبون: http://www.sudantribune.net/

210- ((مرتفعات الجولان.. التاريخ والأهمية وحقيقة الصراع))، تقرير منشور في 2019/3/24م، ومتاح بتاريخ الزيارة 1440/11/20هـ الثلاثاء 2019/7/23م في موقع شبكة سكاي نيوز العربية، أبوظبي: https://www.skynewsarabia.com/middle-east

211- ((مستجدات دارفور 2017م))، تقارير ونشرات منشورة ومتاحة بتاريخ الزيارة 1438/9/6هـ الخميس 2017/6/1م في موقع يوناميد: unamid.unmissions.org/ar/

212- ((ملفات دارفور))، دراسات وتقارير وتحليلات منشورة في2016/9/7م؛ ومتاحة بتاريخ الزيارة 2016/9/9م؛ في موقع BBC العربية.

213- ((نائب الرئيس السوداني يؤكد انتهاء القتال في دارفور))، تصريحات منشورة يوم الثلاثاء 2017/8/8م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 2017/8/17م في موقع صحيفة اليوم السابع: http://www.youm7.com/story/2017/8/8/

ثامناً - المعاجم:

214- محمد بن مكرم بن علي ((ابن منظور))، لسان العرب، الجزء12، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1990م.

215- معجم اللغة العربية المعاصر، ومعجم المالية، ومجموعة أخرى من المعاجم.

تاسعاً - الكتب المترجمة في اللغة العربية:

216- أرنولد توينبي، تاريخ البشرية – الجزء الأول، نقله إلى العربية: د. نقولا زيادة، الطبعة الثالثة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1988م.

217- إنييس ل. كلود ((الابن))، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة: د. عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964م.

218- إيليا زريق، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، ترجمة: محمود شريح، الطبعة الثانية، بيروت، 1998م.

219- برتراند رسل، جرائم الحرب في فيتنام، ترجمة: يحيى عويس، المتحدة للنشر – القاهرة 1970م.

220- بيير رينو فان وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: فايز كم نقش، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، 1982م.

221- ثيودور هرتزل، الدولة اليهودية.

222- ج . كونتنو، الحضارة الفينيقية، ترجمة: د. محمد عبدا لهادي أبو شعيرة، مراجعة: د. طه حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م.

223- ج. ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي: الجزء الثاني من 1957 إلى 1978م، ترجمة: د. نور الدين حاطوم، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1407هـ 1987م.

224- جاك أدا، عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة: د. مطانيوس حبيب، الطبعة الأولى، دار طلاس، دمشق، 1998م.

225- جراهام. ف توماس، السودان الصراع من أجل البقاء، ترجمة: الطيب الزبير الطيب المنصور، الطبعة الأولى، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995م.

226- جورج أنطونيوس، يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة: د. ناصر الدين الأسد ود. إحسان عباس، قدم له: د. نبيه أمين فارس، الطبعة الثامنة، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

227- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، مطبوعات منشورات تهامة، جدة، 1414هـ 1984م

228- جون – ماري هنكرتس و لويز دوزواللد بك، القانون الدولي الإنساني العرفي – الجزء الأول: القواعد، ترجمة: محسن الجمل، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 2007م.

229- جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة: منى أبو سنة، مراجعة وتقديم: مراد وهبة، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، 1997م.

230- رمضان بابادجي و مونيك شملييه جاندرو و جيرو دو لا براديل، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، سلسلة قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، المسار الفلسطيني الإسرائيلي 3، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، بيروت، 1997م.

231- روجيه جارودي، حفارو القبور الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها، ترجمة: عزة صبحي، الطبعة الثالثة، دار الشروق، القاهرة، 1423هـ 2002م.

232- روجيه غارودي، الولايات المتحدة طليعة الانحطاط كيف نحضر للقرن الحادي والعشرين، نقله إلى العربية: مروان حموي.

233- روجيه غارودي، في سبيل حوار الحضارات، تعريب: د. عادل العوا، الطبعة الرابعة، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 1999م.

234- ستيفن رينسمان، تاريخ الحروب الصليبية: الحرب الأولى وقيام مملكة بيت المقدس، نقله إلى العربية: د. السيد الباز العريني، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، 1967م.

235- صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات .. إعادة صنع النظام العالمي، الطبعة الثانية، ترجمة: طلعت الشايب وتقديم د. صلاح قانصوة، 1999م.

236- فرانسوا ديكريه، قرطاجة أو إمبراطورية البحر، ترجمة: عز الدين أحمد عزو، مراجعة وتحقيق: د. عبد الله الحلو، الطبعة الأولى، الأهالي للنشر والتوزيع، دمشق، 1996م.

237- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد، مراجعة وتقديم: د. عز الدين فودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983.

238- كافين رايلي، الغرب والعالم – القسم الأول، ترجمة: د. عبد الوهاب المسيري ود. هدى عبد السميع حجازي، مرتجعة: د. فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 90، تموز/يوليو، 1985م.

239- كنود إيريك يورقنسن، ((نحو علم اجتماعي من ستة قارات: العلاقات الدولية))، ترجمة: عبد الله راقدي "مجلة العلاقات الدولية والتنمية"، العدد 6: 4، ديسمبر 2003م.

240- لكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003م.

241- مارتن غريفيثس & تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة وإصدار: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008م.

242- مارلين نصر، صورة العرب في الكتب المدرسية الفرنسية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م.

243- ماري ولسن، عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، ترجمة: فضل الجراح، الطبعة الأولى، قدمس للنشر والتوزيع، 2000م.

244- مكوركوديل، حقوق الإنسان وتقرير المصير، النظام العالمي الجديد، ترجمة صادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر، الأردن – عمان، 2001م.

245- ميخائيل زابوروف، الصليبيون في الشرق، ترجمة: إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1986م.

246- ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، دار سطور، القاهرة، الطبعة الثانية، 2000م.

247- ميشيل كونيل لاكوست، مسيرة نحو غاية جليلة: اليونسكو من عام 1946- 1993م، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م.

248- ناجاي ميتشيو و ميجول أورشيا، الثورة الإصلاحية في اليابان، ترجمة: عادل عوض، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م.

249- نيقولا ماكيافيلي، الأمير، تعريب: محمد لطفي جمعة، الطبعة الثانية، مؤسسة النوري، دون تاريخ نشر، دمشق.

250- نيقولا ميكيافيللي، الأمير، ترجمة: أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م.

251- هـ . ج. ويلز، معالم تاريخ الإنسانية – المجلد الأول نشأة الكون والإنسان والحضارات، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، ص 160. نقلاً عن نسخة الكترونية منشورة ومتاحة في موقع كتب عربية: www. Kotobarabia. Com

252- هانس . بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة: د. عدنان عباس علي. تقديم: د. رمزي زكي، عالم المعرفة، العدد 238 لعام 1998م.

253- هنري غريمال، حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا منذ 1919 وحتى الوقت الحاضر، تعريب: صباح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 1994م.

254- واشنطن إيرفينغ، أخبار سقوط غرناطة، ترجمة: د. هاني يحيى نصري، الطبعة الأولى، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2000م.

255- والتر أ. مكدووجال، أرض الميعاد والدولة الصليبية: أمريكا في مواجهة العالم منذ عام 1776، ترجمة: رضا هلال، الطبعة الثانية، دار الشروق، 1421 هـ/2001م.

256- ول وايرل ديورانت، قصة الحضارة – الإصلاح الديني، الجزء الرابع من المجلد السادس، ترجمة: د. عبد الحميد يونس والأستاذ علي

أدهم، الطبعة الأولى، دار الجيل بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1408هـ 1988م.

257- _____، قصة الحضارة – الشرق الأقصى اليابان، الجزء الخامس من المجلد الأول، ترجمة: د. زكي نجيب محمود، الطبعة الأولى، دار الجيل بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1419هـ 1998م.

258- _____، قصة الحضارة – حياة اليونان، الجزء الثالث من المجلد الثاني، الكتاب الثامن، ترجمة: محمد بدران، الطبعة الأولى، دار الجيل بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1419هـ 1998م.

259- _____، قصة الحضارة – نشأة الحضارة، الجزء الثاني من المجلد الأول، ترجمة: محمد بدران، الطبعة الأولى، دار الجيل بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1408هـ 1988م.

260- إدوارد توبول، "المسألة اليهودية في روسيا مرة أخرى"، ترجمة: د. أشرف الصباغ، مجلة الثقافة العالمية، العدد 94 لعام 1999م.

عاشراً – الأبحاث والدراسات والمقابلات المترجمة في اللغة العربية:

261- أطول يوم في تاريخ اليابان: التعصب الذي قاد اليابان إلى حافة القيامة، وضع الكتاب وترجمه إلى الإنجليزية مجموعة من باحثي معهد دراسات حرب الباسيفيك، اقتباسات منه إعداد: فدوى فاضل، منشورة في صحيفة الشرق الأوسط يوم السبت 26 محرم 1438 هـ الموافق 29

أكتوبر 2016م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 15 رمضان المبارك 1439هـ الخميس 31 أيار/مايو 2018م في موقعها: https://aawsat.com/home/article

262- أنتوني ماجرو، تأصيل السياسات الكونية في: ماجرو ولويس "السياسات الكونية: العولمة والدولة القومية"، مطبعة يولتي، لندن، 1992م، ص1-30. نقلاً عن: السيد يس، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م.

263- أنديرس كومباس، ((الفشل الأخلاقي - سبب استقالتي من الأمم المتحدة))، مقال منشور في جنيف، 17 حزيران 2016م، ومتاح بتاريخ الزيارة 2016/12/20م في موقع: http://www.irinnews.org/ar

264- توماس مارتنز، التسامح : الفضيلة النادرة، مجلة التسامح، مسقط . عمان، العدد الثامن عشر ربيع 1428هـ 2007م.

265- إيمانويل فالرشتاين، إعادة بناء الرأسمالية، تعريب: إيمان شمص، مجلة شؤون الأوسط العدد71 (نيسان/أبريل) 1998م.

266- برتراند رسل، جرائم الحرب في فيتنام، ترجمة: يحيى عويس، المتحدة للنشر- القاهرة 1970م.

267- جون براندولينو وديفيد لونا، ((معالجة الفساد عبر المعاهدات والالتزامات الدولية))، دراسة منشورة في 3 أيلول/سبتمبر 2008م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 2016/5/10م في موقع: /http:/iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/

268- ديفيد بآك، ((آلام العولمة: الرأسمالية والعبودية))، دراسة منشورة في 15 مايو 2005م على: http://news.bbc.co.uk/1/hi/in/.

269- روجيه غارودي، في سبيل حوار الحضارات، تعريب: د. عادل العوا، الطبعة الرابعة، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 1999م.

270- ساري نسيبة، ((مقابلة في صحيفة دير شبيجل الألمانية))، ترجمة: حسن عبده حسن منشورة في 2012/3/7م، ومتاحة بتاريخ الزيارة 2015/2/7م في موقع الإمارات اليوم: http://www.emaratalyoum.com/politics/weekly-supplements/world-press/2012-03-07

271- مينكسين باي، ((مكافحة الفساد في الصين تهدد الحزب الحاكم))، عن «نيويورك تايمز» الأميركية، 2014/10/17، إعداد منال نحاس دراسة منشورة في صحيفة الحياة في 2014/10/24م.

الحادي عشر - المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Akshaya Kumar, ((Is U.N. ignoring janjaweed danger?)), Sat September 13, 2014, http://edition.cnn.com/2014/09/13/opinion/kumar-janjaweed-threat/
2. B.G. Ramcharan, "The role of international bodies in the implementation and enforcement of humanitarian law and human rights law in non–international armed conflict", American University Law Review, Vol. 33, 1983,.
3. Bernard Grofman, Alexander H. Trechsel &Mark Franklin: Editors, The Internet and Democracy in Global Perspective: Voters, Candidates, Parties, and Social Movements, Springer Cham Heidelberg New York Dordrecht London, 2014,.
4. Bosch "M.M", Votes in the UN general assembly, K.L.I Hague, Netherland, 1998.
5. BOSCH." M.M", Votes in the UN General Assembly, the Hauge, Netherland, 1998,.
6. BOSCH"Marin. Miguel", Votes in the UN general assembly, K.L.I Hague, Netherland 1998,.
7. BRACKEN. Paul, "The second Nuclear Age", Foreign Affairs, 2000. Vol.79.№ 1,.
8. Brendan Koerner, ((Who Are the Janjaweed؟ A guide to the Sudanese militiamen)),July19,2005,www.slate.com/articles/news_and_politics/explainer/2004/07/who_are_the_janjaweed.html.
9. Brierly (L.J), The law of nations, Oxford, Sixth edition, London.

10. BYERS. Michael, International Politics, Oxford University Press, 2000.
11. Charles A. Kupchan, "After Pax Americana: Benign Power, Regional Integration, and the Sources of a Stable Multipolarity," International Security, vol. 23, №. 2 (Autumn 1998),.
12. Chi-Ming Lam, Childhood, Philosophy and Open Society: Implications for Education in Confusion Heritage Cultures, The Hong Kong Institute of Education, China, Springer, 2013,.
13. Chris Brawn, International Relations Theory: New Normative Approaches, New York: Simon & Schuster International Group, 1992.
14. Christopherc. Joyner, The United Nations And Terrorism: Rethinking Legal Tensions Between National Security, Human Rights, And Civil Liberties, Blackwell Publishing, 2004,.
15. Cirincione, Joseph and Mathews, Jessica T. and Perkovich, George., WMD in Iraq: Evidence and Implications, Carnegie Endowment for International Peace. January 8, 2004. http://www.ceip.org/files/pdf/Iraq3FullText.pdf.
16. COBB "J.B" jr, "Globalization with a human face", The Christian Century, Issue: 3/11/1999.
17. CUTTER.' W.B", "New World, New Deal", Foreign Policy,№ .2,2000.
18. D. Momtaz, "The minimum humanitarian rules applicable in periods of internal tension and strife", International Review of the Red Cross, No. 324, 1998,.
19. D.W. Greig, "The underlying principles of international humanitarian law", Australian Year Book of International Law, Vol. 9, 1985,.

20. DANIEL THURER, International Humanitarian Law: Theory, Practice, Context, Zurich, Switzerland, 2010,.
21. David H. Bayley , "The Effects of Corruption in a Developing Nation," The Western Political Quarterly, 19 (12, 1966),.
22. David P. Rapkin, ed., World Leadership and Hegemony, International Political Economy Yearbook; v. 5 ,Boulder, CO: L. Rienner, 1990,.
23. Dinstein. Y, "Human rights in armed conflict: International humanitarian law", in T. Meron (ed.), Human Rights in International Law: Legal and Policy Issues, Clarendon Press, Oxford, 1984,.
24. Dyzenhaus. David; Legality and Legitimacy, Clarendon Press, Oxford, 1997,.
25. F. Hampson, "Human rights and Humanitarian law in internal conflicts", in: M.A. Meyer (ed.), Armed Conflict and the New Law, The British Institute of International and Comparative Law, London, Vol. П, 1993,.
26. Feldman, Shai. Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East. MIT Press: 1997. Cambridge, Mass.
27. Fernando Falcón y Tella, Challenges for Human Rights, Nijhoff Law Specials, VOLUME 71, LEIDEN • BOSTON, 2007,.
28. - FOWLER "R. B", An Introduction to Political Theory, New York, Per Har Collins. College Publishers, 1993.
29. Francis M. Deng,& J. Stephen Morrison, U.S. Policy to End Sudan's War,(Washington, D.C. :The Center for Strategic and International Studies (CSIS), February 2001.
30. Francois Bourguignon; Inequality and Globalization: How Rich Get Richer as the Poor Catch up; Foreign Affairs, Vol.95, № 1, January/February 2016,.

31. FRIEDMANN "T.L" & Ramonet.I, "Dueling Globalizations. Opposing views of Globalization", F.O, Issue: Fall.1999, p2.
32. FRIEDMANN(W. G), The changing structure of international law, stevens & sons, London, 1964,.
33. FUKUYAMA. Francis, The end Of History and the last man, New York, 1992.
34. Gedeon M. Mudacumura &Göktuğ Morçöl Editors, Challenges to Democratic Governance in Developing Countries, Springer International Publishing Switzerland, 2014,.
35. Gerald M. Steinberg Anne Herzberg and Jordan Berman, Best Practices for Human Rights and Humanitarian NGO Fact-Finding, Nijhoff Law Specials, VOLUME 78, LEIDEN • BOSTON, 2012,.
36. Ghada Karmi, ((Only Palestinian refugees can give up their right of return)), The Guardian Newspaper, Mon 24 Jan 2011. On line: https://www.theguardian.com/world/2011/jan/24/palestinian-refugees-right-return . Visited Date: Feb. 7.2015.
37. G. John IKenberry, Waves of War: Nationalism, State Formation, and Ethnic Exclusion in the Modern World, FOREIGN AFFAIRS, Sept/ Oct 2013,.
38. GRAY "C.W" & KAUDFMANN .D, Corruption and development", Finance &Development, March 1998,.
39. GREEN." H.R" & SEIDMAN. A, Unity or Poverty, Penguin Books, Baltimore, 1968,.
40. Greilsammer Ilan and Weiler Joseph," European Political Cooperation and the Palestinian Israeli Conflict",The Hague;Boston,MA:M.Nijhoff,1986.
41. H. Meyrowitz, "The principle of superfluous injury or unnecessary suffering. From the Declaration of St.

Petersburg of 1868 to Additional Protocol I of 1977", International Review of the Red Cross, No.299, 1994.
42. HENDERSON. Hazel, Beyond Globalization; Shaping a sustainable economy, F.A, 2000, vol.79,№ 1.
43. Higgins Rosalyn, Peace and Security. Achievements and Failures, EJIL, VOL. 6, (1995) №.3,.
44. HIRSH. Michael, "Washington◌,s self-Defeating Assault on the UN", Foreign Affairs, Vol.: 78 № 5,.
45. Hogan "M.J", The Marshall plan, Cambridge University Press, 1987,.
46. HUNTINGTON. Samuel, The clash of civilizations and the remarking of World Order, S&S: New York, 1996,.
47. J. Petras & H. Veltmeyer, Empire and Imperialism: The Globalizing Dynamics of Neo liberal Capitalism, London, Zed Books, 2005,.
48. Jenks (G.W) ,Unanimity , The veto ,weighted voting ,special And simple, Majorities and consensus as modes in international organizations, Cambridge Essays in Honour of lord Me Nair , Stevens and sons, London, 1965.
49. JENKS "C. W", law, freedom and welfare, Stevens &sons London, 1963,.
50. Jo¨rg Philipp Terhechte, ((Applying European Competition Law to International Organizations: The Case of OPEC)), European Yearbook of International Economic Law, 2010,.
51. John Micklethwait & Adrian Wooldridge, "The Fourth Revolution: The Global Race to Reinvent the State", (New York: Penguin Press, 2014,.
52. Joseph S. Nye, Bound to Lead: The Changing Nature of American Power (New York: Basic Books, 1990),.
53. KELSEN. H, The law of the United Nations, Steven & sons, London, 1951,.

54. KEMP. Geoffrey, "Middle East opportunities", Foreign Affairs 1988, Vol., 86 №. 1.
55. KEOHANE" Robert.O"& Nye "J.S" Jr., "Globalization: what's new? What's not? (And so what)? F.P, Spring 2000.
56. L.C. Green, The Contemporary Law of Armed Conflict, 2nd ed., Juris Publishing, Manchester University Press, 2000,.
57. Lee Seshagiri, Democratic Disobedience: Reconceiving Self-Determination and Secession at International Law, HIJL, VOL. 51, (2010) №.2,.
58. LEE. Teng-hui, "Understanding Taiwan", Foreign Affairs, 1999, vol.78.№ 6.
59. Lewis, David, "Civil Society in African Contexts: Reflections on the usefulness of the concept", in: Development and Change. No. 33 (4), 2002,.
60. LUBMAN "Stanley. B", Bird in a cage: Legal reform in China after Mao, Stanford, California: Stanford University Press, 1999.
61. Mahmood Mamdani, " Saviors and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror; Darfur and the Crime of Genocide", pp 66-78 .
62. MARCUSE. Peter, "The languages of Globalization", Monthly Review, Issue: July, 2000,.
63. Martin Griffiths & Terry O'Callaghan, INTERNATIONAL RELATIONS: THE KEY CONCEPTS, First published by Routledge, 2002, London,.
64. Mathews. R.& Rabinoff. A. &Gross Stein, International conflict and conflict management, Prentice – hall Canada, Ontario, 1989,.
65. MATLOCK "J.F", "The Dreamer: The world according to Gorbachev", F.A, vol.79, №1,p168.

66. MATTHEW "G.Helen", Asia in the Modern World, New American Library; 6th edition .1963.
67. Matthew Kalman, ((The Palestinian Right of Return in International Law – The Israeli Perspective)),May/23/2003, http://prrn.mcgill.ca/research/.
68. MEAGHER "R.F", The UN family: challenges of law and development, HILJ, vol 35, №.2,.
69. Michael Freeman ed, Children's Health and Children's Rights, MARTINUS NIJHOFF PUBLISHERS, LEIDEN/BOSTON, 2006,.
70. Michael Shurkin, France and the Darfur Crisis, Saturday, January 1, 2005: https://www.brookings.edu/articles/france-and-the-darfur-crisis/. Visited Date: Feb. 5.2009.
71. Mielle K. Bulterman &Willem J.M. van Genugten, Crisis and International Law: Decoy or Catalyst, Volume Editors, NYIL: Netherlands Yearbook of International Law, 2013, ASSER PRESS, The Hague, The Netherlands 2014,.
72. N.S. Rodley, "Human rights and humanitarian intervention: The case law of the World Court", International and Comparative Law Ouarterly, Vol. 38, 1989,.
73. Naresh Kumar Behera, ((The Different Types Of Corruption)), Posted Date: Mar.30. 2011, http://www.indiastudychannel.com/resources/.
74. NATHAN "Andrew .J", "The Tiananmen papers", Foreign Affairs, vol.85.№ 1.
75. Nolutshungu " Sam C." , Limits of Anarchy: Intervention and State Formation in Chad. Charlottesville: University of Virginia Press, (1995),.

76. Oliver E. Williamson, Governance and Competence Perspectives, Strategic Management Journal, Vol. 20, №. 12 (Dec., 1999),.
77. OPPENHEIM.L, International law A treatise, edited by Lauterpacht .H, vol., 8Th edition, Longmans 1958,.
78. Paolo Becchi, ((Our Responsibility Towards Future Generations)), In Klaus Mathis "ed", EFFICIENCY, SUSTAINABILITY, AND JUSTICE TO FUTURE GENERATIONS, Springer Dordrecht Heidelberg London New York, 2011,.
79. Peter Dale Scott's, The "Deep State" behind U.S. democracy, Online: exclusive interview for Voltaire Network, http://www.voltairenet.org/article169316.html, visited date 31\12\2013.
80. PURVIS. Nigel, Critical legal staves in public international law", Harvard International Law Journal, Vol. 32.
81. R. St. J. Macdonold, "Fundamental norms in contemporary international law", Canadian Yearbook of International Law, Vol. XXV, 1987,.
82. Rainer Arnold "Editor", The Universalism of Human Rights, IUS GENTIUM COMPARATIVE PERSPECTIVES ON LAW AND JUSTICE, VOLUME 16, 2013,.
83. Rainer Arnold: Editor, The Universalism of Human Rights, Springer Dordrecht Heidelberg New York London, 2013,.
84. Raymond Hinnebusch, " Syria,s Foreign Policy and Peace Process", Political science Research Paper, vol.II, № 5, January 1995, Centre of Political Research and Studies, Cairo university,.
85. Robert A. Denemark, "World System History: From Traditional International Politics to the Study of Global

Relations," International Studies Review, vol. 1, №. 2 (Summer 1999);
86. Ronald Inglehart; Inequality and Modernization. Why Equality Likely to Comeback; Foreign Affairs, Vol.95, № 1, January/February 2016,.
87. Roskin. M& Berry. N, An introduction to international relations, Prentice –Hall, Englewood Cliffs N.J.1990,.
88. ROTHKOPF. D, 'In praise of cultural Imperialism", Foreign Policy, Summer1997.
89. ROTHSHILD. Emma, "Globalization and the return of history", Foreign Policy, Summer1999,.
90. Saeb Erekat, ((The returning issue of Palestine's refugees)), Fri 10 Dec '2010, https://www.theguardian.com/commentisfree/2010/dec/10/israel-palestine-refugee-rights.
91. Sari Nusseibeh, Freedom and Return: a Conflict Between Two Rights? Dec. 31, 2001, at http://www.bitterlemons.org/search.html.
92. SCHARF "M.P", "The dissolution of states and membership in the UN, C.I.L.J, Vol. 28, 1992,.
93. SCHMIEGELOW. Henrik, Preventing the clash of civilization's. Martin's Press: New York, 1999,.
94. SCHRIJNER. Neco, Sustainable development and good governance, M.N.P, Netherland 1991,.
95. SCOTT Straus, Darfur and Genocide Debate, Foreign Affairs, Jan/ Feb, 2005.
96. SMITH Adam, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Produced Colin Muir,.
97. SPANIER. John, Games Nations Play, Nelson,s Political Science Library.
98. STEPHEN Ellias, How to Rebuild Africa?, Foreign Affairs, Sep/ Oct, 2005.

99.T. Meron, "The Geneva Conventions as Customary Law", American Journal of International Law, Vol. 81, 1987.
100. TABB "William.K", 'Progressive Globalism: Challenging the audacity of Capital", Monthly Review, Issue: February 1999.
101. Tal Becker, ((The Claim for Recognition of Israel as a Jewish State A Reassessment)), Policy Focus 108 , February 2011, the Washington Institute for Near East Policy 2011 by the Washington Institute for Near East Policy.
102. Theo van Boven, Human Rights and Rights of Peoples, European Journal of International law, VOL. 6, (1995) №.3,.
103. THEODOR MERON, INTERNATIONAL LAW IN THE AGE OF HUMAN RIGHTS General Course on Public International Law, MARTINUS NIJHOFF PUBLISHERS, Leiden/Boston, 2004,.
104. Thomas f. farr, World of Faith and Freedom: Why International Religious Liberty Is Vital to American National Security, Oxford University Press,2008,.
105. Timberg, Craig, ((Chadian Rebels Urge Cease-Fire As Push Falters)), The Washington Post, (6 February 2008). "Chad".
106. TUCKER "L.B"&. Robert.W, "Reagan Foreign policy", Foreign Affairs, Vol. 68, №. 1, 1989.
107. Urzula Swadzba; the Impact of Globalization on the Traditional Value System; in the Scale of Globalization; Osrtava: University of Ostrava.
108. Waldron, Jeremy J., "A Religious View of the Foundations of International Law". New York University Public Law and Legal, Theory Working Papers. Paper 278., March 23, 28, and 30, 2011, (2011),.

109. WALTZ "K.N", "Globalization and Governance", P.S.P, Issue: Dec 1999.
110. Yves Haeck & Eva Brems Editors, Human Rights and Civil Liberties in the 21st Century, IUS GENTIUM, COMPARATIVE PERSPECTIVES ON LAW AND JUSTICE, VOLUME 30, Springer Dordrecht Heidelberg New York London, 2014,.

ثاني عشر – المراجع باللغة الفرنسية والمعاجم:

المراجع باللغة الفرنسية:

111. M. El Kouhene, Les garanties fondamentales de la personne en droit humanitaire et en droit de l'homme, Nijhoff, Dordrecht, 1986.
112. BASTID-Suzanne, Les traités dans la vie internationale, Economica-Paris,.
113. DINH "N.Q" et autre, droit international public, 3 ème éditon, L. G. D. J, 1987,.

التقارير والقواميس الأجنبية:

114. Amnesty International Report 2006. Amnesty International Publications.
115. Merriam- webster dictionary https://www.merriam-webster.com/dictionary/tolerance

اللجنة العلمية:

أ.د. ياسر الحويش
أ.د. أمل يازجي
أ.د. ماهر ملندي

المدقق اللغوي:

أ.د. محمد موعد

الحقوق محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات في جامعة دمشق